



الحَبْلُ الْمَتِينُ في أحكام أحكام الدين

للشيخ الباق
بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد الهنلاقي العاملي
٩٥٣ هـ - ١٠٣٠ هـ

الجزء الأول
كتاب الطهارة

تقيق
السيد بلاسم الموسوي الحسيني





الجَبَلُ المَتِينُ

في إَحْكَامِ أَحْكَامِ الدِّينِ

للشيخ البهائي
بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد الهمداني العاملي
٩٥٣ هـ - ١٠٣٠ هـ



الجزء الأول
كتاب الطهارة

تحقيق
السيد بلاسم الموسوي الحسيني

شيخ بهائي، محمد بن حسين، ٩٥٣ - ١٠٣٠ق.
الحبل المتين، في إحكام أحكام الدين / بهائي، بهاء الدين محمد بن
الحسين بن عبد الصمد الهمداني العاملي؛ تحقيق بلاسم الموسوي الحسيني . -
مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، ١٤٢٤ق. = ١٣٨٢ ش.
ج ٢. (دوره ٢ جلدی) ISBN 2 Vol set 964-444-501-5
فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا. (ج. ١) ISBN 964-444-504-X
عربی

مندرجات: ج. ١. کتاب الطهارة.
١. فقه جعفری - - قرن ١١ق. الف. بنیاد پژوهشهای اسلامی.
ب. موسوی حسینی، بلاسم، محقق. ج. عنوان. د. الحبل المتين.

ج ٢ / ٧ / ١٨٢ BP ٢٩٧/٣٤٢٢
کتابخانه ملی ایران ٨١ - ٤٨٢٨٢



الحبل المتين في إحكام أحكام الدين

الجزء الأول

بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد الهمداني العاملي

تحقيق: السيد بلاسم الموسوي الحسيني

الطبعة الاولى: ١٤٢٤ق. / ١٣٨٢ش

١٠٠٠ نسخة

الطبعة: مؤسسة الطبع التابعة للآستانة الرضوية المقدسة

الثمن ٣٥٠٠٠ ريال

حقوق الطبع محفوظة للناس

مراكز التوزيع

مجمع البحوث الإسلامية، الهاتف (مشهد) ٣-٢٢٥٣٠١، ص. ب ٣٦٦ - ٩١٧٣٥

شركة بهنشر، (مشهد) الهاتف ٧-٨٥١١١٣٦، الفاكس ٨٥١٥٥٦٠

Web Site: www.islamic-rf.org

E-mail: info@islamic-rf.org

مقدمة التحقيق

الحمد لله والحمد حقّه كما يستحقّه حمداً كثيراً، وخير الصلّاة والسّلام على سيّد الأنعام، المصطفى الأجدد أبي القاسم محمّد وعلى آله الطّيبين الطّاهرين، واللّعن الدّائم على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدّين.

وبعد، يُعدّ كتاب «الحبل المتين» من الكتب الّتي قلّ نظيرها، ذلك لأنّ هذا السّفَر العظيم امتاز عن غيره من كتب الفقه والحديث بأنّه تضمّن مجموعة كبيرة من الأحاديث الصّحاح والحسان والموثّقات الّتي يبلغ عددها ألفاً وخمس مائة وثمانين حديثاً من غير المكرّرات، علماً بأنّ جُلّ الأحاديث نُقلت فيه بتمامها، ومن هنا يُمكن القول: إنّ هذا الكتاب مصدر للأحاديث المختصّة بالاستدلال الفقهيّ الّتي وردت في كتب الفروع.

ويؤيّد هذا قول المصنّف في «الوجيزة»: «فجمعتُ في كتاب «الحبل المتين» خلاصة ما تضمّنته الأصول الأربعة من الأحاديث الصّحاح والحسان والموثّقات الّتي منها تُستنبط أمّهات الأحكام الفقهيّة، وإليها تُردّ مهمّات المطالب الفرعيّة، وسلكتُ في توضيح مبانيها وتحقيق معانيها مسلكاً يرتضيه النّاظرون بعين البصيرة، ويحمّده المتناولون بيدٍ غير قصيرة.

وامتاز هذا الكتاب بوضوح في العبارة، ورصانة في الأسلوب، ودقة في التعبير، وإيجاز في الكلام، وإشباع في المعنى، وقد رتبّه مؤلفه ترتيباً لم يسبق إليه، مقدّماً الأحاديث المختصّة بكلّ موضوع، ثمّ شرح تلك الأحاديث بأسلوب لا حشو فيه ولا فضول. ثمّ تطرّق إلى آراء الماضين والمعاصرين له من أعظم الفقهاء بعد شرح الحديث بصورة مختصرة، فقبل بعضها وردّ البعض الآخر، من دون غلظة في الألفاظ أو استصغار لصاحب ذلك الرأي.

وكان هدفه قدس سرّه أن يكون هذا الكتاب شاملاً لكلّ أبواب الفقه كما يظهر من بعض عباراته، ولكن لم نجد منه سوى كتاب الطّهارة والصّلاة، والظاهر أنّ الظّروف القاهرة التي عاصرها المؤلّف لم تسمح له بإكمال مراده وتحقيق أمله المنشود.

المؤلّف في سطور

هو الشّيخ بهاء الدّين محمّد بن عزّ الدّين حسين بن عبد الصّمد بن شمس الدّين محمّد ابن عليّ بن الحسين بن محمّد بن صالح بن إسماعيل العامليّ الجبعيّ الحارثيّ الهمدانيّ^١، الملقّب بالشيخ البهائيّ.

ينتهي نسبه الشّريف إلى الحارث الهمدانيّ الذي عُرف بولائه لأمر المؤمنين عليه السلام،

بل كان من خواصّه.

وكان الشّيخ بهاء الدّين العامليّ قدس سرّه من كبار علماء الإماميّة وجهابذة العلم، قد دخل معترك الحياة من أوسع أبوابها، حتّى أوصلته همّته العالية إلى القسم التي

١. أمل الآمل ١: ١٥٥، بحار الأنوار ١٠٦: ١٠٨، خلاصة الأثر ٣: ٤٤٠، سلافة العصر: ٢٨٩، رياض العلماء ٥

: ٨٨، روضات الجنّات ٧: ٥٦، خاتمة مستدرک الوسائل ٢: ٢١٨، الكنى والألقاب ٢: ١١، الذريعة ٢: ٢٩،

الغدِير ١١: ٢٤٤، فلاسفة الشّيعَة: ٤٤٦.

لا يرقاها إلا الأوحدِيّ، وقد أطراه كثير من العلماء الأعلام بكلمات المدح والثناء. واختلفت الأقوال في مولده وتاريخ وفاته، والمشهور أنّه ولد في بعلبك عام ٩٥٣هـ، وتوفّي في إصفهان عام ١٠٣٠هـ، ونُقل جثمانه الطاهر إلى مدينة مشهد المقدّسة ودفن بجوار الإمام الثامن عليّ بن موسى الرضا عليه السّلام، في الرواق المعروف باسم «رواق الشيخ البهائيّ».

وتلقّى الشيخ البهائي العلم عن كبار العلماء وفي مقدّمتهم والده الشيخ حسين ابن عبد الصّمد العامليّ، وأُجيز بإجازات عديدة من قبل أجلاء العلماء، وحظي بمكانة اجتماعية عظيمة، وكان مؤثراً في المجتمع وخصوصاً في الملوك؛ إذ كان لا يفتأ يرشدهم إلى طريق الصواب.

ولقوة شخصيّته، و غزارة علمه، ودقّة فكره ولّي مرتّين أعلى سلطة دينيّة في بلاد فارس، وهي منصب «شيخ الإسلام»، احدهما من قبل الملك طهماسب الصفويّ وكانت على هراة، والثانية من قبل الملك عبّاس الصفويّ وكانت على إصفهان، كما ولّي إمامة الجمعة في إصفهان.

ولّه رحلات عديدة في البلاد الإسلاميّة شملت أكثر مدن إيران، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام وغيرها.

ولم ينحصر علمه بالعلوم المتعارفة التي يتلقّاها رجال الدين عادةً، بل استوعبت أيضاً علم الرّياضيّات والهندسة والعمارة كما هو جليّ من الآثار المعماريّة التي تُنسب هندستها إليه من المساجد والقناطر والقنوات وعلم الفلك والنجوم، كما نلاحظ ذلك في آثاره العلميّة، كما كان له باع في العلوم الغريبة.

وهذه أسماء بعض أساتذه وتلامذته ومصنّفاته:

أساتذته

- ١- والده العلامة الشيخ حسين بن عبد الصّمد، المتوفى سنة ٩٨٤هـ في قرية المصلّى من قرى هَجَر في بلاد البحرين. قرأ عليه علوم العربيّة، والفقه، والأصول، والحديث، والتفسير، وحصل منه على الإجازة^١.
- ٢- الفقيه المحقق المحدث المتكلم الشيخ عبد العالي بن الشيخ عليّ الكرّكيّ العامليّ، المتوفى سنة ٩٩٣هـ في إصفهان، المدفون في المشهد الرضويّ في خراسان.
- ٣- محمّد بن محمّد بن محمّد بن أبي اللطيف المقدسيّ الشافعيّ الأشعريّ العلويّ، المتوفى سنة ٩٩٣هـ، أجاز الشيخ البهائيّ إجازة مؤرّخة في سنة ٩٩٢هـ في شهر جمادى الأولى، وكان الشيخ يروي عنه صحيح البخاريّ وجميع مصنفاته.
- ٤- الشيخ محمّد باقر بن زين العابدين اليزديّ، المتوفى في سنة ١٠٥٦هـ.
- ٥- المولى عليّ المذهب المدرّس، أخذ عنه علم الجبر والرياضيّات.
- ٦- الشيخ محمّد بن محمّد البكريّ، المتوفى سنة ٩٩٣هـ.
- ٧- الشيخ المولى عبد الله بن الحسين اليزديّ، المتوفى سنة ٩٨١هـ في إصفهان، وهو صاحب الحاشية في المنطق المعروفة بحاشية ملاّ عبد الله، وقد درّس عليه المنطق والحكمة والمعاني.
- ٨- الشيخ عمر العرضيّ من كبار العلماء في حلب.
- ٩- الشيخ أحمد الكجائيّ الكهدهميّ التهميّ الكيلانيّ المعروف بـ «بير أحمد»، أخذ عنه الرياضيّات والحكمة في قروين.
- ١٠- القاضي المولى أفضل القائيّ، درس عليه الفلسفة والكلام والرياضيّات.
- ١١- عماد الدّين محمود بن مسعود الشّيرازيّ، أشهر أطباء عصره، أخذ عنه الطبّ.

- ١٢- السيّد حسين بن السيّد حسن الموسويّ المشتهر بسيّد المحقّقين.
- ١٣- السيّد الوليّ بن الشاه محمود الحسينيّ الشيرازيّ، الذي يروي عن أبيه وعن القطيفيّ.
- ١٤- الشيخ أبو محمّد الشهير بأبي يزيد البسطانيّ صاحب كتاب «معارج التحقيق» في الفقه.
- ١٥- الشيخ محمّد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني.
- ١٦- السيّد الفاضل الفقيه محمّد بن أحمد بن نعمة الله بن خاتون العامليّ، صاحب شرحيّ الإرشاد والألفيّة، وكتاب «الأنموذج في المنطق والحكمة».
- ١٧- الشيخ محمّد الأردكانيّ الراوي عن السيّد علي الصائغ عن الشهيد الثاني.

تلامذته ومن روى عنه

تخرّج من مدرسته جمّ غفير من مشاهير العلماء، وكبار الفقهاء وأساتذة الفقه والأصول والحديث والكلام والفلسفة، الذين أخذوا على عواتقهم خدمة هذا الدّين الحنيف، واليك بعضاً منهم:

- ١- الشّيخ الفاضل الجواد البغداديّ.
- ٢- السيّد الوزير الكبير الورع المحقّق السيّد حسين الحسينيّ المرعشيّ.
- ٣- السيّد حسين ابن السيّد حيدر الكركيّ العامليّ.
- ٤- سلطان العلماء صاحب الحواشي المشهورة على شرح اللمعة والمعالن، المتوفّي سنة ١٠٦٤هـ.
- ٥- السيّد ماجد البحرانيّ.
- ٦- المولى محمّد محسن المشتهر بالفيض الكاشانيّ، على ما يفهم من مقدّمة كتابه الوافي.

- ٧- السيّد الميرزا رفيع الدّين التّائبيّ.
- ٨- المولى شريف الدّين محمّد الرّوي دشتيّ.
- ٩- المولى الأجلّ الخليل بن الغازي القرويّ.
- ١٠- المولى محمّد صالح بن أحمد المازندرانيّ.
- ١١- الشّيخ زين الدّين ابن الشّيخ محمّد ابن الشّيخ حسن ابن الشّهيد الثّاني.
- ١٢- المولى الشّيخ محمد تقي المجلسيّ الأوّل، والد المجلسي الثّاني صاحب بحار الأنوار.
- ١٣- المولى أبو الحسن المشهور بالمولى حسين عليّ ابن المولى عبد الله التّستريّ.
- ١٤- الشّيخ محمّد بن عليّ العامليّ التّبينيّ .
- ١٥- العالم الفاضل نظام الدّين محمّد القرشيّ، صاحب كتاب نظام الأقوال في الرّجال، الذي أكمل آخر كتاب كتبه الشّيخ البهائيّ وهو «الجامع العباسي».
- ١٦- المولى مظفر الدّين عليّ.
- ١٧- الشّيخ محمود بن حسام الدّين الجزائريّ.
- ١٨- الشّيخ زين الدّين عليّ بن سليمان بن درويش بن حاتم القدّميّ البحرايّ، وهو الذي نشر علم الحديث في بلاد البحرين كما أخذه عن شيخه البهائيّ.
- ١٩- الفيلسوف الكبير ملاّ صدرا محمّد بن إبراهيم الشيرازيّ صاحب «الأسفار الأربعة» المتوفى سنة ١٠٥٠ هـ، ولكن لم يُذكر في أكثر كتب التراجم.

من أشهر مؤلفاته وأهمّها

- ١- الأربعون حديثاً.
- ٢- بحر الحساب، ويبحث فيه علم الرياضيّات.
- ٣- تأويل الآيات.

٤- تشرح الأفلاك، وهو في علم الهيئة.

٥- الجامع العباسي، وهو كتاب في الفقه باللغة الفارسية.

٦- الحبل المتين في إحكام أحكام الدين، وهو هذا الكتاب الذي بين يديك.

٧- حقائق الصالحين في شرح الصحيفة السجادية، وهو غير تام، وما تم منه ثلاث حقائق وهي:

ألف: الحديقة الهلالية: وهي شرح الدعاء الثالث والأربعين من الصحيفة السجادية، الذي يُقرأ عند رؤية الهلال.

ب: الحديقة الأخلاقية في شرح دعاء مكارم الأخلاق. ج: شرح دعاء الصباح.

٨ - الخلاصة في الحساب، ، يبحث فيه علم الجبر والهندسة والفلك.

٩- ديوان شعره.

١٠- الرسالة الاثنا عشرية في الطهارة.

١١- الرسالة الاثنا عشرية في الصلاة.

١٢- الرسالة الاثنا عشرية في الصوم.

١٣- الرسالة الاثنا عشرية في الحج.

١٤- الرسالة الاثنا عشرية في الزكاة والخمس.

١٥- رسالة الأسطرلاب، عربية سماها: الصحيفة.

١٦- رسالة في تحقيق عقائد الشيعة في الفروع والأصول واسمها: «الفرائد البهية في الاعتقادات البهائية».

١٧- رسالة في الوجيزة في علم الدراية.

١٨- رسالة في المواييث.

١٩- رسالة مختصرة في إثبات وجود صاحب الزمان عليه السلام.

- ٢٠- رسالة في النفس والروح.
- ٢١- سوانح الحجاز في شعره وإنشائه.
- ٢٢- شرح الفرائض التصيرية للمحقق الطوسي.
- ٢٣- العروة الوثقى في تفسير القرآن، وهو يتضمن خلاصة رأيه واسلوبه في التفسير.
- ٢٤- عين الحياة في تفسير القرآن، وهو مختص بتفسير سورة الحمد بتمامها، وفيه أربعمائة حديث صحيح.
- ٢٥- الكشكول، وهو كتاب مشهور، يتضمن من كل علم شيئاً.
- ٢٦- المخلاة، وهو شبيه بالكشكول، ويحوي من كل شيء أحسنه.
- ٢٧- مشرق الشمسين و إكسير السعادتين، في شرح آيات الأحكام وما يناسبها من الأحاديث الصحاح.
- ٢٨- مفتاح الفلاح، وضع في أعمال اليوم الليل من أدعية وأذكار ومستحبات.

الإطراء عليه

حظي الشيخ البهائي بمدح كثير وإطراء وفير من قبل العلماء الأعلام، منهم: تلميذه العلامة المجلسي الأول: حيث قال: هو شيخنا وأستاذنا ومن استفدنا منه، بل كان الوالد المعظم، وشيخ الطائفة في زمانه، جليل القدر، عظيم الشأن، كثير الحفظ، ما رأيت بكثرة علومه، و وفور فضله، وعلو مرتبته أحداً^١. وقال أيضاً: الشيخ الأعظم، والوالد المعظم، الإمام العلامة، ملك الفضلاء والأدباء والمحدثين، بهاء الملة والدين^٢.

١. روضة التقين ١٤: ٤٣٤.

٢. روضة التقين ١: ٢٢.

والسيد حسين ابن السيد حيدر الكركي العاملي حيث قال: أفضل المحققين، وأعظم المدققين، خلاصة المجتهدين، وقد كان أفضل أهل زمانه، بل كان متفرداً بمعرفة بعض العلوم التي لم يحُملها أحدٌ من أهل زمانه، ولا قبله على ما أظن من علماء العامة والخاصة، وكان منصفاً في البحث^١.

والشيخ الحر العاملي في «أمل الآمل» حيث قال: حاله في الفقه والعلم والفضل والتحقيق والتدقيق، وجلالة القدر، وعظم الشأن، وحسن التصنيف، ورشاقة العبارة، وجمع المحاسن أظهر من أن يذكر، وفضائله أكثر من أن تحصر. وكان ماهراً، متبحراً، جامعاً، كاملاً، شاعراً، أدبياً، منشئاً ثقة، عديم التظير في زمانه في الفقه والحديث والمعاني والبيان والرياضي وغيرها^٢.

وقال الشيخ البحراني في لؤلؤة البحرين: كان هذا الشيخ علامة، فهامة، محققاً، دقيق النظر، جامعاً لجميع العلوم، حسن التقدير، جيد التحرير، بديع التصنيف، أنيق التأليف.

إلى أن قال: وكان رئيساً في دار السلطنة في إصفهان، وشيخ الإسلام فيها، وله منزلة عظيمة عند سلطانها الشاه عباس^٣.

وقال العلامة الأميني في الغدير: أستاذ الأساتذة والمجتهدين وفي شهرته الطائفة، وصيته الطائر في التصلع من العلوم، ومكانته الرأسية من الفضل والدين، غني عن تسطير ألفاظ الثناء عليه، وسرد جمل الإطراء له. فقد عرفه من عرفه، ذلك الفقيه المحقق، والحكيم المتأله، والعارف البارِع، والمؤلف المبدع، والبحّاث المكثر المجيد،

١. روضات الجنّات ٧: ٥٦.

٢. أمل الآمل ١: ١٥٥.

٣. لؤلؤة البحرين: ١٨.

والأديب الشاعر، والضَّالِّع في الفنون بأسرها، فهو أحد نوابغ الأُمَّة الإسلاميَّة، والأوحدِي من عباقرها الأماثل^١.

منهج التحقيق

اعتمدنا في تصحيح هذا السَّفر العظيم على خمس نسخ خطيَّة بالإضافة إلى الطبعة الحجرية، وهذه عناوين النسخ مرتَّبة بحسب الأهميَّة:

الأولى: النسخة المحفوظة في المكتبة الرضويَّة في مشهد المقدَّسة برقم «٢٧٣٣»، وهي من بداية كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الصَّلَاة . وقد كُتبت في حياة المصنَّف وعليها حواشٍ منه مذيِّلة بعبارة: «منه دام ظلّه»، وعليها أيضاً بلاغات كُتبت حين مراجعة المصنَّف لها أو حينما قرئت عليه. وهذه النسخة معتبرة اعتمادناها بالدرجة الأولى، ورمزنا لها بـ «ب».

الثانية: النسخة المحفوظة في المكتبة الرضويَّة في مشهد المقدَّسة برقم «١٥٢٧٠»، وهي لا تقلَّ عن النسخة الأولى أهميَّة، إلّا أنّها فُقدت منها صفحات من آخر كتاب الصَّلَاة. وقد كتبت في زمان المصنَّف أيضاً، وعليها حواشٍ منه مذيِّلة أيضاً بعبارة: «منه دام ظلّه»، وعليها أيضاً بلاغات كُتبت عند مراجعة المصنَّف لها أو حينما قرئت عليه، وهي معتبرة أيضاً، ورمزنا لها بـ «م».

الثالثة: النسخة المحفوظة في المكتبة الرضويَّة في مشهد المقدَّسة برقم «٢٨٥٥»، وهي أيضاً من بداية كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الصَّلَاة، وقد كتبت بعد زمان المصنَّف، والحواشي التي عليها موشَّحة بكلمة «منه رحمه الله»، ورمزنا لها بـ «ص».

الرابعة: النسخة المحفوظة في المكتبة الرضوية في مشهد المقدسة برقم «٢٧٣٢»، وهي كذلك من بداية كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الصلاة، وقد كُتبت بعد زمان المصنّف، والخواشي التي عليها مذيّلة بكلمة «منه رحمه الله»، و رمزنا لها بـ «س».

الخامسة: النسخة المحفوظة في المكتبة الرضوية في مشهد المقدسة برقم «١٧٧٦٨»، وهي أيضاً من كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الصلاة، وقد كُتبت بعد زمان المصنّف، والخواشي التي عليها مذيّلة بكلمة «منه رحمه الله»، و رمزنا لها بـ «ج». هذا، إضافة إلى الطبعة الحجرية، وقد رمزنا لها بـ «ح».

أما النسخ المعتمدة في تصحيح «الوجيزة» فهي: أولاً: نسختا «ص» و «ح» المتقدّمتان.

ثانياً: النسخة المحفوظة في المكتبة الرضوية في مشهد المقدسة برقم «٧٠٩٧» في آخر كتاب «الاثنا عشرية» المرقّم «٢٧٢٩». وقد كُتبت في زمان المؤلّف، وعليها حواشٍ منه مذيّلة بعبارة: «منه دام ظلّه»، وعليها أيضاً بلاغات كُتبت حينما قرئت عليه، و رمزنا لها بـ «ن».

ثالثاً: النسخة المطبوعة سنة ١٣٦٦هـ.ش الموافق لسنة ١٤٠٨هـ.ق، من قبل منشورات المكتبة الإسلامية، وقد رمزنا لها بـ «ط».

وقد بذلتُ جهوداً مضنية في مقابلة هذا السّفر العظيم مع النسخ الخطيّة والنسخة المطبوعة على الحجر، ثمّ بذلتُ جهوداً أخرى في مقابلة الأحاديث الواردة في الكتاب مع المصادر المعتمدة إن وجدت تلك الأحاديث فيها، مثل «الكافي» و «التهذيب» و «الاستبصار» و «مَنْ لا يحضره الفقيه»، وإن لم توجد في هذه المصادر بحثٌ عنها في المصادر الأخرى. وذكرتُ جلّ موارد الاختلاف بين المصادر في الأحاديث الواردة في هذا الكتاب، بحيث يمكن للقارئ أن يعتمد على ما ورد في الهوامش، وأن ينسبه إلى ما

نسبته من المصادر. والملاك في تسلسل المصادر هو مطابقتها للمتن أولاً، ثم الأقدم فالأقدم.

وسعيتُ جاهدًا في التخريج على الكتب المحققة إن وجدت ، وتدوينها في الهوامش باختصار على الطريقة الحديثة.

وقد أوردتُ في آخر بعض هوامش الأحاديث كلمة «تفاوت» أو «تفاوتت» يسير»، إذ تعني كلمة «تفاوت» أن هناك تفاوتاً في الخبر بين المصادر أو بين النسخ والمصادر في غير كلام المعصوم كأن يكون مثلاً في صيغة سؤال السائل أو في اسم الراوي نحو: عمار وعمار الساباطي ، والحليّ وعبيد الله الحليّ، أو في اسم الإمام نحو عن الصادق ، وعن أبي عبد الله... وأما عبارة «تفاوتت يسير» فهي تعني أن هناك تفاوتاً بين المصادر في نفس كلام المعصوم، بمعنى أن كلّ مصدر نقله بلفظ خاص.

أما الحواشي المنقولة عن المصنّف «رحمه الله» تحت عنوان «منه رحمه الله» فإنّها قد تفاوتت في النسخ ، وقد أخذتُ بأنّهم معنى وأصحّها عبارة ولفظاً، وأشارت في بعض الموارد إلى الاختلاف بينها.

هذا، وقد كان ترقيم تسلسل الأحاديث في الطبعة الحجرية والنسخ الخطيّة - عدا نسخة «س» - بالحروف الأبجدية، وقد غيّرتُ هذا الترقيم إلى الأعداد تيسيراً للقارئ.

مصادر المقدّمة

أمل الآمل للحرّ العالميّ، أعيان الشيعة للسيد محسن أمين، خاتمة مستدرك الوسائل للمحقّق النوريّ، خلاصة الأثر، سلافة العصر لابن معصوم، روضات الجنّان للعلامة محمّد باقر الخوانساريّ، روضة المتّقين للعلامة المجلسيّ، رياض العلماء للميرزا عبد الله الإصفهانيّ، الغدير للعلامة الأمينيّ، الكشكول للشيخ البهائيّ، نفحة الريحانة للمحبّيّ،

قصص العلماء، لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف أحمد البحرانيّ، فلاسفة الشيعة للعلامة عبد الله نعمة.

شكر وتقدير

أتقدّم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى المدير العامّ لمجمع البحوث الإسلامية حجة الإسلام والمسلمين عليّ أكبر إلهيّ الخراسانيّ أدام الله عزّه على ما تفضّل به من إرشاداته القيّمة وتوجيهاته المفيدة وجهوده الحميدة في تهئية النسخ الخطيّة.

كما أتقدّم الشكر الجزيل إلى الأخ الفاضل عليّ البصريّ على ما أتحفنا به من ملاحظاته لدى إلقائه النظرة الأخيرة على هذا الكتاب، ورفع ما زاغ عنه البصر.

وأتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى الإخوة الأفاضل على ما بذلوه من جهود في المشاركة في مقابلة هذا الكتاب وهم: السيّد طالب الموسويّ، والشيخ باسم الحلّيّ، والشيخ عليّ ناجي الرّبيعيّ، والأخ مهدي جواد حسن الواسطيّ، والأخ جاسم محمّد السّاعديّ، و السيّد حيدر الموسويّ الحسينيّ.

وختاماً أسأل الله تعالى القبول والتوفيق لخدمة الإسلام في تحقيق المزيد من معارف أهل البيت الطاهرين سلام عليهم أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

سيّد بلاسم الموسويّ الحسينيّ

مشهد المقدّسة

غرّة ربيع الثاني ١٤٢٣

مقدّمة المؤلّف

الوجيزة في علم الدراية

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

الحمد لله على نعمائه المتواترة، وآلائه المستفيضة المتكاثرة، والصّلاة على أشرف أهل الدّنيا والآخرة نبينا محمّد وعترته الطّاهرة^١.

هذه^٢ رسالة عزيزة، موسومة بـ «الوجيزة»، تتضمّن خلاصة علم الدّراية، وتشتمل على زبدة ما يحتاج إليه أهل الرّواية، جعلتها كالمقدّمة لكتاب الحبل^٣ المتين. وعلى الله أتوكّل وبه أستعين^٤.

وهي مرّبة على مقدّمة وفصول ستّة وخاتمة:

١ . ليس في : ح، ص.

٢ . في ح: الطّاهرين.

٣ . في ص: فهذه، وفي ط: وبعد فهذه.

٤ . في ص، ح، ط: حبل.

٥ . في ط: وعلى الله التوكّل وبه نستعين.

أما المقدمة^١

علم الدراية: علم^٢ يُبحث فيه عن سند الحديث ومثنته، وكيفية تحمّله، وآداب نقله.

والحديث: كلام يعكس قول المعصوم أو فعله أو تقريره، وإطلاقه عندنا على ماورد عن غير المعصوم بخوّز، وكذلك الأثر.

والخير: يُطلق تارةً على ما ورد عن غير المعصوم من الصحابي والتابعي^٣ ونحوهما، وأخرى على ما يرادف الحديث، وهو الأكثر.

وتعريفه حينئذٍ بكلام يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة نعم^٤ التعريف للخير المقابل للإنشاء، لا المرادف للحديث كما ظن^٥؛ لانتقاضه طرداً بنحو: زيد إنسان، وعكساً بنحو قوله صلى الله عليه وآله: «صلّوا كما رأيتموني أُصلّي»^٦، فبين الخيرين عموم من وجه.

اللهمّ إلّا أن يُجعل قول الراوي: «قال النبي صلى الله عليه وآله» مثلاً جزءاً منه؛

١ . في ن، ط: مقدّمة.

٢ . ليس في ح، ص.

٣ . في ح: التابعين.

٤ . في حاشية ح: وغيرهما.

٥ . في ح، ط: بعمّ.

٦ . ظنّ ذلك جماعة، منهم شيخنا الشهيد زين الدّين قدس الله روحه في درايته. «منه رحمه الله».

٧ . صحيح البخاري: ١/ ١٦٢ وج: ٨: ١١، سنن الدارمي: ١/ ٢٨٦، سنن البيهقي: ٢/ ٣٤٥، مسند أحمد: ٥/ ٥٣،

عوالي الآلي: ١/ ١٩٨ ح: ٨.

ليتمّ العكس؛ ويضاف إلى التعريف قولنا: يحكي... إلى آخره؛ ليتمّ الطرد، وعنه مندوحة.

ثمّ اختلال^١ عكس التعريفين بالحديث المسموع من^٢ المعصوم عليه السلام قبل نقله عنه، ظاهر. والتزام عدم كونه حديثاً تعسّف.

ولو قيل: الحديث قول المعصوم، أو حكاية قوله، أو فعله، أو تقريره لم يكن بعيداً. وأمّا نفس الفعل والتقرير فيطلق عليهما اسم السنّة لا الحديث، فهي أعمّ منه مطلقاً.

ومن الحديث ما يسمّى حديثاً قدسياً؛ وهو ما يحكي كلامه تعالى، غير متحدّ بشيء منه، نحو^٣ قول الله تعالى: «الصّوم لي وأنا أجزي عليه»^٤.

الفصل الأوّل^٥

ما يتقوّم به معنى الحديث: متنه، وسلسلة رواته إلى المعصوم: سنده. فإن بلغت سلسله في كلّ طبقة حدّاً يؤمن معه تواطؤهم على الكذب فمتواتر، ويرسم بأنّه: خير جماعة يُفيد بنفسه القطع بصدقه، وإلاّ فخير آحاد، ولا يفيد بنفسه إلاّ ظناً. فإنّ نقله

١. في ط: انتفاض.

٢. في ط: عن.

٣. ليس في: ص.

٤. في ح: قال، وفي ط: قوله.

٥. الكافي ٤: ٦٣ ح ٦، التهذيب ٤: ١٥٢ ح ٤٢٠، الفقيه ٢: ٧٥ ح ١٧٧٣، الوسائل ٧: ٢٩٠ الباب ٧ من أبواب

الصّوم المندوب ح ٧، وفي التهذيب والفقيه: به بدل عليه.

٦. في ص، ط، ن: فصل بدل الفصل الأوّل.

في كلّ مرتبة أزيد من ثلاثة مُستفيض. أو انفرد به واحد في^١ أحدها فغريب. وإن عُلّمت سلسلته بأجمعها فمُسند، أو سقط من أولها واحد فصاعداً فمعلّق، أو من آخرها كذلك أو كلّها فمرسل، أو من وسطها واحد: فمنقطع، أو أكثر فمُعْضَل.

والمروى بتكرير لفظة^٢ «عن» مُعْنَعْن^٣. ومطويّ ذكر المعصوم مُضَمَّر. وقصير السلسلة عالٍ، و مشترکہا كلاً أو جُلاً في أمر خاص كالاسم والأوليّة والمصافحة والتّلقيم ونحو ذلك مُسلسل. ومخالف المشهور شاذّ.

ثمّ سلسلة السّند إمّا إماميّون ممدوحون بالتّعديل فصحيح^٤ وإن شذّ، أو بدونه- كلاً أو بعضاً- مع تعديل البقيّة فحسن، أو مسكوت عن مدحهم وذمّهم كذلك فقويّ. وأمّا غير الإماميّين كلاً أو بعضاً مع تعديل الكلّ فموثّق، ويسمّى قوياً أيضاً. وما عدا هذه الأربعة ضعيف. فإن اشتهر العمل بمضمونه فمقبول.

وقد يُطلق الضّعيف على القويّ بمعنييه، وقد يُخصّص^٥ بالمشتمل على جرح أو تعليق أو انقطاع أو إعضالٍ أو إرسال.

وقد يُعلم من حال مرسله عدم الإرسال عن غير الثّقة، فينتظم حينئذٍ في سلك

١ . في ح، ص: من.

٢ . في ح، ص: لفظ.

٣ . في ح: فمعنعن.

٤ . والاصطلاح على تخصيص هذا النوع من الحديث باسم الصّحيح لم يكن متعارفاً بين قدماء علمائنا رضوان الله عليهم أجمعين، بل كانوا يطلقون الصّحيح على ما يعتمدونه ويعملون به وإن اشتمل سنده على غير الإماميّ، كما أجمعوا على تصحيح ما يصحّ عن عبد الله بن بكير وهو فطحيّ، وعن أبان بن عثمان وهو ناووسيّ، والمتأخرون كالعلامة وغيره قد يطلقون على ذلك اسم الصّحيح أيضاً، ولا بأس به. «منه رحمه الله».

٥ . في حاشية ط: يختصّ.

الصَّحاح، كمراسيل محمد بن أبي عمير رحمه الله. وروايته أحياناً عن غير الثقة لا يقدح في ذلك كما يُظن^١؛ لأنهم ذكروا أنه لا يُرسل إلا عن ثقة، لا أنه لا يروي إلا عن ثقة.

الفصل الثاني^٢

الصَّدق في المتواترات مقطوع، والمنازع مُكابر، وفي الآحاد الصَّحاح مظنون، وقد عمل بها المتأخرون، وردّها المرتضى^٣ وابن زهرة^٤ وابن البرّاج^٥ وابن إدريس^٦ وأكثر قدامائنا رضي الله عنهم.

ومضمار البحث من الجانبين وسيع، ولعلّ كلام المتأخّرين عند التأمّل أقرب. والشيخ على أن غير المتواتر إن اعتضد بقرينة ألحق بالمتواتر في إيجاب العلم ووجوب العمل، وإلاّ فيُسَمّيه خبرَ آحاد، ويُجيز^٧ العمل به تارةً ويمنعه أخرى، على تفصيلٍ ذكره في الاستبصار^٨.

وطَّعنه في التهذيب في بعض الأحاديث بأنّها أخبار آحاد^٩، مبنيّ على ذلك،

١ . الظّانّ هو بعض المتأخّرين المعاصرين. «منه رحمه الله».

٢ . في ص، ط، ن: فصل بدل الفصل الثاني.

٣ . رسائل الشّريف المرتضى ١: ٨، وفي ص ٢١-٩٦ بحث مفصّل عن خبر الواحد.

٤ . الغنية (المجامع الفقهية): ٥٣٧.

٥ . جواهر الفقه: ٥٨.

٦ . السّرائر ١: ٤٧. وأنظر ص ٢٧١ و ٣٨١ و ٦٣٠، وج ٢: ١٢١ و ١٤٧ و ٣٥٠.

٧ . في حاشية ط: يجوز.

٨ . الاستبصار ١: ٣-٤.

٩ . التهذيب ١: ٥ وص ١٧٥ و ١٧٨ و...، وج ٤: ١٦٩ و ١٧٢ و ١٧٦.

فتشيع بعض المتأخرين عليه بأن جميع أحاديث التهذيب آحاد، لا وجه له.
والحسان كالصّحاح عند بعض، وبشرط^١ الانجبار باشتهار عمل الأصحاب بها
عند آخرين، كما في الموثّقات وغيرها.
وقد شاع العمل بالضعاف في السنن، وإن اشدّت^٢ ضعفها ولم ينحبر. والإيراد بأن
إثبات أحد الأحكام الخمسة بما هذا حاله مخالف لما ثبت في محله، مشهور.
والعامّة مضطربون في التفصّي عن ذلك، وأمّا نحن معاشر الخاصّة فالعمل عندنا
ليس بها في الحقيقة، بل بحسنة: «مَنْ سَمِعَ شَيْئاً مِنَ الثَّوَابِ...»^٣، وهي ممّا تفرّدنا
بروايته، وقد بسطنا فيها الكلام في شرح الحديث الحادي والثلاثين من كتاب
الأربعين^٤.

الفصل الثالث^٥

الحديث إن اشتمل على علّة خفيّة في متنه أو سنده فمُعَلَّل. وإن اختلط به كلام
الرّواي فتوهم أنّه منه، أو نُقِلَ مُخْتَلَفِي الأسناد أو المتن بواحد فمُدْرَج. أو أوْهَم

١ . في ح، ص: ويشترط.

٢ . في ح: اشتهر.

٣ . الكافي ٢: ٨٧ ح ١، إقبال الأعمال: ٦٢٧، الوسائل ١: ٦٠ الباب ١٨ من أبواب مقدّمات العبادات ح ٦.
والحسنة هكذا: عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «مَنْ سَمِعَ شَيْئاً مِنَ الثَّوَابِ عَلَى شَيْءٍ فَصَنَعَهُ
كَانَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا بَلَّغَهُ».

٤ . في ح: ما.

٥ . الأربعون للشيخ البهائيّ: ١٨١-١٨٥.

٦ . في ص، ط، ن: فصل بدل الفصل الثالث.

السَّماعَ مَنْ لم يسمع منه، أو تعدّد شيخه بإيراد ما لم يشتهر من ألقابه مثلاً فمُدلّس، أو بدّل بعض الرواة أو كلّ السّنَد بغيره سهواً أو للرواج أو الكساد فمقلوب، أو صحّف في السّنَد أو المتن فمُصحّف.

والرّاوي إن وافق في اسمه و^١ اسم أبيه آخرَ لفظاً، فهو المتّفق والمفترّق^٢، أو خطأً فقط فهو^٣ المؤتلف والمختلف، أو في اسمه فقط والأبوان مؤتلفان فهو: المتشابه. وإن وافق المرويّ عنه في السّنّ أو في الأخذ عن الشّيخ فرواية الأقران، أو تقدّم عليه في أحدهما فرواية الأكابر عن الأصاغر.

الفصل الرابع^٤

يَنْبُتُ تعديل الرّاوي وجرحه بقولٍ واحدٍ عدل عند الأكثر. ولو اجتمع الجارح والمعدّل فالمشهور تقدّم الجارح، والأولى التّعويل على ما يُثْمِرُ غَلْبَةَ الظّنّ، كالأكثر عدداً وورعاً وممارسةً.

و ألفاظ التّعديل: ثقة، حجة، عين، وما أدّى مؤدّاها. أمّا مُتَقَنّ، حافظ، ضابط، صدوق، مشكور، مستقيم، زاهد، قريب الأمر ونحو ذلك، فيفيد المدح المطلق.

وألفاظ الجرح: ضعيف، مضطرب، غالي، مُرتَفِعِ القول، متهمّ^٥، ساقط، ليس بشيء، كذوب، وضّاع وما شاكلها، دون: يروى عن الضّعفاء، لا يبالي عمّن أخذ،

١ . في ص، ط: أو.

٢ . في ص: المفرق.

٣ . ليس في: ح.

٤ . في ص، ط، ن: فصل بدل الفصل الرابع.

٥ . في حاشية ح: مبهم.

يعتمد المراسيل.

وأما نحو: يُعرف حديثه ويُنكر، ليس بنقيّ الحديث وأمثال ذلك، ففي كونه جرحاً تأمل.

ورواية من اتّصف بفسق بعد صلاح أو بالعكس، لا تعتبر حتّى يُعلم أو يُظنّ صلاحه وقت الأداء، أمّا وقت التّحمّل فلا.

الفصل الخامس^١: أنحاء تحمّل الحديث سبعة

الأوّل^٢: السّماع من الشّيخ، وهو أعلاها، فيقول المتحمّل: سمعتُ فلاناً، أو حدّثنا أو أخبرنا أو نبّأنا.

الثّاني^٣: القراءة عليه، ويسمّى العرّض، وشرطه حفظ الشّيخ، أو كون الأصل المصحّح بيده أو يد ثقة، فيقول: قرأتُ عليه فأقرّ به. ويجوز إحدى تلك العبارات مقيدة بـ «قراءةً عليه» على قول، ومطلقة مطلقاً على آخر، وفي غير الأولى^٤ على ثالث.

وفي حكم القراءة عليه السّماع حال قراءة الغير، فيقول: قرئ عليه وأنا أسمع^٥

١. في ص، ط، ن: فصل بدل الفصل الخامس.

٢. في ح، ن: أوّلها.

٣. في ح: ثانيها.

٤. في ح: الصّحيح.

٥. مطلقاً: ليس في ص، ط.

٦. في ص: الأوّل. المراد: الشرط الأوّل، وهو حفظ الشّيخ.

٧. في ح زيادة: منه.

فأقرّ به، أو إحدى تلك العبارات، والخلاف في إطلاقها وتقييدها كما عرفت.

الثالث^١: الإجازة، والأكثر على قبولها، ويجوز مشافهةً وكتابةً، ولغير المميز، وهي إمّا لمعيّنٍ بمعينٍ أو بغيره^٢، أو لغيره به أو بغيره، وأوّل هذه الأربعة أعلاها، بل منع بعضهم ما عداها، ويقول: أجازني رواية كذا، أو إحدى تلك العبارات مقيدة^٣ بـ «إجازة» على قول.

الرابع^٤: المناولة، بأن يناوله الشيخ أصله، ويقول: هذا سماعي، مقتصراً عليه من دون أجزئك ونحوه.

وفيها خلاف، وقبولها غير بعيد مع قيام القرينة على قصد الإجازة، فيقول: حدّثنا منأولةً، و ما أشبه ذلك. أمّا المقترنة بها لفظاً فهي أعلى أنواعها.

الخامس^٥: الكتابة، بأن يكتب له مروية بخطّه، أو يأمر بها له، فيقول: كتب إليّ، أو حدّثنا مكاتبةً على قول.

السادس^٦: الإعلام، بأن يُعلمه أنّ هذا مرويةً، مقتصراً عليه من دون منأولة، ولا إجازة. والكلام في هذا وسابقه كالمناولة، فيقول: أعلمنا ونحوه.

١ . في ح: ثالثها.

٢ . في ح: غيره.

٣ . في ح: المقيدة.

٤ . في ح: رابعها.

٥ . المناولة: أن يدفع المحدث لتلميذه أصلاً قرئ عليه، ويأذن له في نقله. «منه رحمه الله».

٦ . في ط زيادة: المناولة.

٧ . في ح: خامسها.

٨ . في ح: سادسها.

٩ . في ح: أعلمناه.

السَّابِعُ^١: الوجادة، بأن يجد المرويّ مكتوباً من غير اتّصال - على أحد الأنحاء السابقة - بكتابه، فيقول: وَجَدْتُ بِحَظِّ فلان، أو في كتاب أخبرني فلان أنّه خطّ فلان. وفي^٢ العمل بها قولان، أمّا الرواية^٣ فلا.

الفصل السادس^٤: آداب كتابة الحديث

تبين الخطّ، وعدم إدماج بعضه في بعض، وإعراب ما يخفى وجهه، وعدم الإخلال بالصلاة والسلام بعد اسم النبي (صلى الله عليه وآله) ° والأئمة (صلوات الله وسلامه عليهم)^٥، وليكن صريحاً من غير رمز. ويكتب عند تحويل السند «حاء» بين الحوّل والحوّل إليه.

وإذا كان المستتر في «قال» أو «يقول» عائداً إلى المعصوم (عليه السلام) فليمدّ اللام، ويفصل بين الحديثين بدائرة صغيرة من غير لون الأصل.

وإن وقع سقط، فإن كان يسيراً كُتِبَ على سمت^٦ السطر، أو كثيراً فألى أعلى الصّفحة يميناً أو يساراً إن كان سطرأ واحداً، وإلى أسفلها^٧ يميناً، وأعلىها يساراً إن كان أكثر. والزيادة اليسيرة تُنْفَى بالحكّ مع أمن الخرق، وبدونه بالضرب عليها

١ . في ح: سابعها.

٢ . في ح: ففي.

٣ . في ح زيادة: بها.

٤ . في ص، ط، ن: فصل بدل الفصل السادس.

٥ . ليس في: ن.

٦ . في ط: عليهم السلام.

٧ . في ط: تحت.

٨ . في ص، ط، ن زيادة: إن كان.

ضرباً ظاهراً، لا بكتابة «لا» أو «حرف الزاي» على أولها، و«إلى» في آخرها، فإنه ربما يخفى على الناسخ. وإذا وقع تكرار فالثاني أحقّ بالحكّ أو الضرب، إلا أن يكون أبين خطأ، أو في أول السطر.

خاتمة

جميع أحاديثنا - إلا ما ندر - تنتهي إلى أئمتنا الاثني عشر سلام الله عليهم أجمعين، وهم ينتهون فيها إلى النبي صلى الله عليه وآله؛ فإن علومهم مقتبسة من تلك المشكاة. وما تضمنته كتب الخاصة رضوان الله عليهم من الأحاديث المروية عنهم عليهم السلام تزيد على ما في الصحاح الست للعامة بكثير، كما يظهر لمن تتبع أحاديث الفريقين.

وقد روى راوٍ واحد - وهو أبان بن تغلب - عن إمام واحد - أعني الإمام أبا عبدالله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام - ثلاثين ألف حديث، كما ذكره علماء الرجال. وكان قد جمع قدماء محدثينا رضي الله عنهم ما وصل إليهم من أحاديث أئمتنا سلام الله عليهم في أربعمئة كتاب تسمى «الأصول» ثم تصدّى جماعة من المتأخرين، شكر الله سعيهم، لجمع تلك الكتب وترتيبها قليلاً للانتشار وتسهيلاً على طالبي تلك الأخبار، فألفوا كتباً مبسوبة مبنية، وأصولاً مضبوطة مهذبة، مشتملة على الأسانيد المتصلة بأصحاب العصمة سلام الله عليهم، «كالكافي» و«كتاب من لا يحضره الفقيه» و«التهذيب» و«الاستبصار» و«مدينة العلم» و«الخصال» و«الأمالي» و«عيون الأخبار» وغيرها. والأصول الأربعة الأول هي التي عليها المدار

في هذه الأعصار. أمّا «الكافي» فهو تأليف ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرّازي عطر الله مرقده، ألفه في مدّة عشرين سنة، وتوفّي ببغداد سنة ثمان أو تسع وعشرين وثلاثمائة. ولجلالة شأنه عدّه جماعة من علماء العامة - كابن الأثير في كتاب جامع الأصول - من المجدّدين لمذهب الإماميّة على رأس المائة الثالثة، بعد ما ذكر أن سيّدنا وإمامنا أبا الحسن عليّ ابن موسى الرضا (سلام الله عليه وعلى آبائه الطاهرين)^١ وهو المجدّد لذلك المذهب على رأس المائة الثانية.

وأما كتاب «من لا يحضره الفقيه» فهو تأليف رئيس المحدثين حجّة الإسلام أبي جعفر محمد بن عليّ بن بابويه القميّ قدّس الله روحه^٢، وله طاب ثراه مؤلّفات أخرى سواه تقارب ثلاثمائة كتاب، توفّي بالرّيّ سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.

وأما «التهذيب» و«الاستبصار» فهما من تأليفات شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي نور الله ضريحه، وله تأليفات أخرى سواهما في التفسير والأصول والفروع وغيرها، توفّي طيب الله مضجعه سنة ستين وأربعمائة بالمشهد المقدّس الغرويّ على ساكنه أفضل الصلّاة والسّلام. فهؤلاء المحمّدون الثلاثة قدّس الله أرواحهم، هم أئمة أصحاب الحديث من متأخري علماء الفرقة الناجية الإماميّة رضوان الله عليهم. وقد وفّقني الله سبحانه - وأنا أقلّ: العباد محمد المشتهر بـ «هَاء الدّين العاملي» عفا الله عنه - للاقتداء بآثارهم والاقْتباس من أنوارهم، فجمعتُ في كتاب الحبل المتين خلاصة ما تضمّنته الأصول الأربعة من الأحاديث الصّحاح والحسان والموثّقات، الّتي منها تُستنبط أمّهات الأحكام الفقهيّة، وإليها تُردّ مهمّات المطالب الفرعيّة، وسلكْتُ في توضيح مبانيها، وتحقيق معانيها، مسلّكاً يرضيه

١. في ط : عليهما السّلام.

٢. في ط : سرّه.

النَّاطِرُونَ بَعَيْنِ الْبَصِيرَةِ، وَيَحْمَدُهُ^١ الْمُتَنَاطِلُونَ بِيَدٍ غَيْرِ قَصِيرَةٍ، وَأَسْأَلَ اللَّهَ التَّوْفِيقَ لِإِتْمَامِهِ، وَالْفَوْزَ بِسَعَادَةِ اخْتِتَامِهِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ بِجِيبٍ^٢.

١. في ح: يحمله.

٢. ذُكِرَ فِي النُّسخَةِ الْحَجَرِيَّةِ فِي آخِرِ بَحْثِ الْوَجِيزَةِ فَائِدَتَانِ لَا بَأْسَ بِإِيرَادِهِمَا:

الفائدة الأولى: إذا أُطْلِقَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام، فالمراد به: الباقر عليه السلام، وإذا قُيِّدَ بِالثَّانِي: فالجواد عليه السلام، وإذا أُطْلِقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: فالصَّادِق عليه السلام، وإذا قِيلَ: «أحدهما»: فالباقر أو الصَّادِقُ عَلَيْهِمَا السَّلَام، وإذا أُطْلِقَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: فالكَاسِم عليه السلام، وإذا قُيِّدَ بِالثَّانِي فَالرَّضَا عليه السلام، وبِالثَّلَاثِ: الهادي عليه السلام. وَالْعَالَمُ وَالشَّيْخُ وَأَبُو إِبْرَاهِيمَ وَالْعَبْدُ الصَّالِحُ: فَالكَاسِم عليه السلام، وَأَبُو مُحَمَّدٍ وَالْمَاضِي وَالْفَقِيهَ وَصَاحِبَ الْعِسْكَرِ وَالْأَمْرَ: فَالْعَسْكَرِيُّ عليه السلام.

الفائدة الثانية: فِي مَعْرِفَةِ مَنْ أَجْمَعَتِ الْعَصَابَةُ عَلَى تَصْحِيحِ مَا يَصِحُّ عَنْهُمْ، وَهَمَّ عَلَى مَا حَكَاهُ الْكَشِّيُّ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ رَجُلًا، سِتَّةَ مِنْهُمْ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَام، وَهَمَّ: زُرَّارَةُ، وَمَعْرُوفُ بْنُ خَرْبُودَ، وَبُرَيْدُ الْعِجْلِيِّ، وَأَبُو نَصْرِ الْأَسَدِيِّ، وَالْفَضِيلُ بْنُ يَسَارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَبُو بَصِيرٍ لَيْثُ الْمَرَادِيِّ مَكَانَ أَبِي نَصْرِ الْأَسَدِيِّ.

وَسِتَّةَ مِنْهُمْ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهَمَّ: جَمِيلُ بْنُ دِرَّاجٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْكَانٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرِ، وَحَمَّادُ بْنُ عَثْمَانَ، وَأَبَانُ بْنُ عَثْمَانَ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَفْقَهُ هَؤُلَاءِ جَمِيلُ بْنُ دِرَّاجٍ.

وَسِتَّةَ مِنْهُمْ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَام، وَهَمَّ: يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَصَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى بَيَّاعُ السَّابَرِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ، وَالْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَكَانَ الْحَسَنِ: فَضَالَةُ بْنُ أَيُّوبَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَكَانَ فَضَالَةَ: عَثْمَانُ بْنُ عَيْسَى. وَأَفْقَهُ هَؤُلَاءِ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَصَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى.

وَذُكِرَ فِي النُّسخَةِ الْحَجَرِيَّةِ أَيْضًا لَطَائِفٌ نَسَبَهَا إِلَى الْمُصَنِّفِ وَهِيَ كَالآتِي:

كُلُّ حَمِيدٍ حَمِيدٌ. كُلُّ جَمِيلٍ جَمِيلٌ. كُلُّ شُعْبٍ خَالَ عَنِ الْعَيْبِ. كُلُّ عَبْدِ السَّلَامِ صَالِحٌ حَتَّى عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ صَالِحٍ. كُلُّ عَاصِمٍ حَسَنٌ إِلَّا عَاصِمُ بْنُ الْحَسَنِ. كُلُّ يَعْقُوبَ بِلَا خِيبة إِلَّا يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ. كُلُّ سَالِمٍ غَيْرِ سَالِمٍ. كُلُّ طَلْحَةٍ طَالِحٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

للهود عبدنا على الطريق القريب ومن علينا بالهداية إلى الصراط المستقيم وقد فُتِحَ عند
تَرْكِ نَهْجِ آدَمَ وَقَدْ فُتِحَ لَنَا دَارُ هَيْكَلِ بَيْتِ الْبَيْتِ وَهَذَا نَعْنِي تَعَالَى الْمَلَكُ وَتَبَارَكَ
الْمَلَكُ الَّذِي أَذْيَلُ الْهَارِيتَ بِنَهْجِهِ عَنْ بَيْتِ السَّالِمِينَ وَآذَى فِي لَطَائِنِ الْوَاهِنِينَ
صَلَاتُ لَوْ سَلَامٌ عَلَيَّ بِمَعِينِ صَلَوَةٍ وَسَلَامًا يَا بَيْنَ الرَّبِّ وَالْبَيْنِ فَإِنَّ
الْقُرْبَى لِحَدِّ النَّهْجِ بِمَعْنَى الشَّعْرِ بِمَا لَدَيْنَ الْعَامِلِ وَقَدْ فَتَحَ الْعِلْمَ لِنَهْجِهِ لِيُزِيلَ
يُخْرِجُ لَامِينَ يَدِيهِ لِيَنْهَضَ مَا قَدْ فَتَحَ إِلَيْهِ الْعِلْمَ الْعَلِيِّ وَأَكْثَرُ مَا تَنْتَبِهُ عَلَيْهِ
لَا يَأْتِيهِ النَّبَالُ مِنْ الْعِلْمِ لَا يَنْتَبِهُ إِلَّا عَلَى مَا أَمَرَ بِالسَّلَامِ وَالْعِلْمِ فِي الْيَلِيَّةِ
الَّتِي لَهَا دَعَا الْأَنْبِيَاءُ عَلَى السَّلَامِ وَبِهَا الْعِلْمُ وَدُرَرَاتِهِ وَنَقْلُهُ وَتَرْجُمُهُ الْعِلْمُ
عَنْ حَالِهِ وَالْفَصِيحِينَ دَجَلِيهِ وَالْوَقْرَفِي عَلَى الْوَقْرِ وَالْمُحْصِلِ الْكَافِرُ فَإِنَّهُ جَرَّ عَلَيْهِ
النَّفْسَ مِنْ طَعْمِ الْعِلْمِ الْغَنِيَّةِ وَاسْتَأْذَنَ لَهَا بِأَصْلِيَّةِ الْغَنِيَّةِ فَلَمْ يَلِنْ وَتَبَايَعَتْ
وَيَتَبَعُ عَلَى مِلَّةٍ وَجَنَّةٍ شَعَادَةٍ وَدَنَاءَةٍ وَصَفٍ فِيهِ مِلَّةٌ وَنَهَارَةٌ
بُنْتُ فِيهِ بِمَعْنَى وَجَلَّتْ تَكْرَرُ لَدَيْهِ الْبَارِ بِمَعْنَى يَطْلُبُ عَلَى عَيْنِ الْإِحَادِثِ
الْإِدْرَةِ فِي الْإِحَادِثِ الْعِلْمِيَّةِ وَيَسْتَعِي بِمَعْنَى خَلَاصَةِ مَا دَوَّاهُ أَصْحَابُ رَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ
بِالْإِسْنَادِ الْعِلْمِيَّةِ عَنْ الْعُقَدَةِ السُّوْنِيَّةِ كَنْزٍ مِنْ خَيْرِ بَعْضِ الْإِحَادِثِ وَجِثًا لَهَا
وَمِنْ خَيْرِ بَعْضِ بِلَوَالِي الْأَشْيَاءِ وَمِنْهَا مَا مَوْجَعًا أَحَدُهُ بِمَعْنَى تَنْفِيهِ الْبَابِ وَقَدْ رَوَى
الْعَالِي وَتَبْيِينُ الْحَقِّ وَفَرْجُ الْخَلْفَاتِ وَاسْتِكْشَافُ الْإِلَاحِ وَتَبَايَعَتْ بِالسَّالِمِ إِلَى
غَيْزِ ذَلِكَ تَابَعَتْ إِلَيْهِ الْخَلَامَةُ بِبَعْضِ الْأَوَاقَاتِ مِنْ سِلَاحِ الْبَاجَاتِ وَلَوْلَا بَعْضُ الْخَلَامَةِ
مَا تَبَيَّنَ الْخَلَامَةُ وَنَهْجُ الْإِلَاحِ الْفَكْرُ الْفَكْرُ
مَنْ تَأَخَّلَ صِلَى أَصْحَابِ قَدَمِ اللَّهِ أَوْ أَحَدِهِمْ بِصِغَرَةٍ وَسَيَرُوا غَدَارَ بَيْتِ الْكَلْبِ
بِسَبْقِ قَبِيضَةٍ وَفُتِحَ فِي الْوَجْهِ وَالْعَدْلُ بِزَيْدَةٍ مِنْ عَمَلٍ وَصَرَفَ فِي ذِي الدَّرَجِ
الْإِلَاحِ شُكْرًا مِنْ أَيْدِيهِمْ دَعَا مَعْنَى مَكَرَ أَيْدِي الْأَخْلَاقِ وَالْبَيْنِ وَالْفَكْرُ
وَالْبَيْنِ يَنْتَبِهُ عَلَى تَعَالَى بِأَصْلِهِ فَضَادَ وَتَرْجُمُ كَسَادَ وَبِالْإِعْلَامِ عَلَى الْإِعْلَامِ
مُؤَلَّفٌ وَلَا يَسْتَعِينُ مِنْهُ مَعْنَى مَا هُوَ حَقٌّ بَلْ يَسْتَعِينُ بِمَا يَسْتَعِينُ بِهِ وَيُسْتَعِينُ بِهِ لِيُظْهِرَ الْإِعْلَامَ

هَذَا خَلَامَةُ الْمَجْلَدِ وَلَهُنَ كِتَابُ الْمَلِكِينَ وَنَسَا السَّجْدَةَ الْغَنِيَّةَ لَا تَأْتِي
وَالْفَرْجُ سَجْدَةُ اخْتِلَافِ كَلِمَاتِ الْفَرْجِ مِنْ الْغَنِيَّةِ مَشْدُودَةً وَمَعْنَى وَكُنْ وَمَعْنَى
أَمَّا كَلَامُ الْمَلِكِينَ لَا يَزِيدُ لَهَا بِالْبَيْنِ بِمَعْنَى الْأَخِيَّةِ سَلَامًا مِنَ الرَّبِّ بِمَعْنَى
فَلَنْ سَلَامًا لِيَسْتَوِيَا بِهِ وَاتَّقُوا اخْتِلَافَ كَلِمَاتِهِ فِي هَذِهِ النِّصَّةِ الْبَارَكَةِ الَّتِي فِي نَهْجِ الْأَصْلِ
دَاخِلَةٌ فِي النِّصَّةِ الْغَنِيَّةِ الْغَنِيَّةِ وَتَأْتِي بِجَمْعِ الْأَصْنَعِ الْمَقْدُومِ جَاعِلًا لَدَيْنِ بَيْنِ
الْعِلْمِ مَسْئَلًا لِلْبَيْنِ بِمَعْنَى الْفَرْجِ وَأَيُّهَا أَوْلَادُ الْعُلَمَاءِ سَلَامًا عَلَيْكُمْ
أَجْمَعِينَ إِنْ نَشِئْتُمْ بِالْعَالِيَيْنِ وَإِنْ يَتَّبِعُ كُلُّ رَجُلٍ صَدَقَ بِهِ لَدَيْنِ وَإِنْ يَتَّبِعُ لِيُظْهِرَ
الْعِلْمَ بِمَعْنَى نَهْجِ الْبَيْنِ بِمَعْنَى الْغَنِيَّةِ التَّعْلِيمِ وَبِهَا يَجْمَعُ بَيْنَهُ الْعِلْمُ بِمَعْنَى الْغَنِيَّةِ
وَتَبْدُلُ مَا فَاتَتْ تَجِبَةُ عَنْ تَنْفِيهِ لَدَيْنِ الْإِسْنَادِ مَعْرُوفَةٍ وَالْكَتَابُ بِالسَّالِمِ
الَّتِي تَبَيَّنَ بِهَا الْكَافِرُ فِي الْبَرِيَّةِ كِتَابُ مَنْ لَكَ الْكَتَابُ بِمَعْنَى الْغَنِيَّةِ بِمَا لَدَيْنَ الْعَالِي
تَجَاوَزَتْ عَنْهُ جَوَالِيزُ مِنْ تَجَبُّحِ سَبْحِ الْعِلْمِ الْغَنِيَّةِ شَيْئًا شَيْئًا خَتَمَ السَّحَابَ
وَلَا قَلِيلَ لِسَةِ الدَّرَجِ مِنْ هَجْرَةِ سَيِّدِ الْعَالَمِينَ سَلَامًا عَلَيْكَ يَا عَالِمَ الْعَالَمِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

مِنْ خِلَالِهَا

الْمَصَابِيحُ خِلَالُهَا أَدَامَتِ الْإِسْلَامُ فَادَامَتْ وَفَتْحَهُ لَا يَمُوتُ وَرِضَاهُ وَيُذْخِرُ
وَقَدْ كَانَ فَرَاغٌ مِنْ تَسْوِيدِ هَذِهِ النِّصَّةِ الْغَنِيَّةِ الْبَارَكَةِ مِنْ أَوْلَادِهَا تَامَ مِنْ عَيْنِ
مَنْ شَرَفَ لَهُ الْخَرَامُ مِنْهُ سَبْعَ وَخَمْسِينَ لَفْ مِنْ هَجْرَةِ سَيِّدِ الْمُسْلِمِينَ سَلَامًا عَلَيْكَ يَا عَالِمَ الْعَالَمِينَ
وَأَنَا الْقَلْبُ الْغَنِيَّةُ الْغَنِيَّةُ الْغَنِيَّةُ الْغَنِيَّةُ الْغَنِيَّةُ الْغَنِيَّةُ الْغَنِيَّةُ الْغَنِيَّةُ الْغَنِيَّةُ الْغَنِيَّةُ الْغَنِيَّةُ
وَعَلَى غَايَةِ رَحْمَةِ الْمَلِكِ الْغَنِيَّةِ الْغَنِيَّةِ الْغَنِيَّةِ الْغَنِيَّةِ الْغَنِيَّةِ الْغَنِيَّةِ الْغَنِيَّةِ الْغَنِيَّةِ الْغَنِيَّةِ
أَكْمَلُ التَّحْقِيقَاتِ وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَنْفِخَ الْعَالَمِينَ وَأَنْ يَطَاعُوا هَذِهِ النِّصَّةَ وَبِذَلِكَ تَعَا
وَالْحَمْدُ لِقُدْرَتِهِ لَا يَسْتَعِينُ عَلَى الْإِسْنَادِ أَنْ قَرِيبَ حَبِيبٍ أَغْفِرُ لَكَ يَا خَيْرَ
الْعَالَمِينَ بِمَعْنَى الْإِلَاحِ

مَعْنَى هَذِهِ آسَافُ لَهَا ص

وَبِهِ



کتابخانه آستان قدس
وزارت معنویات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي دلنا على الطريق المقيموه ومن علينا بالهداية
الى الصراط المستقيم ووفقنا عند تفرق الالهواء وتشتت
الاراء للتمسك بكتاب المبين وهذا عند تحالف
المنازب وتباين المسارب الى تشعب باذيال الهذيل
بيد سيد المرسلين واشرف الاولين والآخرين صلوات
الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين صلوات وسلاما دائما
الى يوم الدين. بعد فان الفقير الى الله الغني محمد
المشتهر بهاء الدين العاملي وفقه الله للعمل في يومه
لقد قبل ان يخرج الامر من يده يقول ان اهم ما توجهت
اليه المهم العوالي واحق ما تقتض عليه الايام والليالي
هو العلوم الدينية التي عليها مدار انحر الاسلام والمعارف
الملية التي اليها دعاء الانبياء عليهم السلام وسما على الدث
ودرايته ونقله وروايته والبحث عن حاله والخص عن

ينفع به الطالبين وان يثبت لي به قدم صدق يوم الدين وان يتقبله
بلطفه العيم ويجعله نور ايسى بين يدي الى الجنة النعيم وان يجعل بقية
العمر مقصورة على الطاعات وتدارك ما فات محبة عن التذنب
هذه ناس الساعات معروضة في اكتاب اسباب السعادات المتقدمة
بحمد والثناء... مؤلف الكتاب محمد المشهور بهاء الدين العاملي
تجاوز الله عنه بعد الفراغ من تحقيق صلوات صبح يوم الجمعة الثامن
عشر من شهر ربيع الثاني من السعادة والاقبال سنة الف وسبع من
هجيرة سيد المرسلين سلام الله عليه والله اجمعين الظاهر من محمد
الله اولنا وآخرنا وظاهرنا واطنا

قد وافق الغرض من كتاب هذا الكتاب المبارك سادس من شهر ربيع
الثاني سنة السابعة والثمانين بعد الف من الهجرة النبوية على
مهاجرها افضل التسليمات واكمل التحيات على يد اخاه ابا الله وآ
الى رحمة الله تواب اقدام المؤمنين طلبة بن محمد بن حسن الرضوي
فخر الله اولاديه واكثر توفيقه ولين يقرأ في المدرسة
الرفيعة العلمية العالية الثانية وبحمد الله
محمد وصل على سيدنا
نبينا محمد رسول الله
محمد و

شهر ربيع الثاني ١٣٥٧ هـ
وزارت معنویات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي دلنا على طريق الحق ومن علينا بالمداينة الى
 الضلال المستقيم ووفقنا عند فراق الاهل وشعب الاراء والاشكال
 الدين وهذا اتخذ بحالف الداه وسائر يسار الى المست وديار
 احاطت به سائر الخير والبر والاولى والاخرى وصلوات الله وسلامه
 على وعلوهم حين صلوا وسلاما وامين الزبور الذين بعد فان العقبه الى الحق
 محمد النبي الهادي والدين والحق لله للعل في نومه لعدن قبل ان يخرج من
 من بين يديهم انهم ما توجعت اليه العلم والعلم والحق انفضت على الامم والاسماء
 من العلوم الدينية التي عليها مدار الانام والعارف للمله التي الهاد اعان
 انما عليهم وسما على الحديث ودراسة وقوله وبرهانه والحق عن حاله
 والحق عن حاله والافق عن برهانه والوصول الى كونه فانه بعد عن التفسير
 من العلوم الشرعية وان من بعده الامم والحق في قوله وسبحه اليه من
 على لته وحله شعاع وداره وحرفه ليله وداره وهذا كونه على
 جهده وحله مذكره لاول الالفاظ عن تدرج على عن الاخلاص والحق
 والحق والحق وتدرج على خلاصة ما راها على حاشا روي في الامم
 المقدم على العدة النبوية كونه من خصال الاخلاص وسماها وكبريى روي
 انما رويها انها روي كونه تدرج على في قوله والحق في الكون في جميع
 المقالات واستكناه الدلائل واسقاط السائل الى رويها في الكلام في
 معبره اوقات من سواها المباحث والحق المطاوعة ما معبره العقل القاصر منها
 في قوله في الكتاب ما في قوله من تامل اصولها ما قدس الله الله
 امين بغيره وسر غرار تلك الكتب بيده بغيره وافي في البرج والقبيل برهانه

بسم الله الرحمن الرحيم
 راسل على نور الله

دعني من عجزتي ونصلي في روي وديار
 حدي في روي وديار
 ونفسه برحمتك يا ارحم الراحمين
 روي في روي وديار
 وكان ارجع من النافق في شهادته روي في روي
 الامتداد في روي في روي
 روي في روي
 فقه الفقه السوي في روي
 متولا في روي
 ان منيع في روي
 ويجعل في روي
 ما في روي
 الحنفية في روي
 اعني في روي
 السلف في روي

الحمد لله الذي دلنا على طريق الحق ومن علينا بالمداينة الى
 الضلال المستقيم ووفقنا عند فراق الاهل وشعب الاراء والاشكال
 الدين وهذا اتخذ بحالف الداه وسائر يسار الى المست وديار
 احاطت به سائر الخير والبر والاولى والاخرى وصلوات الله وسلامه
 على وعلوهم حين صلوا وسلاما وامين الزبور الذين بعد فان العقبه الى الحق
 محمد النبي الهادي والدين والحق لله للعل في نومه لعدن قبل ان يخرج من
 من بين يديهم انهم ما توجعت اليه العلم والعلم والحق انفضت على الامم والاسماء
 من العلوم الدينية التي عليها مدار الانام والعارف للمله التي الهاد اعان
 انما عليهم وسما على الحديث ودراسة وقوله وبرهانه والحق عن حاله
 والحق عن حاله والافق عن برهانه والوصول الى كونه فانه بعد عن التفسير
 من العلوم الشرعية وان من بعده الامم والحق في قوله وسبحه اليه من
 على لته وحله شعاع وداره وحرفه ليله وداره وهذا كونه على
 جهده وحله مذكره لاول الالفاظ عن تدرج على عن الاخلاص والحق
 والحق والحق وتدرج على خلاصة ما راها على حاشا روي في الامم
 المقدم على العدة النبوية كونه من خصال الاخلاص وسماها وكبريى روي
 انما رويها انها روي كونه تدرج على في قوله والحق في الكون في جميع
 المقالات واستكناه الدلائل واسقاط السائل الى رويها في الكلام في
 معبره اوقات من سواها المباحث والحق المطاوعة ما معبره العقل القاصر منها
 في قوله في الكتاب ما في قوله من تامل اصولها ما قدس الله الله
 امين بغيره وسر غرار تلك الكتب بيده بغيره وافي في البرج والقبيل برهانه

الحبل المتين في إحكام أحكام الدين

الجزء الأول
كتاب الطهارة

سیدنا رجب

سیدنا رجب اولاد

سیدنا رجب

مقدمة المؤلف الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقني^١

الحمد لله الذي دلّنا على الطريق القويم، ومنّ علينا بالهداية إلى الصراط المستقيم، ووفّقنا عند تفرّق الأهواء وتشعب الآراء للتمسك بكتابه المبين، وهدانا عند تخالف المذاهب وتباين المشارب إلى التشبّث بأذيال أهل بيت نبيّه محمّد^٢ سيّد المرسلين وأشرف الأوّلين والآخرين صلوات الله (وسلامه عليه و)^٣ عليهم أجمعين، صلاة وسلاماً دائماً دائمين إلى يوم الدين.

وبعد، فإنّ الفقير إلى الله الغنيّ محمّد المشتهر بـ «بهاء الدين العامليّ» وفقه الله للعمل في يومه لغده قبل أن يخرج الأمر من يده، يقول: إنّ أهمّ ما توجّهت إليه الهمم العوالي، وأحقّ ما تقضّت عليه الأيام والليالي، هو العلوم الدينيّة الّتي عليها مدار (أمر الإسلام)^٤ والمعارف المليّة الّتي إليها دعا الأنبياء عليهم السّلام، وسيّما علم الحديث ودرايته، ونقله

١ . من ب.

٢ . من م ، ص.

٣ . ليس في م.

٤ . في ب: الأمر.

وروايته، والبحث عن حاله، والفحص عن رجاله، والوقوف على رموزه، والوصول إلى كنوزه، فإنَّه بعد علم التفسير منبع العلوم الشرعيَّة (وأساس الأحكام الأصليَّة والفرعيَّة)^١، فطوبى لمن وجَّه إليه همَّته ويَبِض عليه لَمَّتَه^٢، وجعله شعاره ودثاره^٣، وصرف فيه ليله ونهاره.

وهذا الكتاب بذلتُ فيه جُهدِي، وجعلته تذكرةً لأولي الألباب من بعدي، ينطوي على عيون الأحاديث الواردة في الأحكام العمليَّة، ويحتوي على خلاصة ما رواه أصحابنا رضي الله عنهم بالأسانيد المعتبرة عن العترة النَّبويَّة، كنز مذخور بصحاح الأحاديث وحسائنها^٤، وبحر مسجور بلؤلؤ الأخبار ومرجانها، مُوشَّحة أحاديثه بتفسير المباني، وتقرير المعاني، وتبيين الثَّكَّات، وتوضيح المغلقات، واستكشاف الدلائل، واستنباط المسائل، إلى غير ذلك ممَّا انجرَّ إليه الكلام في بعض الأوقات، من سوانح المباحثات، ولوائح المطارحات، ممَّا سمح به النَّظر القاصر، وانتهى إليه الفكر الحاسر^٥.

وهذا الكتاب إنَّما يعرف قدره من تأمَّل أصول^٦ أصحابنا قدَّس الله أرواحهم بعين بصيرة، وسَبَر أغوار تلك الكتب بيد غير قصيرة، وأفنى في فنِّ الجرح والتعديل بُرْهة من

١ . ليس في م.

٢ . المراد باللمَّة بكسر اللام وتشديد الميم: الشعر. «منه رحمه الله».

٣ . الشعار في الأصل: الثوب الذي يلاصق البدن، سَمِيَ شعاراً لماسَّته الشعر. والدثار: ما يُلبس فوقه، ويقال: جعل الشيء شعاره ودثاره إذا خالطه ومارسه وزاوله كثيراً. «منه رحمه الله».

٤ . ما سَمَّيناه في هذا الكتاب صحيحاً أو حسناً أو موثقاً فهو بحسب ما تعلق به ظناً وأدَّى إليه نظراً، بعد بذل الجهد في التفحص، ولعلَّ غيرنا يؤدِّيه نظره إلى ما لا يوافق ذلك، وعلى الله التَّكْلان، واهب العصمة والتوفيق. «منه رحمه الله».

٥ . في ب، ص، ح: الحاسر.

٦ . المراد بالأصول: كتب الحديث. «منه رحمه الله».

عمره، وصرف في ردّ الفروع إلى الأصول شطراً من أيام دهره.

ثمّ غاية ما ألتمسه منكم أيّها الإخوان في الدين، والشركاء في طلب اليقين، أن تُمُتُّوا عليّ بإصلاح فسادهِ، وترويج كسادهِ، والإغماض عمّا لا يخلو عنه مؤلّف، ولا يسلم منه مُصنّف، ممّا هو حقيق بأن يُسْتَر ولا يُسْطَر، ويُضْمَر ولا يُظْهَر، ويُلفظ ولا يُحفظ، فإنّكم تعلمون أنّ الغوص على درر الدقائق يتعذّر مع تلاطم أمواج المحن والعوائق، وإلى الله سبحانه^١ المشتكى من دهرٍ قلّمَا أضحك، وطالما أبكى.

ثمّ إن طَرَقَ سمعكم ما لم تعهدوا طروقه، ولا ح لكم برقٌ لم تألفوا بروقه، فلا تعجلوا باللّحاج في سلوك ذلك السّبيل، وامكثوا قليلاً فعسى أن يتبدّل^٢ الملح الأجاج بالعذب السّلسيل.

وها أنا باسط كفّ السّؤال إلى من لا تخيب لديه الآمال، أن يعصمني عن اقتحام موارد الزلل، في القول والعمل، وأن يُسهّل لي إتمام ما أرجوه، ويوفّقني لإكماله على أحسن الوجوه، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبّله بلطفه العميم وفضله العظيم، وسمّيته بـ «الحبل المتين في إحكام أحكام الدين»، ورثّته على أربعة مناهج:

أولها: في العبادات. وثانيها: في العقود. وثالثها: في الإيقاعات. ورابعها: في الأحكام. وما توفّيقني إلّا بالله عليه توكلت وإليه أُنِيب.

المنهج الأوّل
في العبادات

وفيه خمسة كتب:

الكتاب الأوّل
في الصّلاة

وفيه مقدّمة وأبواب:

سابعاً
تاء لبعا في

بيت خمسة هي

سابعاً
ة كتحا في

باب احوال قه لشف هي

المقدمة

في فضل الصلّاة و الحثّ عليها

خمسة أحاديث^١:

الأوّل: من الصّاح؛ أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه قال: «يا أبان هذه الصلّوات الخمس المفروضات من أقامهنّ، وحافظ على مواقيتهنّ، لقي الله يوم القيامة ولهُ عنده عهد يُدخله به الجنة، ومن لم يُصلهنّ لمواقيتهنّ، ولم يُحافظ عليهنّ، فذلك إليه، إن شاء غفرَ له، وإن شاء عَذَبه»^٢.

١ . ثلاثة من الصّاح واثنان من الحسان. «منه رحمه الله».

٢ . الكافي ٣: ٢٦٧ ح ٢ ، ثواب الأعمال: ٤٨ ح ١ ، التهذيب ٢: ٢٣٩ ح ٩٤٥ ، الوسائل ٣: ٧٨ الباب ١ من أبواب المواقيت ح ١ ، بتفاوت يسير. هذا الحديث رواه الشيخ في التهذيب بطريق فيه محمد بن عيسى، عن يونس، ورواه في الكافي بطريقين: أحدهما: الطريق الذي أورده الشيخ، والثاني هكذا: الحسين بن محمد الأشعري، عن عبد الله بن عامر، عن عليّ ابن مهزيار، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبان بن تغلب، وباعتبار هذا الطريق قلنا إنه صحيح. وأما الطريق الأوّل ففيه ما فيه، فإنّ كلام الأصحاب في محمد بن عيسى مضطرب جدّاً، واستثناء ابن بابويه له في رجال نواذر الحكمة مشهور، وكذلك قول شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد بأنّ ما تفرّد به عن يونس لا يعتمد عليه.

وأما الطريق الثاني: فرجاله كلّهم أجلاء ثقة [من وجوه أصحابنا]، أمّا الحسين بن محمد فهو شيخ الكليني، ثقة، من أكاثر القميين الأشعريين، وقد وثقه النجاشي وغيره. وأمّا عبد الله بن عامر فهو من وجوه أصحابنا

الثاني: معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى ربهم وأحب ذلك إلى الله عز وجل، ما هو؟ فقال: «ما أعلم^١ بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة، ألا ترى أن العبد الصالح عيسى بن مريم صلى الله عليه^٢ قال: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^٣». ^٤

الثالث: بُريد بن معاوية العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ما بين المسلم وبين أن يكفر إلا أن يترك الصلاة الفريضة متعمداً، أو يتهاون بها فلا يصلّيها»^٥.

الرابع: من الحسان؛ عبيد بن زرارة، عن الصادق عليه السلام: «إن الكبائر سبع: الكفر بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم ظلماً، والفرار من الزحف، والتعرب بعد الهجرة»، قال: قلت: فأكل درهم من مال اليتيم أكبر أم ترك

التفات الأشعرين أيضاً، وهو عمّ الحسين بن محمد، وأكثر ما يروي عنه، وأما بقية رجال السند فحالهم أشهر من أن يذكر وأنا التزمت في هذا الكتاب أن أسمى الحديث باسم أجود ما وصل إليّ من طرقة التي أوردتها أصحاب الأصول رضي الله عنهم في أصولهم، ولم أقصر على ما في الأصول الأربعة المشهورة، أعني الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار، جامداً عليها، بل استقصي النظر في غيرها من كتب الحديث مثل علل الشرائع والخصال والأمال وغيرها، واستخرج منها كل حديث يمكن أن يستنبط منه شيء من الأحكام، وأشير في تضعيف الكلام إلى الكتاب المستخرج منه، بعد بذل الجهد في التفحص عن حال الرجال بقدر الإمكان سائلاً من الله حسن التوفيق [وأنه ولي التوفيق]. «منه رحمه الله». بتفاوت في النسخ .

١ . في ح زيادة: شيئاً، كما في المصادر.

٢ . هكذا في النسخ، و في المصدر: عليه السلام.

٣ . مريم ١٩ / ٣١.

٤ . الكافي ٣: ٢٦٤ ح ١، الفقيه ١: ٢١، التهذيب ٢: ٢٣٦ ح ٩٣٢، الوسائل ٣: ٢٥ الباب ١٠ من أبواب أعداد

الفرائض ونوافلها ح ١، بتفاوت .

٥ . المحاسن للبرقي: ٨٠، ثواب الأعمال: ٢٧٤ ح ١، الوسائل ٣: ٢٩ الباب ١١ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها

ح ٦، بتفاوت يسير.

الصَّلَاة؟ قال: «ترك الصَّلَاة»، قلت: فما عُدَّت في الكبائر؟ فقال: «أي شيء أول ما قلت لك»، وقال: قلت الكفر، قال: «فإن تارك الصَّلَاة كافر» يعني من غير علة^١.

الخامس: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «بيننا رسول الله صَلَّى الله عليه وآله جالس في المسجد إذ دخل رجل فقام فصلّي^٢، فلم يتم ركوعه ولا سجوده، فقال صَلَّى الله عليه وآله: «نَقَرُ كنقر الغراب، لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتنَّ على غير ديني»^٣.

أقول: المراد بالمحافظة على المواقيت شدة الاعتناء بشأنها، بمراقبتها والتطلع إليها، والتهيؤ لها قبل دخولها، وعدم تفويت وقت الفضيلة منها، وما هو من هذا القبيل.

واللام في قوله ﷺ: «ومن لم يصلهنَّ لمواقيتهنَّ» إمّا بمعنى «في» كما قالوه في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، أو بمعنى «بعد» كما قالوه في قوله ﷺ:

١. لم نعثر على نصّ هذا الحديث في المصادر المتوفرة لدينا وقد نقله المصنّف بالمعنى لا بالنصّ، والذي عثرنا عليه في الكافي ٢: ٢٦٨ ح ٨، والوسائل ١١: ٢٥٤ الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس وما يناسبه ح ٤: عبيد الله ابن زرارة قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن الكبائر، فقال: هنّ في كتاب عليّ ﷺ سبع: الكفر بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وأكل الربا بعد البيّنة، وأكل مال اليتيم ظلماً، والفرار من الزحف، والتعرّب بعد الهجرة.

قال: فقلت: هذا أكبر المعاصي؟ فقال: نعم، قلت: فأكل الدرهم من مال اليتيم ظلماً أكبر أم ترك الصلاة؟ قال: ترك الصلاة، قلت: فما عدت ترك الصلاة في الكبائر، قال: أي شيء أول ما قلت: لك؟ قلت: الكفر، قال: فإن تارك الصلاة كافر، يعني من غير علة.

٢. في ب: يصلّي.

٣. التهذيب ٢: ٢٣٩ ح ٩٤٨، الكافي ٣: ٢٦٨ ح ٦، الوسائل ٣: ٢٠ الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها ح ٢، ونظيره في ص ٢٥ ح ٦، وج ٤: ٩٢٢ الباب ٣ من أبواب الركوع ح ١.

٤. المراد من المحافظة على الصلوات: المواظبة عليها وأداؤها في أوقاتها، كما قال المفسّرون في قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾. «منه رحمه الله».

٥. بمراقبتها: ليس في ص.

«صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»^١، أو بمعنى «عند» كما قالوه في قولهم: كَتَبْتُ الكتابَ لخمسٍ خَلَوْنَ من شهر كذا.

والجُرُور في قوله عليه السلام: «وَلَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ» إمَّا عائد إلى الصَّلوات، أو إلى المواقيت. والسَّلامة من تشويش الضمائر تعضد الأول، ورعاية اللَّفِّ والتَّشَرُّع تعضد الثاني.

والجار والمجرور في قوله عليه السلام: «فذلك إليه»^٢ خير مبتدأ محذوف، والتقدير: فذلك أمره إليه سبحانه.

ويُحتمل أن يكون هو الخير عن اسم الإشارة، أي فذلك الشَّخص صائر إلى الله تعالى و راجع إليه، إن شاء غفر له، وإن شاء عذَّبه.

وهذا الحديث رواه الصَّدوق في الفقيه على أنَّه حديث قدسيَّ هكذا: دخل رسول الله صَلَّى الله عليه وآله المسجد وفيه ناس من أصحابه، فقال:

«أتدرون^٣ ما قال ربُّكم»، قالوا: الله ورسوله أعلم، فقال: «إِنَّ رَبَّكُمْ يقول: هذه الصَّلوات الخمس المفروضات»^٤ الحديث مع أدنى تغيير^٥.

والمراد بالمعرفة في قوله عليه السلام: في الحديث الثاني: «لَا^٦ أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصَّلاة» ما يتحقَّق به الإيمان عندنا من المعارف الخمس.

١ . صحيح البخاري ٢: ٣٥، صحيح مسلم ٢: ٧٦٢، سنن الترمذي ٣: ٧٢، سنن البيهقي ٤: ٢٠٥-٢٠٧.

٢ . إليه: ليس في ح.

٣ . في الوسائل: تدرون.

٤ . الفقيه ١: ١٣٤ ح ٦٢٥، ثواب الأعمال ٤٨ ح ٢، الوسائل ٣: ٨٠ الباب ١ من أبواب المواقيت ح ١٠.

٥ . في ح، ج: تغير.

٦ . هكذا في النسخ، وفي المصادر ما بدل لا.

وما قصده عليه السلام من أفضلية الصلاة على غيرها من الأعمال، وإن لم يدل عليها منطوق الكلام، إلا أن المفهوم منه بحسب العرف ذلك، كما يفهم من قولنا: ليس بين أهل البلد أفضل من زيد، أفضليته عليهم.

وإن كان منطوقه نفي أفضليتهم عليه، وهو لا يمنع المساواة، هذا.

وفي جعله عليه السلام قول عيسى على نبينا وعليه السلام: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^١ مؤيداً لأفضلية الصلاة بعد المعرفة على غيرها من الأعمال، نوع خفاء. ولعل وجهه ما يستفاد من تقديمه عليه السلام ما هو من قبيل الاعتقادات في مفتتح كلامه، ثم إردافه^٢ ذلك بالأعمال البدنية والمالية، وتصديره لها بالصلاة مقدماً لها على الزكاة.

ولا يبعد أن يكون التأيد لمجرد تفضيل الصلاة على غيرها من الأعمال، من غير ملاحظة تفضيل المعرفة عليها.

ويؤيده: عدم إيراده عليه السلام صدر الآية في صدد^٣ التأيد، والآية هكذا ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْمًا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^٤.

والظاهر أن المراد^٥ من أول شقي التردد في قوله صلى الله عليه وآله في الحديث الثالث: «إلا أن يترك الصلاة الفريضة متعمداً، أو يتهاون بها فلا يصلّيها»؛ ترك الإتيان

١. مريم ١٩ / ٣١.

٢. في ح: أردفه.

٣. في س، ح: صدر.

٤. مريم ١٩ / ٣١.

٥. لعل المراد أنه ليس بين المسلم وبين الكفر [الكافر] شيء من الوسائط المؤدية إليه سوى ترك الصلاة، والخصر إضافي؛ إذ الوسائط كثيرة، فالمراد بها ترك العبادات البدنية المالية. «منه رحمه الله».

بها في جميع الوقت، من غير أن يكون عازماً على أدائها في شيء من أجزائه.
ومن الشَّقُّ الثاني: التَّقَاعِدُ عنها في كُلِّ جزء من أجزاء الوقت؛ تساهلاً وتكاسلاً،
لكن مع عزمه على الإتيان بها في الجزء الآخر، ثم يتكاسل عنها في ذلك الجزء أيضاً،
وهكذا إلى أن يفوت الوقت.

ثمَّ ما يُفهم من ظاهر هذا الحديث وما بعده - من كفر تارك الصَّلَاة متعمداً - من
دون تقييد بالاستحلال، مُشكَل. ويظهر من بعض الأصحاب الميل إليه، والأحاديث
الدَّالَّة بظاهرها عليه كثيرة.

ولعلَّ المراد التَّركُ مُسْتَحَلًّا، أو أنَّ التعبير بالكفر للمبالغة والتأكيد وتغليظ الإثم،
كما في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ
اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^٢.

وما تضمَّنه الحديث الرَّابِع من أن الكبائر سبع، هو أحد ما رواه أصحابنا عن
أئمَّتنا عليهم السَّلام في تعدادها، وستسمع في تحقيق ذلك كلاماً مستوفى في بحث
صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى.

والمراد من «الفرار من الزحف»: الفرار في^٣ معركة النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أو
أحد خلفائه عليهم السَّلام.

والزحف^٤ - بالزاي و الحاء المهملة الساكنة -: العسكر.

١ . كحديث مسعدة بن صدقة المذكور في أواخر المقصد الثالث من هذا الكتاب، وكما تضمَّنه الحديث الرابع من
المقصد المذكور من قول أبي جعفر عليه السلام: «إِنْ تَارَكَ الْفَرِيضَةَ [الصَّلَاةَ] كَافِرًا». «منه رحمه الله».

٢ . آل عمران ٩٧/٣.

٣ . في س: من.

٤ . الزحف: هو الجيش الدهم الذي يُرى لكثرة كآئه يزحف.

والمراد «بالتعرب^١ بعد الهجرة»: الالتحاق ببلاد الكفر، والإقامة بها بعد الهجرة عنها إلى بلاد الإسلام.

والثناء في قوله في آخر الحديث «قال: قلت: الكفر» تحتمل الضم والفتح على أنها تاء المتكلم أو المخاطب.

ولفظ «بيننا» في الحديث الخامس هي «بين» الظرفية، أُشْبِعَتْ فتحتها فصارت ألفاً، ويقع بعدها إذ الفجائية، تقول: بينا أنا في عسرٍ إذ جاء الفرج.

والمراد من عدم إتمام الركوع والسجود: ترك الطمأنينة فيهما، كما يشعر به قول النبي صلى الله عليه وآله: «نَقَرُ كَنَقْرِ الْغَرَابِ»^٢. والتقر: التقاط الطائر بمنقاره الحبة، وفيه دلالة ظاهرة على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود.

والعجب من الأصحاب^٣ رضوان الله عليهم كيف استدّلوا على وجوبها فيهما بحديث الأعرابي^٤ وهو ضعيف السند عامي، وبروائي حماد^٥ وزرارة^٦ وهما غير دالّتين على الوجوب، ولم يستدلّوا بهذا الحديث المعبر السند الظاهر الدلالة!

١. التعرب يروى بالغين المعجمة: من الغربية، والعين المهملة: بمعنى الالتحاق بالأعراب الذين لم يسلموا، وعبرة الكتاب تحتمل التفسيرين. وفي كلام بعض علمائنا أنّ التعرب بعد الهجرة في زماننا هذا هو أن يشتغل الإنسان بتحصيل العلم [علم] ثم يتركه ويصير منه غريباً، وفي نهاية ابن الأثير: التعرب بالعين المهملة. «منه رحمه الله».

٢. الكافي ٣: ٢٦٨، التهذيب ٢: ٢٣٩ ح ٤٨٩، المحاسن ٧٩ ح ٥، الوسائل ٣: ٢٠ الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها ح ٢، ونظيره في ص ٢٥ ح ٦ و ٤: ٩٢٢ الباب ٣ من أبواب الركوع ح ٥١. بتفاوت.

٣. كالحق [كما يلوح] في المعتر، والشهيد الثاني في الذكرى. «منه رحمه الله».

٤. المراد بحديث الأعرابي ما رواه العامة في حديث طويل: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال للأعرابي الذي قال له: علمني يا رسول الله: ثم أركع حتى تطمئن راکعاً. «منه رحمه الله».

٥. وبرواية حماد الرواية الطويلة المشهورة من تعليم الصادق عليه السلام له الصلاة، حيث تضمنت أنه عليه السلام سوى ظهره ومدّ عنقه حال الركوع [ركوعه]. «منه رحمه الله».

٦. والمراد من رواية زرارة ما رواه عن الباقر عليه السلام، أنه قال: «فإذا ركعت فصّفّ بين قدميك [قدميك في ركوعك]، واجعل بينهما قدر شبر، وأقم صلبك ومدّ عنقك». «منه رحمه الله».

وقول النبي صلى الله عليه وآله: «لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتنَّ على غير ديني»، يُشعر بأنَّ التهاون في المحافظة على حدود الفرائض، والتساهل في استيفاء أركانها، يؤدي إلى الاستخفاف بشأنها، وعدم المبالاة بتركها، وهو يؤدي إلى الكفر، نعوذ بالله من ذلك.

الباب الأوّل

في مقدّمات الصّلاة

وفيه ستّة مقاصد:

المقصد الأوّل

في الطّهارة

وفيه جمل ثلاث:

الجملة الأولى: في الوضوء وما يتعلّق به

وفيه فصول اثنا عشر:

کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی

کتابخانه عمومی

کتابخانه عمومی

کتابخانه عمومی

کتابخانه عمومی

کتابخانه عمومی

کتابخانه عمومی

کتابخانه عمومی

کتابخانه عمومی

الفصل الأوّل

في صفة وضوء رسول الله صَلَّى الله عليه وآله
والأئمة من عترته عليهم السّلام

أربعة أحاديث:

الأوّل: من الصّاح؛ زرارة بن أعين، قال: حكى لنا أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صَلَّى الله عليه وآله: فدعا بقدر (من ماء، فأدخل يده اليمنى)^١ فأخذ كفّاً من ماء فأسدّها على وجهه (من أعلى الوجه)^٢ ثمّ مسح بيده الجانبين جميعاً^٣، ثمّ أعاد اليسرى في الإناء فأسدّها على اليمنى، ثمّ مسح جوانبها، ثمّ أعاد اليمنى في الإناء، ثمّ صبّها على اليسرى، فصنع^٤ بها كما صنع^٥ باليمنى، ثمّ مسح (ببقية ما)^٦ بقي في يديه رأسه

١ . ليس في الوسائل .

٢ . ليس في الكافي .

٣ . ليس في : س، ج .

٤ . في الكافي زيادة : يده .

٥ . في الوسائل: ثم صنع .

٦ . في س، م: وصنع .

٧ . في الكافي : بما .

ورجليه، ولم يُعدهما في الإناء^١.

الثاني: زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «ألا أحكي لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله»، فقلنا: بلى^٢، فدعا بَقَعْب^٣ فيه شيء من ماء، فوضعه بين يديه، ثم حَسَرَ عن^٤ ذراعيه، ثم غمس فيه كَفَّهُ اليميني، ثم قال: «هذا^٥ إذا كانت الكفّ طاهرة، ثم غرّف فملاًها^٦ ماءً، فوضعها على جبينه^٧ ثم قال: (بسم الله، وسَدَلُهُ^٨ على أطراف لحيته، ثم أَمَرَ^٩ يده على وجهه، وظاهر جبينه) مرة واحدة، ثم غمس يده اليسرى فغرف بها ملاًها، ثم وضعه^{١٠} على مرفقه اليميني، وأمر^{١١} كَفَّهُ على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه، ثم غرّف بيمينه ملاًها، فوضعها على مرفقه اليسرى، وأمر^{١٢} كَفَّهُ على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه، ومسح مُقَدِّمَ رأسه وظهر قَدَمَيْهِ

١ . التهذيب ١: ٥٥٥ ح ١٥٧، الكافي ٣: ٢٤ ح ١، الفقيه ١: ٢٤ ح ٧٤، الاستبصار ١: ٥٨ ح ١٧١، الوسائل ١: ٢٧٤ الباب ١٥ من أبواب الوضوء ح ٦، بتفاوت. هذا الحديث مروي في التهذيب بطريق فيه أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، والحسين بن الحسن بن أبان، وفي الكافي بطريق فيه محمد بن عيسى عن يونس. والجزم بصحة كل من الطريقتين مشكل، لكن طريق التهذيب مظنون الصحة؛ [إذ] الحق أن الرجلين ثقتان من وجوه أصحابنا رضي الله عنهم، وقد ذكرت في ذلك كلاماً مستوفى في حواشي التهذيب. ولو قال قائل بصحة طريق الكافي أيضاً لم يكن مجازفاً [محالاً]، وقد تقدّم عند الحديث الأول من هذا الكتاب كلام في ذلك، وقد أشبعت الكلام فيه في حواشي الخلاصة، والله الموفق. «منه رحمه الله»، بتفاوت يسير بين النسخ.

٢ . فقلنا بلى : من س، وهو مطابق لما في الكافي .

٣ . القعب: هو إناء من خشب. «منه رحمه الله».

٤ . في ح: على.

٥ . في الكافي: هكذا.

٦ . في الوسائل : ملاًها .

٧ . ص، س، ح، جبينه هو مطابق لما في الفقيه، وفي هامش الوسائل : جبهته .

٨ . في الفقيه : وسبَّله.

٩ . من س، وهو مطابق لما في الفقيه.

١٠ . في ح، س، ب، ص: وضعها .

بَيْلَةً يَسَارُهُ وَبَقِيَّةَ بَيْلَةٍ يَمْنَاهُ»^١.

الثالث: حماد بن عثمان، قال: كنت قاعداً عند أبي عبد الله عليه السلام، فدعا بماء فمأ به كَفَّهُ ثُمَّ عَمَّ به وجهه، ثُمَّ مَأ كَفَّهُ فَعَمَّ به يده اليمنى، ثُمَّ مَأ كَفَّهُ فَعَمَّ به يده اليسرى، ثُمَّ مسح على رأسه ورجليه، وقال: «هذا وضوء من لم يُحدث حدثاً» يعني به التعدي في الوضوء^٢.

الرابع: أبو عبيدة الحذاء، قال: وضأت أبا جعفر عليه السلام بجمع، وقد بال، فناولته ماءً فاستنحى، ثُمَّ صببت عليه كَفًّا فغسل به وجهه، وكَفًّا غسل به ذراعه الأيمن، وكَفًّا غسل به ذراعه الأيسر، ثُمَّ مسح بفضلة التدى رأسه ورجليه^٣.

١. الفقيه ١: ٢٤٤ ح ٧٤، الكافي ٣: ٢٥ ح ٤، الوسائل ١: ٢٧٢ الباب ١٥ من أبواب الوضوء ح ٢، بتفاوت. وفي ح: حمل هذا الكلام على اللف والنشر المرتب يقتضي مسحه عليه السلام رأسه بيساره وهو في غاية البعد، وحمله على المشوَّش بعيد أيضاً، وذكر البقية في اليمنى دون اليسرى لا يساعده، فالأظهر أن يكون قوله [بَيْلَةً يساره] مع ما عطف عليه من متعلقات مسح القدمين فقط، كما ذكرناه في مشرق الشمسيين وعود القيد إلى كلا المتعاطفين غير لازم كما في قوله تعالى ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾، فإن النافلة ولد الولد، وحينئذ يكون في إدراج لفظ البقية إشعار بأنه من مسح رأسه يمينه، ويؤيده الحديث الثامن من الفصل الثالث. «منه رحمه الله».

٢. في الكافي: فَعَمَّ.

٣. الكافي ٣: ٢٧ ح ٨، الوسائل ١: ٣٠٨ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ٨.

٤. أبو عبيدة اسمه زياد، وتوهم ابن داود في باب الكنى أن زياد إنما هو اسم أبيه. «منه رحمه الله».

٥. وجمع - بفتح الجيم وإسكان الميم - المشعر الحرام، المسمى بالمزدلفة. روي عن الصادق عليه السلام: «تَمَّيَّ جَمْعاً لَأَنَّ آدَمَ عليه السلام، جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ...» «منه رحمه الله».

٦. التهذيب ١: ٥٨ ح ١٦٢ ص ٧٩ ح ٢٠٤، الاستبصار ١: ٥٨ ح ١٧٢ ص ٦٩ ح ٢٠٩، الوسائل ١: ٢٧٥ الباب ١٥ من أبواب الوضوء ٨. عبارة الحديث في الاستبصار «ثم صببت عليه كَفًّا»، وفي التهذيب «ثم أخذ كَفًّا»، وقول الراوي «وضأت» يلائم الأول. «منه رحمه الله». أقول: ذكر هذا الحديث في التهذيب والاستبصار في موضعين ففي الموضع الأول كما في المتن وفي الموضع الثاني منهما ذكر فيه: «ثم أخذ كَفًّا»، وعلى هذا فلا اختلاف.

أقول: ما تضمنه صدر الأحاديث الثلاثة الأول من أنه عليه السلام «دعا بقدرح من ماء» يمكن أن يستنبط منه أن استدعاء الماء للوضوء والأمر بإحضاره^١ ليس من الاستعانة المكروهة، تنزيهاً للإمام عليه السلام عن فعل المكروه.

والذي استفاده الأصحاب رضوان الله عليهم من الأخبار أن الاستعانة المكروهة هي صب الماء في اليد ليغسل به.

كما روي أن أمير المؤمنين عليه السلام كان لا يدعهم يصبون الماء عليه، ويقول: «لأُحِبَّ أن أُشْرِكَ في صلاتي^٢ أحداً»^٣.

وكما رواه في الكافي والتهديب، عن الحسن بن عليّ الوشاء، قال: دخلت على الرضا عليه السلام وبين يديه إبريق يريد أن يتهياً منه للصلاة، فدنوت لأصب عليه، فأبى ذلك، وقال: «مَهْ يا حسن» فقلت: لِمَ تنهاني أن أصب على يدك، تكره أن أوجر؟ فقال^٤: «تؤجر أنت وأوزر أنا»؟!^٥

قلت له: وكيف ذلك؟! فقال: «أما سمعت الله عز وجل يقول: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾^٦ وها أنا ذا أتوضأ للصلاة، وهي العبادة، فأكره أن يشركني فيها أحد»^٧.

١. في س، ح: بالاحضار.

٢. في ب: صلواتي.

٣. الفقيه ١: ٢٧ ح ٨٥، التهديب ١: ٣٥٤ ح ١٠٥٧، الوسائل ١: ٣٣٥ الباب ٤٧ من أبواب الوضوء ح ٢، بتفاوت.

٤. في الكافي: قال.

٥. في الكافي زيادة: عز وجل.

٦. الكهف ١٨ / ١١٠.

٧. التهديب ١: ٣٦٥ ح ١١٠٧، الكافي ٣: ٦٩ ح ١، الوسائل ١: ٣٣٥ الباب ٤٧ من أبواب الوضوء ح ١، بتفاوت.

وهاتان الروايتان وإن ضَعُفَتْ أولاهما بالإرسال، والثانية بأن في طريقها إبراهيم ابن إسحاق الأحمري، وهو ضعيف جداً، إلا أنَّهما مجبورتان بعمل الأصحاب، ومعتضدتان بالحديث الحسن الوارد في العمل بالضَّعَافِ فيما هو من باب السنن^١، على أنَّ الرِّوَايَةَ الأولى من مراسيل الصَّدوق رحمه الله في كتاب من لا يحضره الفقيه، وقد ذكر رحمه الله أنَّ ما أورده فيه فهو حاكم بصحَّته، ومعتقد أنَّه حجة فيما بينه وبين الله تعالى^٢.

فينبغي أن لا تُقْصُر مراسيله عن مراسيل ابن أبي عمير، وأن تُعامل مُعاملتها، ولا تطرح بمجرّد الإرسال.

نعم، يمكن أن يقال: إنَّه لا دلالة لتينك الروايتين على ما فهمه الأصحاب من أنَّ التَّهْيِيَّ فيهما إنّما كان عن صبِّ الماء في اليد؛ لاحتمال كونه عن الصَّبِّ على نفس العضو المغسول.

ويؤيِّده: الاستشهاد بالآية الكريمة، فإنَّ التَّهْيِيَّ فيها ظاهر في التَّحْرِيمِ، وكذا قوله عليه السلام: «تؤجر أنت وأوزر أنا»؛ إذ لا وزر في فعل المكروه، وبهذا يرتفع التعارض بينهما وبين الحديث الرَّابِعِ المتضمَّن لصبِّ أبي عبيدة الماء في يد الباقر عليه السلام، ولا يحتاج إلى حمله على الضَّرورة، أو بيان الجواز، والله أعلم بحقائق الأمور.

والإسْدال في اللغة: إرخاء السَّتر، وطرف العمامة ونحوهما. ومنه السَّدِيل، وهو ما يُرْخَى على الهودج، ففي الكلام استعارة تبعية.

١ . وقد ذُكِرَ في الأربعين للشيخ البهائي: ١٨١ هذا الحديث بالسند المتصل إلى الشيخ الجليل عماد الإسلام محمد ابن يعقوب الكليني عن علي بن إبراهيم بن هشام بن أبي عمير عن هشام بن سالم عن الإمام الصادق عليه السلام أنَّه قال: «من سمع شيئاً من الثواب فصنعه كان له أجره وإن لم يكن على ما بلغه». أنظر: «الإقبال للسيد ابن طاووس: ٦٢٧، والوسائل: ١: ٦٠ الباب ١٨ من أبواب مقدمات العبادة ح ٦.

وما تضمّنه الحديثان الأوّلان، من ابتدائه ﷺ بأعلى الوجه، هو مستند جمهور الأصحاب على وجوب الابتداء بالأعلى؛ لأنّه ﷺ في مقام البيان، فوجب اتّباعه. ولما روي من أنّه صَلَّى الله عليه وآله لما توضّأ الوضوء البيانيّ قال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلّاة إلّا به»^١.

ولأنّه صَلَّى الله عليه وآله لو بدأ بغير الأعلى لتعيّن، ولم يَجُزْ خلافه لهذه الرواية، لكنّه لم يَقُلْ به أحد.

فتعيّن أن يكون قد بدأ بالأعلى. هذا خلاصة ما استدلّ به العلامة في المنتهى^٢.

وذهب السيّد المرتضى^٣ رضي الله عنه، وابن إدريس^٤ إلى جواز الابتداء بغير الأعلى؛ لإطلاق الآية، وأصالة براءة الذمّة^٥.

ويمكن أن يُقال من جانبهما في الجواب عن الدليل الأوّل: إنّ مجرد ابتدائه ﷺ بالأعلى لا يقتضي وجوبه، كما مرّاه ﷺ اليد على الوجه، ولم لا يجوز أن يكون ذلك من الأمور الجبليّة، فإنّ كلّ من يغسل وجهه يغسله من الأعلى؟! وأيضاً فيجوز كون غسله ﷺ من الأعلى لكونه أحد جزئيات المأمور به، أعني مطلق الغسل، لا لكونه عين المأمور به.

وعن الثّاني: أنّها رواية مرسلة لا تعويل عليها، مع ظهور أنّ المراد «لا يقبل الله الصلّاة إلّا بمثلها» فالواجب أقلّ ما يصدق معه مماثلة الوضوءين، ولا نسلم انتفاءها

١ . الفقيه ١: ٢٥٠ ح ٧٦، الوسائل ١: ٣٠٨ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ١١.

٢ . المنتهى ٢: ٣٦.

٣ . الناصريّات (الجوامع الفقهية) ٢٢٤.

٤ . السرائر ١: ٩٩.

٥ . في س زيادة: وامتنال الأمر الكلّي يحصل بفعل أحد جزئياته.

٦ . والثّاني فيها غير واجب على الأمة. «منه رحمه الله».

رأساً بالبداة بغير الأعلى، وبه يظهر الجواب عن الثالث، على أنه يجوز أن يكون الصلوة بدأ بالأسفل؛ لبيان جوازه^١.

وبما قرّرناه يُعلم أن قول المرتضى رضي الله عنه غير بعيد عن الصواب، وإن كان العمل على المشهور بين الأصحاب.

وظنّي أنه لو استدّل على هذا المطلب^٢: بأن المطلق ينصرف إلى الفرد الشائع المتعارف، و الشائع المتعارف في غسل الوجه: غسله من فوق إلى أسفل، فينصرف^٣ الأمر به في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...﴾^٤ إليه، لم يكن بعيداً، والله أعلم.

وقوله الصلوة: «ثم مسح بيده الجانبين جميعاً» ربّما يوجد في بعض نسخ التهذيب الحاجبين، والأوّل أصحّ، وهو الموافق لما في الكافي.

و يمكن أن يُستدلّ به على ما يلوح من كلام ابن الجنيد^٥ من وجوب إمرار اليد على الوجه.

ولا يخفى أن الأدلة الثلاثة التي استدللّ بها العلامة^٦ على وجوب الابتداء بأعلى الوجه جارية بعينها هنا، وما يرّد عليها هناك يرّد عليها هنا من غير فرق.

واستدلّ له في الذكرى بأنّ المعهود من الغسل ما كان معه إمرار اليد، ثمّ أجاب عنه بأنّ الغالب في استعمال الغسل وإن كان ذلك، لكن لا يلزم منه وجوبه^٧.

١ . في ح زيادة : فيه .

٢ . في س ، ح : المطلوب .

٣ . في ح : فيصرف .

٤ . المائدة ٥ / ٧ .

٥ . نقله عنه العلامة في المختلف ١ : ١١٩ .

٦ . التذكرة ١ : ١٥٧ .

٧ . الذكرى ٢ : ١٢١ .

وفيه نظر، فإنَّ المطلق ينصرف إلى الفرد الشائع الغالب كما مرّ، فينبغي أن يُحمل الغسل المأمور به على ذلك كما اعترف به.

وقوله «ثمَّ أعاد اليسرى في الإناء» كان الظاهر أن يقول: ثمَّ أدخل اليسرى، ولعلّه أطلق الإعادة على الإدخال الابتدائيّ، لمشكلة قوله فيما بعد «ثمَّ أعاد اليمين». ولا يشترط في المشكلة تقدّم المُشاكل بالفتح على المُشاكل بالكسر، وإن كان أكثرياً^١.
ألا ترى أنّهم صرّحوا بأنَّ «يمشي» في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ لمشكلة قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾^٢. ويمكن أن يقال: إنّه أطلق الإعادة باعتبار كونها يداً لا باعتبار كونها يسرى.

وقوله في الحديث الثّاني: «فدعا بقعب فيه شيء من ماء» القعب = بفتح القاف وإسكان العين -: قدح من خشب.

وما تضمّنه هذا الحديث من وضعه ~~اليمين~~ الإناء بين يديه^٣، يخالف ما اشتهر من استحباب وضع الإناء على اليمين.

واستدلّ عليه في المنتهى^٤ بما روي عن عائشة «أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَحِبُّ التِّيَامَنَ^٥ فِي تَعَلُّهِ وَتَرْجَلِهِ وَطَهْوَرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»^٦. (وفيه: أنّه لا يصلح لمعارضة

١ . بل يمكن أن يقال: لا حاجة إلى المصير إلى المشكلة، ويكون من قبيل قوله تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوْدُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ ، فقد قال المحققون: إنّ العود في الآية الكريمة بمعنى الدخول الابتدائيّ؛ لأنَّ الرسل لم يكونوا على ملّةهم قطّ. «منه رحمه الله».

٢ . النور ٢/ ٤٥.

٣ . إذ المراد بين اليدين: القدام، وفي الكلام العزيز ﴿ثُمَّ لَأَتِيَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾. «منه رحمه الله».

٤ . المنتهى ٢: ١١٠.

٥ . وأيضاً فعّل المراد بالتّيامن: الاعتراف باليمين لا وضع الإناء على اليمين. «منه رحمه الله».

٦ . صحيح البخاريّ ١: ٥٠، السنن الكبرى ١: ٢١٦، فتح الباري لابن حجر ١٠: ٣١٠، بتفاوت يسير .

مثل هذا الحديث الصحيح^١.

واستدلّ في المعبر بأنّ وضع الإناء على اليمين أمكن في الاستعمال^٢. وأنت خبير بعدم دلالته على الاستحباب.

وربّما يستفاد من قوله «فوضعها على جبينه^٣»، وقوله «ثمّ وضعه على مرفقه، وأمرّ كفّه على ساعده حتّى جرى الماء على أطراف أصابعه» عدم جواز التّكس في كلّ من الوجه و اليدين، وجوّزه المرتضى^٤ رضي الله عنه وابن إدريس^٥ في الكلّ، وقد عرفت الكلام فيه.

وفي قوله في آخر الحديث: «ومسح مقدّم رأسه وظهر قدميه ببلّة يساره وبقية بلّة يمينه» نوع إشعار^٦ بأنّه عليه السلام مسح رأسه ببلّة يمينه، حيث قال في اليسرى بالبلّة، وفي اليمنى ببقية بلّة، وهو ربّما يعطي استحباب مسح الرأس باليمن.

وقوله في آخر الحديث الثالث: «يعني به التّعدي في الوضوء» الظاهر أنّه من كلام حماد لا من كلام من روى عنه.

١. في م: وبما تضمّنه الحديث الأوّل من أنّه عليه السلام أدخل يده اليمنى فأخذ كفّاً من ماء، وفيهما نظر؛ أمّا الأوّل: فلائنه لا يصلح لمعارضة مثل هذا الحديث الصحيح، وأمّا الثاني فلعدم استلزام الاعتراف باليمين كون الإناء على اليمن، وهذا ظاهر.

٢. المعبر ١: ١٦٤.

٣. في س: جبينه.

٤. الغنية (الجوامع الفقهية) ٤٩١.

٥. السرائر ١: ٩٩.

٦. ولا يخفى أن هذا الإشعار لا يخلو من خفاء، وتوجيهه يحتاج إلى أدنى عناية. نعم، لو جعل قوله «بلّة يساره وبقية بلّة يساره» بياناً للبلل الذي مسح به ظهر القدمين لا غير، لكان الإشعار ظاهراً، فتأمّل. «منه رحمه الله». وفي م، س: إنما قال نوع إشعار لأنّه لا يخلو من خفاء وتوجيهه يحتاج إلى قليل عناية كما لا يخفى. «منه رحمه الله».

ولعلّ مراد الإمام عليه السلام: أن هذا الوضوء المشتمل على مسح الرجلين، هو وضوء من لم يتعدّد حدود الله، وأن وضوء من يغسلهما وضوء من تجاوز عمّا ورد به الكتاب والسنة.

ويمكن على القول بعدم استحباب تثنية الغسلات أن يكون مراده عليه السلام: أن مثل هذا الوضوء الخالي عن تثنيتها وضوء من لم يحدث في الوضوء ما ليس منه، على ما سيحيي الكلام فيه عن قريب إن شاء الله تعالى.

والفاء في قول أبي عبيدة: وضأت أبا جعفر عليه السلام بجمع فناولته ماء...، ظاهراً أنّها فاء التعقيب، وهو لا يخلو من شيء، فإنّ الوضوء وقع عقيب الاستنجاء دون العكس. فأمّا أن يُراد من «وضأت»: أردت التوضئة، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^١، من أنه بتأويل: أردنا إهلاكها.

وأما أن يُصار إلى ما قاله بعض المحققين من النحاة من أن التعقيب في الفاء على نوعين: حقيقي معنوي، نحو: جاء زيد فعمرو، ومجازي ذكري، وهو عطف مفصل على مجمل، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾^٢، فإنّ التفصيل حقّه أن يتعقّب الإجمال.

وعلى هذا ففي كلام الراوي إشعار بأن الاستنجاء يلحق^٣ بأفعال الوضوء ومقدّماته، فيتأيد به أن ماءه محسوب من الماء الذي يُستحبّ به الوضوء، كما قاله شيخنا الشهيد في الذكرى^٤.

١. الأعراف ٧ / ٤.

٢. هود ١١ / ٤٥.

٣. في م، س: ملحق.

٤. الذكرى ١: ١٧٣.

ولا يخفى أن هذا لا يتمشى على الوجه الأول، وسيأتيك في هذا الباب كلام
مُشبع إن شاء الله تعالى.

وجَمْع - بفتح الجيم وإسكان الميم - المشعر الحرام، المسمّى بالمزدلفة، روي عن
الصّادق عليه السلام، أنه^١ سمي جمعاً؛ لأنّ آدم عليه السلام، جمَعَ فيه بين المغرب والعشاء.

١ . أنه ليس في ح.

الفصل الثاني

في تحديد الوجه والحكم في تحليل الشعر

حديثان:

الأول: من الصحاح، زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: أخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي أن يوضأ، الذي قال الله عز وجل، فقال: «الوجه الذي أمر الله تعالى بغسله، الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا ينقص منه، إن زاد عليه لم يؤجر، وإن نقص منه أثم: ما دارت عليه الوسطى والإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن، وما جرت عليه الإصبعان مستديراً، فهو من الوجه، وما سوى ذلك فليس من الوجه»، فقلت له: الصَّدغ من الوجه؟ فقال: «لا»^١.

١ . في الفقيه زيادة: قال الله و.

٢ . الكافي ٢٧: ٣١، الفقيه ١: ٢٨ ح ٨٨، التهذيب ١: ٥٤ ح ١٥٤، الوسائل ١: ٢٨٣ الباب ١٧ من أبواب الوضوء ح ١ بتفاوت. سند هذا الحديث في الكافي والتهذيب على حال واحد، ففي الكافي هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة. ورواه في التهذيب عن المفيد عن شيخه جعفر بن محمد بن قولويه، عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، ثم ساق السند إلى آخره. ومحمد بن إسماعيل يمكن أن يكون معطوفاً على علي بن إبراهيم، كما هو الظاهر الكثير النظائر .

قال زرارة: قلت له: رأيت ما أحاط به الشعر^١؟ فقال: «كلّ ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه، ولا أن يبحثوا عنه، ولكن يجري عليه الماء»^٢.

الثاني: محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يتوضأ أيطنّ لحيته؟ قال: «لا»^٣.

وليس [وأن يكون] معطوفاً على أبيه أعني إبراهيم بن هاشم. وعلى الأول يتأتى الإشكال المشهور إذا حملناه على ابن بزيع، فإنّ الأصحاب متفقون في لقاء الكلبيّ له، فإنّه من رجال الكاظم عليه السلام، فكيف يبقى إلى زمن الكلبيّ؟!

والحقّ أنّه ليس في ذلك كثير بُعد من حيث طول الزمان؛ لأنّ ما بين وفاة الكاظم والعسكريّ عليهما السلام لا يزيد على سبع وسبعين سنة، فإنّ وفاة الكاظم عليه السلام في سنة ثلاث وثمانين ومئة، والعسكريّ عليه السلام سنة ستين ومستين، والكلبيّ رحمه الله توفّي بعده عليه السلام بثمانية وستين سنة، لأنّ وفاته سنة ثمان وعشرين وثلاث مائة، فملاقاته في أوائل عمره لمحمد بن إسماعيل بن بزيع غير مستبعد؛ إذ غاية ما يلزم منه تعمّر محمد بن إسماعيل إلى مائة سنة أو أكثر بشيء يسير لا يبلغ العشرة، والتعمير إلى هذا المقدار غير قليل.

ولكن هنا أمارات ربّما تدلّ على أنّ الذي يروي عنه الكلبيّ بغير واسطة ليس هو ابن بزيع، وقد بسطت الكلام في ذلك في حواشي الخلاصة، [وربّما حمل على البرمكيّ صاحب الصومة، والحمل على الكنائي والجعفريّ والزعفرانيّ ممكن، فالحكم بصحة الحديث مشكل جداً.

وأنا إمّا حكمت بصحّته باعتبار سنده في الفقيه فإن طريق الصدوق إلى زرارة صحيح..] وبَيّت ما أعتمد عليه في كتاب مشرق الشمسيين. والحكم بصحّة هذا الحديث باعتبار سنده في الفقيه ظاهر أيضاً، فإنّ طريق الصدوق إلى زرارة صحيح بلامرية.

ولهذا الحديث على ما نقله الصدوق مزية أخرى هي السّلامة من الإضرار، فإنّه في الكافي والتّهذيب مضمّر، هكذا عن زرارة قلت له: «لما أخبرني عن حدّ الوجه... إلى آخره»، هذا. ولنا في هذا المقام بحث مع العلامة طاب ثراه طوبناه على غيره، ومن أراد فليرجع إلى تعليلتنا على الخلاصة، والله وليّ التوفيق. «منه رحمه الله»، بتفاوت في النسخ.

١. قول زرارة: «أرأيت ما أحاط به الشعر» يعني أخبرني عمّا أحاط به الشعر، قال صاحب الكشّاف عند [تفسير] قوله تعالى في سورة مريم: «أفرايت الَّذي كَفَرَ بآياتنا ﴿﴾ لما كانت مشاهدة الأشياء ورؤيتها طريقاً إلى الإحاطة بها علماً وصحّة الخبر عنها، استعملوا «أرأيت» في معنى «أخبر». «منه رحمه الله».

٢. الفقيه ١: ٢٨، قطعة من ح ٨٨، الوسائل ١: ٣٣٥ الباب ٤٦ من أبواب الوضوء ح ٣.

٣. التّهذيب ١: ٣٦٠ ح ١٠٨٤، الكافي ٣: ٢٨ ح ٢، الوسائل ١: ٣٣٤ الباب ٤٦ من أبواب الوضوء ح ١.

أقول: كل من الموصولين في قول زرارة: «الذي قال الله عز وجل»، وفي قول الإمام عليه السلام: «الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه» نعتٌ بعد نعتٍ للوجه.

وجملة الشرط والجزاء^١ في قوله عليه السلام: «إن زاد عليه لم يؤجر» صلة بعد صلة، وتعدده الصلة وإن لم يكن بين النحاة مشهور، إلا أنه لا مانع منه.

وقد ذكر بعض المحققين في قوله تعالى: «فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ»^٢ تجويز^٣ كون جملة «أُعِدَّتْ» صلة ثانية للتي.

والقصاص - بالتثليث - : منتهى منابت شعر الرأس من مقدمه ومؤخره، والمراد هنا المقدم، وهو يأخذ من كل جانب، من آخر الناصية، ويرتفع عن التزعة^٤ إلى أن يتصل بمواضع التحذيف^٥، ويمر فوق الصدغ^٦، ويتصل بالعذار.

وأما ما يرتفع عن الأذن فداخل في المؤخر.

-
- ١ . ويجوز أن يكون مفسرة لقوله عليه السلام: «الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا [أن] ينقص منه». «منه رحمه الله».
 - ٢ . البقرة ٢ / ٢٤.
 - ٣ . في س: يجوز.
 - ٤ . في س : ما يأخذ، وفي حاشية ح: ما يؤخذ.
 - ٥ . في م ، س: أجزاء.
 - ٦ . التزعتان: البياضان اللذان عن جني الناصية، والصدغان هما المنخفضان ما بين [أعلى] الأذن وطرف الحاجب. «منه رحمه الله».
 - والعارض: هو الشعر المنحط عن محاذاة الإذن، ويتصل أسفله بما يقرب من الذقن وأعلاه بالعذار، وهو الشعر الحاذي للإذن المتصل أعلاه بالصدغ وبينه وبين الإذن بياض يسير. «منه رحمه الله».
 - ٧ . التحذيف -الحاء المهمل والميم -والذال المعجمة -: من المواضع التي ينبت عليها شعر خفيف بين الصدغ والتزعة ، وإنما سميت بذلك لأن النساء يحذفن الشعر عنها. «منه رحمه الله».
 - ٨ . الصدغ: ما بين العين والإذن، ويسمى أيضاً الشعر المتدلي عليه صدغاً، ويقال: صدغ معقرب، قال الشاعر:
عاضها الله غلاماً بعدما شابت والأصدغ والضرس نقد، الصحاح ٢: ٥٤٥، ج: ٤: ١٣٢٣.

والذَّقْن بالتَّحريك: جمع اللَّحْيَيْن اللّذين فيهما منابت الأسنان السفلى.
والَّذِي استفاده الأصحاب^١ رضوان الله عليهم من هذه الرواية: أَنَّ الحَدَّ الطَّوْلِيَّ للوجه: من القصاص إلى طرف الذَّقْن، والحَدَّ العرضيَّ: ما حواه الإبهام والوسطى.
وهذا التحديد يقتضي بظاهره دخول النَّزْعَتَيْنِ وَ الصَّدْغَيْنِ والعارضين ومواقع التحذيف في الوجه، وخروج العذارين عنه.
لكنَّ النَّزْعَتَيْنِ وَإِنْ كَانَتَا تَحْتَ الْقَصَاصِ، فهما خارجتان عن الوجه عند علمائنا، ولذلك اعتبرا قصاص النَّاصِيَةِ. وما على سَمَتِهِ من الجانبين في عرض الرَّأس.
وَأَمَّا الصُّدْغَانِ فهما وَإِنْ كَانَا تَحْتَ الخطِّ العرضيِّ المارَّ بقصاص النَّاصِيَةِ، ويحويهما الإصبعان غالباً، إِلَّا أَنَّهُمَا خَرَجَا بِالنَّصِّ^٢.
وَأَمَّا العارضان فقد قطع العلامة في المنتهى بخروجهما^٣، وشيخنا الشَّهيد في الذكرى بدخولهما^٤. وربَّما يستدلُّ على الدخول بشمول الإصبعين لهما.
وَأَمَّا مواضع التَّحذِيفِ فقد أدخلها بعضهم^٥، لاشتغال الإصبعين عليها غالباً، ووقوعها تحت ما يُسامت قصاص النَّاصِيَةِ، وأخرجها آخرون؛ لنبات الشَّعر عليهما متصلاً بشعر الرَّأس، وبه قطع العلامة في التَّذْكَرَةِ^٦.

١ . كالمحقق في المعتمِر: ١: ١٤١، والعلامة في المنتهى ٢: ٢١، والذكرى ٢: ١١٩، وجامع المقاصد ١: ٢١٣،

وصاحب المدارك في المدارك: ١: ١٩٧، وصاحب الرياض في رياض المسائل: ١: ٢٣٣، وغيرهم.

٢ . كما في رواية زرارة المتقدمة، فقلت له: الصَّدْغُ من الوجه؟ فقال: «لا»، أنظر الكافي ٣: ٢٧ ح ١، والفقيه ١:

٢٨ ح ٨٨، والتَّهذِيب ١: ٥٤ ح ١٥٤، والوسائل ١: ٢٨٣ الباب ١٧ من أبواب الوضوء ح ١.

٣ . المنتهى ٢: ٢٤.

٤ . الذكرى ٢: ١٢٢.

٥ . كالشَّهيد في الذكرى ٢: ١٢٣.

٦ . التَّذْكَرَةُ ١: ١٥٤.

وأما العذاران فقد أدخلهما بعض المتأخرين^١، وقطع المحقق^٢ والعلامة^٣ بخروجهما؛ للأصل ولعدم اشتمال الإصبعين عليهما غالباً، وعدم المواجهة بهما.

وإذا تقرر هذا ظهر لك أنّ ما فهمه الأصحاب رضي الله عنهم من هذه الرواية يقتضي خروج بعض الأجزاء عن حدّ الوجه، مع دخوله في التحديد^٤ الذي عينه الشيخ^٥ فيها، ودخول البعض فيه مع خروجه عن^٦ التحديد المذكور.

وكيف يصدر مثل هذا التحديد الظاهر القصور الموجب لهذا الاختلاف عن الإمام^٧، فلا بدّ من إمعان النظر في هذا المقام^٨.

وقد لاح لي من الرواية معنى آخر يسلم به التحديد عن القصور، ودلالة الرواية عليه في غاية الظهور، وهو أنّ كلاً من طول الوجه وعرضه هو ما اشتمل عليه الإبهام والوسطى. بمعنى أنّ الخطّ الواصل من القصاص إلى طرف الذقن وهو مقدار ما بين الإصبعين غالباً إذا فرض ثبات^٩ وسطه، وأدير على نفسه ليحصل شبه دائرة، فذلك القدر هو الوجه الذي يجب غسله.

١ . الشهيد الثاني في الروضة ١: ٣٢٣، وكذلك بعض المتقدمين أيضاً كالشيخ في المبسوط ١: ٢٠، والخلاف ١: ٧٧ المسألة ٢٣.

٢ . المتبر ١: ١٤١.

٣ . المنتهى ١: ٢١، التحرير ١: ٩ - ١٠.

٤ . والمراد أن التحديد الذي فهموه يستلزم كون بعض الأجزاء الداخلة فيه خارجة عن حدّ الوجه وذلك كالصّدغين والنزعتين، وكون بعض الأجزاء الخارجة عنه داخلة في حدّ الوجه، وذلك كالعذارين عند بعض المتأخرين. «منه رحمه الله».

٥ . في ح: من.

٦ . قد بسطت [بسطنا] الكلام في هذا المقام في كتاب الأربعين، فمن أراد فليقف عليه، والله الهادي. «منه رحمه الله». الأربعون للشيخ البهائي: ٢٣.

٧ . في ح: إثبات .

وذلك لأنّ الجارّ والمجرور في قوله التي: «من قصاص شعر الرأس» إما متعلّق بقوله «دارت»، أو صفة مصدر محذوف. والمعنى أنّ الدوران يبتدئ^١ من القصاص منتهياً إلى الذّقن، وإمّا حال من الموصول الواقع خبراً عن الوجه، وهو لفظة^٢ «ما» إن جوّزنا الحال عن الخبر.

والمعنى: أنّ الوجه هو القدر الذي دارت عليه الإصبعان، حال كونه من القصاص إلى الذّقن، فإذا وضع طرف الوسطى مثلاً على قصاص الناصية، وطرف الإبهام على^٣ آخر الذّقن، ثمّ أثبت وسط انفراجهما، ودار طرف الوسطى مثلاً على الجانب الأيسر إلى أسفل، دار^٤ طرف الإبهام على الجانب الأيمن إلى فوق، وتَمَّت الدائرة المستفادة من قوله التي: «مستديراً»، وتحقّق ما نطق به قوله التي: «وما جرت عليه الإصبعان مستديراً» فهو من الوجه. وبهذا يظهر أنّ كلاً من طول الوجه وعرضه قُطر من أقطار تلك الدائرة من غير تفاوت.

ويتّضح خروج التّزعتين والصّدغين عن الوجه، وعدم دخولهما في التّحديد، فإنّ أغلب الناس إذا طبّق انفراج الإصبعين على ما بين قصاص الناصية إلى طرف ذقنه، وأدارهما على ما قلناه ليحصل شبه دائرة، وقعت التّزعتان والصّدغان خارجة عنها، وكذلك يقع العذاران ومواضع التّحذيف، كما يشهد به الاستقراء والتّتبّع.

وأما العارضان فيقع بعضهما^٥ داخلها والبعض خارجاً عنها، فيغسل ما دخل ويترك ما خرج على ما يستفاد من الرّواية.

١. في ح : تبدأ.

٢. في ح : لفظ.

٣. في ح : إلى .

٤. في ح : ودار.

٥. في ح : بعضها .

وحينئذٍ يستقيم التحديد المذكور فيها، ويسلم عن القصور، ولا يدخل فيه ما هو خارج، ولا يخرج ما هو داخل، فتأمل في ذلك، فإنه بالتأمل حقيق، والله سبحانه أعلم بحقائق الأمور.

وما تضمنه هذا الحديث من قوله ﷺ: «كلُّ ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه».

وكذا ما تضمنه الحديث الثاني من عدم وجوب تبطين اللحية - أي إيصال الماء إلى باطنها - وهو مستند الأصحاب رضوان الله عليهم في عدم وجوب تحليل الشعر الكثيف، وفُسِّر بما لا تراءى البشرة خلاله في مجالس التخاطب.

لكنهم اختلفوا في وجوب تحليل الخفيف، وفُسِّر بما يقابل تفسير الكثيف؛ فالمرتضى^١ رضي الله عنه، وابن الجنيّد^٢، والعلامة في القواعد والمختلف والتذكرة^٣ على الوجوب.

والشيخ^٤، والمحقق^٥، والعلامة في المنتهى^٦، وشيخنا الشهيد في الذكرى والدروس^٧ على العدم، وهو المشهور.

واستدلّ في الذكرى: بأنّ الوجه اسم لما يُواجه به، فلا يتبع غيره.

١. أنظر الناصريات (الجوامع الفقهية): ٢٢ المسألة ٢٦، وذلك يظهر من كلامه حيث قال: إن الأمر وكلّ من لا شعر له على وجهه يجب عليه غسله، ومن كان ذا لحية كثيفة تغطّي بشرة وجهه وما لا يظهر ممّا تغطّيّه اللحية لا يلزم إيصال الماء إليه ويجريه إجراء الماء على اللحية من غير إيصاله إلى البشرة المستورة.

٢. نقله عنه المحقّق في المعتمد: ١٤٢، العلامة في المختلف: ١: ٢٨٠.

٣. قواعد الأحكام: ١: ٢٠٢، المختلف: ١: ٢٨١، التذكرة: ١: ١٥٣.

٤. المبسوط: ١: ٢٠.

٥. المعتمد: ١: ١٤٢.

٦. المنتهى: ٢: ٢٤.

٧. الذكرى: ٢: ١٢٤، الدروس: ١: ٩١.

وهاتين الصّاحيتين. وبما رَوَّه من أن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله تَوْضُأً فغرف غرفةً، غسل بها وجهه^١. ولا تبلغ الغرفة الواحدة أصول الشعر، وخصوصاً مع أن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله كان كَثَّ^٢ اللّحية، كما وصفه به عليّ عليه السلام^٣.

ولأنَّ كلَّ شعرة تستر ما تحتها ضرورةً، فلا يجب غسله كالسّاتر للجميع؛ لقيام المواجهة به،^٤ هذا كلامه.

وفيه نظر؛ لأنَّ دليله الأوّل إنّما يجري بظاهره في الكثيف، وليس التّزاع فيه. والعلاوة التي ظنّها مؤيِّدة لدليله الثّالث تأييدها غير ظاهر، بل الظّاهر خلافه. وقوله في الرّابع: «إنَّ كلَّ شعرة تستر ما تحتها» إن أراد أن أصلها يستر نفس

١. صحيح البخاري ١: ٤٧ - ٤٨، سنن أبي داود ١: ٣٤-٣٧، سنن النسائي ١: ٧٤.

٢. كَثَّ الشَّيْءُ كَثَاةً أَي كَثَّفَ، وَلِحْيَةٌ كَثَّةٌ وَكَثَاءٌ، وَرَجُلٌ كَثَّ اللَّحْيَةَ. (الصّحاح ١: ٢٩٠).

٣. صفة النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله: عن جابر بن يزيد الجعفي، عن الباقر عليه السلام، قال: «دخل رجل من المهاجرين على أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين صف لنا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله، فإنَّ فينا من يراه وفينا من لم يره، فنكس أمير المؤمنين عليه السلام رأسه إلى الأرض وبكى بكاءً شديداً؛ وقال: بأبي وأمي يا رسول الله، لم يكن بالطويل الذاهب ولا بالقصير، فوق الرّبعة، أبيض اللون، مشرب بالحمرة، شعره جعد، قَطَطَ من مفرق رأسه إلى شحمة أذنه، مفرّق الحاجبين، أدعج العينين، سبط الأشعار، أفنى الأنف، واضح الجبين، رقيق الأُفْجَان، مفلج الثّنايا، كَثَّ اللّحية، عنقه إبريق فضّة، عَرَفَه في جبينه كاللؤلؤ، كأنَّ الدرَّ يجري من برائه [تراقبه]، شثن الكفّين والقدمين، ريحه أطيب من المسك، كان لحبي محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله شعرات من لبّته إلى سرّته كأنّهنّ قضيب مسك أسود لم يكن على جسده شعرات غيرهنّ، وإذا مشى كأنّما يتقلّع من صخر، وينحدر من صَبَب، فإذا التفت التفت جميعاً. أطيب الناس ريحاً، أصبح الناس وجهاً، أسمع الناس كفاً، أرحم الناس بالناس، حمارته اليعفور، وبغلته الذّلدل، ناقته العضباء، رايته الغراء، سيفه ذو الفقار، قضيبه الممشوق، جُبَّتْه الدكسَاء. انقادت له البلاد، وخضعت له الرقاب، وذلت له العباد، وعليه نزل القرآن، وبه ظهر الإسلام خاتم النبيّين، وإمام المتّقين، لم يُرَ مثله، ولم يكن أحد بعده. كذا في حاشية نسخة «ص». أنظر تاريخ دمشق ٣: ٣٩٣، وج ١٨: ٨٦، والكافي ١: ٤٤٣، والخصال: ٥٩٨، وبحار الأنوار ١٦: ١٨٨، وج ٤٤: ١٣٧، بتفاوت يسير في المصادر.

منبتها الحقيقي، فليس الكلام فيه.

وإن أراد أن الشَّعرة تستر^١ شعاع البصر عن الوقوع على ما يحاذيها من أجزاء الوجه، فإن أراد أجزاءً شخْصِيَّةً بعينها في كلِّ مجالس التَّخاطب، فالحفيف ليس كذلك، فإنَّ (المستور به يتبدَّل)^٢ بتبدُّل مجلس التَّخاطب، بل بأدنى حركة من^٣ الرَّائي والمرئي يظهر ما كان مستوراً ويستتر ما كان ظاهراً.

وإن أراد أجزاءً نوعيَّةً متبدِّلة الأفراد بتبدُّل المجالس، توجَّه المنع إلى الكبرى؛ لحصول المواجهة بها في بعض الأوقات.

وأعلم أنَّه لا خلاف بين الفريقين في وجوب غسل ما يرى من البشرة خلال الشَّعر في مجلس التَّخاطب، وفي عدم وجوب غسل ما لا يرى منها. ومن هنا قال بعض مشايخنا رضي الله عنهم: إنَّ التَّزاع في هذه المسألة قليل الجدوى^٤.

وأنت خبير بأنَّه لو جُعِل التَّزاع في وجوب غسل ما يستتره الشَّعر الحفيف في بعض المجالس دون بعض كما يلوح من كلامهم^٥ لم يكن بعيداً، ولا يكون التَّزاع قليل الجدوى. ومنشأه حينئذٍ أنَّ عدم المواجهة به في بعض الأوقات هل يؤثر في سقوط غسله أم لا؟

وإنَّ قوله عليه السلام: «كلُّ ما أحاط به الشَّعر فليس على العباد أن يطلبوه» هل يراد به الإحاطة الدائمة أو في الجملة؟

١. في س زيادة: البشرة.

٢. في س ، ح: المستورية تتبدل.

٣. في ح: بين.

٤. في ح: ثم بدل و.

٥. الشهيد الثاني في روض الجنان ١: ٣٢.

٦. أنظر نهاية الأحكام للعلامة ١: ٣٧.

لكن الظاهر أنّ المراد الإحاطة الدائميّة، وأنّ المواجهة به في بعض الأوقات كافية في إيجاب غسله، وحيثُذ فيقوى مذهب المرتضى رضي الله عنه، مع أنّه أقرب إلى سلوك سبيل الاحتياط، والله أعلم.

الفصل الثالث

فيما يُمسح من الرأس والقدم وجواز التمسك

فيهما عشرة أحاديث:

الأول: من الصحاح؛ زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني من أين علمت أو قلت: إنَّ المسح ببعض الرأس وبعض القدم^١؟ فضحك، ثمَّ قال: «يا زرارة، قاله^٢ رسول الله صلى الله عليه وآله، ونزل به الكتاب من الله؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول^٣: ﴿اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾؛ فعلمنا^٤ أنَّ الوجه كلُّه ينبغي أن يغسل.

ثمَّ قال: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾. ثمَّ فصل بين الكلامين، فقال: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^٥ فعرفنا حين قال: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ أنَّ المسح ببعض الرأس؛ لمكان الباء، ثمَّ وصل الرّجلين

١ . في المصادر المتوفرة لدينا : الرّجلين .

٢ . في ح : قال .

٣ . في ح : قال .

٤ . المائدة ٥ / ٦ .

٥ . في المصادر المتوفرة لدينا : فعرفنا .

بالرأس، كما وصل اليدين بالوجه، فقال: «وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فعرفنا حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضهما^١.

الثاني: زرارة وأخوه بكير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إذا مسحتَ بشيء من رأسك، أو بشيء من قدميك، ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع، فقد أجزأك»^٢.

الثالث: حماد بن عيسى، عن بعض أصحابه^٣، عن أحدهما عليهما السلام، في الرجل يتوضأ وعليه العمامة، قال: «يرفع العمامة بقدر ما يدخل إصبعه، فيمسح على مقدم رأسه»^٤.

الرابع: زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «المرأة يجزيها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه مقدار ° ثلاث أصابع، ولا تُلقِي عنها خمارها»^٥.

الخامس: أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألته عن المسح على القدمين، كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظهر

١. التهذيب ١: ٦١، صدر ح ١٦٨، الكافي ٣: ٣٠، صدر ح ٤، الفقيه ١: ٥٦، صدر ح ٢١٢، الاستبصار ١: ٦٢ ح ١٨٦، علل الشرائع: ٢٧٩ ح ١، الوسائل ١: ٢٩٠ الباب ٢٣ من أبواب الوضوء ح ١ بتفاوت. والخبر موجود في الكتب الأربعة باختلاف في الألفاظ واتفاق في المعنى.

٢. التهذيب ١: ٩٠ ح ٢٣٧، الوسائل ١: ٢٩١ الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، ذيل ح ٤.

٣. في الوسائل: أصحابنا.

٤. التهذيب ١: ٩٠ ح ٢٣٩، الاستبصار ١: ٦٠ ح ١٧٨، الوسائل ١: ٢٨٩ الباب ٢٢ من أبواب الوضوء ح ٣.

ولا يضر جهل الوسطة بينه وبين المعصوم عليه السلام؛ لأن حماد بن عيسى من الجماعة الذين أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنهم، وإطلاق الصحيح على ما يرويه أحدهم مرسلًا متعارف. «منه رحمه الله».

٥. في المصادر: قدر.

٦. التهذيب ١: ٧٧ ح ١٩٥، الكافي ٣: ٣٠ ح ٥، الوسائل ١: ٢٩٣ الباب ٢٤ من أبواب الوضوء ح ٣، بتفاوت يسير.

القدم، فقلت: جُعِلَتْ فداك، لو أنَّ رجلاً قال بإصبعين من أصابعه^١، فقال: «لا، إلاَّ بكفه كلها»^٢.

السَّادِس: حمَّاد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً و مدبراً»^٣.

السَّابِع حمَّاد بن عثمان أيضاً، عن أبي عبد الله عليه السلام،^٤: «لا بأس بمسح القدمين مقبلاً و مدبراً»^٥.

الثَّامِن: زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «إنَّ الله و تر يُحبُّ الوتر، فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات؛ واحدة للوجه، واثنان للذراعين، وتمسح ببلَّة يمينك ناصيتك، وما بقي من بلَّة يمينك ظهرَ قدمك اليمنى، وتمسح ببلَّة يسارك ظهرَ قدمك اليسرى»^٦.

التَّاسِع: معمر بن خلَّاد، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: أيجزي الرَّجُل أن يمسح قدميه بفضل رأسه؟ فقال برأسه: «لا»، فقلت: أئماً جديداً؟ فقال برأسه: «نعم»^٧.

العَاشِر: من الموثَّقات: أبو بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مَسح الرَّأس، فقلت:

١. في الكافي زيادة: هكذا.

٢. الكافي ٣: ٣٠ ح ٦، التهذيب ١: ٩١ ح ٢٤٣، وص ٦٤ ح ١٧٩، الاستبصار ١: ٦٢ ح ١٨٤، قرب الإسناد: ١٦٢، الوسائل ١: ١٩٣ الباب ٢٤ من أبواب الوضوء ح ٤.

٣. التهذيب ١: ٥٨ ح ١٦١، الاستبصار ١: ٥٧ ح ١٦٩ الوسائل ١: ٢٨٦ الباب ٢٠ من أبواب الوضوء ح ١.

٤. في ص زيادة: قال.

٥. التهذيب ١: ٨٣ ح ٢١٧، الوسائل ١: ٢٨٦ الباب ٢٠ من أبواب الوضوء ح ٢.

٦. التهذيب ١: ٣٦٠ ح ١٠٨٣، الوسائل ١: ٢٧٢ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ٢، متفاوت يسير.

٧. التهذيب ١: ٥٨ ح ١٦٣، الاستبصار ١: ٥٨ ح ١٧٣، الوسائل ١: ٢٨٨ الباب ٢١ من أبواب الوضوء ح ٥، متفاوت يسير.

أمسح بما في يدي من التّدَى رأسي؟ قال: «لا، بل تضع يدك في الماء ثمّ تمسح»^١.

أقول: قد يُظنّ أنّ ما تضمّنه الحديث الأوّل من قول زرارة للباقِر (عليه السلام): «ألا تخبرني من أين علمت؟» ينبي عن سوء أدبه وقلة احترامه للإمام (عليه السلام)، وهو قدح عظيم في شأنه. **وجوابه:** أنّ زرارة رضي الله عنه أوضحُ حالاً، وأرفعُ قدراً من أن يُظنّ به ذلك، ولكنه كان مُمتَحناً بمخالطة علماء العامة، وكانوا ربّما بحثوا معه في بعض المسائل، وطالبوه عليها بالدلائل التي ربّما عجز عنها.

فأراد أن يستفيد من الإمام (عليه السلام) ما يُسكّنهم به، ويردّ شبهاتهم، ويخلص من تعجيزهم، فعبر بتلك العبارة من دون تأمل، معتمداً على رسوخ ولائه وخلوص عقيدته، واثقاً بعلم الإمام (عليه السلام) بما قصده بذلك السؤال.

وربّما قرأ قوله «من أين علمت وقلت» بناء المتكلم، أي أخبرني بمسند علمي بذلك ودليل قولي به، فإني جازم بالمدّعى، غير عالم بدليله، وعلى هذا فلا إشكال. وفي ضحكته (عليه السلام) عند سماع كلامه هذا، نوع تأييد لهذا الوجه.

١. التهذيب ١: ٥٩ ح ١٦٤، الاستبصار ١: ٥٩ ح ١٧٤، الوسائل ١: ٢٨٧ الباب ٢١ من أبواب الوضوء ح ٤. أبو بصير روى عنه هذا الحديث شعيب، والظاهر أنه العرقوفي ابن أخت أبي بصير يحيى بن القاسم، فقد روى عن خاله. والرواية من الموثقات، وقد عدّها العلامة طاب ثراه في المختلف من الصحاح، وفيه تأمل، «منه رحمه الله». طريق هذه الرواية في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد عن حماد عن حماد عن شعيب عن أبي بصير. والعلامة عدّها من الصحاح، وكأنّه حمل حماداً على ابن عيسى أو ابن عثمان أو ابن أبي طلحة أو ابن ضمخة، والحمل على حماد بن شعيب أو السمندي المدوحين محتمل، وأمّا شعيب فالظاهر أنّه الثقة العرقوفي ابن أخت أبي بصير يحيى بن القاسم، كما أن الظاهر أن المراد بأبي بصير هو هذا لايث بن البخترى العظيم الشأن، وكلام العلامة يعطي الحمل على الثاني، وظني أنّه هو الأوّل، وإنّما جعلت حديثه موثقاً لقول الشيخ أنّه واقفي، وشهادة النجاشي بتوثيقه، وأمّا حمله على غيرهما فلا يخلو من بعد، كما لا يخفى على المتأمل. «منه رحمه الله».

وقوله^١: «ثم فصل بين الكلامين» أي غايرَ بينهما بإدخال الباء في الثاني دون الأول، وهو يعطي كون الباء في الآية للتبويض، فلا يلتفت إلى كلام من جعلها فيها لمطلق الإلصاق^٢.

وأما قول سيبويه في سبعة عشر موضعاً من كتابه: إنَّ الباء لم تجئ للتبويض في لغة العرب^٣.

فمع كونه شهادةً على نفي، يُكذِّبه إصرار الأصمعيّ على مجيئها له، وهو أشدّ أنساً بكلام العرب، وأعرف بمقاصدهم من سيبويه.

وقد وافق الأصمعيّ كثير من النحاة، وجعلوها في قوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^٤ للتبويض. وناهيك بما تضمّنه هذا الحديث حجة لهم.

وقوله عليه السلام في الحديث الثاني: «ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع» يدلّ على عدم وجوب إدخال الكعبين في المسح^٥.

١. في النسخ زيادة: عليه السلام، ويحتمل أن يكون من سهو القلم؛ وذلك لأنّ هذا الكلام يظهر أنه كلام الراوي.

٢. العجب من العلامة طاب ثراه كيف مال إلى عدم مجيء الباء للتبويض، ثمّ نقل كلام سيبويه، ولم يلتفت إلى ما هو صريح كلام الباقر عليه السلام من كونها في الآية الكريمة للتبويض. وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في كتاب مشرق الشمسين، والله وليّ التوفيق. «منه رحمه الله».

٣. الكتاب ١: ٩، وهذا أحد المواضع.

٤. نقله عنه مغني اللبيب ١: ١٤٢.

٥. كأبي عليّ وابن كيسان وغيرهم كما نقله عنهم مغني اللبيب ١: ١٤٢.

٦. الإنسان ٧٦ / ٦.

٧. هذه المسافة المعبر عنها بما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع قد يترأى أنّ في هذا الحديث دلالة على وجوب استيعابها بالمسح طويلاً. والحق أنّه لا دلالة فيها على الاستيعاب الطويل ولا العرضي، كما هو ظاهر بأذن تأمل، نعم

وهو مختار المحقق في المعتبر^١. وذهب العلامة في المنتهى إلى وجوبه^٢، وأجاب عما دلّ عليه هذا الحديث بأنّ مثل ذلك قد يُستعمل فيما يدخل فيه المبدأ، كقولك له: عندي ما بين واحد إلى عشرة، فإنّ الواحد داخل قطعاً، وهو كما ترى، ولا ريب أنّ الدخول أحوط.

وما تضمّنه الحديث الثالث من رفع العمامة، يراد به تنحيّتها عن محلّ المسح إلى قدام لارفعها عنه إلى فوق، بقرينة قوله عليه السلام: «بقدر ما يدخل إصبعه» ويجوز قراءته بكسر الحاء ونصب الإصبع بالمفعوليّة، وبضمّها ورفعها بالفاعليّة.

وما تضمّنه الحديث الرابع من إجزاء مسح المرأة بثلاث أصابع يُمكن أن يُستدلّ به للشيخ في النهاية^٣، وابن بابويه^٤، من وجوب المسح بثلاث أصابع، وعدم إجزاء الأقلّ مع الاختيار.

ويؤيّد هذه رواية معمر عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «يجزي من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع، وكذلك الرّجل»^٥.

ويُمكن حملها على الاستحباب عملاً بالمشهور بين الأصحاب، المعتضد بالأخبار

عمل الأصحاب على الاستيعاب الطوليّ، كما هو ظاهر شيخنا في الذكرى، ولم أظفر له بمصرّح بعدم وجوبه. نعم هو احتمال، ومراعاة التسوية بين المتعاطفين في الآية الكرّمة يؤيّده، وأمّا الاستيعاب طولاً وعرضاً فقد انعقد الإجماع على عدم وجوبه كما سيحيى. «منه رحمه الله».

١. المعتبر ١: ١٥٢.

٢. المنتهى ١: ٦٥.

٣. النهاية: ١٤.

٤. الفقيه ١: ٢٨.

٥. الكافي ٣: ٢٩٦ ح ١، الوسائل ١: ٢٩٤ الباب ٢٤ من أبواب الوضوء ج ٥.

الصَّحِيحة الصَّرِيحة^١، وسلوك سبيل الاحتياط أولى.

وماتضمَّنه ظاهر الحديث الخامس من وجوب مسح الرِّجلين بكلِّ الكفِّ، لا أعرف به قائلاً من أصحابنا.

ونقل المحقِّق في الاعتبار^٢، و العلامة في التذكرة^٣ الإجماع على الاجتزاء بمسَمَّى المسح، ولو بإصبع واحدة، فحملُ ما تضمَّنه الحديث على الاستحباب لا بأس به.

ويكون قوله عليه السلام: «لا إلَّا بكفِّه» من قبيل قوله عليه السلام: «لا صلاة لجار المسجد إلَّا في المسجد»^٤، كما قاله العلامة في المنتهى^٥ تبعاً للشيخ في التهذيب^٦، وقال في قول السائل: قال: بإصبعين من أصابعه، بمعنى: فَعَلَّ.

واعلم أنَّ العلامة في المختلف^٧ استدلَّ بهذا الحديث من جانب القائلين بعدم الاجتزاء في مسح الرأس والرِّجلين بإصبع واحدة^٨، بعدما نَسَبَ الاجتزاء به فيهما إلى الشَّهرة، وهو يقتضي وقوع الخلاف بين أصحابنا في الرِّجلين أيضاً. ولا ينافيه الإجماع المنقول في الكتاين^٩؛ إذ وجود المخالف لا يقدح في انعقاد الإجماع عندنا.

١. أنظر الوسائل ١: ٢٩٣ الباب ٢٤.

٢. الاعتبار ١: ١٥٠.

٣. التذكرة ١: ١٧١.

٤. التهذيب ١: ٩٢ ح ٢٤٤ وج ٣: ٦١٦، الوسائل ٣: ٤٧٨ الباب ٢ من أبواب أحكام المساحد ح ١.

٥. المنتهى ٢: ٧٠.

٦. التهذيب ١: ٩١.

٧. المختلف ١: ١٢٧.

٨. ورواية معرَّ المذكورة قُبِلَ هذا ظاهرها عدم إجزاء الإصبع الواحدة في مسحهما. «منه رحمه الله».

٩. التهذيب ١: ٩١، والاستبصار ١: ٦٢.

وقد ظنّ بعض الأصحاب أنّ استدلاله طاب ثراه بذلك الحديث إنّما هو من جانب الشيخ وابن بابويه على عدم الاجتزاء في مسح الرأس بأقلّ من ثلاث أصابع، فاعترض عليه بأنّه لا دلالة في ذلك الحديث على المدعى بوجه.

وما تضمّنه الحديث السادس والسّابع من جواز التّكس في مسح الرأس والرّجلين هو المشهور بين المتأخّرين^١.

وقال الشيخ في التّهاية والخلاف^٢، والمرضى في الانتصار^٣ بعدم جواز استقبال الشّعر في مسح الرأس، خروجاً من الخلاف.

ونقل عن ظاهر ابن بابويه^٤ والمرضى^٥ عدم جواز التّكس في مسح الرّجلين أيضاً، وهما ضعيفان.

وما تضمّنه الحديث الثامن من المسح ببقية البلل ممّا انعقد عليه إجماعنا بعد ابن الجنيد، وهذا هو المستند في هذا الباب.

وأما استدلال المحقّق في المعتمد^٦ بأنّ الأمر بالمسح مطلق، والمطلق للفور، والإتيان به ممكن من غير استئناف ماء، فيجب الاقتصار عليه تحصيلاً للامتنال.

فأنت خبير بأنّ للبحث فيه مجالاً واسعاً؛ إذ على تقدير كون الأمر في الآية للفور،

١ . كالحقّق في المعتمد ١: ١٤٥، والعلامة في المنتهى ١: ١٢٣ و١٢٦.

٢ . التّهاية: ١٤، الخلاف ١: ١٢ المسألة ٣١.

٣ . الانتصار: ١٠٣.

٤ . الفقيه ١: ٢٨.

٥ . الانتصار: ١١٥.

٦ . المعتمد ١: ١٤٤.

لا يخلّ به أخذ الماء قطعاً، وهو ظاهر.

وأما استدلال الأصحاب بالروايات الواردة في الوضوء البياني المتضمنة للمسح ببقية البلل، كصحيحي زرارة وأبي عبيدة الحذاء وغيرهما، ففيه: أن لابن الجنيّد أن يقول: إنّ تلك الروايات إنّما تنهض دليلاً لو ثبت أن مسح الإمام عليه السلام، ببقية البلل، إنّما كان لتعيّنه، وعدم جواز غيره.

ولم لا يجوز أن يكون فعله عليه السلام؟ لكونه أحد جزئيات الكلّي المأمور به. وبعض الأصحاب^١ لما تفتّن لهذا عدل عن الاستدلال بتلك الروايات إلى الاستدلال بهذا الحديث، وقال: إنّ الجملة الخبرية - يعني أن^٢ قوله عليه السلام : «وتمسح ببلة يملك ناصيتك» - هنا بمعنى الأمر، وهو يقتضي الوجوب.

ولا يخفى أن لابن الجنيّد أن يقول: إنّما يتمّ التقريب لو تعيّن كون الجملة الخبرية هنا بمعنى الإنشاء، ولم يميز كون الفعل فيها معطوفاً على ثلاث غرفات، ومندرجاً تحت قوله عليه السلام: «فقد يميزك». أمّا على هذا التقدير فلا؛ إذ لا كلام في أجزاء المسح ببلل الوضوء، إنّما الكلام في تعيّنه. وعطف الفعل على الاسم بإضمار «أن» من الأمور الشائعة في الكلام، السائغة^٣ عند النحاة، كما في البيت المشهور:

للبس عباءة وتقرّ عيني أحبّ إليّ من لبس الشُّفوف^٤

١. المدارك ١: ٢١٠.

٢. في ح: بهذا.

٣. أن: ليس في م، س، ص.

٤. في م: الشائعة، وفي س: الشائع.

٥. في ج: الشنوف.

بعطف «تقرّ» بالتّصب على «لبس».

وهذا يظهر أنّ ما ظنّه بعض الأصحاب من دلالة هذه الرواية على أولويّة مسح القدم اليمنى باليد اليمنى، واليسرى باليسرى^١، غير ظاهر، والله أعلم بحقائق الأمور. وما تضمّنه الحديث التاسع والعاشر من التّهي عن المسح ببقية البلل، والأمر بالاستئناف لا يخلو من إشكال.

والشّيخ حملهما على التّقية، ثمّ قال: ويحتمل أن يكون أراد به: إذا جفّ وجهه وأعضاء طهارته ويحتمل أن يكون أراد بالخبر الثاني من قوله: «بل تضع يدك في الماء» الماء^٢ الذي بقي في لحيته أو حاجبيه^٣، هذا كلامه.

واستبعده والذي رحمه الله في حواشي الاستبصار؛ لأنّ السائل قال: أمسح بما في يدي من التّدى، فكيف ينهائهما ^{التّدي} عن ذلك، ويأمره بالأخذ من لحيته أو حاجبيه.

ولا يخفى أنّ الاحتمال الأوّل أيضاً في نهاية البعد؛ لأنّ السائل قال: يمسح قدميه بفضل رأسه، وهو صريح في عدم الجفاف.

وفي حمل الخبر الأوّل على التّقية إشكال؛ لتضمّنه مسح القدمين، والعامة لا يمسحونهما، لا ببقية البلل، ولا بماء جديد.

فإن قلت: إنّهم يجوزون إطلاق المسح على الغسل، فيمكن تنزيل الكلام على ما يوافق زعمهم الفاسد.

١ . المدارك ١: ٢١٢.

٢ . الماء: ليس في ب، ص.

٣ . التهذيب ١: ٥٩.

قلت: ما تضمّنه الحديث من المسح بفضل الرأس يأبى هذا التنزيل، كما لا يخفى، فلو نُزِّل على مسح الخُفَّين لكان أولى.

والذي ما زال يختلج بخاطري أن إمامه عليه السلام برأسه هيّ لمعمر بن خلّاد عن هذا السؤال؛ لئلاّ يسمعه المخالفون الحاضرون في المجلس^١، فإنّهم كانوا كثيراً ما يحضرون مجالسهم عليهم السلام، فظنّ معمر أنّه عليه السلام إنّما نهاه عن المسح ببقية البلل، فقال: أماء جديد^٢؟ فسمعه الحاضرون، فقال عليه السلام برأسه: «نعم». ومثل هذا يقع في المحاورات كثيراً، والله أعلم بحقائق الأمور.

١ . وإلاّ فليس من عادتهم سلام الله عليهم الإجابة عن المسائل الدينية بالإيماء. «منه رحمه الله».

٢ . ويمكن أن يقال: إنّ قوله «أماء جديد» مجرّد عن الانحراف في سلك المسح بفضل الرأس، فكأنّه قال: المسح [بمسح] بماء جديد، فالحمل على المسح ليس بذلك البعيد، ولنا في هذا المقام وجه آخر أورده في مشرق الشمسين. «منه رحمه الله»، بتفاوت بين النسخ.

الفصل الرابع

في تعيين الكعبين

ثلاثة أحاديث^١:

الأول: من الصَّحاح، زرارة وأخوه بكير، عن أبي جعفر عليه السلام أنَّهما سألاه عن وضوء رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، فدعا بطست، أو تور فيه ماء، ثمَّ حكى وضوء رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، إلى أن انتهى إلى المسح، قالاً، قلنا له: أصلحك الله، فأين الكعبان؟ قال: «هاهنا»، يعني المفصل دون السَّاق، قلنا: هذا ما هو؟ قال: «هذا عظم السَّاق»^٢.

الثَّاني: أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرِّضا عليه السلام، قال: سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ «فوضع كفَّه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظهر^٣ القدم»^٤.

١ . اثنان من الصَّحاح والآخر حسن. «منه رحمه الله».

٢ . الكافي ٣: ٢٥، بعض ح ٥٠، التهذيب ١: ٧٦، بعض ح ١٩١، الوسائل ١: ٢٧٢، الباب ١٥ من أبواب الوضوء ح ٣.

٣ . في المصادر: ظاهر.

٤ . الكافي ٣: ٣٠، ح ٦٤، التهذيب ١: ٦٤، ح ١٧٩، الاستبصار ١: ٦٢، ح ١٨٤، قرب الإسناد: ١٦٢، الوسائل ١:

٢٩٣ الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، صدر ح ٤، بتفاوت.

الثالث: من الحسان، مُيسّر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «الوضوء واحدة واحدة» ووصف الكعب في ظهر القدم^١.

أقول: الطّست: يروى بالسّين والشّين معاً، والتور: إناء يُشرب منه، ولفظة «دون» في قول الأخوين: دون عظم السّاق، إمّا بمعنى: تحت، أو بمعنى: عند، أو بمعنى: غير.

وقوله في الحديث الثاني: «إلى ظهر القدم» تفسير وبيان لقوله: «إلى الكعبين»، وليس المراد بظهر القدم خلاف باطنه، بل ما ارتفع منه، كما يقال لما ارتفع وغلظ من الأرض ظهر، بخلاف ظهر القدم في الحديث الثالث، فإنّه لا مانع فيه من إرادة كلّ من المعنيين.

وما تضمّنه^٢ من قوله عليه السلام: «الوضوء واحدة واحدة» ممّا يستدلّ به القائلون من أصحابنا بعدم استحباب الغسلة الثانية، كالصّدوق^٣ والكليني^٤ قدّس الله روحهما، وستكلم فيه^٥ عن قريب إن شاء الله تعالى.

ولابدّ في هذا المقام من الكلام في تحقيق الكعب، فإنّه من المعارك العظيمة بين العلامة أعلى الله مقامه وبين من تأخّر عنه^٦ من علمائنا نور الله مراقدهم.

فلا بأس بإطلاق عنان القلم في هذا المجال وإيراد ما تنكشف به حقيقة الحال في

١ . الكافي ٣: ٢٦ ح ٧، التهذيب ١: ٨٠ ح ٢٠٥ و ٧٥ ح ١٨٩، الاستبصار ١: ٦٩ ح ٢١٠، الوسائل ١: ٣٠٦ الباب

٣١ من أبواب الوضوء ح ١. وفي الموضع الثاني من التهذيب: الوضوء واحد.

٢ . أي الحديث الثالث. «منه رحمه الله».

٣ . الفقيه ١: ٢٩، ذيل ح ٩٢.

٤ . الكافي ٣: ٢٧، ذيل ح ٩.

٥ . في س: عليه.

٦ . في ح: منه.

هذا الجدال، فعسى أن تنحسم به مواد^١ القيل والقال، فأقول وبالله العصمة والتوفيق: الكعب: يطلق على معانٍ أربعة:

الأول: العظم المرتفع في ظهر القدم الواقع فيما بين المفصل والمشط.

الثاني: المفصل بين الساق والقدم.

الثالث: عظم مائل إلى الاستدارة، واقع في ملتقى الساق والقدم، له زائدتان في أعلاه يدخلان في حفرتي قسبة الساق، وزائدتان في أسفله يدخلان في حفرتي العقب، وهو نات^٢ في وسط ظهر القدم، أعني وسطه العرضي، ولكن نتوه غير ظاهر لحسّ البصر؛ لارتكاز أعلاه في حفرتي الساق، وقد يُعبّر عنه بالمفصل أيضاً، إمّا لمجاورته له^٣، أو من قبيل تسمية الحالّ باسم المحلّ.

الرابع: أحد التأتين عن يمين القدم وشماله، اللذين يقال لهما المنجمين، وهذا المعنى الأخير هو الذي حمّل أكثر العامة الكعب في الآية عليه، وأصحابنا رضي الله عنهم مطبقون على خلافه.

وأما المعاني الثلاثة الأول فكلامهم قدس الله أرواحهم لا يخرج عنها، وإن كان بعض عباراتهم أشدّ انطباقاً على بعضها من بعض.

فالمعنى الأول: ذكره من أصحابنا اللغويين عميدُ الرؤساء في كتابه الذي ألفه في الكعب^٤، وصريح عبارة المفيد طاب ثراه منطبق عليه، فإنّه قال: الكعبان هما قبتا القدمين أمام الساقين ما بين المفصل والمشط^٥.

١. في ب: موارد.

٢. في س: نابت.

٣. له: ليس في ب.

٤. نقله عنه السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ٤٣٤.

٥. المنفعة: ٤٤.

والمعنى الثاني: ذكره جماعة من أهل اللغة كصاحب القاموس، حيث قال: الكعب كل مفصل للعظام^١. والرواية الأولى ظاهرة فيه، وهو المفهوم بحسب الظاهر من كلام ابن الجني^٢.

والمعنى الثالث: هو الذي يكون في أرجل البقر والغنم أيضاً، وربما يلعب به الناس، كما قاله صاحب القاموس: وهو الذي بحث عنه علماء التشريح^٣. وقال به الأصمعي، ومحمد بن الحسن الشيباني كما نقله عنهما العامة في كتبهم^٤. وهو الكعب على التحقيق عند العلامة طاب ثراه وعبر عنه في بعض كتبه: بحدّ المفصل^٥، وفي بعضها: بمجمع الساق والقدم^٦، وفي بعضها: بالتأتى وسط القدم^٧، وفي بعضها: بالمفصل^٨، وصبّ عبارات الأصحاب عليه.

١. القاموس المحيط ١: ١٢٩.

٢. نقله عنه العلامة في المختلف ١: ١٢٦.

٣. قال صاحب القانون: الكعب موضوع بين الطرفين الناتين من القصبين تحتويان عليه من جوانبه، أعني من أعلاه وقفاه وحاشيته الوحشي والأنسي، ويدخل طرفاه في العقب في نقرتين دخول ركز. والكعب واسط بين الساق والعقب، وبه يحس اتصالهما، ويتوثق المفصل بينهما ويؤمن عليه الاضطراب، وهو موضوع في الوسط بالحقيقة وإن كان قد يظن بسبب الأخص أنه منحرف إلى الوحشي. «منه رحمه الله».

وفي نسخة أخرى قال: قال ابن سينا في القانون بعد ما قرّر أنّ الساق مؤلف من قصبين: عظمي وصغرى، وإنّ الكعب بين الطرفين الناتين من القصبين، وهو واسطة بين الساق والعقب، وموضوع في الوسط على الحقيقة، وإن كان قد يظن بسبب الأخص أنه منحرف إلى الوحشي، هذا كلامه. «منه رحمه الله».

٤. أنظر المبسوط للسرخسي ١: ٩٩، وبدائع الصنائع ١: ٧، وشرح القدير ١: ١٥، وأحكام القرآن للحصّاص ٣: ٣٥٢، وأحكام القرآن لابن العربي ٢: ٥٧٩.

٥. القواعد ١: ١١.

٦. نهاية الأحكام ١: ٤٤، التذكرة ١: ١٧٠.

٧. المختلف ١: ١٢٥.

٨. القواعد ١: ١١، المختلف ١: ١٢٥.

وقال في المنتهى بعد ما فسّره بالتأتى في وسط القدم: قد تشبه عبارة علمائنا على بعض من لا مزيد تحصيل له في معنى الكعب، والضابط فيه ما رواه زرارة وبكير في الصّحيح^١، ثمّ أورد الرواية الأولى.

وقال في المختلف: يراد بالكعيب هنا المفصل بين السّاق والقدم، وفي عبارة علمائنا اشتباه على غير المحصل^٢.

واستدلّ بتلك الرواية، وبأنّ استيعاب ظهر القدم، كما يعطيه بعض الروايات، يوجب الانتهاء إليه، وإثما عبّر قدّس الله روحه عنه بالمفصل لموافقة الرواية؛ ولثلاً يشبه بالمعنى الأوّل.

وأيضاً فالمفصل أظهر للحسّ، والمسح إليه مسح إلى المفصل في الحقيقة^٣. وأراد قدّس الله روحه باشتباه عبارة علمائنا: أنّها لما كانت جملة بحيث يُحتمل المعنى الأوّل والثالث، بل ظاهرها أقرب إلى الأوّل، وقع الاشتباه فيها على غير المحصّلين، فحملوها على المعنى الأوّل.

والتحقيق يقتضي حملها على الثالث، وهو الذي (انطبقت عليه) الرواية الصّحيحة، واعتضد بكلام^٤ علماء التّشريح، وشاع نسبته إلى كلّ من قال بالمسح.

١ . المنتهى ٢: ٧١.

٢ . المختلف ١: ١٢٥.

٣ . ومّا يؤيد ما ذهب إليه العلامة أحله الله دار الكرامة ما رواه الشيخ في التهذيب مكرراً في ثلاث مواضع عن يونس بن عبد الرحمن قال: أخبرني من رأى أبا الحسن عليه السلام بمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ومن الكعب إلى أعلى القدم؛ إذ من المعلوم أن المراد بالكعب هنا قبة القدم ما بين المفصل والمشط، فالمراد بأعلى القدم ما ينهي إليه ظهر القدم أعني المفصل، فهذه الرواية كالناطقمة بمذهب العلامة طاب ثراه. «منه رحمه الله».

٤ . في س زيادة: المعنى.

٥ . في م ، ج : انطبق عليه ، وفي ح : انطبق على.

٦ . في ح : بكلمات.

ولا بأس بنقل عبارات بعض الأصحاب؛ ليظهر في الجملة، ويتضح أنها غير آية عن^١ الانطباق على ما ذكره قدس الله روحه.

قال ابن الجنيد: الكعب في ظهر القدم دون عظم الساق، وهو المفصل الذي قدام العُرقوب^٢.

وقال السيد المرتضى رضي الله عنه: الكعبان هما العظامان التّائتان في ظهر القدم عند معقد الشّراك^٣.

وقال الشيخ: الكعبان هما العظامان التّائتان في وسط القدم^٤.

وقال أبو الصّلاح: الكعبان معقد الشّراك^٥.

وقال ابن أبي عقيل: الكعبان ظهر القدم^٦.

وقال ابن إدريس: الكعبان هما العظامان اللّذان في ظهر القدمين عند معقد الشّراك^٧.

وقال المحقّق في المعتر: الكعبان عندنا هما العظامان التّائتان في وسط القدم، وهما معقد الشّراك^٨.

ثمّ استدلّ على ذلك بالرواية الأولى، كما فعل العلامة في المنتهى والمختلف^٩.

١. في ح: على.

٢. نقله عنه العلامة في المختلف ١: ١٢٦.

٣. الانتصار: ١١٥، رسائل السيد المرتضى ٣: ٢٤.

٤. النهاية: ١٣، الخلاف ١: ٩٢ المسألة ٤٠، المبسوط ١: ٢٢، الاقتصاد: ٢٤٣، مصباح التهجّد: ٩.

٥. الكافي في الفقه: ١٣٢.

٦. فقه ابن أبي عقيل: ٨٥.

٧. السرائر: ١٠٠.

٨. المعتر: ١٥١.

٩. المنتهى ٢: ٧٤، المختلف ١: ١٢٦.

هذه عبارات أصحابنا^١ رضي الله عنهم ولا يخفى عدم إبانها عن الانطباق على ما قاله العلامة طاب ثراه فإنه قدس الله روحه لا ينكر أن الكعب عظم ناتٍ في وسط القدم، كيف؟ وقد فسره بذلك في المنتهى والتذكرة^٢ وغيرهما^٣.

ولكنه يقول: ليس هو العظم الواقع أمام الساق بين المفصل والمشط، بل هو العظم الواقع في ملتقى الساق والقدم، وهو الذي ذكره المشرّحون وغيرهم.

وأنت خبير بأن تنزيل عبارات الأصحاب على هذا المعنى غير بعيد.

نعم، عبارة المفيد رحمه الله صريحة في المعنى الأول، فذكره لها في المختلف في طي^٤ هذه العبارات ليس على ما ينبغي، ولعله طاب ثراه حمل المشط في كلامه على نفس القدم. وجعل قوله «أمام الساقين» بالنظر إلى امتداد القامة، لكنه محمل بعيد، والله أعلم بحقائق الأمور.

واعلم أن كتب العامة مشحونة بذكر ما ذهب إليه علماء الخاصة رضي الله عنهم من أن الكعب هو: ذلك العظم الواقع في ملتقى الساق والقدم، المعبر عنه بالمفصل.

قال الفخر الرازي في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾: قالت الإمامية وكل من ذهب إلى وجوب المسح: إن الكعب عبارة عن عظم مستدير، مثل كعب الغنم والبق^٥ موضوع تحت عظم الساق، حيث يكون مفصل الساق والقدم، وهو قول محمد بن الحسن، وكان الأصمعي يختار هذا القول، ثم قال: حجة الإمامية

١. في س: علمائنا.

٢. المنتهى ٢: ٧٤، التذكرة ١: ١٧٠.

٣. المختلف ١: ١٢٦.

٤. في ح: بعض.

٥. في س: من.

٦. في ح: البقر والغنم.

أن اسم الكعب يطلق على العظم المخصوص الموجود في أرجل جميع الحيوانات، فوجب أن يكون في حق الإنسان كذلك. والمفصل يسمّى كعباً، ومنه كعاب الرّمح لمفاصله، وفي^١ وسط القدم مفصل، فوجب أن يكون الكعب^٢، انتهى كلامه.

وقال صاحب الكشّاف عند تفسير هذه الآية: لو أُريد المسح لقيّل إلى الكعاب^٣؛ لأنّ الكعب إذ ذاك مفصل القدم، وهو واحد في كلّ رجل، فإن أُريد كلّ واحد (في كلّ رجل)^٤ فالإفراد، وإلّا فالجمع^٥، انتهى كلامه.

وشبهته هذه ضعيفة؛ فإنّه يجوز كون التثنية بالنّظر إلى كلّ متوضّئ^٦.

وقال التّيشابوريّ في تفسيره: إنّ الإماميّة وكلّ من قال بالمسح ذهبوا إلى أنّ الكعب عظم مستدير تحت عظم السّاق، حيث يكون مفصل السّاق والقدم، والمفصل يسمّى كعباً، ومنه كعوب الرّمح لمفاصله.

ثمّ قال: إنّ العظم المستدير الموضوع في المفصل الذي تقوله الإماميّة شيء خفيّ لا يعرفه إلّا علماء التشريح، هذا حاصل كلامه.

١. وفي: ليس في ح.

٢. التفسير الكبير ١١: ١٦٢.

٣. في س، ح زيادة: أو الكعب.

٤. أثبتناه من ب.

٥. تفسير الكشّاف ١: ٦١٠.

٦. وأمّا ظنّه [من] أنّه لا مدخل للمتوضّين هنا لأنّ المقابلة بين [من] يوضّئ اليدين والرّجلين إنّما هي باعتبار الغاية وذوي الغاية، لا باعتبار الأشخاص. ففيه: أنّ كلّ متوضّئ هو صاحب الغايتين والمقابلة في توضئة يديه ورجليه عند أصحابنا في أصل الفعلين الصادرين عنه أعني الغسل والمسح، فكيف يتمّ عليهم عدم مدخلتيه في المقابلة؟! ثمّ لا يخفى عليك أنّ في جمع غاية الأيدي وتثنية غاية الأرجل تفنّناً في الكلام، وهو أمر مرغوب بين البلغاء، بل لو قيل أن تخالف أسلوب الغايتين في التثنية والجمع أعماء إلى تخالف الفعلين حيث أنّ [في] أحدهما غسل والآخر مسح لم يكن بعيداً فافهم. «منه رحمه الله».

وليس الغرض من نقل كلام هؤلاء الاستدلال على أن مذهب أصحابنا رضي الله عنهم في الكعب، هو ما نسبته العلامة طاب ثراه إليهم، فإنه قدس الله روحه مصدق في تلك النسبة، غير محتاج إلى التأييد بموافقة العامة له فيها، وتلك الرواية الصحيحة الخالية عن المعارض مساعدة له على ذلك.

وإنما الغرض أن نسبة هذا القول إلى أصحابنا رضي الله عنهم مما اشتهر بين العامة أيضاً. والله أعلم بحقائق الأمور.

واعلم أن شيخنا الشهيد في الذكرى، وشيخنا الشيخ علي في شرح القواعد، وشيخنا الشهيد الثاني في شرح الإرشاد، بسطوا لسان التشنيع على العلامة في هذا القول، ونسبوه إلى خرق الإجماع، وادّعوا أنه لم يقل أحد من أصحابنا بموجبه^١، وإن عباراتهم بأجمعها ناطقة بخلاف ما ادّعاه.

ولابأس بنقل كلام هؤلاء المشايخ الثلاثة قدس الله أرواحهم وإن اتسع به نطاق الكلام.

قال شيخنا الشهيد في الذكرى: تفرّد الفاضل رحمه الله بأن الكعب هو المفصل بين الساق والقدم، وصبّت عبارات الأصحاب كلّها عليه، وجعله مدلول كلام الباقر عليه السلام، محتجاً برواية زرارة عن الباقر عليه السلام^٢، المتضمنة لمسح ظهر القدمين، وهو يعطي الاستيعاب، وبأنه أقرب إلى حدّ أهل اللغة.

وجوابه: أن الظّهر المطلق هنا يُحمل على المقيد؛ لأنّ استيعاب الظّهر لم يقل به أحد منا.

١. في ح زيادة: على.

٢. في حاشية ح: به.

٣. الكافي ٥: ٢٥٠ ح ٥، التهذيب ١: ٧٦ ح ١٩١، الوسائل ١: ٢٧٢ الباب ١٥ من أبواب الوضوء ح ٣.

٤. الذكرى ٢: ١٥٠.

وقد تقدّم قول الباقر عليه السلام «إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك»^١. ورواية زرارة وأخيه بكير.

و^٢قال في المعتبر: لا يجب استيعاب الرجلين بالمسح، بل يكفي المسمّى من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ولو بإصبع واحدة وهو إجماع فقهاء أهل البيت عليهم السلام؛ ولأنّ الرجلين معطوفة على الرأس الذي يُمسح بعضه، فيعطيان حكمه^٣.

ثمّ قال شيخنا الشهيد: وأهل اللغة إن أراد بهم لغويّة العامّة فهم مختلفون، وإن أراد بهم لغويّة الخاصّة فهم متفقون على ما ذكرنا حسبما مرّ؛ ولأنّه إحداث قول ثالث مستلزم لرفع ما أجمع عليه الأمة؛ لأنّ الخاصّة على ما ذكرنا، والعامّة على أنّ الكعبين ما نتأ عن يمين الرجل وشمالها^٤. انتهى كلام شيخنا الشهيد طاب ثراه.

ولعمري إنّه قد بلغ في التشنيع أقصى غاياته، ونعم ما فعل، حيث رجع عن هذا وقال في الرسالة^٥ بمقالة العلامة، فكأنّه لاح عليه بعض ما تلوّنا عليك، وقد وافقه في ذلك صاحب كنز العرفان^٦.

وقال شيخنا المحقّق الشّيخ عليّ أعلى الله قدره في شرح القواعد: ما ذكره في تفسير الكعبين خلاف ما^٧ عليه جميع أصحابنا، وهو من متفرّداته، مع أنّه ادّعى في

١ . التّهذيب ١: ٩٠ ح ٢٣٧، الوسائل ١: ٢٩١ الباب ٢٣ من أبواب الوضوء ح ٣.

٢ . و: أثبتناه من ب، ح.

٣ . المعتبر ١: ١٥١.

٤ . لغويّة: من ح.

٥ . الذكرى ٢: ١٥٠.

٦ . لم نعر عليه.

٧ . كنز العرفان للمقداد السيوري ١: ١٨.

٨ . في ب زيادة: أجمع.

٩ . كالمفيد في القنعة: ٥، والشيخ في المبسوط ١: ٢٢، وابن الرّاج في المّهذب ١: ٤٤، والمحقّق في المعتبر ١: ١٤٨.

عدّة من كتبه أنّه المراد في عبارات الأصحاب، وإن كان فيها اشتباه على غير المحصّل، واستدلّ عليه بالأخبار وكلام أهل اللّغة.

وهو عجيب، فإنّ عبارات الأصحاب صريحة في خلاف ما يدّعيه، ناطقة بأنّ الكعبين هما العظمان التّان في ظهر القدم أمام السّاق حيث يكون معقد الشّرك، غير قابلة للتأويل.

والأخبار صريحة في ذلك، وكلام أهل اللّغة مختلف، وإن كان اللّغويون من أصحابنا لا يرتابون في أن الكعب هو التّائي في ظهر القدم.

وقد أظنّب عميد الرّؤساء في كتاب الكعب في تحقيق ذلك، وأكثر من الشّواهد عليه. على أنّ القول بأنّ الكعب هو المفصل بين السّاق والقدم، إن أراد أن نفس المفصل هو الكعب، لم يوافق مقالة أحد من الخاصّة والعامة، ولا كلام أهل اللّغة، ولم يساعد عليه الاشتقاق، فإنّهم قالوا: إنّ اشتقاقه من كَعَبَ إذا ارتفع، ومنه كَعَبَ ثديّ الجارية.

وإن أراد أن^١ ما نتأ عن يمين القدم وشماله هو الكعب، كمقالة العامة، لم يكن المسح منتهيّاً إلى الكعبين^٢، انتهى كلامه طاب ثراه.

وقال شيخنا الشّهيد الثّاني في شرح الإرشاد - بعد أن أورد روايتين دالّتين على أنّ الكعب في ظهر القدم - لا ريب أنّ الكعب الذي يدّعيه المصنّف ليس في ظهر القدم، وإنّما هو المفصل بين السّاق والقدم، والمفصل بين الشّيئين يمتنع أن يكون في أحدهما. والعجب منه حيث قال في المختلف: إنّ في عبارة أصحابنا اشتبهاً على غير المحصّل، مشيراً إلى أنّ المحصّل لا يشتهبه عليه أنّ مرادهم بالكعب المفصل بين السّاق

١. إن: ليست في ب.

٢. جامع المقاصد: ١: ٢٢٠.

والقدم، وأن من لم يفهم ذلك من كلامهم لم يكن محصلاً.

ثم حكى كلام جماعة منهم، والحال أن المحصّل لو حاول فهم ذلك من كلامهم لم يجد إليه سبيلاً، ولم يُقَم عليه دليلاً^١. انتهى كلامه زيد إكرامه.

ولا يخفى أنّ حاصل ما شنعوا به على العلامة طاب ثراه يدور على سبعة أمور:
الأوّل: أنّ ما ذهب إليه مخالف لما أجمع عليه أصحابنا، بل لما أجمع عليه الأمة من الخاصة والعامة، وهذا من أقبح التشنيعات.

الثاني: أنّه مخالف للأخبار^٢ الصريحة.

الثالث: أنّه مخالف لكلام أهل اللغة؛ إذ لم يقل أحد منهم إنّ المفصل كعب.

الرابع: أنّه مخالف للاشتقاق من «كَعَبَ» إذا ارتفع.

الخامس: أنّه زعم أنّ عبارات الأصحاب تنطبق على ما ادّعاه، مع أنّها ناطقة بما يخالف دعواه، غير قابلة للتأويل.

السادس: أنّ الكعب في ظهر القدم، والمفصل الذي ادّعي أنّه الكعب ليس في ظهر القدم.

السابع: أنّ قوله بوجوب استيعاب ظهر القدم بالمسح مخالف للنص والإجماع، فكيف جعله دليلاً على وجوب إيصال المسح إلى المفصل؟

والجواب عن الأوّل: أنّ إجماع أصحابنا رضي الله عنهم إنّ تحقق فائماً تحقّق على أنّ الكعب عظم ناتٍ في ظهر القدم عند معقد الشراك.

والعلامة طاب ثراه قائل به ومصرّح بذلك في كتبه، كما تلوناه عليك قبيل هذا،

١ . روض الجنان: ٣٦.

٢ . في ح : خالفه الأخبار.

وَتَحَقَّقُ الإِجْمَاعُ عَلَى مَا وَرَاءَ ذَلِكَ تَمَّا يَنَافِي كَلَامَهُ، مَمْنُوعٌ.

وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا خَيْرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَصْرَحَ مِنْ خَيْرِ الْأَخْوِينَ، وَعَدَمُ مَخَالَفَتِهِ
لِكَلَامِهِ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ.
وَالْعَجَبُ مِنْ شَيْخِنَا الشَّهِيدِ طَابَ ثَرَاهُ كَيْفَ أَهْمَلَهُ عِنْدَ ذِكْرِ دَلَائِلِ الْعَلَامَةِ، مَعَ
أَنَّهُ أَقْوَى دَلَائِلُهُ.

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الْمُتَضَمِّنَةُ لَكُونَ الْكَعْبِ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ، فَظَاهِرٌ أَنَّهَا لَا تَخَالَفُ كَلَامَهُ،
فَإِنَّ الْكَعْبَ وَقَعَ عِنْدَهُ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ، غَيْرَ خَارِجٍ عَنْهُ، عَلَى أَنَّ قَوْلَ مُيَسَّرٍ - بَضْمِ الْمِيمِ
وَفَتْحِ الْيَاءِ الْمُتَثَاةِ التَّحْتَانِيَّةِ وَكَسْرِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ الْمَشْدُودَةِ - فِي الْحَدِيثِ الثَّلَاثُ أَنَّ
الْبَاقِرَ عليه السلام وَصَفَ الْكَعْبَ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ، يُعْطِي أَنَّ الْإِمَامَ عليه السلام ذَكَرَ لِلْكَعْبِ أَوْصَافًا
لِيَعْرِفَهُ الرَّأْيِيُّ بِهَا.

وَلَوْ كَانَ الْكَعْبُ هَذَا الْارْتِفَاعَ الْمَحْسُوسَ الْمَشَاهِدَ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْوَصْفِ، بَلْ كَانَ
يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ هُوَ هَذَا. وَقَسَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عليه السلام فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: «هَاهُنَا» بِالْإِشَارَةِ إِلَى
مَكَانِهِ دُونَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ.

وَعَنِ الثَّلَاثِ: أَنَّ صَاحِبَ الْقَامُوسِ وَغَيْرَهُ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمَفْصَلَ يُسَمَّى كَعْبًا،
كَامَرًا.

وَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الصَّحَاحِ مِنْ أَنَّ الْكَعْبَ: هُوَ الْعِظَمُ النَّاتِي عِنْدَ مُلْتَقَى السَّاقِ
وَالْقَدَمِ، لَا يَنَافِي كَلَامَهُ طَابَ ثَرَاهُ.

وَكَذَا مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْقَامُوسِ مِنْ أَنَّ الْكَعْبَ: هُوَ الْعِظَمُ النَّاتِي فَوْقَ الْقَدَمِ.
وَعَنِ الرَّابِعِ: أَنَّ دَعْوَى الْمَخَالَفَةِ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ، وَحَصُولُ الْارْتِفَاعِ فِيمَا قَالَهُ ظَاهِرٌ.
وَعَنِ الْخَامِسِ: أَنَّ كَوْنَ تِلْكَ الْعِبَارَاتِ نَاطِقَةً بِخِلَافِ مَا ادَّعَاهُ مَمْنُوعٌ، وَتَطْبِيقُهَا
عَلَيْهِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى التَّأْوِيلِ.

نعم تطبيق عبارة المفيد على ذلك محتاج إلى ضرب من التأويل، كما مرّ.

وعن السّادس: بما مرّ في الجواب عن الثّاني.

وعن السّابع: أنّ المخالف للنصّ والإجماع إنّما هو القول بوجوب استيعاب كلّ

ظهر القدم طويلاً وعرضاً، والعلامة غير قائل به، بل نقل الإجماع على خلافه.

قال في المنتهى: لا يجب استيعاب الرّجلين بالمسح، بل الواجب من رؤوس

الأصابع إلى الكعب، ولو بإصبع واحدة، وهو مذهب علمائنا أجمع^١.

وإنّما قال طاب ثراه بوجوب الاستيعاب الطّولي، أعني^٢ إيصال^٣ خطّ المسح من

رؤوس الأصابع إلى الكعب، على أن يكون الكعب داخلاً في الممسوح.

وهذا ممّا لم ينعقد إجماع على خلافه، وإنّما أطنبنا الكلام في هذا المقام؛ لأنّه

بذلك حقيق، ومن الله الإعانة والتوفيق.

١. المنتهى ٢: ٦٩.

٢. في ح: يعني.

٣. في حاشية ح: اتّصال.

الفصل الخامس

في ترتيب الوضوء

أربعة أحاديث:

الأوّل: من الصّاح؛ زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «تابع بين الوضوء كما قال الله عزّ وجلّ ابدأ بالوجه، ثمّ باليدين، ثمّ امسح الرأس^١ والرجلين، ولا تقدمن شيئاً بين يدي شيء تخالف ما أمرت به، فإن غسلت الذراع قبل الوجه، (فاغسل الوجه)^٢ وأعد على الذراع.

وإن مسحت الرّجل قبل الرأس، فامسح على الرأس قبل الرّجل، ثمّ أعد على الرّجل، ابدأ بما بدأ الله عزّ وجلّ به»^٣.

الثّاني: منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام: في الرّجل يتوضأ فيبدأ بالشّمال قبل اليمين، قال: «يغسل اليمين ويعيد اليسار»^٤.

١ . في التهذيب: بالرأس.

٢ . في المصادر: فابدأ بالوجه.

٣ . الكافي ٣: ٣٤ ح ٥، الفقيه ١: ٢٨ ح ٨٩، التهذيب ١: ٩٧ ح ٢٥١، الاستبصار ١: ٧٣ ح ٢٢٣، الوسائل ١: ٣١٥ الباب ٣٤ من أبواب الوضوء ح ١، بتفاوت.

٤ . التهذيب ١: ٩٧ ح ٢٥٣، الاستبصار ١: ٧٣ ح ٣٢٥/وسائل ١: ٣١٧ الباب ٣٥ من أبواب الوضوء ح ٢.

الثالث: من الحسن؛ محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر المسح، فقال: «امسح على مقدم رأسك وامسح على القدمين، وابدأ بالشقّ الأيمن»^٢.

الرابع: الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله ومسح رأسه ورجليه، فذكر بعد ذلك، غَسَلَ يمينه وشماله، ومسح رأسه ورجليه. وإن كان إنما نسي شماله (شماله فليُعد)^٣، ولا يعيد على ما كان قد تَوَضَّأ، وقال: أَتَبِعَ وضوءك بعضه بعضاً»^٤.

أقول: المراد بالمتابعة بين الوضوء في الحديث الأول: المتابعة بين أفعاله على حذف مضاف، أي اجعل^٥ بعض أفعاله تابعاً أي مؤخراً، و بعضها متبوعاً أي مقدماً، من قولهم تَبَعَ فلان فلاناً أي مشى خلفه وليس المراد المتابعة بالمعنى المتعارف بين الفقهاء، أعني أحد فردَي الموالاة الذي جعلوه قسيماً لمرعاة الجفاف.

وينبغي أن يقرأ قوله عليه السلام: «تخالف ما أمرت به» بالرفع، على أن الجملة حال من فاعل تقدّمَن، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^٦، أو على أنها مستأنفة، كما قالوه في قول الشاعر:

وقال رائدهم أرسوا نزاولها^٧

١ . في ح زيادة: على.

٢ . الكافي ٣: ٢٩٤ ح ٢، الوسائل ١: ٢٩٤ الباب ٢٥ من أبواب الوضوء ح ١، بتفاوت يسير.

٣ . في ح: فليغسل الشمال.

٤ . قد: ليس في المصادر.

٥ . الكافي ٣: ٣٤٤ ح ٤، التهذيب ١: ٩٩ ح ٢٥٦، الاستبصار ١: ٧٤ ح ٢٢٨، الوسائل ١: ٣١٨ الباب ٣٥ من أبواب

الوضوء ح ٩.

٦ . في حاشية ح: جعله.

٧ . الأنعام ٦ / ١١٠.

٨ . في حاشية ح زيادة: يجري بمقدار.

وأما قراءته مجزوماً على أنه جواب التَّهْيِ، كما في نحو: لا تكفر تدخل الجنة، فممنوع عند جمهور النُّحاة؛ لأنَّ الجزم في الحقيقة إمَّا هو بـ «إن» الشرطيَّة المقدرة^١. ولا يجوز أن يكون التقديران: لا تقدِّم شيئاً بين يدي شيء تخالف ما أمرت به؛ لأنَّه من قبيل: لا تكفر تدخل النَّار، وهو ممتنع عندهم، ولا عبرة بخلاف الكسائي في ذلك. ثمَّ لا يخفى أنَّ هذا الحديث إمَّا دلَّ على تقديم الوجه على اليدين، وهما على مسح الرأس، وهو على الرِّجلين. وأمَّا تقديم غَسْل اليد اليمنى على اليسرى فمסקوت عنه هنا، والحديث الثَّاني نصٌّ فيه، وعطفه عليه^٢ الرِّجلين بالواو يراد منه معنى الترتيب، كما يدلُّ عليه قوله عليه السلام: «وإن مسحت الرِّجل إلى آخره»، وقوله عليه السلام: «ابدأ بما بدأ الله به».

وما تضمَّنه الحديث الثَّالث من قوله عليه السلام: «وابدأ بالشَّقِّ الأيمن» يدلُّ على وجوب تقديم الرِّجل اليمنى على اليسرى، كما ذهب إليه جماعة من الأصحاب^٣؛ إذ الأمر للوجوب.

وقوله عليه السلام في الحديث الرَّابِع: «ولا يعيد على ما كان قد توضَّأ» يُراد منه أنه لا يعيد على العضو الذي كان قد وضَّأه قبل العضو المنسي.

١. في م، ب، ص: مقدرة.

٢. في س: على بدل عليه السلام.

٣. كالصديق في الفقيه ١: ٢٨. وابن الجنيدي كما نقله عنه العلامة في المختلف ١: ١٣٠، وسلاّر في المراسم: ٣٨، والحقّق الثَّاني في جامع المقاصد ١: ٢٢٤، والسَّيد محمَّد العاملي في المدارك ١: ٢١٢.

الذاهبون إلى تقديم الرجل اليمنى على اليسرى هم: ابن الجنيدي، سلاّر وابن أبي عقيل وابنا بابويه في ظاهر كلامهما. وقد يستدلُّ لهم أيضاً بأنَّه عليه السلام لما توضَّأ الوضوء البياني إن كان قدَّم اليسرى أو مسحهما معاً لم يميز خلافه، والإجماع على خلافه فتعيّن تقديمه اليمنى. واستدلَّ العلامة في المختلف على عدم وجوب الترتيب بينهما بأنَّ الأحاديث وردت مطلقة، وقال في المنتهى: إنه لم يجد حديثاً يدلُّ على الترتيب فيهما، وهو كما ترى. «منه رحمه الله».

والإتباع في قوله عليه السلام في آخر الحديث: «اتبع وضوءك بعضه بعضاً» يمكن أن يُراد به المتابعة كما في^١ الحديث الأول، أعني الترتيب بقرينة ما قبله، ويُمكن أن يُراد به الموالاة من غير تراخٍ. ومن هذا يظهر أن استدلال المحقق في المعتبر^٢ والعلامة في المنتهى^٣ بهذا الحديث على وجوب المتابعة بهذا المعنى، محلّ كلامٍ، على ما سيجيء ذكره في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.

١ . في ص ح زيادة: صدر.

٢ . المعتبر ١: ١٥٧.

٣ . المنتهى ٢: ١٠٨.

الفصل السادس

في الموالاة في الوضوء

حديثان:

الأول: من الصحاح؛ معاوية بن عمّار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ربّما توضّأت ونفدت الماء، فدعوت الجارية فأبطأت عليّ^٢ بالماء، فيجفّ وضوئي؟ فقال «أعدّه^٣»^٤.
الثاني: من الموثّقات؛ أبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا توضّأت بعض وضوءك، فعرضت لك حاجة حتى ييسر^٥ وضوءك، فأعد وضوءك، فإنّ الوضوء لا يتبعّض^٦».

أقول: - نفذ بالفاء المكسورة والذال المهملة - أي فنيّ ولم يبقَ منه شيء.

١. في س، ص، ج: نفذ.

٢. في س: عتي.

٣. في المصادر: أعدّ.

٤. التهذيب ١: ٨٧ ح ٢٣١، الاستبصار ١: ٧٢ ح ٢٢١، الوسائل ١: ٣١٤ الباب ٣٣ من أبواب الوضوء ح ٣.

٥. في الكافي: ينشف.

٦. الكافي ٣: ٣٥ ح ٧، التهذيب ١: ٨٧ ح ٢٣٠، وص ٩٨ ح ٢٥٥ لا استبصار ١: ٧٢ ح ٢٢٠، علل الشرائع: ٢٨٩ ح ٢، الوسائل ١: ٣١٤ الباب ٣٣ أبواب الوضوء ح ٢، بتفاوت. في التهذيب: لا يتبعّض.

والوضوء في الحديث الأول - بفتح الواو - بمعنى ماء الوضوء، وكذلك الواقع فاعلاً في الحديث الثاني.

ويظهر من كلام بعض اللغويين أنّ الوضوء - بالضم - يجيء بمعنى ماء الوضوء أيضاً. وقد دلّ الحديثان على أنّ الإخلال بالموالة بحيث يجفّ السابق موجب لبطلان الوضوء.

لكنّ قول الراوي: «فيجفّ وضوئي» يُمكن أن يُراد به جفاف كلّ الأعضاء، وجفاف بعضها، وكذلك قول الإمام عليه السلام في الحديث الثاني: «حتّى يُيسّ وضوءك». ولهذا اختلف الأصحاب في أنّ المبطل للوضوء هو جفاف الجميع، أو أنّ جفاف البعض كاف في البطلان، والأوّل هو الأظهر، وعليه الأكثر^٢. وذهب ابن الجنيد إلى الثاني^٣، فاشترط بقاء البلل على كلّ الأعضاء إلى مسح الرجلين، إلّا لضرورة. وقول الصادق عليه السلام في آخر الحديث الثاني: «فإنّ الوضوء لا يتبعّض» ربّما يدلّ عليه.

وذهب المرتضى وابن إدريس إلى البطلان بجفاف العضو السابق على ما هو فيه^٤. والموالة بهذا المعنى - أعني مراعاة الجفاف - لا خلاف في وجوبها في الجملة، إنّما الخلاف في وجوب المولاة بمعنى المتابعة، فأوجبها الشّيخان^٥ والمرتضى في المصباح^٦. وأدلتهم لا تخلو من ضعف، كقولهم: الأمر بالمسح في الآية للفور، والوضوء البياني وقع

١. في ص: لا جفاف بدل وجفاف.

٢. كالشيخ في المبسوط ١: ٢٣، والمحقّق في المعتمد ١: ١٥٧.

٣. نقله عنه العلامة في المختلف ١: ١٣٣.

٤. المسائل الناصرية (الجوامع الفقهية): ٢٢١ المسألة ٣٣، السرائر ١: ١٠١.

٥. المبسوط ١: ٢٣، ونقله عن عليّ بن بابويه في الفقيه ١: ٣٥، والمختلف ١: ٢٩٩.

٦. نقله عنه المحقّق في المعتمد ١: ١٥٧.

متابعاً^١، فوجب إتياعه، ولا ريب أن القول بالوجوب أحوط.

واحتجّ له في المعبر والمنتهى^٢ بما تضمّنته رواية الحلبيّ السابقة في الفصل الخامس من قول الصادق عليه السلام: «أتبع وضوءك بعضه بعضاً».

وفيه: أن الظاهر من سياقها أنه عليه السلام أراد بالإتياع: الترتيب، لا المتابعة، كما مرّ. وأنست خبير بأنّه لو جعل قول الحلبيّ في آخر تلك الرواية: «وقال إلى آخره» رواية أخرى برأسها زالت دلالة السياق و تأكّد احتمال المتابعة، لكنّه لا بحيث تنهض^٣ دليلاً لبقاء الاحتمال الآخر، ثمّ المشهور عن القائلين بوجوب المتابعة عدم بطلان الوضوء إلّا بالجفاف، وأنّه إمّا يظهر أثرها في ترتّب الإثم.

والشيخ في المبسوط^٤ على البطلان، واحتجّ في المعبر والمنتهى بأنّه يتحقّق الامتثال مع الإخلال بما يغسل المغسول ومسح الممسوح، فلا يكون قادحاً في الصّحة، وفيه نظر ظاهر^٥. ولو استدلّ عليه بمفهوم الغاية^٦ المستفادة من الحديث الثّاني لكان وجهاً، وطريق الاحتياط ظاهر.

١. في ب: متابعاً.

٢. المعبر: ١، ١٥٦، المنتهى: ٢، ١١٦.

٣. في ص: ينهض، وفي س: ينتهض.

٤. المبسوط: ١، ٢٣.

٥. المعبر: ١، ١٥٧، المنتهى: ٢، ١١٦.

٦. في م، ب، ص: العلة.

الفصل السابع

فيما ورد في وحدة الغسلات وتعددها

عشرة أحاديث:

الأول: من الصحاح؛ زرارة، قال: قال الباقر عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ وَتَرِ يُحِبُّ الْوِترَ، فَقَدْ يُجْزَلُكَ مِنَ الْوُضوءِ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ: وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ، وَاثْنَتَانِ لِلذَّرَاعَيْنِ...»^١ الحديث، وقد مرّ في الفصل الثالث.

الثاني: أبو عبيدة الحذاء، قال: وضأت أبا جعفر عليه السلام بِجَمْعٍ، إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ صَبَبْتُ عَلَيْهِ كَفًّا فَعَسَلَ وَجْهَهُ، وَكَفًّا غَسَلَ بِهِ ذِرَاعَهُ الْيَمَنَ، وَكَفًّا غَسَلَ بِهِ ذِرَاعَهُ الْيُسْرَى^٢، الحديث.

الثالث: حماد بن عثمان، قال: كنت قاعداً عند أبي عبد الله عليه السلام فدعا بماء فملا به كفه، ثم عمّ به وجهه، ثم ملا كفه فعمّ به يده اليمنى، ثم ملا كفه فعمّ به يده اليسرى^٣،

١. التهذيب ١: ٣٦٠ ح ٨٣، الوسائل ١: ٢٧٢ الباب ٣١ من أبواب الوضوء، صدر الحديث ٢.

٢. التهذيب ١: ٥٨ ح ١٦٢ وص ٧٩ ح ٢٠٤ لا استبصار ١: ٥٨ ح ١٧٢ وص ٦٩ ح ٢٠٩، الوسائل ١: ٢٧٥ الباب ١٥

من أبواب الوضوء ح ٨، بتفاوت يسير.

٣. الكافي ٣: ٢٧ ح ٨، الوسائل ١: ٣٠٨ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ٨.

اليسرى^١، الحديث. وقد مرّ مع الحديث الذي قبله في الفصل الأول.

الرّابع: زرارة وبكير ابنا أعين، قالوا: سألتنا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم ساقا صفة الوضوء - إلى أن قالوا - فقلنا: أصلحك الله، فالغرفة الواحدة تجزي للوجه، وغرفة للذراع؟ فقال: «نعم، إذا بلغت فيها، والثنتان يأتيان على ذلك كلّهُ»^٢.

الخامس: معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الوضوء، قال: «مثنى مثنى»^٣.

السادس: صفوان بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الوضوء مثنى مثنى»^٤.

السابع: من الحسان، مُيسّر عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «الوضوء واحدة واحدة»^٥، وقد مرّ في الفصل الرابع.

الثامن: داود بن زري، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء، فقال لي: «توضأ ثلاثاً ثلاثاً»، قال: ثم قال لي: «أليس تشهد بغداداً و عساكرهم؟» قلت: بلى، قال: فكنّت يوماً أتوضأ في دار المهدي فرآني بعضهم وأنا لا أعلم به، فقال: كذب من زعم أنك فلاي، وأنت تتوضأ هذا الوضوء. قال: فقلت: لهذا والله أمرني^٦.

١. الكافي ٣: ٢٧ ح ٨، الوسائل ١: ٣٠٨ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ٨.

٢. الكافي ٣: ٢٥ ح ٥، التهذيب ١: ٧٦ ح ١٩١، ٨١ ح ٢١١، الوسائل ١: ٢٧٣ الباب ١٥ من أبواب الوضوء، قطعة من الحديث ٣ بتفاوت.

٣. التهذيب ١: ٨٠ ح ٢٠٨، الاستبصار ١: ٧٠ ح ٢٠٣، الوسائل ١: ٣١٠ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ٢٨، بتفاوت.

٤. التهذيب ١: ٨٠ ح ٢٠٩، الاستبصار ١: ٧٠ ح ٢١٤، الوسائل ١: ٣١٠ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ٢٩.

٥. الكافي ٣: ٢٦ ح ٧، التهذيب ١: ٨٠ ح ٢٠٥، الاستبصار ١: ٦٩ ح ٢١٠، الوسائل ١: ٣٠٦ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ١.

٦. التهذيب ١: ٨٢ ح ٢١٤، الاستبصار ١: ٧١ ح ٢١٩، الوسائل ١: ٣١١ الباب ٣٢ من أبواب الوضوء ح ١. داود

التاسع: من الموثقات، عبد الكريم^١ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء، فقال: «ما كان وضوء علي عليه السلام إلا مرة مرة»^٢.

العاشر: يونس بن يعقوب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الوضوء الذي قد^٣ افترضه الله على العباد، لمن جاء من الغائط أو بال؟ قال: «يغسل ذكره ويذهب الغائط، ثم يتوضأ مرتين مرتين»^٤.

أقول: فيما تضمنه الحديث الأول من قوله عليه السلام: «إن الله وتر يحب الوتر» ثم

ابن زري وثقه العلامة في الخلاصة، وكذا ابن داود، وكلاهما نقلًا توثيقه عن النجاشي، ولم أجد ذلك فيما وصل إلي من نسخ كتابه، وكأنه وثقه في غير باب كما يفعله في بعض الأوقات.

وقولنا بحسن هذا الحديث لأن في طريقه الحسن بن علي الوشاء، وهو ممدوح. «منه رحمه الله».

إن قلت: في عَد [تسمية] هذه الرواية من الصحاح نظر؛ لعدم لقاء الراوي للإمام عليه السلام، وكذلك جميع ما يرويه عن صفوان بن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام إنما هو بواسطة.

قلت: الإجماع على تصحيح ما يصح عنه - كما ذكره الكشي - يقتضي ذلك، ولذلك قبل الأصحاب مراسيله كما قاله في الذكرى. ولقد عدَّ العلامة الرواية من الصحاح في المنتهى والمختلف، وهو مبني على ملاحظة ذلك. وهو قدس الله روحه يفعل مثل ذلك كثيرًا، بل قد يعد في الصحاح رواية غير الإمامي إذ اجمعوا على صحة ما يصح عنه، كما عدَّ في المختلف رواية عبد الله بن بكير في الصحاح في بحث ما لو ظهر فسق الإمام بعد الصلاة، مع أن الرجل فطحي، وقال في الخلاصة: إن طريق الصدوق إلى أبي مريم الأنصاري صحيح وإن كان في طريقه أبان بن عثمان وهو فطحي.

لكن الكشي قال: إن العصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عنه، انتهى كلامه، وإطلاق الصحيح على هذا المعنى وإن لم يكن مشهوراً في هذا الزمان، لكنه معروف بين السلف رضي الله عنهم، وقد جرينا على آثارهم واقتبسنا من أنوارهم كما مر في الحديث الثالث من الفصل الثالث، وله نظائر في هذا الكتاب. «منه رحمه الله».

١. في حاشية ح زيادة: بن يعقوب.

٢. الكافي ٣: ٢٧، ح ٩، التهذيب ١: ٨٠، ح ٢٠٧، الاستبصار ١: ٧٠، ح ٢١٢، الوسائل ١: ٣٠٧، الباب ٣١ من أبواب الوضوء ٧، وعبد الكريم واقفي المذهب ثقة، أنظر رجال الكشي: ٢٤٥ و ٦٤٥.

٣. قد: ليس في ح، ص، س.

٤. التهذيب ١: ٤٧، ح ١٣٧، الوسائل ١: ٢٢٣، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوة ٥.

تفريع ما بعده عليه، إيماء إلى رجحان وحدة الغسلات.

وفي الحديث الثاني والثالث تأييد ظاهر لذلك، فإنه يبعد من الإمامين عليهما السلام الإخلال بالسنة. والحديث السابع صريح في رجحان الوحدة.

ويؤيده ما رواه الصدوق في الفقيه عن الصادق عليه السلام أنه قال: «والله ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله إلا مرة مرة»^١.

وما رواه يونس بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «الوضوء مرة مرة»^٢.

وما رواه ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الوضوء واحدة فرض، واثنان لا يؤجر، والثالثة بدعة»^٣. ويعضده الأخبار المستفيضة الواردة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وآله، وصفة وضوء أئمتنا عليهم السلام، فإن تلك الأخبار بأجمعها خالية عن تثنية الغسلات^٤.

وسيمّا حديث عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، المتلقى بالقبول بين الأصحاب، فإنه مع اشتماله على كثير من السنن كالمضمضة والاستنشاق، خالٍ عن التثنية^٥.

ولو تنزلنا^٦ وقلنا بعدم دلالة الأحاديث المروية في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله على عدم استحباب تثنية الغسلات؛ لأن الغرض منه إنما كان بيان

١. الفقيه ١: ٢٥٠ ح ٧٦، الاستبصار ١: ٧٠ ح ٢١٢، الوسائل ١: ٣٠٨ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ١٠.

٢. الكافي ٣: ٢٦ ح ٦، التهذيب ١: ٨٠ ح ٢٠٦، الاستبصار ١: ٦٩ ح ٢١١، الوسائل ١: ٣٠٧ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ٦.

٣. التهذيب ١: ٨١ ح ٢١٢، الاستبصار ١: ٧١ ح ٢١٧، الوسائل ١: ٣٠٧ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ٣.

٤. كرواية زرارَةَ الواردة في الكافي ٣: ٣٤ ح ١، التهذيب ١: ٥٥ ح ١٥٧، الاستبصار ١: ٥٨ ح ١٧١، الوسائل ١: ٢٧٥ الباب ١٥ من أبواب الوضوء ح ١٠، وأنظر الوسائل ١: الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ١٠ و ١١ و ٢١.

٥. الكافي ١: ١١ ح ٢، الوسائل ١: ٣٠١ الباب ٢٧ من أبواب الوضوء ح ٣.

٦. إنمّا قال: ولو تنزلنا، لأن المتبادر من قولنا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو الوضوء الذي كان يفعله ويدأوم عليه. «منه رحمه الله».

الفرض بناءً على ما ينقل مرسلًا من قوله صَلَّى الله عليه وآله ، بعد فراغه: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به»^١، فلا يُمكن أن نقول^٢ بمثل ذلك في الأحاديث الواردة في صفة وضوء أئمتنا عليهم السلام، كحديث ابن كثير في وصف وضوء أمير المؤمنين (عليه السلام)، وحديثي أبي عبيدة وحماد بن عثمان، في^٣ صفة وضوء الباقر والصادق عليهما السلام.

وقال ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني قدس الله روحه بعد إيراد حديث عبد الكريم: هذا دليل على أن الوضوء إنما هو مرة مرة؛ لأنه (عليه السلام) كان إذا ورد عليه أمران كلاهما طاعة لله أخذ بأحوطهما وأشدّهما على بدنه^٤، هذا كلامه زيد إكرامه.

وأما ما تضمّنه ظاهر الحديث الخامس والسادس من قوله (عليه السلام): «الوضوء مثني مثني» فهو دليل معظم علمائنا المتأخرين رضي الله عنهم على القول باستحباب الغسلة الثانية. وقال الصدوق بعدم استحبابها^٥، وهو موافق لمقالة الكليني رحمه الله.

وقال الثقة الجليل أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي في نوادره: «واعلم أن الفضل في واحدة واحدة، ومن زاد على اثنتين لم يؤجر»^٦، وظاهره رجحان الوحدة. وطعن الصدوق في أخبار المرتين بانقطاع سندها وحملها على التجديد^٧. وردّه شيخنا الشهيد في الذكرى بأن الأخبار التي رويناهما بالمرتتين في التهذيب

١ . الفقيه ١: ٢٥ ج ٧٦، الوسائل ١: ٣٠٨ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ب ٣١ ح ١١.

٢ . في حاشية ح: يقال.

٣ . في ح: عن.

٤ . الكافي ٣: ٢٧ ح ٩٦، الوسائل ١: ٣١٠ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ٢٦.

٥ . المقنع: ١١.

٦ . السرائر ١: ٣: ٥٥٣ وقد نقله عن نوادر الحكم للبرنطي، الوسائل ١: ٣١٠ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ٢٧.

٧ . الفقيه ١: ٢٥.

متّصلة^١ صحيحة^٢ الأسناد، و الحمل على التجديد^٣ خلاف الظّاهر^٤، انتهى كلامه.

ولا يخفى احتمال تلك الأخبار لمعنى آخر طالما يختلج بالبال، وهو أن يكون أراد بقوله: «الوضوء مثنى مثنى» أن^٥ الوضوء الذي فرضه الله سبحانه إنّما هو غسلتان ومسحتان، لا كما يزعمه المخالفون^٦ من أنّه ثلاث غسلات، ومسحه واحدة.

وقد اشتهر عن ابن عباس رضي الله عنه أنّه كان يقول: «الوضوء غسلتان ومسحتان»، نقله الشيخ في التّهذيب وغيره^٧.

ومّا يؤيّد هذا الاحتمال ما تضمّنه الحديث العاشر - أعني حديث يونس ابن يعقوب - من قول الصادق عليه السلام في جواب السّؤال عن الوضوء الذي افترضه الله^٨ على العباد: «يتوضّأ مرّتين مرّتين»، فإنّ المراد بالمرّتين فيه الغسلتان والمسحتان لاثنية الغسلات؛ فإنّها ليست ممّا افترضه الله على العباد.

وأنت خبير بأنّه مع قيام الاحتمال يسقط الاستدلال، فتبقى الأخبار الدّالة على رجحان الوحدة سالمة عن المعارض.

ولم يبقَ للقائلين باستحباب الثّنية إلّا الإجماع الذي نقله ابن إدريس، قال رحمه الله في السّرائر: المرّتان فضيلة بإجماع المسلمين.

١. في ص: متقبّلة.

٢. في ح: صحيح بدل صحيحة.

٣. في م، ح: التحديد.

٤. الذّكري ٢: ١٨٣.

٥. أن: ليس في س.

٦. أنظر فتح العزيز ٥: ١٢٢.

٧. التّهذيب ١: ٦٣ ح ١٧٦، الدرّ المنثور ٢: ٢٦٢، تفسير الطبري ٦: ٨٢، الوسائل ١: ٢٩٥ الباب ٢٥ من أبواب

الوضوء ح ٩، بتفاوت.

٨. في ص، ح زيادة: تعالى.

ثم قال: ولا يلتفت إلى خلاف من خالفه من أصحابنا بأنه لا تجوز المرة الثانية؛ لأنه إذا تعين المخالف وعُرف اسمه ونسبه، فلا يُعتدّ بخلافه^١، هذا كلامه رحمه الله.
وهذا الإجماع لم ينقله^٢ من علمائنا الذين وقفنا على كلامهم سواه، فإن ثبت فهو الحجة^٣، والله أعلم بحقائق الأمور.

وما تضمنه الحديث الرابع من قول الباقر عليه السلام في جواب السؤال عن إجراء الغرفة الواحدة: «نعم إذا بلغت فيها»، معناه: إذا بلغت في أخذ الماء بها بأن ملأها منه بحيث لاتسع^٤ معه شيئاً.

ويمكن أن يكون المعنى: إذا بلغت في غسل العضو بها بإمرار اليد ليصل ماؤها إلى كل أجزائه.

وقوله عليه السلام: «والثنتان تأتيان على ذلك كله» أي الغرفتان تكفيان في استيعاب العضو، ولا يحتاج فيهما إلى تلك المبالغة^٥.

وفي هذا الحديث دلالة على الاكتفاء في الغسل بما يشبه الدهن.

١ . السرائر ١: ١٠٠.

٢ . في س زيادة : أحد.

٣ . لكن ثبوت الإجماع والاطلاع على ما يقتضي الحكم تحققه في هذه الأزمان المتأخرة لا يخلو من إشكال. قال المحقق رحمه الله في المعارج: الإجماع عندنا حجة بانضمام المعصوم عليه السلام، فلو خلا المائة من فقهاها عن قوله عليه السلام لم يكن حجة، ولو حصل في اثنين لكان قولهما حجة... بل باعتبار قوله عليه السلام، فلا نعتبر إذن من يتحكم ويدّعي الإجماع باتفاق الخمسة والعشرة من الأصحاب مع جهالة قول الباقي لا مع العلم القطعي بدخول الإمام عليه السلام في الجملة، هذا كلامه. «منه رحمه الله».

٤ . في س : لا يتسع.

٥ . فكأنه عليه السلام يقول: إن بلغت فيكفيك الغرفة الواحدة، وإن لم تبلغ فالغرفتان كافيتان البتة. ولهذا الحديث [الجواب] حمل آخر وهو أن يكون اللام في قوله عليه السلام : «والثنتان» للعهد الذكري، فكأنه يقول: والغرفتان المذكورتان [العهدتان] كافيتان البتة، وحينئذ يكون هذا الكلام تأكيداً لما قبله، ففي الحديث دلالة على المبالغة في عدم الزيادة على الغرفة الواحدة. «منه رحمه الله».

وما تضمنه الحديث الثامن من قول الصادق عليه السلام، لداود بن زريّ - بالزاي المكسورة، والراء المهملة، والباء الموحدة - : «توضأ ثلاثاً ثلاثاً» صريح في التقيّة، كما يرشد إليه آخره.

وهل يستنبط منه تحريم الثالثة حال الاختيار، أو إنّما يدلّ على عدم الأجر بها فقط، كما يقوله الصدوق في الثانية^١؟ كلّ محتمل. وقد ذهب أكثر الأصحاب إلى تحريمها^٢، وهو الظاهر.

وذهب بعضهم كابن الجنيد وابن أبي عقيل^٣ إلى عدم ترتب الثواب عليها فقط دون التحريم، وهو ظاهر المفيد^٤.

وعلى القول بالتحريم، فهل يبطل بها الوضوء، كما جزم به أبو الصّلاح؟ الظاهر نعم؛ إن اكتفى بالمسح بمائها؛ لخروجه عن بلل الوضوء.

وقال في المعبر بجواز المسح بمائها^٥، وهو كما ترى.

ويستنبط من قوله عليه السلام: «فرآني بعضهم وأنا لا أعلم به» أنّه لا يشترط في العمل بالتقيّة في بلاد أهل الخلاف العلم باطلاعهم عليه.

١. المقنع: ١١.

٢. كالشيخ في النهاية: ١٤، والمبسوط: ٢٣، والصدوق في الفقيه: ١: ٢٩، والمقنع: ٤٠، والهداية: ١٧٠، وابن حمزة في الوسيلة: ٥١، والمحقق في المعبر: ١: ١٥٨، وابن إدريس في السرائر: ١: ١٠٠، ويحيى بن سعيد الحلّي في الجامع للشرائع: ٣٥.

٣. أنظر المختلف: ١: ١١٨ حيث نقل كلامهما قائلاً: كلام ابن الجنيد وابن أبي عقيل يدل على تسويغ الثالثة، وقال ابن الجنيد: الثالثة زيادة غير محتاج إليها، وقال ابن أبي عقيل: فإن تعدّى المرتين لا يؤجر.

٤. المقنع: ٤٨ - ٤٩.

٥. الكافي في الفقه: ١٣٣.

٦. المعبر: ١٦٠.

وقوله: «أنتك فلاّني» كناية عن قوله: «أنتك رافضيّ»، والتعبير بالكناية إمّا من ذلك الرّجل، أو من الإمام عليه السلام ^١.

ولهذا الحديث مَحْمَل آخر ^٢، وهو: أن يكون مراده عليه السلام بقوله: «توضّأ ثلاثاً ثلاثاً» تليث الغسلات بثليث الأعضاء المغسولة، وأ يكون الأمر بالتقيّة في غسل الرّجلين، كما ورد مثله (من أمر) ^٣ الكاظم عليه السلام عليّ بن يقطين، بغسله الرّجلين تقيّة للرّشيد، والقصة مشهورة أوردها المفيد في الإرشاد وغيره ^٤.

ويؤيد هذا الحمل: أن هذا هو الفعل الذي اشتهر بين العامة أنّه الفصل المميّز بينهم وبين الخاصّة.

وأما قولنا بوحدة الغسلات أو تنثيتها، وكون الزائد على ذلك بدعة عندنا، فالظاهر أنّه لم يشتهر بينهم، ولم يصل إلى حدّ يكون دليلاً على مذهب فاعله حتّى يحتاج إلى التقيّة فيه، على أنّ الغسلة الثالثة ليست عندهم واجبة، وهم ربّما يتركونها. ويمكن أن يستنبط من قوله عليه السلام في الحديث العاشر: «يغسل ذكره ويذهب الغائط» تعيّن ^٥ الماء في الاستنجاء من البول، وعدم تعيّنه في الاستنجاء من الغائط.

١ . هذا مبنيّ على ما هو الظاهر من عود الضمير المستتر في «قال: فكنت يوماً» إلى الإمام عليه السلام، ويحتمل أن يعود إلى داود، ويكون هو المتوضّئ في دار المهديّ لا الإمام عليه السلام. لكن لا يخفى أنّه على هذا يكون لفظة «قال» في آخر الحديث زائدة بغير ثمرة [فائدة] والله أعلم. «منه رحمه الله». بتفاوت في النسخ.

٢ . هذا مبنيّ على أن تكون قصّة الوضوء في دار المهديّ من كلام الصادق عليه السلام، ويحتمل أن يكون كلام داود، وحيث لا يستنبط منه ذلك. وهذا الاحتمال الثاني وهو الحقّ كما في كتاب الكشّيّ. «منه رحمه الله». بتفاوت بين النسخ.

٣ . في س زيادة: بقوله.

٤ . في س: في قول.

٥ . إرشاد المفيد ٢: ٢٢١.

٦ . في ح: تعيين، وفي حاشية ح: تعيّن.

ولا يبعد أن يستفاد منه كون الاستنحاء من مقدمات الوضوء، ومعدوداً من أفعاله، كما قاله بعض الأصحاب^١.

الفصل الثامن

في نبذة من الأحكام المتعلقة بالوضوء، و شرذمة من مستحباته

اثنا عشر حديثاً:

الأول: من الصحاح، زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في الوضوء، قال: «إذا مسح جلدك الماء فحسبك»^١.

الثاني: زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنما الوضوء حدّ من حدود الله، ليعلم من يطيعه ومن يعصيه، وأن المؤمن لا يُنجّسه شيء، إنما يكفيه مثل الدهن»^٢.

الثالث: علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن المرأة عليها السوار و الدملج في بعض ذراعها، لا تدري يجري الماء تحتها^٣ أم لا، كيف تصنع

١ . الكافي ٣: ٢٢ ح ٧، الوسائل ١: ٣٤١ الباب ٥٢ من أبواب الوضوء ح ٣، ومثله في التهذيب ١: ١٣٧ ح ١، ٣٨١، والاستبصار ١: ١٢٣ ح ٤١٧، بتفاوت يسير.

٢ . الكافي ٣: ٢١ ح ٢، الفقيه ١: ٢٥ ح ٧٨، الوسائل ١: ٣٠٨ الباب ٣١ من أبواب الوضوء ح ١٢، وص ٣٤٠ الباب ٥٢ من أبواب الوضوء أيضاً ح ١. طريق الحديث الثاني في التهذيب حسن، وفي الكافي صحيح على ما حققته في محله. «منه رحمه الله».

٣ . في المصادر: تحتها.

إذا توضأت أو اغتسلت؟ قال: «تُحرّكه حتّى يدخل الماء تحته، أو تنزعه»^١.

الرّابع: عبد الرّحمن بن الحجاج، قال: سألت (أبا إبراهيم) عليه السلام عن الكسير تكون عليه الجبائر، أو تكون به الجراحة، كيف يصنع بالوضوء، وغسل الجنباء، وغسل الجمعة؟ قال: «يغسل ما وصل إليه الغسل ممّا ظهر ممّا ليس عليه الجبائر، ويدع ماسوى ذلك ممّا لا يستطيع غسله، ولا ينزع الجبائر، ولا يعث بجراحته»^٢.

الخامس: عمر بن يزيد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرّجل يخضب رأسه بالحناء، ثمّ يبدو له في الوضوء، قال: «بمسح فوق الحنّاء»^٣.

السادس: الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل: كم يُفرغ الرّجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الإناء؟ قال: «واحدة من حدث البول، واثنان من الغائط، وثلاث من الجنباء»^٤.

السّابع: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا وضعت يدك في الماء فقل: بسم الله وبالله، اللهم اجعلني من التّوابين واجعلني من المتطهّرين، وإذا فرغت فقل: الحمد لله ربّ العالمين»^٥.

١. الكافي ٣: ٤٤ ح ٦٤، التهذيب ١: ٨٥ ح ٢٢٢، قرب الإسناد: ٨٣، الوسائل ١: ٣٢٩ الباب ٤١ من أبواب الوضوء، صدر ح.

٢. في المصادر: أبا الحسن الرضا عليه السلام.

٣. التهذيب ١: ٣٦٢ ح ١٠٩٤، الاستبصار ١: ٧٧ ح ٢٣٨، الكافي ٣: ٣٢ ح ١، الوسائل ١: ٣٢٦ الباب ٣٩ من أبواب الوضوء ح ١.

٤. التهذيب ١: ٣٥٩ ح ١٠٧٩، الاستبصار ١: ٧٥ ح ٢٣٢، الوسائل ١: ٣٢٠ الباب ٣٧ من أبواب الوضوء ح ٣.

٥. في الوسائل: قال: سأله عن الوضوء.

٦. التهذيب ١: ٣٦ ح ٩٦، الاستبصار ١: ٥٠ ح ١٤١، الكافي ٣: ١٢ ح ٥، الوسائل ١: ٣٠١ الباب ٢٧ من أبواب الوضوء ح ١، بتفاوت.

٧. التهذيب ١: ٧٦ ح ١٩٢، الوسائل ١: ٢٩٨ الباب ٢٦ من أبواب الوضوء ح ٢، بتفاوت يسير.

الثامن: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بمدّ، ويغتسل بصاع، والمدّ: رطل ونصف، والصّاع: ستّة أرطال»^١.

التاسع: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا كنت قاعداً على وضوءك فلم تدرِ أغسلت ذراعيك^٢ أم لا، فأعد عليهما^٣ وعلى جميع ما شككت فيه أنّك لم تغسله أو^٤ تمسحه ممّا سمّى الله ما دُمت في حال الوضوء، فإذا قمت من^٥ الوضوء وفرغت منه، وقد صرت في حال أخرى في الصلّة^٦، أو في غيرها، فشككت في بعض ما سمّى الله^٧ عليك وضوءه، فلا شيء^٨ عليك»^٩.

العاشر: بكير بن أعين، قال: قلت له: الرّجل يشكّ بعد ما يتوضأ؟ قال: «هو حين يتوضأ أذكرُ منه حين يشكّ»^{١٠}.

الحادي عشر: عبد الله بن سنان، قال: ذكرت لأبي عبد الله عليه السلام رجلاً مُبتليّاً بالوضوء والصلّة؟ وقلت: هو رجل عاقل، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «وأيّ عقل له وهو يطيع الشّيطان؟ فقلت له: وكيف يطيع الشّيطان؟» فقال: «سلّه، هذا الذي يأتيه

١ . التهذيب ١: ١٣٦ ح ٣٧٩، الاستبصار ١: ١٢١ ح ٤٠٩، الوسائل ١: ٣٣٨ الباب ٥٠ من أبواب الوضوء ح ١.

٢ . في الكافي: ذراعك.

٣ . في الكافي عليها.

٤ . في الوسائل: و بدل أو.

٥ . في التهذيب و س: عن.

٦ . في الكافي صلاة أو غير صلاة.

٧ . في المصادر زيادة: ممّا أوجب الله.

٨ . في التهذيب: لا شيء.

٩ . التهذيب ١: ١٠٠ ح ٢٦١، الكافي ٣: ٣٣ ح ٢، الوسائل ١: ٣٣٠ الباب ٤٢ من أبواب الوضوء، صدر ح ١،

بتفاوت.

١٠ . التهذيب ١: ١٠١ ح ٢٦٥، الوسائل ١: ٣٣١ الباب ٤٢ من أبواب الوضوء ح ٧.

من أي شيء هو؟ فإنه يقول لك: من عمل الشيطان»^١.

الثاني عشر: من الحسان؛ الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سُئل عن الرجل يكون به القرحة في ذراعه، أو نحو ذلك من^٢ موضع الوضوء، فيعصبها بالخرقة ويتوضأ، ويمسح عليها إذا توضأ، فقال: «إن كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقة، وإن كان لا يؤذيه الماء فليزرع الخرقة ثم ليغسلها»، قال: وسألته عن الجرح كيف يصنع به في غسله؟ فقال: «اغسل ما حوله»^٣.

أقول: المراد من الحديتين الأولين جواز الاكتفاء بأقل مراتب الغسل، أعني أدنى ما يحصل به جريان الماء على العضو، ولو باستعانة اليد مثلاً، على ما يظهر من حديث زرارة في حكاية الوضوء البياني، حيث قال: «وأمر كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه» وإلا فمجرد الامساس والدّهْن من دون حصول أقل مراتب الجريان العرفي غير كاف؛ لعدم تسميته^٤ في العرف غسلًا.

وما تضمنته^٥ رواية محمد بن مسلم من قول الباقر عليه السلام: «يأخذ أحدكم الرّاحة من الدهن فيملأ بها جسده، والماء أوسع من ذلك» معلوم أنه ورد على سبيل المبالغة، مع أنّ الرواية ضعيفة، ولو عمل بظاهرها لم يبق فرق بين الغسل والمسح.

ولفظه «جلدك» في الحديث الأوّل، إمّا مرفوعة بالفاعلية، أو منصوبة بالمفعولية

١ . الكافي ١: ٩٠ ح ١٠، الوسائل ١: ٤٦ الباب ١٠ من أبواب مقدّمات العبادات ح ١.

٢ . في الكافي: في بدل من.

٣ . الكافي ٣: ٣٣ ح ٣، التهذيب ١: ٣٦٢ ح ١٠٩٥، الاستبصار ١: ٧٧ ح ٢٣٩، الوسائل ١: ٣٢٦ الباب ٣٩ من

أبواب الوضوء ح ٢، بتفاوت.

٤ . في ب: أقل.

٥ . في م: تسمية الدهن.

٦ . في ب، ص، ج: تضمّن.

على التجوّر.

ولعلّ المراد ممّا تضمّنه الحديث الثّاني من أنّ «المؤمن لا ينجّسه شيء» أنّ أعضاءه لا تنجّس^١ بشيء من الأحداث، نجاسة خبثية، حتّى يحتاج في إزالتها إلى صبّ ماء زائد على ما يشبه الدهن، كما هو الواقع في أغلب النّجاسات الخبثية^٢.

والسّوار - بكسر السّين - والدّمْلج - بالدّال المهملة واللام المضمومتين وآخره جيم -: شيء كالحلقة يُتخذ من الفلزّات وغيرها، تلبسه النّساء في سواعدهنّ، وربّما يُفرّق بينهما بأنّ الدّمْلج حلقة تامّة، بخلاف السّوار.

والكسير في الحديث الرّابع: فعيل بمعنى المفعول.

والجبيرة: الخرقّة مع العيدان الّتي تُشدّ على العظام المكسورة. والفقهاء يطلقونها على ما يُشدّ به القروح والجروح أيضاً، ويساوون^٣ بينهما في الأحكام.

والغسل - بكسر الغين - في قوله ﷺ: «يغسل ما وصل إليه الغسل»: الماء الّذي يُغتسل به، وربّما جاء فيه الضّم أيضاً.

وقوله ﷺ: «ويدع ما سوى ذلك ممّا لا يستطيع غسله»^٤ ربّما يُعطي بظاهره عدم وجوب المسح على الجبيرة.

والمعروف بين فقهاءنا رضوان الله عليهم وجوب المسح عليها، كما يدلّ عليه الحديث الثّاني عشر.

وهل يجب استيعابها بالمسح؟ الظّاهر ذلك؛ لوجوب استيعاب الأصل، وإن كان

١. في ح: لا يتنجّس، وفي ص: لا ينجس.

٢. ج وحاشية ب: الحديث.

٣. في حاشية ح: يسوون.

٤. في س، ح: وربّما.

قوله ﷺ في ذلك الحديث: «ويمسح عليها» ليس نصاً في الاستيعاب، بل هو من قبيل ما مرّ في الفصل الثالث من قوله ﷺ: «فيمسح^١ على مقدّم رأسه».

وقال الشيخ في المبسوط: إنّ الاستيعاب أحوط^٢، ولعلّه رحمه الله لاحظ هذا.

وما تضمّنه الحديث الخامس من قوله ﷺ: «يمسح فوق الحنّاء» محمول على الضرورة، ويُمكن حمله على أنّ المخضوب من رأسه، إنّما كان أسفل المقدّم، أو على أنّ الخضاب كان بماء الحنّاء، كما يقال لما صبغ بماء الحنّاء والزّعفران: صبغ بهما، وهو غير حاجب عن المسح.

لكن على هذا الحمل يبقى الإشكال من جهة أخرى، هي أنّ الظاهر^٣ خروج بلل المسح حيثنذ عن الإطلاق.

وها هنا محمل رابع، وهو أن يكون السائل أراد بقوله: «يخضب رأسه بالحنّاء» أنّه يلوّنه به، فإنّ خَضَبَ^٤ بمعنى لَوَّنَ، كما في القاموس وغيره^٥.

فكأنه يسأل أن لَوَّنَ الحنّاء هل هو مانع من وصول الماء إلى الممسوح أم لا؟ ويكون المراد من قوله ﷺ: «يمسح فوق الحنّاء» أنّه غير مانع.

ويُستأنس لهذا الحمل بتعليل المفيد قدّس الله روحه كراهة الاختضاب للجنب^٦، كما تضمنه بعض الأخبار^٧، بأنّ اللّون يَمْنَع وصول الماء إلى البشرة.

١. في ح: يمسح.

٢. المبسوط: ١: ٣٥.

٣. في ص: ظاهر.

٤. في ص: خضبت.

٥. القاموس المحيط: ١: ٦٢، أنظر مجمع البحرين: ١: ٦٥٧.

٦. المنعة: ٥٨.

٧. أنظر الوسائل: ١: ٤٩٦ الباب ٢٢ من أبواب الجنابة.

وقول المحقق في المعتر لعلّه نَظَرَ إلى أَنَّ اللَّونَ عرض، وهو لا ينتقل، فيلزم حصول^١ أجزاء من الحناء في محلِّ اللَّون؛ ليكون وجود اللَّون بوجودها، لكنّها خفيفة لا تمنع الماء منعاً تامّاً، فكراهته^٢ لذلك.

وما تضمّنه الحديث السادس من غسل الرَّجُلِ اليَدَ قبل إدخالها الإناء، يظهر منه أَنَّ ذلك مقصور على الطهارة من الأحداث الثلاثة المذكورة، لا من الرِّيح ونحوه مثلاً، وأنَّ ذلك مشروط بما إذا كان الوضوء أو العُسل من إناء واسع الرأس يُمكن الاغتراف منه، فلو تطهّر من إبريق مثلاً لم يستحبّ ذلك، وكذا لو تطهّر من نهر مثلاً أو من كرٍّ، حملاً للإناء على المتعارف. وبعض الأصحاب مال إلى التعميم^٣، ولا بأس به.

والظاهر أَنَّ المراد «بالرَّجُل» في الأحاديث الواردة في هذا الباب - كرواية حريز عن الباقر عليه السلام، ورواية عبد الكريم عن الصادق عليه السلام، وغيرهما - هو مطلق الشخص، فيعمّ الحكم النساء أيضاً؛ إذ الظاهر أنّه لا خصوصيّة للرجال بذلك.

والمراد من «اليَد» في البول والغائط من مفصل الرّند، وفي الجنبابة: من المرفق. وما تضمّنه الحديث الثامن «من الوضوء بمدّ والغسل بصاع» ممّا انعقد إجماعنا على استحبابه. ولعلّ المراد بالرّطل: الرّطل المدني، فإنّه رطل بلده عليه السلام^٤. واعلم أَنَّ شيخنا الشّهيد في الذكرى على أَنَّ ماء الوضوء لا يكاد يبلغ المدّ^٥. وقال بإمكان حساب ماء الاستنجاء منه^٦.

١. في حاشية ح: وصول.

٢. في حاشية ح: فتكون كراهته.

٣. نقل عن الشّهيد الثاني في المدارك ١: ٢٤٧.

٤. في ب، ح زيادة: وسيأتي تحقيق مقدار الرطل والمدّ والصاع في بحث الكرّ إن شاء الله.

٥. الذكرى ٢: ١٨٨.

٦. في ح: فيه.

واستدلّ على ذلك بما يظهر من رواية ابن كثير عن أمير المؤمنين عليه السلام، ورواية الحذاء، عن الباقر عليه السلام، وقد تقدّم الكلام في رواية الحذاء.

وظني أنّ كلامه هذا إنّما يتمشّي على القول بعدم استحباب الغسلة الثانية، وعدم كون المضمضة والاستنشاق من أفعال الوضوء الكامل، وأمّا على القول بذلك كما هو مختاره قدّس الله روحه فلا.

فإنّ المدّ على ما اعتبرناه لا يزيد على ربع المنّ التبريزيّ المتعارف في زماننا هذا بشيء يُعتدّ به.

وهذا المقدار إنّما يفي بأصل الوضوء المسبغ ولا يفضل عنه شيء للاستنجاء، فإنّ ماء غسل اليدين كفّ أو كفّان، وماء كلّ من المضمضة والاستنشاق والغسلات الواجبة والمندوبة ثلاث أكفّ، فهذه ثلاث عشرة أو أربع عشرة كفّاً، وهذا إن اكتفى في غسل كلّ عضو بكف واحدة وإلاّ زادت على ذلك، فإنّ ما يفضل للاستنجاء.

وأيضاً ففي كلامه طاب ثراه بحث آخر^٢: وهو أنّه إن أراد بماء الاستنجاء الذي حسبه من ماء الوضوء ماء الاستنجاء من البول وحده، فهو شيء قليل، حتّى قدّر بمثلي ما على الحشفة، وهو لا يؤثر في الزيادة والتقصان أثراً محسوساً.

وإن أراد ماء^٣ الاستنجاء من الغائط، أو منهما معاً، لم يتمّ استدلاله بالروايتين المذكورتين؛ إذ ليس في شيء منهما دلالة على ذلك، بل في رواية الحذاء ما يُشعر بأنّ الاستنجاء كان من البول وحده، فلا تغفل.

وما تضمّنه الحديث التاسع والعاشر هو مستند الأصحاب في أنّ من شكّ في فعلٍ

١. و: ليس في ص.

٢. آخر ليس في س.

٣. في ح: بماء.

من أفعال الوضوء؛ فإن كان قبل انصرافه أتى به وبما بعده، وإن كان بعد انصرافه لم يلتفت.

وهل يجري هذا الحكم في كثير الشك أيضاً أم أنه لا يلتفت مطلقاً؟ إطلاق الحديث العاشر يقتضي الأول، لكن الثاني هو الأظهر؛ وفقاً لبعض الأصحاب^١، ونظراً إلى ظاهر ما يقتضيه الحديث الحادي عشر، وهو منقول من كتاب العقل من الكافي.

فإن الظاهر أن مراد ابن سنان بقوله «مبتلى بالوضوء والصلاة» أنه مبتلى فيهما بكثرة الشك، لا بالوسواس في صحة النية وبطلانها، فإن هذا أمر مستحدث، وقع فيه بعض (القاصرين، لما لاح عليه من كلام بعض المتأخرين مما يقتضي صعوبة أمر النية)^٢ وليس منه في كلام القدماء عين ولا أثر.

ومما يدل على عدم التفات كثير الشك مطلقاً ما تضمنته صحيحة زرارة وأبي بصير التي ستسمع الكلام فيها في بحث الشك في الصلاة إن شاء الله تعالى، فيمن كثر شكّه في الصلاة، حيث قال عليه السلام: «بمضي في شكّه» ثم قال: «لا تُعوّدوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه، فإن الشيطان خبيث معتاد لما عوّد»^٣.

والحديث وإن كان في الشك في الصلاة، لكن العمل به في الشك في الوضوء من قبيل تعدية الحكم المنصوص العلة، والله سبحانه أعلم.

١ . انظر المدارك ١: ٢٥٧.

٢ . في ح: المتأخرين .

٣ . الكافي ٣: ٣٥٨ ح ٢، التهذيب ١: ١٨٨ ح ٧٤٧، الاستبصار ١: ٣٧٤ ح ١٤٢٢، الوسائل ٥: ٣٢٩ الباب ١٦

من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، قطعة من ح ٢.

٤ . في ح زيادة: في .

الفصل التاسع

في الأحداث الناقضة للوضوء

ثمانية أحاديث:

الأول: من الصحاح؛ زرارة، قال: قلت لأبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام: ما ينقض الوضوء؟ فقالا: «ما يخرج من طرفيك الأسفلين، من الدُّبر والذِّكر، (غائط أو بول) أو منيٌّ أو ريح، والنَّوم حتَّى يذهب العقل، وكلَّ النَّوم يكره، إلَّا أن تكون تسمع الصَّوت»^٢.

الثاني: معاوية بن عمَّار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إنَّ الشَّيْطَانَ ينفخ في دُبر الإنسان، حتَّى يُخَيِّلَ إليه أَنَّهُ خرج منه ريح، فلا ينقض وضوءه^٣ إلَّا ريح يسمعها أو يجد ريحها»^٤.

١ . في التهذيب: من الغائط والبول .

٢ . التهذيب: ١: ٩٠ ح ١٥، الوسائل: ١: ١٧٧ الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء ح ٢، وأورده في الفقيه: ١: ٣٧ ح ١٣٧ إلى قوله: يذهب العقل، الكافي: ٣: ٣٦٦ ح ٦ ، بتفاوت.

٣ . في الاستبصار: الوضوء .

٤ . التهذيب: ١: ٣٤٧ ح ١٠١٧، الاستبصار: ١: ٩٠ ح ٢٨٩، الوسائل: ١: ١٧٥ الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء ح ٣ ، بتفاوت.

الثالث: زرارة، عن أحدهما عليهما السلام، قال: «لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك أو التوم»^١.

الرابع: إسحاق بن عبد الله الأشعري، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا ينقض الوضوء إلا حدث، والتوم حدث»^٢.

الخامس: محمد بن عبد الله^٣، و عبد الله بن المغيرة^٤، قالوا: سألتنا الرضا عليه السلام عن الرجل ينام على دابته، قال: «إذا ذهب التوم بالعقل، فليعد الوضوء»^٥.

السادس: زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا يوجب الوضوء إلا^٦ غائط، أو بول^٧، أو ضرطة تسمع صوتها، أو فسوة تجد ريحها»^٨.

السابع: معمر بن خلاد، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل^٩ به علة، لا يقدر على الاضطجاع والوضوء يشتد عليه، وهو قاعد مستند بالوسائد، فربما أغفى وهو قاعد على تلك الحال، قال: «يتوضأ»، قلت له: إنَّ الوضوء يشتد عليه، (قال: إذا

١ . التهذيب ١: ١٦٦ ح ٢، الوسائل ١: ١٧٧ الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء ح ١، وص ٧٩ الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء أيضاً ح ١، بتفاوت.

٢ . التهذيب ١: ١٦٦ ح ٥، الاستبصار ١: ٧٩ ح ٢٤٦، الوسائل ١: ١٨٠ الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء ح ٤.

٣ . في ح والتهذيب : عبيد الله .

٤ . الراوي عنهما هو أحمد بن محمد بن عيسى، وروايته عن عبد الله بن المغيرة في الأغلب إنما هي بواسطة، وهذه جارية على خلاف الأغلب. «منه رحمه الله».

٥ . التهذيب ١: ١٦٦ ح ٤، الاستبصار ١: ٧٩ ح ٢٤٥، الوسائل ١: ١٨٠ الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء ح ٢، والراوي في بعض المصادر محمد بن عبيدة.

٦ . في الوسائل زيادة : من .

٧ . في بعض النسخ: وبول .

٨ . التهذيب ١: ٣٤٦ ح ١٠١٦، الوسائل ١: ١٧٥ الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء ح ٢.

٩ . في التهذيب : عن رجل .

خفي عنه الصّوت) ^١ فقد وجب عليه الوضوء» ^٢.

الثّامن: من الحسان؛ عبد الحميد بن عوّاض، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «مَنْ نَامَ وَهُوَ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ أَوْ مَاشٍ، عَلَى أَيِّ الْحَالَاتِ، فَعَلِيهِ الْوُضُوءُ» ^٣.
أقول: ما تَضَمَّنَهُ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مِنْ قَوْلِهِ عليه السلام: «وَكُلَّ النَّوْمِ يَكْرَهُ... إِلَى آخِرِهِ»،
مَعْنَاهُ أَنَّ كُلَّ نَوْمٍ يُفْسِدُ الْوُضُوءَ، إِلَّا نَوْمًا يُسْمَعُ مَعَهُ الصَّوْتُ.

فَعَبَّرَ عليه السلام عَنِ الْإِفْسَادِ بِالْكِرَاهَةِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَبْنِيَّةِ لِمَا قَبْلَهَا، فَكَأَنَّهُ عليه السلام بَيَّنَّ أَنَّ النَّوْمَ الَّذِي يَذْهَبُ بِهِ الْعَقْلُ عِلَامَتُهُ عَدَمُ سَمَاعِ الصَّوْتِ.
وَأَمَّا خَالَفَ عليه السلام بَيْنَ الْمُتَعَاطِفَاتِ الْأَرْبَعَةِ، وَبَيْنَ الْخَامِسِ فِي التَّعْرِيفِ وَأُسْلُوبِ الْعَطْفِ؛ لَانْدِرَاجِ الْأَرْبَعَةِ جَمِيعًا تَحْتَ الْمُوَصُولِ، الْوَاقِعَةُ بَدَلًا عَنْهُ، وَكَوْنُ كُلِّ مِنْهَا قِسْمًا مِنْهُ.

وَأَمَّا الْخَامِسُ فَمُعْطُوفٌ عَلَيْهِ وَقَسِيمٌ لَهُ.

وَتَخْصِيصُهُ عليه السلام مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ بِهَذِهِ الْأَرْبَعَةِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّقْضِ بِخُرُوجِ الدَّوْدِ وَالذَّمِّ وَالْحَقْنَةِ وَأَمْثَالِهَا.

١. فِي الْكَافِي: لِحَالِ عِلَّتِهِ؟ فَقَالَ إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ... .

٢. التَّهْذِيبُ ١: ١٤٩ ح ١، الْكَافِي ٣: ٣٧ ح ١٤، الْوَسَائِلُ ١: ١٨٣ الْبَابُ ٤ مِنْ أَبْوَابِ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ، صَدَرَ ح ١، بِتَقَاوُتٍ.

٣. التَّهْذِيبُ ١: ٦٣ ح ٣، الْإِسْتِصْرَارُ ١: ٧٩ ح ٢٤٧، الْوَسَائِلُ ١: ١٨٠ الْبَابُ ٣ مِنْ أَبْوَابِ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ ح ٣.
فِي طَرِيقِ هَذَا الْحَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ، وَالْحَكَمُ بِحَسَنِهِ لَذَلِكَ، فَإِنَّ كَلَامَ أَكْثَرِ أَصْحَابِ الرِّجَالِ غَيْرِ صَرِيحٍ فِي تَوْثِيقِهِ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُوثِقَ إِنَّمَا هُوَ أَبُوهُ. وَوَصَفُ الْعَلَامَةِ فِي الْتَهْيِ وَالْمُخْتَلَفِ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْحُسْنِ فَرِيضَةً عَلَى كَوْنِ التَّوْثِيقِ لِأَبِيهِ لَا لَهُ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَقَامَ لَا يَخْلُو مِنْ تَوْقِفٍ، وَالصَّحَّةُ غَيْرُ بَعِيدَةٍ. هَذَا مِنْ ب، م. وَأَضَافَ فِي س، ح، : وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَقَامِ فِي حَوَاشِينَا عَلَى كِتَابِ النَّجَاشِيِّ، وَذَكَرْنَا نَبْذَةً مِنْهُ فِي مَشْرِقِ الشَّمْسَيْنِ. «مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ».

٤. فِي س: مِنْهُمَا.

وَأَمَّا الدَّمَاءُ الثَّلَاثَةُ فَلَعَلَّهُ الطَّبِيعِيُّ إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا يَخْرُجُ مِنْ طَرَفِ الرَّجُلِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ عُلَمَاؤُنَا رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ عَلَى انْتِقَاضِ الْوَضُوءِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَضُمَّنُهَا هَذَا الْحَدِيثُ.

وَمَا يَسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ الصَّدُوقِينَ^١ طَابَ ثَرَاهُمَا مِنْ كَوْنِ النَّوْمِ بِنَفْسِهِ غَيْرَ نَاقِضٍ لَا يَقْدَحُ فِي الْإِجْمَاعِ، وَالرَّوَايَاتِ مُتَضَافِرَةً بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَوَاقِي فِي النَّقْضِ.

وَرَبَّمَا يُلَوِّحُ مِنْ قَوْلِهِ الطَّبِيعِيُّ: «وَالنَّوْمُ حَتَّى يَذْهَبَ الْعَقْلُ» حَيْثُ عُلِّقَ نَقْضُ النَّوْمِ بِذَهَابِ الْعَقْلِ، أَنَّ كُلَّ مَا يَذْهَبُ الْعَقْلُ، مِنْ سُكْرٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ، فَهُوَ نَاقِضٌ لِلْوَضُوءِ، وَإِنْ كَانَ لِلْكَلامِ فِي دَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ بِحَالٍ، وَلَمْ أَطَّلِعْ فِي ذَلِكَ بِخُصُوصِهِ عَلَى نَصٍّ^٢، وَلَكِنْ نَقَلَ أَصْحَابُنَا الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ بِمَا تَضَمَّنَهُ الْحَدِيثُ الْخَامِسَ، وَسَيَجِيءُ الْكَلَامُ فِيهِ.

ثُمَّ الْمُسْتَفَادُ مِنْ ظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ تَخْصِيصُ الْغَائِطِ النَّاقِضِ بِمَا خَرَجَ مِنَ الْمَخْرَجِ الطَّبِيعِيِّ.

وَالْحَقُّ الْأَصْحَابَ مَا خَرَجَ مِنْ جُرْحٍ وَنَحْوِهِ، إِذَا صَارَ مَعْتَاداً بِحَسَبِ الْعُرْفِ، أَوْ انْسَدَّ الطَّبِيعِيُّ، وَهُوَ حَسَنٌ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنْ خَرَجَ مِنْ تَحْتِ الْمَعْدَةِ نَقْضٌ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ فَوْقِهَا لَمْ يَنْقُضْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَى حَيْثُذُ غَائِطاً، بَلْ هُوَ أَشْبَهَ بِالْقِيَاءِ^٣.

وَعَرَضَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْمَى غَائِطاً بَعْدَ انْخِدَارِهِ مِنَ الْمَعْدَةِ إِلَى الْأَمْعَاءِ، وَخَلْعِهِ

١. الهداية: ٨٥، المقنع: ١٢، الفقيه ١: ٣٨، ونقله عن علي بن بابويه في المختلف ١: ٨٩-٩٠.

٢. إذ لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون لخصوصية النوم مدخل. «منه رحمه الله».

٣. المبسوط ١: ٢٧.

الصَّوْرَةُ التَّوَعِيَّةُ الْكَيْلُوسِيَّةُ^١ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا فِي الْمَعْدَةِ.

وَأَمَّا قَبْلَ الْإِنْخِدَارِ عَنِ الْمَعْدَةِ فَلَيْسَ بِغَائِطٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْقِيءِ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ وَقُوعُ الْمَخْرَجِ فِيهَا سَفْلَ عَنِ الْمَعْدَةِ أَوْ فِيهَا عِلَالَهَا؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِتَحْتِيَّةِ نَفْسِ الْمَخْرَجِ وَفَوْقِيَّتِهِ، بَلْ بِخُرُوجِ الْخَارِجِ بَعْدَ انْخِدَارِهِ عَنِ الْمَعْدَةِ وَصِرْوَرْتِهِ تَحْتَهَا، أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ. غَايَتُهُ أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَبْرَ عَمَّا يُخْرَجُ قَبْلَ الْإِنْخِدَارِ عَنْهَا بِمَا يُخْرَجُ مِنْ فَوْقِهَا، وَعَمَّا يُخْرَجُ بَعْدَهُ بِمَا يُخْرَجُ مِنْ تَحْتَهَا، وَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ.

وَهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ حُكْمَ^٢ مُتَأَخَّرِي عِلْمَانَا رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ كَالْحَقِّقِ فِي الْمَعْتَبَرِ^٣، بَضْعُفِ هَذَا التَّفْصِيلِ - اسْتِنَادًا إِلَى أَنَّ الْغَائِطَ اسْمٌ لِلْمَطْمِئِنِّ مِنَ الْأَرْضِ، وَنُقِلَ إِلَى الْفَضْلَةِ الْمَخْصُوصَةِ، فَعِنْدَ هَضْمِ الْمَعْدَةِ الطَّعَامِ، وَانْتِزَاعِ الْأَجْزَاءِ الْغِذَائِيَّةِ مِنْهُ، يَبْقَى الثَّقْلُ^٤، فَكَيْفَ خَرَجَ تَنَاوَلَهُ اسْمُ الْغَائِطِ مَحَلٌّ كَلَامٍ؛ إِذْ تَسْمِيَتُهُ^٥ الثَّقْلُ قَبْلَ انْخِدَارِهِ عَنِ الْمَعْدَةِ غَائِطًا غَيْرَ مُسَلَّمٍ، بَلْ إِنَّمَا يُسَمَّى غَائِطًا وَعُذْرَةً بَعْدَ انْخِدَارِهِ إِلَى الْأَمْعَاءِ كَمَا قُلْنَا. وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ ذِمَّةِ الْمَكْلَفِ مِنَ الطَّهَارَةِ حَتَّى يَعْلَمَ أَوْ يَظُنَّ خُرُوجَ مَا جَعَلَ الشَّارِعَ خُرُوجَهُ سَبَبًا لَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي حَصْرِ النَّاقِضِ^٦ فِي الْحَدِيثِ الثَّلَاثِ فِيمَا «يُخْرَجُ مِنَ الطَّرْفَيْنِ أَوْ^٧ النَّوْمُ» رَدًّا لَمَّا

١ . الْكَيْلُوسُ: هُوَ الْغِذَاءُ وَالشَّرَابُ الَّذِي يَمْتَزِجُ فِي الْمَعْدَةِ وَيَحْصُلُ مِنْهُ سَائِلٌ يَشْبَهُ مَاءَ الشَّعِيرِ. مِفَاتِيحُ الْعُلُومِ: ١٧١ وَأَنْظُرْ لَعْنَةً نَامَةً دَهْخِدَا ٤٠: ٤٨٥.

٢ . فِي حَاشِيَةِ حِ زِيَادَةَ: بَعْضُ.

٣ . الْمَعْتَبَرُ: ١٠٦.

٤ . فِي ص، ح، ب: الثَّقْلُ.

٥ . فِي ص، ج: تَسْمِيَةٌ.

٦ . فَالْحَصْرُ إِصْطِفَ لَا حَقِيقِي. «مِنْ رَحِمَةِ اللَّهِ».

٧ . فِي ص، ب، ح: وَ بَدَلِ أَوْ.

ذهب إليه بعض العامة^١ من التَّقْضِ بِالرَّعَافِ والْقِيءِ وأمثالهما على ما سيحيى ذكره مفصلاً.

ولا يرد التَّقْضِ بالجنون والسكر والإغماء؛ لأنّ في ذكر التَّوْمِ تنبيهاً على التَّقْضِ بها^٢.

وما تضمّنه الحديث الرابع من قوله الطَّيِّبُ : «لا ينقض الوضوء إلاّ حدث، والتَّوْمُ حدث»، يدلّ على أنّ التَّوْمَ حدث برأسه، وصورته بحسب الظاهر صورة قياس من الشَّكْل الثاني.

ولا يخفى اشتمال صغراه على عقدَي إيجاب وسلب، لكن عقد الإيجاب يوجب عقمه؛ لا لاشتراط اختلاف مقدّمته كيفاً. ولا سبيل إلى عقد السلب؛ لعدم تكرّر الوسط^٣ حينئذٍ، فلا سبيل إلى جعله من الشَّكْل الثاني^٤.

فإنّما أن يجعل الحدث في الصَّغْرَى بمعنى كلّ حدث، كما قالوه في قوله تعالى: ﴿عَلِمْتُ نَفْسٌ مَا قَدَّمْتُ وَأَخَّرْتُ﴾^٥ من أنّ المراد كلّ نفس^٦، فيصير في قوّة قولنا: كلّ حدثن اقض، ويؤول إلى الشَّكْل الرابع، فينتج: بعض الناقض نوم. وإما أن يجعل^٧ الصَّغْرَى كبرى وبالعكس، فيكون من الشَّكْل الأوّل.

١ . أنظر الهداية للمرغباني ١ : ١٤ ، شرح فتح القدير ١ : ٣٥ ، المجموع ٢ : ٥٤ .

٢ . أي يحتاج في دفعه إلى جعل الحصر إضافياً، فتأمل. «منه رحمه الله».

٣ . في ب: تكرّر الأوسط ، وفي ص: تكرار الوسط .

٤ . إذ الحدّ الأوسط وهو الحدث محمول في المقدّمتين. «منه رحمه الله».

٥ . الانفتار ٨٢ / ٥ .

٦ . فلن النكرة في سياق الإثبات قد يراد بها العموم أيضاً، وقد عدّ ذلك قولهم: ثمرة [ثمرة] خير من جرادة. «منه رحمه الله».

٧ . في م، س، ج، : تجعل .

وإِذَا أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى اسْتِزَامِهِ لِلْمَطْلُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَجْمِعاً لَشُرَائِطِ الْقِيَاسِ^١، كَمَا قَالُوهُ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا: زَيْدٌ مُقْتُولٌ بِالسَّيْفِ، وَالسَّيْفُ آلَةٌ حَدِيدِيَّةٌ، فَإِنَّهُ لَا شَكَّ فِي إِنتَاجِهِ زَيْدٌ مُقْتُولٌ بِآلَةٍ حَدِيدِيَّةٍ، مَعَ عَدَمِ جَرِيَانِهِ عَلَى وَتِيرَةِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ^٢، وَكَمَا فِي قَوْلِنَا: زَيْدٌ بْنُ عَمْرٍو، وَعَمْرٍو لَيْسَ فِي الْبَلَدِ.

وَقَالَ: الْعَلَامَةُ فِي الْمُنْتَهَى فِي وَجْهِ الْاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ^٣: إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدَثِ اشْتَرَكَ مَعَ غَيْرِهِ مِنْهَا فِي مَعْنَى الْحَدَثِ، وَامْتِازَ عَنْهُ بِخُصُوصِيَّتِهِ، وَمَا بِهِ الْإِشْتِرَاكُ غَيْرُ مَا بِهِ الْإِمْتِيزَاذُ، وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ، فَمَا هِيَ الْحَدَثُ مِنْ حَيْثُ هِيَ مَغَايِرَةٌ لَتِلْكَ الْخُصُوصِيَّاتِ.

وَالْإِمَامُ عليه السلام حَكَمَ بِاسْتِنَادِ التَّقْضِ إِلَى الْحَدَثِ الَّذِي هُوَ الْمَشْتَرَكُ، فَلَا يَكُونُ لِقَيْدِ الْخُصُوصِيَّاتِ مَدْخَلٌ فِي ذَلِكَ التَّأْثِيرِ، وَحَكَمَ بِأَنَّ تِلْكَ الْمَاهِيَةَ الَّتِي هِيَ عِلَّةٌ مَوْجُودَةٌ فِي النَّوْمِ، وَالْعَقْلِ قَاضٍ بِأَنَّ الْمَعْلُولَ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْ عِلَّتِهِ، فَلَا جَرَمَ كَانَ النَّوْمُ نَاقِضاً، أَنْتَهَى كَلَامُهُ زَيْدٌ إِكْرَامَهُ. وَقَدْ أَوْرَدَ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ فِي الْمَخْتَلَفِ^٤ أَيْضاً.

١ . فَإِنَّهُ إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ عَلَى اسْتِزَامِ الْمَطْلُوبِ لَمْ يَضُرَّ عَدَمُ اسْتِجْمَاعِ شُرَائِطِ الْقِيَاسِ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: كُلُّ مَحْكَمٍ حَدَثٌ وَكُلٌّ وَاجِبٌ قَدِيمٌ، إِذْ لَا شَكَّ فِي اسْتِزَامِهِ أَنَّ لَا شَيْءَ مِنَ الْمُمْكِنِ بِوَجِبِ مَعَ عَدَمِ اسْتِجْمَاعِ [اسْتِزَامِهِ] شُرَائِطِ الْقِيَاسِ، وَقَسَّ عَلَيْهِ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى وَجُوبِ التَّسْلِيمِ بِقَوْلِنَا: شَيْءٌ مِنَ التَّسْلِيمِ وَاجِبٌ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ بِوَجِبِ. «مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ».

٢ . وَنَسْتَمِعُ فِي بَحْثِ التَّسْلِيمِ كَلَاماً أَيْسَطَ مِنْ هَذَا. «مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ»

٣ . فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعَلَامَةَ اخْتَارَ الشَّقَّ الْأَخِيرَ مِنَ التَّرْدِيدَاتِ الثَّلَاثَةِ لَا [إِلَّا] أَنَّهُ بِصَدَدِ بَيَانِ اسْتِنَاجِهِ عَلَى وَتِيرَةِ أَحَدِ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ. «مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ».

٤ . الْمُنْتَهَى ١: ١٩٧-١٩٨.

٥ . الْمَخْتَلَفُ ١: ٩٠، قَالَ: لَا يَقَالُ: لَا يَصِحُّ التَّمَسُّكُ بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّ الصَّغْرَى قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى عَقْدَيِ إِبْجَاعٍ وَسَلْبٍ، وَانْتِظَامِ السَّالِبَةِ مَعَ الْكَبَرَى لَا يَنْتِجُ؛ لِعَدَمِ اتِّحَادِ الْوَسْطِ. وَالْمَوْجِبَةُ أَيْضاً كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَوْجِبَتَيْنِ فِي الشَّكْلِ الثَّانِي عَقِيمٌ، وَإِنْ جَعَلَ عَكْسَهَا كَبَرَى مَعْنَا كَلْبَتِهَا، لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ عليه السلام فِي الْمَقْدَمَةِ الْأُولَى نَفَى النِّقْضَ عَنْ غَيْرِ الْحَدَثِ، وَفِي الثَّانِيَةِ حَكَمَ بِأَنَّ النَّوْمَ حَدَثٌ. فَنَقُولُ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَحْدَاثِ فِيهِ جِهَتَانِ اشْتِرَاكٌ وَامْتِيزَاذٌ،

وما تَضَمَّنَه الحديث الخامس من تعليق نقض النوم على ذهاب العقل، ربَّما دلَّ على التَّقْض بـكُلِّ ما أزال العقل كما مرَّ.

وحَصَرُ موجب الوضوء في الحديث السَّادس في الغائط والبول والريح، ليس حصراً لمطلق الموجب، بل للموجب الخارج من السَّبِيلَيْن، فلا يرد التَّقْض بالنوم. وأما المَنِي فهو ناقض لا موجب.

وعدم ذكر الدماء الثلاثة، لعلَّ وجهه ما ذكرناه في الحديث الأوَّل.

وقول الرَّاوي في الحديث السَّابع: «والوضوء يشْتَدُّ عليه» أراد به أَنَّهُ يصعب عليه صعوبة قليلة، لا تُؤدِّي إلى جواز التَّيَمُّم، وإلَّا لَسَوَّغَهُ ﷺ له^١، وإِنَّمَا ذكر الرَّاوي تَعَسَّرَ الوضوء عليه، وأردفه بقوله: «وهو قاعد» رجاء في أن يُرَخِّصَ ﷺ له في ترك مطلق الطَّهارة، وطمعاً في أن يكون النوم حال القعود.

وَتَمَكَّنُ المقعد من الأرض غير ناقض للطهارة، كما ذهب إليه بعضهم، وخصوصاً إذا كانت الطَّهارة متعسِّرة.

وما تَضَمَّنَه آخر الحديث من قوله ﷺ: «إذا خفي عنه الصَّوْت فقد وجب عليه الوضوء» ثَمَّا استدلَّ به الشَّيْخ في التَّهْذِيب على التَّقْض بالإغماء والمرَّة^٢، وتبعه المحقِّق في المعتر، والعلامة في المنتهى، وشيخنا الشَّهيد في الذِّكْرَى^٣. لكن العلامة جعل المدعى

وما به الاشتراك وهو مطلق الحدث مغاير لما به الامتياز: وهو خصوصية كلِّ واحد من الأحداث. ولا شكَّ في أنَّ تلك الخصوصيات ليس أحداثاً، وإلَّا لكان ما به الاشتراك داخلياً فيما به الامتياز، وذلك يوجب التسلسل، وإذا انتفت الحداثية عن المميَّزات لم يكن لها مدخل في النقض، وإِنَّمَا يستند النقض إلى المشترك الموجود في النوم على ما حكم به في المقدِّمة الثانية، ووجود العلة يستلزم وجود المعلول، فيثبت النقض بالنوم وهو المراد.

١. له: ليس في ح.

٢. التَّهْذِيب ١: ٩٤ ح ١٤.

٣. المعتر ١: ١١١، المنتهى ١: ١٩٩، الذِّكْرَى ١: ٢١٠.

النقض بكلّ ما أزال العقل، من إغماء أو جنون أو سُكر، وتبعه شيخنا الشَّهيد^١ قدّس الله سرّهما.

ولا يخفى أنّه على تقدير تعميم المدّعى، يصير الدليل أخصّ من الدعوى؛ إذ ربّما زال العقل بجنون أو سكر من غير خلل في القوّة السّامعة^٢.

ثمّ في أصل الاستدلال بهذا الحديث كلام أورده المحقّق في المعبر، حاصله: أنّ قول الراوي: «فربّما أغفى» بمعنى نام، فقوله عليه السلام: «إذا خفي عنه الصّوت، فقد وجب عليه الوضوء» في قوة قوله عليه السلام: «إذا خفي عنه الصّوت في حال إغفائه فقد وجب عليه الوضوء».

وأجاب عن ذلك بأنّ كلامه عليه السلام مطلق، فلا يتقيّد بالمقدّمة الخاصّة^٣.

وفيه: أنّ المحدث عنه هو ذلك الرّجل الذي أغفى وهو قاعد، فتأمّل.

و اللام في ما تضمّنه الحديث الثّامن من قوله عليه السلام: «على أيّ الحالات» يُمكن أن يكون للعهد الذكريّ، أي على أيّ حالة من الحالات الثلاث^٤ المذكورة، أعني الرّكوع والسّجود والمشي، فلا يستفاد منه أن نوم الثّائم المُمكن^٥ مقعده من الأرض ناقض،

١ . المنتهى ١: ١٠٢، الدروس ١: ٨٨.

٢ . توضيح ذلك: أنّ مدّعى العلّامة أنّ كلّ ما يزيل العقل ناقض، ودليله في قوّة قولنا: كلّ ما يُبطل السمع ناقض، وبين موضوعي هاتين القضيتين عموم من وجه، لاجتماعهما في الإغماء وافتراق الأوّل في السّكر والثّاني في الطّرش، والأوّل لا يعمّ جميع أفراد الثّاني، وإلّا كان أعمّ مطلقاً، فبعض أفراد الدعوى لا يعمّها الدليل، فهو أخصّ من الدعوى من هذا الوجه وهو ظاهر. والعجب كيف خفي هذا على بعض الفضلاء الناظرين في هذا الكتاب فاعترض بأنّ الصواب أن يقال: إنّ الدليل أعمّ من الدعوى. «منه رحمه الله».

٣ . المعبر ١: ١١١.

٤ . الرجل: ليس في ص.

٥ . في النسخ: الثلاثة.

٦ . في ح: المتكّن.

بل^١ يُستفاد ذلك من الأحاديث الأخر.

ويمكن أن يُجعل للاستغراق، فيدلّ على أنّ مطلق التّوم ناقض، ولعلّ الحمل على الثاني أولى؛ ترجيحاً للتأسيس على التأكيد، والله أعلم.

الفصل العاشر

فيما ظنَّ أنه ناقض وليس بناقض

أحد عشر حديثاً^١:

الأوّل: من الصّاح؛ زيد الشّحام، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المذي ينقض الوضوء؟ قال: «لا»^٢.

الثّاني: ابن أبي عمير، عن غير واحد من أصحابه^٣، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ليس في المذي من الشّهوة، ولا من الإنعاظ^٤، ولا من القبلة، ولا من مسّ الفرج، ولا من المضاجعة وضوء، ولا يغسل منه الثّوب ولا الجسد»^٥.

١ . ثمانية صحاح، واثنان حسان والأخير موثّق. «منه رحمه الله».

٢ . التّهذيب: ١: ١٧ ح ٤٠، الاستبصار: ١: ٩١ ح ٢٩٣، الوسائل: ١: ١٩٦ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، صدر ح ٥.

٣ . في المصادر: أصحابنا .

٤ . أنعط الرجل إذا اشتهى الجماع. (جمع البحرين: ٤: ٣٣٤)، وفي (الصّحاح ٣: ١١٨١) الإنعاظ الشّيق، والشّيق شدة الغلّة بالضمّ.

٥ . التّهذيب: ١: ١٩ ح ٤٧، وج: ١: ٢٥٣ ح ٧٣٤، الاستبصار: ١: ٩٣ ح ١٠، وج: ١: ١٧٤ ح ١، الوسائل: ١: ١٩١ الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء ح ٢.

الثالث: زرارة ومحمد بن مسلم وزيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال: «لو^١ سال من ذكرك شيء من مذي أو ودي، فلا تغسله، ولا تقطع له الصلاة، ولا تنقض له الوضوء، إنما ذلك بمنزلة النخامة»^٢.

الرابع: محمد بن إسماعيل، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألت عن المذي، فأمرني بالوضوء منه. ثم أعدت عليه سنة أخرى، فأمرني بالوضوء منه، وقال لي: إن علياً عليه السلام أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله واستحى أن يسأله، فقال: فيه الوضوء»، قلت: فإن لم أتوضأ، قال: «لا بأس به»^٣.

الخامس: يعقوب بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمذي وهو في الصلاة من شهوة، أو من غير شهوة، قال: «المذي منه الوضوء»^٤.

السادس: علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المذي أينقض الوضوء؟ قال: «إن كان عن^٥ شهوة نقض»^٦.

١. في المصادر : إن.

٢. التهذيب ١: ٢١ ح ٥٢، الاستبصار ١: ٩٤ ح ٣٠٥، الكافي ٣: ٣٩ ح ١، الوسائل ١: ١٩٦ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، صدر ح ٢، بتفاوت، حيث جاء في الوسائل والكافي بعد كلمة «ودي»: «وأنت في الصلاة، وبعد كلمة «الوضوء»: وإن بلغ عقبيك.

٣. التهذيب ١: ١٨ ج ٤٣، والاستبصار ١: ٩٢ ح ٢، الوسائل ١: ١٩٧ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء ح ٩، بتفاوت يسير.

٤. التهذيب ١: ٢١ ح ٥٣، الاستبصار ١: ٩٥ ح ٣٠٦، الوسائل ١: ١٩٩ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء ح ١٦، بتفاوت يسير.

٥. في التهذيب : من.

٦. التهذيب ١: ١٩ ح ٤٥، الاستبصار ١: ٩٣ ح ٢٩٨، الوسائل ١: ١٩٨ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء ح ١١، بتفاوت يسير. هذا الحديث راجح الصحة، وعدمها محتمل أيضاً، فإن في طريقه محمد بن الحسن الصفار، والشيخ يروي عنه كتبه بأجمعها، وهي قريب من أربعين كتاباً بطريق صحيح، إلا كتاب بصائر الدرجات، فإن طريق الشيخ إليه أحمد بن محمد بن يحيى، وتوثيقه غير معلوم، لكن على تقدير أن يكون هذا الكتاب من

فيما ظنَّ أنه ناقض وليس بناقض ١٣٩/

السَّابع: إبراهيم بن أبي محمود، قال: سألت الرضا عليه السلام عن القيء والرَّعاف والمِدة^١: أتنقض الوضوء، أم لا؟ قال: «لا تنقض شيئاً»^٢.

الثَّامن: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ليس في القُبلة، ولا مَسَّ الفَرْج ولا الملامسة وضوء»^٣.

التاسع: من الحسن؛ زيد الشَّحَّام، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القيء هل ينقض الوضوء؟ قال: «لا»^٤.

كُتب الحديث ، وأن يكون هذا الخبر من جملة الأخبار التي هو مشتمل عليها، فيبعد أن يكون جميع كتبه الباقية خالية عنه، خصوصاً كتاب الوضوء فإنه من جملة كتبه التي أوردها النجاشي هذا . وأما ما يترأى من اشتراك محمد بن الحسن الصفار بين الثقة وغيره كما في كتاب ابن داود فمما لا ينبغي التعويل عليه، والحق أنهما عبارة عن شخص واحد هو ابن فروخ الثقة الجليل القدر. وابن داود وَهَمَ ، ولعلَّ سبب وهمه أنه رأى النجاشي قد أثنى على الصفار الذي هو ابن فروخ ثناءً كثيراً ، ووثقه الشيخ في كتاب الرجال والتَّهذِيب ، واقتصر من التَّوصِيف على أنه قَمِيّ ، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة، ولم يوثِّقه ، ولا قال إنه ابن فروخ، فتوهم إن الذي ذكره الشيخ شخص آخر غير الذي ذكره النجاشي، ومن جملة القرائن على عدم المغايرة بين من ذكره الشيخ والنجاشي أنهما كلاهما نسبا كتاب بصائر الدرجات إليه، وذكرنا أنهما يرويان جميع كتبه عنه بواسطة محمد بن الحسن بن الوليد إلا كتاب بصائر الدرجات فإنهما يرويان عنه بواسطة أحمد ابن محمد بن يحيى ، والاشتراك في أمثال هذه الخصوصيات ما لا يكاد يتفق، والله أعلم بحقائق الأمور. «منه رحمه الله».

١. المِدة: ما يجتمع في الجرح من القيح (الصحاح ٢: ٥٣٧).

٢. التَّهذِيب ١: ١٦ ح ٣٤، الاستبصار ١: ٨٤ ح ٢٦٦، الوسائل ١: ١٨٥ الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء ح ٦. راوي هذا الحديث عن إبراهيم بن أبي محمود وهو أحمد، والظاهر أنه أحمد بن محمد بن عيسى لأنه يروي عن إبراهيم المذكور كما في كتاب النجاشي. «منه رحمه الله».

٣. التَّهذِيب ١: ٢٣ ح ٥٩، الكافي ٣: ٣٧ ح ١٢، وفي التَّهذِيب ١: ٢٢ ح ٥٤، الاستبصار ١: ٨٧ ح ٢٧٧، الفقيه ١: ٣٨ ح ٩٩، الوسائل ١: ١٩٢ الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء ح ٣: «وفي بعض المصادر: ليس في القُبلة ولا المباشرة ولا مَسَّ الفَرْج وضوء».

٤. الكافي ٣: ٣٦ ح ٩٣، التَّهذِيب ١: ١٣ ح ٢٥، الاستبصار ١: ٨٣ ح ٢٥٩، الوسائل ١: ١٨٥ الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء ح ٣، بتفاوت.

العاشر: زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «القَهْقَهة لا تنقض الوضوء، وتنقض الصلّة»^١.

الحادي عشر: من الموثّقات؛ إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألتَه عن المذي، فقال: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كان رجلاً مَذَّاءً فاستحى أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله، لمكان فاطمة عليها السّلام، فأمر المقداد أن يسأله وهو جالس، فسأله، فقال: «ليس بشيء»^٢.

أقول: المذي - بالذال المعجمة السّاكنة - : (ماء ثخين يخرج) ^٣ عند الملاعبة والتقبيل.

والودي - بالذال المهملة السّاكنة -: ماء ثخين يخرج عقيب البول.

ولا خلاف بين علمائنا رضوان الله عليهم في عدم نقض المذي المحرّد عن الشّهوة، كما لا خلاف بينهم في عدم نقض الودي مطلقاً.

وذهب ابن الجنيّد إلى أنّ المذي الخارج عقيب الشّهوة ناقض^٤ والحديث السّادس نصّ فيه، غير أنّه معارض بالحديث الثّاني إن جعلنا مراسيل ابن أبي عمير صالحة لمعارضة المسانيد، وسيّما إذا كانت الوساطة بينه وبين الإمام عليه السلام أكثر من واحد^٥.

وأما الأحاديث الأخر، فلا تصلح لمعارضته؛ لكونها مطلقة، فتحمل على المقيد.

وقوله عليه السلام في الحديث الثّاني: «ولا من الإنعاظ» إمّا معطوف على قوله: «من

١ . الكافي ٣: ٣٦٤ ح ٦، التهذيب ١: ٣٢٤ ح ١٣٢٤، الوسائل ١: ١٨٥ الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء ح ٤،

وأورده في الباب ٧ من أبواب قواطع الصلاة ح ١.

٢ . التهذيب ١: ٣٩ ح ١٦، الاستبصار ١: ٢٩٢ ح ٩١، الوسائل ١: ١٩٧ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء ح ٧.

٣ . في س، ص: ما يخرج. وفي ح ماء يخرج .

٤ . نقله عنه في الدروس ١: ٨٨.

٥ . أي يكون قد حدّثه جماعة كثيرون كلهم سمعوا الحديث من الإمام عليه السلام . «منه رحمه الله» .

الشَّهْوَة» أو على قوله: «في المذي». وعلى الأوَّل يكون الكلام مقصوراً على ذكر عدم التَّقْض بالمذي وحده، سواء كان من الشَّهْوَة أو من الإنعاظ أو ما عُطِفَ عليه، وعلى الثَّاني يكون الغرض عدم التَّقْض بشيء من الأمور الخمسة.

وبهذا يظهر عدم صلاحيته للاستدلال على عدم التَّقْض بمسِّ الفرج، فاستدلال العلامة به في المختلف وغيره^١ على ذلك، محلّ كلام^٢.

والضَّمير في قوله عليه السلام في آخر الحديث الرَّابِع: «لا بأس به» إمَّا أن يعود إلى عدم الوضوء المدلول عليه بقول الرَّاوي: «فإن لم أتوضأ» أو إلى المذي المذكور في صدر الحديث.

وأما عوده إلى الوضوء المدلول عليه بقول الرَّاوي: «فإن لم أتوضأ» أو المذكور في قول الإمام عليه السلام: «فيه الضَّوء» على أن لا يكون الحديث متضمناً لتحريم ترك الوضوء، فلا يخلو من بُعد.

وقد روى الشيخ هذا الحديث عن محمد بن إسماعيل أيضاً بطريق آخر، من دون ضمنية قوله: قلت: فإن لم أتوضأ... إلى آخره. هكذا قال: سألت الرِّضَا عليه السلام عن المذي، فأمرني بالوضوء منه، ثمَّ أعدتُ عليه في سنة أُخرى فأمرني بالوضوء» وقال: «إنَّ عَلِيّاً عليه السلام أمر المقداد بن الأسود أن يسأل النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، واستحى أن يسأله»، فقال: «فيه الوضوء».

قال العلامة في المنتهى: لا شكَّ أنَّ الرَّاوي إذا روى الحديث تارة مع زيادة وتارة

١. المختلف ١: ٩١، المنتهى ١: ٢٠٨.

٢. ولا يخفى أنَّ قوله عليه السلام في آخر الحديث: «ولا يغسل منه الثوب ولا الجسد» يساعد الأوَّل، ويمكن أن يقال من جانب العلامة أنَّه إذا لم يكن المذي مع مسِّ الفرج ناقضاً لم يكن مسِّ الفرج وحده ناقضاً بطريق أوَّل، لكن فيه ما فيه، إذ المعية لا دلالة في الحديث عليها أصلاً، ونفي [ومعنى] النقص عن المذي المسبب عن شيء لا يدلُّ على نفيه عن ذلك الشيء بشيء من الدلالات. «منه رحمه الله».

بدونها، عمل على تلك الزيادة إذا لم تكن مغيّرة، ويكون بمنزلة الروايتين.

ثمّ قال: لا يقال الزيادة هنا مغيّرة؛ لأنّها تدلّ على الاستحباب، مع أنّ الخبر الخالي^١ عنها يدلّ على الوجوب؛ لأنّا نقول: هذا^٢ ليس بتغيير، بل هو تفسير لما دلّ عليه لفظ الأمر؛ لأنّه لو كان تغييراً لكان الخبر المشتمل على الزيادة متناقضاً^٣، انتهى كلامه أعلى الله مقامه، وهو كلام حسن.

ولا يذهب عليك أنّه يُمكن أن يُستنبط من ظاهر هذا الحديث عدم وجوب^٤ التعرض في نيّة الوضوء للوجه^٥، وأنّ مطلق^٦ القربة (كاف. بيان ذلك)^٧: أنّ وجوب الوضوء هو الاستفادة من ظاهر^٨ أمره عليه السلام لمحمد بن إسماعيل في السّنة الأولى؛ إذ الأمر للوجوب.

وقوله عليه السلام في السّنة الثّانية: «لا بأس به» كاشف عن أنّ ذلك الأمر إنّما كان للاستحباب، فلو كان قصد الوجه^٩ في نيّة الوضوء لازماً^{١٠} للزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، فتأمّل^{١١}.

١ . في ب، ص، ح، ج: خال، وفي حاشية ح: خالياً.

٢ . هذا: ليس في ب .

٣ . انتهى: ١٩٢ .

٤ . في س، م: لزوم.

٥ . في ح، ص: للوجوب، والمراد من الوجه: الوجوب أو الندب.

٦ . في ص زيادة: الأمر

٧ . في ب: غير كاف في بيان ذلك.

٨ . ظاهر: ليس في ب .

٩ . في ح: الوجوب.

١٠ . في ص، ح: واجباً.

١١ . فتأمّل: ليس في ح .

فيما ظنَّ أنّه ناقض وليس بناقض / ١٤٣

وما تضمّنه الحديث الخامس من قوله عليه السلام: «المذي منه الوضوء»، قال الشيخ: إنّه محمول على التعجب لا الإخبار^١، فكأنه من شهرته وظهوره في ترك الوضوء منه قال: هذا شيء يتوضأ منه^٢، هذا كلامه، وهو كما ترى.

وقال العلامة في المنتهى: يُمكن حمله على الاستحباب^٣.

وأنت خير بأنّ كون السؤال عن المذي في الصلّاة يوجب ضعف الحمل على ذلك، ولو حُمل على التقيّة لكان أولى، فإنّ العامة مطبقون على النّقض بالمذي.

وما تضمّنه الحديث السّابع من عدم نقض القيء والرّعاف والمدة موضع وفاق عندنا، والمخالف فيه بعض العامة^٤. والأحاديث الواردة في خلاف ذلك محمولة على التقيّة أو^٥ الاستحباب.

والمدة - بالكسر والتشديد - : ما يجتمع في الخروج من القيح.

وما تضمّنه الحديث الثامن من عدم النّقض بالقبلة، لا خلاف فيه بين أصحابنا، إلّا من ابن الجنيد^٦.

وما تضمّنه من «عدم النّقض بمسّ الفرج» خالف هو^٧ وابن بابويه فيه^٨.
والروايات بما يوافقهما ضعيفة، وربّما حُملت على الاستحباب.

١ . لأنّه تأخّر بيان استحباب الوضوء إلى السّنة الثانية، وهو محتاج إليه على تقدير وجوب الوجه في التّبة، فلم تأخّر البيان عن وقت الحاجة. «منه رحمه الله».

٢ . أنظر الاستبصار ١: ٩٥.

٣ . المنتهى ١: ١٩٣.

٤ . أنظر المبسوط للسرخسي ١: ٧٦، المغني ١: ٢٠٩، الهداية للمرغيناني ١: ١٥، شرح فتح العزيز ١: ٣٤ و٤٨.

٥ . في ح، ب: «و» بدل أو .

٦ . نقله عنه الشهيد في الدروس ١: ٨٨.

٧ . نقله عنه الشهيد في الدروس ١: ٨٨.

٨ . الفقيه ١: ٣٩.

وما تضمنه الحديث العاشر من عدم النقص بالقهقهة، هو المعروف بين علمائنا.
وقال ابن الجنيّد: مَنْ قَهَقَهَ فِي صَلَاتِهِ مُتَعَمِّدًا لِنَظَرٍ أَوْ سَمَاعٍ مَا أَضْحَكُهُ قَطَعَ صَلَاتَهُ، وَأَعَادَ الْوُضُوءَ^١.
واحتج برواية سماعة، وهي ضعيفة^٢ لا تنهض بمعارضة^٣ -^٤ الأخبار الصّحيحة،
والله أعلم بحقائق الأمور.

١ . نقله عنه المحقق في الاعتبار ١: ١١٦، والعلامة في المنتهى ١: ٢٢١، والمختلف ١: ٩٣.

٢ . وحملها على الاستحباب ممكن أيضاً. «منه رحمه الله».

٣ . في م: لمعارضته .

٤ . فقد ذهب إلى أنّ قُبلة من يحرم تقييله إذا كانت بشهوة نقضت ، وإن الأحوط في قُبلة من يحلّ تقييله إعادة الوضوء. «منه رحمه الله».

٥ . الأخبار: ليس في ص.

الفصل الحادي عشر

في آداب الخلوة

ستة عشر حديثاً:

الأول: من الصحاح؛ معاوية بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا دخلت المخرج فقل: بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبث، الرجس النجس، الشيطان الرجيم، فإذا خرجت فقل: الحمد لله الذي عافاني من الخبيث المخبث، وأماط عني الأذى»^١.

الثاني: عاصم بن حميد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رجل لعلي بن الحسين عليهما السلام: أين يتوضأ الغُرباء؟ قال: «تتقي^٢ شطوط الأنهار، والطرق النافذة، وتحت الأشجار المثمرة، ومواضع اللعن» قيل^٣ له: وأين مواضع اللعن؟ قال: «أبواب الدور»^٤.

١ . في الكافي زيادة: بسم الله .

٢ . الكافي ٣: ١٦ ح ١٦، التهذيب ١: ٢٥ ح ٦٣، الوسائل ١: ٢١٦ الباب ٥ من أبواب أحكام الخلوة، صدر الحديث ١.

٣ . وفي الفقيه: يتقون، وفي ص: يتقي .

٤ . في الكافي: فليل، وفي س: قال .

٥ . الكافي ٣: ١٥ ح ٢، التهذيب ١: ٣٠ ح ٧٨، الفقيه ١: ١٨ ح ٤٤، معاني الأخبار: ٣٦٨، الوسائل ١: ٢٢٨ الباب

١٥ من أبواب الخلوة ح ١، بتفاوت.

الثالث: محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه سمعه يقول: «مَنْ بَالِ حِذَاءِ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ فَاخْرَفَ عَنْهَا إِجْلَالاً لِلْقِبْلَةِ، وَتَعْظِيماً لَهَا، لَمْ يَقُمْ مِنْ مَقْعَدِهِ ذَلِكَ حَتَّى يَغْفَرَ لَهُ»^١.

الرابع: عمر بن يزيد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسبيح في المخرج، وقراءة القرآن، قال: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي الْكَنِيفِ فِي أَكْثَرِ مِنْ آيَةِ الْكَرْسِيِّ، وَحَمْدِ اللَّهِ أَوْ آيَةٍ»^٢.

الخامس: محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «يَا مُحَمَّدُ لَا تَدَّعِ ذَكَرَ اللَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَوْ سَمِعْتَ الْمَنَادِي يُنَادِي بِالْأَذَانِ وَأَنْتَ عَلَى الْخِلَاءِ فَادْكُرِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَقُلْ كَمَا يَقُولُ»^٣.

السادس: داود بن فرقد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كَانَ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِذَا أَصَابَ أَحَدُهُمْ قَطْرَةٌ بَوْلٍ، قَرَضُوا لِحُومَهُمْ بِالْمَقَارِيضِ، وَقَدْ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ بِأَوْسَعِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَجَعَلَ لَكُمْ الْمَاءَ طَهُوراً، فَانظُرُوا كَيْفَ تَكُونُونَ»^٤.

السابع: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهْوَرٍ وَيُجْزَلُكَ مِنَ الْاسْتِنْجَاءِ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ، بِذَلِكَ جَرَتْ السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَمَّا

١ . التهذيب: ١: ٢٦ ح ٦٦ وص ٣٥٢ ح ١٠٤٣، الاستبصار: ١: ٤٧ ح ١٣٢، المحاسن: ٥٤ ح ٨٢، الوسائل: ١: ٢١٣ الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوة ح ٧، بتفاوت.

٢ . التهذيب: ١: ٣٥٢ ح ١٠٤٢، الفقيه: ١: ١٩ ح ٥٧، الوسائل: ١: ٢٢٠ الباب ٧ من أبواب أحكام الخلوة ح ٧، بتفاوت يسير.

٣ . الفقيه: ١: ١٨٧ ح ٣٠، العلل: ٢٨٤ ح ٢، الوسائل: ١: ٢٢١ الباب ٨ من أبواب أحكام الخلوة ح ١، وأورده في ح ٢ من الباب ٤٥ من أبواب الأذان والإقامة. بتفاوت.

٤ . في ح، ص، ج: من بدل ما .

٥ . والتهذيب: ١: ٣٥٦ ح ١٠٦٤، الفقيه: ١: ٩ ح ١٣، الوسائل: ١: ٢٤٧ الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوة ح ٣.

البول^١ فلا بدّ من غسله^٢.

القامن: جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا انقطعت درّة البول فصبّ عليه^٣ الماء»^٤.

التاسع: حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام، في الرّجل يبول، قال: «ينتره ثلاثاً، ثمّ إن سال حتّى يبلغ السّاق^٥ فلا يبالي»^٦.

العاشر: زرارة، قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «كان الحسين عليه السلام يتمسّح من الغائط بالكُرسف، ولا يغسل»^٧.

الحادي عشر: عبد الله بن ميمون القدّاح، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن آبائه عن علي عليهم السّلام، أنّه كان إذا خرج من الخلاء قال: «الحمد لله الذي رزقني لذّته، وأبقى قوّته في جسدي، وأخرج عني أذاه، يا لها نعمة، ثلاثاً»^٨.

الثّاني عشر: من الحسان؛ عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله أشدّ التّاس توقياً عن البول، كان إذا أراد البول تعمّد^٩

١ . في التهذيب : فإنه .

٢ . التّهذيب ١ : ٤٩ ح ٤٤٤ و ٢٠٩ ح ٦٠٥ ، الاستبصار ١ : ٥٥ ح ١٦٠ ، الوسائل ١ : ٢٢٢ الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوة ح ١ .

٣ . عليه : ليس في المصادر .

٤ . الكافي ٣ : ١٧ ح ٧ ، التهذيب ١ : ٣٥٦ ح ١٠٦ ، الوسائل ١ : ٢٤٧ الباب ٣١ كم أبواب الخلوة ح ١ .

٥ . في التهذيب : السوق .

٦ . التهذيب ١ : ٢٧ ح ٧٠ ، الاستبصار ١ : ٤٨ ح ١٣٦ ، الوسائل ١ : ٢٠٠ الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء ح ٣ .

٧ . في التهذيب زيادة : ابن علي .

٨ . التهذيب ١ : ٣٥٤ ح ١٠٥٥ ، الوسائل ١ : ٢٥٢ الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة ح ٣ .

٩ . التهذيب ١ : ٢٩ ح ٧٧ ، وص ٣٥١ ح ١٠٣٩ ، الوسائل ١ : ٢١٧ الباب ٥ من أبواب أحكام الخلوة ح ٣ .

١٠ . في التهذيب : يعمد ، وفي الفقيه : عمّد .

إلى مكان مرتفع من الأرض أو إلى مكان من الأمكنة يكون فيه التراب الكثير، كراهية أن ينضح عليه البول»^١.

الثالث عشر: عبد الله بن المغيرة، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلت له: للاستنجاء حد؟ قال: «لا، حتى ينقى ما ثمة»، قلت: إنه^٢ ينقى ما ثمة ويبقى الريح؟ قال: «الريح لا ينظر إليها»^٣.

الرابع عشر: محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل بال ولم يكن معه ماء، قال: «يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصرات ويتر طرفه، فإن خرج بعد ذلك شيء فليس من البول، ولكنه من الحبائل»^٤.

الخامس عشر: من الموثقات؛ يونس بن يعقوب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الوضوء الذي قد افترضه الله على العباد، لمن جاء من الغائط أو بال؟ قال: «يغسل ذكره، ويذهب الغائط، ثم يتوضأ مرتين مرتين»^٥، وقد مرّ هذا الحديث في الفصل السابع.

السادس عشر: عمّار السّاباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الرجل إذا أراد أن يستنجي بأيّما يبدأ: بالمقعدة أو بالإحليل؟ فقال: «بالمقعدة، ثم بالأحليل»^٦.

١. التهذيب ١: ٣٣ ح ٨٧، الفقيه ١: ١٦ ح ٣، الوسائل ١: ٢٣٨ الباب ٢٢ من أبواب أحكام الخلوة ح ٢.

٢. في التهذيب: فإنه.

٣. الكافي ٣: ١٧ ح ٩، التهذيب ١: ٢٨ ح ٧٥، الوسائل ١: ٢٢٧ الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلوة ح ١. وأورده في، صدر الحديث ٦ من الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة أيضاً، بتفاوت يسير.

٤. الكافي ٣: ١٩ ح ١، التهذيب ١: ٢٨ ح ٧١، وص ٣٥٦ ح ١٠٦٣، الاستبصار ١: ٤٩ ح ١٣٧، الوسائل ١: ٢٢٥ الباب ١١ من أبواب أحكام الخلوة ح ٢، بتفاوت يسير.

٥. التهذيب ١: ٤٧ ح ١٣٧، الوسائل ١: ٢٢٣ ح ٩، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلوة ح ٥.

٦. في الوسائل بالماء.

٧. الكافي ٣: ١٧ ح ٤، التهذيب ١: ٢٩ ح ٧٦، الوسائل ١: ٢٢٧ الباب ١٤ من أبواب أحكام الخلوة ح ١.

أقول: ما تَضَمَّنَه الحديث الأول من تقديم البسملة على الاستعاذة، مع أن الحال في قراءة القرآن بالعكس، ربّما يُعلَّل بأنّ التعوّذ هناك للشروع في القرآن^١، كما دلّ عليه الأمر في الآية الكريمة، والبسملة من القرآن، فقدّم التعوّذ عليها.

وأما ما نحن فيه فهو أمر مقصود، ولم يرد فيه الابتداء بالاستعاذة، فيندرج في سائر ما يبدأ فيه بالبسملة امتثالاً لحديث: «كلُّ أمرٍ ذي بال لم يُبدأ فيه بيسم الله، فهو أبتَر»^٢.

والرّجس: القذر. والنّجس - إمّا بكسر الجيم أو فتحها - ويجوز كسر التّون وإسكان الجيم لمزاوجة الرّجس، والمخْبث بكسر الباء.

والرّجيم: بمعنى المرجوم بالشّه، أو باللعنة. وأماط: بمعنى أبعد وأزال.

وما تَضَمَّنَه الحديث الثاني من قوله ﷺ: «تتقي» الظاهر أنه بتاءين مُثنّيتين من فوق بصيغة الغائب^٣ والضّمير للغرباء، ويُمكن كونه بصيغة المخاطب.

وما تَضَمَّنَه من اتّقاء الجلوس تحت الأشجار المثمرة يَعْمُ بظاهره ما هي ثمرة بالفعل وما كانت ثمرة في الماضي؛ إذ لا يشترط عندنا في صدق المشتق حقيقة بقاء المعنى.

ولعلّ هذا هو مراد شيخنا الشّهيد الثاني، وشيخنا المحقّق الشّيخ عليّ أعلى الله قدرهما حيث قالوا: المراد بالثمرة ما من شأنها الإثمار؛ لأنّ المشتقّ لا يشترط في صدقه بقاء المعنى، انتهى. وإلاّ فإطلاق المشتقّ على ما سيّصف بمبدأ الاشتقاق مجازاً اتّفاقاً.

١. في ح، س: القراءة.

٢. الوسائل ٤: ١١٩٤ الباب ١٧ من أبواب الذكر ح ٤.

٣. في ص: المخاطب.

٤. الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة ١: ٣٤٣، جامع المقاصد ١: ١٠٣.

والحديث الثالث لا يستفاد منه تحريم استقبال القبلة للمتخلى؛ إذ لا دلالة في حصول الثواب بالانحراف عنها على وجوبه، ولم أظفر في هذا الباب بخبر معتبر السند سواه.

نعم، هنا أخبار ضعيفة ربّما ينجرّ ضعفها باشتهار العمل بمضمونها بين الأصحاب، كما رواه عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن أبيه، عن جدّه، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة، ولا تستدبرها، ولكن شرّقوا أو غربّوا»^١.

وكما تضمّنته مرفوعة عبد الحميد، قال: ^٢ سئل الحسن بن عليّ عليهما السلام: ما حدّ الغائط؟ قال: «لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها»^٣.

وكما رواه عليّ بن إبراهيم مرفوعاً، أنّ أبا حنيفة خرج من عند أبي عبد الله عليه السلام وأبو الحسن عليه السلام قائم، وهو غلام، فقال له أبو حنيفة: يا غلام أين يضع الغريب بيلدكم؟ فقال: «اجتنب أفنية المساجد، وشطوط الأنهار، ومساقط الثمار، ومنازل النّزال، ولا تستقبل القبلة بغائط ولا بول، ثمّ ارفع ثوبك وضع حيث شئت»^٤.
وذهب ابن الجنيّد إلى استحباب تجنب استقبال القبلة بالغائط، ولم يتعرّض للاستدبار.

١. التّهذيب: ١: ٢٥٥ ح ٦٤، الاستبصار: ١: ٤٧ ح ١٣٠، الوسائل: ١: ٢١٣ الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوة ح ٥. وفيها: عن عليّ عليه السلام.

٢. في ح زيادة: و.

٣. التّهذيب: ١: ٢٦ ح ٦٥ وص ٣٣ ح ٨٨، الاستبصار: ١: ٤٧ ح ١٣١، الوسائل: ١: ٢١٣ الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوة ح ٦.

٤. الكافي: ٣: ١٦ ح ٥، التّهذيب: ١: ٣٠ ح ٧٩، الوسائل: ١: ٢١٢ الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوة ح ١، وص ٢٢٨ الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلوة ح ٢.

٥. نقله عنه المحقّق في المعتمد: ١: ١٢٢.

ونقل عن سائر^١ (كراهة الاستقبال والاستدبار في البنيان، وتحريمهما في الصحاري)^٢. وظاهر كلام المفيد الكراهة في الصحاري، والإباحة في البنيان^٣.
ولا ريب أنّ العمل بالمشهور من التحريم مطلقاً أحوط وأنسب بالتعظيم، والله أعلم.

والحديث الرابع هو مستند الأصحاب في استثناء آية الكرسي من التكلّم للمتخلّي، وكان عليهم استثناء قراءة آية أيضاً كما تضمّنه الحديث.

ومستندهم في كراهة التكلّم ما رواه صفوان، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله، أن يجيب الرجل آخر وهو على الغائط، أو يكلمه حتّى يفرغ»^٤.

ومستندهم في عدم كراهة الذكر ما رواه ابن بابويه، قال: «لما ناجى الله موسى ابن عمران عليه السلام، قال موسى: يا ربّ أبعد أنت منّي فأناديك، أم قريب فأناجيك؟

١. المراسم: ٣٢.

٢. في ب، وحاشية ح: الكراهة في البنيان، ولم يذكر الصحاري.

٣. المقنعة: ٤١.

٤. التّهذيب: ١: ٢٧ ح ٦٩، الفقيه: ١: ٢١، العلل: ٢٨٣ ح ٢، عيون أخبار الرضا: ١: ٢٧٤ ح ٨، الوسائل: ١: ٢١٨ الباب ٦ من أبواب أحكام الخلوة ح ١. بهذا الحديث استدل العلامة في المنتهى على كراهة الكلام حال الخلاء. ولا يخفى أن الدليل أخصّ من الدعوى؛ فإن النهي فيه إنّما هو عن التكلّم مع الغير لا عن مطلق الكلام [على الخلاء]. وقال في الفقيه: لا يجوز الكلام على الخلاء لنهي النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك. وروي أنّ من تكلم على الخلاء لم تُقض حاجته، انتهى كلامه، فإن كان النهي الذي نقله طاب ثراه أعمّ ممّا تضمّنه هذا الحديث فذاك، وإلاّ فالأمر كما عرفت. وأمّا ما رواه ثانياً فهو وإن كان ظاهره العموم إلاّ أنّه يمكن أن يقال: لعلّ المراد أن من تكلم غيره وهو على الخلاء في حاجة لم تُقض. «منه رحمه الله».

لا يخفى أن هذا الحديث إنّما يدلّ على كراهية الكلام مع الغير لا كراهية مطلق الكلام، فدلّيل من استدلّ به عليه أخصّ من المدعى. «منه رحمه الله».

فأوحى الله جلّ جلاله إليه أنا جليس من ذكرني، فقال موسى: ياربّ، إني أكون في أحوال أُجَلِّك أن أذكرك فيها، فقال: يا موسى، اذكرني على كلّ حال^١.

والحديث الخامس ممّا أورده الصّدوق في علل الشّرائع وفي الفقيه^٢ (أيضاً، في باب الأذان)^٣ وهو يقتضي ندبة حكاية الأذان على ما هو عليه.

وأما ما وقع في كلام بعض الأعلام من أنّه ليس في حكاية الأذان للمتخلّي نصّ فينبغي له إبدال الحيعلات بالحولفة^٤؛ لأنّها ليست ذكراً، فهو كما ترى.

والحديث السّادس ممّا استدلّ به العلامة في المنتهى على عدم جواز الاستنجاء من البول بغير الماء، قال طاب ثراه: إن تخصيصه عليه السلام الماء يدلّ على نفي الطهوريّة عن غيره خصوصاً عقيب ذكر التّعمة بالتّخفيف، فلو كان البول يزول بغيره لكان التخصيص منافياً للمراد^٥، انتهى.

وفي هذا الاستدلال نظر، فإنّ الظّاهر أنّ قرض بني إسرائيل لحومهم إنّما فرضه الله عليهم من بول يصيب أبدانهم من خارج لا أنّ استنجاءهم من البول كان بقرض

١ . الفقيه ١: ٢٠ ح ٥٨، التوحيد: ١٨٢ ح ١٧، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٤٦ ح ١٧٥، الوسائل ١: ٢٢٠ الباب ٧

من أبواب أحكام الخلوة ح ٤، وأورده في الباب ١ من أبواب الذكر من كتاب الصلاة، بنفاوت يسير

٢ . علل الشّرائع: ٢٨٤ ح ١، الفقيه ١: ١٨٧ ح ٨٩٢. المراد شيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه [وهو] أنّه في كلّ

الكتابين صحيح السند واقتصار بعض الأصحاب على نقله من علل الشّرائع يؤهم عدم وروده في شيء من أصولنا الثلاثة المتداولة. «منه رحمه الله».

٣ . ليس في ح.

٤ . الحولقة: كلمة جُمعة من كلمتين: «من لا حول ولا قوة إلا بالله»، مثل البسملة من «بسم الله» والحولفة

بقاف بعد اللام عند الجوهري وبعبكسه عند غيره (بجمع البحرين ١: ٦٠٢). وقال في إصلاح المنطق لابن

السكيت الأهوازي: ٧٨، أكثرت من الحولقة، إذا أكثرت من قول «لا حول ولا قوة إلا بالله»، أنظر

الصحاح ٤: ١٤٦٤.

٥ . أنظر روض الجنان: ٢٧.

٦ . المنتهى ١: ٢٥٩.

لحومهم، فأنه يؤدي إلى انقراض أعضائهم في مدة يسيرة، والظاهر أنهم لم يكونوا مكلفين بذلك، والله سبحانه أعلم بحقائق أحكامه.

وعدم إجزاء غير الماء في الاستنجاء من البول مما أطبق عليه علماؤنا كافة. ويدل عليه الحديث السابع والثامن والخامس عشر أيضاً.

وقوله الشيخ في الحديث السابع: «يُزَلُّك من الاستنجاء ثلاثة أحجار» يُعطي بظاهره وجوب إكمال الثلاثة، وإن حصل التقاء بما دونهما، كما يقتضيه لفظ الإجزاء، وهذا هو المشهور بين الأصحاب، وعليه العمل.

ونُقل عن المفيد^١ الاكتفاء بالواحد إذا حصل به التقاء، وهو ظاهر الشيخ^٢ وابن حمزة^٣. واختاره العلامة في المختلف^٤. محتجاً بأن القصد إزالة النجاسة، وقد حصلت فلا يجب الزائد. وبأن الزائد لا يفيد تطهيراً فلا معنى لإيجابه. وبما تضمنه حديث ابن المغيرة - وهو الحديث الثالث عشر - من قوله الشيخ: «حتى ينقى ما ثمة».

وربما يؤيد بإطلاق قوله الشيخ في الحديث الخامس عشر، أعني حديث يونس: «ويذهب الغائط».

وفي هذه الأدلة نظر ظاهر، أمّا الأول؛ فلأن كون القصد إزالة النجاسة مُسلم، ولكن لا على أي وجه اتفق، بل على الوجه الذي جعله الشارع سبباً في إزالتها، ولم يثبت كون الأقل من الثلاثة سبباً.

وقوله: «وقد حصلت» ظاهر المنع، بل هو عين المتنازع فيه^٥.

١. نقله العلامة في المختلف ١: ١٠٢.

٢. النهاية: ١٠، الخلاف ١: ١٠٤ المسألة ٥٠.

٣. الوسيلة: ٤٧.

٤. المختلف ١: ١٠٢.

٥. فيه: من س.

والعجب أنه قدس الله روحه استدلل على بطلان قول المرتضى رضي الله عنه بطهارة الجسم الصّغير كالمراة بالمسح المزيل لعين النجاسة، بمثل ما قلناه هاهنا.

وأجاب عما استدلل به من أن الموجب لنجاسة المحل بقاء عين النجاسة فيه، وبالمسح نزول العلة بمنع المقدمة الأولى، فإن الطهارة والنجاسة حكمان شرعيان.

نعم، ملاقات النجاسة دليل وعلامة على الحكم الشرعي، ولا يلزم من نفي الدليل والعلامة نفي المدلول^١، هذا كلامه أعلى الله مقامه، وهو بعينه منقلب عليه هنا.

وأما دليله الثاني، فهو يؤول في الحقيقة إلى الأول، والجواب مشترك.

وأما دليله الثالث، ففيه: أن الظاهر أن مراد ابن المغيرة بقوله: «للاستنجاء حد» أن يعين^٢ الإمام عليه السلام له منتهى عدد الغسلات والمسحات التي لا يجب على المكلف الإتيان بما يزيد عليها. ولما لم يكن لها حد شرعي في طرف الزيادة - لوجوب الزيادة على الثلاث لو لم ينق المحل بها - جعل عليه السلام حد ذلك إنقائه^٣، ولم يقل ثلاث مسحات مثلاً، لاقتضائه عدم وجوب الزيادة عليها مطلقاً.

وأما حديث زرارة المتضمن للثلاثة الأحجار^٤، فلم يقع في جواب السؤال عن حد الاستنجاء، بل الظاهر أن قوله عليه السلام: «يجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار» إنما ورد لبيان أقل مراتب العدد الذي يحصل به التطهير^٥، كما يدل عليه لفظ الإجزاء.

والحاصل: أن الظاهر من حديث زرارة تحديد عدد المسحات في جانب القلة، ومن حديث ابن المغيرة عدم تحديدها في جانب الكثرة، ولو كان المراد منه عدم

١. المختلف ١: ٣٣٣.

٢. في ص: تعين.

٣. في م: انتفاء، في ج: إنقائه.

٤. في حاشية ح: لثلاثة أحجار.

٥. في حاشية ح: التطهر.

التحديد في الجانبين معاً لنناقض حديث زرارة كما لا يخفى.

وأما حديث يونس فهو من قبيل المطلق، فيُحْمَل على المقيد في جانب القلة؛ رفعاً للنناقض بين الحديثين، والله أعلم بحقائق أحكامه.

ثم ظاهر قوله عليه السلام: «ثلاثة أحجار» يعطي عدم أجزاء الواحد ذي الجهات؛ إذ زوال التجاسة حكم شرعي يتوقف على سببه الشرعي، وهو الثلاثة. وهو مختار المحقق^١، وجماعة من الأصحاب^٢. وذهب المفيد^٣، وابن البراج^٤، والعلامة^٥، وبعض المتأخرين^٦ إلى الإجزاء.

واستدل عليه في المختلف^٧ بأن المراد بالثلاثة الأحجار^٨ ثلاثة مسحات بحجر، كما لو قيل: اضربه عشرة أسواط، وبأن المقصد إزالة التجاسة وقد حصل، وبأنها لو انفصلت لأجزأت فكذا مع الاتصال، وبأنه لو استحجر^٩ بذي الجهات ثلاثة^{١٠} لأجزأ كل جهة عن حجر، فكذا الواحد.

وأنت خبير بتطرق الكلام إلى كل من هذه الدلائل الأربعة، على ما ذكرناه قبيل هذا، والمعتمد عدم الإجزاء.

١. الشرائع ١: ٤٠، والمعتبر ١: ١٣١.

٢. كالشاهد في القواعد: ٢٢٤ القاعدة ٨٣، واللمعة الدمشقية ١: ٣٣٨.

٣. نقله عنه ابن إدريس في السرائر ١: ٩٦، وفي س: الصدوق بدل المفيد.

٤. المهذب ١: ٤٠.

٥. المختلف ١: ١٠١.

٦. كالشاهد في الدروس ١: ٨٩.

٧. المختلف ١: ١٠١.

٨. في حاشية ح: بثلاثة أحجار.

٩. في ص: استحزأ.

١٠. في ص: الثلاثة.

والمراد بانقطاع «درة البول» في الحديث الثامن: انتهاء خروجه، وانقطاع سيلانه.

والدرة - بكسر الدال - : سيلان اللبن ونحوه.

وقوله عليه السلام في الحديث التاسع: «ينتره ثلاثاً» مما استدلل به الشيخ في الاستبصار^١، على وجوب الاستبراء^٢.

والذي يظهر من آخر الحديث أن غرضه عليه السلام عدم انتقاض الوضوء بما عساه يخرج من الليل بعد الاستبراء، لا بيان كون الاستبراء واجباً.

«والبول» في آخر الحديث الثاني عشر يجوز نصبه على المفعولية، لقوله: «ينضح» بإعادة المستتر في «ينضح» إلى المكان، على أن يراد بالتضح الرّشّ. ورفعه بالفاعلية لـ«ينضح» على أن يكون نضح عليه بمعنى أصابه.

وفي هذا المقام كلام يحسن التنبيه عليه وهو: أن ما يظهر من هذا الحديث من أن عبد الله بن مسكان رواه عن أبي عبد الله عليه السلام بدون واسطة، ينافي ما ذكره بعض أعيان علماء الرجال^٣ من أنه رضي الله عنه لم يسمع من الصادق عليه السلام إلا حديثاً واحداً، وهو: «من أدرك المشعر فقد أدرك الحج»^٤.

وأنه كان يأخذ الأحاديث عن أصحاب الصادق عليه السلام، ويأبى أن يدخل عليه إحلالاً له عليه السلام، وخوفاً من التقصير في القيام بوظائف تعظيمه، والإحلال بتأدية ما يستحقّه عليه السلام من الإجلال والاحترام.

١. الاستبصار: ١: ٤٨ ح ١.

٢. وهو يتوقف على كون المضارع مطلقاً كالأمر في الوجوب، والظاهر أنه كذلك. «منه رحمه الله».

٣. أنظر رجال الكشي: ٢: ٦٨٠، ورجال النجاشي: ٢١٤، وخلاصة الأقوال: ١٠٦، وتنقيح المقال: ٢: ٢١٦٠، الطبعة الحجرية، ومعجم رجال الحديث: ١: ٣٤٣.

٤. رجال الكشي: ٢: ٦٨٠ ح ٧١٦، الوسائل: ١٠: ٦٠ الباب ٢٣ من أبواب الوقوف في المشعر ح ١٣.

فإن قلت: فينبغي حمل هذه الرواية وأمثالها على الإرسال؛ إذ ليس فيها تصريح بعدم الوساطة بينه وبين الإمام عليه السلام، ولفظة «عن» تحتل وجود الوساطة وعدمها.

قلت: فتح هذا الباب يؤدي إلى تجويز الإرسال في أكثر الأحاديث، وارتفاع الوثوق باتصالها.

والحق أن لفظة «عن» في الأحاديث المعنونة تُشعر بعدم الوساطة بين الراوي والمروي عنه، فالأولى عدم التعويل على ما قيل من أنه رضي الله عنه لم يسمع من الصادق عليه السلام إلا ذلك الحديث الواحد.

كيف وقد روى عنه في الكافي في باب طلب الرياسة، أنه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إياكم وهؤلاء الرؤساء الذين يترأسون» الحديث^٢.

وروى عنه في التهذيب في باب الخروج إلى الصفا من كتاب الحج، أنه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة ستة أشواط وهو يظن أنها سبعة^٣، الحديث.

وأما الرواية عنه بعنوان قال أبو عبد الله عليه السلام، و^٤ عن أبي عبد الله عليه السلام، فكثيرة في الكافي والتهذيب، كما في باب المكارم، وباب التهي عن الإشراف على قبر النبي صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وآله عليه وآله، وباب الأغسال وغير ذلك^٥.

١. في ح زيادة: و.

٢. الكافي ٢: ٢٢٥ ح ٣، الوسائل ١١: ٢٧٩ الباب ٥٠ من أبواب جهاد النفس وما يناسبه، قطعة من ح ٤، وأورده في ح الباب ١٠ من أبواب صفات القاضي.

٣. التهذيب ٥: ١٥٣ ح ٥٠٥، الفقيه ٢: ٢٥٦ ح ١٢٤٥، الوسائل ٩: ٥٢٩ الباب ١٤ من أبواب السعي، صدر ح ٢.

٤. في ح: أو بدل و.

٥. الكافي ١: ٤٥٢ باب النهي عن الإشراف على قبر النبي صلى الله عليه وآله. وج ٢: ٥٥ باب المكارم،

التهذيب ١: ١٠٣ باب الأغسال.

والإعراض عن مفاد هذه الروايات، وإطراح ما دلت عليه - لأجل كلام غير محقق الثبوت أورده التجاشي، وقلّده فيه بعض المتأخرين^١ - مما لا يخفى شناعته، والله أعلم بحقائق الأمور.

والحديث الثالث عشر يدلّ على عدم العبرة بالرائحة، وقوله عليه السلام «لأينظر إليها» أي لا يلتفت إليها. ويمكن أن يكون مراده عليه السلام: أن الرائحة ليست أمراً مُدركاً بحسّ البصر، فلا يُعبأ بها.

ولشيخنا الشهيد طاب ثراه هنا كلام مشهور، وهو: أن وجود الرائحة، يرفع أحد أوصاف الماء، وذلك يقتضي التجاسة^٢. وأجاب عنه تارة بالعفو عن الرائحة؛ للنص والإجماع، وأخرى بأن الرائحة إن كان محلّها الماء نجسَ لانفعاله^٣، وإن كان محلّها اليد أو المخرج فلا حرَج. وهو كلام حسن.

والجائز في الحديث الرابع عشر - بالحاء المهملة والباء الموحدة - يُراد بها عروق في الظاهر. وفي الحديث الخامس عشر إيماء إلى أن الاستنجاء ملحق بأفعال الوضوء ومعدود منها. والمراد بقوله عليه السلام: «مرّتين مرّتين»: الغسلتان والمسحتان، وقد تقدّم الكلام فيه.

وما تضمّنه الحديث السادس عشر من تقديم غسل المقعدة على غسل الإحليل علّله العلامة في المنتهى بافتقار الاستبراء من البول إلى المسح من المقعدة، وقبل غسلها ربّما يتعدّى نجاستها إلى اليد، والله أعلم.

١ . كالعلاّمة في خلاصة الأقوال : ١٠٦، والمامقاني في تنقيح المقال ٢ : ٢١٦ الطبعة الحجرية .

٢ . الدروس ١ : ٨٩ .

٣ . في س : لانفصاله .

٤ . المنتهى ١ : ٢٥٤ .

الفصل الثاني عشر في أحكام تتعلق بموجبات الوضوء

خمسة أحاديث:

- الأوّل: من الصحاح؛ عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام أنّه سأله عن الرّجل: يحلّ له أن يكتب القرآن في الألواح والصّحيفة، وهو على غير وضوء؟ قال: «لا»^٢.
- الثاني: عمر^٣ بن أبي نصر، قال: سألت أبا عبد الله عليه عليه السلام عن الرّجل يبول فينسى أن يغسل ذكره، ويتوضّأ قال: «يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه»^٤.
- الثالث: عليّ بن يقطين، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، قال: سألته عن الرّجل يبول فلا يغسل ذكره حتّى يتوضّأ وضوء الصّلاة، فقال: «يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه»^٥.

١ . في التهذيب: أنجل.

٢ . التهذيب ١: ١٢٧ ح ٣٤٥، مسائل علي بن جعفر: ١٦٨ ح ٢٧٨، الوسائل ١: ١٢٧ الباب ١٢ من أبواب الوضوء ح ٤.

٣ . في ص، ح: عمرو.

٤ . التهذيب ١: ٤٨ ح ١٣٩، الاستبصار ١: ٥٤ ح ١٥٦، الوسائل ١: ٢٠٨ الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء ح ٥.

٥ . في الكافي: الوضوء.

٦ . التهذيب ١: ٤٨ ح ١٣٨، الكافي ٣: ١٨ ح ١٥٦، الاستبصار ١: ٥٣ ح ١٥٥، الوسائل ١: ٢٠٨ الباب ١٨ من

الرابع: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لا يُنْقَضُ الوضوء أبداً بالشكِّ، ولكن ينقضه يقين آخر»^١.

الخامس: من الموثقات، بكير بن أعين، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضأ، وإياك أن تُحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت»^٢.

أقول: الحديث الأول المتضمن عدم تجويز^٣ كتابة القرآن للمُحدث، لم يشتهر العمل بمضمونه بين الأصحاب.

ويمكن أن يستنبط منه - بطريق الأولوية - عدم جواز مسّها أيضاً.
والمنع من المسّ هو المشهور بين الأصحاب رضي الله عنهم.
وتدلّ عليه رواية أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء؟ قال: «لابأس، ولا يمسّ الكتاب»^٤.

أبواب نواقض الوضوء ح ١.

١. لم نطفر برواية تطابق ما في المتن في الكتب الأربعة والوسائل وغيرها من المطانّ، وظفرنا بشبهه له كما في التهذيب ١: ٨ ح ١١، والوسائل ١: ١٧٥ الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء، قطعة من الحديث ١، والوسائل ٢: ٥٩٤ الباب ٤٤ من أبواب الحيض، قطعة من الحديث ٢، والوسائل ٣: ٢٢٦ الباب ٨ من أبواب القبلة ح ٦، وفي جميع هذه المصادر أتى هكذا: «لا ينقض اليقين أبداً بالشكِّ ولكن ينقضه يقين آخر»، بتفاوت يسير.

٢. الكافي ٣: ٣٣ ح ١، التهذيب ١: ١٠٢ ح ٢٦٨، الوسائل ١: ١٧٦ الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء ح ٧، والباب ٤٤ من نواقض الوضوء ح ١.

٣. في س، ص: جواز.

٤. ويُستأنس له بحسنة داود بن فرقد الآتية في أواخر بحث الحيض من أنّ الحائض يجوز لها كتابة التعويذ ولا يجوز لها مسّه. «منه رحمه الله».

٥. الكافي ٣: ٥٠ ح ٥، التهذيب ١: ١٢٧ ح ٣٤٢ و٣٤٣، الاستبصار ١: ١١٣ ح ٣٧٧، الوسائل ١: ٢٦٩ الباب ١٢ من أبواب الوضوء ح ١.

ورواية حريز، عَمَّنْ أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان إسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام عنده، فقال: «يا بُنَيَّ اقرأ المصحف»، فقال: إني لست على وضوء، فقال: «لا تمسّ الكتاب، ومسّ الورق وقرأه»^١.

وهاتان الروايتان وإن ضعفت أولاهما بالحسين بن المختار، وثانيتها بالإرسال، لكنهما تصلحان للتأييد. وقد اشتهر الاستدلال على هذا المطلب بالآية الكريمة، أعني قوله جلّ وعلا: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^٢.

ويُرشد إلى ذلك رواية إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «المصحف لائمسه على غير طهرٍ، ولا تمسّ خطه»^٣، ولا تُعلّقه، إنّ الله تعالى يقول: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^٤، وفي طريقها ضعف، ولم أظفر في هذا الباب بحديث يُركن إلى سنده.

وأنت خبير بأن الاستدلال بالآية الكريمة يتوقّف على أن يكون الضمير في «يَمْسُهُ» عائداً إلى القرآن، لا إلى الكتاب المكنون، أعني اللوح المحفوظ، مع أنّه أقرب. وعلى جعل الجملة الخبرية - أعني «لا يَمْسُهُ» - بمعنى الإنشاء، وعلى أن يُراد من المطهّرين: المتصفين بالطهارة الشرعية من الأحداث الصغرى والكبرى، وإثبات هذه المقدمات الثلاثة لا يخلو من إشكال.

وقال جماعة من المفسرين: إنّ المعنى لا يطلع على اللوح المحفوظ إلاّ الملائكة المطهّرون عن الأدناس الجسمانية، هذا.

١. التّهذيب: ١/١٢٦ ح ٣٤٢، الاستبصار: ١/١١٣ ح ٣٧٦، الوسائل: ١/٢٦٩ الباب ١٢ من أبواب نواقض

الوضوء ح ٢.

٢. الواقعة ٥٦/٧٩.

٣. في م، ب، ح، ص، ج: خطه.

٤. التّهذيب: ١/١٢٧ ح ٣٤٤، الاستبصار: ١/١١٣ ح ٣٧٨، الوسائل: ١/٢٦٩ الباب ١٢ من أبواب الوضوء ح ٣،

تفاوت.

وقد ذهب الشيخ في المبسوط^١، وابن البرّاج^٢، وابن إدريس^٣ إلى جواز المسّ على كراهية. والأحوط التحريم، وقوفاً مع الشهرة، وهو المناسب لتعظيم القرآن الكريم. وما تضمنته الحديث الثاني والثالث من عدم إعادة الوضوء بترك الاستنجاء، هو المعروف بين علمائنا رضي الله عنهم.

وذهب الصّدوق إلى أنّ من ترك غسل مخرج البول وصلى أعاد الوضوء والصلاة^٤؛ لرواية سليمان بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره، قال: «يغسل ذكره، ثمّ يعيد الوضوء»^٥، وهي لا تعارض ذينك الحديثين الصّحيحين، وحملها على الاستحباب ممكن^٦.

والحديث الرّابع والخامس يدلّان على أنّ من تيقّن الطهارة وشكّ في الحدث لا يلتفت، بل ظاهر الحديث الخامس تحريم الطهارة عليه.

وهذا الحكم - أعني العمل باليقين وإلغاء^٧ الشكّ في هذه الصّورة وفي عكسها أيضاً - ممّا لا خلاف فيه بين الفقهاء.

وقالوا: إنّ اليقين لا يرتفع بالشكّ، وأرادوا بذلك: أنّ اليقين الحاصل في الحال بوقوع الطهارة أو الحدث في الماضي، لا يرفعه الشكّ في حصول ما يزيل تلك الطهارة

١. المبسوط: ١: ٢٣.

٢. المهذب: ١: ٣٢. وذكر في ص ٣٤ استحباب الوضوء للمُحدث بالأصغر حيث قال: وأما المُحدث بالأكبر - أعني الجنابة - فلا يجوز له مسّ كتابة القرآن.

٣. السرائر: ١: ٥٧ و ١١٧ والمستفاد من عبارته أنّه يجوز للمُحدث بالحدث بالأصغر مسّ كتابة القرآن، ولا يجوز للمُحدث بالحدث الأكبر مسّه إلّا بعد الغسل.

٤. الفقيه: ١: ٣١.

٥. التهذيب: ١: ٤٩ ح ١٤٢، الاستبصار: ١: ٥٤ ح ١٥٨، الوسائل: ١: ٢٠٩ الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء ح ٩.

٦. أو أنّه إنّما يستبرئ عند إرادة غسله، فلعّله يخرج منه ما ينقض وضوءه. «منه رحمه الله».

٧. في ح: والقاء.

أو الحدث. وهو يرجع إلى استصحاب الحال إلى أن يعلم الزوال، فإنَّ العاقل إذا التفت إلى ما حصل بيقين، ولم يعلم، ولم يظنَّ طرؤاً ما يزيله، حصل له الظنُّ ببقائه، فقولهم: إذا تيقَّن الحدث وشكَّ في الطَّهارة تطهَّر، معناه: أنه إذا تيقَّن في وقت حصول الحدث في الماضي، وشكَّ في ذلك الوقت في وقوع الطَّهارة بعده تطهَّر.

والحدث في كلامهم هذا يجوز أن يُراد به نفس السَّبب كخروج البول مثلاً، وأن يراد به الحالة المسبِّبة عنه، وقصره على الأوَّل، كما ذكره بعض الأصحاب^١، غير جيّد. ثمَّ هذا اليقين يجامع هذا الشَّكَّ بغير مرية^٢؛ لتغاير متعلّقيهما، كمن تيقَّن عند الظَّهر وقوع المطر في الغداة، وهو شاكٌّ في انقطاعه.

وقال شيخنا الشَّهيد في الذكرى: قولنا: «اليقين لا يرفعه الشَّكُّ» لا نعني به اجتماع اليقين والشَّكَّ في الزمان الواحد؛ لامتناع ذلك؛ ضرورة أنَّ الشَّكَّ في أحد التَّقْيِضِينَ يرفع يقين الآخر، بل المعنى به أنَّ اليقين الَّذي كان في الزمن الأوَّل لا يخرج عن حكمه بالشَّكَّ في الزمن الثاني؛ لأصالة بقاء ما كان، فيؤول إلى اجتماع الظَّنِّ والشَّكَّ في الزمان الواحد، فيرجح الظَّنُّ عليه، كما هو مُطَرِّد في العبادات^٣، انتهى كلامه.

وأنت خبير بأنَّ اجتماع اليقين والشَّكَّ على ما قلناه ممكن؛ لعدم تناقض متعلّقيهما، وهو طاب ثراه جعل متعلّقيهما متناقضين.

وحاصل كلامه: أنَّ قولهم: يقين الطَّهارة لا يرفعه الشَّكَّ في الحدث مثلاً، ليس معناه إن تيقَّن المكلف كونه متطهَّراً في وقت، لا يرفعه شكُّه في ذلك الوقت في كونه

١. المدارك: ١: ١٤١.

٢. في س، ص، مزية.

٣. الذكرى: ٢: ٢٠٧.

محدثاً؛ لأنّ ذلك اليقين لا يجمع هذا الشكّ أصلاً، بل معناه أنّه إذا تيقّن في الماضي كونه متطهراً، ثمّ شكّ في المستقبل في كونه محدثاً، فهذا الشكّ لا يرفع حكم اليقين السابق، بل يستصحب ذلك الحكم ويظنّ بقاؤه إلى أن يتحقّق التأقل.

وكلامه هذا جيّد، إلّا أنّ قوله: فيؤول إلى اجتماع الظنّ و الشكّ في زمن واحد، محلّ كلام؛ إذ عند ملاحظة ذلك الاستصحاب ينقلب أحد طرفي الشكّ ظناً، والطرف الآخر وهماً، فلم يجتمع الظنّ والشكّ في الزمان الواحد.

كيف والشكّ في أحد التقيضين يرفع ظنّ الآخر، كما يرفع تيقّنه، وهذا ظاهر. ولا يُمكن أن يقال: إنّ إطلاق الشكّ عليه بالنظر إلى أوّل وهلة. نعم، يتمشّي هذا على ما قلناه.

ثمّ لا يخفى أنّ الظنّ الحاصل بالاستصحاب فيمن تيقّن الطهارة وشكّ في الحدث، لا يبقى على نهج واحد، بل يضعف بطول المدّة شيئاً فشيئاً، بل قد يزول الرّحان ويتساوى الطرفان، بل ربّما يصير الطرف الرّاح مرجوحاً، كما إذا توضأ عند الصّبح مثلاً، وذهل عن التحفّظ^١، ثمّ شكّ عند الغروب في صدور الحدث منه، ولم يكن من عادته البقاء على الطهارة إلى ذلك الوقت.

والحاصل: أنّ المدار على الظنّ، فما دام باقياً فالعمل عليه، وإن ضعف، هذا. وقد ذكر العلامة في المنتهى: أنّ من ظنّ الحدث وتيقّن الطهارة لا يلتفت؛ لأنّ الظنّ إنّما يعتبر مع اعتبار الشارع له، ولأنّ في ذلك رجوعاً عن التيقّن إلى المظنون^٢. انتهى. وفيه نظر لا يخفى على المتأمّل فيما تلوناه، والله أعلم.

١. إنّما قلنا: «وذهل عن التحفّظ لأنّه لو كان متحفّظاً في صدور الحدث غير ذاهل عن نفسه لم يكن ممّا نحن فيه.» «منه رحمه الله».

٢. أنظر المنتهى ١: ١٣٤.

الجملة الثانية: في الأغسال

وفيهها موقفان:

الموقف الأول

في الأغسال الواجبة

وفيه مطلب^١:

المطلب الأول

في غُسل الجنابة

وفيه فصول ثلاثة:

١ . في النسخ مطلبان والصحيح ما أثبتناه.

این مجله به منظور نشر و ترویج آثار علمی و ادبی و همچنین به منظور آشنایی عموم مردم با آخرین دستاوردهای علمی و ادبی در ایران و جهان منتشر می‌گردد.

ساخته‌ها در قلم‌ها

این مجله به منظور نشر و ترویج آثار علمی و ادبی و همچنین به منظور آشنایی عموم مردم با آخرین دستاوردهای علمی و ادبی در ایران و جهان منتشر می‌گردد.

تألیفات

ساخته‌ها در قلم‌ها

این مجله به منظور نشر و ترویج آثار علمی و ادبی و همچنین به منظور آشنایی عموم مردم با آخرین دستاوردهای علمی و ادبی در ایران و جهان منتشر می‌گردد.

تألیفات

ساخته‌ها در قلم‌ها

این مجله به منظور نشر و ترویج آثار علمی و ادبی و همچنین به منظور آشنایی عموم مردم با آخرین دستاوردهای علمی و ادبی در ایران و جهان منتشر می‌گردد.

تألیفات

الفصل الأوّل

في موجه

أحد عشر حديثاً:

الأوّل: من الصّاح؛ محمّد بن إسماعيل، قال: سألت الرّضا عليه السلام عن الرّجل يجامع المرأة قريباً من الفرج فلا يُنزلان، متى يجب الغُسل؟ فقال: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغُسل»، قلت^١: التّقاء الختانين هو: غيوبة الحشفة؟ قال: «نعم»^٢.

الثّاني: عليّ بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرّجل يصيب الجارية البكر لا يفضي إليها، (أعليها غُسل)^٣؟ قال: «إذا وضع الختان على الختان فقد وجب الغُسل، البكر وغير البكر»^٤.

١ . في المصادر: فقلت.

٢ . الكافي: ٣: ٤٦ ح ٢، التّهذيب: ١: ١١٨ ح ٣١١، الاستبصار: ١: ١٠٨ ح ٣٥٩، الوسائل: ١: ٤٦٩ الباب ٦ من أبواب الجنابة ح ٢.

٣ . في الكافي: ولا يزل عليها، أعليها غُسل؟ وإذا كانت ليس ببكر ثمّ أصابها ولم يفض إليها.

٤ . في الكافي: إذا وقع.

٥ . التّهذيب: ١: ١١٩ ح ٣١٢، الاستبصار: ١: ١٠٩ ح ٣٦٠، الكافي: ٣: ٤٦ ح ٣، الوسائل: ١: ٤٦٩ الباب ٦ من أبواب الجنابة ح ٣. بتفاوت يسير.

الثالث: محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته: متى يجب الغسل (على الرجل والمرأة) ^١؟ قال: «إذا أدخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم» ^٢.

الرابع: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، فقال: ما تقولون في الرجل يأتي أهله فيخالطها ولا ينزل؟ فقال الأنصار: الماء من الماء، وقال المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، فقال عمر لعلي عليه السلام: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال علي عليه السلام: أتوجبون ^٣ عليه الجلد والرجم ولا توجبون عليه صاعاً من ماء؟! إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر: القول ما قال المهاجرون، فدعوا ما قالت الأنصار» ^٤.

الخامس: علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يلعب مع المرأة، ويُقبِّلها فيخرج منه المني، فما عليه؟ قال: «إذا جاءت الشهوة ولها ^٥ دفع وفتر لخروجه ^٦، فعليه الغسل، وإن كان إنما هو شيء لم يجد له فترة ولا شهوة فلا بأس» ^٧.

السادس: محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجامع

١. ليس في ص، ج، ح.

٢. الكافي ٣: ٤٦ ح ١، التهذيب ١: ١١٨ ح ٣١٠، الاستبصار ١: ١٠٨ ح ٣٥٨، الوسائل ١: ٤٦٩ الباب ٦ من أبواب الجنبات ح ١، بتفاوت.

٣. في ب، ص، ج، ح: توجبون.

٤. في التهذيب: الحد.

٥. ليس في م، ص، ح.

٦. التهذيب ١: ١١٩ ح ٣١٤، الوسائل ١: ٤٧٠ الباب ٦ من أبواب الجنبات ح ٥، بتفاوت يسير.

٧. لها: ليس في المصادر.

٨. في التهذيب: بخروجه.

٩. التهذيب ١: ١٢٠ ح ٣١٧، الاستبصار ١: ١٠٤ ح ٣٤٢، مسائل علي بن جعفر: ١٥٧ ح ٢٣٠، منتقى الجمان ١:

١٧٢، الوسائل ١: ٤٧٧ الباب ٨ من أبواب الجنبات ح ١، بتفاوت.

المرأة فيما دون الفرج، وتنزل المرأة^١ عليها غُسل؟ قال: «نعم»^٢.

السابع: الحلبي، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل؟ قال: «إن أنزلت فعليها الغُسل، وإن لم تُنزل فليس عليها الغُسل»^٣.

الثامن: أديم بن الحر، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، عليها غُسل؟ قال: «نعم، ولا تحدّثوهنّ فيتخذنه علة»^٤.

التاسع: الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فيما دون الفرج^٥ أعليها غُسل إن هو أنزل ولم تنزل هي؟ قال: «ليس عليها غُسل، وإن لم ينزل هو فليس عليه غُسل»^٦.

العاشر: عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: الرجل يرى في المنام ويجد الشهوة، ويستيقظ فينظر^٧ بللاً فلا يجد شيئاً، ثم يمكث الهويناء^٨ بعد فيخرج، قال: «إن كان مريضاً فليغتسل، وإن لم يكن مريضاً فلا شيء عليه»، (قال: قلت له: فما

١. في الكافي: هل عليها، وفي ح: أعليها.

٢. الكافي ٣: ٤٧ ح ٦، التهذيب ١: ١٢٣ ح ٣٢٨، وص ١٢٥ ح ٣٣٧، الاستبصار ١: ١٠٨ ح ٣٥٥، الوسائل ١: ٤٧١ الباب ٧ من أبواب الجنابة ح ٣، تفاوت.

٣. الكافي ٣: ٤٨ ح ٥، التهذيب ١: ١٢٣ ح ٣٣١، الاستبصار ١: ١٠٧ ح ٣٥٧، الفقيه ١: ٤٨ ح ١٩٠، الوسائل ١: ٤٧٢ الباب ٧ من أبواب الجنابة ح ٥، تفاوت.

٤. التهذيب ١: ١٢١ ح ٣١٩، الاستبصار ١: ١٠٥ ح ٣٤٤، الوسائل ١: ١: ٤٧٣ الباب ٧ من أبواب الجنابة ح ١٢.

٥. في الفقيه: ذلك بدل الفرج.

٦. التهذيب ١: ١٢٤ ح ٣٣٥، الاستبصار ١: ١١١ ح ٣٧٠، الفقيه ١: ٤٧ ح ١٨٥، الوسائل ١: ٤٨١ الباب ١١ من أبواب الجنابة ح ١.

٧. في الكافي: فيستيقظ وينظر.

٨. في المصادر: الهوين.

فرق بينهما؟^١، قال: «لأنَّ الرَّجُلَ إذا كان صحيحاً جاء الماء بدفعة قويّة، وإنَّ^٢ كان مريضاً لم يجرى إلّا بعد»^٣.

الحادي عشر: من الحسان؛ الحلبيّ، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المفخذّ أعليه غُسل؟ قال: «نعم، إذا أنزل»^٤.

أقول: دلّت هذه الأحاديث على أنّ الجنابة تحصل بأمرين: غيبوبة الحشفة في الفرج، وإنزال المنيّ.

وقول محمد بن إسماعيل في الحديث الأوّل «التقاء الختانين» هو: غيبوبة الحشفة، من قبيل حمل السّبب على المسبّب، والمراد^٥ أنّه يحصل بغيبوبة الحشفة.

وقوله عليه السلام^٦ في الحديث الثّاني: «لا يفيض إليها» إمّا بمعنى: لا يولجه بأجمعه، أو بمعنى: أنّه لا ينزل.

والخبر عن قوله عليه السلام: «البكر و غير البكر» محذوف، تقديره: سواء.

والحديث الثّالث ممّا استدلّ به بعض أصحابنا القائلين بوجوب الغُسل بوطء المرأة

١. في الكافي: قلت: فما الفرق بينهما؟

٢. في الكافي: بدفقة وقوّة وإذا.

٣. التهذيب ١: ٣٦٩ ح ١١٢، الاستبصار ١: ١١٠ ح ٣٦٥، الكافي ٣: ٤٨ ح ٤، علل الشرائع ٢٨٨ ح ١، الوسائل ١: ٤٨٧ الباب ٨ من أبواب الجنابة ٣، بتفاوت.

٤. الكافي ٣: ٤٦ ح ٤، والتهذيب ١: ١١٩ ح ٣١٣، الاستبصار ١: ١٠٤ ح ٣٤١، الوسائل ١: ٤٧١ الباب ٧ من أبواب الجنابة ١ ح ١، بتفاوت يسير. في ص زيادة: من الموثقات: عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا يمسّ الجنب درهماً وديناراً عليه اسم الله».

٥. في ح زيادة: في الفرج.

٦. في ص زيادة: به.

٧. عليه السّلام: من ب، ج، ح.

في دبرها ووطء الغلام ووطء البهيمة، ويعضده فحوى الحديث الرابع، ولا بأس به. والضمير المستتر في قوله عليه السلام في الحديث الخامس: «وفتر لخروجه» يعود إلى الرجل المذكور في السؤال، والضمير البارز يعود إلى الشهوة؛ لأن المراد بها المني. وماتضمنه الحديث الثامن الذي رواه أديم - بضم الهمزة وفتح الدال وإسكان الياء - من قوله عليه السلام «ولا تحذوهم فيتحذنه علة» لعل معناه: إنكم لا تحذروا النساء بأن عليهن الغسل بالاحتلام، فإنهن يتخذن ذلك وسيلة إلى الخروج من البيوت، والتردد إلى الحمامات، فيظهرن لأزواجهن متى أردن الخروج أنهن قد احتلمن؛ لئلا يمتنع منه^٢. وعلى هذا ففي الحديث دلالة على أنه لا يجب على العالم بأمثال هذه المسائل أن يعلمها للجاهل بها، إذا ظن ترتب مثل هذه المفسدة على تعليمه.

والحديث التاسع مما استدلل به الشيخ على ما ذهب إليه في الاستبصار والنهاية من عدم وجوب الغسل بوطء المرأة في دبرها^٣، فإن قول السائل «يصيب المرأة فيما دون الفرج» الظاهر أنه كناية عن الوطء في الدبر، وإن لم يجعل كناية عن ذلك، فلا ريب في شمول الدبر.

ويؤيده ما رواه البرقي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أتى الرجل المرأة في دبرها فلم ينزل فلا غسل عليهما، وإن أنزل فعليه الغسل ولا غسل عليها»^٤.

١. في ج: بخروجه.

٢. ويمكن أن يكون مراده عليه السلام: إنكم لا تحذوهم بأنهن قد برّين في منامهن ما يرى الرجل فيحتلمن كما يحتلم الرجل، فبأنهن إذا سمعن ذلك منكم ربما صرفن أفكارهن إلى ذلك عند إرادة التوم فيحتلمن، ويصير ذلك عادة لهن؛ فإن الغالب أن من صرف فكره إلى شيء عندما ينام فإنه يراه في المنام. «منه رحمه الله».

٣. الاستبصار: ١١٢، النهاية: ١٩.

٤. الكافي: ٣: ٤٧، ح ٧، التهذيب: ١: ١٢٥، ح ٣٣٦، الاستبصار: ١: ١١٢، ح ٣٧١، الوسائل: ١: ٤٨١، الباب ١٢ من أبواب الجنابة ح ٢.

وهذه الرواية ضعيفة السند، ولعلّ الأجود الوجوب؛ عملاً بما عليه جماهير الأصحاب، بل نقل المرتضى رضي الله عنه إجماع علمائنا عليه^١.
ويؤيده مفهوم الحديث الرابع ورواية حفص بن سوفة، عمّن أخبره، قال: سألت: أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي أهله من خلفها، قال: «هو أحد المأتين، فيه الغسل»^٢.

وقول السائل في الحديث العاشر: «فينظر بللاً» بمعنى يتجسس ويتفقد. وقوله «فيمكث الهوينا» أي يمكث مكثاً يسيراً. ولفظنا «بعد» في كلام السائل والإمام عليه السلام مقطوعتان عن الإضافة، والتقدير في الأولى: بعد النظر، وفي الثانية: بعد مكث. والمفخّذ في الحديث الحادي عشر يُراد به مَنْ أصاب فيما بين الفخذين، إمّا من دون إيلاج أصلاً، أو مع إيلاج ما دون الحشفة.

١ . نقله عنه المحقق في المعبر ١: ١٨١، والعلامة في المختلف ١: ٣٢٨.

٢ . التهذيب ١: ٤١٤ ح ١٦٥٨، الاستبصار ١: ١١٢ ح ٣٧٣، الوسائل ١: ٤٨١ الباب ١٢ من أبواب الجنابة ح ١.

الفصل الثاني

في كيفية غُسل الجنابة، و وجوب الترتيب فيه
وعدم وجوب الموالاة بشيء من المعنيين المذكورين في الوضوء

عشرة أحاديث^١:

الأوّل: من الصحاح، يعقوب بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام قال^٢: «الجنب يغتسل، يبدأ فيغسل يديه إلى المرفقين قبل أن يغمسهما في الماء، ثمّ يغسل ما أصابه من أذى، ثمّ يصبّ الماء^٣ على رأسه، وعلى وجهه، وعلى جسده كله، ثمّ^٤ قضى الغسل، ولا وضوء عليه»^٥.

الثاني: أحمد بن محمد، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن غُسل الجنابة، فقال: «تغسل

١ . ثمانية صحاح والأخيران حسنان. «منه رحمه الله».

٢ . في المصادر زيادة: سأله عن غُسل الجنابة: فيه وضوء أم لا، فيما نزل فيه جبرئيل عليه السلام ؟ فقال:

٣ . الماء : ليس في التهذيب.

٤ . في المصادر زيادة : قد.

٥ . التهذيب ١: ٤٢٢ ح ٤٠٢، الوسائل ١: ٥١٥ الباب ٣٤ من أبواب الجنابة ح ١، بتفاوت.

يدك اليمنى من المرفق^١ إلى أصابعك، وتبول إن قدرت على البول، ثم تدخل يدك في الإناء، ثم اغسل ما أصابك منه، ثم أفض على رأسك وجسدك، ولا وضوء فيه»^٢.

الثالث: محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن غسل الجنابة، فقال: «تبدأ بكفّيك^٣، ثم تغسل فرجك، ثم تصبّ على رأسك ثلاثاً، ثم تصبّ على سائر جسدك مرتين، فما جرى عليه الماء فقد طهّره»^٤.

الرابع: زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة، فقال: «تبدأ فتغسل كفّيك، ثم تفرغ يمينك على شمالك، فتغسل فرجك^٥، ثم تمضمض واستنشق، ثم تغسل جسدك من لدنّ قرنك إلى قدميك، ليس قبله ولا بعده وضوء، وكلّ شيء أمسسته الماء فقد أنقيته، ولو أنّ رجلاً جنباً ارتمس في الماء ارتماساً واحدةً أجزأه ذلك، وإن لم يدلك جسده»^٦.

الخامس: الحلبي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا ارتمس الجنب في الماء ارتماساً واحدةً أجزأ ذلك من غسله»^٧.

١ . في التهذيب: المرفقين.

٢ . الاستبصار: ١٢٣ ح ٤١٩، التهذيب: ١٣١ ح ٣٦٣، الوسائل: ١: ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابة ح ٦، وص ٥١٥ الباب ٣٤ من أبواب الجنابة ح ٣.

٣ . في الكافي زيادة: تغسلهما.

٤ . في الكافي زيادة: الماء .

٥ . في الكافي: طهر.

٦ . التهذيب: ١: ٣٢٢ ح ٣٦٥، الاستبصار: ١: ١٢٣ ح ٤٢٠، الكافي: ٣: ٤٣ ح ١، الوسائل: ١: ٥٠٢ الباب ٢٦ من أبواب الجنابة ح ١ بتفاوت.

٧ . في موضع من التهذيب زيادة: مرافقك.

٨ . التهذيب: ١: ٣٧٠ ح ١١٣١، وص ٣٧٠ ح ١٤٨ الوسائل: ١: ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابة ح ٥ .

٩ . الكافي: ٣: ٤٣ ح ٥، التهذيب: ١: ٤٨ ح ٤٢٣، الاستبصار: ١: ١٢٥ ح ٤٢٤، الوسائل: ١: ٥٠٤ الباب ٢٦ من

السادس: عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألتُه عن الرَّجل^١، هل يجزّيه من غُسل الجنابة أن يقوم في المطر حتّى يغسل رأسه وجسده، وهو يقدر على ما سوى ذلك؟ قال: «إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزاء ذلك»^٢.

السابع: إبراهيم بن عمر اليمانيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ عليّاً عليه السلام لم يرَ بأساً بأن يغسل الجنب رأسه غدوةً،^٣ سائر جسده عند الصّلاة»^٤.

الثامن: محمّد بن مسلم، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فسطاطه، وهو يكلم امرأة فأبطأت عليه، فقال: أدنّه، هذه أمّ إسماعيل جئتُ، وأنا أزعم أنّ هذا المكان الَّذي أحبط الله فيه حجّها عام أوّل، كنت أردتُ الإحرام، فقلت: ضَعُوا لي الماء في الخباء، فذهبت الجارية بالماء، فوضَعته فاستخفّفَتْها، فأصبتُ منها، فقلت: اغسلي رأسك وامسحيه مسحاً شديداً لاتعلم به مولاتك، فإذا أردت الإحرام فاغسلي جسدك ولا تغسلي رأسك فتستريب مولاتك، فدخلت فسطاط مولاتها، فذهبت تناول منه شيئاً فمست مولاتها رأسها فإذا لزوجة الماء، فحلّقتُ رأسها، وضربتُها، فقلت لها: هذا المكان الَّذي أحبط الله فيه حجّك»^٥.

أبواب الجنابة ح ١٢، بتفاوت. ذهب ابن الجنيد إلى أنّه يستحبّ للمغتسل ارتعاساً تثلث الارتماس، وليس في هذا الحديث ما ينافيه إذ لا كلام في اجزاء الواحدة، «منه رحمه الله».

١. في المصادر زيادة: يجنب.

٢. التهذيب ١: ٤٩ ح ٤٢٤، الاستبصار ١: ١٢٥ ح ٤٢٥، الوسائل ١: ٥٠٤ الباب ٢٦ من أبواب الجنابة ح ١٠، بتفاوت.

٣. في المصادر زيادة: يغسل.

٤. الكافي ٣: ٤٤ ح ٨، التهذيب ١: ١٣٤ ح ٣٧٢، الوسائل ١: ٥٠٩ الباب ٢٩ من أبواب الجنابة ح ٣.

٥. في المصادر: جاءت.

٦. التهذيب ١: ١٣٤ ح ٣٧١، الاستبصار ١: ١٢٤ ح ٤٢٣، الوسائل ١: ٥٠٨ الباب ٢٩ من أبواب الجنابة ح ١.

التاسع: من الحسان؛ حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من اغتسل من جنابة، ولم^١ يغسل رأسه^٢ لم يجد بُدْأً من إعادة الغسل»^٣.

العاشر: زرارة، قال: قلت: كيف يغتسل الجنب؟ فقال: «إن لم يكن أصاب كفّه شيء^٤ غمسها في الماء، ثم بدأ بفرجه فأنقاه^٥، ثم صبّ على رأسه ثلاث أكفّ، ثم صبّ على منكبه

الأيمن مرتين وعلى منكبه الأيسر مرتين، فما جرى عليه الماء فقد أجزأه»^٦.
أقول: دلّ الحديث الأوّل على أنّ غسل اليدين قبل غسل الجنابة حدّه المرفقان، وفي كلام جماعة من متأخري الأصحاب أنّه من الرّنديين^٧.
وفي^٨ التعبير بالكفّين في الحديث الثالث والرابع نوع دلالة عليه، ولعلّ الأوّل أفضل المستحبّين.

وفي رواية سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام «إذا أصاب الرّجل جنابة فأراد (أن) يغتسل»^٩، فيُفرغ على كفّيه فليغسلهما دون المرفق»^{١٠}.

١ . في الكافي: فلم.

٢ . في المصادر زيادة: ثم بدا له أن يغسل رأسه.

٣ . الكافي ٣: ٤٤٤ ح ٩، الوسائل ١: ٥٠٦ الباب ٢٨ من أبواب الجنابة ح ١، بتفاوت.

٤ . في التهذيب: منيّ.

٥ . في الكافي زيادة: بثلاث غرف .

٦ . التهذيب ١: ١٣٣ ح ٣٦٨، الكافي ٣: ٤٣ ح ٣، الوسائل ١: ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابة ح ٢.

٧ . الذكرى ٢: ١٣٨، وأنظر جامع المقاصد ١: ٢٢٩.

٨ . في: ليس في س.

٩ . في المصادر: الغسل.

١٠ . التهذيب ١: ١٣٢ ح ٣٦٤، الوسائل ١: ١٥٣ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ٤، وص ٥٠٣ الباب ٢٦ من

وهل يختص استحباب غسلهما بما إذا كان الغسل مرتباً ومن القليل، فلا يستحب من المرقس، ولا للمغتسل من الكثير صرح العلامة بالإطلاق^١، وهو محتمل. وما تضمنه هذا الحديث وما بعده من أجزاء غسل الجنابة عن الوضوء، مما أطبق عليه علماؤنا^٢، وإثما الخلاف في غيره من الأغسال، فقد ساوى المرتضى رضي الله عنه في ذلك، بينها وبينه، واجبة كانت أو مندوبة^٣، وتبعه ابن الجنيدي^٤، وتستسمع ما هو الحق في ذلك إن شاء الله تعالى.

أبواب الجنابة، ص ٨. إن عملنا على هذا الحديث يكون قرينة على أن ما بعد الغاية في الحديث الأول يخالف لما قبلها. «منه رحمه الله».

١. نهاية الأحكام ١: ١٠٩.

٢. الإجماع على عدم وجوب الوضوء مع غسل الجنابة نقله المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى والمختلف وغيرهما. والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة، سوى ما تضمنه هذا الفصل ولاحقه، كما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن أهل الكوفة يروون عن علي عليه السلام أنه كان يأمر بالوضوء قبل الغسل من الجنابة، قال: كذبوا على علي عليه السلام ما وجدوا ذلك في كتاب علي. قال الله تعالى ﴿وإن كنتم جنباً فاطهروا﴾. وكما رواه ابن أبي عمير عن رجل عن الصادق عليه السلام قال: «كل غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابة». وكما رواه ابن سليمان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الوضوء بعد الغسل بدعة» إلى غير ذلك من الروايات. نعم، روى أبو بكر الحضرمي عن أبي جعفر عليه السلام قال: سأله كيف أصنع إذا أجنب؟ قال: «اغسل كفك وفرجك وتوضأ وضوء الصلاة ثم اغتسل».

ولما كانت هذه الرواية مخالفة لإجماع الإمامية حملها الشيخ على الاستحباب، ولم أظفر بموافق له على ذلك. قال شيخنا الشهيد في الذكرى: الأولى حملها على التقية، لأن الأصحاب على خلافه، انتهى. ومع ذلك ففي توثيق أبي بكر الحضرمي كلام، والاحتياط يقتضي عدم الإتيان بالوضوء بنية الاستحباب أيضاً، لورود الروايات بكونه بدعة، وترك السنة أولى من الوقوع في البدعة، وهذا كما قاله بعض الأصحاب فيمن شك: هل غسل يده في الوضوء مرة أو مرتين أنه لا يغسلها حذراً من أن تكون ثالثة، فإن ترك المسنون أولى من ارتكاب المحرم. «منه رحمه الله».

٣. حمل العلم والعمل ٤١، ونقله عنه المحقق في المعتبر ١: ١٩٦ و ٣٦١.

٤. حكاة عنه المحقق في المعتبر ١: ١٩٦.

وقوله عليه السلام في الحديث الثاني: «وتبول إن قدرت على البول» ربّما استفيد منه وجوب البول على القادر عليه، وهو مذهب جمّ غفير من أصحابنا رضوان الله عليهم^١.

والحقّ أنّه لا دلالة فيه على وجوبه، وإنّما يدلّ على رجحانه؛ إذ الظاهر جريان الجملتين الخبريتين على وتيرة واحدة، مع أنّ دلالة الجملة الخبريّة على الوجوب محلّ توقّف.

فإن قلت: دلالة الحمل الخبريّة في المقامات الطلّبية على الوجوب، إذا لم يثبت خلافه ممّا لا ينبغي التوقّف فيها، بل المستفاد من كلام محقّقي علماء فنّ المعاني، أن دلالتها في تلك

المقامات على الاهتمام بالطلب والاعتناء بالامتثال أشدّ وأكد من دلالة الأمر الصريح عليه.

ألا ترى إلى قولهم: إنّ البلغاء يُقيّمونها مقام الإنشائيّة؛ ليحملوا المخاطب بوجه أكيد ونهج لطيف على الإتيان بما طلب منه، ويبعثونه على عدم التّهاون به، كقولك لصاحبك الذي لا يحبّ تكذيبك: تأتيني غداً، بلفظ الخبر، مقام إيتني بلفظ الأمر، فتحمله بالطف وجه على الإتيان؛ لأنّه لو لم يأتك غداً صرتَ كاذباً بحسب الظاهر؛ لكون كلامك في صورة الخبر.

قلت: مراد علماء المعاني أنّ البلغاء ربّما يعدلون عن صريح الأمر إلى الخبر ويُقيّمونه مقامه؛ لرعاية النكته المذكورة، وليس سبب العدول إليه منحصرّاً عندهم في

١. كالشيخ في المبسوط ١: ٢٧، والصّدوق في الفقيه ١: ٤٦، وابن حمزة في الوسيلة: ٥٥، وابن زهرة في الغنية:

٤٩٢، وأبي الصّلاح في الكافي في الفقه: ١٣٣، وابن البرّاج في المهذّب ١: ٤٥، والشّهيد في الذّكرى ٢: ٢٢٩:

والدروس ١: ٩٦.

رعاية تلك التكة، فإنَّ له أسباباً أخرى مفصلة في كتب الفنّ، فعلى عدول الإمام عليه السلام عن صريح الأمر، إنّما وقع لبعض تلك الأسباب، والله أعلم.

والمحرور في قوله عليه السلام: «ثمّ اغسل ما أصابك منه» إمّا عائد إلى البول، أو المني المدلول عليه بالجنابة.

وظاهر الأمر بالبول في الحديث، يعمّ المنزل والمولج من دون إنزال، وقد خصّه الأصحاب رضوان الله عليهم بالمنزل، وهو حسن.

وما تضمّنه الحديث الثالث من قوله عليه السلام: «ثمّ تصبّ على رأسك ثلاثاً» يُحتمل أن يكون المراد به غسل الرأس ثلاث مرّات، وأن يكون عليه السلام أراد غسله بثلاث أكفّ من غير دلالة على تثليث الغسل، كما تضمّنه الحديث العاشر.

وقد حكّم جماعة من الأصحاب باستحباب تكرير الغسل ثلاثاً في كلّ عضو، وقد دلّ هذا الحديث، والحديث العاشر على المرتين، فيما عدا الرأس.

وحكّم ابن الجنيّد^٢ بغسل الرأس ثلاثاً، واجتزأ بالدهن في البدن، واستحبّ للمرتمس ثلاث غوصات.

و ما تضمّنه الحديث الرابع من قوله عليه السلام: «ثمّ تُفرغ يمينك على شمالك فتغسل فرجك» ربّما يستفاد منه استحباب اختيار الشّمال في غسل الفرج، وتنزيه اليمين عن مباشرة.

وقد يُستأنس له بما روي من كراهة الاستنجاء باليمين، وبما رواه الصدوق، عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا بال الرّجل فلا يمسّ ذكره بيمينه»^٣.

١ . كالشيخ في المبسوط ١: ٢٩، والشّهد في الذكرى ٢: ٢٤٣.

٢ . نقله عنه الشّهد في الذكرى ٢: ٢٤٣.

٣ . الفقيه ١: ١٩٥ ح ١٩٥، الوسائل ١: ٢٢٦ الباب ١٢ من أبواب أحكام الخلوة ح ٦.

وما تضمنه آخر الحديث الرابع^١ والحديث الخامس من الاجتزاء في غسل الجنابة بارتماسه واحدة مما لا خلاف فيه بين الأصحاب، وألحقوا به بقية الأغسال.

ونقل الشيخ في المبسوط قولاً بأن في الارتماس ترتيباً حكماً. وهذا القول لأيعرف قائله، غير أن الشيخ صرح بأنه من علمائنا، وفُسر تارة بقصد الترتيب، واعتقاده حالة الارتماس، وأخرى بأن الغسل يترتب في نفسه وإن لم يلاحظ المغتسل ترتبه^٢.

وقال شيخنا المحقق الشيخ عليّ أعلى الله قدره، تبعاً لشيخنا الشهيد^٣ قدس الله روحه: إن فائدة التفسيرين تظهر فيمن وجد لمعة فيعيد، على الأول، ويغسلها على الثاني، وفي نادر الغسل مرتباً فيراً بالارتماس على الثاني دون الأول^٤، انتهى كلامه أعلى الله مقامه، وللبحث فيه مجال واسع.

ولا يخفى أن رعاية الترتيب الحكمي بهذين التفسيرين ربما يقتضي مقارنة النية لجزء من الرأس، فتدبر.

ولقد اشتدت عناية متأخري الأصحاب رضوان الله عليهم بتفسير هذا القول، وأطنبوا الكلام فيه، ولعل السبب في ذلك أن جهالة نسب القائل واسمه - مع العلم بكونه من علماء الطائفة - يوجب^٥ على مقتضى قواعدنا مزيد الاعتناء بقوله، زيادة على ما إذا كان معروفاً، والله أعلم بحقائق الأمور.

ولفظه «ما» في قول السائل في الحديث السادس: «وهو يقدر على ما سوى ذلك»

١ . الرابع: ليس في س، وس، ح.

٢ . المبسوط ١: ٢٩.

٣ . الذكرى ٢: ٢٢٤.

٤ . جامع المقاصد ١: ٢٦٢.

٥ . في ص: نوجب.

ذلك» يجوز أن يجعل كسرهما لفظيًّا، وأن يكون محلّيًّا، أي^١ وهو يقدر على ماء غير ماء المطر، أو على غُسل سوى ذلك الغُسل.

وهذا الحديث استدلّ به الشَّيْخ في المبسوط على أن الوقوف تحت المجرى، والمطر الغزيرين يجري مجرى الارتماس في سقوط الترتيب^٢.

ولعله طاب ثراه يريد أن الماء إذا عمَّ البدن بلا تراخٍ عرنيَّ كان كالمرتمس فيه. (وفي التقويد)^٣ بالغزارة إيماءً إلى إرادة ذلك، ومدار استدلاله بهذا الحديث على ما يستنبط من إطلاق قوله ~~الشيخ~~: «إن كان يغسّله اغتساله^٤ بالماء أجزأه ذلك» فإنّ الاغتسال بالماء على نوعين: غسل ترتيب وغسل ارتماس.

ومقتضى الحديث إن مثل أيّ هذين التّوعين حصل بالوقوف تحت المطر أجزأ، فلو حصل بما^٥ يماثل الارتماس سقط الترتيب.

فدليل الشَّيْخ غير قاصر في حدّ ذاته عن إفادة ما ادّعاه كما قد يُظنّ، وإنّما الكلام في أن عموم الماء البدن بحيث تتحقّق الدّفعة العرفيّة المعتبرة في الارتماس، هل يمكن حصوله بالقيام^٦ تحت المطر الغزير أم لا؟

والمستفاد من الحديث: أنّه إن حصل أجزأ كالارتماس، والله أعلم.

والحديث السّابع والثامن صريحان في عدم وجوب الموالاة في غُسل الجنابة بشيء

١ . أي: ليس في م.

٢ . المبسوط ١: ٢٩.

٣ . في ح: بالتقويد.

٤ . في ح ، س : اغتساله.

٥ . في م، س، ص: ما.

٦ . في حاشية ح: بالوقوف.

من المعنيين المذكورين في الوضوء. والظاهر أنّ هذا متفق عليه بين أصحابنا رضوان الله عليهم^١، وعدّها بعضهم من مستحبات الغسل؛ لما فيها من المبادرة إلى أداء الطاعة والتحفّظ من طريان الفساد، ولأنّ المعلوم من صاحب الشّرع، وذريته المعصومين سلام الله عليهم أجمعين فعل ذلك، كما^٢ قاله شيخنا في الذّكرى^٣.

والفسطاط - بضم الفاء وكسر ها -: بيت من الشّعر.

وقول محمّد بن مسلم: «فأبطأتُ عليه» أي توقّفتُ ولم أسرع في الدنوّ إليه؛ لاشتغاله ﷺ بكلامها، وكأنّه كان من وراء ستر ونحوه.

والهاء في قوله ﷺ: «أدنه»: هاء السّكت، لحقّت بفعل الأمر.

وجنّت - بالجيم والنون -: أي صدر منها جناية، وأراد ﷺ حلقها لرأس الجارية.

والخباء - بكسر الخاء -: خيمة من وبر أو صوف، ولا يكون من شعر، وهو على عمودين أو ثلاثة، وما فوق ذلك فهو بيت كذا في الصّحاح^٤.

وقوله ﷺ: «فاستخفّفْتُها» أي وجدها خفيفة على طبعي، وهو كناية عن حصول الميل إليها.

والفعل في قوله ﷺ: «لا تعلم به مولاتك» يجوز نصبه بأن مقدّرة، أي لثلاث تعلم.

والضمير المحرور^٥ يعود إلى الغسل، ويمكن رفعه، على أن تكون جملة «لاتعلم» نعتاً

١ . كالصّدوق في الفقيه ١: ٤٩، والشّيخ في التّهذيب ١: ١٣٥، والتهاية: ٢٢، والمبسوط ١: ١٩، وسأّر في

المراسم: ٤٢، وابن البرّاج في المهدّب ١: ٤٢، وأبي الصّلاح في الكافي في الفقه: ١٣٤، وابن زهرة في الغنية:

٥٥٤، وابن إدريس في السرائر ١: ١١٩، ...

٢ . في ص زيادة: فعل.

٣ . الذّكرى ٢: ٢٢٨.

٤ . الصّحاح ١: ٢٣٢٥.

٥ . في حاشية ح زيادة: في قوله: «به».

للمسح، والمجروح عائد إليه.

والفعل في قوله عليه السلام: «فتستريب مولاتك» منصوب بفاء السببية بعد التهي، هذا. ولا يذهب عليك أنه يمكن أن يُستنبط من ظاهر هذا الحديث وما قبله أن تخلل الحدث الأصغر في أثناء غسل الجنابة غير مُبطل له^١، فإن إطلاق الصادق عليه السلام: «إتمامها الغُسل إذا أرادت الإحرام» يشمل ما إذا تخلل بين غسل، رأسها وإرادتها الإحرام حدث وعدمه.

وكذلك إطلاق أمير المؤمنين عليه السلام إتمام الغُسل من الغدوة إلى الظهر، بل إلى مابعد، مع أن توسّط مثل هذه المدة مظنة لتخلل الحدث، كما لا يخفى. وأمّا الرواية المرسلة التي أوردتها الصدوق في عرض المجالس المتضمنة للتسوية في وجوب إعادة الغسل بين تخلل الحدث الأصغر والأكبر^٢، فلولا الإرسال لم يكن لنا عنها مندوحة.

واستقصاء الكلام في هذه المسألة وتفصيل الأقوال فيها، مبسوط في مظانّه من^٣ كتب الفروع^٤.

وكان والذي قدّس الله روحه يميل إلى مذهب السيّد المرتضى رضي الله عنه من

١. له: ليس في ص.

٢. المدارك: ١: ٣٠٨، ونقله عنه في الوسائل ١: ٥٠٩ الباب ٢٩ من أبواب الجنابة ح ٤. حيث قال: وروى السيد محمد العاملي في كتاب المدارك نقلاً عن عرض المجالس للصدوق بن بابويه عن الصادق عليه السلام، قال: «لابأس بتبعض الغسل، تغسل يدك وفرجك ورأسك، وتؤخر غسل جسدك إلى وقت الصلاة، ثم تغسل جسدك إذا أردت ذلك، فإن أحدثت حدثاً من بول، أو غائط، أو ريح، أو مني بعد ما غسلت رأسك من قبل أن تغسل جسدك فأعد من أوله».

٣. في ح: في.

٤. في ح: الفقه.

وجوب الإتمام والوضوء، ولعلّه أجود الأقوال، والله أعلم بحقيقة الحال.

وما تضمّنه الحديث التاسع من وجوب إعادة الغُسل على من قدّم غسل بدنه، على غسل رأسه، ممّا استدلّ به الأصحاب على وجوب الترتيب فيه.

وكذا ما تضمّنه الحديث الثالث والعاشر^١ من عطف غسل البدن على غسل الرأس بـ «ثمّ»، ولم يصرح الصّدوقان طاب ثراهما بوجوب الترتيب إثباتاً ولا نفيّاً.

ونقل الشيخ قدّس الله روحه الإجماع على وجوبه^٢، وهو الحجّة في هذا الباب، وإلّا، فالحقّ أنّ الأحاديث غير دالّة على^٣ الترتيب بالمعنى المشهور.

قال المحقّق في المعتبر: الروايات دلّت على وجوب تقديم الرأس على الجسد، أمّا اليمين على الشّمال فغير صريحة بذلك.

ورواية زرارة دلّت على تقديم الرأس على اليمين، ولم تدلّ على تقديم اليمين على الشّمال؛ لأنّ الواو لا يقتضي ترتيباً.

فإنّك لو قلت: قام زيد ثمّ عمرو وخالد، دلّ ذلك على تقدّم قيام زيد على عمرو، وأمّا تقدّم عمرو على خالد فلا.

١ . هذا داخل في عموم قوله الطّيبة: «من اغتسل من جنابة ولم يغسل رأسه». ولو حُمل الحديث على تأخير غسل الرأس إلى جفاف البدن لم يدلّ على الترتيب. «منه رحمه الله».

ويحتمل حصول تقديم تأخير في هذه العبارة ولعلّه من النسخ، حيث إنّ الأفضل أن يكون تركيب العبارة هكذا: ولو حمل الحديث على تأخير غسل البدن إلى جفاف الرأس لم يدلّ على الترتيب.

٢ . المبسوط ١: الخلاف ١: ١٣٢ المسألة ٧٥.

٣ . في س زيادة: وجوب.

٤ . في م، ب: تقدّم.

٥ . في حاشية ح: تقدّم.

لكن فقهاءنا اليوم بأجمعهم يُفتون بتقدم اليمين على الشمال، ويجعلونه شرطاً في صحة الغسل، وقد أفتى بذلك الثلاثة وأتباعهم^١، انتهى كلامه طاب ثراه^٢، وهو كلام متين، والله أعلم.

١ . المفيد في المقنعة: ٥٤، السيد في الانتصار: ١٢٠، والشيخ الطوسي في الخلاف: ١٣٢ المسألة ٧٥، والنهاية: ٢٢، وسلاّر في المراسم: ٤٢، وابن إدريس في السرائر: ١١٨، والمحقق في المعتمد: ١٨٣، والعلامة في المنتهى: ٢٦٩ والمختلف: ١: ١٧٤.

٢ . المعتمد: ١: ١٨٣.

الفصل الثالث

في بُد من أحكام غُسل الجنابة

وما يَسُوغ للجنُب فعله، وما لا يَسُوغ

أحد وعشرون حديثاً^١:

الأوّل: من الصّاح؛ (عبد الله بن سنان)^٢ عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «اغتسل أبي^٣ من الجنابة، فقليل له: قد (أبقيت لُمة في) ^٤ ظهرك، لم يصبها الماء، فقال: ما كان عليك لو سَكَت؟ ثُمَّ مَسَحَ تلك اللُمة بيده»^٦.

١ . ستة عشر صحاح، وثلاثة حسان، والأخيران من الموثقات. «منه رحمه الله».

٢ . في التهذيب: أبي بصير.

٣ . لفظة أبي ساقطة من بعض نسخ التهذيب، ولكنها موجودة في نسخ يعتمد عليها. وفي س، ج، ح، هذا في بعض نسخ التهذيب بدون لفظة «أبي» لكنها موجودة في النسخ الموثوق بها. «منه رحمه الله»، بتفاوت بين النسخ.

٤ . في التهذيب: بقيت لمة من.

٥ . اللُمة - بضم اللام -: القطعة من الثياب إذا أخذت في اليبس، والموضع الذي لم يصبه الماء في الوضوء أو الغُسل. والظاهر أن القائل: «أبقيت لمة في ظهرك» أراد بها مطلق القطعة في الشيء لا المعنى الثاني، فلا يكون قوله: «لم يصبها الماء» خالياً عن الفائدة. «منه رحمه الله».

٦ . الكافي ٣: ٤٥ ح ١٥، التهذيب ١: ٣٦٥ ح ١١٠٨، الوسائل ١: ٥٢٤ الباب ٤١ من أبواب الجنابة ح ١، بتفاوت.

الثاني: عبد الله ابن مسكان، عن محمد بن عليّ الحليّ، عن رجل^١، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه^٢ عن عليّ عليه السلام، قال: «لا تنقض المرأة شعرها إذا اغتسلت من الجنابة»^٣.

الثالث: حكم بن حكيم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة، (ثم وصفه)^٤ قال: قلت: إن الناس يقولون يتوضأ وضوء الصلاة قبل الغسل؟ فضحك، وقال: «وأي وضوء أنقى من الغسل وأبلغ»^٥.

الرابع: سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل أجنب، فاغتسل قبل أن يبول، فخرج منه شيء، قال: «يعيد الغسل»^٦.

الخامس: محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن الرجل يخرج من إحليله، بعد ما اغتسل شيء، قال: «يغتسل ويعيد الصلاة، إلا أن يكون بال قبل أن يغتسل، فإنه لا يعيد غسله»^٧.

قال: محمد: وقال أبو جعفر عليه السلام: «من اغتسل وهو جنب قبل أن يبول، ثم وجد^٨

١. عن رجل: ليس في الكافي. لا يضر جهالة هذا الرجل لأن عبد الله بن مسكان من الستة التي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم [منهم]. «منه رحمه الله».

٢. عن أبيه: ليس في الكافي.

٣. التهذيب: ١: ٤٧ ح ١٧٤، الكافي: ٣: ٤٥ ح ١٦، الوسائل: ١: ٥٢١ الباب ٣٨ من أبواب الجنابة ح ٤.

٤. في الوسائل: «إلى أن قال». وقال في حاشية ح: هذا - أعني: ثم وصفه - من كلام المصنف قدس سره، يعني إن الإمام وصف الوضوء ثم قال الراوي: قلت له. والخبر بتمامه نقله في مشرق الشمسين.

٥. التهذيب: ١: ١٣٩ ح ٣٩٢، الوسائل: ١: ٥١٥ الباب ٣٤ من أبواب الجنابة، ذيل ح ٤.

٦. الكافي: ٣: ٤٩ ح ١، التهذيب: ١: ٤٨ ح ٤٢٠، وص ١٤٢ ح ٤٠٤، الاستبصار: ١: ١١٨ ح ٣٩٩، الوسائل: ١: ٤٨٢ الباب ١٣ من أبواب الجنابة، صدر الحديث ١.

٧. التهذيب: ١: ١٤٤ ح ٤٠٧، الاستبصار: ١: ١١٩ ح ٤٠٢، الوسائل: ١: ٥١٨ الباب ٣٦ من أبواب الجنابة ح ٦.

٨. في المصادر: يجد.

بللاً، فقد انتقض غسله، وإن كان^١ بال ثم اغتسل، ثم وجد بللاً، فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء، لأن البول، لم يدع شيئاً^٢.

السادس: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بمدّ، ويغتسل بصاع، والمدّ: رطل ونصف، والصاع: ستة أرطال»^٣. وقد مرّ في مباحث الوضوء.

السابع: زرارة ومحمد بن مسلم وأبو بصير، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالوا: «توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله بمدّ واغتسل بصاع»، ثم قال (أحدهما عليهما السلام)^٤: «اغتسل هو وزوجته بخمسة أمداد من إناء واحد»^٥.

قال زرارة: فقال: كيف صنع؟ قال: «بدأ هو فضرب يده في الماء قبلها، فأنقى فرجه، ثم ضربت هي فأنقت فرجها، ثم أفاض هو، و أفاضت هي على نفسها حتى فرغاً، فكان الذي اغتسل به رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثة أمداد، والذي اغتسلت به مديّين، وإتما أجزأ عنهما لأنهما اشتركا جميعاً، ومن انفرد بالغسل وحده فلا بدّ له من صاع»^٦.

١. في ح زيادة: قد.

٢. التهذيب ١: ١٤٤، ذيل ح ٤٠٧، الاستبصار ١: ١١٩، ذيل ح ٤٠٢، الوسائل ١: ٥١٨ الباب ٣٦ من أبواب الجنابة، ذيل ح ٦، والوسائل ١: ٢٠١ الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء ح ٥.

٣. التهذيب ١: ١٣٦ ح ٣٧٩، الاستبصار ١: ١٢١ ح ٤٠٩، الوسائل ١: ٣٣٨ الباب ٥٠ من أبواب الوضوء ح ١.

٤. في ح: عليه السلام.

٥. ليس في المصادر.

٦. التهذيب ١: ٣٧٠ ح ١١٣٠، الوسائل ١: ٥١٣ الباب ٣٢ من أبواب الجنابة ح ٥، بتفاوت.

٧. في المصادر: التي.

٨. الفقيه ١: ٢٣ ح ٧٢، الوسائل ١: ٥١٢ الباب ٣٢ من أبواب الجنابة ح ٤، بتفاوت يسير. قيل: في هذا

الثامن: زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلنا له: الحائض والجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: «^١ لا يدخلان المسجد إلا مُجتازين، إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^٢»^٣.

التاسع: عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب والحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه، قال: «نعم، ولكن لا يضعان في المسجد شيئاً»^٤.

العاشر: أبو حمزة الثمالي، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «إذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام، أو في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله، فاحتلم فأصابته جنابة، فليَتَيَمَّمْ، ولا يَمْرُ في المسجد إلا مُتَيَمِّماً^٥، ولا بأس أن يمرَّ في سائر المساجد، ولا يجلس^٦ في شيء من المساجد»^٧.

الحادي عشر: عبيد الله بن عليّ الحليّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال سألت: أتقرأ

الحديث نوع تأييد لمذهب ابن عقيل من عدم انفعال الماء القليل بالملاقاة، وهو ليس بذلك البعيد.

وإن كان الاعتراف والغسل بيد واحدة.

لكن في رواية زرارة المذكورة في الفصل السابق «ثم تفرغ يمينك على شمالك فتغسل فرجك». «منه رحمه الله».

١. في المصادر زيادة: الحائض والجنب.

٢. النساء/٤٤٣.

٣. علل الشرائع: ٢٨٨ ح ١، تفسير القمّي ١: ١٣٩، الوسائل ١: ٤٨٦ الباب ١٥ من أبواب الجنابة ح ١٠.

٤. الكافي ٣: ٥١ ح ٨، التهذيب ١: ١٢٥ ح ٣٣٩، الوسائل ١: ٤٩٠ الباب ١٧ من أبواب الجنابة ح ١.

٥. في المصادر زيادة: حتى يخرج منه ثم يغتسل، وكذلك الحائض إذا أصابها الحيض تفعل كذلك.

٦. في المصادر: يمرّاً.

٧. في المصادر: بلسان.

٨. الكافي ٣: ٧٣ ح ١٤، الوسائل ١: ٣٨٥ الباب ١٥ من الجنابة ح ٣، بتفاوت.

التفساء والحائض والجنب والرجل يتغوط^١، القرآن؟ قال: «يقرؤون ما شأؤوا»^٢.

الثاني عشر: الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا بأس بأن تتلو الحائض والجنب القرآن»^٣.

الثالث عشر: عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أياكل الجنب قبل أن يتوضأ؟ قال: «إنا لنكسل، ولكن يغسل يده، والوضوء أفضل»^٤.

الرابع عشر: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الجنب إذا أراد أن يأكل ويشرب غَسَلَ يده وتمضمض، وغسل وجهه، وأكل وشرب»^٥.

الخامس عشر: عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يواقع أهله، أينام على ذلك؟ قال: «﴿إِنَّ اللَّهَ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ فِي مَنَامِهَا﴾^٦ ولا يدري ما يطرُقُه من البَلِيَّةِ، إذا فرغ فليغتسل»^٧.

السادس عشر: عبد الله بن علي^٨ الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل أينبغي له أن ينام وهو جنب؟ قال: «يُكره ذلك حتّى يتوضأ»^٩.

١. في التهذيب: المتغوط.

٢. الاستبصار: ١١٤ ح ٣٨١، التهذيب: ١٢٨ ح ٣٤٨، الوسائل: ١: ٢٢١ الباب ٧ من أبواب أحكام الخلوة ح ٨ وص ٤٩٤ الباب ١٩ من أبواب الجنابة ح ٦.

٣. التهذيب: ١: ١٢٨ ح ٣٤٧، الاستبصار: ١: ١١٤ ح ٣٨٠، الوسائل: ١: ٤٩٣ الباب ١٩ من أبواب الجنابة ح ٥.

٤. التهذيب: ١: ٣٧٢ ح ١١٣٧، الوسائل: ١: ٤٩٦ الباب ٢٠ من أبواب الجنابة ح ٧. وفي المصادر: ليغسل.

٥. الكافي: ٣: ٥٠ ح ١، التهذيب: ١: ١٢٩ ح ٣٥٤، الوسائل: ١: ٤٩٥ الباب ٢٠ من أبواب الجنابة ح ١.

٦. الزمر ٣٩/٤٢.

٧. التهذيب: ١: ٣٧٢ ح ١١٣٧، الوسائل: ١: ٥٠١ الباب ٢٥ من أبواب الجنابة ح ٤.

٨. في ح، ج: عبد الله الحلبي، وفي ب، س: عبيد الله الحلبي.

٩. الفقيه: ٤٧ ح ١٧٩، الوسائل: ١: ٢٦٨ الباب ١١ من الوضوء ح ١، وص ٥٠١ الباب ٢٥ من أبواب الجنابة ح ١.

السابع عشر: من الحسان؛ محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب ويقرآن من القرآن ما شاء إلا السجدة، ويدخلان المسجد مجتازين، ولا يقعدان فيه، ولا يقربان المسجدين الحرمين»^١.

الثامن عشر: الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا بأس بأن يختضب الرجل وهو جنب»^٢.

التاسع عشر: حجر بن زائدة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «من ترك شعرة من الجنابة متعمداً فهو^٣ في النار»^٤.

العشرون: من الموثقات، محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت: الحائض والجنب^٥ يقرآن شيئاً؟ قال: «نعم، ما شاء إلا السجدة»^٦.

الحادي العشرون: عمّار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا يمسه الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله»^٧.

١ . التهذيب ١: ٣٧١ ح ١١٣٢، وصدره في الوسائل ١: ٤٩٤ الباب ١٩ من أبواب الجنابة ح ٧، وذيله في ص ٤٨٨ الباب ١٥ من أبواب الجنابة قطعة من الحديث ١٠. حسنها لأن في طريقها نوح بن يعقوب، وبعض الأصحاب ضعفه، ولا أعرف له وجهاً. «منه رحمه الله».

٢ . الكافي ٣: ٥١ ح ١١، الوسائل ١: ٤٩٨ الباب ٢٣ من أبواب الجنابة ح ١، بتفاوت. وفي نسخة من الكافي والوسائل: يختجم بدل يختضب.

٣ . الضمير يعود إلى التارك ويمكن عوده إلى المتروك. «منه رحمه الله».

٤ . التهذيب ١: ١٣٥ ح ٣٧٣، أمالي الصدوق: ١١ ح ٣٩١، الوسائل ١: ٤٦٣ الباب ١ من أبواب الجنابة ح ٥.

٥ . في الوسائل زيادة: هل .

٦ . التهذيب ١: ٢٦ ح ٦٧، وص ١٢٩ ح ٣٥٢، الاستبصار ١: ١١٥ ح ٣٨٤، الوسائل ١: ١٩٣ الباب ١٩ من أبواب الجنابة ح ٤، بتفاوت.

٧ . التهذيب ١: ٣١، قطعة من الحديث ٨٢، والاستبصار ١: ٤٨، قطعة من الحديث ١٣٣، الوسائل ١: ١٣٣ الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلوة ح ٥، بتفاوت، وفي هذه المصادر: عمّار السّاباطي بدل عمّار بن موسى.

أقول: ربّما يستفاد من الحديث الأوّل: أنّ من سها عن شيء من واجبات الطهارة لا يجب علينا تنبيهه عليه، والظاهر أنّه لا فرق في ذلك بين الطهارة وغيرها من العبادات.

لكن العصمة لا تجامع السهو والتسيان، فلعلّ الإمام عليه السلام أبقي تلك اللّمة عمداً، لغرض التّعليم والتّنبية على عدم وجوب التّنبية المذكور، بأكمل الوجوه وأبلغها. ويمكن أيضاً أن يكون ذلك القائل في نفس الأمر مُخطئاً في ظنّه عدم إصابة الماء تلك اللّمة، ويكون قول الإمام عليه السلام له: «ما عليك لو سكّت» ومُسحّه عليه السلام لها إنّما صدر لجرّد التّعليم والتّنبية المذكورين، والله سبحانه أعلم بمقاصد أوليائه.

ولعلّ اللّمة كانت من الجانب الأيسر، فلم يفت التّرتيب. والمسح في قول الراوي: «ثمّ مسح تلك اللّمة بيده» الظّاهر أنّ المراد به ما كان معه جريان في الجملة.

وإطلاق المسح على مثل ذلك مجاز؛ إذ الحقّ أنّ المسح والغسل حقيقتان متخالفتان لا يصدق شيء منهما على شيء من أفراد الآخر.

ويمكن أن يستنبط من هذا الحديث أمر آخر: هو أنّ من أخبره شخصٌ باشتغال عبادته على نقص وجب عليه قبول قوله، ولزمه تلافي ذلك التّقصان.

فإنّ الظّاهر أنّ المراد من قوله عليه السلام لمن أخبره بتلك اللّمة: «ما كان عليك لو سكّت» أنّك لو لم تخبرني بها لم يلزمي تداركها، فإنّ التّاس في سعة ممّا لا يعلمون. وعلى هذا فهل يكفي في وجوب قبول قول المخبر بأمثال ذلك مطلق ظنّ صدقه، أم لا بدّ من عدالته؟ كلّ محتمل، ولعلّ الاكتفاء بالأوّل أولى، والله أعلم.

وما تضمنته الحديث الثاني من عدم وجوب نقض المرأة شعرها إذا اغتسلت من الجنابة، هو المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم، بل ظاهر كلام المحقق في الاعتبار اتفاقهم عليه^١.

واستفاد بعضهم منه عدم وجوب إيصال الماء إلى الشعر نفسه^٢. وفي دلالة الحديث على ذلك تأمل؛ إذ لا يلزم من عدم وجوب نقضه عدم وجوب غسله^٣.

واعلم أن القول بعدم وجوب غسل مطلق الشعر هو المعروف بين الأصحاب^٤. وربما يستدل على ذلك بأصالة براءة الذمة من وجوب غسله، وبخروجه عن مسمى الجسد. وأنت خبير بأن ظاهر الحديث التاسع عشر يعطي خلاف ذلك.

وقد روى الأصحاب مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه قال: «تحت كل شعرة جنابة، فبلوا الشعر، وأنقوا البشرة»^٥.

وشيخنا الشهيد في الذكرى^٦ حمل الحديثين على ما إذا توقف التحليل على إيصال الماء إلى الشعر تارة، وعلى التدب أخرى. وهو كما ترى.

والحق أنه إن تحقق الإجماع على عدم وجوب غسل الشعر فذاك، وإلا فإثبات هذا الحكم بمجرد ذلك لا يخلو عن إشكال، والله أعلم.

١. الاعتبار: ١: ١٩٥.

٢. المدارك: ١: ٢٩٢.

٣. لأن الماء يصل إلى أجزاء الشعر وإن لم ينقض فنقضه غير لازم. «منه رحمه الله».

٤. كابين إدريس في السرائر: ١: ١٢١، وظاهر المحقق في الاعتبار: ١: ١٨٢ حيث قال: لأن الواجب غسل البشرة وإيصال الماء إلى أصل كل شعرة، والشهيد في الدروس: ٢١٧ و....

٥. ففتح العزيز في شرح الوجيز: ٢: ١٦٥، المبسوط للسرخسي: ١: ٤٥، السنن الكبرى: ١: ١٧٩، كنز العمال: ٩: ٣٨٦.

٦. الذكرى: ٢: ٢١٧.

والحديث الثالث صريح في عدم الوضوء مع غُسل الجنابة، (والضَّمير في «وصفه» يرجع إلى حكم بن حكيم، أي ثمَّ وصف الغُسل الَّذي سئل عنه أبا عبد الله عليه السلام)^١.
 ربّما استدلّ بقوله عليه السلام في آخره: «وأيّ وضوء أنقى من الغُسل وأبلغ» على عدم الاحتياج إلى الوضوء في شيء من الأغسال، كما هو قول المرتضى رضي الله عنه^٢.
 وفيه: أنّ الظاهر كون اللّام «في الغُسل» للعهد، فإنّ المحدّث عنه هو غُسل الجنابة. والحديث الرَّابع والخامس هما مستند الأصحاب في وجوب إعادة الغُسل على من وجد بللاً مشتبهاً بعده، إذا لم يكن قد بال. وظاهرهما عدم الفرق بين القدرة على البول وعدمها^٣، ولا بين وقوع الاستبراء وعدمه، وبعض الفقهاء فرّق بينهما^٤.
 والصّور الخمس الدّائرة على ألسنتهم في هذه المسألة مع ما بَنَوْه عليها من الأحكام مشهورة، وإن كان للكلام في مستند بعض تلك الأحكام^٥ مجال واسع.
 والصّلاة في قوله عليه السلام: «ويُعِيد الصّلاة» المراد بها الواقعة بعد خروج البلل، وأمّا المتوسّطة بينه وبين الغُسل فينبغي أن لا يرتاب في صحّتها؛ لأنّ الخارج حدّث جديد.
 ونقل ابن إدريس رحمه الله عن بعض الأصحاب القول بلزوم إعادتها^٦.
 قال شيخنا الشّهيد طاب ثراه في الذّكرى: ولعلّ مستنده الحديث المتقدّم عن محمّد وهو ابن مسلم، ويُمكّن حمله على الاستحباب، أو على مَنْ صَلَّى بعد وجدان البلل.

١ . ليس في ص.

٢ . رسائل الشّريف المرتضى ٣: ٢٤.

٣ . في ح: وعدمه .

٤ . المسالك ١: ٥٤.

٥ . ليس في ص.

٦ . السرائر ١: ١٢٣.

و ربّما تخيّل فساد الغُسل الأوّل؛ لأنّ المنيّ باقٍ بحاله في مخرجه، لا في مقرّه، كما قاله بعض العامة.

وهو خيال ضعيف؛ لأنّ المتعبّد به هو الغُسل ممّا خرج لا ممّا بقي، ولهذا لو حبسه لم يجب الغُسل، إلّا بعد خروجه عندنا وعند أكثرهم^١، انتهى كلامه أعلى الله مقامه^٢. وما تضمّنه الحديث السّادس والسّابع^٣ من وضوء النبيّ صلى الله عليه وآله بمدّ وغسله بصاع، ممّا استدلّ به على استحباب بلوغ كلّ من ماء الوضوء والغُسل ذلك المقدار.

وفي كلام بعض العامة: أنّ معنى الحديث: أنّه صلى الله عليه وآله كان يتوضّأ بمدّ من ذلك الصّاع، فيكون اغتساله بثلاثة أمداد، وفساده ظاهر.

وقد فسّر الشّيخ في التهذيب الرّطل الذي اشتمل هذا الحديث على ذكره: برطل المدينة، قال: فيكون تسعة أرطال بالعراقيّ^٤.

وربّما يستفاد من الحديث السّابع تأدّي السّنة بخمسة أمداد للرجل والمرأة المتشاركين في الغُسل.

وحكمه الظاهر بأنّ من انفرد بالغُسل فلا بدّ له من صاع واحد، محمول على التّأكيد والمبالغة في بلوغ ماء الغُسل ذلك المقدار.

ثمّ الظّاهر من هذا الحديث أنّ ماء غُسل الفرجين من النجاسة محسوب من ماء

١ . أي عند أكثر العامة، لاحظ: المجموع ٢: ١٤٠، والمعني ١: ٢٣١، والشرح الكبير ١: ٢٣٣.

٢ . الذكرى ٢: ٢٣٦.

٣ . السّابع ليس في س، ص.

٤ . في س زيادة: ما.

٥ . التهذيب ١: ١٣٧.

الغُسل، حيث أوردته عليه السلام في جواب السَّؤال عن كَيْفِيَّة الغُسل. وفي المنتهى: أنَّ التقدير لم يحصل بعد الاغتسال بل قبله، وذلك يستلزم إدخال ماء غسل الفرجين في المقدار^١، انتهى، وللبحث فيه مجال^٢، والله أعلم. وما تَضَمَّنَه الحديث الثامن من عدم جواز اللَّبث في المسجد للجنب هو المعروف من مذهب الأصحاب رضي الله عنهم، ولم يخالف في ذلك سوى سائر رحمهم الله فقد جَوَّزَه على كراهية^٣.

وقد تَضَمَّنَ هذا الحديث التَّنبيه على الاستدلال على عدم جوازه بالآية الكريمة، أعني قوله جلَّ وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا...﴾^٤.

فالمراد بالصَّلَاة حيثُذِّ مواضعها، أعني المساجد، من قَبيل تسمية المحلِّ باسم الحالِّ، أو على حذف مضاف. والمعنى والله أعلم لا تقربوا المساجد في حالتين: إحداهما: حالة السُّكر، فإنَّ الأغلب أنَّ الَّذِي يَأْتِي المسجد إثمًا يَأْتِيهِ للصَّلَاة، وهي مُشْتَمِلَةٌ على أذكار وأقوال يمنع السُّكر من الإتيان بها على وجهها.

والحالة الثَّانية: حالة الجنابة، واستثني من هذه الحالة ما إذا كنتم عابري سبيل، أي مارِّين في المسجد، مجتازين فيه. وتفسير الآية على هذا الوجه منقول أيضاً عن جماعة من خواصِّ الصَّحابة والتَّابعين^٥.

١ . انتهى ٢: ٢١٤. وفيها المستعمل في بدل ماء .

٢ . لأنَّ لزوم المذكور غير ظاهر، فالأولى الحوالة على ما يظهر من سياق الكلام كما قلناه. «منه رحمه الله».

٣ . المراسم: ٤٢.

٤ . النساء/ ٤٣.

٥ . أنظر المنتهى ٢: ٢٢٣.

وفيهما وجه آخر نقله بعض المفسرين عن ابن عباس وسعيد بن جبیر .

وربما رواه بعضهم عن أمير المؤمنين عليه السلام: وهو أن المراد - والله أعلم - لا تصلوا في الحالين: حال السكر، وحال الجنابة، واستثني من حال الجنابة إذا كنتم عابري سبيل أي مسافرين، فيجوز لكم حينئذ الصلاة بالتيتم الذي لا يرتفع به الحدث، وإنما يباح به الدخول في الصلاة.

وعمل أصحابنا رضي الله عنهم على الوجه الأول، وربما رجح على الثاني بسلامته من شائبة التكرار، فإنه سبحانه بين حكم الجنب العادم للماء في آخر الآية^١. وأما الرواية التي رووها^٢ عن أمير المؤمنين عليه السلام فلم تثبت.

وقد بقي في الآية^٣ الكريمة وجه ثالث حكاه بعض فضلاء فنّ العربية من أصحابنا، في كتاب ألفه في الصناعات البديعية، وهو أن تكون الصلاة في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ على معناها الحقيقي.

ويراد بها في قوله جلّ وعلا: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ مواضعها، أعني المساجد. قال رحمه الله في الكتاب المذكور عند ذكر الاستخدام، بعد ما عرفه بأنه: عبارة عن أن يأتي المتكلم بلفظة مشتركة بين معنيين متوسطة بين قرينتين يستخدم كل قرينة منهما معنى من معنيي تلك اللفظة، وقد جاء في الكتاب العزيز من ذلك، قوله تعالى:

١ . حيث قال جلّ شأنه: ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ فإن قوله سبحانه: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ كناية عن الجماع كما روينا عن أئمتنا سلام الله عليهم، وليس المراد به مطلق اللمس كما يقوله الشافعي، ولا الذي بشهوة كما يقوله مالك. «منه رحمه الله».

٢ . في ج: رواها .

٣ . في ح: للآية.

٤ . في س: متوسطين.

﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ الآية.

فاستخدم سبحانه لفظة «الصَّلَاة» لمعنيين: أحدهما: إقامة الصَّلَاة بقرينة قوله سبحانه: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾. والآخر: موضوع الصَّلَاة، بقرينة قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ﴾، انتهى كلامه.

وهو كلام حسن في ذاته، ولا يضره عدم اشتهار الاستخدام بهذا المعنى بين المتأخرين من علماء المعاني. ثم لا يبعد تنزيل ما تضمنته الحديث الذي نحن فيه على هذا الوجه، فإنّ كلام الإمام عليه السلام لا يأباه كما لا يخفى، والله أعلم بحقائق كلامه. وما تضمنته الحديث التاسع من أنّ الجنب والحائض لا يضعان شيئاً في المسجد محمول عند أكثر الأصحاب على التحريم^١، وعند سلاّر على الكراهة^٢، والعمل على المشهور، والظاهر أنّه لا فرق في الوضع بين كونه من خارج المسجد أو داخله. وما تضمنته الحديث العاشر من تيمم المحتلم في أحد المسجدين هو المعروف بين الأصحاب رضي الله عنهم. وقول: ابن زهرة رحمه الله باستحبابه^٣، ضعيف. وعطفه عليه السلام إصابة الجنابة على الاحتلام بالفاء، من تفريع المسبب على السبب؛ إذ حقيقة الاحتلام أن يرى الإنسان في منامه شيئاً، وليس معناه أن يريق المنيّ في حال النوم، كما يتبادر إلى بعض الأفهام. ولو كان معناه ذلك لصحّ التفريع أيضاً؛ إذ الجنابة أثر مترتب على خروج المنيّ، لانفس خروجه، هذا.

١. كالشيخ في المبسوط ١: ٢٩، والصدوق في الهداية: ٩٧، وابن زهرة في الغنية: ٥٤٩، والمحقق في المعتمد: ١٨٩، وصاحب الخدائق ٣: ٥٤.

٢. المراسم: ٤٢.

٣. أنظر الغنية: ٥٤٩. و الظاهر أنّ القائل بالاستحباب هو ابن حمزة، أنظر الوسيلة: ٧٠.

وقد اختلف مسلك الأصحاب في العمل بهذا الحديث، فبعضهم لم يتجاوز عما دلّ عليه لفظه، فقصر الحكم على المحتلم، ولم يُجَوِّز له الغُسل، وإن تَمَكَّن منه في المسجد، وكان في الكثير، وقصر زمانه عن زمان التيمّم^١.

ومنهم من عدّى الحكم إلى كل مجنب^٢، مستنداً بعدم تعقّل الفرق. وأوجب الغُسل إذا ساوى زمانه زمان التيمّم أو قَصُر عنه، ولم يلزم منه تنجيس المسجد أو شيء من آلاته، نظراً إلى أن الحكم بالتيمّم في الحديث مبنيّ على ما هو الغالب من عدم الماء في المسجدين، وعملاً بما هو المعروف من عدم مشروعيّته مع القدرة على استعمال الماء. وكان والدي قدس الله روحه يميل إلى هذا ويقوّيه. وظنّي أنّ الوقوف مع النصّ أقرب إلى الصّواب، والله أعلم بحقائق أحكامه.

وعموم قوله عليه السلام في الحديث الحادي عشر: «يقرؤون ما شاءوا» مخصوص في الثلاثة الأول، بغير العزائم، وقسّ عليه إطلاق الحديث الثاني عشر. وتحريم العزائم وأبعاضها ممّا اتّفق عليه الأصحاب، وإنّما اختلفوا فيما عداها، فالمنقول عن سلاّر التحريم مطلقاً^٣، وعن ابن البرّاج تحريم الزيادة على سبع آيات^٤. والأصحّ ما عليه الأكثر من جواز ما عدا العزائم^٥، بل نقل عليه الشّيخُ والمحقّق والمرتضى رضي الله عنهم الإجماع^٦. وهذان الحديثان صريحان فيه.

١ . كالعلامة في المنتهى ٢: ٢٢٦، والمختلف ١: ١٧١.

٢ . أنظر التذكرة ١: ١٤١.

٣ . المراسم: ٤٢، ونقله عنه في الذكرى ٢: ٢٦٨.

٤ . المهذب ١: ٣٤.

٥ . كالصّدوق في الهداية: ٩٥، والمفيد في المنفعة: ٥٢، والعلامة في القواعد: ٢٠، والمحقّق في الشّرائع: ١: ٦٥،

الشهيد في الدروس: ١: ٩٦، والمحقّق الثاني في جامع المقاصد: ١: ٢٦٦.

٦ . الخلاف ١: ١٠٠ المسألة ٤٧، المعبر: ١: ١٨٧، الانتصار: ١: ١٢١.

والحديث الثالث عشر يدلّ على استحباب غسل اليد للجنب إذا أراد الأكل، وأفضليّة^١ الوضوء.

وقوله عليه السلام: «إِنَّا لَنَكْسِلُ»^٢ أي نتناقل^٣ عن الوضوء، لعلّه مقول على^٤ السنة الحاضرين، والمراد أنكم تكسلون عن الوضوء، وتتساهلون في فعله، إذا أكلتم وأنتم جنب، فينبغي إذا تكاسلتم (في ذلك)^٥ أن لا تتكاسلوا عن غسل اليد.

والحديث الرابع عشر يدلّ على استحباب المضمضة وغسل الوجه أيضاً، ولعلّ ذلك قائم مقام الوضوء. والأولى عدم الفصل الكثير بين هذه الأفعال، وبين الأكل والشرب، بحيث لا يبقى بينهما ارتباط في العادة، قاله بعض الأصحاب^٦، وهو جيّد.

والحديث الخامس عشر و السادس عشر هما المستند في كراهة نوم الجنب حتّى يغتسل أو يتوضأ، وكأنّه أراد عليه السلام بقوله^٧: «لا يدري ما يطرّقه من البليّة» أن موته في تلك التّومة غير بعيد، فيمكن إذا نام قبل الغسل أن يموت جنباً.

والحديث السابع عشر يدلّ على أن فتح الجنب والحائض المصحف ينبغي أن يكون من وراء حائل، كالكمّ ونحوه. ويمكن تعدية^٨ الحكم إلى مسّ الجلد أيضاً، وإن لم يكن معه فتح.

١ . في س: أفضليّته.

٢ . حملة على ذلك، لأنّ التّكاسل عن السنن ينبغي رفع منصب الإمامة عنه. «منه رحمه الله».

٣ . في حاشية ح: نتشاغل.

٤ . في حاشية س: منقول عن، وفي م، ص، ج: مقول عن.

٥ . في س: عن الوضوء.

٦ . المدارك ١: ٢٨٤.

٧ . في ح، ص: وكأنّه عليه السلام أراد بقوله ، وفي س: وكأنّه أراد بقوله عليه السلام .

٨ . في ج: تأدية.

و استدَلَّ العلامة في المنتهى، وقبله المحقق في المعتمر، بهذا الحديث على تحريم قراءة سور^١ السجّدة الأربع^٢.

ولا يخفى أنّ المستفاد منه ومن الحديث العشرين إنّما هو تحريم قراءة نفس السجّدة، ولا دلالة فيهما على تحريم ما عداها من السور الأربع، ولم أظفر في الأخبار بما ينهض دليلاً على ذلك، ولعلّ الحجّة هي الإجماع كما مرّ.

نعم، نقل المحقق في المعتمر: أنّ البزنطي روى ذلك في جامعه عن المثني، عن الحسن الصيقل، عن أبي عبد الله عليه السلام^٣.

ويمكن أن يعتذر من جانب الشّيخين قدس الله روحيهما بأنّ السجّدة كثيراً ما تُطلق على سورة السجّدة، فلعلّ هذا هو منظورهما في الاستدلال بالحديث المذكور، والله أعلم.

وما تضمّنه الحديث الثامن عشر من نفي البأس عن الاختضاب للجنب، ربّما يُستدلّ به على عدم كراهته له، والحقّ أنّه لا دلالة فيه على ذلك.

والأحاديث الدّالة^٤ على الكراهة كثيرة، وإن كانت غير نقيّة السند.

وإلى الكراهة ذهب الشّيخان^٥ والمرتضى^٦ رضوان الله عليهم، وقد مرّ الكلام في تعليل المفيد كراهته بحيلولته بين الماء والبشرة في بحث الوضوء.

١. في ح: السور.

٢. المعتمر: ١، ١٨٧، المنتهى: ٢: ٢١٦.

٣. المعتمر: ١: ١٨٨.

٤. في ح، ص زيادة: فيه.

٥. الشّيخ الطّوسي في المبسوط: ١: ٢٩، والتهاية: ٢٣، والمفيد في المقنعة: ٥٨.

٦. نقل عنه في المعتمر: ١: ١٩٢.

وما تضمّنه الحديث التاسع عشر من قوله عليه السلام: «مَنْ تَرَكَ شَعْرَةً مِنَ الْجَنَابَةِ» لعلّ المراد به مقدار الشّعة من البشرة لا نفس الشّعة، فلا يخالفه اتفاق جُلّ الأصحاب أو كلّهم على عدم وجوب غسل الشّعر وقد تقدّم الكلام فيه قبيل هذا، والله أعلم بحقائق الأمور.

المطلب الثاني

في غُسل الحيض، وما يتعلّق بدمه من الأحكام

وفيه فصول:

الفصل الأوّل

فيما يُعرف به دم الحيض من غيره
وأقلّ الحيض، وأكثره، وأقلّ الطّهر
وما ورد في مجامعة الحيض للحمل، وكون غُسله كغُسل الجنابة

سبعة عشر حديثاً^١:

الأوّل: من الصّاح؛ معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام: « (الحيض والاستحاضة) ^٢ ليس يخرجان من مكان واحد، إنّ دم الاستحاضة بارد، وإنّ دم الحيض حارٌّ ^٣ ».

الثاني: إسحاق بن جرير، عن أبي عبد الله عليه السلام في خبر طويل: «دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حارّ، تجدد له حرّقة، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد»^٤.

الثالث: زياد بن سوقة، قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل اقتض امرأته أو أمته،

١ . في ب، ص، ح، ج زيادة: أحد عشر صحاح، وأربعة حسان، وموتّفان.

٢ . في المصادر: إنّ دم الاستحاضة والحيض.

٣ . الكافي ٣: ٩١ ح ٢، التهذيب ١: ١٥١ ح ٤٣٠، الوسائل ٢: ٥٣٧ الباب ٣ من أبواب الحيض ح ١.

٤ . الكافي ٣: ٩١ ح ٣، التهذيب ١: ١٥١ ح ٤٣١، الوسائل ٢: ٥٣٨ الباب ٣ من أبواب الحيض، قطعة من الحديث ٣.

فرأت دماً كثيراً لا ينقطع عنها يومها، كيف تصنع في الصلاة؟ قال: «تمسك الكرسف^١؛ فإن خرجت القطنه مَطْوَقَة بالدم فإنه من العُدرة، تغتسل وتمسك معها قطنه وتصلّي، وإن خرج الكرسف مُنْغَمَساً فهو من الطَّمث، تقعد عن الصلاة أيام الحيض»^٢.

الرابع: خلف بن حمّاد - في حديث طويل - عن الكاظم عليه السلام قال: «تستدخل القطنه ثم تدعها مَلَيّاً، ثم تخرجها إخراجاً رقيقاً؛ فإن كان الدّم مَطْوَقاً في القطنه فهو من العُدرة، وإن كان مُسْتَنْقَعاً في القطنه فهو من الحيض»^٣.

الخامس: صفوان بن يحيى، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن أدنى ما يكون من الحيض، فقال: «أدناه ثلاثة، وأبعده عشرة»^٤.

السادس: يعقوب بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «أدنى الحيض ثلاثة، وأقصاه عشرة»^٥.

السابع: صفوان، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحبلى ترى الدّم ثلاثة أيام أو أربعة أيام، تصلّي؟ قال: «تمسك عن الصلاة»^٦.

١ . الكرسف: القطن (لسان العرب ٩ : ٢٩٧).

٢ . في المصادر زيادة: بالدم.

٣ . الكافي ٣ : ٩٤ ح ٢، التهذيب ١ : ٤٣٢، الوسائل ٢ : ٥٣٦ الباب ٢ من أبواب الحيض ح ٢. في بعض المصادر: افتضّ بدل اقتضّ.

٤ . الكافي ٣ : ٩١ ح ١، المحاسن : ٣٠٧ ح ٢٢، الوسائل ٢ : ٥٣٥ الباب ٢ من أبواب الحيض، قطعة من الحديث ١.

٥ . الكافي ٣ : ٧٥ ح ٣، التهذيب ١ : ١٥٦ ح ٤٤٥، الاستبصار ١ : ١٣٠ ح ٤٤٦، الوسائل ٢ : ٥٥١ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ٢.

٦ . التهذيب ١ : ١٥٦ ح ٤٤٧، الاستبصار ١ : ١٣٠ ح ٤٤٨، الوسائل ٢ : ٥٥٢ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ١٠.

٧ . التهذيب ١ : ٣٨٧ ح ١١٩٣، الاستبصار ١ : ١٣٩ ح ٤٧٨، الوسائل ٢ : ٥٧٧ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٤.

الثامن: محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن الحبلى ترى الدّم كما كانت ترى أيام حيضها مستقيماً في كلّ شهر، قال: «تمسك عن الصّلاة، كما كان تتصنع في حيضها، فإذا طهرت صلّت»^١.

التاسع: عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن الحبلى ترى الدّم، أتترك الصّلاة؟ قال: «نعم، إنّ الحبلى ربّما قذفت الدّم»^٢.

العاشر: الحسين بن نعيم الصّحّاف، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ أمّ ولدي ترى الدّم وهي حامل، كيف تصنع بالصّلاة؟ فقال^٣: «إذا رأّت الحامل الدّم بعد ما يمضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت ترى فيه الدّم، من الشّهر الذي كانت تقعد فيه فإنّ ذلك ليس من الرّحم، ولا من الطّمث، فلتتوضّأ (ولتحتشّ بالكرسف) وتصلّي، فإذا رأّت الحامل الدّم قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدّم بقليل، أو في الوقت من ذلك الشّهر، فإنّه من الحيضة»^٤.

الحادي العشر: معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا يكون القرء في أقلّ من عشرة أيّام، فما زاد أقلّ ما يكون عشرة من حين تطهر إلى أن ترى الدّم»^٥.

١. التهذيب: ١: ٣٨٧ ح ١١٩٤، الاستبصار: ١: ١٣٩ ح ٤٧٩، الوسائل: ٢: ٥٧٨ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٧.

٢. الكافي: ٣: ٩٧ ح ٥، التهذيب: ١: ٣٨٦ ح ١١٨٧، الاستبصار: ١: ١٣٨ ح ٤٧٤، الوسائل: ٢: ٥٧٦ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ١، بتفاوت.

٣. في الكافي: قال: فقال لي.

٤. في الكافي وموضع من التهذيب: وتحتشّ بكرسف، وفي ص: ولتحتشّ.

٥. الاستبصار: ١: ٤٠ ح ٤٨٢، الكافي: ٣: ٩٥ ح ١، التهذيب: ١: ١٦٨ ح ٤٨٢ وص ٣٨٨ ح ١١٩٧، الوسائل: ٢: ٥٧٧ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٣، بتفاوت.

٦. الكافي: ٣: ٧٦ ح ٤، التهذيب: ١: ١٥٧ ح ٤٥١، الاستبصار: ١: ١٣١ ح ٤٥٢، الوسائل: ٢: ٥٥٣ الباب ١١ من أبواب الحيض ح ١، حيث في الجميع محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام بدل عن معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام.

الثاني عشر: من الحسان؛ حفص بن البختري، قال: دَخَلْتُ على أبي عبد الله عليه السلام امرأة، سألته عن المرأة يستمرّ بها الدّم، فلا تدري حيض هو أم غيره؟ قال: فقال لها: «إن دم الحيض حارّ عَبِيطٌ^٢ أسود، له دفع وحرارة، ودم الاستحاضة أصفر بارد، فإذا كان للدم حرارة ودفع وسواد، فلتَدَعِ الصَّلَاةَ»^٣.

الثالث عشر: محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا رأت المرأة الدّم قبل عشرة أيّامٍ فهو من الحيضة الأولى، وإن كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلية»^٤.
الرابع عشر: سليمان بن خالد، قال: قلت^٥: جُعِلَتْ فداك: الحبلَى ربّما طمّثت، فقال: «نعم»^٦ إنّ الولد في بطن أمه غذاؤه الدّم، فربّما كَثُرَ فيفضل^٧ عنه، فإذا فضل دفعته، وإذا دفعته حرمت عليها الصَّلَاة»^٨.

الخامس عشر: عبد الله بن يحيى الكاهلي، عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن المرأة يجامعها زوجها فتحيض في المَغْتَسَل، أفلا تغتسل؟ قال: «قد جاءها ما يفسد الصَّلَاة، فلا تغتسل»^٩.

١ . في المصادر : أو .

٢ . العَبِيط: الطَّرِي (لسان العرب ٧: ٣٤٧).

٣ . التهذيب ١: ١٥١ ح ٤٢٩، الكافي ٣: ٩١ ح ١، الوسائل ٢: ٥٣٧ الباب ٣ من أبواب الحيض ح ٢.

٤ . المرأة: من م .

٥ . أيّام: ليس في الكافي .

٦ . الكافي ٣: ٧٧ ح ١، التهذيب ١: ١٥٩ ح ٤٥٤، الوسائل ٢: ٥٥٤ الباب ١١ من أبواب الحيض ح ٣.

٧ . في المصادر زيادة: لأبي عبد الله عليه السلام .

٨ . في المصادر زيادة: وذلك.

٩ . في المصادر: ففضل.

١٠ . الكافي ٣: ٩٧ ح ٦، الوسائل ٢: ٥٧٩، الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ١٤، بتفاوت يسير.

١١ . الكافي ٣: ٨٣ ح ١، التهذيب ١: ٣٧٠ ح ١٢٨ و ٣٩٥ ح ١٢٢، الوسائل ٢: ٥٦٥ الباب ٢٢ من أبواب

السّادس عشر: من الموقّعات؛ الحليّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «غسل الجنابة والحيض واحد»^١.

السّابع عشر: عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سأله^٢ عن المرأة يواقعها زوجها، ثمّ تحيض قبل أن تغتسل، قال: «إن شاءت أن تغتسل فعلت، وإن لم تفعل فليس عليها شيء، فإذا^٣ طهّرت اغتسلت غسلًا واحدًا للحيض والجنابة»^٤.

أقول: المراد من عدم خروج الدّمين من مكان واحد أنّ مقيّهما^٥ في باطن المرأة متخالفان، فخروج كلّ^٦ منهما من موضع خاصّ.

والمراد بالحرقّة: اللّذع^٧ الحاصل من حِدّة الدّم، ولعلّه هو المراد من الحرارة في الحديث الثّاني عشر؛ إذ التّأسيس خير من التّأكيد.

والاقتضاض - بالقاف والضاد المعجمة -: إزالة البكارة.

والعُذرة - بضمّ العين وإسكان الدالّ -: البكارة، ويستعملها^٨ الفقهاء في الدّم

الخارج عند الاقتضاض.

الحيض ح ١ وص ٤٨٣ الباب ١٤ من أبواب الجنابة ح ١، في الكافي: تغتسل أو لا تغتسل، وفي التهذيب: فتغتسل أم لا؟.

١. التهذيب: ١: ١٠٦ ح ٢٧٤، الوسائل: ١: ٤٦٣ الباب ١ من أبواب الجنابة ح ٦، بتفاوت.

٢. في المصادر: قال سأله.

٣. في س، ص، ج: فإن.

٤. التهذيب: ١: ٣٩٦ ح ١٢٢٩، الاستبصار: ١: ٤٧ ح ٥٠٦، الوسائل: ١: ٥٢٧ الباب ٤٣ من أبواب الجنابة ح ٧.

٥. في س: مفرّهما.

٦. في حاشية ح زيادة: واحد.

٧. في س، ح: اللّذع.

٨. ليس في س، ص.

والطمث - بفتح الطاء - : الحيض.

والعبط: الخالص الطَّيِّب.

ووجه دلالة تطويق الدَّم القطنية على كونه دم عُدرة على ما في الحديث الثالث، أن الاقتضاض ليس إلا خَرَق الجلدِة الرِّقِيقَة المتسجحة^١ على فم الرَّحِم، فإذا خُرِقَتْ خرج الدَّم من جوانبها، بخلاف دم الحيض.

والمراد بالغُسل: غُسل الجنابة.

وأمرها بالتحشِّي بالقطنية للتحفظ من تعدي الدَّم إلى ظاهر الفرج في أثناء الصَّلَاة. ولا يخفى أَنَّهُ يُمكن أن يُستنبط منه وجوب عَصَب الجروح ومنع دمها من^٢ التعدي حال الصَّلَاة، إذا لم يكن فيه مشقَّة. وسيجيء الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

وقوله عليه السلام في الحديث الرابع: «وَتَدْعُهَا مَلِيًّا» أي تتركها وقتاً صالحاً. ولفظة «مطوقاً» يجوز كونه بصيغة اسم الفاعل والمفعول، وكذلك لفظ «مستنقعا».

وتحديد أقلِّ الحيض وأكثره بالثلاثة والعشرة، كما تضمَّنه الحديث الخامس والسادس، ممَّا لا خلاف فيه بين الأصحاب، إمَّا الخلاف في أَنَّهُ هل يشترط توالي الثلاثة، أم يكفي كونها في جملة العشرة؟

والأول هو المشهور، وارتضاه المرتضى رضي الله عنه^٣، والثاني مذهب الشَّيخ في النهاية^٤.

١. في س: المنتجة وفي م: المنتحية.

٢. في ح: حال.

٣. رسائل الشَّريف المرتضى ٣: ٢٦.

٤. النهاية: ٢٦، ولكن في البسوط ١: ٤٢، والجمل والعقود: ١٦٣ اختار الأوَّل.

والمراد بالثلاثة: مقدارها من الزمان، ولو بالتلفيق.

وفُسِّر التّوالي تارة باتّصال الدّم في الثلاثة، بحيث متى احتشّت بالقطنة وأخرجتها بعد هنيئة خرجت ملطّخة، وأخرى بوجود الدّم وقتاً ما في كلّ من الثلاثة، وإن لم يكن مستمراً.

وربّما فُسِّر برؤيتها له في أوّل اليوم الأوّل، وآخر الآخر، وجزء من أجزاء اليوم الأوسط، وهذا التفسير لبعض مشايخنا المتأخّرين قدّس الله مرقدته^١، وهو غير بعيد. وإنّما اعتُبر وجود الدّم في أوّل الأوّل وآخر الآخر، عملاً بما ثبت^٢ بالنّص والإجماع من أنّه لا يكون أقلّ من ثلاثة أيام؛ إذ لو لم يُعتبر وجوده في الطّرفين المذكورين لم يكن الأقلّ ما جعله^٣ الشارع أقلّ، فلا تغفل.

وما تضمّنه الحديث السّابع وما بعده من مجامعة الحيض الحمل^٤، هو المشهور بين الأصحاب، وعليه الصّدوق^٥ والمرتضى^٦ والعلامة^٧.
والروايات به كثيرة^٨، وهو الأصحّ.

وابن الجنيد وابن إدريس على عدم مجامعته له^٩، ودلائلهما عليه ضعيفة.

١. لم نعثر عليه.

٢. في س، ص: ثبت.

٣. في م: ممّا جعله، وفي س: إلّا ما جعله.

٤. في ص: للحمل.

٥. المقنع: ٥٠، الفقيه ١: ٥١.

٦. الناصريّات (الجوامع الفقهيّة): ١٩١.

٧. المنتهى ٢: ٢٧٤.

٨. أنظر الوسائل ٢: ٥٧٦ الباب ٣٠ من أبواب الحيض.

٩. نقله عن ابن الجنيد في المعتمد ١: ٣٠، السرائر ١: ١٥٠.

والشيخ في النهاية على أن ما تراه الحامل في أيام عادتها حيض، وما تراه بعد العادة بعشرين يوماً فليس بحيض^١.

والحديث العاشر يدلّ عليه، وليس في الأحاديث المعتبرة ما ينافيه.
ولعلّ المراد بقوله عليه السلام: «ليس من الرحم» أن ذلك الدم ليس من الدّم الذي يجتمع في الرحم لتغذية الجنين.

والحديث الحادي عشر يدلّ على أن أقلّ الطّهر عشرة أيام، وهو ممّا لا خلاف فيه بين الأصحاب.

والقرء: يُحوز فيه الفتح^٣ والضّمّ، وبعض اللّغويّين على أنّه بالفتح بمعنى الطّهر، ويُجمع حينئذٍ على قروء، كحرب وحروب، وبالضّمّ بمعنى الحيض، ويُجمع حينئذٍ على أقرء، كقفل وأقفال. والأشهر اشتراكه بين المعنيين على كلّ من اللّغتين.
وقوله عليه السلام: «فما زاد» المتبادر منه أن المراد أنّه لا يكون أقلّ من عشرة فصاعداً، وهو لا يخلو من إشكال بحسب المعنى. فلعلّ التقدير: فالقرء ما زاد - على أن يكون الفاء فصيحة - أي إذا كان كذلك، فالقرء ما زاد على أقلّ من عشرة.
وقوله عليه السلام: «أقلّ ما يكون عشرة» إلى آخره، لعلّه إنّما ذكره عليه السلام للتوضيح ودفع ماعساه يُتوهم من أن المراد بالقرء معناه الآخر.

١. النهاية: ٢٥.

٢. في س، ص: ما.

٣. في م: بفتح العين.

٤. في س، ج: ولعلّ.

٥. وهنا وجه آخر وهو أن يجعل قوله عليه السلام: «فما زاد» مبتدأ، وقوله «أقلّ ما يكون» مبتدأ آخر، و«عشرة» خبره، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، والمعنى أن الذي زاد على أقلّ من عشرة أقلّ ما يكون عشرة، وهذا معنى مستقيم. «منه رحمه الله»، بتفاوت في النسخ.

ولفظه يكون تامة، وعشرة^١ بالرفع خبر أقل.

والحديث الثالث عشر مما استدلل به العلامة طاب ثراه في المنتهى^٢ على أن أقل الطهر عشرة أيام، وتبعه في الاستدلال (به على ذلك)^٣ بعض الأصحاب^٤. ولا يخفى أنه إنما يتم إذا ثبت^٥ أن مراده عليه السلام: إذا رأت الدم قبل إتمام عشرة أيام من انقطاع دمها. وقس عليه قوله عليه السلام: «وإن كان بعد العشرة»^٦. وقد استدلل قدس الله روحه في الكتاب المذكور بهذا الحديث أيضاً على أن كل دم تراه المرأة ما بين الثلاثة إلى العشرة ثم ينقطع فهو حيض.

١. في س زيادة: يكون.

٢. المنتهى ٢: ٢٨٨.

٣. ليس في س، ص.

٤. المدارك ١: ٣١٩.

٥. في س: يثبت.

٦. أي لا بد أن يراد به العشرة بعد انقطاع دمها؛ إذ لو أريد بالعشرة المعرفة باللام غير العشرة المضافة لخرج الكلام عن الانتظام وصار مثل أن تقول لرسولك الذي ترسله بكتابك إلى زيد: إن أوصلته قبل عشرة أيام فلك دينار، وإن أوصلته بعد العشرة فلك نصف دينار، وأنت تريد بالعشرة المعرفة باللام عشرة أخرى، ابتداءها بعد انتهاء العشرة الأولى.

وهذا الكلام مستهجن لا يرتضيه أهل اللسان، فكيف يصدر عن الإمام عليه السلام؟ والحاصل: أن معنى هذا الحديث مضطرب جداً، فإنه إن حمل على ما لا يخرج به الكلام عن الانتظام لزم نقصان أقل الطهر عن عشرة أيام كما إذا رأت الدم في آخر الحادي عشر مثلاً، إذ يصدق أنها رآته بعد العاشر من انقطاع دمها وإن بقي على ما هو عليه من الاستهجان وعدم الانتظام، فكيف يصدر عنه؟ واستدلال العلامة طاب ثراه يقتضي إبقاءه على ما هو عليه من الاختلال. ولقائل أن يزيل اختلاله بأن يحمل الكلام على حذف مضاف، ويكون التقدير: فهو طهر الحيضة المستقبلية، حينئذ يخرج من الاستهجان. وحذف المضاف أمر شائع لا هجنة فيه، فارتكابه أولى من التزام الإخلال، والله أعلم بحقيقة الحال. «منه رحمه الله».

٧. في س واو بدل وقد.

فيما يعرف به دم الحيض وأقله وأكثره / ٢١٣

وَأنت خبير بأن استدلاله هذا إنما يتم إذا ثبت أن مراده الطبيعية: إذا رأت الدم قبل إتمام العشرة أيام من ابتداء دمها، فلا استدلال بهذا الحديث على هذين المطلبين اللذين يتواردان عليه توارد الضدّين غريب، والله أعلم بحقائق الأمور.

الفصل الثاني

في بُذ من أحكام الحيض، وحكم الصَّغِيرَة
واليائسة، ووجوب قضاء الصَّوْم دون الصَّلَاة

عشرة أحاديث:

الأوّل: من الصَّحاح؛ مُحَمَّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الصَّغِيرَة في أيامها قال: «لا تصلي حتى تنقضي أيامها، فإذا^١ رأَت الصَّغِيرَة في غير أيامها توضأت وصلّت»^٢.

الثاني: مُحَمَّد بن (عمر بن سعيد)^٣ عن الرِّضَا عليه السلام قال: سألتَه عن الطَّامِث، كم حدَّ جلوسها؟ فقال: «تنتظر عدّة ما كانت تحيض، ثمّ تستظهر بثلاثة أيام، ثمّ هي مستحاضة»^٤.

الثالث: مُحَمَّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام في الحائض إذا رأَت دمًا بعد أيامها التي

١ . في الكافي : وإن . وفي التهذيب : فإن .

٢ . الكافي ٣ : ٧٨ ح ١ ، التهذيب ١ : ٣٩٦ ح ١٢٣ ، الوسائل ٢ : ٥٤٠ الباب ٤ من أبواب الحيض ح ١ .

٣ . في المصادر : عمرو بن سعيد عن أبي الحسن .

٤ . التهذيب ١ : ١٧٢ ح ٤٩١ ، الاستبصار ١ : ١٤٩ ح ٥١٥ ، الوسائل ٢ : ٥٥٧ الباب ١٣ من أبواب الحيض ح ١٠ ،

بتفاوت .

كانت ترى الدّم فيها: «فلتقعد عن الصّلاة يوماً أو يومين، ثمّ تمسك قطنة، فإن صبح القطنة دمّ لا ينقطع فلتجتمع بين كلّ صلاتين بغسل»^١.

الرابع: أحمد بن محمّد (بن أبي نصر، عن الرّضا عليه السلام)^٢، قال: سألته عن الحائض كم تستظهر؟ فقال: «تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة»^٣.

الخامس: ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا بلغت المرأة خمسين سنة لم ترَ حُمرة، إلّا أن تكون امرأة من قريش»^٤.

السادس: عبد الرّحمن بن الحجّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «حدّ التي يئست من الحيض خمسون سنة»^٥.

السّابع: معمر بن يحيى^٦، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام^٧ عن الحائض تطهر عند العصر، تصلي الأولى؟ قال: «لا، إنّما تصلي التي تطهر عندها»^٨.

الثامن: من الحسان؛ زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قضاء الحائض الصّلاة

١ . المعتبر: ١: ٢١٥، الوسائل ٢: ٦٠٨ الباب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١٤.

٢ . في المصادر: عن ابن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام.

٣ . التّهذيب: ١: ١٧٢ ح ٤٨٩، الاستبصار: ١: ١٤٩ ح ٥١٤، الوسائل ٢: ٥٥٧ الباب ١٣ من أبواب الحيض ح ٩.

وفي الوسائل: أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نصر، عند أبي الحسن الرضا عليه السلام، بتفاوت.

٤ . الكافي ٣: ١٠٧ ح ٣، التّهذيب: ١: ٣٩٧ ح ١٢٣٦، الوسائل ٢: ٥٨٠ الباب ٣١ من أبواب الحيض ح ٢.

٥ . في الكافي زيادة: قد.

٦ . الكافي ٣: ١٠٧ ح ٤، التّهذيب: ١: ٣٩٧ ح ١٢٣٧، الوسائل ٢: ٥٨٠ الباب ٣١ من أبواب الحيض ح ١.

٧ . في الوسائل: معمر بن عمرو.

٨ . في الكافي: أبا جعفر عليه السلام.

٩ . في المصادر زيادة: الصّلاة.

١٠ . الكافي ٣: ١٠٢ ح ٢، التّهذيب: ١: ٣٨٩ ح ١١٩٨، الاستبصار: ١: ٤١١ ح ٤٨٤، الوسائل ٢: ٥٩٩ الباب ٤٩

من أبواب الحيض ح ٣.

ثم تقضي الصوم^١، قال: «ليس عليها أن تقضي الصلاة، وعليها أن تقضي صوم شهر رمضان»^٢.

التاسع: من الموثقات؛ يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله عليه السلام^٣ في امرأة دخلت وقت الصلاة، وهي طاهر فأخّرت الصلاة حتى حاضت، قال: «تقضي إذا طهرت»^٤.
 العاشر: عبد الرحمن بن الحجاج، عن الصادق عليه السلام^٥ قال: «ثلاث يزوجن^٦ على كل حال التي لم تحض، ومثلها لا تحيض»^٧، قلت: وما حدّها؟ قال: «إذا أتى لها أقل من تسع سنين، والتي لم يدخل بها، والتي قد بئست من الحيض، ومثلها لا تحيض»، قلت: وما حدّها؟ قال: «إذا كان لها خمسون سنة»^٨.

أقول: دلّ الحديث الأوّل على أنّ الصّفرة في أيام العادة حيض، ترجيحاً للعادة، والحديث الثّاني وما بعده على الاستظهار، وهو: طلب ظهور الحال في كون الدّم حيضاً حيضاً أو طهرّاً بترك العبادة بعد انقضاء العادة يوماً فصاعداً.

١. في التهذيب: الصيام.

٢. الكافي ٣: ١٠٤ ح ٣، التهذيب ١: ١٦٠ ح ٤٥٩، الوسائل ٢: ٥٨٩ الباب ٤١ من أبواب الحيض، صدر ح ٢.

٣. في المصادر زيادة: قال.

٤. في الوسائل زيادة: عليها.

٥. التهذيب ١: ٣٩٢ ح ١٢١، الاستبصار ١: ١٤٤ ح ٤٩٣، الوسائل ٢: ٥٩٧ الباب ٤٨ من أبواب الحيض ح ٤، بنقاوت.

٦. في المصادر: قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

٧. في المصادر: يتزوجن.

٨. في المصادر زيادة: قال.

٩. الكافي ٦: ٨٥ ح ٤، التهذيب ٨: ١٣٧ ح ٤٧٨، الاستبصار ٣: ٣٣٧ ح ١٢٠٢، وصدره في الوسائل ٢: ٥٨١ الباب ٣١ من أبواب الحيض ح ٦.

وقد أطبق الأصحاب على ثبوته لذات العادة، إذا كانت عادتھا دون العشرة، وتجاوز الدّم عن أيام العادة.

وإنّما الخلاف بينهم في مقدار زمانه، ووجوبه واستحبابه، والمستفاد من الأحاديث المعتمدة كونه إلى الثلاثة.

و المتأخرون من الأصحاب على استحبابه، ولا استبعاد في وجوب العبادة عليها باختيارها عدم الاستظهار، ولا يلزمهم جواز ترك الواجب لا إلى بدل، كما لا يخفى. ثمّ لهم في هذا المقام تفصيل مشهور، وهو أنّه إن انقطع دمها على العاشر، كان ذلك كاشفاً عن كون العشرة حيضاً، فتقضي صوم العشرة، وإن كانت قد صامت بعضها.

وإن تجاوز العشرة، كان ذلك كاشفاً عن كون الزائد على العادة طهراً، وإن صومها وصلاتها بعد أيام الاستظهار كانا صحيحين، ووجب عليها قضاء ما أخلّت به منهما أيام الاستظهار.

والأخبار التي أطلعنا عليها غير دالة على ذلك، والله أعلم بحقائق الأمور. وقد دلّ الحديث الخامس على مخالفة حكم القرشيّة لغيرها في سنّ اليأس. واستدلال بعضهم به على أنّ حدّ يأسها ستون، عجيب.

والحديث السادس والعاشر يدلّان بظاهرها على أنّ حدّ اليأس خمسون في القرشيّة وغيرها، وهو قول الشيخ في التّهاية^١، ووافقه المحقّق في بحث العدد من الشرائع^٢. وأمّا في بحث الحيض فذهب إلى أنّه ستون مطلقاً^٣، وبه رواية ضعيفة.

١. التّهاية: ٥١٦ بحث الطّلاق.

٢. الشّرائع: ٣: ٣٥ بحث العدد.

٣. الشّرائع: ١: ٢٩ بحث الحيض.

والقول بالتفصيل مشهور بين المتأخرين، وحاولوا به الجمع بين الأخبار.
وقول التهاية غير بعيد، وطريق الاحتياط للعبادة والعدة مما لا يخفى.
وأما إلحاق التبتية بالقرشية، فلم أطلع في الأخبار على ما يدل عليه.
وما تضمنه الحديث السابع من أن الحائض إذا طهرت عند العصر لم تُصلّ إلاّ
العصر، لعله محمول على ما إذا لم يبقَ من الوقت سوى ما يخصّ العصر.
وما تضمنه الحديث الثامن من قضاء الصوم دون الصلاة، مما انعقد عليه الإجماع.
وفي رواية الحسن بن راشد^٢، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحائض تقضي الصلاة؟
قال: «لا»، قلت: تقضي الصوم؟ قال: «نعم»، قلت: من أين جاء هذا؟ قال «أول
من قاس إبليس»^٣.
وقوله عليه السلام في الحديث العاشر: «ثلاث يزوّجن^٤ على كلّ حال» المراد به أن
تزويجهن بعد الطلاق غير مشروط بانقضاء العدة^٥.

١. في م، ح، يختصّ.

٢. في بعض المصادر زيادة: قال .

٣. الكافي ٣: ١٠٤ ح ٢، التهذيب ١: ١٦٠ ح ٥٨، وج ٤: ٢٦٧ ح ٨٠٧، الوسائل ٢: ٥٨٩ الباب ٤١ من أبواب
الحيض ح ٣.

٤. في ب، ص، يزوّجن.

٥. استدلل العلامة قدس سره في المختلف على المذهب المشهور بروايات ثلاث، منها هذه الرواية، واستدلّ قبلها
بدليلين، أولهما: غير منتج، وثانيهما: مصادرة على المطلوب، وهذا منه طاب ثراه عجيب. ومستند المرتضى
رضي الله عنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي يَمَسُّ مِنَ الْخَيْضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ
يَحْضُنَّ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وجعل الربّ في الآية بمعنى شكّ الصحابة وترددهم في
عدة هؤلاء الثلاث. ونقل ذلك عن جمهور المفسرين وأهل العلم بالتأويل: وروي عن أبي بن كعب أنه قال
للنبيّ صلى الله عليه وآله: يا رسول الله، إنّ عدداً من عدد النساء لم يذكر في الكتاب: الصغار والكبار
وأولات الأحمال، فنزلت الآية. وقد دلّت بعض الروايات من الصحاح وغيرها على ما ذهب إليه العلامة،

وقد خالف السيّد المرتضى وابن زهره رضي الله عنهما في الصغيرة واليائسة، فأوجبا عليهما العدة إذا طُلِّقَتَا بعد الدّخول،^١ وستسمع في هذا الحديث كلاماً مشبعاً في كتاب الطّلاق، إن شاء الله تعالى.

ولكنّ لما لم يكن خبر الآحاد حجة عنده لم يحتجّ بها. وكلامه رحمه يعطي أنّ رواية أبي بن كعب وما نقله عن المفسّرين من المتواترات، ويؤيده أنّا لو حملناه على ما حمّله غيره من الشكّ في اليأس والصّغر لم يكن بعدّتي المعلوم بأسها وصغرها في القولين أصلاً فإنّ الحكم باعتداد المشكوك في بأسها وصغرها ثلاثة أشهر لا يدلّ على أنّ لا عدة على المتيقّن بأسها وصغرها بشيء من الدلالات، فلعلّ عدّتها أقلّ من عدّتهما، وإهمال ذلك بعيد. ومما يوهن كلامهم أنّ المشكوك في بلوغها التسع، الأصل عدم بلوغها إياها، لهذا أطبقوا على أنّ ما تراه قبل بلوغ التسع فليس بحيض، وهذا [تفصّي] عدم إيجابهم العدة عليها، وقسّ عليه المشكوك في وصولها إلى حدّ اليأس. والخاصّ أنّ مذهب السيّد المرتضى نور الله مرقدّه لا يخلو من قوّة، وسلوك جادة الاحتياط يقتضي العمل به، وعسانا نذكر جملة ممّا يؤيده في كتاب الطّلاق من كتابنا الموسوم بمشرق الشّمسين. «منه رحمه الله».

الفصل الثالث

في باقي أحكام الحائض

وما يسوغ فعله حال الحيض وما لا يسوغ

ستّة عشر حديثاً^١:

الأوّل: من الصّاح؛ زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته: كيف صارت الحائض تأخذ من المسجد^٢ ولا تضع فيه؟ قال^٣: «لأنّ الحائض تستطيع أن تضع ما في يدها في غيره، ولا تستطيع أن تأخذ ما فيه إلّا منه»^٤.

الثاني: أبو عبيدة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الطّامث تسمع السّجدة، فقال: «إن كانت من العزائم فلتسجد إذا سمعتها»^٥.

١ . تسعة صحاح وخمسة حسان والأخيران موثقان. «منه رحمه الله».

٢ . في المصادر: ما في المسجد.

٣ . في التهذيب: فقال .

٤ . الكافي ٣: ١٠٦ ح ١، التهذيب ١: ٣٩٧ ح ١٢٣٣، الوسائل ٢: ٥٨٢ الباب ٣٥ من أبواب الحيض ح ١، بتفاوت.

٥ . الكافي ٣: ١٠٦ ح ٣، التهذيب ١: ١٢٩ ح ٣٥٣، الاستبصار ١: ١١٥ ح ٣٨٥، الوسائل ٢: ٥٨٤ الباب ٣٦ من أبواب الحيض ح ١.

الثالث: عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الحائض [هل] ^١ تقرأ القرآن، وتسجد ^٢ إذا سمعت السجدة؟ قال: «تقرأ ^٣ ولا تسجد» ^٤.

الرابع: الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الحائض: ما يحلّ لزوجه منها؟ قال: «تتزر بإزار إلى الركبتين، وتُخرج سرّهما، ثم له ما فوق الإزار» ^٥.

الخامس: عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما للرجل من الحائض؟ قال: «ما بين إلتيتها، ولا يُوقب» ^٦.

السادس: عيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ^٧ واقع أهله ^٨ وهي طامث، قال: «لا يلتمس فعل ذلك، قد هوى الله أن يقرها». قلت: فإن فعل أعليه كفارة؟ قال: «لا أعلم فيه شيئاً، يستغفر الله» ^٩.

السابع: محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام في ^{١٠} المرأة ينقطع عنها دم الحيض ^{١١} في

١ . هل: من المصادر.

٢ . في المصادر زيادة: سجدة.

٣ . في الاستبصار: لا تقرأ.

٤ . التهذيب ٢: ٢٩٢ ح ١١٧٢، الاستبصار ١: ٣٢٠ ح ١١٩٣، منتقى الجمان ١: ٢١٢، الوسائل ٢: ٥٨٤ الباب ٣٦ من أبواب الحيض ح ٤٤، بتفاوت.

٥ . الاستبصار ١: ١٢٩ ح ٤٤٢، التهذيب ١: ١٥٤ ح ٤٣٩، الفقيه ١: ٥٤ ح ٢٠٤، الوسائل ٢: ٥٧١ الباب ٢٦ من أبواب الحيض ح ١.

٦ . التهذيب ١: ١٥٥ ح ٤٤٣، الوسائل ٢: ٥٧١ الباب ٢٥ من أبواب الحيض ح ٨.

٧ . في ح: الرجل .

٨ . في المصادر : امرأته .

٩ . الاستبصار ١: ١٣٤ ح ٤٦٠، التهذيب ١: ١٦٤ ح ٤٧٢، الوسائل ٢: ٥٧٦ الباب ٢٩ من أبواب الحيض ح ١.

١٠ . في التهذيب : قال.

١١ . في التهذيب : الدم دم الحيضة.

آخر أيامها، قال^١: «إذا أصاب زوجها شَبَقٌ^٢ فليأمرها بغسل^٣ فرجها، ثم يمسهَا إن شاء قبل أن تغتسل»^٤.

الثامن: الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يطلق امرأته وهي حائض، قال: «الطلاق على غير السنة باطل»^٥.

التاسع: رفاعة بن موسى النخاس، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أشتري الجارية، فربما احتبس طمثها من فساد دمٍ أو ريحٍ في رحم، فُتسقى الدواء لذلك فتطمث من يومها، أفيجوز لي ذلك؟ وإني لا أدري من حبلٍ هو، أو من^٦ غيره؟ فقال لي: «لاتفعل ذلك»: فقلت له: إنما ارتفع طمثها منها شهراً، ولو كان ذلك من حبلٍ، إنما كان نطفة الرجل الذي يعزل، فقال^٧: «إن النطفة إذا وقعت في الرحم تصير إلى علقة، ثم إلى مُضغة ثم إلى ما شاء الله.

وإن النطفة إذا وقعت في غير الرحم لم يُخلق منها شيء، فلا تسقيها دواء إذا انقطع طمثها شهراً وجاز وقتها الذي كانت تطمث فيه»^٨.

١ . في التهذيب : فقال.

٢ . الشَّيْق: شدة العُلمة وطلب النكاح (سان العرب ١٠: ١٧١).

٣ . في المصادر: فلتغسل.

٤ . الكافي ٥: ٥٣٩ ح ١، التهذيب ١: ١٦٦ ح ٤٧٥ و ٧: ٤٨٦ ح ١٩٥٢، الاستبصار ١: ١٣٥ ح ٤٦٣، الوسائل ٢: ٥٧٢ الباب ٢٧ من أبواب الحيض ح ١.

٥ . الكافي ٦: ٥٨ ح ٣، التهذيب ٨: ٤٧ ح ١٤٤، الوسائل ١٥: ٢٧٧ كتاب الطلاق الباب ٨ من أبواب مقدّماته و شرائطه ح ٣.

٦ . في الكافي : عن.

٧ . في المصادر زيادة: كسطة .

٨ . في الكافي زيادة : لي.

٩ . الكافي ٣: ١٠٨ ح ٢، الوسائل ٢: ٥٨٢ الباب ٣٣ من أبواب الحيض ح ١، بتفاوت.

العاشر: من الحسان؛ محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثياب^١، و يقرآن من القرآن ما شاء إلا السجدة، ويدخلان المسجد مجتازين، ولا يقعدان فيه، ولا يقربان المسجدين الحرمين»^٢، وقد مرّ هذا الحديث في بحث الجنابة.

الحادي عشر: زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا كانت المرأة طامئاً فلا تلح لها الصّلاة، وعليها أن تتوضأ وضوء الصّلاة عند وقت كلّ صلاة، ثمّ تقعد في موضع طاهر، فتذكر^٣ الله عزّ وجلّ وتسبّحه وتهلّله وتحمده كمقدار صلاتها، ثمّ تخرج لحاجتها»^٤.

الثاني عشر: زيد الشحام، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ينبغي للحائض أن تتوضأ عند وقت كلّ صلاة، ثمّ تستقبل القبلة، فتذكر الله عزّ وجلّ بمقدار^٥ ما كانت تصلي»^٦.

الثالث عشر: داود بن فرقد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن التّعويض يُعلّق على الحائض؟ قال: «نعم، لا بأس». قال: وقال: «تقرأه وتكتبه، ولا تصيبه يدها»^٧.

١ . في المصادر : الثوب .

٢ . التهذيب : ١ : ٣٧١ ح ١١٣٢ ، وأورد صدره في الوسائل : ١ : ٤٩٤ الباب ١٩ من أبواب الجنابة ح ٧ ، وذيله في ص ٤٨٨ الباب ١٥ من أبواب الجنابة ح ١٧ ، بتفاوت .

٣ . في الكافي : وتذكر .

٤ . في بعض المصادر : تفرغ .

٥ . الكافي : ٣ : ١٠١ ح ٤ ، التهذيب : ١ : ١٥٩ ح ٤٥٦ ، الوسائل : ٢ : ٥٨٧ باب ٤٠ من أبواب الحيض ح ٢ ، بتفاوت .

٦ . في المصادر : مقدار .

٧ . الكافي : ٣ : ١٠١ ح ٣ ، التهذيب : ١ : ١٥٩ ح ٤٥٥ ، الوسائل : ٢ : ٥٨٧ الباب ٤٠ من أبواب الحيض ح ٣ ، بتفاوت .

٨ . الكافي : ٣ : ١٠٦ ح ١ ، الوسائل : ٢ : ٥٨٥ الباب ٣٧ من أبواب الحيض ح ١ .

الرابع عشر: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «العدّة والحيض إلى النساء^١، إذا ادّعت صدّقت^٢».

الخامس عشر: من المؤثقات؛ عبد الله بن بكير، عن بعض أصحابه^٣، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء، ما اتقى موضع الدّم^٤».

السادس عشر: علي بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الحائض ترى الطهر، (فيقع عليها)^٥ زوجها قبل أن تغتسل، قال: «لا بأس، وبعد الغسل أحبّ إلي^٦».

أقول: دلّ الحديث الثاني على وجوب سجود الحائض عند سماع السجدة. ويؤيده ما رواه أبو بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا قرئ شيء من العزائم^٧ وسمعتها فاسجد، وإن كنت على غير وضوء، وإن كنت جنباً، وإن كانت المرأة لاتصلّي، وسائر القرآن أنت فيه بالخيار، إن شئت سجدت، وإن شئت لم تسجد^٨».

١ . في المصادر : للنساء.

٢ . الكافي ٦: ١٠١ ح ١، التهذيب ١: ١٦٥ ح ٥٧٥، الاستبصار ٣: ٣٥٦ ح ١٢٧٦، الوسائل ٢: ٥٩٦ الباب ٤٧ من أبواب الحيض ح ١.

٣ . هذا البعض وإن كان غير معلوم التوثيق، لكن لا يقدح في كون الحديث من المؤثقات؛ لما تقرّر من الإجماع على تصحيح ما يصحّ عن عبد الله بن بكير. «منه رحمه الله». وفي أكثر المصادر أصحابنا بدل أصحابه.

٤ . التهذيب ١: ١٥٤ ح ٤٣٦، الاستبصار ١: ١٢٨ ح ٤٣٧، الوسائل ٢: ٥٧١، الباب ٢٥ من أبواب الحيض ح ٥. ولا يضرها جهالة الوساطة لقول الكشي: إن عبد الله بن بكير ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه. «منه رحمه الله».

٥ . في الاستبصار: أيقع بها، وفي التهذيب: أيقع عليها.

٦ . التهذيب ١: ١٦٧ ح ٤٨١، الاستبصار ١: ١٣٦ ح ٤٦٨، الوسائل ٢: ٥٧٣ الباب ٢٧ من أبواب الحيض ح ٥.

٧ . في المصادر زيادة: الأربع.

٨ . الكافي ٣: ٣١٨ ح ٢، الوسائل ٢: ٥٨٤ الباب ٣٦ من أبواب الحيض ح ٢.

وقال الشيخ في النهاية: لا يجوز لها أن تسجد^١. وحجته الحديث الثالث.
وربما حُمل على سجدة غير العزائم، بقرينة قوله عليه السلام: «تقرأ ولا تسجد» إذ
المراد به أنها تقرأ غير العزائم.
وأجاب العلامة في المختلف^٢، تارة بالمنع من^٣ صحة سنده، وفيه نظر لا يخفى.
وأخرى بأن قوله عليه السلام: «ولا تسجد» كناية عن التهي عن قراءة العزائم التي يجب
السجود فيها، فكأنه عليه السلام قال: تقرأ القرآن ولا تقرأ العزيمة^٤. ولهذا الحديث محل
آخر: وهو أن يكون قوله عليه السلام: «تقرأ ولا تسجد» محمولاً على التعجب من عدم
سجودها، أي كيف تقرأ ولا تسجد؟ والحديث الرابع يدل على ما ذهب إليه المرتضى
رضي الله عنه في شرح الرسالة من تحريم الاستمتاع من الحائض^٥، إلا بما فوق المئزر^٦.
ويؤيده ما رواه أبو بصير، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الحائض: ما يحلّ لزوجها
منها؟ قال: «تتزر بإزار إلى الركبتين، وتُخرج ساقها، وله ما فوق الأزار»^٧.
وما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل: ما
يحلّ له من الطامث؟ قال: «لا شيء حتى تطهر»^٨.

١. النهاية: ٢٥.

٢. المختلف ١: ١٨٤ المسألة ١٢٩.

٣. في س: في.

٤. في حاشية ح: العزائم.

٥. نقله عنه المحقق في المعتمد ١: ٢٢٤.

٦. نقله المحقق في المعتمد ١: ٢٢٤، والعلامة في المختلف ١: ١٨٥.

٧. التهذيب ١: ١٥٥ ح ٤٤٠، الاستبصار ١: ١٢٩ ح ٤٤٣، الوسائل ٢: ٥٧٢ الباب ٢٦ من أبواب الحيض ح ٢.

٨. التهذيب ١: ١٥٥ ح ٤٤٤، الوسائل ٢: ٥٦٩ الباب ٢٤ من أبواب الحيض ح ١٢.

والنكرة في سياق التّفي للعموم، خرج الاستمتاع بما فوق السّرة وتحت الرّكبة بالإجماع فبقي الباقي.

وأكثر الأصحاب على الكراهة، وحملوا هذه الأحاديث عليها جمعاً بينها وبين الحديث الخامس والخامس عشر^١، وأحاديث أخرى ضعيفة السّند، ولا بأس به، والله أعلم.

وقد يُستفاد من ظاهر الحديث الخامس المنع من وطء المرأة في دبرها، وسيجيء البحث فيه في كتاب التّكاح إن شاء الله تعالى.

وقوله «لا يوجب» أي لا يُدخل، (والإيقاب: الإدخال)^٢.

والحديث السّادس يدلّ على عدم وجوب الكفّارة على الجماع في الحيض، وهو قول الشّيخ في التّهاية^٣، وتبعه جمع من متأخري الأصحاب.

ويؤيّده رواية زرارة عن أحدهما عليهما السّلام قال: سألته عن الحائض: يأتيها زوجها؟ فقال: «ليس عليه شيء، يستغفر الله ولا يعود»^٤.

ورواية ليث المراديّ، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن وقوع الرّجل على امرأته وهي طامث خطأ، قال: «ليس عليه شيء، وقد عصى ربّه»^٥.

وذهب الأكثر كالنفيد والصّدوقين والمرتضى وابن إدريس وابن حمزة^٦ وابن البرّاج

١. في ص: الرابع عشر.

٢. ليس في ح.

٣. التّهاية: ٢٦.

٤. التّهذيب: ١، ١٦٥ ح ٤٧٤، الاستبصار: ١، ١٣٤ ح ٤٦٢، الوسائل: ٢، ٥٧٦ الباب ٢٩ من أبواب الحيض ح ٢.

٥. التّهذيب: ١، ١٦٥ ح ٤٧٣، الاستبصار: ١، ١٣٤ ح ٤٦١، الوسائل: ٢، ٥٧٦ الباب ٢٩ من أبواب الحيض ح ٣.

٦. في ب: ابن زهرة.

والشيخ في التهذيب والمبسوط والخلاف إلى الوجوب^١، بل نقل المرتضى وابن إدريس إجماع الأصحاب عليه.

ويؤيده رواية محمد بن مسلم، قال: سأله عن أتى امرأته وهي طامث، قال: «يتصدق بدينار، ويستغفر الله»^٢.

ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «مَن أتى حائضاً فعليه نصف دينار يتصدق به»^٣.

ورواية الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع على امرأته، وهي حائض، قال: «يتصدق على مسكين بقدر شعبه»^٤.

والشيخ في التهذيب حمل الرواية الأولى على الوطء في أول الحيض، والوسطى على الوطء في وسطه، والأخيرة على الوطء في آخره، بحمل مقدار الشَّبع على ربع دينار^٥. مستنداً في ذلك بما رواه داود بن فرقد، عن أبي عبد الله عليه السلام في كفارة الطَّمْث أَنَّهُ «يتصدق إذا كان في أوله بدينار، وفي وسطه نصف دينار، وفي آخره ربع دينار»، قلت: فإن لم يكن عنده ما يُكفِّر؟ قال: «فليتصدق على مسكين واحد، وإلاَّ استغفر

١. المقنعة: ٥٥، الفقيه: ١: ٥٣، الهداية: ٢٦٤ باب النكاح، الانتصار: ١٢٦، السرائر: ١: ١٤٤، الوسيلة: ٥٨، المهذب: ١: ٣٥ وج ٢: ٤٢٣، التهذيب: ١: ١٦٣، المبسوط: ١: ٤١، الخلاف: ١: ٢٢٥ المسألة ١٦٤ كتاب الحيض.

٢. التهذيب: ١: ١٦٣ ح ٤٦٧، الاستبصار: ١: ١٣٣ ح ٤٥٥، الوسائل: ٢: ٥٧٥ الباب ٢٨ من أبواب الحيض ح ٣.

٣. التهذيب: ١: ١٦٣ ح ٤٦٨، الاستبصار: ١: ١٣٣ ح ٤٥٦، الوسائل: ٢: ٥٧٥ الباب ٢٨ من أبواب الحيض ح ٤.

٤. في الوسائل: في .

٥. التهذيب: ١: ١٦٣ ح ٤٦٩، الاستبصار: ١: ١٣٣ ح ٤٥٧، الوسائل: ٢: ٥٧٥ الباب ٢٨ من أبواب الحيض ح ٥، بتفاوت.

٦. أنظر التهذيب: ١: ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥.

الله ولا يعود، فإن الاستغفار توبة وكفارة لكل من لم يجد السبيل إلى شيء من الكفارة^١. ثم إنه طاب ثراه حمل كلاً من الحديث السادس، وروايي زرارة وليث المرادي، على ما إذا لم يعلم الواطئ أنها حائض.

ثم قال: وليس لأحد أن يقول لا يمكن هذا التأويل؛ لأنه لو كانت هذه الأخبار محمولة على حال التسيان لما قالوا عليهم السلام: «يستغفر ربّه ممّا فعل»، ولا أنه عصي ربّه؛ لأنه لا يمتنع إطلاق القول عليه «بأنه عصي»، ولا الحثّ على الاستغفار من حيث أنه فرط في السؤال عنها، هل هي طامث أم لا؟ مع علمه بأنها لو كانت طامثاً لحُرّم^٢ عليه وطؤها، فبهذا التفريط كان عاصياً، ووجب عليه الاستغفار؛ لأنه أقدم على ما لم يأمن أن يكون قبيحاً.

ثم قال: والذي يكشف عن هذا التأويل خبر ليث المرادي، أن وقوعه عليها كان في حال الخطأ، فأجابه عليه السلام: «ليس عليه شيء، وقعد عصي ربّه^٣»، انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

وفيه من التكلف ما لا يخفى، ومن ثم لم يرتضه المحقق في المعتمد، وقال: إنه تأويل بعيد، وحمل روايات الكفارة على الاستحباب جمعاً بين الأخبار.

قال: وأما احتجاج الشيخ وعلم الهدى بالإجماع فلا نعلمه، وكيف يتحقق الإجماع فيما يتحقق فيه الخلاف، ولو قال: المخالف معلوم، قلنا: لا نعلم أنه لا مخالف غيره،

١. التهذيب ١: ١٦٤ ح ٤٧١، الاستبصار ١: ١٣٤ ح ٤٥٩، الوسائل ٢: ٥٧٤ الباب ٢٨ من أبواب الحيض ح ١، بنفاوت.

٢. في م، ب، س، ج: يحرم.

٣. التهذيب ١: ١٦٥.

٤. في م، س، ج: لتكليف.

ومع الاحتمال لا يبقى وثوق بأن الحق في^١ خلافه^٢، انتهى كلامه طاب ثراه.

وللتوقف في هذه المسألة مجال، والله أعلم بحقيقة الحال.

والحديث السابع والسادس عشر مما استدلّ بهما على جواز وطء الحائض بعد طهرها وقبل الغسل. وعليه أكثر الأصحاب رضوان الله عليهم، ولم يشترطوا في إباحة الوطء سوى النقاء.

وحملوا الأخبار المتضمنة للنهي عنه على الكراهة، كرواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن امرأة كانت طامثاً فرأت الطهر، أيقع عليها زوجها قبل أن تغتسل؟ قال: «لا، حتى تغتسل»^٣.

وذهب الصدوق رحمه الله إلى تحريم الوطء قبل الغسل، إلا بشرطين أحدهما: أن يكون الرجل شبقاً، أي شديداً الميل إلى الجماع، والثاني، أن تغسل فرجها^٤.

وذهب الشيخ أبو علي الطبرسي قدس الله روحه في مجمع البيان^٥ إلى أن حلّ وطءها مشروط بأن تتوضأ أو تغسل فرجها. بل ظاهر كلامه يعطي أن هذا هو المذهب المعروف بين أصحابنا. ولم أظفر في الأخبار بما يدلّ عليه.

وما ذهب إليه الصدوق رحمه الله ليس بذلك البعد، والحديث الصحيح صريح في اشتراط الأمرين اللذين ذكرهما طاب ثراه.

١. في: ليس في ح.

٢. المعتمد: ٢٣٠. إلى هذا ينظر ما يقال إن مخالفة معلوم النسب كالقرينة على وجود مخالف سواء. « منه رحمه الله ».

٣. التهذيب: ١٦٦ ح ٤٧٨، الاستبصار: ١٣٦ ح ٤٦٦، الوسائل: ٢: ٥٧٣ الباب ٢٧ من أبواب الحيض، صدر ح ٦.

٤. في س: كثير

٥. المقنع: ٣٢٢.

٦. مجمع البيان: ١: ٣١٩.

ويؤيده قول بعض المفسرين، في قوله تعالى ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾^١ أي فإذا غسَلْنَ فرجهنَّ. وليس تنزيل الأخبار المتضمنة للنهي عن الوطء قبل الغسل على الكراهة بأولى من تنزيلها على عدم حصول الشرط، والله سبحانه أعلم.

وقد دلّ الحديث الثامن على بطلان طلاق الحائض، وهو موضع وفاق، وذلك مع الدخول، وحضور الزوج أو حكمه. وستسمع الكلام فيه في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

والحديث التاسع يدلّ على المنع من سقي الدّواء الموجب للحيض لمن^٢ احتبس حيضها شهراً فصاعداً؛ لإمكان حملها. وربما يُستفاد منه الإيماء إلى عدم مجامعة الحيض الحمل.

وما تضمّنه الحديث الحادي عشر ممّا تفرّد به أصحابنا رضوان الله عليهم وهو يدلّ بظاهره على ما ذهب إليه ابن بابويه من وجوب تلك الأفعال على الحائض^٣، كما تعطيه لفظة «على»، والأصحاب حملوه على الاستحباب، كما هو الظاهر من الحديث الثاني عشر، وهو الأصح.

وما تضمّنه الحديث الثالث عشر من منع الحائض من مسّ التعويذ، لا يبعد أن يُستنبط منه المنع من مسّها كتابة القرآن بطريق أولى.

والحديث الرابع عشر يدلّ على قبول قولها في انقضاء عدّتها، سواء كانت بالحيض أو بالأشهر، وعلى تحريم وطئها بمجرد إخبارها بأنّها حائض، والظاهر أن ذلك إذا لم يتّهمها بتضييع حقّه.

١. البقرة ٢/ ٢٢٢.

٢. في حاشية ح: لو.

٣. الهداية: ١٠٠، الفقيه ١: ٥٠ نقلاً عن رسالة أبيه، وأنظر فقه الرضا: ١٩٢.

وقد استدلل جماعة من الأصحاب على وجوب قبول إخبارها بالحيض بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾^١ قالوا: ولولا وجوب^٢ القبول لما حرم الكتمان. وأنت خير بتطرق المنع إلى هذه الملازمة؛ إذ ليست بينة ولا مبيّنة، ولعلّ لتكليفها بإظهار ذلك ثمة لا نعلمها^٣، كما يجب على الشاهد عدم كتمان الشهادة وإن علم عدم قبول الحاكم لها، والله سبحانه أعلم .

١ . البقرة ٢/٢٢٨ .

٢ . وجوب : ليس في ح .

٣ . في ص ، ح : أخرى .

المطلب الثالث

في غُسلَي الاستحاضة والنفاس
وما يتعلّق بهذين الدّمين من الأحكام

وفيه فصلان:

الفصل الأوّل

فيما يتعلّق بالاستحاضة

تسعة أحاديث:

الأوّل: من الصّاح؛ معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام: «(الحيض والاستحاضة)¹ ليس يخرجان من مكان واحد، إنّ دم الاستحاضة بارد، وأنّ دم الحيض حارّ»²، وقد مرّ في بحث الحيض.

الثاني: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الطّامث تقعد بعدد أيّامها، كيف تصنع؟ قال: «تستظهر بيوم أو يومين، ثمّ هي مستحاضة، فلتغتسل وتستوثق من نفسها، وتصلّي كلّ صلاة بوضوء، ما لم ينفذ الدّم، فإذا نفذ اغتسلت وصلّت»³.

الثالث: ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «المستحاضة تغتسل عند صلاة الظّهر، وتصلّي الظّهر والعصر، ثمّ تغتسل عند المغرب فتصلّي المغرب والعشاء، ثمّ تغتسل عند الصّبح فتصلّي الفجر، ولا بأس أن يأتيها بعلها إذا شاء، إلّا أيّام حيضها

١ . في المصادر : إنّ دم الاستحاضة والحيض.

٢ . الكافي ٣: ٩١ ح ٢، التهذيب ١: ١٥١ ح ٤٣٠، الوسائل ٢: ٥٣٧ الباب ٣ من أبواب الحيض ح ١.

٣ . التهذيب ١: ١٦٩ ح ١٣٩٠، الوسائل ٢: ٦٠٧ الباب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٩.

فيعتزلها زوجها» قال: وقال: «لَمْ تَفْعَلْهُ امرأة احتساباً إلا عوفيت من ذلك»^١.

الرابع: صفوان بن يحيى، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك إذا، مكثت المرأة عشرة أيام ترى الدّم، ثمّ طهرت فمكثت ثلاثة أيام طاهراً، ثمّ رأت الدّم بعد ذلك، أتمسك عن الصّلاة؟ قال: «لا، هذه مستحاضة، تغتسل وتستدخل قطنة بعد قطنة وتجمع بين صلاتين بغسل، ويأتيها زوجها إذا أراد»^٢.

الخامس: معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «المستحاضة تنظر أيامها فلاتصلّي فيها، ولا يقربها بعلمها، فإذا جازت أيامها ورأت الدّم يثقب الكرّسف اغتسلت للظهر والعصر، تؤخّر هذه وتعجلّ هذه، وللمغرب والعشاء غسلًا، تؤخّر هذه وتعجلّ هذه، وتغتسل للصّبح، وتحتشي وتستنفر^٣ وتحتشي^٤ وتضمّ فخذيها في المسجد، وسائر جسدها خارج، ولا يأتيها بعلمها أيام قرئها، وإن كان الدّم لا يثقب الكرّسف توضّأت، ودخلت المسجد، وصلّت كلّ صلاة بوضوء، وهذه يأتيها بعلمها، إلّا في أيام حيضها»^٥.

١. الكافي ٣: ٩٠، التهذيب ١: ١٧١ ح ٤٨٧ وص ٤٠١ ح ١٢٥٤، الوسائل ٢: ٦٠٥ الباب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٤.

٢. الكافي ٣: ٩٠، التهذيب ١: ١٧٠ ح ٤٨٦، الوسائل ٢: ٦٠٤، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٣.

٣. استنفر الكلب ذنبه جعله بين فخذه. «منه رحمه الله».

٤. كذا في ح وفي بعض المصادر، وفي النسخ: تحشا، وذكرها المصنف في شرح هذا الحديث «تحتشي» قائلاً: إنها مضبوطة في بعض نسخ التهذيب المعتمدة بالشين المعجمة المشدّدة، وهو يطابق الموضع الثاني التهذيب - أعني ص ١٧٠ - ثم قال في بعض النسخ: «تحتي»، والذي عثرنا عليه في نسخة التهذيب المطبوعة ج ١: ١٠٦: تحي، وفي حاشيته: تحي، وفي الكافي: تحي، وذكر في حاشية الوسائل نقلاً عن بعض المصادر: تحتي.

٥. الكافي ٣: ٨٨، التهذيب ١: ١٠٦ ح ٢٧٧ وص ٤٨٤، الوسائل ٢: ٦٠٤ الباب ١ من أبواب الاستحاضة ح ١، بتفاوت.

السادس: من الحسان؛ الحسين بن نعيم الصَّحَّاف، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أمّ ولدي^١ ترى الدّم وهي حامل، كيف تصنع بالصّلاة؟ قال: فقال لي: «إذا رأَت الحامل الدّم بعدما يمضي عشرون يوماً من الوقت الَّذي كانت ترى فيه الدّم، من الشَّهر الَّذي كانت تقعد فيه.

فإنّ ذلك ليس من الرّحم، ولا من الطَّمث فلتوضّأ ولتحتش بالكرسف^٢ وتصلّي، وإذا رأَت الحامل الدّم قبل الوقت الَّذي كانت ترى فيه الدّم بقليل، أو في الوقت من ذلك الشَّهر فإنّه من الحيضة، فلتُمسِك عن الصّلاة عدد أيّامها الّتي كانت تقعد في حيضها، فإن انقطع الدّم عنها قبل ذلك فلتغتسل، ولتصلّ.

وإن لم ينقطع عنها الدّم إلّا بعد أن تمضي الأيام الّتي كانت ترى الدّم فيها بيوم أو يومين، فلتغتسل ولتحتش ولتستنفر^٣ وتصلّي الطَّهر والعصر، ثمّ لتنظر: فإن كان الدّم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف، فلتوضّأ ولتصلّ عند وقت كلّ صلاة، ما لم تطرح الكرسف عنها، فإن طرحت الكرسف عنها، فسال الدّم، وجبَ عليها الغُسل.

قال: وإن طرحت الكرسف عنها، ولم يسل الدّم، فلتوضّأ ولتصلّ، ولاغُسل عليها.

قال: وإن كان الدّم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيحاً لا يرقأ، فإنّ عليها أن تغتسل في كلّ يوم وليلة ثلاث مرّات، وتحتشي وتصلّي وتغتسل للفجر،

١ . في موضع من التهذيب: أمّ ولد لي.

٢ . في الكافي موضع من التهذيب: وتحتشي بكرسف.

٣ . في الكافي: ثمّ تحتشي وتستدفر، وفي موضع من التهذيب: وتحتشي وتستدفر.

وتغتسل للظهر والعصر، وتغتسل للمغرب والعشاء الآخرة^١ - قال - وكذلك تفعل المستحاضة، فإنها إذا فعلت ذلك أذهب الله بالدم عنها^٢. وقد مرّ صدر هذا الحديث في الفصل الأول.

السابع: زرارة، قال: قلت له: النفساء متى تصلّي؟ قال: «تقعد قدر حيضها وتستظهر بيومين، فإن انقطع الدّم، وإلا اغتسلت واحتشيت واستشرفت وصَلّت، فإن جاز الدّم الكرسف تعصّبت واغتسلت ثم صَلّت الغداة بغسل، والظهر والعصر بغسل، والمغرب والعشاء بغسل، وإن لم يَجُزْ^٣ الكرسف، صَلّت بغسل واحد».

قلت: فالحائض؟ قال: «مثل ذلك سواء، فإن انقطع عنها الدّم، وإلا فهي مستحاضة، تصنع مثل النفساء سواء، ثم تصلّي ولا تدع الصلّاة على حال، فإن التّيّ صَلّى الله عليه وآله قال: «الصلّاة عماد دينكم»^٤.

الثامن: محمد الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن المرأة تستحاض؟ فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله، عن المرأة تستحاض، فأمرها أن تمكث أيام حيضها، لا تصلّي فيها، ثم تغتسل وتستدخل قطنة وتستشفر بثوب، ثم تصلّي حتّى يخرج الدّم من وراء الثوب»^٥.

١ . الآخرة ليس في: الكافي ولا في موضع من التهذيب.

٢ . التهذيب: ١: ١٦٨ ح ٤٨٢ وص ٣٨٨ ح ١١٩٧، الكافي: ٣: ٩٥ ح ١، الاستبصار: ١: ١٤٠ ح ٤٨٢، وصدره في الوسائل: ٢: ٥٧٧ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٣، وذيله في ص ٦٠٦ الباب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٧، بتفاوت يسير.

٣ . في الكافي زيادة: الدّم.

٤ . الكافي: ٣: ٩٩ ح ٤، التهذيب: ١: ١٧٣ ح ٤٩٦، الوسائل: ٢: ٦٠٥ الباب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٥.

٥ . الكافي: ٣: ٨٩ ح ٣، الوسائل: ٢: ٦٠٤ الباب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٢، بتفاوت يسير.

التاسع: عليّ بن مهزيار، قال: كتبتُ إليه امرأة طهرت من حيضها، أو نفاسها من أوّل شهر رمضان، ثمّ استحاضت وصلّت^١ وصامت شهر رمضان، من غير أن تعمل ماتعمله المستحاضة من الغُسل لكلّ صلاتين، فهل يجوز صومها وصلاتها أم لا؟ فكتب عليه السلام: تقضى صومها ولا تقضى صلاحها؛ لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر فاطمة عليها السّلام والمؤمنات^٢ من نسائه بذلك^٣.

أقول: دلّ الحديث الثّاني وآخر الحديث الخامس على حكم الاستحاضة القليلة من وجوب الوضوء عند كلّ صلاة، والمشهور أنّه يجب مع ذلك إبدال القطنه. ولعلّ هذا مستثنى من العفو عن نجاسة ما لا يتمّ فيه الصّلاة. ولم أظفر في الأخبار بما يدلّ عليه صريحاً.

ولكن صرّح العلامة في المنتهى بأنّه: لا خلاف عندنا في وجوب الإبدال^٤. وقوله عليه السلام: «فلتغتسل» المراد به غُسل الحيض، ولا يبعد أن يكون المراد من أمرها بالاستيثاق من نفسها أن تحتشي بقطنه جديدة.

وقوله عليه السلام: «ما لم ينفذ الدّم» - بالذال المعجمة - الظاهر أن المراد به ما لم يثقب الكرسف، وأمّا الّتي يثقب دمها الكرسف ولا يسيل، وهي المعبر عنها بالمتوسطة، فالأكثر على أنّه يجب فيها - مع أعمال القليلة - الغُسل لصلاة الصّبح فقط. واستنباط ذلك من الأخبار المعتمدة لا يخلو من إشكال، بل الظاهر منها مساواتها

١. في الكافي: فصلت.

٢. في الفقيه وعلل الشرائع: يأمر المؤمنات من نسائه، وفي الكافي: يأمر فاطمة صلوات الله عليها والمؤمنات.

٣. السّهيد: ٤: ٣١٠ ح ٩٣٧، الكافي: ٤: ١٣٦ ح ٦، الفقيه: ١: ٢٠٦ ح ٥٥، علل الشّرائع: ٢٩٣ ح ١، الوسائل: ٢:

٥٩٠ الباب ٤١ من أبواب الحيض ح ٧، بتفاوت.

٤. المنتهى: ٢: ٤٠٩.

للقسم الثالث، المعبر عنه بالكثيرة في وجوب الأغسال الثلاثة، كما ذهب إليه ابن الجنيّد وابن أبي عقيل^١ والمحقّق في المعتر والعلامة في المنتهى^٢. وهو المستفاد من إطلاق الحديث الثالث والرابع والخامس.

ولفظه «أيامها» في قوله ﷺ في الحديث الخامس: (فإذا جازت أيامها)^٣ يجوز كونها فاعلاً أو مفعولاً.

والاحتشاء: استدخال الكرسف ونحوه لحبس الدّم.

والاستشفار - بالتاء المثناة والفاء - : من استشفر^٤ الكلب إذا أدخل ذنبه بين فخذه، والمراد به أن تعمد إلى خرقة طويلة، تشدّ أحد طرفيها من قدام، وتُخرجها من بين فخذه،

وتشدّ طرفها الآخر من خلف، والعرب يُسمّون هذه الخرقة حيضة^٥.

وقوله ﷺ: «وتحشى» مضبوطة في بعض نُسَخ التهذيب المعتمدة بالشين المعجمة المشدّدة، وفي بعضها «تحي^٦» بالتاء المثناة من فوق والباء الموحدة.

وقد يُفسّر على الأوّل بربط خرقة محشوة بالقطن يُقال لها المحشى على عجيزتها، للتحفّظ من تعديّ الدّم حال القعود.

وفي الصّحاح: المحشى: العظامَةُ تُعظّم به المرأة عجيزتها^٧.

١ . نقله عن ابن الجنيّد وابن أبي عقيل في المعتر ١: ٢٤٤.

٢ . المعتر ١: ٢٤٣، المنتهى ٢: ٤١٢.

٣ . ليس في : ح.

٤ . في ص: استشفار.

٥ . في م ، س: الحيضة.

٦ . في س، ص، ج: تحشي.

٧ . الصّحاح ٦: ٢٣١٤.

وفي القاموس: المحشى، كمنبر ومحراب: كساء غليظ أبيض صغير، يُتَرَّب به^١.
 ويفسّر على الثّاني بالاحتباء، وهو جمع السّاقين والفخذين إلى الظّهر بعمامة
 ونحوها، ليكون ذلك موجباً لزيادة تحفظها من تعديّ الدّم.
 (وفي بعض نسخ التهذيب: وتحتي، والمراد أنّها لا تختضب بالحناء، ولعلّ النسخة
 الأولى أصح)^٢.

والفعل في قوله الطّيّة: «وتضم فخذيهما في المسجد» لعلّه مضمّن معنى الإدخال،
 ولذلك عُديّ -«في»، وإن جعلت الظّرف حالاً من المستتر لم يحتجّ إلى التّضمنين.
 والواو في قوله الطّيّة: «وسائر جسدها خارج» واو الحال.
 وقد تضمّن هذا الحديث وسابقاه إباحة وطء المستحاضة، وهو ممّا لا خلاف في
 جوازه في الجملة، إمّا الخلاف في اشتراطه بما يتوقّف عليه الصّلاة، من الغسل
 والوضوء.

ففي بعض الروايات الضّعيفة ما يدلّ عليه، وظاهر الأحاديث المعتبرة إطلاق الجواز،
 وسبيل الاحتياط واضح.
 والحديث السّادس يدلّ على أنّ المستحاضة إذا لم يتجاوز دمها القطنة إذا تحمّلتها،
 ولم يسسل إذا طرحتها، فلا غُسل عليها، وإمّا عليها الوضوء، وإن سال بعد طرح
 القطنة فعليها الغُسل.

وأنه إذا تجاوز الدّم القطنة المتحمّلة وسال عنها فعليها الأغسال الثلاثة. وربّما
 استدلّ به على وجوب غُسل واحد في الاستحاضة المتوسّطة، وهو كما ترى.

١. القاموس المحيط ١: ١١.

٢. ليس في ص، ح.

ولا يخفى أن لفظة «من» في قوله عليه السلام: «من الوقت الذي كانت ترى فيه الدّم» لا ابتداء الغاية.

وفي قوله: «من الشّهر الذي كانت تقعد فيه» للتبعيض، أي حال كون ذلك الوقت من الشّهر.

وما تضمنته الحديث السّابع من التعصّب: المراد به التّحشّي والاستتفار. والغسل في قوله عليه السلام في آخره: «وإن لم يَجْزُ الكرّسف صلّت بغسل واحد» كما يُمكن أن يراد به غسل الاستحاضة، يُمكن أن يُراد به غُسل النَّفاس. فالاستدلال به على وجوب غُسل واحد في المتوسطة مدخول.

وقوله عليه السلام في الحديث الثّامن: «تستحاض» أي يستمرّ بها الدّم. وقد يترأى أن هذا الحديث متروك الظّاهر؛ لدلالته على أنّها إذا انقضت عادتها واغتسلت للحيض واستتفرت، لا يجب عليها غُسل آخر للصّلاة، إلى أن يخرج الدّم من وراء الثّوب الذي استتفرت به، وهو يقتضي إلحاق المتوسطة بالقليلة في عدم وجوب الغُسل.

اللّهم إلّا أن يقال: إنّهُ إنّما يدلّ على أنّها إذا اغتسلت واستتفرت وخرجت عن حكم الحيض، ولكنها تعلم عدم نقائها، فإنّه لا يجب عليها أن تتفقّد الدّم في كلّ آن؛ لتعمل ما تقتضيه مرتبته، بل تعمل ما تعمله المستحاضة القليلة، بناء على أصالة عدم خروج دم بعد الغُسل زائد على أقلّ مراتب الاستحاضة، وأنّه يجوز لها الاستمرار على عدم تفقّد حال الدّم إلى أن ينفذ من وراء الثّوب الذي استتفرت به، فيتيقّن^١ حينئذٍ حاله، وتعمل ما^٢ تقتضيه مرتبته.

١. في س: فيتنّ، وفي ح: فيقنّ، وفي ج: فتيقنّ.

٢. في ب: بما.

ولم يظهر من الحديث أنها لو تفقدت حال الدّم في الأثناء، وعلمت حصول الحالة المتوسطة لم يجب عليها العمل بمقتضاها؛ ليكون متروك الظاهر. هذا غاية ما يمكن أن يقال، وللنظر فيه مجال واسع، والله أعلم.

ولقد استدلل بالحديث التاسع على أن المستحاضة إذا أخلت بالأغسال التّهاريّة، لم يصحّ صومها. وقُيدت بالأغسال التّهاريّة، إذ لا دخل لغسل اللّيلة المستقبلة في صحّة صوم يومها الماضي.

وأما غسل اللّيلة الماضية فقد توقّف بعضهم في مدخلتيته في صوم يومها المستقبل. وفصل بعض مشايخنا المتأخّرين قدس الله روحه بأنّها^١ إن قدمت غسل الفجر ليلاً أجزأ عن غسل العشاءين، وإن أخرته إلى الفجر بطل الصّوم^٢، وهو غير بعيد. لكن أصل اشتراط صوم المستحاضة بالغسل محلّ تأمل، فإنّ هذا الحديث مع إضماره معلول؛ لتضمّنه إيجاب قضاء الصّوم دون الصّلاة، ولا فارق بينهما على ذلك التقدير.

والشيخ حملة على ما إذا لم تكن عالمة بأنّ عليها الغسل لكلّ صلاتين، وهو كما ترى.

وربّما حمل على أن ما^٣ تضمّنه من أنّها لا تقضي الصّلاة، معناه أنّه لا يجب عليها قضاء جميع الصّلوات؛ لأنّ بعضها كان في أيّام الحيض.

وهو مع بعده محلّ كلام، فإنّ الصّلاة في قول السائل: هل يجوز صومها وصلاتها؟ المراد بها الصّلاة التي أتت بها في شهر رمضان، وهو الزّمان الذي استحاضت فيه، كما

١ . بأنّها: ليس في ص.

٢ . المسالك ١: ٧٥، ٧٤.

٣ . ما: ليس في ص.

يدلّ عليه قوله: طهرت من حيضها أو نفاسها من أوّل شهر رمضان. وليس الكلام في الصلّة التي قعدت عنها أيام حيضها، قبل دخول شهر رمضان. وأما تعليق الجارّ في قوله عليه السلام: «من أوّل شهر رمضان» بالحيض أو النفاس، فمع أنّه [بعيد]^١ عن ظاهر الكلام بمراحل، لا يجدي نفعاً، والله أعلم بحقائق الأمور.

١ . أثبتناها لكي تستقيم العبارة.

الفصل الثاني في النَّفاس

تسعة أحاديث:

- الأول: من الصَّحاح؛ زرارة، عن أحدهما عليهما السَّلام، قال: «النِّفساء تكفَّ عن الصَّلَاة أَيَّامها الَّتِي كانت تَمُكثُ فيها، ثُمَّ تَغْتَسِلُ (كما تَغْتَسِلُ) ^١ المُستَحاضة» ^٢.
- الثاني: زرارة، قال: قلت: النَّفساء متى تَصَلِّي؟ قال: «تَقْعُدُ أَيَّامَ ^٣ حِيضِها، وتَسْتَظْهَرُ يَوْمَيْنِ، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ، وَإِلَّا اغْتَسَلْتَ واحْتَشَتِ واستغفرت وصلَّت» ^٤ الحديث، وقد مرَّ في بحث الاستحاضة.
- الثالث: مُحَمَّد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كم تَقْعُدُ النَّفساء حتَّى تَصَلِّي؟ قال: «ثَمَانِي عَشْرَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ ثُمَّ تَغْتَسِلُ وتَحْتَشِي وتَصَلِّي» ^٥.

١ . في الوسائل: وتعمل كما تعمل.

٢ . التهذيب: ١: ١٧٣ ح ٤٩٥، وأنظر الكافي ٣: ٩٧ ح ١، الوسائل ٢: ٦١١ الباب ٣ من أبواب النَّفاس ح ١.

٣ . في الكافي: بقدر، وفي التهذيب: قدر بدل أيام.

٤ . الكافي ٣: ٩٩ ح ٤، التهذيب ١: ١٧٣ ح ٤٩٦، الوسائل ٢: ٦١٢ الباب ٣ من أبواب النَّفاس ح ٢، وص ٦٠٥ من

أبواب الاستحاضة، قطعة من ح ٥، بتفاوت يسير.

٥ . التهذيب ١: ١٧٧ ح ٥٠٨، الاستبصار ١: ١٥٢ ح ٥٢٨، الوسائل ٢: ٦١٤ الباب ٣ من أبواب النَّفاس ح ١٢.

الرابع: ابن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «تقعد النفساء تسع عشرة ليلة، فإن رأت دماً صنعت كما تصنع المستحاضة»^١.

الخامس: محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن النفساء، كم تقعد؟ فقال: «إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله، أن تغتسل لثماني عشرة، ولا بأس أن تستظهر بيوم أو يومين»^٢.

السادس: من الحسان؛ الفضيل^٣ بن يسار وزرارة، عن أحدهما عليهما السلام، قال: «النفساء تكف عن الصلاة أيام أقرائها التي كانت تمكث فيها، ثم تغتسل، وتعمل كما تعمل المستحاضة»^٤.

السابع: من الموثقات؛ زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تقعد النفساء أيامها التي كانت تقعد في الحيض، وتستظهر بيومين»^٥.

الثامن: عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة يصيبها الطلق أياماً أو يوماً أو يومين، فترى الصفرة أو دماً، قال^٦: «تصلي ما لم تلد، فإن غلبها الوجع ففاتتها

١. التهذيب: ١: ١٧٧ ح ٥١٠، الاستبصار: ١: ١٥٣ ح ٥٣٠، الوسائل: ٢: ٦١٥ الباب ٣ من أبواب النفاس ح ١٤.

٢. التهذيب: ١: ١٧٨ ح ٥١١، الاستبصار: ١: ١٥٣ ح ٥٣١، الوسائل: ٢: ٦١٥ الباب ٣ من أبواب النفاس ح ١٥.

بتفاوت. وفي المصادر: محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء كم تقعد...

٣. في ح، ص: الفضل.

٤. في الوسائل: أيامها.

٥. في س: عمله.

٦. الكافي: ٣: ٩٧ ح ١، التهذيب: ١: ١٠٧ ح ٢٧٨، ص ٧٥ ح ٤٩٩، الاستبصار: ١: ١٥٠ ح ١٥١٩، الوسائل: ٢: ٦١١.

الباب ٣ من أبواب النفاس، صدر الحديث ١، بتفاوت.

٧. التهذيب: ١: ١٧٥ ح ٥٠١، الكافي: ٣: ٩٩ ح ٦، الاستبصار: ١: ١٥١ ح ٥٢١، الوسائل: ٢: ٦١٢ الباب ٣ من

أبواب النفاس ح ٥.

٨. في ب، ح: فقال.

الصلاة، لم تقدر على^١ أن تصلّيها من الوجع، فعليها قضاء تلك الصلّاة بعدما تطهر»^٢.

التاسع: يونس بن يعقوب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «التفاس تجلس^٣ أيام حيضها التي كانت تحيض ثم تستظهر وتغتسل وتصلّي»^٤.

أقول: الأحاديث في تحديد التفاس متخالفة كما ترى^٥، إلّا أنّه لا خلاف بين أصحابنا رضوان الله عليهم في أنّه لا حدّ لأقلّه، فجاز أن يكون لحظة، وإنّما الخلاف في الأكثر^٦.

والمستفاد من الحديث الأوّل والثاني والسادس والسابع والتاسع، أنّه لا يتجاوز العشرة، وإلى هذا ذهب الشيخ وأبو الصلاح وابن البرّاج وابن إدريس والمفيد^٧ في أحد قوليّه.

ومن الحديث الثّالث والخامس أنّه ثمانية عشر، وبه قال الصدوق وابن الجنيد والمرتضى وسلاّر والمفيد في قوله الآخر^٨.

١ . على: ليس في الكافي.

٢ . الكافي ٣: ١٠٠ ح ٣، التهذيب ١: ٤٠٣ ح ١٢٦١، الوسائل ٢: ٦١٨ الباب ٤ من أبواب التفاس ح ١، بتفاوت. في هذا الحديث دلالة على أن الدم الذي تراه المرأة قبل الولادة ليس من التفاس. «منه رحمه الله».

٣ . في الكافي تجلس النفساء.

٤ . الكافي ٣: ٩٩ ح ٥، التهذيب ١: ١٧٥ ح ٥٠٠، الاستبصار ١: ١٥٠ ح ٥٢٠، الوسائل ٢: ٦١٣ الباب ٣ من أبواب التفاس ح ٨. وهذا الحديث عدّه العلامة في المختلف من الصحاح. «منه رحمه الله».

٥ . كما ترى: ليس في ح.

٦ . في حاشية ح: أكثره.

٧ . النهاية: ٢٩، المبسوط ١: ٦٩، الخلاف ١: ٢٤٣ المسألة ٢١٣، الجمل والعقود: ١٦٥، الكافي في الفقه: ١٢٩. المهذب ١: ٣٩، السرائر ١: ١٥٤، المقنعة: ٥٧.

٨ . الفقيه ١: ٥٥، الهداية: ١٠١، نقله عن ابن الجنيد في الاعتبار: ٢٥٣، الاتصاف: ١٢٩، رسائل الشّريف المرتضى ١: ١٧٢، المراسم: ٤٤، المقنعة: ٥٧.

ومن الحديث الرابع أنه تسعة عشر، ولا يحضري أن أحداً من أصحابنا قال به. والعلامة في المختلف كأنه رام الجمع بين أكثر^١ هذه الأخبار، فجعل الثمانية عشر للمبتدأة، وأما ذات العادة فعادتها^٢.

والشيخ في التهذيب أورد أخباراً متخالفة سوى ما ذكرناه، فبعضها يدل على الامتداد إلى ثلاثين، وبعضها إلى الأربعين وخمسين^٣.

وقال بعد ما أورد الحديث الخامس: إنه لا يدل على أن أيام النفاس ثماني عشرة، وإنما يدل على أنه صلى الله عليه وآله أمرها بعد الثماني عشرة بالاعتسال، وإنما كان فيه حجة لو قال: إن أيام النفاس ثماني عشرة يوماً، وليس هذا في الخبر^٤. ثم إنه قدس الله روحه أخذ في تقرير الجواب، عن الأخبار الدالة على الزيادة على العشرة، فقال: ولنا في الكلام على هذه الأخبار طرق:

أحدها: أن هذه الأخبار أخبار آحاد، مختلفة الألفاظ، متضادة المعاني، لا يمكن العمل على جميعها؛ لتضادها، ولا على بعضها؛ لأنه ليس بعضها بالعمل عليه أولى من بعض.

والثانية: أنه يُحتمل أن تكون هذه الأخبار خرجت مخرج التقيّة؛ لأنّ كلّ من يخالفنا يذهب إلى أن أيام النفاس أكثر مما نقوله. ولهذا اختلفت ألفاظ الحديث^٥ كاختلاف العامة في مذاهبهم، فكأنهم عليهم السلام أفتوا كلّ قوم منهم على حسب

١. أكثر: ليس في س.

٢. المختلف ١: ٢١٦.

٣. أنظر التهذيب ١: ١٧٥ - ١٧٧، ١٧٩.

٤. التهذيب ١: ١٧٨.

٥. في التهذيب: الأحاديث.

ما عرفوا من آرائهم ومذاهبهم.

والثالثة: أنه^١ لا يمتنع أن يكون السائل سألهم عن امرأة أتت عليها هذه الأيام فلم تغتسل، فأمرها بعد ذلك بالاعتسال، وأن تعمل كما تعمل^٢ المستحاضة، ولم يدلّ على أن ما فعلت المرأة في هذه الأيام كان حقاً^٣، هذا كلامه بلفظه.

ثم إنّه طاب ثراه أيد كلامه بمرفوعة إبراهيم بن هاشم، قال: سألت امرأة أبا عبد الله عليه السلام فقالت: إني كنت أقعد في نفاسي عشرين يوماً، حتّى أفتوي بثمانية عشر يوماً، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «ولم أفتوك بثمانية عشر يوماً؟»، فقال رجل: للحديث الذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال لأسماء بنت عميس حين^٤ نفست بمحمّد بن أبي بكر، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إن أسماء سألت رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه عليه وآله وقد أتى لها ثمانية عشر يوماً، ولو سألته قبل ذلك لأمرها أن تغتسل وتفعل كما تفعل المستحاضة»^٥، هذا.

وربما يعترض معترض على قوله طاب ثراه في الطريق الأوّل إنّ هذه الأخبار أخبار آحاد، بأنّ الأخبار التي دلت على عدم تجاوز العشر أيضاً أخبار آحاد غير بالغة حدّ التواتر، فما الفرق؟

١. في ح، ص: أن.

٢. في ح: تعمل.

٣. التهذيب ١: ١٧٨.

٤. في الوسائل: حيث.

٥. الكافي ٣: ٩٨ ح ٣، التهذيب ١: ١٧٨ ح ٥١٢، الاستبصار ١: ١٥٣ ح ٥٣٢، الوسائل ٢: ٦١٣ الباب ٣ من

أبواب التفاس ح ٧.

والجواب أنّه قدّس الله روحه لم يُردّ بقوله: هذه الأخبار أخبار آحاد، أنّها لم تبلغ حدّ التواتر، بل أراد أنّها لم تقترن^١ بشيء من المؤيّدات التي توجب العمل بمضمونها، فإنّ عنده أنّ الخبر الذي لم يبلغ حدّ التواتر على ضربين:

ضرب: تأيّد بمطابقة دليل العقل أو الكتاب أو السنّة المقطوع بها، أو كان موافقا لما وقع عليه الاتفاق، فهذا لا يُطلق عليه خبر الآحاد، ويُلاحقه في وجوب العمل به بالتواتر^٢.

وضرب: خلا عن تلك المؤيّدات، فهذا يسمّيه بخبر الآحاد، وقد قرّر^٣ هذا الاصطلاح في صدر كتاب الاستبصار^٤.

والمراد هنا هو المعنى الثّاني، وأمّا الأخبار الأخر الدّالة على عدم تجاوز العشرة، فقد تأيّدت عنده بموافقة ما وقع الإجماع عليه؛ إذ لا خلاف في أنّ أكثر التّفاس ليس أقلّ من عشرة، وإنّما الخلاف في الزّائد، فوجب العمل بالجمع عليه، كذا قال طاب ثراه في الاستبصار^٥، والله سبحانه أعلم.

١. في ص: يقرن، وفي ح: يقترن.

٢. ومضى قال قدّس سرّه في التّهذيب في الطّعن في [على] بعض الأخبار بأنّ أخبارها آحاد لا توجب علماً ولا عملاً فمراده بخبر الآحاد هذا المعنى لا المعنى المشهور وإنّ توهمه كثير من الناس. «منه رحمه الله».

٣. في ح زيادة: في.

٤. الاستبصار ١: ٣.

٥. الاستبصار ١: ٤.

المطلب الرابع

في غُسل الأموات

وتُبذ من الأحكام المتقدّمة على الموت والمتأخّرة عنه

وثواب المرض

والعيادة وآدابها

وذكر الموت

وفيه مقدّمة وفصول سبعة:

المقدمة

في ثواب المريض، وعيادته، ومقدار جلوس العائد عنده
واستحباب إعلامه إخوانه بمرضه؛ ليعودوه وإذنه
للعَوَاد في الدخول عليه والترغيب في الوصية
وذكر الموت، أعاننا الله تعالى عليه

ثلاثة عشر حديثاً:

الأوّل: من الصّاح؛ عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام^١ قال: «إنّ رسول الله
صلّى الله عليه وآله رفع رأسه إلى السّماء، فتبسّم، (فقليل له: يا رسول الله رأيناك ترفع^٢
رأسك إلى السّماء فتبسّمت؟)^٣ قال: نعم، عجبت (من ملكين)^٤ هبطا من السّماء إلى
الأرض يلتمسان عبداً صالحاً مؤمناً في مصلّى كان يصلّي فيه؛ ليكتبّا له عمله في
يومه وليلته، فلم يجدها في مصلّاه، فعرجا إلى السّماء، فقالا: ربّنا، عبدك فلان المؤمن
التمسناه في مصلّاه لنكتب له عمله ليومه وليلته فلم نُصِبْه، ووجدناه في حبالك،

١ . في الوسائل زيادة: قال.

٢ . في س: رفعت.

٣ . في الوسائل: فسئل عن ذلك.

٤ . في الكافي: للمكين.

فقال الله عزّ وجلّ: «كُتِبَ لعبدي مثل ما كان يعمل في صحته من الخير في يومه وليلته، ما دام في حبالٍ، فإن عليّ أن أكتب له أجر ما كان يعمل إذا حبسته عنه»^٢.

الثاني: معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ عَادَ مُؤْمِنًا^٣ حين يصبح شيعه سبعون ألف ملك، فإذا قعد غمرته الرحمة، واستغفروا له حتى يُمسي، وإن عاد مساءً كان له مثل ذلك حتى يُصبح»^٤.

الثالث: من الحسان؛ عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ينبغي للمريض منكم أن يُؤذَنَ لإخوانه بمرضه، فيعودوه^٥ فيؤجر فيهم، ويؤجروا^٦ فيه»، قال: فقيل له: نعم، هم يؤجرون^٧ فيه بمشاهم إليه، فكيف يؤجر هو فيهم؟ قال: فقال: «باكتسابه لهم الحسنات فيؤجر فيهم، فيكتب له بذلك عشر حسنات، ويُرفع له عشر درجات، ويُمحى بها عنه عشر سيئات»^٨.

الرابع: يونس، قال: قال أبو الحسن عليه السلام: «إذا مَرَضَ أَحَدُكُمْ، فليأذن للناس بدخولن عليه، فإنه ليس من أحد إلّا وله دعوة مستجابة»^٩.

الخامس: عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «العيادة قدر فواق ناقة

١ . في المصادر: إذ بدل إذا.

٢ . الكافي ٣: ١١٣ ح ١، الوسائل ٢: ٦٢١ الباب ١ من أبواب الاحتضار ١ بتفاوت يسير..

٣ . في الوسائل زيادة: مريضاً.

٤ . الكافي ٣: ١٢١ ح ٨، الوسائل ٢: ٦٣٦ الباب ١١ من أبواب الاحتضار ح ١.

٥ . في الكافي: فيعودونه.

٦ . في بعض النسخ: ويؤجروا.

٧ . في الكافي: ويؤجرون.

٨ . الكافي ٣: ١١٧ ح ١، مستطرفات السرائر ٨٦: ح ٣٥، الوسائل ٢: ٦٣٣ الباب ٨ من أبواب الاحتضار ح ١،

بتفاوت يسير.

٩ . الكافي ٣: ١١٧ ح ٢، طب الأئمة: ١٦، الوسائل ٢: ٦٣٣ الباب ٩ من أبواب الاحتضار ح ١.

أو حلب ناقة»^١.

السادس: جميل بن صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سُئِلَ عن حَدِّ الشَّكَاةِ للمريض، فقال: إنَّ الرجلَ يقولُ حُمِيتُ اليومَ، وسَهَرْتُ البارحةَ، وقد صدق، وليس هذا شكَاةً، وإنَّما الشَّكْوَى أن يقول: قدَّ^٢ ابتُلِيتُ بما لم يُتَلَّ به أحد! ويقول: لقد أصابني ما لم يُصب أحدًا! وليس الشَّكْوَى أن يقول: سَهَرْتُ البارحةَ، وحُمِيتُ اليومَ، ونحو هذا»^٣.

السابع: أبو الصَّبَّاح قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «سَهَرُ لَيْلَةٍ مِنْ مَرَضٍ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ سَنَةٍ»^٤.

الثامن: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «الْوَصِيَّةُ حَقٌّ، وَقَدْ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَوْصِيَ»^٥.

التاسع: حَمَّادُ بْنُ عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ تَحْضُرُهُ الْوَفَاةُ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ بَصَرِهِ وَسَمْعِهِ وَعَقْلِهِ لِلْوَصِيَّةِ، وَهِيَ الرَّاحَةُ، يُقَالُ لَهَا رَاحَةُ الْمَوْتِ، فَهِيَ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»^٦.

العاشر: هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ قَوْمًا فِيمَا مَضَى قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ: أَدْعُ لَنَا رَبَّنَا يَرْفَعَنَّ الْمَوْتَ، فَدَعَا لَهُمْ فَرَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْمَوْتَ، فَكَثَرُوا حَتَّى

١. الكافي ٣: ١١٧ ح ٢، الوسائل ٢: ٦٤٢ الباب ١٥ من أبواب الاحتضار ح ١.

٢. قد ليس في: م، ب، ص.

٣. الكافي ٣: ١١٦ ح ١، معاني الأخبار: ١٤٢، الوسائل ٢: ٦٣٠ الباب ٥ من أبواب الاحتضار ح ١، بتفاوت يسير.

٤. الكافي ٣: ١١٣ ح ٣، الوسائل ٢: ٦٢٢ الباب ١، من أبواب الاحتضار ح ٣.

٥. في الوسائل: للمؤمن.

٦. الكافي ٧: ٣٠٥ ح ٣، الفقيه ٤: ١٤٣ ح ٤٦٢، الوسائل ٢: ٦٥٧ الباب ٢٩ من أبواب الاحتضار ح ٢.

٧. الفقيه ٤: ١٣٣ ح ٤٦٠، الوسائل ٢: ٦٥٧ الباب ٢٩ من أبواب الاحتضار ح ١، بتفاوت يسير.

ضاق عليهم المنازل، وكثر النسل، وأصبح الرجل يطعم أباه وجده وأمه وجدَّ جدّه، ويؤضّضهم، ويتعاهدهم، فشغلوا عن طلب المعاش، فقالوا: سَلْ لَنَا رَبَّكَ أَنْ يَرُدَّنَا إِلَى حَالِنَا الَّتِي كُنَّا عَلَيْهَا، فَسَأَلَ نَبِيَّهُمْ رَبَّهُ فَرَدَّهُمْ إِلَى حَالِهِمْ^١»^٢.

الحادي عشر: أبو عبيدة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: حَدِّثْنِي مَا أَنْتَفِعَ بِهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عبيدة، أَكْثَرَ ذِكْرِ الْمَوْتِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُكْثَرِ ذِكْرُهُ إِنْسَانٌ إِلَّا زَهَدَ فِي الدُّنْيَا^٣.
الثاني عشر: هشام بن سالم، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ شَعَرَ وَلَاوِرٍ، إِلَّا وَمَلَكَ الْمَوْتَ يَتَصَفَّحُهُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ»^٤.

الثالث عشر: علي بن رثاب، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: «إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ بَكَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ، وَبَقَاعُ الْأَرْضِ الَّتِي كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَيْهَا، وَأَبْوَابُ السَّمَاءِ الَّتِي كَانَ يَصْعَدُ أَعْمَالَهُ فِيهَا (وُثِّلَ فِي الْإِسْلَامِ ثُلْمَةً)^٥ لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ حَصُونُ الْإِسْلَامِ، كَحَصُونِ سُوْرِ الْمَدِينَةِ لَهَا»^٦.

أقول: مَا تَضَمَّنَهُ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مِنْ أَنَّهُ يَكْتَبُ لِلْمَرِيضِ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ أَيَّامَ صِحَّتِهِ، وَرَدَّ بِهِ أَحْبَابُ مُتَكَثِّرَةٍ عَنْ أَصْحَابِ الْعَصْمَةِ سَلَامَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَفِي بَعْضِهَا أَنَّهُ لَا يَكْتَبُ عَلَيْهِ السَّيِّئَاتُ مَا دَامَ مَرِيضاً^٧.

١ . في الكافي: آحاطهم بدل حاطهم.

٢ . الكافي ٣: ٢٦٠ ح ٣٦، التوحيد: ٤٠١، روضة الواعظين: ٤٨٩.

٣ . في الكافي: لأبي جعفر عليه السلام.

٤ . الكافي ٢: ١٠٦ ح ١٣ و ٢٥٥ ح ١٨، الوسائل ٢: ٦٤٨، الباب ٢٣ من أبواب الاحتضار ح ١، بتفاوت.

٥ . الكافي ٣: ٢٥٦ ح ٢٢، بخار الأنوار ٦: ١٤٣.

٦ . في الكافي: وَثِّلَ ثُلْمَةً فِي الْإِسْلَامِ.

٧ . قرب الإسناد: ١٢٤، الكافي ٣: ٢٥٤ ح ١٣، الوسائل ٢: ٩٢٤ الباب ٨٨ من أبواب الدفن ح ١، بتفاوت يسير.

٨ . أنظر الوسائل ٢: ٦٢١ الباب ١ من أبواب الاحتضار وما يناسبه. باب استحباب احتساب المرض والصبر عليه.

فقد روي في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا صعد ملكا العبد المريض إلى السماء عند كل مساء، يقول الربّ تبارك وتعالى: ماذا كتبتما لعبدي في مرضه؟ فيقولان، الشكاية، فيقول: ما أنصفتُ لعبدي إن حبسته في حبسٍ من حبسي^١، ثمّ أمنعه الشكاية! اكتباً لعبدي مثل ما كتبتما^٢ تكتبان له من الخير في صحته، ولا تكتباً عليه سيئة، حتّى أطلقه من حبسي^٣».

وروي عن الكاظم عليه السلام أنّه قال: «إذا مرّض المؤمن أوحى الله تعالى إلى صاحب الشمال: لا تكتب على عبدي مادام في حبسي ووثاقي ذنباً، و يوحى إلى صاحب اليمين أن اكتب لعبدي ما كنت تكتب له في صحته من الحسنات^٤».

والمراد من قول الملكين: «وجدناه في حبالك» إنا وجدناه ممنوعاً عن أفعاله الإرادية، كالمربوط بالحبال.

وقد دلّ الحديث الثاني على أنّ عيادة المريض في صدر النهار وآخره سواء في ترتّب الأجر.

وربّما يُستفاد من ذلك: أنّ ماشاع من أنّه لا ينبغي أن يُعاد المريض في المساء، لا عبرة به. نعم، روي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «لا عيادة في وجع العين ولا^٥ في أقلّ من ثلاثة أيام^٦».

١ . لعلّ المراد بالحبس الأوّل الفرد وبالحبس الثاني النوع. «منه رحمه الله».

٢ . كتبتما: ليس في ح.

٣ . الكافي ٣: ١١٤ ح ٥، الوسائل ٢: ٦٣٠ الباب ٥ من أبواب الاحتضار ح ٢.

٤ . في ح: عزّ وجلّ.

٥ . الكافي ٣: ١١٤ ح ٧، الوسائل ٢: ٦٣٢ الباب ١ من أبواب الاحتضار ح ٧.

٦ . في المصادر زيادة: تكون عيادة.

٧ . الكافي ٣: ١١٧ ح ١، الوسائل ٢: ٦٣٨ الباب ١٣ من أبواب الاحتضار، صدر ح ١.

ولفظه «في» في الحديث الثالث للسببية. والممشى: مصدر ميمي بمعنى المشي.
وما تضمنته الحديث الخامس من تقدير العيادة «بفوق الناقة أو حلبها» الظاهر أن
الشك فيه من الراوي، ويحتمل كون الإهام أو التّخير وقع من الإمام عليه السلام.
والمراد بفوق الناقة: الوقت المتخلل بين حلبتيها؛ لأنها تُحلب ثم تُترك سوية،
يرضعها الفصيل لتدرّ، ثم تُحلب. والغرض عدم إطالة العائد جلوسه عند المريض.
وقد ورد في ذلك أخبار عديدة، فعن الصادق عليه السلام أنه قال: «تمام العيادة للمريض
أن تضع يدك على ذراعه، وتعملّ القيام من عنده فإنّ عيادة التوكي^١ أشدّ على المريض
من وجعه»^٢.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «من أعظم العوّاد أجراً عند الله عزّ وجلّ لمن إذا
عاد أخاه خفّف الجلوس، إلّا أن يكون المريض يحبّ ذلك ويريده ويسأله ذلك»^٣.
وما تضمنته الحديث السادس من تحديد الشكاية المراد به أنّ ما (زاد على ذلك)^٤
فإنّه^٥ مكروهه، مقلّل للثواب.

وقد ورد عن الصادق عليه السلام أنه قال: «من مرض ليلة فقبلها بقبولها، كتب الله
عزّ وجلّ له عبادة ستين سنة»، (فقال له رجل: ما معنى قبولها؟)^٦ قال: «لا يشكو
ما أصابه فيها إلى أحد»^٧.

١. التوكي: جمع التوك وهو الأحق، «منه رحمه الله». والتوكي: الحمقى (جمع البحرين: ٥: ٢٩٦).

٢. الكافي: ٣: ١١٨ ح ٤، الوسائل: ٢: ٦٤٢ الباب ١٥ من أبواب الاحتضار ح ٣.

٣. الكافي: ٣: ١١٨ ح ٦، قرب الإسناد: ٨، الوسائل: ٢: ٦٤٢ الباب ١٥ من أبواب الاحتضار ح ٢.

٤. ليس في ح.

٥. في حاشية ح: فهو.

٦. في الوسائل: قلت: وما معنى قبلها بقبولها؟

٧. الكافي: ٣: ١١٥ ح ٤، الوسائل: ٢: ٦٢٧ الباب ٣ من أبواب الاحتضار ح ٢.

والشكاة على وزن صلاة، مصدر بمعنى الشكوى.

وما في الحديث العاشر من قوله عليه السلام: «ويوضيهم» المراد به غسل أوساخهم، وإزالة الأقدار عنهم. ويمكن أن يراد به الوضوء الحقيقي^١، إذا عجزوا عن مباشرته بأنفسهم.

وما في الحديث الثاني عشر من تصفح ملك الموت، لعل المراد به أنه ينظر إلى صفحات وجوههم نظر المترقب لحلول^٢ آجالهم، والمتنظر لأمر الله سبحانه فيهم. والحصون في قوله عليه السلام في آخر الحديث الثالث عشر: «إن المؤمنين حصون الإسلام كحصون سور المدينة لها» لعل المراد بها الأبراج التي تكون^٣ في الأسوار، والله سبحانه أعلم.

١ . هذا مبني على أن الوضوء كان في شريعة ذلك النبي عليه السلام، «منه رحمه الله».

٢ . في ح : إلى بدل لحلول.

٣ . في ح زيادة : لها.

الفصل الأول في الاحتضار وآدابه

عشرة أحاديث:

الأول: من الصحاح؛ سليمان الجعفري، قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام يقول لابنه القاسم: «قُمْ يَا بَنِي فَأَقْرَأْ عِنْدَ رَأْسِ أَخِيكَ ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًّا﴾^١ حَتَّى تَسْتَمَّهَا^٢، فَقْرَأْ، فَلَمَّا بَلَغَ ﴿أَهُمْ أَشَدَّ خَلْقًا أَمْ مِنْ خَلْقِنَا﴾^٣ قَضَى الْفَتَى، فَلَمَّا سُجِّيْ وَخَرَجُوا، أَقْبَلَ عَلَيْهِ يَعْقُوبُ بْنُ جَعْفَرٍ فَقَالَ لَهُ: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَيِّتَ إِذَا نُزِلَ بِهِ يُقْرَأُ عِنْدَهُ ﴿يَس وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾^٤ فَصَرْتَ تَأْمُرُنَا بِالصَّافَاتِ! فَقَالَ: «يَا بُنَيَّ، لَمْ تَقْرَأْ عِنْدَ مَكْرُوبٍ مِنْ مَوْتٍ قَطَّ إِلَّا عَجَّلَ اللَّهُ رَاحَتَهُ»^٥.

الثاني: عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إِذَا عَسُرَ عَلَى الْمَيِّتِ مَوْتُهُ

١ . الصَّافَاتِ ٣٧ / ٢ .

٢ . فِي حَاشِيَةِ ح: تَمَّهَا .

٣ . الصَّافَاتِ ٣٧ / ١١ .

٤ . سَجَّى الْمَيِّتَ: عَطَاهُ، وَالتَّسْجِيَةُ أَنْ سُجِّيَ الْمَيِّتُ بَنُوبِ أَيِّ غُطِّي بِهِ (لِسَانَ الْعَرَبِ ١٤ : ٣٧١) .

٥ . يَس ٣٦ / ٢ .

٦ . الْكَافِي ٣ : ١٢٦ ح ٥، التَّهْذِيبُ ١ : ٢٧٤ ح ١٣٥٨، الْوَسَائِلُ ٢ : ٦٧٠ الباب ٤١ مِنْ أَبْوَابِ الْإِحْتِضَارِ ح ١ .

ونزعه قُرْب إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه»^١.

الثالث: من الحسان؛ زرارة، قال: «إذا اشتدَّ عليه النزاع فضعه في مصلاه الذي كان يصلي فيه أو عليه»^٢.

الرابع: سليمان بن خالد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا مات لأحدكم ميت، فسجّوه تجاه القبلة، وكذلك إذا غُسل يُحفر له موضع المَغْتَسَل تجاه القبلة، فيكون (مستقبل باطن) قدميه ووجهه إلى القبلة»^٣.

الخامس: ابن أبي عمير، عن إبراهيم الشّعيري (وغير واحد)^٤ عن أبي عبد الله عليه السلام قال في توجيه الميت: «تستقبل بوجهه القبلة، وتجعل قدميه ممّا يلي القبلة»^٥.

السادس: الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه وآله دخل على رجل من بني هاشم وهو يقضي، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «قل لا إله إلا الله العلي العظيم، لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب السماوات السبع ورب الأرضين السبع، وما فيهن وما بينهن»، ورب العرش العظيم، والحمد لله

١. الكافي ٣: ١٢٥، التهذيب ١: ٤٢٧ ح ١٣٥٦، الوسائل ٢: ٦٦٩ الباب ٤٠ من أبواب الاحتضار ح ١.

٢. في الكافي: اشتدّت.

٣. الكافي ٣: ١٢٦ ح ٣، التهذيب ١: ٤٢٧ ح ١٣٥٧، الوسائل ٢: ٦٦٩ الباب ٤٠ من أبواب الاحتضار ح ٢.

٤. في حاشية ج: حفر.

٥. في الكافي والتهذيب: مستقبلًا بباطن.

٦. الكافي ٣: ١٢٧ ح ٣، التهذيب ١: ٢٨٦ ح ٨٣٥، الوسائل ٢: ٦٦٩ الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار ح ٢.

٧. في التهذيب: عن غير واحد.

٨. الكافي ٣: ١٢٦ ح ١، التهذيب ١: ٢٨٥ ح ٨٣٣، الوسائل ٢: ٦٦٢ الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار ح ٣، بتفاوت

يسير.

٩. في الفقيه زيادة: وما تحتهنّ.

ربّ العالمين، فقاها، فقال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله: الحمد لله الذي استنقذه من النار^١.

السابع: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أدركت الرجل عند التزع فلنقه كلمات الفرج، لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله ربّ السماوات السبع، وربّ الأرضين السبع، وما فيهنّ وما بينهنّ وما تحتهنّ، وربّ العرش العظيم، والحمد لله ربّ العالمين»^٢.

قال: وقال أبو جعفر عليه السلام: «لو أدركت عكرمة^٣ عند الموت، لنفّعه»، فقيل لأبي عبد الله عليه السلام: فماذا كان ينفعه؟ قال: «يلقّنه ما أنتم عليه»^٤.

الثامن: حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنكم تلقّون موتاكم عند الموت: لا إله إلا الله، ونحن نلقّ موتانا: محمّد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله»^٥.

التاسع: الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا حضرت الميت قبل أن يموت فلنقه شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّداً عبده ورسوله»^٦.

١. الكافي ٣: ١٢٤ ح ٩، الفقيه ١: ٧٧ ح ٣٤٦، الوسائل ٢: ٦٦٦ الباب ٣٨ من أبواب الاحتضار ح ٢، متفاوت يسير.

٢. الكافي ٣: ١٢٢ ح ٣، التهذيب ١: ٢٨٨ ح ٨٣٩، الفقيه ١: ٨٠ ح ٣٥٩، الوسائل ٢: ٦٦٦ الباب ٣٨ من أبواب الاحتضار ح ١.

٣. بكسر العين وإسكان الكاف وكسر الراء، وهو: فقيه تابعي مولى لابن عباس، مات سنة سبع ومائة للهجرة النبوية. «منه رحمه الله»، متفاوت بين النسخ.

٤. في الوسائل: بماذا.

٥. الكافي ٣: ١٢٢ ح ٣، التهذيب ١: ٢٨٨ ح ٨٣٩، الفقيه ١: ٨٠ ح ٣٥٩، الوسائل ٢: ٦٦٥ الباب ٣٧ من أبواب الاحتضار ح ١.

٦. الكافي ٣: ١٢٢ ح ١، الوسائل ٢: ٦٦٣ الباب ٣٦ من أبواب الاحتضار ح ٢.

٧. الكافي ٣: ١٢١ ح ١، التهذيب ١: ٣٨٦ ح ٨٣٦، الوسائل ٢: ٦٦٢، الباب ٣٦ من أبواب الاحتضار ح ١.

العاشر: يحيى بن سابور، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الميت: «تدمع عيناه عند الموت»، فقال: «ذلك عند معاينة رسول الله صلى الله عليه وآله فيرى ما يسره»، ثم قال: «أما ترى الرجل يرى ما يسره وما يحب فتدمع عينه^١ لذلك ويضحك»^٢.

أقول: سُجِّي^٣ بالبناء للمفعول، من سَجَّيتُ الميت تسجية إذا مددت عليه ثوباً، ونُزِلَ به - بالبناء للمفعول - أيضاً، أي حضره الموت.

وما تضمّنه الحديث الثاني والثالث من أنّ التّقل إلى المصلّي مشروط بتعسّر التّزع هو المعروف، وعليه يُحمل إطلاق جماعة من الأصحاب (استحباب نقله إلى مصلاه. والحديث الرابع والخامس ممّا استدلّ به جماعة من الأصحاب على)^٤ ما هو المشهور من وجوب التّوجيه إلى القبلة حال الاحتضار^٥. وربما استُضعف بأنّ ظاهرهما إنّما هو توجيهه إليها بعد الموت.

والخامس ليس صريحاً في الوجوب. وذهب الشّيخ في الخلاف إلى الاستحباب^٦، وهو قول السيّد المرتضى^٧ وابن إدريس^٨، وتبعهما المحقّق في المعتمد^٩.

١. في الفقيه: عيناه.

٢. الكافي ٣: ١٣٣ ح ٦، معاني الأخبار: ٢٣٦، مستدرک الوسائل ٢: ١٦١ ح ٤١.

٣. في ص: يسجّي.

٤. ليس في ج.

٥. كمفيد في المقنعة: ٧٣، وسالّر في المراسم: ٤٧. والعلامة في التذكرة ٣: ١٥.

٦. الخلاف ١: ٦٩١ المسألة ٤٦٦ كتاب الجنائز.

٧. رسائل الشريف المرتضى ١: ١: ٢١٨.

٨. السرائر ١: ١٥٨.

٩. المعتمد ١: ٢٥٨.

ويمكن أن يقال: إِنَّ الظَّاهِرَ جريان قوله ﷺ: «إذا مات» و«إذا غُسل» على وتيرة واحدة^١.

وأنت خبير بأن إطلاق المَيِّت على المشرف على الموت شائع في الاستعمال، كثير في الأخبار، كما في الحديث الثاني والثامن والتاسع والعاشر.

والظَّاهِرُ أَنَّ الجملة الخبرية بمعنى الأمر، فالأولى عدم الخروج عن المشهور.

وقوله ﷺ في الحديث الرابع: «فسجّوه تجاه القبلة» كناية عن توجيهه إليها، ويقال قعدت تجاه زيد، أي تلقاه.

والظَّاهِرُ أَنَّ المراد بموضع الغتسل: الحفرة التي يجتمع^٢ فيها ماء الغسل.

والمُسْتَقْبَل - بالبناء للمفعول - بمعنى: الاستقبال. وقد دلّ هذا الحديث على وجوب التوجيه إلى القبلة حال الغُسل أيضاً، وكثير من الأصحاب على استحباب ذلك، وسيجيء الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

وقد دلّ الحديث السادس والسابع على استحباب، تلقين المحتضر كلمات الفَرَج. ويستفاد من آخر الحديث السابع استحباب تلقين الإقرار بالأئمة عليهم السلام، وهو المراد من قوله ﷺ: «يلقّنه ما أنتم عليه».

وفي رواية أخرى عن الباقر ﷺ أنه قال: «لو أدركت عكرمة قبل أن تقع النفس موقعها لعلمته كلمات ينتفع بها، ولكنني أدركته وقد وقعت النفس موقعها»، فقال له أبو بصير: جعلت فداك، وما ذلك الكلام؟ قال: «والله هو ما أنتم عليه، فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة أن لا إله إلا الله والولاية»^٣.

١. المراد من قوله ﷺ: إذا اغتسل: قرب وقت تغسيله، فكذا قوله ﷺ: إذا مات. «منه رحمه الله».

٢. في ب، س: يجمع.

٣. الكافي ٣: ١٢٣ ح ٥، التهذيب ١: ٣٨٧ ح ٨٣٨، الوسائل ٢: ٦٦٥ الباب ٣٧ من أبواب الاحتضار ٢.

وفي رواية أخرى «لقنه» كلمات الفرج، والشهادتين، والإقرار بالأئمة واحداً بعد واحد حتى ينقطع عنه الكلام»^٣.

وظاهر هذه الرواية يعطي تكرار التلقين مرة بعد أخرى إلى أن يعجز الميت عن متابعة الملقن فيما يقوله.

وما تضمنه الحديث العاشر من معاينة رسول الله صلى الله عليه وآله عند الموت قد ورد في أحاديث متعددة، في بعضها دلالة على أنه يعاين أمير المؤمنين (عليه السلام) أيضاً، والأبيات المنسوبة إليه (عليه السلام) في مخاطبة الحارث الهمداني، التي أولها:

يا حارَ هَمْدانَ مَنْ يَمُتْ يَرِنِي مِنْ مَوْمِنٍ أَوْ مَنَافِقٍ قُبُلًا

مشهورة، وفي الديوان الذي ينسب إليه (عليه السلام) مذكورة.

١. في الوسائل: فلقنه.

٢. في الكافي والوسائل زيادة: تسمي له.

٣. الكافي ٣: ١٢٣، الوسائل ٢: ٦٦٥ الباب ٣٧ من أبواب الاحتضار ٣. قوله (عليه السلام): «حتى ينقطع عنه الكلام» يحتمل أن يراد به حتى لا يقدر على الكلام وأن يراد حتى لا يسمع الكلام. «منه رحمه الله». بتفاوت بين النسخ.

٤. في ح: أنها.

٥. أنظر مناقب ابن شهر آشوب ٣: ٣٤، درر الأخبار: ٢٦٢، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ٤٣.

الفصل الثاني في كيفية تغسيل الميت وآدابه

ثمانية عشر حديثاً:

الأول: من الصحاح؛ ابن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن غُسل الميت، فقال: «اغسله بماء وسدر، ثم اغسله على أثر ذلك غسلة أخرى بماء وكافور وذريعة^١ إن كانت، واغسله الثالثة بماء قراح»، قلت: ثلاث غسلات لجسده كله؟ قال: «نعم».

قلت: يكون عليه ثوب إذا غُسل؟ قال: «إن استطعت أن يكون عليه قميص فغسله^٢ من تحته، وقال: «أحب لمن غُسل الميت أن يلفّ على يده الخرقة حين يغسله»^٣.

الثاني: يعقوب بن يقطين، قال: سألت العبد الصالح عليه السلام عن غُسل الميت: أفيه

١ . الذريعة: فتات قصب الطيب يجاء به من الهند، وقيل من نهاوند، (لسان العرب ٣: ٣٠٧).

٢ . في التهذيب: تغسله.

٣ . الكافي ٣: ١٣٩ ح ٢، التهذيب ١: ١٠٨ ح ٢٨٢ وج ١: ٣٠٠ ح ٨٧٥، الوسائل ٢: ٦٨٠ الباب ٢ من أبواب غُسل الميت ح ١، بتفاوت. لا يخفى أن هذه الرواية تخالف ما ذكره من أن ابن مسكان لم يسمع من الصادق عليه السلام إلا حديث «من أدرك المشعر فقد أدرك الحج»، وقد تقدّم الكلام في ذلك في مبحث آداب الخلوة. «منه رحمه».

وضوء الصلاة أم لا؟ فقال: «غُسل الميت تبدأ بمرافقه فيغسل بالحرض، ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر، ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرّات، ولا يغسل إلا في قميص يُدخل رجل يده، ويصبّ عليه من فوقه، ويُجعل في الماء شيء من سدر وشيء من كافور ولا يعصر بطنه، إلا أن يخاف شيئاً قريباً، فيمسح^١ رقيقاً من غير أن يعصر، ثم يغسل الذي غسّله يده قبل أن يكفّنه إلى المنكبين ثلاث مرّات ثم إذا كفّنه اغتسل»^٢.

الثالث: حريز، قال: أخبرني أبو عبد الله عليه السلام، قال: «الميت يُبدأ بفرجه، ثم يُوضأ وضوء الصلّاة»^٣.

الرابع: عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سأله عن الميت يُغسل في الفضاء؟ قال: «لا بأس، وإن يُستر^٤ بستر فهو أحب إليّ»^٥.

الخامس: محمد بن الحسن الصفار، قال: كتبت إلى أبي محمد العسكري عليه السلام: هل يُغسل الميت وماؤه الذي يُصبّ عليه يدخل في بئر كنيف؟ فوقع عليه السلام: «يكون ذلك في بلاليع»^٦.

١. في س زيادة: به، وهو مطابق لما في الاستبصار وفي التهذيب زيادة: مسحاً.

٢. الاستبصار: ١: ٢٠٨ ح ٧٣١، التهذيب: ١: ٤٤٦ ح ١٤٤٤، الوسائل: ٢: ٦٨٣، الباب ٢ من أبواب غسل الميت ح ٧، بتفاوت. في الوسائل: عن أبي بدل قال: أخبرني أبو.

٣. التهذيب: ١: ٤٦٥ ح ١٥٢١، الوسائل: ٢: ٦٨٩ الباب ٦ من أبواب غسل الميت ح ١.

٤. في الكافي زيادة: أبي الحسن.

٥. في المصادر: ستر.

٦. الكافي: ٣: ١٤٢ ح ٦، التهذيب: ١: ٤٣١ ح ١٣٧٩، الفقيه: ١: ٨٦ ح ٤٠٠، الوسائل: ٢: ٧٢٠ الباب ٣٠ من أبواب غسل الميت ح ١، بتفاوت.

٧. في بعض المصادر: يجوز أن.

٨. التهذيب: ١: ٤٣١ ح ٣٧٨، الكافي: ٣: ١٥٠ ح ٢، الوسائل: ٢: ٦٩٦ الباب ٢٩ من أبواب غسل الميت ح ١. وفي الكافي والوسائل: عن محمد بن يحيى، قال: كتب محمد بن الحسن إلى أبي محمد عليه السلام بزيادة: أو الرجل

- السادس: زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «لا يسخن الماء للميت»^١.
- السابع: يعقوب بن يقطين، قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت: كيف يوضع على المغتسل، موجهاً وجهه نحو القبلة، أو يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة؟ قال: «يوضع كيف تيسر، فإذا طهر وضع كما يوضع في قبره»^٢.
- الثامن: عبد الرحمن بن أبي عبد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يموت، كيف يصنع به؟ قال: «إن عبد الرحمن بن الحسن مات بالأبواء مع الحسين عليه السلام، وهو محرم، ومع الحسين عبد الله بن العباس وعبد الله بن جعفر، وصنع به كما يصنع بالميت، وغطى وجهه، ولم يمسه طيباً»، قال: «وذلك في كتاب علي عليه السلام»^٣.
- التاسع: محمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، قال: سألتهما عن المحرم كيف يصنع به إذا مات؟ قال: «يغطى وجهه، ويصنع به كما يصنع بالحلل، غير أنه لا يقره طيباً»^٤.

يتوضأ وضوء الصلاة يصب وضوءه في كنيف.

- ١ . التهذيب ١: ٣٢٢ ح ٩٣٨، الوسائل ٢: ٦٩٣ الباب ١٠ من أبواب غسل الميت ح ١ .
- ٢ . في : القبر .
- ٣ . التهذيب ١: ٢٩٨ ح ٨٧١، الوسائل ٢: ٦٨٨ الباب ٥ من أبواب غسل الميت ح ٢ .
- يدل على أن استقباله بعد الغسل إلى أن يوضع في القبر كالمحود لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك حال الصلاة عليه فإنه لكونه مستلقياً رأسه إلى يمين المصلي ورجلاه إلى يساره كما عليه الأصحاب . «منه رحمه» .
- ٤ . الأبواء بالياء الموحدة والمدة: اسم مكان في الحجاز .
- ٥ . في المصادر: وذلك كان، وفي ص: وكان ذلك .
- ٦ . التهذيب ١: ٣٢٩ ح ٩٦١، الوسائل ٢: ٦٩٦ الباب ١٣ من أبواب غسل الميت ح ١ .
- ٧ . في موضع من التهذيب: الكافور .
- ٨ . التهذيب ١: ٣٣٠ ح ٩٦٥، وأنظر التهذيب ٥: ٣٨٤ ح ١٣٣٨، الوسائل ٢: ٦٩٧ الباب ١٣ من أبواب غسل الميت ح ٤، بتفاوت يسير .

العاشر: من الحسان؛ سليمان بن خالد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا مات لأحدكم ميّت، فسجّوه تجاه القبلة، وكذلك إذا غُسل»^١ الحديث، وقد مرّ في الفصل السابق.

الحادي عشر: سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت كيف يُغسل؟ قال: «بماء وسدر، واغسل جسده كلّ، واغسله أخرى بماء وكافور، ثمّ اغسله أخرى بماء»، قلت: ثلاث مرّات؟ قال: «نعم»، قلت: فما يكون عليه حين يغسله؟ قال: «إن استطعت أن يكون عليه قميص، فيغسل من تحت القميص»^٢.

الثاني عشر: الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوباً يستر عنك عورته، إمّا قميصاً وإمّا غيره، ثمّ تبدأ بكفّيه، وتغسل رأسه ثلاث مرّات بالسدر، ثمّ سائر جسده، وابدأ بشقه الأيمن.

فإذا أردت أن تغسل فرجه فخذ خرقة نظيفة فلفّها على يدك اليسرى، ثمّ أدخل يدك من تحت الثوب الذي على فرج الميت فاغسله من غير أن ترى عورته، فإذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله مرّة أخرى بماء وكافور وشيء من حنوط، ثمّ اغسله بماء بحت غسلة أخرى، حتّى إذا فرغت من ثلاث غسلات جعلته في ثوب نظيف، ثمّ جفّفته»^٣.

الثالث عشر: ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

١. الكافي ٣: ١٢٧، التهذيب ١: ٢٨٦ ح ٨٣٥، وص ٢٩٨ ح ٨٧٢، الوسائل ٢: ٦٦١ الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، صدر ح ٢.

٢. في التهذيب: حتّى.

٣. التهذيب ١: ٤٤٦ ح ٤٤٣، الوسائل ٢: ٦٨٢ الباب ٢ من أبواب غسل الميت ح ٦.

٤. تغسل: ليس في الوسائل.

٥. الكافي ٣: ١٣٨ ح ١، التهذيب ١: ٢٩٩ ح ٨٧٤، الوسائل ٢: ٦٨٠ الباب ٢ من أبواب الغسل ح ٢.

«لايمسّ من الميت شعر ولا ظفر، وإن سقط عنه شيء فاجعله في كفه»^١.

الرابع عشر: زرارة، قال: قلت (له: مات ميت) ^٢ وهو جنب، كيف يُغسل؟ وما يجزيه من الماء؟ قال: «يُغسل غسلاً واحداً يجزي ذلك لجنايته ^٣ ولغسل الميت؛ لأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة»^٤.

الخامس عشر: إبراهيم بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما من مؤمن يُغسل مؤمناً، ويقول وهو يُغسله: ربّ عفوك عفوك، إلّا عفا الله عنه»^٥.

السادس عشر: ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تموت، ويتحرك الولد في بطنها، أيشقّ بطنها ويُخرج الولد؟ قال: فقال: «نعم، ويخاط بطنها»^٦.

السابع عشر: من الموثقات، عمّار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن المرأة إذا ماتت في نفاسها، كيف تُغسل؟ قال «مثل غسل الطاهرة، وكذلك الحائض، وكذلك الجنب، إنّما يُغسل غسلاً واحداً فقط»^٧.

١ . الكافي ٣: ١٥٥ ح ١، التهذيب ١: ٣٢٣ ح ٩٤٠، الوسائل ٢: ٦٩٤ الباب ١١ من أبواب غسل الميت ح ١. النهي عن مسّ الشعر في هذا الحديث كناية عن النهي عن حلق رأسه وتسريح لحيته وقسّ على ذلك النهي عن مسّ أظفاره، والمراد الردّ على العامة العاملين برجحان تسريح لحيته وضفر شعر رأسه وقصّ أظفاره. «منه رحمه».

٢ . في الوسائل: لأبي جعفر: ميت مات.

٣ . في التهذيب: للجناية.

٤ . التهذيب ١: ٤٣٢ ح ١٣٨٤ لا استبصار ١: ١٩٤ ح ٦٨٠، الوسائل ٢: ٧٢١ الباب ٣١ من أبواب غسل الميت ح ١.

٥ . في الوسائل: يا ربّ.

٦ . الكافي ٣: ١٦٤ ح ٣، الفقيه ١: ٨٥ ح ٣٩٣، الوسائل ٢: ٦٩١ الباب ٧ من أبواب غسل الميت ح ٢.

٧ . الكافي ٣: ٢٠٦ ح ١، الوسائل ٢: ٦٧٣ الباب ٤٦ من أبواب الاحتضار ح ١.

٨ . الفقيه ١: ٩٣ ح ٤٢٥، التهذيب ١: ٤٣٢ ح ١٣٨٢، الوسائل ٢: ٧٢١ الباب ٣١ من أبواب غسل الميت ح ٢.

الثامن عشر: عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت يكون عليه الشعر فيُحلق عنه، أو يُقَلَّم؟ قال: «لا يُمَسّ منه شيء اغسله وادفنه»^١.

أقول: ما دلّ عليه الحديثان الأوّلان والحادي عشر والثاني عشر من تثليث أغسال الميت، هو المعروف بين الأصحاب رضوان الله عليهم، وقد دلّ بعض هذه الأحاديث على وجوب الترتيب بين هذه الأغسال أيضاً.

وقول سائر: إنّ الواجب غُسل واحد بالقراح والباقي مستحبّ^٢، ضعيف، وليس فيما تضمّنه الحديث الرابع عشر والسابع عشر، حجة له كما سنذكره.

وما تضمّنه الحديث الأوّل من قوله عليه السلام: «مَاءٌ وَسِدْرٌ وَمَاءٌ وَكَافُورٌ» قد استفاد منه بعض مشايخنا قدّس الله أرواحهم اشتراط بقاء ماء كلّ من الخليطين على الإطلاق، كما هو مقتضى إطلاق لفظ الماء^٣.

واستدلّ العلامة طاب ثراه على ذلك بأنّ الغرض هو التطهير، والمضاف غير مطهر^٤.

وقال شيخنا الشهيد نور الله مرقدته، في الذكرى بعد إيراد كلام العلامة: إنّ المفيد رحمه الله قدّر السدر برطل ونحوه^٥، وابن البرّاج برطل ونصف^٦.

وأتفق الأصحاب على ترغيته^٧، وهما يوهمان الإضافة، ويكون المطهر هو القراح،

١. الكافي ٣: ١٥٦ ح ٤، التهذيب ١: ٣٢٣ ح ٩٤٢، الوسائل ٢: ٦٩٤ الباب ١١ من أبواب غسل الميت ح ٣.

٢. المراسم: ٤٧.

٣. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ١: ٤٠٤.

٤. التذكرة ١: ٣٥٢.

٥. القنعة: ٧٤.

٦. المهذب ١: ٥٦.

٧. في ح: شرعيته. وفي ص: ترغيته.

والغرض من الأولين هو التَّنْظِيفُ، وحفظ البدن من الهوامِّ بالكافور؛ لأنَّ رائحته تطردها^١، انتهى كلامه^٢.

وما تضمَّنه من إضافة الذَّيرَةِ إلى الكافور محمول على الاستحباب. ولعلَّ في قوله عليه السلام: «إن كانت» نوع إشعار بعدم تحتملها.

والذَّيرَةُ على ما قاله الشَّيْخُ في التَّبيان: فُتات^٣ قصب الطَّيِّب، وهو قصب يجاء به من الهند كأنه قصب التَّشَّاب^٤.

وقال في المبسوط والتهاية^٥: يعرف بالقمحة، بضمَّ القاف وفتح الميم المشدَّدة والحاء المهملة، أو بفتح القاف وإسكان الميم.

وقال ابن إدريس: هي نبات طَيِّب غير الطَّيِّب المعهود، وتسمى القمحان بالضَّمِّ والتَّشديد^٦. وقال المحقِّق في المعتمر: إنَّها الطَّيِّب المسحوق^٧، انتهى.

والمراد من القَراح - بالفتح - الماء الخالي عن الخليطين، لا عن كلِّ شيء، حتَّى الطَّين القليل الغير المخرج له عن الإطلاق، على ما توهمه بعضهم من قول بعض اللُّغوِيْنَ: القَراح هو الَّذي لا يشوبه شيء.

وقد دلَّ هذا الحديث والحديث الثَّاني والحادي عشر على رجحان التَّغسيل من وراء القميص، بل ظاهر الحديث الثَّاني وجوب ذلك، وربَّما حُمل على تأكَّد

١. في ح: تردَّها.

٢. الذَّكرى ١: ٣٥٠.

٣. في ح: نبات.

٤. التَّبيان ١: ٤٤٨.

٥. المبسوط ١: ١٧٧، التهاية: ٣٢.

٦. السَّرائر ١: ١٦١، وفيها: فُتات.

٧. المعتمر ١: ٢٨٤.

الاستحباب، والظاهر عدم احتياج طهارة القميص إلى العصر، كما في الخرقة التي يستر بها عورة الميت.

وما تضمنته الحديث الثاني عشر من لفّ الغاسل خرقة على يده ممّا لا خلاف في رجحانه عند غسل فرج الميت.

قال شيخنا في الذكرى: وهل يجب؟ يُحتمل ذلك؛ لأنّ المسّ يُحتمل كالنظر، بل أقوى، ومن ثمّ نشر حرمة المصاهرة دون النظر، أمّا باقي بدنه فلا تجب الخرقة قطعاً، وهل تستحب؟ كلام الصادق عليه السلام يشعر به^١، انتهى.

وعدم تعرّض الكاظم عليه السلام في الحديث الثاني للوضوء، مع أنّ سؤال يعقوب إمّا كان عنه، يعطي بظاهره عدم وجوبه.

ويؤيده ما روي عن الباقر عليه السلام: «إنّ غُسل الميت مثل غسل الجنب»، وظاهر أبي الصلاح وجوبه^٢، كما هو الظاهر من الحديث الثالث.

وحمله الشيخ على الاستحباب^٣، وجعله في النهاية أحوط^٤، وقال في المبسوط: وقد روي أنّه يوضأ الميت قبل غسله، فمن عمل بها كان جائزاً، غير أنّ عمل الطائفة على ترك العمل بذلك^٥ انتهى. ولعلّ الاستحباب أظهر كما عليه المتأخرون.

وأما ما روي من قول الصادق عليه السلام: «في كلّ غُسل وضوء إلّا الجنابة» فغير دالّ على الوجوب؛ إذ لا يلزم من كونه فيه وجوبه، ويكفي في استثناء الجنابة عدم استحبابه فيها. والظاهر أنّ المراد بالمرافق العورتان وما يليهما.

١. الذكرى ١: ٣٥٠.

٢. الكافي في الفقه: ١٣٤.

٣. الخلاف ١: ٦٩٣ المسألة ٤٧٢.

٤. النهاية: ٣٥.

٥. المبسوط ١: ١٧٨.

والحرص - بضمّ الحاء والراء وسكونها -: الأثنان بضمّ الهمزة.

وقوله عليه السلام: «إلا أن يخاف شيئاً قريباً» أي إلا أن يخاف الغاسل خروج شيء منه فيما بين الغسل والدفن.

والحديث الخامس مستند الأصحاب في كراهة إرسال ماء الغسل إلى الكنيف، وعدم البأس بالبالوعة. وفي خبر سليمان بن خالد السابق ما يدلّ على استحباب إرساله إلى حفرة^١ معدّة له.

وما تضمنه الحديث السابع من قوله عليه السلام: «يوضع كيف تيسر» هو مستند بعض علمائنا القائلين بعدم وجوب الاستقبال بالميت حال الغسل^٢.

وحملوا الأحاديث الدالة بظاهرها^٣ على وجوبه - كالحديث الثامن^٤ وخبر الكاهلي «استقبل بباطن قدميه القبلة»، وخبر يونس «إذا أردت غسل الميت فضعه على المغتسل مستقبل القبلة» - على الاستحباب، وإليه ذهب المحقق^٥ والعلامة^٦ وشيخنا الشهيد في البيان^٧ وشيخنا الشهيد الثاني في شرح الإرشاد^٨.

وكلام الشيخ في المبسوط ظاهر في الوجوب، حيث قال: معرفة القبلة واجبة للتوجه إليها في الصلاة، واستقبالها عند الذبيحة، واحتضار الأموات وغسلهم^٩. وإليه

١. في ح: حفرة.

٢. كالحقق في المعبر ١: ٢٥٨، والشهيد في روض الجنان: ١٠٠.

٣. في ح: بظواهرها.

٤. في م: العاشر.

٥. المعبر ١: ٢٥٨، الشرائع ١: ٣١.

٦. التذكرة ١: ٣٤٥.

٧. البيان: ٧٠.

٨. روض الجنان: ١٠٠.

٩. المبسوط ١: ٧٧.

ذهب الشَّهيدان في الدروس^١ وشرح الشُّرائع^٢، وهو مختار شيخنا الشَّيخ عليّ أعلى الله قدره.

واستدلّ عليه في شرح القواعد بورود الأمر به، قال: ولا ينافيه ما سبق، يعني قوله (عليه السلام): «يوضع كيف تيسر»؛ لأنّ ما تعسر لا يجب^٣، انتهى.

واستضعفه شيخنا الشَّهيد الثَّاني في شرح الإرشاد بما حاصله: أنّ مقتضى قوله (عليه السلام): «يوضع كيف تيسر» التَّخيير في جهات الوضع، وهو ينافي وجوب الاستقبال^٤.

وأنت خير بأنّ لقائل أن يقول: إنّ الظَّاهر من قوله (عليه السلام): «يوضع كيف تيسر» التَّخيير بين الوضعين الَّذين ذكرهما السَّائل، أعني توجيهه إلى القبلة على هيئة المحتضر، أو على هيئة المَلحود، فأجابه (عليه السلام) بإجزاء ما تيسر من الأمرين.

ففي الحديث دلالة على أنّه إذا تعسر توجيهه على هيئة المحتضر، وتيسر التَّوجيه على هيئة المَلحود، فلا عدول عنه؛ لأنّه أحد توجيهي الميّت، فتأمّل.

والظَّاهر أنّ هذا هو مراد شيخنا الشَّيخ عليّ أعلى الله قدره. والأصحّ وجوب الاستقبال، والله سبحانه أعلم.

و الأبواء في الحديث الثَّامن = بالباء الموحّدة والمدّ = اسم موضع.

و ما تضمّنه الحديث الثَّالث عشر من التَّهْي عن مسّ شعر الميّت وظفره، محمول عند الأكثر على الكراهة، فقالوا: يكره خلق رأسه وعانته وتسريح لحيته وقلم أظفاره، واستنبطوا من ذلك كراهة ضفر شعر الميّت أيضاً^٥.

١. الدروس ١: ١٠٥.

٢. مسالك الأفهام ١: ٨٦.

٣. جامع المقاصد ١: ٣٧٤.

٤. روض الجنان: ١٠٠-١٠١.

٥. أنظر الخلاف ١: ١٩٦-١٩٧ المسألة ٤٨١-٤٨٢.

وحكم بن حمزة بتحريم الحلق والقص والقلم، وتسريح الرأس واللحية^١، وهو مقتضى ظاهر التهي.

ونقل الشيخ الإجماع على أنه لا يجوز قصّ أظفاره ولا تنظيفها من الوسخ بالخلال، ولا تسريح لحيته^٢.

وربّما حُمِل كلامه على تأكيد^٣ الكراهة، وهو - في غير تنظيف الأظفار من الوسخ - جيّد، وأمّا فيه، فمشكل، وإن دخل في عموم التهي عن مسّ الظفر؛ لحيلولة^٤ الوسخ بين الماء والبشرة (والأظهر إن)^٥ هذه الحيلولة مغتفرة هاهنا. وفي مراسيل الصدوق عن الصادق عليه السلام: «لا تخلل أظافيره»^٦.

ويؤيّد ما ذكره العلامة في بحث الوضوء من المنتهى من^٧ احتمال عدم وجوبه في الوضوء^٨، لأنّ وسخ الأظفار يستر عادة، فأشبه ما يستره الشعر من الوجه؛ ولأنّه كان يجب على النبيّ صلى الله عليه وآله بيانه، ولم يثبت^٩، والله سبحانه أعلم. وما تضمّنه الحديث الرابع عشر والسابع عشر من قوله عليه السلام: «يغتسل غسلاً واحداً» ربّما يُحتجّ به لسارّ في الاكتفاء بالغسل الواحد بالقراح^{١٠}.

١. الوسيلة: ٦٥.

٢. الخلاف ١: ٦٩٦ المسألة ٤٨١.

٣. في ص: التأكيد.

٤. في ص: بحيلولة.

٥. في م، س، ص: يمكن القول بأن.

٦. الكافي ٣: ١٤٠ ح ٤، التهذيب ١: ٢٩٨ ح ٨٧٣، الوسائل ٢: ٦٨١ الباب ٢ من أبواب غسل الميت ح ٥.

٧. في س: عن.

٨. في الوضوء: ليس في ح.

٩. المنتهى ٢: ٣٩.

١٠. المراسم: ٤٧.

ورَدَ بأنَّ المراد بالوحدة: عدم تعدّد الغسل بسبب الجنابة وغُسل الميت^١ واحد بنوعه، وإن تعدّد صنفه، بل الظاهر أنّه غسل واحد مركب من ثلاث غسلات، لامن ثلاثة أغسال^٢.

وظاهر قول الصادق عليه السلام: «اغسله بماء وسدر، ثمّ اغسله على أثر ذلك غسلة أخرى، واغسله الثالث بالقراح» ربّما يُشعر بذلك.

ولفظنا «عفوك عفوك» في الحديث الخامس عشر منصوبتان بالمفعوليّة المطلقة، أو بإضمار «أسأل» ونحوه، ويجوز كونهما مبتدئين محذوفي الخبر وبالعكس، والتّقدير ظاهر.

والمجرور في قوله عليه السلام: «إلاّ عفا الله عنه» يعود إلى المغسّل، ويُحتمل عوده إلى الميت، والله أعلم.

١. في ب زيادة: فإن غسل الميت.

٢. أنظر جامع المقاصد ١: ٣٧٢.

الفصل الثالث

في تغسيل الرجل محارمه

وكل من الزوجين صاحبه

وتغسيل العظام والسقط وعدم تغسيل الشهيد

أربعة عشر حديثاً^١:

الأول: من الصحاح؛ منصور، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر، ومعه امرأته، أيغسلها^٢؟ قال: «نعم، وأمّه وأخته ونحو هذا، يلقي على عورتها خرقه»^٣.

الثاني: عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلح^٤ له أن ينظر إلى امرأته حين^٥ تموت؟ أو يغسلها إن لم يكن عنده^٦ من يغسلها؟ وعن المرأة

١ . سبعة صحاح، وخمسة حسان، والأخيران موثقان. «منه رحمه الله».

٢ . في المصادر: يغسلها.

٣ . الكافي ٣: ١٥٨ ح ٨، التهذيب ١: ٤٣٩ ح ١٤١٨، الاستبصار ١: ١٩٩ ح ٦٩٩، الوسائل ٢: ٧٠٥ الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت ح ١.

٤ . في المصادر: أيصلح.

٥ . في بعض النسخ: حيث..

٦ . في المصادر: عندها.

هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت؟ فقال: «لا بأس بذلك، إنما يفعل ذلك أهل المرأة كراهةً أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه»^١.

الثالث: محمد بن مسلم، قال: سألت عن الرجل يغسل امرأته، قال: «نعم، من وراء الثياب»^٢.

الرابع: أبو الصباح^٣ الكنائي، عن أبي عبد الله عليه السلام^٤ في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء، قال: «يُدفن ولا يُغسل، والمرأة تكون مع الرجال بتلك المنزلة تُدفن ولا تُغسل، إلا أن يكون زوجها معها، فإن كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع»^٥.

الخامس: الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام^٦ أنه سأله^٧ عن المرأة تموت في السفر^٨ وليس معها ذو محرم ولا نساء، قال: «تدفن كما هي بثيابها»، وعن الرجل يموت^٩ وليس معه (ذو محرم ولا)^{١٠} رجال، قال: «يدفن كما هو بثيابه»^{١١}.

١ . الكافي ٣: ١٥٧ ح ٢، الفقيه ١: ٨٦ ح ٤٠١، الوسائل ٢: ٧١٣ الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت ح ١.

٢ . الكافي ٣: ١٥٧ ح ٣، الاستبصار ١: ١٩٦ ح ٦٩٠، التهذيب ١: ٤٣٨ ح ١٤١١، الوسائل ٢: ٧١٤ الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت ح ٢.

٣ . في م: أبو الصلاح.

٤ . في التهذيب زيادة: قال: قال.

٥ . الكافي ٣: ١٥٨ ح ٧، التهذيب ١: ٤٣٨ ح ١٤١٤ و ٣٤٣ ح ١٠٠٣، الاستبصار ١: ٢٠١ ح ٧٠٩ و ١٩٧ ح ٦٩٣، وصدره في الوسائل ٢: ٧٠٩ الباب ٢١ من أبواب غسل الميت ح ٤، بتفاوت يسير.

٦ . في التهذيب: قال سئل.

٧ . في التهذيب: في سفر.

٨ . في التهذيب زيادة: في السفر.

٩ . في الفقيه: إلا نساء ليس معهنّ.

١٠ . التهذيب ١: ٤٤٤ ح ٤٢٣، الاستبصار ١: ٣٠٠ ح ٧٠٦، الفقيه ١: ٤٣٠ ح ٤٣٠، الوسائل ٢: ٧٠٨ الباب ٢١ من أبواب غسل الميت ح ١.

السادس: عبد الله بن أبي يعفور، (قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام): الرجل يموت في السفر مع النساء، ليس معهن رجل، كيف يصنع به؟ قال: «يَلْفِفَنَّهُ لَفًّا فِي ثِيَابِهِ وَيَدْفِنُهُ وَلَا يُغْسَلُنَّهُ»^٢.

السابع: (علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام) قال: سألت عن الرجل^٣ يأكله السبع والطير^٤، فتبقى عظامه بغير لحم، كيف يُصنع به؟ قال: «يُغْسَلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيَدْفَنُ، فَإِذَا كَانَ نَصْفَيْنِ صَلِّيَ عَلَى النَّصْفِ الَّذِي فِيهِ الْقَلْبُ»^٦.

الثامن: من الحسان؛ الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أَنَّهُ سئل عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله إِلَّا النساء، قال: «تَغْسَلُهُ امْرَأَتُهُ، وَذُو قَرَابَتِهِ إِنْ كَانَتْ لَهُ، وَتَصَبَّ النِّسَاءُ الْمَاءَ عَلَيْهِ صَبًّا، وَفِي الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ يُدْخِلُ زَوْجُهَا يَدَهُ تَحْتَ قَمِيصِهَا، فَيَغْسِلُهَا»^٧.

التاسع: محمد بن مسلم، قال: سألت عن الرجل يغسل امرأته؟ قال: «نعم، إِنَّمَا يَمْنَعُهَا أَهْلُهَا تَعْصِبًا»^٨.

١. في الوسائل: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَفِي الْفَقِيهِ: وَسَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَعْفُورٍ عَنِ الرَّجُلِ.

٢. الْفَقِيهِ ١: ٩٤ ح ٤٢٩، التَّهْذِيبُ ١: ٤٤١ ح ١٤٢٤، الْإِسْتَبْصَارُ ١: ٢٠١ ح ٧٠٧، الْوَسَائِلُ ٢: ٧٠٨ الباب ٢١ من أبواب غُسل المَيِّت ح ٢، بِتَفَاوُتٍ.

٣. فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْوَسَائِلِ: عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَخَاهُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ (ع) عَنِ الرَّجُلِ، وَفِي الْفَقِيهِ: وَسَأَلَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ أَخَاهُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام.

٤. فِي الْفَقِيهِ: أَوْ الطَّيْر.

٥. فِي الْمَصَادِرِ زِيَادَةُ الْمَيِّتِ.

٦. الْكَافِي ٣: ٢١٢ ح ١، فِي التَّهْذِيبِ ٣: ٣٢٩ ح ١٠٢٨، الْوَسَائِلُ ٢: ٨١٦ الباب ٣٨ مِنْ أَبْوَابِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ح ٥، وَأَنْظَرِ الْفَقِيهِ ١: ٩٦ ح ٤٤٤، الْوَسَائِلُ ٢: ٨١٥ الباب ٣٨ مِنْ أَبْوَابِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ح ١، بِتَفَاوُتٍ يَسِيرٍ.

٧. الْكَافِي ٣: ١٥٧ ح ١، التَّهْذِيبُ ١: ٤٣٧ ح ١٤١٠، الْوَسَائِلُ ٢: ٧١٤ الباب ٢٤ مِنْ أَبْوَابِ غُسل المَيِّت ح ٣، وَصَدْرُهُ فِي ص ٧٠٥ الباب ٢٠ مِنْ أَبْوَابِ غُسل المَيِّت ح ٣، بِتَفَاوُتٍ يَسِيرٍ.

٨. الْكَافِي ٣: ١٥٨ ح ١١١ الْوَسَائِلُ ٢: ٧١٤ الباب ٢٤ مِنْ أَبْوَابِ غُسل المَيِّت ح ٤.

العاشر: إسماعيل بن جابر وزرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: كيف رأيت الشهيد^١ يُدفن بدمائه؟ قال: «نعم في ثيابه بدمائه، ولا يَحْتَطُّ ولا يَغْسَلُ، ويُدفن كما هو» ثم قال: «دَفَنَ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله عمه حمزة في ثيابه^٢ بدمائه التي أُصِيبَ فيها، وردَّاهُ^٣ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وآله بردائه^٤، فَقَصُرَ عن رجله فدعا له بإذخر^٥ فطرحه عليه، وصَلَّى عليه سبعين صلاة، وكَبَّرَ عليه سبعين تكبيرة»^٦.

الحادي عشر: أبان بن تغلب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الذي يُقتل في سبيل الله يُدفن في ثيابه ولا يُغْسَلُ، إلَّا أن يدركه المسلمون وبه رَمَقٌ ثم يموت بعده^٧، فَإِنَّهُ يُغْسَلُ وَيُكْفَنُ وَيُحْتَطُّ، إِنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله كَفَّنَ حمزة في ثيابه، ولم يُغْسَلْ، ولكن صَلَّى عليه»^٨.

الثاني عشر: محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إذا قُتِلَ قتيل، فلا يُوجد إلَّا لحم بلا عظم، لم يُصَلَّ عليه، وإن وجد عظم بلا لحم صَلَّيْ^٩ عليه»^{١٠}.

١ . لفظ الشهيد في هذا الحديث يجوز قراءته بالنصب على أنه مفعول أول لرأيت، ويجوز بالرفع على أنه مبتدأ «منه رحمه الله».

٢ . في س: بثيابه.

٣ . في التهذيب: وزاده.

٤ . في بعض المصادر: برداء، وفي التهذيب برداً.

٥ . الإذخر: حشيشة طيبة الريح (لسان العرب ٤: ٣٠٣).

٦ . الكافي ٣: ٢١١ ح ٢، التهذيب ١: ٣٣١ ح ٩٧٠، الاستبصار ١: ٢١٤ ح ٧٥٦، الوسائل ٢: ٧٠٠ الباب ١٤ من أبواب غُسل الميت ح ٨.

٧ . في التهذيب: بعد.

٨ . الكافي ٣: ٢١٢ ح ٥، التهذيب ١: ٣٣٢ ح ٩٧٣، الوسائل ٢: ٧٠٠ الباب ١٤ من أبواب غُسل الميت ح ٩.

٩ . في التهذيب: فلم.

١٠ . في الوسائل: فصل.

١١ . الكافي ٣: ٢١٢ ح ٢، التهذيب ١: ٣٣٦ ح ٩٨٤، الوسائل ٢: ٨١٦ الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنائز ح ٨.

الثالث عشر: من المؤثقات؛ إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الزوج أحقّ بالمرأة حتى يضعها في قبرها»^١.

الرابع عشر: سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن السَّقَط إذا استوت خلقتها: يجب عليه^٢ الغُسل والَّلحد والكفن؟ قال: «نعم، كل ذلك يجب إذا استوى»^٣.

أقول: دلّ الحديث الأوّل على جواز تغسيل الرجل زوجته، وجميع محارمه، إن جعلنا قوله عليه السلام: «ونحو هذا» منصوباً بالعطف على أمّه وأخته، بمعنى أنّه يغسّل أمّه وأخته ومن هو مثل كل من هذين الشّخصين في المحرّمية.

وحينئذ يكون قوله عليه السلام: «يُلقي على عورتها خرقة» جملة مستأنفة.

لكنّ الأظهر أنّه مرفوع بالابتداء، وجملة: «يُلقي» خبره، والإشارة بهذا إلى الرجل. والمعنى: أنّ مثل هذا الرجل المغسّل كلّاً من هؤلاء يُلقى على عورتها خرقة، و على هذا فتعدية الحكم إلى بقية المحارم؛ لعدم القائل بالفرق.

وربّما يوجد في بعض نسخ الكافي «ونحوهما»، بدل ونحو هذا. ثمّ لا يخفى أنّ هذا الحديث كالصّريح في أنّ تغسيل الرجل زوجته ومحارمه لا يجب أن يكون من وراء الثّياب، وأنّ ستر العورة كاف.

وشيخنا الشهيد في الذكرى وقبله العلامة في المنتهى^٤ جعلاه دليلاً على كونه من وراء الثّياب، وهو كما ترى.

١. الكافي ٣: ١٩٤ ح ٦، التهذيب ١: ٣٢٥ ح ٩٤٩، الوسائل ٢: ٧١٥ الباب ٢٤ من أبواب غُسل الميت ح ٩.

٢. لعلّ «على» بمعنى اللام، كما قالوه في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ أي لهدايته إليّكم. «منه رحمه الله».

٣. الكافي ٣: ٢٠٨ ح ٥، التهذيب ١: ٣٢٩ ح ٩٦٢، الوسائل ٢: ٦٩٥ الباب ١٢ من أبواب غُسل الميت ح ١.

٤. في ح: فإن.

٥. الذّكرى ١: ٣٠٤، المنتهى ٧: ٢١٠-٢١١.

نعم، دلالة الحديث الثالث والرابع والثامن على أن تغسيل الرجل زوجته يكون من وراء الثياب ظاهرة، وهو المشهور بين الأصحاب.

ولم يشترط أكثرهم عدم المآثل، وهو مقتضى إطلاق الحديث الثالث، وفي الحديث التاسع دلالة ظاهرة عليه، والشيخ في كتابي الأخبار^١ على اشتراطه. وأما تغسيل المحارم، فقد قطعوا بكونه من وراء الثياب، واشتراطوا عدم المآثل، ولا بأس به.

والمراد بالمحارم: من حرم نكاحه مؤبداً، بنسب أو رضاع أو مصاهرة، وقيد التأييد لإخراج أخت الزوجة، وبنت غير المدخولة.

وفي شرح الإرشاد لشيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه: أن توقف حل نكاحهما على مفارقة الأخت والأم، لو اقتضى (دخولهما في المحارم)^٢ للزم كون نساء العالم محارم للمتزوج أربعاً، هذا كلامه.

وفيه مناقشه لطيفة؛ لعدم تحريم النكاح المنقطع على ذي الأربع، ولو قال: للزم كون ذوات الأزواج محارم للأجانب لكان أولى^٣.

وإطلاق ذي المحرم في الحديث الخامس على ذات المحرم، إمّا بتأويل الشخص، كإطلاق ذي القرابة في الحديث الثامن على ذات القرابة، أو لمشكلة ما قبله.

١. التهذيب ١: ٤٤٠، الاستبصار ١: ١٩٩.

٢. في حاشية ج: كونهما من المحارم.

٣. روض الجنان: ٩٧.

٤. ثم لا يخفى أن النكاح مع التعريف مصدر مضاف وهو يفيد عموم الدائم والمنقطع، ولا باعث للعدول عن العموم وتخصيصه بالدائم، بل هو موهوم لتخصيص التحريم بالدائم، كما لو قلنا: الصوم ما يحرم فيه تناول الطعام الحار مثلاً، فإنه كالصريح في عدم تحريم الطعام البارد؛ إذ كل من التقي والإنبات يتوجهان إلى القيد كما نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز. «منه رحمه الله».

وقد دلّ الحديث السّابع على أنّ عظام الميّت المجرّدة عن اللحم كالميّت في الأمور الثلاثة.

والظاهر أنّ المراد بمجموع عظامه، كما هو مقتضى الجمع المضاف، فلا يدلّ على حكم بعض العظام.

وأما قول شيخنا الشّهيد طاب ثراه في الذكرى: إنّ العظام في هذا الخبر تصدق على التّامّه والنّاقصه^١، فهو كما ترى.

والأولى استفادة حكم بعض العظام من الحديث الثّاني عشر (واستفادة تغسيلها بطريق الأولويّة)^٢.

ويمكن أن يُستنبط من فحوى قوله عليه السلام: «صلى على التّصف الذي فيه القلب» أنّه لو وجد القلب وحده، لكان حكمه كذلك أيضاً.

ويكون هذا في قوّة الاستثناء ممّا دلّ عليه الحديث الثّاني عشر من عدم الصّلاة على اللحم المجرّد عن العظم.

وقد يلوح من الحديث الثّامن أن مجرّد صبّ الماء على الميّت ليس تغسلاً، فلا يبعد أن يستنبط منه أنّه لو اشترك اثنان فالتّية يتولاها المقلّب دون الصّاب.

وما تضمّنه الحديث العاشر والحادي عشر من عدم تغسيل الشّهيد و دفنه بثيابه، ممّا لاخلاف فيه بين الأصحاب.

والظاهر أنّه لا فرق بين الصّغير والكبير؛ لإطلاق النّص^٣، ولأنّه كان في قتلى بدر وأحد أطفال، ولم يُنقل أمر النّبيّ صلى الله عليه وآله بتغسيلهم.

١. الذكرى ١: ٣١٧.

٢. ليس في م.

٣. في ح: الوصف.

وأما استدلال شيخنا في الذكرى على ذلك بأنه قد قُتل مع الحسين عليه السلام ولده الرضيع بالطّف، ولم يُنقل غُسله^١، فهو كما ترى، وعدم الوصلة إلى الماء يومئذٍ أظهر من أن يخفى. وأما عدم تغسيل دافني تلك الأجساد الزكية لشيءٍ منها، فعلى تقدير ثبوته لاینهض حجة على إثبات تلك الدعوى. و أوجب المرتضى وابن الجنيد تغسيل الشّهد إن كان جنباً^٢، وفي دليلهما ضعف. وَرَدَّاه - بتشديد الدال - : ألقى عليه الرداء.

والضمير والمجرور في قوله عليه السلام : «بردائه» الظاهر عوده إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ، والمراد أنه ردّاه حال الصلاة عليه، ويحتمل عوده إلى حمزة، فلا اختصاص بحال الصلاة. والإذخر - بكسرتين - : نبت مشهور.

وما تضمّنه من تكرار النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ الصلاة والتكبير سبعين مرّة، سيحيي الكلام فيه في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

والحديث بإطلاقه يشمل من قُتل في الجهاد السّائع في غيبة الإمام عليه السلام، وفي كلام الأصحاب تخصيص ذلك بمن قُتل بين يديه عليه السلام^٣، ولم يرتضه المحقق في المعتبر، واستقرب العموم، ومال إليه شيخنا في الذكرى^٤، ولا بأس به.

وما تضمّنه الحديث الحادي عشر من وجوب تغسيل من أدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعده، يُمكن أن يُستنبط منه اشتراط سقوط الغُسل بالموت في المعركة، فإنّ الظّاهر أنّ قوله عليه السلام : «ثم يموت بعد ذلك» أي بعد انقضاء الحرب.

١. الذكرى ١: ٣٢٢.

٢. حكاها عنهما في المعتبر ١: ٣١٠.

٣. كالشيخ المفيد في القنعة: ٨٤ والشيخ الطوسي في النهاية: ٤٠ والمبسوط ١: ١٨١.

٤. المعتبر ١: ٣١١، الذكرى ١: ٣٢١.

٥. ليس في الخبر لفظة: ذلك.

وما تضمنه الحديث الثالث عشر من أحقية الزوج بامرأته حتى يضعها في قبرها، يقتضي أحقيته بالصلاة عليها أيضاً.

وهو ينافي ما سيجيء في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى من صحيح حفص بن البخصري، عن أبي عبد الله عليه السلام: «في المرأة تموت ومعها أخوها وزوجها أيهما يصلي عليها؟»

فقال: «أخوها أحق بالصلاة عليها»^١. والشيخ طاب ثراه حمّله على التقيّة^٢. واعترضه بعض الأصحاب بأنّ هذا موثق، وذاك^٣ صحيح، والحمل على التقيّة إنّما يكون مع التساوي في السند^٤.

والجواب: إنّ هذا وإن كان موثقاً إلاّ أنّه ممّا اتفق الأصحاب على العمل بمضمونه، كما صرح به المحقق في المعتبر^٥.

وذاك وإن كان صحيحاً، إلاّ أنّه موافق لمذهب العامة، كما صرح به الشيخ في كتابي الأخبار^٦.

فالحمل على التقيّة ممّا لا مناص عنه، مع أنّ الخبر المعتضد باتفاق الأصحاب خارج عنده طاب ثراه عن خبر الآحاد، ويلحق في وجوب العمل بالمتواتر، كما ذكرنا قبيل

١ . التهذيب ٣: ٢٠٥ ح ٤٨٦، الاستبصار ١: ٤٨٦ ح ١٨٨٥، الوسائل ٢: ٨٠٢ الباب ٢٤ من أبواب صلاة الجنّاة ح ٤.

٢ . التهذيب ٣: ٢٠٥، الاستبصار ١: ٤٨٦.

٣ . في ح: وهذا.

٤ . مدارك الأحكام ٢: ٦٠-٦١.

٥ . في س ص: ما.

٦ . المعتبر ١: ٣٤٦.

٧ . التهذيب ٣: ٢٠٥، الاستبصار ١: ٤٨٦.

هذا في بحث النفس، فالرجحان عنده في هذا الجانب، والحمول على التقية إنما هو المرجوح^١، والله أعلم.

وما تضمنه الحديث الرابع عشر من تغسيل السقط، هو المعروف بين جمهور الأصحاب، لكنهم شرطوا كونه لأربعة أشهر^٢.

واستدل عليه المحقق في المعبر^٣ بمقطوعة أحمد بن محمد، عمّن ذكره، قال: «إذا تمّ للسقط أربعة أشهر غُسل»^٤، وبهذا الحديث أيضاً، وهو يعطي التلازم بين استواء الخلقة، ومضي الأربعة.

وقد يُستأنس له بما في بعض الأخبار من نفخ الروح فيه بمضيها؛ إذ الظاهر أن تعلق الروح به إنما يكون بعد استواء خلقتها^٥.

ثم قال المحقق طاب ثراه: ولا مطعن على الروايتين بانقطاع سند الأولى، وضعف سماعة في سند الثانية؛ لأنه لا معارض لهما مع قبول الأصحاب لهما^٦، هذا كلامه^٧، وقريب منه كلام شيخنا في الذكرى^٨، ولا بأس به. وقد دلّ هذا الحديث على وجوب

١ . وأيضاً فالقول بأن الحمل على التقية إنما يكون مع التساوي في السند محل كلام، فلا تغفل. «منه رحمه الله».

٢ . كالشيخ المفيد في المقنعة : ٨٣، والشيخ الطوسي كما في الخلاف : ١ : ٢٦٠، وابن زهرة في الغنية : ٥٦٣، والعلامة في التذكرة : ١ : ٣٧٠، والمنتهى : ٢ : ٤٥٧، والشهيد في المسالك : ١ : ٨٣ و...

٣ . المعبر : ١ : ٣١٩.

٤ . في الوسائل: السقط.

٥ . التهذيب : ١ : ٣٢٨ ح ٩٦٠، الوسائل : ٢ : ٦٩٥ الباب ١٢ من أبواب غسل الميت ح ٢.

٦ . فقد ورد أنه يكون في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم أربعين يوماً علقة، ثم أربعين يوماً مضغة، ثم ينفخ فيه الروح. «منه رحمه الله».

٧ . المعبر : ١ : ٣١٩.

٨ . في ح زيادة: لهما.

٩ . الذكرى : ١ : ٣١٧.

التكفين، ولم يذكره الشيخان، وقال ابن البراج يلفّ في خرقة^١. ويظهر من هذا الحديث تكفينه في قطع ثلاث، حملاً للكفن على المعروف شرعاً.

وأما دفنه فالظاهر أنّه ممّا لا خلاف فيه، كما لا خلاف في عدم وجوب الصلّة ولا استحبابها.

ولفظه «على» في هذا الحديث لعلّها بمعنى اللّام، والله سبحانه أعلم.

الفصل الرابع

في الكفن والحنوط والجريدتين

ستّة عشر حديثاً:

الأوّل: من الصّاح؛ أبو مريم الأنصاريّ، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «كُفّنَ رسول الله صلّى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب: بُرد أحمر حبرة، وثوبين أبيضين صَحَارَيْن»^١.

الثّاني: محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام: قال «يُكفّن الرجل في ثلاثة أثواب، والمرأة إذا كانت عظيمة في خمسة: درع ومنطق وخمار ولِفَافَتَيْن»^٢.

الثالث: زرارة^٣، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: العمامة للميّت من الكفن هي؟ قال: «لا، إنّما الكفن المفروض ثلاثة أثواب، و ثوب تامّ لا أقلّ منه، يوارى فيه جسده كلّهُ، فما زاد فهو ستّة إلى أن يبلغ خمسة، فما زاد فمبتدع والعمامة ستّة»^٤.

١. التهذيب ١: ٢٩٦ ح ٨٦٩، الوسائل ٢: ٧٢٦ الباب ٢ من أبواب التكفين، صدر ح ٣.

٢. الكافي ٣: ١٤٧ ح ٣، الوسائل ٢: ٧٢٧ الباب ٢ من أبواب التكفين ح ٩.

٣. في الكافي: ومحمّد بن مسلم قالاً: قلنا...

٤. التهذيب ١: ٢٩٢ ح ٨٥٤، الكافي ٣: ١٤٤ ح ٥، الوسائل ٢: ٧٢٦ الباب ٢ من أبواب التكفين ح ١، بتفاوت.

الرابع محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام أن (يأمر لي) ^١ بقميص أعدّه لكفني، فبعث به إليّ، فقلت: كيف أصنع به جُعلت فداك؟ قال: «انزع أزراره» ^٢.
الخامس: عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف أصنع بالكفن؟ قال: «تأخذ خرقة فتشدّ ^٣ على مقعدته ورجليه»، قلت: فالإزار، قال: «^٤إنّها لا تعدّ شيئاً، إنّما تصنع ليضمّ ما هناك، لئلا يخرج منه شيء، وما تصنع من القطن أفضل منها» ^٥.
السادس: عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «^٦الكفن من جميع المال»، وقال عليه السلام: «كفن المرأة على زوجها إذا مات» ^٧.
السابع: زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن رجل مات وعليه دين (وخلف قدر) ^٨ ثمن كفنه، فقال: «(يجعل ما) ^٩ترك في ثمن كفنه، إلّا أن (يتحنّ عليه إنسان بكفنه، ويقضى دينه بما ترك) ^{١٠}» ^{١١}.

١ . في الوسائل: يبعث إليّ.

٢ . التهذيب ١: ٣٠٤ ح ٨٨٥، رجال الكشي ٢: ٥١٤ ح ٤٥٠، الوسائل ٢: ٧٣٠ الباب ٢ من أبواب التكفين ح ٢١.

٣ . في الكافي والوسائل زيادة: بها.

٤ . في الوسائل زياد: لا.

٥ . الكافي ٣: ١٤٤ ح ٩، التهذيب ١: ٣٠٨ ح ٨٩٤، منتقى الجمان ١: ٢٥٨، الوسائل ٢: ٧٢٧ الباب ٢ من أبواب التكفين ح ٨.

٦ . في الوسائل: زيادة: ثمن.

٧ . التهذيب ١: ٤٣٧ ح ١٤٠٧، الفقيه ٤: ١٤٣ ح ٤٩٠، وصدره في الوسائل ٢: ٧٥٨ الباب ٣١ من أبواب التكفين ح ١، وذيله في الوسائل ٢: ٧٥٩ الباب ٣٢ من أبواب التكفين ح ١.

٨ . في المصادر: بقدر.

٩ . في التهذيب: يكفن بما.

١٠ . في الكافي: يتجر عليه بعض الناس فيكفّنونه ويقضى ما عليه بما ترك.

١١ . الفقيه ٤: ١٤٣ ح ٩٩٢، التهذيب ٩: ١٧١ ح ٦٩٧، الكافي ٧: ٢٣ ح ٢، الوسائل ١٣: ٤٠٥ الباب ٢٧ من أبواب

الثامن: عبد الله بن سنان، قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف أصنع بالحنوط؟ قال: «تضع في فمه ومسامعه وآثار السجود من وجهه ويديه وركبتيه»^١.

التاسع: زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أرأيت الميت إذا مات لم يجعل معه الجريدة؟ فقال: «يتجافى عنه العذاب والحساب مادام العود رطباً، إنما الحساب والعذاب كله في يوم واحد في ساعة واحدة، قدر ما يدخل القبر ويرجع القوم»^٢، وإنما جعل^٣ السعفتان لذلك فلا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفوفهما إن شاء الله تعالى»^٤.

العاشر: من الحسان؛ ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام في العمامة للميت، قال: «حنكه»^٥.

الحادي عشر: ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أجيدوا أكفان موتاكم، فإنها زينتهم»^٦.

الثاني عشر: الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كتب أبي في وصيته أن أكفنه بثلاثة أثواب: أحدها: رداء له حبرة كان يصلي فيه يوم الجمعة، وثوب آخر وقميص، فقلت لأبي: لم تكتب هذا؟ فقال: «أخاف أن يغلبك الناس، فإن قالوا: كفنه في أربعة أو

أحكام الوصايا ح ٢، بتفاوت يسير.

١. التهذيب ١: ٣٠٧ ح ٨٩١، الاستبصار ١: ٢١٢ ح ٧٤٩، الوسائل ٢: ٧٤٧ الباب ١٦ من أبواب التكفين ح ٣.

٢. في علل الشرائع: الناس.

٣. في الكافي: جعلت.

٤. الفقيه ١: ٨٩ ح ٤١، التهذيب ١: ٣٢٧ ح ٩٥٥، الكافي ٣: ١٢٥ ح ٤، علل الشرائع ٣٠٢ ح ١ الباب ٢٤٣،

الوسائل ٢: الباب ٧ من أبواب التكفين ح ١، بتفاوت يسير.

٥. الكافي ٣: ١٤٥ ح ١٠، التهذيب ١: ٣٠٨ ح ٨٩٥، الوسائل ٢: ٧٤٤ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ٢. الحنك:

هو إدارة جزء من العمامة على الحنك، والحنك: ما تحت الذقن من الإنسان وغيره (مجمع البحرين ٥: ٢٦٣).

٦. الكافي ٣: ١٤٨ ح ١، الفقيه ١: ٨٩ ح ٤١٢، الوسائل ٢: ٧٤٩ الباب ١٨ من أبواب التكفين ح ٣.

خمسة، فلا تفعل»، قال: وعمّمه بعد بعمامة، وليس تعدّ العمامة من الكفن، إنّما يعدّ ما يلفّ به الجسد»^١.

الثالث عشر: الحليّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا أردت أن تحنط الميت فاعمد إلى الكافور فامسح به آثار السجود منه، ومفاصله كلّها، ورأسه ولحيته، وعلى صدره من الخنوط»^٢.

الرابع عشر: جميل بن درّاج، قال: قال: «إنّ الجريدة قدر شبر توضع واحدة من عند الترقوة إلى ما بلغت ممّا يلي الجلد الأيمن^٣، والأخرى في الأيسر من عند الترقوة إلى ما بلغت من فوق القميص»^٤.

الخامس عشر: عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام: لأي شيء يكون مع الميت جريدة؟ قال: «إنّه يتجافى عنه العذاب ما دامت رطبة»^٥.

السادس عشر: عليّ بن بلال، كتب إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام: الرجل يموت في بلاد ليس فيها نخل؟^٦ فهل يجوز مكان الجريدة شيء من الشجر غير النخل فأجاب عليه السلام: «يجوز من شجر آخر رطب»^٧.

١. الكافي ٣: ١٤٤ ح ٧، التهذيب ١: ٢٩٣ ح ٨٥٧، الفقيه ١: ٩٣ ح ٤٢٣، الوسائل ٢: ٤٢٨ الباب ٢ من أبواب التكفين ح ١٠.

٢. الكافي ٣: ١٤٣ ح ٤، التهذيب ١: ٣٠٧ ح ٨٩٠، الاستبصار ١: ٢١٢ ح ٧٤٦، الوسائل ٢: ٧٤٤ الباب ١٤ من أبواب التكفين ح ١.

٣. الأيمن: ليس في الكافي.

٤. الكافي ٣: ١٥٢ ح ٥، التهذيب ١: ٣٠٩ ح ٨٩٧، الوسائل ٢: ٧٤٠ الباب ١٠ من أبواب التكفين ح ٢.

٥. الكافي ٣: ١٥٣ ح ٧، التهذيب ١: ٣٢٧ ح ٩٥٥، الوسائل ٢: ٧٣٧ الباب ٧ من أبواب التكفين ح ٧، بتفاوت.

٦. في المصادر ح زيادة: فإنّه قد روي عن آبائك عليهم السلام أنّه يتجافى عنه العذاب ما دامت الجريدتان رطبتين وأنّها تنفع المؤمن والكافر.

٧. الفقيه ١: ٨٨ ح ٤٠٧، الوسائل ٢: ٧٣٨ الباب ٨ من أبواب التكفين ح ١.

أقول: البُرد بالضّم: ثوب مُخطّط، وقد يُطلق على غير المخطّط أيضاً.
و الحبرة كعنبه: بُرد يُمانيّ. وصَحار - بالمهملتين -: قصبة بلاد عُمان.
والمراد من الدرع: القميص.

والمِنطَق كمنبر: شِقّة تلبسها المرأة، وتشدّ وسطها، ثمّ ترسل الأعلى على الأسفل
إلى الركبة، والأسفل ينجرّ على الأرض قاله صاحب القاموس^١. ولعلّ المراد به هنا
المئزر^٢ كما قال شيخنا في الذكرى^٣.

وقال بعض الأصحاب: لعلّ المراد به ما يشدّ به الثديان^٤، وهو كما ترى.
والخمار - بالكسر -: القناع.

وما تضمّنه الحديثان الأوّلان والثاني عشر من تكفين الرجل في ثلاثة أثواب، ممّا
أطبق عليه الأصحاب سوى سلالر، فإنّه اكتفى بالواحد^٥. والأحاديث الدالة على الثلاثة
كثيرة^٦. واستدلّ شيخنا في الذكرى لسلالر بما تضمّنه الحديث الثالث من قوله عليه السلام:
«وثوب تامّ لا أقلّ منه».

ثمّ أجاب تارة بحمل الثوب التامّ على التقيّة؛ لأنّه موافق لمذهب العامّة من الاجتزاء
بالواحد، وأخرى بأنّه من عطف الخاصّ على العامّ^٧، وهو كما ترى.

١. القاموس ٣: ٢٩٥.

٢. لأنّ كلام أهل اللّغة يخالفه، وأيضاً فالتسمية بالمنطق يدلّ على أنّه ما يشدّ في الوسط لأنّه مأخوذ من المنطقة،
وأيضاً فالمئزر هنا في هذا الحديث غير مذكور فينبغي حمل المنطق عليه. «منه رحمه الله».

٣. الذكرى ١: ٣٦٣.

٤. المدارك ٢: ١٠٥.

٥. المراسم: ٤٧.

٦. أنظر الوسائل ٢: الباب ٢ من أبواب التكفين.

٧. الذكرى ١: ٣٥٣.

والتَّسَخُّ في هذا الحديث مختلفة، ففي بعض نسخ التهذيب كما نقلناه، ويوافقه كثير من نسخ الكافي، وهو المطابق لما نقله شيخنا في الذكرى.

وفي بعضها هكذا «إنما المفروض ثلاثة أثواب تامّ لا أقلّ منه»، وهذه النسخة هي الموافقة لما نقله المحقق في المعبر^١ والعلامة في كتبه الاستدلالية^٢.

ولفظه «تامّ» فيها، خبر مبتدأ محذوف، أي وهو تامّ.

وفي بعض النسخ المعبرة من التهذيب «أو ثوب تامّ» بلفظ «أو» بدل «الواو»، وهي موافقة في المعنى للنسخة الأولى على أوّل^٣ الحملين السابقين. ويُمكن حملها على حال الضرورة أيضاً.

وما تضمّنه الحديث الأوّل والثاني عشر من التّكفين في الحبرة، يدلّ على أنّها أحد الأثواب الثلاثة المفروضة، كما قال أبو الصّلاح^٤ وابن أبي عقيل^٥ من استحباب كون القطعة الثالثة حبرة، لا على استحباب زيادتها عليها؛ لتكون رابعة كما هو المشهور.

والخرقة المذكورة في الحديث الخامس هي التي يسمّونها بالخامسة، وقد تضمّن خبر يونس أنّها خرقة طويلة عرضها شبر، تُشدّ من حقويه، ويضمّ بها فخذه ضماً شديداً، وتلفّ على فخذه، ثم يخرج رأسها من تحته إلى الجانب الأيمن، ويغمز^٦ في موضع اللف^٧.

١. المعبر ١: ٢٧٩.

٢. المنتهى ١: ٤٣٨، التذكرة ١: ٤٣، وج ٢: ٨، وص ٤٣: ٢.

٣. في س: أي.

٤. المهذب ١: ٦٠.

٥. فقه ابن أبي عقيل: ١١٦.

٦. في م ص: يغمز، وفي ح: تغمر.

٧. وفي خبر عمّار، عن الصادق عليه السلام: «طول الخرقة ثلاثة أذرع ونصف، وعرضها شبر ونصف. «منه رحمه الله».

وقد قطع الأصحاب باستحبابها، وربّما كان في قوله عليه السلام: «إنّها لا تعدّ شيئاً، إنّما تصنع^١ ليضمّ ما هناك ثلاثاً يخرج منه شيء، وما يصنع^٢ من القطن أفضل منها» نوع إشعار بذلك.

«والإزار» في قول عبد الله بن سنان، قلت: فالإزار يراد به المتزر، وهو الذي يُشدّ من الحقوين إلى أسافل^٣ البدن.

وقد ورد في اللغة إطلاق كلّ منهما على الآخر، وإن كان المعروف بين الفقهاء، وسيّما المتأخّرين أنّ الإزار: هو الشّامل كلّ البدن. وأراد بقوله: «فالإزار» الاستفسار من الإمام عليه السلام أنّه هل يستغنى^٤ عنه بهذه الخرقة أم لا؟

ويُمكن أن يكون مراده: أنّ الإزار هو الثّالث من الأثواب، وبه يتمّ الكفن المفروض، فما هذه الرابعة؟ فأجاب عليه السلام: بأنّها غير معدودة من الكفن، فلا يستغنى بها عن شيء من أثوابه، ولا تزيد قطع الكفن بها عن الثّلاثة.

وما تضمّنه الحديث السّادس من أنّ الكفن من جميع المال، المراد أنّه من الأصل لامن الثّلاث^٥، ولا خلاف بين الأصحاب في ذلك، كما لا خلاف في تقديمه على الدّيون، كما في الحديث السّابع، ولا ريب أنّ المراد به الواجب، أمّا المستحبّ فمع الوصيّة من الثّلاث، وبدونها موقوف على تبرّع الوارث أو غيره^٦.

١. في س: يضع.

٢. في س: يضع.

٣. في ح: أسفل.

٤. في س، ح، ص: لكلّ.

٥. في حاشية ح: يعني.

٦. في ب زيادة: وحده.

٧. أو غيره: ليس في ب، ص.

وما تَضَمَّنَه من أنَّ كفن المرأة على زوجها، ممَّا نقل الشَّيْخ في الخلاف الاتِّفاق عليه^١، وإن كانت ذات مال. وألحق في المبسوط^٢ بالكفن مؤنة التَّجهيز، وتبعه ابن إدريس^٣.

وهل يفرِّق في الزوجة بين المطيعة والناشزة، والدائمة والمستمتع بها؟ يحتل ذلك؛ لعدم وجوب الإنفاق حال الحياة، فحال الموت أولى. ويظهر من شيخنا في الذكري التَّوقف فيه^٤، وهو في موضعه.

وما تَضَمَّنَه الحديث الثَّامن والثَّالث عشر من التَّحْنِيط، لا خلاف فيه بين الأصحاب رضوان الله عليهم^٥، إنَّما الخلاف في موضعه، فالمشهور اختصاصه بالمساجد السَّبعة.

وزاد المفيد وابن أبي عقيل الأنف^٦، و الصَّدوق البصر والسَّمع والفم والمفاصل^٧، والخبران حجة له فيما عدا البصر.

ولعلَّ عدم ذكره عليه السلام إلهامي الرجلين^٨ في الحديث الثَّامن، لاندراجهما في آثار السَّجود^٩.

١ . الخلاف ١: ٧٠٩٧٠٨ المسألة ٥١٠ و ج ٣ : ٢٧٢ المسألة ١٦.

٢ . المبسوط ١: ١٨٨.

٣ . السرائر ١: ١٧١.

٤ . الذكري ١: ٣١٨.

٥ . منهم الشَّيْخ في الخلاف ١: ٢٨٥ العلَّامة في المختلف ١: ٣١٩، والشَّهيد في الذَّكري ١: ٣٥٣.

٦ . المقنعة: ٧٨. نقله عن ابن عقيل العلَّامة في المختلف ١: ٢٢٨.

٧ . الفقيه ١: ٩١، المقنع: ٥٩.

٨ . لا يخفى أنَّه لو أدخل إلهامي الرجلين فيلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة؛ لأنَّه عليه السلام بيَّن آثار السَّجود بقوله:

«من وجهه ويديه وركبتيه» فتأمَّل . «منه رحمه الله».

٩ . إلَّا أنَّ إيراد «من» البيانية، لا يساعد عليه هذا التوجيه. «منه رحمه الله».

والجارّ في قوله عليه السلام في الحديث الثالث عشر: «وعلى صدره» متعلّق بمحذوف، أي وضع على صدره، ويحتمل تعلّقه بـ«امسح»، وهو بعيد.

وما تضمّنه الحديث التاسع والرابع عشر وما بعده، من وضع الجريدة مع الميت، ممّا تضافرت به الأخبار^١، وانعقد عليه إجماع الأصحاب رضوان الله عليهم.

والجريدة مؤنّث الجريد، وهو غصن النخلة^٢ إذا جرّد عنه الخوص، أعني الورق، وما دام عليه الخوص^٣ يسمّى سَعَفًا بالتحريك، وربّما تسمّى الجريدة سَعَفًا أيضاً.

والأصل في وضع الجريدة ما نقله المفيد طاب ثراه في المقنعة: أن الله تعالى لما أهبط آدم عليه السلام من الجنة^٤ إلى الأرض استوحش^٥، فسأل الله تعالى أن يؤنسه بشيء من أشجار الجنة، فأنزل الله إليه النخلة.

فكان يأنس بها في حياته، فلمّا حضرته الوفاة قال لولده: إني كنت آنس بها في حياتي، وأرجو الأنس بها بعد وفاتي، فإذا مِتّ فخذوا منها جريداً وشقّوه بنصفين وضعوهما معي في أكفائي.

ففعل ولده ذلك، وفعلته الأنبياء بعده، ثمّ اندرّس ذلك في الجاهليّة فأحياه النبي صلّى الله عليه وآله وفعله وصار^٦ سنّة متّبعة^٧.

١ . أنظر الوسائل ٢: ٧٣٦ - ٧٣٩ الباب ٧ و ٨ من أبواب التكفين.

٢ . النخلة: ليست في ص.

٣ . في س: الورق.

٤ . في ح ، ص : الجريد.

٥ . في الوسائل : جنته.

٦ . في الوسائل زيادة: في الأرض.

٧ . في ب: وصارت، وفي حاشية ح: فصار.

٨ . المقنعة: ٨٢، الوسائل ٢: ٧٣٨ الباب ٧ من أبواب التكفين ح ١٠، وهذا الحديث يطابق ما في الوسائل ويختلف عما في المقنعة اختلافاً يسيراً.

وقد روى العامة في صحاحهم: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ بِكَبِيرَةٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَتَنَزَّهَ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»، وَأَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا بِنِصْفَيْنِ، وَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، وَقَالَ: «لَعَلَّهُ يَخْفَفُ عَنْهُمَا، مَا لَمْ يَبْسُا»^١.

ومَا فِي الْحَدِيثِ التَّاسِعِ مِنْ أَنَّ «الْحِسَابَ وَالْعَذَابَ كُلَّهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فِي سَاعَةٍ^٢ وَاحِدَةٍ» يَنَافِي بِظَاهِرِهِ مَا تَضَمَّنَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ مِنْ اتِّصَالِ نَعِيمِ الْقَبْرِ وَعَذَابِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ اتِّصَالُ الْعَذَابِ مُحْتَصًّا بِالْكَافِرِ كَمَا تَضَمَّنَهُ بَعْضُ الْأَخْبَارِ. وَقَدْ تَضَمَّنَ الْحَدِيثُ الرَّابِعُ عَشَرَ كَوْنَهَا قَدْرَ شَبْرٍ، وَالْمَشْهُورُ كَوْنَهَا قَدْرَ عَظْمِ الذَّرَاعِ، وَبِهِ قَالَ الشَّيْخَانُ^٣، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ خَبَرُ يُونُسَ.

وَرَوَى الصَّدُوقُ التَّخْيِيرَ بَيْنَ الذَّرَاعِ وَالشَّبْرِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ: مَقْدَارُ كُلِّ وَاحِدَةٍ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ فَمَا فَوْقَهَا^٤، انْتَهَى. وَالظَّاهِرُ تَأْدِي السَّنَةِ بِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْمَقَادِيرِ.

وَمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ مَكَانِ الْوَضْعِ هُوَ الْمَشْهُورُ بَيْنِ الْأَصْحَابِ، وَذَهَبَ ابْنُ أَبِي بَابُوَيْهٍ إِلَى وَضْعِ الْيَسْرَى عِنْدَ الْوَرَكِ، بَيْنَ الْقَمِيصِ وَالْإِزَارِ^٥.

١ . صحيح البخاري ١: ٦٥، وح ٨: ٢٠، صحيح مسلم ١: ٢٤٠ ح ٢٩٢، سنن ابن داود ١: ٦ ح ٢٠، سنن الترمذي ١: ١٠٢ ح ٧٠، سنن بن ماجة ١: ١٢٥ ح ١٣٧، سنن الدارمي ١: ١٨٨، مسند أحمد ١: ٢٢٥، سنن النسائي ١: ٢٨، بتفاوت يسير في جميع المصادر.

٢ . في ح: وساعة.

٣ . المقنعة: ٧٥، مصباح التمهيد: ١٩.

٤ . الفقيه ١: ١٤٣ ح ٤٠٠ وفي الهداية: ١٠٧ قال: قدر عظم ذراع.

٥ . نقله عنه في الذكرى ١: ٣٧٠.

٦ . المقنع: ٥٩، وأنظر الفقيه ١: ٨٧.

وقال الجعفيّ: يوضع إحداهما تحت إبطه^١ الأيمن والأخرى نصف ممّا يلي السّاق،
ونصف ممّا يلي الفخذ^٢، وهو صريح خير يونس.
وقال المحقّق في المعتر: يجب الجزم بالقدر المشترك، وهو استحباب وضعها مع
الميّت في كفنه أو في قبره بأيّ هذه الصّور شئت^٣، والله أعلم.

١ . في حاشية ح: الإبط.

٢ . الذّكرى ١: ٣٧١.

٣ . المعتر ١: ٢٨٨.

الفصل الخامس

في حمل الجنازة، وتشيعها، وآداب ذلك، وثوابه

خمسة عشر حديثاً:

الأول: من الصّاح؛ أبو ولّاد^١ وعبد الله بن سنان جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ينبغي لأولياء الميت منكم أن يؤذّنوا إخوان الميت بموته، فيشهدوا جنازته، ويصلّوا عليه، ويستغفروا^٢ له، فيكتسب لهم الأجر ويكتسب للميت الاستغفار، ويكتسب هو الأجر فيهم، وفيما اكتسب لميته^٣، من الاستغفار»^٤.

الثاني: محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام عن المشي مع الجنازة، فقال: «بين يديها وعن يمينها وعن شمالها وخلفها»^٥.

الثالث: عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ينبغي لمن شيّع جنازة

١ . بتشديد اللام واسمه حفص بن سالم. «منه رحمه الله».

٢ . في الكافي: فيشهدون جنازته يصلّون عليه يستغفرون له.

٣ . في التهذيب: له بدل لميته.

٤ . التهذيب ١: ٤٥٢ ح ١٤٧٠، الكافي ٣: ١٦٦ ح ١، مستطرفات السرائر: ٨٦ ح ٣٥، علل الشرائع: ٣٠١ ح ١،

الوسائل ٢: ٧٦٢ الباب ١ من أبواب صلاة الجنازة ح ١، بتفاوت يسير.

٥ . الكافي ٣: ١٦٩ ح ٤، الوسائل ٢: ٨٢٥ الباب ٥ من أبواب الدفن ح ١.

أن لا يجلس حتى يوضع في لحده»^١.

الرابع: زرارة، قال: كنتُ عند أبي جعفر عليه السلام، وعنده رجل من الأنصار، فمرت به جنازة فقام الأنصاري، ولم يَقم أبو جعفر عليه السلام، فقعدت معه، ولم يزل الأنصاري قائماً حتى مضوا بها ثم جلس، فقال له أبو جعفر عليه السلام: «ما أقامك؟» قال: رأيت الحسين بن علي عليه السلام يفعل ذلك، فقال أبو جعفر عليه السلام: «والله ما فعله الحسين عليه السلام، ولا قام لها أحد منا أهل البيت قط»^٢.

الخامس: الحسين بن سعيد^٣ كتب إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن سرير الميت يُحمَل، ألهُ جانب يبدأ به في الحمل من جوانبه الأربع، أو ما خفَّ على الرجل يحمل من أيِّ الجوانب شاء؟ فكتب: «من أيها شاء»^٤.

السادس: من الحسان: جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «مَنْ حمل جنازة من أربع جوانبها غفر الله له أربعين كبيرة»^٥.

السابع: جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أُدخل المؤمن قبره، نودي: ألا إنَّ أوَّل حِبائِكَ^٦ الجنة (ألا وأوَّل)^٧ حِبَاءٍ مَن تبعك المغفرة»^٨.

١. التهذيب ١: ٤٦٢ صدر ح ١٥٠٩، الوسائل ٢: ٨٧١ الباب ٤٥ من أبواب الدفن، صدر ح ١، بتفاوت يسير.

٢. الكافي ٣: ١٩١ ح ١، التهذيب ١: ٤٥٦ ح ١٤٨٦، الوسائل ٢: ٨٢٧ الباب ١٧ من أبواب الدفن، صدر ح ١، بتفاوت يسير.

٣. في الوسائل زيادة: أنه.

٤. الفقيه ١: ١٠٠ ح ٤٦٥، التهذيب ١: ٤٥٣ ح ١٤٧٧، الاستبصار ١: ٢١٦ ح ٧٦٦، الوسائل ٢: ٨٢٩ الباب ٨ من أبواب الدفن ح ١، بتفاوت.

٥. الكافي ٣: ١٦٨ ح ٢، التهذيب ١: ٤٥٤ ح ١٤٧٩، الوسائل ٢: ٨٢٧ الباب ٧ من أبواب الدفن ح ١، بتفاوت.

٦. حِبَاؤُكَ الجنة: أي عطاؤك، يقال حَبَّوْهُ الرجل أي أعطيته الشيء بغير عوض. (جمع البحرين ١: ٩٤٠).

٧. في الكافي: و، وفي الوسائل: ألا وإن.

٨. الفقيه ١: ٩٩ ح ٤٦٠، الكافي ٣: ١٧٢ ح ١، الوسائل ٢: ٨٢٠ الباب ٢ من أبواب الدفن ح ٣.

الثامن: أبو حمزة، قال: كان عليّ بن الحسين عليه السلام إذا رأى جنازة قد أقبلت قال: «الحمد لله الذي لم يجعلني من السّواد المخترم»^١.

التاسع: عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «مات رجل من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله في جنازته يمشي، فقال له بعض أصحابه: ألا تركب يا رسول الله؟ فقال: إني لأكره أن أركب والملائكة يمشون (وأبي أن يركب)»^٢.

العاشر: الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لما مات عبد الله بن أبيّ بن أبيّ سَلُول، حضر النبيّ صلى الله عليه وآله جنازته، فقال عمر (لرسول الله صلى الله عليه وآله) ما قالته؟ إني قلت: اللهم احشُ خوفه ناراً، واملأ قبره ناراً، وأصله ناراً، قال أبو عبد الله عليه السلام: فأبدي من رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان يكره»^٣.

الحادي عشر: زرارة، قال: حضر أبو جعفر عليه السلام جنازة رجل من قريش، وأنا معه، وكان فيها عطاء، فصرختُ صارخة، فقال عطاء: لتسكتنّ أو لترجعن، فلم تسكت، فرجع عطاء، قال: فقلت لأبي جعفر عليه السلام: إنّ عطاء قد رجع، قال: «ولم؟»

١. الكافي ٣: ١٦٧ ح ١، التهذيب ١: ٤٥٢ ح ١٤٧٢، الفقيه ١: ١١٣ ح ٥٢٥، الوسائل ٢: ٨٣٠ الباب ٩ من أبواب الدفن ح ١، وفي الفقيه بدون: قد أقبلت.

٢. ذيل الحديث ليس في الفقيه والتهذيب.

٣. الكافي ٣: ١٧٠ ح ٢، التهذيب ١: ٣١٢ ح ٩٠٦، الفقيه ١: ١٢٢ ح ٥٨٨، الوسائل ٢: ٨٢٧ الباب ٦ من أبواب الدفن ح ١.

٤. أي: ليس في الكافي.

٥. ليس في الوسائل.

٦. الكافي ٣: ١٨٨ ح ١، التهذيب ٣: ١٩٦ ح ٤٥٢، الوسائل ٢: ٧٧٠ الباب ٤ من أبواب صلاة الجنازة ح ٤.

٧. في المصادر زيادة: قال.

قلت: صرخت هذه الصارخة، فقال لها: لتسكنن أو لترجعن، فلم تسكت فرجع، فقال عليه السلام: «امضوا^١، فلو أننا إذا رأينا شيئاً من الباطل مع الحق تركنا له الحق لم نقض حق مسلم»، قال: فلما صلى على الجنابة، قال وليها لأبي جعفر عليه السلام: ارجع مأجوراً رحمك الله، فإنك لا تقوى^٢ على المشي، فأبى أن يرجع، قال: فقلت له: قد أذن لك في الرجوع، ولي إليك^٣ حاجة^٤ أريد أن أسألك عنها، فقال: «امض^٥، فليس بإذنه جئنا ولا بإذنه نرجع، إنما هو فضل وأجر طلبناه، فبقدر ما يتبع الجنابة الرجل يؤجر على ذلك»^٥.

الثاني عشر: الحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن أول من جعل له التعش، فقال: «فاطمة عليها السلام»^٦.

الثالث عشر: من الموثقات؛ إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «المشي^٧ خلف الجنابة أفضل من المشي بين يديها»^٨.

١. في الكافي: امض، وفي التهذيب: امض بنا.

٢. في التهذيب لا تقدر.

٣. إليك: ليس في الكافي.

٤. في التهذيب: امضه.

٥. الكافي ٣: ١٧١ ح ٣، التهذيب ١: ٤٥٤ ح ١٤٨١، الوسائل ٢: ٨١٨ الباب ٤٠ من أبواب صلاة الجنابة ح ١، بتفاوت يسير. وعطاء هو ابن أبي رباح، كان بنو أمية يعظّمونه جداً حتى أمروا المنادي أن ينادي: لا يُفتي الناس إلاّ عطاء، فإن لم يكن فعبد الله بن أبي نجيح. وكان عطاء أعور أفتس أعرج شديد السواد، ذكر ذلك ابن الجوزي في تاريخه. «منه رحمه الله».

٦. الكافي ٣: ٢٥١ ح ٦، الوسائل ٢: ٨٧٦ الباب ٥٢ من أبواب الدفن ح ٤.

٧. في التهذيب: إن المشي.

٨. الكافي ٣: ١٦٩ ح ١، الفقيه ١: ١٠٠ ح ٤٦٤، التهذيب ١: ٣١١ ح ٩٠٢، الوسائل ٢: ٨٢٤ الباب ٤ من أبواب الدفن ح ١.

الرابع عشر: محمد بن فضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «أول ما يُتحف به المؤمن^١ يُغفر لمن تبع^٢ جنازته^٣».

الخامس عشر: ميسر، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «مَن تبع جنازة مسلم أعطى يوم القيامة أربع شفاعات، ولم يقل شيئاً إلا قال الملك: ولك مثل ذلك^٤».

أقول: لعل المراد بأولياء الميت الذين يُستحب أن يُخبروا الناس بموته وأولاهم بميراثه على ترتيب الطبقات الثلاث في الإرث.

ويمكن أن يراد بهم مَن علاقتهم به أشدّ، سواء كانت علاقة نسيّة أو سببيّة.

والجنازة - بفتح الجيم وكسر ها - : الميت. وقد تُطلق بالفتح على السرير، (وبالكسر على الميت، وربما عكس^٥)، وقد تُطلق بالكسر على السرير^٦ إذا كان عليه الميت، وهو المراد في الحديث الأول.

ولفظنا «يكتسب» في قوله عليه السلام: «فيكتسب لهم الأجر ويكتسب للميت الاستغفار» إمّا بالبناء للمفعول أو للفاعل بعود المستتر^٧ إلى الولي في ضمن الأولياء.

ولفظه «في» في قوله عليه السلام: «ويكتسب هو الأجر فيهم، وفيما اكتسب لميته من الاستغفار» للسببيّة، أي يكتسب الولي الأجر بذنك السببين.

١. في الفقيه زيادة: في قبره أن.

٢. في الكافي تتبع، وفي حاشية ح: شيع.

٣. الكافي ٣: ١٧٣ ح ٣، الفقيه ١: ٩٩ ح ٤٥٩، الوسائل ٢: ٨٢٠ الباب ٢ من أبواب الدفن ح ٤.

٤. الفقيه ١: ٩٩ ح ٤٥٦، التهذيب ١: ٤٥٥ ح ١٤٨٣، الكافي ٣: ١٧٣ ح ٦، الوسائل ٢: ٨٢٠ الباب ٢ من أبواب الدفن ح ١.

٥. في حاشية ح: يعكس.

٦. ليس في ب.

٧. في س: الضمير.

وما تَضَمَّنَه الحديث الثاني من مشي المُشَيِّع للجنائزة قُدَّامَها وخلفها وعن أحد جانبيها تَمَّا لا خلاف لأحد في جوازه، إذا لم يكن المَيِّت ناصبيًّا.

إنَّما الخلاف في أن أيَّ الأنواع أفضل؟ فالَّذي عليه كثير من الأصحاب أنَّ المشي خلفها أو عن أحد جانبيها أفضل من المشي أمامها، بل جعلوا المشي أمامها مكروهاً. وقال المحقِّق في المعتر: مشي المشيِّع وراء الجنائزة أو مع جانبيها أفضل من تقدِّمها، غير أنَّي لا أكره المشي أمامها، بل هو مباح^٢، انتهى.

واستدلَّ على الأفضليَّة المذكورة بأنَّها متبوعة، وليست تابعة^٣، وبما تَضَمَّنَه الحديث الثالث عشر، وبما رواه سدير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «من أحبَّ أن يمشي مشيَ الكرام الكاتبين، فليمش جنبَي السرير^٤».

وقال ابن أبي عقيل بوجوب التَّأخَّر خلف جنازة النَّاصبيِّ؛ لما روي^٥ من استقبال ملائكة العذاب إيَّاه^٦.

وقال ابن الجنيد: يمشي صاحب الجنائزة بين يديها، والمشيِّعون وراءها؛ لما روي^٧ من أن الصَّادق عليه السلام تقدَّم سرير ابنه إسماعيل بلا حذاء ولا رداء^٨.

١ . في المعتر زيادة: هو مذهب فقهاءنا.

٢ . المعتر ١: ٢٩٣.

٣ . في ح: بتابعة.

٤ . الكافي ٣: ١٧٠ ج ٦، التهذيب ١: ٣١١ ح ٩٠٤، الوسائل ٢: ٨٢٥ الباب ٤ من أبواب الدفن ح ٣.

٥ . أنظر الوسائل ٢: ٧٢٥ الباب ٥ من أبواب التكفين، وكذلك الحديث ٤ و ٥ و ٧ و ٨ من نفس الباب.

٦ . نقله عنه في الذِّكْرَى ١: ٣٩١.

٧ . الكافي ٣: ٢٠٤ ح ٥، الفقيه ١: ١١٢ ح ٥٢٤، التهذيب ١: ٤٦٣ ح ١٥١٣، الوسائل ٢: ٦٥٤ الباب ٢٧ من

أبواب الاحتضار ح ٧. والحديث هكذا: عن الحسين بن عثمان، قال: لما مات إسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام

خرج أبو عبد الله عليه السلام فتقدَّم السرير بلا حذاء ولا رداء.

٨ . نقله عنه في الذِّكْرَى ١: ٣٩١.

وما تَضَمَّنَه الحديث الثالث من أنه لا ينبغي جلوس المشيِّع حتَّى يُوضع الميِّت في الحده، هو مستند المحقّق^١ والعلامة^٢ وابن أبي عقيل^٣ وابن حمزة^٤ في القول بكراهته. وخالف في ذلك ابن الجنيد^٥ محتجاً بالأصل، وبرواية عبادة بن الصّامت، كان رسول الله صَلَّى الله عليه وآله إذا كان في جنازة لم يجلس حتَّى يُوضع في اللحد، فقال يهودي: إنا لنفعل ذلك، فجلس صَلَّى الله عليه وآله، وقال: خالفوهم»^٦.

قال شيخنا في الذكرى: هذا الحديث حجّة لنا؛ لأنّ «كان» تدلّ على الدوام، والجلوس لمجرّد إظهار المخالفة، ولأنّ الفعل لا عموم له، فجاز وقوع الجلوس تلك المرّة خاصّة، ولأنّ القول أقوى من الفعل عند التعارض^٧، هذا كلامه طاب ثراه.

وأنت خبير بأنّ لابن الجنيد أن يقول: إنّ احتجاجي ليس بمجرّد الفعل، بل بقوله عليه السلام: «خالفوهم».

ويُمكن أن يُحتجّ له أيضاً بالحديث الحادي عشر من الفصل الآتي بعد هذا الفصل، وهو ما رواه داود بن النعمان من جلوس الرضا عليه السلام قبل إدخال الميِّت القبر^٨.

والظاهر أنّ المراد باللحد في قوله عليه السلام: «حتَّى يُوضع في الحده»: القبر سواء كان ذا

١. المعتبر: ١: ٣٣٤.

٢. المختلف: ٢: ٣٢٣.

٣. نقله عنه في المعتبر: ١: ٣٣٤.

٤. الوسيلة: ٦٩.

٥. نقله عنه في المختلف: ٢: ٣٢٣.

٦. سنن ابن ماجه: ١: ٤٩٣ ح ١٥٤٥، سنن أبي داود: ٣: ٢٠٤ ح ٣١٧٦، الجامع الصحيح: ٣: ٣٤٠ ح ١٠٢٠.

٧. الذكرى: ١: ٣٩٦.

٨. الكافي: ٣: ١٩٨ ح ١، الوسائل: ٢: ٨٥٤ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ١. والحديث هكذا: عن داود بن النعمان، قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام يقول: ما شاء الله لا ما شاء الناس، فلمّا انتهى إلى القبر تنحّى فجلس، فلمّا أدخل الميت لحده قام فحنا عليه التراب ثلاث مرّات بيده.

لحد أم لا.

وما تضمّنه الحديث^١ الخامس والسادس من حمل الجنازة من جوانبها الأربع، هو الترييع الذي أطبق أصحابنا على استحبابه.

وأفضله - على ما نقل الشيخ عليه الإجماع في المبسوط^٢ - أن يبدأ بمقدّم السرير الأيمن، ثم يمرّ عليه إلى مؤخره، ثم بمؤخر السرير الأيسر، ثم يدور حوله حتّى يرجع إلى المقدّم.

وقد رواه الفضل بن يونس عن الكاظم عليه السلام قال: قال: «فإن لم يكن تتقي فيه، فإنّ ترييع الجنازة الذي جرت به السنّة أن يبدأ باليد اليمنى، ثم بالرجل اليمنى، ثم بالرجل اليسرى، ثم باليد اليسرى، حتّى يدور حولها»^٣. ولعلّ المراد جريان السنّة بأفضليّته، لا بأصل استحبابه.

وما في الحديث السّابع «وأولّ حياءٍ من تبعك المغفرة» ربّما يومئ - كما في الحديثين الأخيرين - إلى ترجيح اتّباع الجنازة على تقدّمها، والمشي (إلى أحد)^٤ جانبيها. والحياء - بكسر الحاء المهملة ممدوداً -: العطاء بلا جزاء ولا منّ.

وما تضمّنه الحديث الثامن من القول المذكور عند مشاهدة الجنازة، هو المستند في استحباب ذلك.

والسّواد: يُطلق تارة على الشّخص، وأخرى على عامّة النّاس.

١. الحديث: ليس في ب .

٢. المبسوط ١: ١٨٣.

٣. في ص زيادة: مؤخرة.

٤. الكافي ٣: ١٦٨ ح ٣، التهذيب ١: ٤٥٢ ح ٤٧٣، الوسائل ٢: ٨٢٩ الباب ٨ من أبواب الدفن ح ٣، بتفاوت

يسير.

٥. في حاشية ح: بأحد.

والمختَرَم: الهالك، واحترمه المنيّة: أخذته.

قال شيخنا في الذكرى: إنّ المعنى: لم يجعلني من هذا القبيل، ثمّ قال: ولا ينافي هذا حُبّ لقاء الله تعالى؛ لأنّه غير مقيد بوقت، فيُحمل على حال الاحتضار ومعاناة ما يحبّ، كما روينا عن الصادق عليه السلام^١.

ورواه في الصّحاح عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه قال: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» قيل له صلّى الله عليه وآله: إِنَّا لَنُكَرِهُ الْمَوْتَ، فَقَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ

بِعَذَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، وَكَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ، فَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»^٢.

ثمّ قال قدّس الله روحه: ويجوز أن يُكنّى بالمختَرَم عن الكافر؛ لأنّه الهالك على الإطلاق، بخلاف المؤمن، أو يراد بالمختَرَم من مات دون أربعين سنة^٣، هذا كلامه طاب ثراه.

ويمكن أن يُراد بالسّواد عامّة النّاس، كما هو أحد معاني السّواد في اللّغة، ويكون المراد: الحمد لله الَّذي لم يجعلني من عامّة النّاس، الَّذين يموتون على غير بصيرة ولا استعداد للموت، والله أعلم. وربّما يُستفاد من الحديث العاشر جواز الحضور في جنازة الكافر للدعاء عليه، بل رجحانه.

١. الكافي ٣: ١٣٤ ح ٢، معاني الأخبار: ٢٣٦.

٢. صحيح البخاري ٧: ١٩١، وصحيح مسلم ٨: ٦٥، مسند أحمد ٢: ٣١٦، وص ٤٢٠، وح ٣: ١٧٠، السنن الكبرى ٣: ٣٧٧، سنن الدارمي ٢: ٣١٢، سنن ابن ماجة ٢: ١٤٢٥ ح ٤٢٦٤، بتفاوت.

٣. الذكرى ١: ٣٨٩.

والقيام على القبر الذي نُهي النَّبي صَلَّى الله عليه وآله أن يفعله بالمنافقين، هو الوقوف على قبورهم للدعاء لهم، كما قاله في مجمع البيان^١.

ومعنى قوله عليه السلام في آخر الحديث: «فأبدى من رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، ما كان يكره» أن عمر صار باعثاً على أن ظَهَرَ من النَّبي ما كان يكره إظهاره، ويجب ستره عن الحاضرين وإخفائه من الدعاء على ابن أبي^٢.

ويُستفاد من الحديث الحادي عشر أمور:

الأول: تأكّد كراهة الصّراخ على الميّت، حيث جعله عليه السلام من الباطل، ولعلّ ذلك بالنّسبة إلى المرأة إذا سمع صوتها الأجانب، إن لم نجعل مُطلق إسماع المرأة صوتها الأجانب محرّماً، بل مع خوف الفتنة، لا بدونه كما ذكره بعض علمائنا^٣، وسيجيء الكلام فيه في كتاب النّكاح إن شاء الله تعالى.

الثاني: أن رؤية الأمور الباطلة وسماعها لا تنهض عذراً في التّقاعد عن قضاء حقوق الإخوان.

الثالث: أن موافقتهم^٤ بامتنال ما يستدعونه من الاقتصار على اليسير من الإكرام وتأدية الحقوق، ليس أفضل من مخالفتهم في ذلك، بل الأمر بالعكس.

الرابع: أن تعجيل قضاء حاجة المؤمن ليس أهمّ من تشييع الجنازة، بل الأمر بالعكس.

ولعلّ عدم سؤال زرارة رضي الله عنه حاجته من الإمام عليه السلام في ذلك المجمع،

١. مجمع البيان ٣: ٥٧.

٢. في ح: بن أبي سلول.

٣. في س: بعض أصحابنا.

٤. في ص: موافقتهم

وإرادته أن يرجع ليسأله عنها؛ لأنها كانت مسألة دينية، لا يُمكنه^١ إظهارها في ذلك الوقت؛ لحضور جماعة من المخالفين، فأراد أن يرجع عليه السلام ليخلو به ويسأله عنها. وربما يُستفاد من الحديث الثاني عشر رجحان اتخاذ التعش للميت. وفي الصحاح نَعَشَه الله: رفعه، والتعش: سرير الميت، سمي بذلك لارتفاعه، فإذا لم يكن عليه ميت فهو سرير^٢، والله سبحانه أعلم.

١. في ح: لا يمكن.

٢. الصحاح ٣: ١٠٢٢.

الفصل السادس

في الدفن ومقدماته وآدابه^١

ثمانية عشر حديثاً^٢:

الأول: من الصحاح؛ عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ينبغي أن يوضع الميت دون القبر هُنيئاً^٣، ثم واره^٤».

الثاني: أبوبصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا سَلَّتْ الميت فقل: بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك، فإذا وضعت في اللحد، فضع فمك^٥ على أذنه فقل: الله ربك^٦، ومحمد نبيك والقرآن كتابك، وعليّ

١ . في ص ، ح زيادة: وتوابعه.

٢ . ستة صحاح وأحد عشر حسان وموثق. «منه رحمه الله».

٣ . في التهذيب : هنيئة. وفي س ، ص: هنيئة.

٤ . من المواراة وهي الستر، والمراد إلقاء التراب عليه أو إدخاله القبر فإنه يتوارى بذلك أيضاً، ولعل الثاني هو مراده عليه السلام هنا. «منه رحمه الله».

٥ . التهذيب ١: ٣١٣ ح ٩٠٨، الوسائل ٢: ٨٣٧ الباب ١٦ من أبواب الدفن ح ١.

٦ . في الكافي : يدك.

٧ . في الكافي زيادة : والإسلام دينك.

إمامك»^١.

الثالث: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال: «إذا وضعت الميت في لحده فقل: بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله، واقرأ آية الكرسي، واضرب بيدك على منكبه الأيمن، ثم قل: يا فلان بن فلان قل: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمدٍ صلى الله عليه وآله رسولاً، وبعليٍّ عليه السلام إماماً، وتسمي إمام زمانه»^٢.

الرابع: معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان البراء بن معرور التميمي الأنصاري بالمدينة، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله بمكة، وأنه حضره الموت، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله والمسلمون يصلّون إلى بيت المقدس، فأوصى البراء إذا دُفِنَ أن يُجْعَلَ وجهه (إلى رسول الله) ^٣ صلى الله عليه وآله إلى القبلة، فحرت به السنة»^٤.

الخامس: أبان بن تغلب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «جعل علي عليه السلام قبر النبي صلى الله عليه وآله لبناً، فقلت: أرايت إن جعل الرجل عليه آجرًا هل يضرّ الميت؟ قال: «لا»^٥.

١ . الكافي ٣: ١٩٥ ح ٢، التهذيب ١: ٣١٨ ح ٤٥٦ وص ٤٨٩، الوسائل ٢: ٨٤٣ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٣، بتفاوت يسير.

٢ . التهذيب ١: ٤٥٧ ح ١٤٩٠، الوسائل ٢: ٨٤٢ الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٦.

٣ . في الوسائل: تلقاء النبي.

٤ . في الفقيه زيادة: وأوصى بثلث ماله.

٥ . الكافي ٣: ٢٥٤ ح ١٦، الفقيه ٤: ١٣٧ ح ٤٧٩، الوسائل ٢: ٨٨٤ الباب ٦١ من أبواب الدفن ح ١، بتفاوت يسير.

٦ . في المصادر زيادة: على.

٧ . الكافي ٣: ١٩٧ ح ٣، الوسائل ٢: ٨٥٤ الباب ٢٨ من أبواب الدفن ح ١.

السَّادِس: أيوب بن الحرّ قال: سئل: أبو عبد الله عليه السلام عن رجل مات، وهو^١ في السَّفينة في البحر، كيف يُصنَع به؟ قال: «يوضع في خابية ويوكأ رأسها ويُطرح^٢ في الماء»^٣.

السَّابِع: من الحسان؛ محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السَّلام قال: «إذا وُضع الميت في لحده، فقل: بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله، عبدك ابن عبدك نزل بك، وأنت خير منزول به.

اللَّهُمَّ افسح له في قبره، وألحقه بنبّيه، اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ، فإذا وضعت عليه اللّبن، فقل: اللَّهُمَّ صَلِّ وَحْدَتَهُ، وَأَنَسْ وَحَشَتَهُ، وَأَسْكَنْ إِلَيْهِ مِنْ رَحْمَتِكَ رَحْمَةً، تُغْنِيَهُ عَنْ رَحْمَةِ مَنْ سِوَاكَ، فإذا خرجت من قبره فقل: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، والحمد لله ربّ العالمين، اللَّهُمَّ ارفع درجته في أعلى عِلِّيَّين، وأخلف على عقبه في الغابرين^٤، ياربّ العالمين»^٥.

الثَّامَن: عليّ بن يقطين، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: «لا تنزل في القبر وعليك العمامة والقلنسوة، ولا الحذاء ولا الطيلسان، وحلّل أزرارك، وبذلك سنة

١ . وهو: ليس في الكافي.

٢ . في الفقيه: يرمى به.

٣ . الكافي ٣: ٢١٣ ح ١، التهذيب ١: ٣٤٠ ح ٩٩٦، الفقيه ١: ٩٦ ح ٤٤٢، الاستبصار ١: ٢١٥ ح ٧٦٢، الوسائل ٢:

٨٦٦ الباب ٤٠ من أبواب الدفن ح ١.

٤ . في التهذيب زيادة: بها.

٥ . في الوسائل: وإذا بدل فإذا.

٦ . في التهذيب زيادة: وعندك نختسه.

٧ . الكافي ٣: ١٩٦ ح ٦، التهذيب ١: ٣١٦ ح ٩٢٠، الوسائل ٢: ٨٤٥ الباب ٢١ من أبواب الدفن ح ٢، بتفاوت

رسول الله صَلَّى الله عليه وآله جرت، ولتعوذ^١ من الشيطان الرجيم، ولتقرأ فاتحة الكتاب، والمعوذتين، وقل هو الله أحد، وآية الكرسي، وإن قدر^٢ أن يحسر عن خذه ويلصقه بالأرض فليفع، وليشهد^٣ وليذكر ما يعلم حتى ينتهي إلى صاحبه^٤.

التاسع: ابن أبي عمير، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يُشَقَّ الكفن من عند رأس الميت إذا أدخل قبره»^٥.

العاشر: أبو حمزة، قال: قلت لأحدهما عليهما السلام: يُحَلَّ كفن الميت؟ قال: «نعم، ويُبرز وجهه»^٦.

الحادي عشر: داود بن التّعمان، قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام يقول: «ما شاء الله لا م شاء الناس» فلما انتهى إلى القبر تنحى فجلس، فلما أدخل الميت^٧، قام فحثا عليه التراب ثلاث مرّات بيده^٨.

الثاني عشر: عمر بن أذينة، قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يطرح التراب على الميت، فيمسكه ساعة في يده، ثم يطرحه، لا^٩ يزيد على ثلاثة أكف. قال: فسألته عن ذلك،

١ . في الكافي : ولتعوذ بالله، وفي ح، ج، ص: ولتعوذ.

٢ . قوله عليه السلام : وإن قدر التفات من الخطاب إلى الغيبة. «منه رحمه الله».

٣ . في الوسائل: وليشهد.

٤ . الكافي ٣: ١٩٢ ح ٢، وصدره في الوسائل ٢: ٨٤٢ الباب ١٨ من أبواب الدفن ح ١، وذيله في صفحة ٨٤٠ الباب ١٨ من أبواب الدفن ح ١، بتفاوت يسير.

٥ . في النسخ: دخل.

٦ . الكافي ٣: ١٩٦ ح ٩، التهذيب ١: ٣١٧ ح ٩٢١، الوسائل ٢: ٨٤٢ الباب ١٩ من أبواب الدفن ح ٦.

٧ . التهذيب ١: ٤٥٧ ح ٤٩١، الوسائل ٢: ٨٤١ الباب ١٩ من أبواب الدفن ح ١.

٨ . في المصادر زيادة: لحدّه.

٩ . الكافي ٣: ١٩٨ ح ١، الوسائل ٢: ٨٥٤ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ١.

١٠ . في الكافي: ولا.

فقال: «يا عمر كُنْتُ أَقُولُ: إِيْمَانًا بِكَ وَتَصْدِيقًا بِعَثْكَ، هَذَا مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ، إِلَى قَوْلِهِ تَسْلِيمًا، هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَبِهِ جَرَتْ السَّنَّةُ»^٢.

الثالث عشر: حمّاد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إِنَّ أَبِي قَالَ لِي ذَاتَ يَوْمٍ فِي مَرَضِهِ: يَا بُنَيَّ، أَدْخِلْ أَنَسًا مِنْ قَرِيشٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَتَّى أُشْهِدَهُمْ، قَالَ: فَأَدْخَلْتُ عَلَيْهِ أَنَسًا مِنْهُمْ، فَقَالَ: يَا جَعْفَرُ، إِذَا أَنَا مُتُّ فَغَسِّلْنِي وَكَفِّنِّي وَارْفَعْ قَبْرِي أَرْبَعَ أَصَابِعَ، وَرَشِّهِ بِالْمَاءِ، فَلَمَّا خَرَجُوا، قُلْتُ: يَا أَبَتِ^٣، لَوْ أَمَرْتَنِي بِهَذَا صَنَعْتَهُ وَلَمْ تَرُدْ أَنْ أَدْخُلَ عَلَيْكَ قَوْمًا تَشْهَدُهُمْ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، أَرَدْتُ أَنْ لَا تُنَازِعَ»^٤.

الرابع عشر: ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام في رَشِّ الْمَاءِ عَلَى الْقَبْرِ، قَالَ: «يَتَجَافَى عَنْهُ الْعَذَابُ مَا دَامَ التُّدَى فِي التُّرَابِ»^٥.

الخامس عشر: زرارة، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِذَا فَرِغْتَ مِنَ الْقَبْرِ فَانْضَحْهُ، ثُمَّ ضَعْ يَدَكَ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَتَغْمِزْ كَفَّكَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّضْحِ»^٦.

السادس عشر: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَصْنَعُ مِمَّنْ مَاتَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ خَاصَّةً شَيْئًا لَا يَصْنَعُهُ بِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَانَ إِذَا

١ . في المصادر: وعد.

٢ . الكافي ٣: ١٩٨ ح ٤، الوسائل ٢: ٨٥٤ الباب ٢٩ من أبواب الدفن ح ٢.

٣ . كذا في النسخ وفي ح: يا أبه، و في بعض نسخ التهذيب كما في حاشية ح: يا أبتي، وفي بعضها: أباه، وفي الكافي: يا أبه.

٤ . الكافي ٣: ٢٠٠ ح ٥، التهذيب ١: ٣٢٠ ح ٩٣٣، وصدره في الوسائل ٢: ٨٥٦ الباب ٣١ من أبواب الدفن ح ٥، بتفاوت يسير.

٥ . الكافي ٣: ٢٠٠ ح ٦، علل الشرائع: ٣٠٧ الباب ٢٥٥، الوسائل ٢: ٨٥٩ الباب ٣٢ من أبواب الدفن ح ٢.

٦ . الكافي ٣: ٢٠٠ ح ٧، الوسائل ٢: ٨٥٩ الباب ٣٢ من أبواب دفن الميت ح ٤.

صَلَّى عَلَى الْهَاشِمِيِّ وَنُضِحَ قَبْرُهُ بِالماءِ، وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ كَفَّهُ عَلَى الْقَبْرِ، حَتَّى تَرَى أَصَابِعَهُ فِي الطَّيْنِ، فَكَانَ الْغَرِيبُ يَقْدِمُ أَوْ الْمَسَافِرُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَيُرَى الْقَبْرَ الْجَدِيدَ عَلَيْهِ أَثَرُ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَيَقُولُ: مَنْ مَاتَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؟^٢»^٣.

السَّابِعُ عَشْرَ: حَفَصُ بْنُ الْبَخْتَرِيِّ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْزِلَ فِي قَبْرِ وَلَدِهِ»^٤.

الثَّامِنُ عَشْرَ: مِنَ الْمُوثِقَاتِ؛ عُبَيْدُ بْنُ زُرَّارَةَ، قَالَ: مَاتَ لِبَعْضِ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَلَدٌ، فَحَضَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَلَمَّا أُلْحِدَ تَقَدَّمَ أَبُوهُ فَطَرَحَ عَلَيْهِ التُّرَابَ، (فَأَخَذَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بِكَفِّهِ، وَقَالَ: لَا تَطْرَحْ عَلَيْهِ التُّرَابَ)^٥ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ ذَا رَحِمٍ فَلَا يَطْرَحُ عَلَيْهِ التُّرَابَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ هُمَا أَنْ يُطْرَحَ الْوَالِدُ أَوْ ذُو رَحِمٍ عَلَى مَيِّتِهِ التُّرَابَ، فَقُلْنَا: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، تَنْهَانَا عَنْ هَذَا وَحْدَهُ؟ فَقَالَ: «أَتَهَاكُمُ أَنْ تَطْرَحُوا التُّرَابَ عَلَى ذَوِي أَرْحَامِكُمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ يورثُ الْقِسْوَةَ فِي الْقَلْبِ، وَمَنْ قَسَا قَلْبُهُ بَعُدَ مِنْ رَبِّهِ»^٦.

أَقُولُ: مَا تَضَمَّنَهُ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مِنْ وَضْعِ الْمَيِّتِ عِنْدَ الْقَبْرِ هَنِيئَةً قَبْلَ مَوَارَاتِهِ، مِمَّا أَطْبَقَ

١. فِي هَذَا إِشْعَارٌ بِإِطْلَاقِ آلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى الْهَاشِمِيِّ. «مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ».

٢. فِي الْمَصَادِرِ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

٣. الْكَافِي ٣: ٢٠٠، ٤، التَّهْذِيبُ ١: ٤٦٠ ح ١٤٩٨، الْوَسَائِلُ ٢: ٨٦١ الْبَابُ ٣٣ مِنْ أَبْوَابِ الدَّفْنِ ح ٤.

٤. الْكَافِي ٣: ١٩٣ ح ٢، الْوَسَائِلُ ٢: ٨٥١ الْبَابُ ٢٥ مِنْ أَبْوَابِ الدَّفْنِ ح ١.

٥. لَيْسَ فِي التَّهْذِيبِ.

٦. فِي الْكَافِي: أُنْهَيْنَا.

٧. الْكَافِي ٣: ١٩٩ ح ٥، التَّهْذِيبُ ١: ٣١٩ ح ٩٢٨، عِلَلُ الشَّرَائِعِ: ٣٠٤ ح ١، الْوَسَائِلُ ٢: ٨٥٥ الْبَابُ ٣٠ مِنْ

أَبْوَابِ الدَّفْنِ ح ١.

الأصحاب رضوان الله عليهم على استحبابه؛ فعن يونس قال: حديث سمعته عن أبي الحسن موسى عليه السلام ما ذكرته، وأنا في بيت إلا ضاق^١ عليّ، يقول: «إذا أتيت بالمت شفير قبره فأمهله ساعة، فإنه يأخذ أهفته للسؤال»^٢.

وروى محمد بن عجلان، عن الصادق عليه السلام قال: «لا تفدح^٣ ميتك بالقبر، ولكن ضعه أسفل منه بذراعين أو ثلاثة، ودعه حتى يأخذ أهفته»^٤.

وفي رسالة محمد بن عطية «إذا أتيت بأخيك القبر فلا تفدحه به، ضعه أسفل من القبر بذراعين أو ثلاثة حتى يأخذ أهفته ثم ضعه في لحد»^٥.

وهنية - بضم الهاء وتشديد الياء - بمعنى الوقت اليسير، مُصغّر هنية - بالكسر - بمعنى الوقت.

وربما قيل هنية^٦ بإبدال الياء هاء، وأما هنية بالهمزة فغير صواب، نصّ عليه صاحب القاموس^٧.

١. قوله: إلا ضاق عليّ: كناية عن حصول كمال الرعب والخوف [له] من مضمون ذلك الحديث، حتى كان فضاء البيت يضيق عليه عند سماعه. «منه رحمه الله».

٢. الكافي ٣: ١٩١ ح ٢، الوسائل ٢: ٨٣٨ الباب ١٦ من أبواب الدفن ح ٤.

٣. في س، ص، م: تفدح. وجاء في حاشية ح: في نسخ التهذيب متوافقة في لفظة «تفدح» على الموحدة في أخبار عديدة، وكذا بعض نسخ الكافي والنسخة المطبوعة من الكافي بالمشأة، فإنه غاية ما يقال: بعض نسخ المتن أيضاً بالموحدة وبعضها بالمشأة، والصواب كما ضبطنا.

و في القاموس: فدحه الدين - كمنع - ثقله، وافداح الدهر: عطوبه، وأفدح الأمر واستفدح: وجده فادحاً أي مثقلاً صعباً، والفادحة: النازلة.

٤. الكافي ٣: ١٩١ ح ١، علل الشرائع: ٣٠٦ الباب ٢٥١، الوسائل ٢: ٨٣٨ الباب ١٦ من أبواب الدفن ح ٥.

٥. في ح: لا تفدحه.

٦. التهذيب ١: ٣١٢ ح ٩٠٧، الوسائل ٢: ٨٣٨ الباب ١٦ من أبواب الدفن ح ٢.

٧. كما هو الموجود في متون التهذيب. «منه رحمه الله».

٨. القاموس ٤: ٤٠٤.

ولفظه «دون» إما بمعنى «عند»، أو بمعنى «أسفل». ولعلّ المراد بوضعه أسفل القبر وَضَعُهُ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْهِ، وهو باب القبر، كما روى عَمَّارٌ عَنْ الصَّادِقِ عليه السلام : «لكلّ شيء باب، وباب القبر ممّا يلي الرَّجْلَيْنِ»^١.

ثمّ الموجود في كتب الفروع استحباب نقل الميّت مرتين، والصّبر عليه بينهما مرتين، ثمّ يُنْزَلُ فِي الثَّالِثَةِ سَابِقاً بِرَأْسِهِ إِنْ كَانَ رَجُلًا، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً وَضَعَ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ وَأُنْزَلَ عَرْضًا فِي دَفْعَةٍ.

ولم أطلع على ما يدلّ على هذه التفاصيل في شيء من كتب الأخبار. نعم، في مرفوعة عبد الصّمد بن هارون عن أبي عبد الله عليه السلام «إِذَا أَدْخَلْتَ الْمَيِّتَ الْقَبْرَ، إِنْ كَانَ رَجُلًا سُلِّ سَلًّا، وَالْمَرْأَةُ تَوْخِذُ عَرْضًا»^٢.

وما تضمّنه الحديث الثّاني من وضع الملقّن فمه على أُذُنِ الْمَيِّتِ حال تلقينه، الظّاهر أنّه لئلاّ يسمع التّلقين مَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا مِنْ أَهْلِ الْخِلاَفِ، فَلَوْ أَمِنَ سَمَاعُهُمْ فَالظّاهر أنّه لا بأس بالتّلقين جهراً.

وما تضمّنه الحديث الثّالث من ضرب اليد على منكبه الأيمن، قد يقال: إنّ المراد به وضعها تحت منكبه، كما عبّر به الصّدوق^٣؛ لأنّ المنكب الأيمن حيثُذ ممّا يلي الأرض؛ إذ هو مجمع العضد والكف.

وفي رواية إسحاق بن عمار، عن الصّادق عليه السلام «تَضَعُ يَدُكَ الْيَسْرَى عَلَى عِضْدِهِ الْأَيْسَرِ وَتَحْرُكُهُ تَحْرِيكًا شَدِيدًا، ثُمَّ تَقُولُ: يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانٍ إِذَا سَأَلْتُ؟ فَقُلِ اللَّهُ رَبِّي،

١. التهذيب ١: ٣١٦ ح ٩١٩، الوسائل ٢: ٨٤٩ الباب ٢٢ من أبواب الدفن ح ٦.

٢. في التهذيب: يسّل.

٣. التهذيب ١: ٣٢٥ ح ٩٥٠، الوسائل ٢: ٨٦٥ الباب ٣٨ من أبواب الدفن ح ١.

٤. الهداية: ١١٨.

ومحمد نبيي، والإسلام ديني، والقرآن كتابي، وعليّ إمامي، حتى تستوفي الأئمة»^١ الحديث.

وما تضمّنه الحديث الرابع من الاستقبال باليّت حال الدفن ممّا لا خلاف بين أصحابنا رضوان الله عليهم في وجوبه، إلّا من ابن حمزة^٢، فإنّه ذهب إلى استحبابه، ولم أظفر في الأخبار بما يردّ كلامه، إلّا أنّه لا خروج عمّا عليه جماهير الأصحاب. (والبراء بالبراء الموحدّة المفتوحة والراء الغير المشدّدة، و معرور (بالعين المهملة والراءين)^٣.

وما تضمّنه الحديث السادس من وضع من مات في السّفينة في خاية، ويوكأ رأسها وتطرح، قد خيّر جماعة من الأصحاب بينه وبين التثقيّل ليرسب في الماء، فقد روى أبان، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: في الرّجل يموت مع القوم في البحر، فقال: «يُغسّل ويُكفّن ويُصلّى عليه، ويُثَقَّل ويُرْمى به في البحر»^٤. ومثلها رواية ابن البخريّ^٥، ومرفوعة سهل^٦.

١ . التهذيب ١: ٤٥٨ ح ١٤٩٢، الوسائل ٢: ٨٤٧ الباب ٢١ من أبواب الدفن، قطعة ح ٦.

٢ . الوسيلة : ٦٨.

٣ بدل ما بين القوسين ليس في ص ، ح ، وفي م ، س : «المهمات».

٤ . كالعلاّمة في المختلف ١: ٢٤٦.

٥ . الكافي ٣: ٢١٤ ح ٢، التهذيب ١: ٢٣٩ ح ٩٩٣، الاستبصار ١: ٢١٥ ح ٧٥٩، الوسائل ٢: ٨٦٧ الباب ٤٠ من أبواب الدفن ح ٣.

٦ . التهذيب ١: ٣٣٩ ح ٩٩٥، الفقيه ١: ٩٦ ح ٤٤١، قرب الإسناد : ٦٥، الوسائل ٢: ٨٦٦ الباب ٤٠ من أبواب الدفن ح ٢.

وفيه قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا مات الميت في البحر غُسِّل وكُفّن وَحُطَّ ثُمَّ يُصَلَّى عليه، ثُمَّ يُوْتَق في رجليه حجر ويرمى به في الماء».

٧ . الكافي ٣: ٢١٤ ح ٣، التهذيب ١: ٣٣٩ ح ٩٩٤، الاستبصار ١: ٢١٥ ح ٧٦٠، الوسائل ٢: ٨٦٧ الباب ٤٠ من

وظاهر كلامهم يُعطي أنه لا يشترط مع الوضع في الخاوية رسوبها به، فكأنها بمنزلة القبر، فلا يجب تثقيبها إذا لم ترسب بدون التثقيب.

والخاوية: من خبأت الشيء سترته، وهي الحب، وكان حقها الهمز لكن العرب تركوا همزها.

والوكاء - بالكسر -: رباط القربة، ويقال: وكأ الوعاء وأوكأه، أي شد رأسه. «وأسكن» في الحديث السابغ، أمرٌ على وزن اكرم، ولعله مُضَمَّن معنى الضَم، فلذلك عُدِّي «إلى».

وأخلف بالضَم أو الكسر، وفي الصَّحاح يقال لمن ذهب له مال أو ولد أو شيء يستعاض: «أخلف الله عليك» أي ردَّ عليك مثل ما ذهب.

فإن كان قد هلك له والد أو عم أو أخ، قلت: «أخلف الله عليك» بغير ألف، أي كان الله خليفة والدك أو من فقدته عليك^١، انتهى. وجوز بعض اللغويين «أخلف» بالألف بمعنى عوّض في المقامين^٢.

والعقب - بإسكان القاف أو كسرهما -: الولد وولد الولد.

والغابر - بالغين المعجمة -: الباقي، ولعلّ لفظة «في» للسببية، والمراد الدعاء يجعل الباقي من أقارب عقبه عوضاً لهم عن الميت.

وما تضمّنه الحديث الثامن من نزع النازل في القبر العمامة وأخواتها، وتحليل الأزرار، هو قول أصحابنا رضوان الله عليهم.

أبواب الدفن ح ٤، وفيه: عن سهل بن زياد، رفعه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا مات الرجل في السفينة ولم يقدر على الشطّ، قال: «يَكْفَنُ وَيَحْتَفَى فِي ثَوْبٍ وَيُلْقَى فِي الْبَحْرِ».

١. الصحاح ٤: ١٣٥٧.

٢. أنظر مجمع البحرين ١: ٦٨٧.

والقلنسوة - بضم السين - وفي الصحاح: إذا فُتحت القاف ضمنت السين، وإذا ضممت القاف كسرت السين، وقلبت الواو ياء^١.

والطيلسان - بفتح اللام -: وربما جعلت لامه مثلثة.

والمعوذتان بكسر الواو، والفتح خطأ.

وما تضمنه من الكشف عن خد الميت وإصافه بالأرض مما لا ريب في استحبابه. وقد روى محفوظ الإسكاف، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أردت أن تدفن الميت فليكن أعقل من ينزل في قبره عند رأسه، وليكشف عن خده الأيمن حتى يفضي به إلى الأرض»^٢.

والمراد من قوله عليه السلام: «وإن قدر» إلى آخره، (إذا لم يكن هناك من تنقية، ومن قوله عليه السلام)^٣: «وليُشهد وليذكر ما يعلم» إلى آخره، تلقينه الشهادتين، والإقرار بالأئمة عليهم السلام، إلى أن ينتهي إلى إمام الزمان سلام الله عليه.

وما تضمنه الحديث التاسع من شق الكفن من عند الرأس، جعله المحقق في المعبر مخالفاً لما عليه الأصحاب، قال: ولأن ذلك إفساد للمال على وجه غير مشروع^٤. وهو كما ترى، فإن الكل آئل إلى الفساد، والحكم بكونه غير مشروع بعد ورود النص به لا يخلو من شيء.

وقال شيخنا في الذكرى: يُمكن أن يراد بالشق: الفتح؛ ليدو وجهه، فإن الكفن كان منضماً فلا مخالفة ولا إفساد، انتهى، ولا بأس به.

١. الصحاح ٣: ٩٦٥.

٢. الكافي ٣: ١٩٥ هـ، التهذيب ١: ٣١٧ ح ٩٢٣، الوسائل ٢: ٨٤٣ الباب ٢٠ من أبواب دفن الميت، صدر ح ٤.

٣. ليس في ص.

٤. المعبر ١: ٣٠١.

٥. الذكرى ٢: ٢١.

وما دلّ عليه الحديث العاشر من حلّ عُقد الكفن، ممّا لا خلاف في استحبابه بين الأصحاب.

وما تضمّنه الحديث الحادي عشر من جلوسه عليه السلام قبل إدخال الميّت القبر، يؤيد قول ابن الجنيد بعدم كراهة جلوس المشيّع قبل وضع الميّت في القبر^١، وقد تقدّم الكلام فيه قبيل هذا.

والحمل على العذر ممكن جمعاً بين الأخبار، وصوناً لفعله عليه السلام عن الكراهة. وأمّا الحمل على بيان الجواز، ففيه بُعد، والله أعلم.

ونصب «إيماناً وتصديقاً» في الحديث الثاني عشر يجوز أن يكون بالمفعوليّة المطلقة، ونصبهما على المفعول به وله ممكن.

والآية هكذا «هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا»^٢.

وما تضمّنه الحديث الثالث عشر من رفع القبر أربع أصابع ورشه بالماء، ممّا لاخلاف في استحبابهما بين الأصحاب رضوان الله عليهم.

وفي رواية محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام تقييد الأصابع بالمفرجات^٣.

وابن زهرة خير بينها وبين الشّبر، ووافقه ابن البرّاج^٤.

والأولى في كيفية الرشّ ما تضمّنته رواية موسى بن أكيل التّميري، عن أبي

١ . نقله عنه في المختلف ١: ٣٢٨، وفي الذّكرى ١: ١٩٦.

٢ . الأحراب ٣٣ / ٢٢.

٣ . الكافي ٣: ١٩٥، التهذيب ١: ٣١٥ ح ٩١٦ و ص ٤٥٨ ح ١٤٩٤، الوسائل ٢: ٨٤٨ الباب ٢٢ من أبواب

الدفن ح ٢. وجاء في الرواية «وتلرق القبر بالأرض إلّا قدر أربع أصابع مفرجات وترتّع قبره».

٤ . الغنية: ٥١٢، المهذب ١: ٦٣.

٥ . ويؤيده ما تضمّنه الحديث الخامس. «منه رحمه الله».

عبدالله ﷺ قال: «السنة في رشّ الماء على القبر: أن تستقبل القبلة وتبدأ من عند الرأس إلى عند الرجل، ثم تدور على القبر من الجانب الآخر، ثم ترشّ على وسط القبر، فذلك السنة»^٢.

وقوله ﷺ: «أردت أن لا تُنازع» أي أردت بإشهادهم على وصيّتي بأن ترفع قبري ذلك المقدار وترشه بالماء، أن لا يُنازعك في ذلك بعض من يحضر جنازتي من المخالفين؛ لأن لك^٣ حيث عذراً حيث تقول هو أوصاني بذلك وقد مرّ لهذا الحديث نظير في التكفين.

وقول الراوي في الحديث الثامن عشر: «نهى^٤ عن هذا وحده» أي حال كون المنهي عنه منفرداً عن العلة في ذلك النهي^٤ مجرداً عما يترتب عليه من الأثر، وحاصله طلب العلة في ذلك، فيبينها ﷺ بقوله: «فإنّ ذلك يورث القسوة في القلب، والله سبحانه أعلم.

١ . في المصادر: فكذلك.

٢ . التهذيب ١: ٣٢٠ ح ٩٣١، الوسائل ٢: ٨٥٩ الباب ٣٢ من أبواب الدفن ح ١.

٣ . في س: ذلك بدل لك.

٤ . في ح: المنهي بدل النهي.

الفصل السابع

في التعزية، وثواب المصاب، واتخاذ الطعام لأهل الميت،
وانتفاعه بما يهدى من البر إليه، وزيارة أصحاب القبور، وزيارتهم أهلهم

سنة عشر حديثاً:

الأول: من الصحاح؛ هشام بن الحكم، قال: رأيت موسى بن جعفر عليه السلام يعزي قبل الدفن وبعده^١.

الثاني: عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يُصلى^٢ عن الميت؟ قال: «نعم، حتى أنه ليكون في ضيق فيوسّع عليه ذلك الضيق، ثم يؤتى فيقال له: خُفِّفْ عَنْكَ هذا الضيق بصلاة فلان أخيك عنك»، قال: فقلت له: أُشرك بين رجلين في ركعتين؟ قال: «نعم». ثم قال عليه السلام: «إنَّ الميتَ ليفرح بالترحم عليه والاستغفار له، كما يفرح الحيّ بالهدية تُهدى إليه^٣، ويجوز أن يجعل الرجل حجته وعمرته أو بعض صلاته أو بعض طوافه لبعض أهله وهو ميت ويتنفع به، حتى أنه ليكون مسخوطاً عليه

١. الفقيه ١: ١١٠ ح ٥٠٣، الكافي ٣: ٢٠٥ ح ٩، التهذيب ١: ٤٦٣ ح ١٥١٦، الاستبصار ١: ٢١٧ ح ٧٦٩،

الوسائل ٢: ٨٧٣ الباب ٤٧ من أبواب الدفن ح ١، بتفاوت يسير.

٢. في الفقيه: أَيْصَلِي، وفي الوسائل: نَصَلِي.

٣. إلى هنا في الوسائل ٢: ٦٥٥ الباب ٢٨ من أبواب الاحتضار ح ٢١.

فُيَغْفَرَ لَهُ، ويكون مُضَيِّقاً عَلَيْهِ فيوسَّعَ لَهُ، ويعلم المَيِّتُ بذلك، ولو أن رجلاً فعل ذلك عن ناصب لَخَفَّفَ عنه. والبرُّ والصَّلةُ والحجُّ تُجَعِّلُ للمَيِّتِ والحيِّ، فأما الصَّلاةُ فلا تجوز عن الحيِّ»^١.

الثالث: من الحسان؛ أبو بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أرواح المؤمنين فقال: «في الجنة على صور أبدانهم، لو رأيته لقلت: فلان»^٢.

الرابع: عمرو بن أبي المقدام، قال: مررت مع أبي جعفر عليه السلام بالبقيع، فمررنا بقبر رجل^٣ من الشيعة، قال: فوقف وقال: «اللَّهُمَّ ارحم غربته، وصلِّ وحدته، (وأنس وحشته)»^٤ وأسكن إليه من رحمتك ما يستغني بها عن رحمة مَنْ سواك، وألحقه بمن كان يتولاه»^٥.

الخامس: ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «التعزية لأهل المصيبة بعد ما يُدفن»^٦.

السادس: ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ثواب المؤمن من ولده إذا مات الجنة، صَبَرَ أو لم يصبر»^٧.

١. الفقيه ١: ١١٧ ح ٥٥٤.

٢. التهذيب ١: ٤٦٦ ح ١٥٢٧.

٣. في الكافي زيادة: من أهل الكوفة.

٤. ليس في أبواب الدفن من الوسائل.

٥. الكافي ٣: ٢٩٢ ح ٦، الوسائل ٢: ٦٨٢ الباب ٣٤ من أبواب الدفن ح ٢، وج ١: ٤٦٢ الباب ١٠١ من أبواب المزار ح ٢.

٦. لكافي ٣: ٢٠٤ ح ٢، التهذيب ١: ٤٦٣ ح ١٥١٢، الاستبصار ١: ٢١٧ ح ٧٧٠، الوسائل ٢: ٨٧٣ الباب ٤٨ من أبواب الدفن ح ١.

٧. الكافي ٣: ٢١٩ ح ٨، الفقيه ١: ١١٢ ح ٥١٨، الوسائل ٢: ٨٩٤ الباب ٧٢ من أبواب الدفن ح ٧.

السابع: معروف بن خربوذ، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ما من عبد يصاب بمصيبة فيسترجع عند ذكره المصيبة ويصبر حين تفجؤه، إلا غفر الله له ما تقدم من ذنبه، وكلما ذكر مصيبته فاسترجع عند ذكر المصيبة غفر له كل ذنب اكتسبه فيما بينهما»^١.

الثامن: داود بن زربي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «من ذكر مصيبة ولو بعد حين فقال إنا لله وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين، اللهم آجرني على مصيبي، وأخلف عليّ أفضل منها، كان له من الأجر مثل ما كان عند أول صدمة»^٢.

التاسع: هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لما مات النبي صلى الله عليه وآله سمعوا صوتاً ولم يروا شخصاً يقول: ﴿كُلَّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ، وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ زُحِرَ عَنْ التَّارِ، وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾»^٣، وقال: إن في الله خلفاً من كل هالك، وعزاءاً عن كل مصيبة، ودركاً مما فات، فبالله فتقوا وإياه فارجوا، وإنا المحروم من حرم الثواب»^٤.

العاشر: ابن أبي عمير عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ينبغي لصاحب المصيبة أن يضع رداءه، حتى يعلم الناس أنه صاحب المصيبة»^٥.

الحادي عشر: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ينبغي أن يُصنع لأهل الميت مأتم ثلاثة أيام من يوم مات»^٦.

١ . الكافي ٣: ٢٢٤ ح ٥، الوسائل ٢: ٨٩٧ الباب ٧٤ من أبواب الدفن ح ١، بتفاوت يسير.

٢ . الكافي ٣: ٢٢٤ ح ٦، الوسائل ٢: ٨٩٨ الباب ٧٤ من أبواب الدفن ح ٢.

٣ . آل عمران ٣/ ١٨٥.

٤ . الكافي ٣: ٢٢١ ح ٤.

٥ . الكافي ٣: ٢٠٤ ح ٦، التهذيب ١: ٤٦٣ ح ١٥١٣، الوسائل ٢: ٦٦٥ الباب ٢٧ من أبواب الاحتضار ح ٨.

٦ . ينبغي أن: ليس في المصادر.

٧ . الكافي ٣: ٢١٧ ح ٢، الوسائل ٢: ٨٨٨ الباب ٦٧ من أبواب الدفن ح ٢. المأتم في الأصل: مجتمع النساء والرجال

الثاني عشر: حفص بن البختريّ وهشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لَمَّا قُتِلَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)¹ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَنْ تَتَّخِذَ طَعَاماً لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عَمَيْسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَتَأْتِيَهَا وَنِسَاءَهَا فَتَقِيمَ عِنْدَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَجَرَّتْ بِذَلِكَ السَّتَّةَ أَنْ يَصْنَعَ لِأَهْلِ الْمَصِيبَةِ طَعَامٌ مِنْ ثَلَاثَةِ»².

الثالث عشر: حفص بن البختريّ وجهيل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام في زيارة القبور، قال: «إِنَّهُمْ يَأْنِسُونَ بِكُمْ، فَإِذَا غَبِمَ عَنْهُمْ اسْتَوْحَشُوا»³.

الرابع عشر: عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف التّسليم على أهل القبور؟ فقال: «نعم، تقول: السّلام على أهل الدّيار من المؤمنين والمؤمنات⁴، أنتم لنا فَرَطٌ ونحن إن شاء الله بكم لاحقون»⁵.

الخامس عشر: حفص بن البختريّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيُزُورُ أَهْلَهُ فَيَرَى مَا يُحِبُّ وَيُسْتَرُّ عَنْهُ مَا يَكْرَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ لَيُزُورُ أَهْلَهُ فَيَرَى مَا يَكْرَهُ وَيُسْتَرُّ عَنْهُ مَا يُحِبُّ»⁶.

السادس عشر: من الموثّقات؛ إسحاق بن عمّار، أنّه سأل الكاظم عليه السلام عن المؤمن: يزور أهله؟ قال: «نعم»، قال: في كم؟ قال: «على قدر فضائلهم، منهم من يزور كلّ

لغَمْ وَلَفَرَج، ثُمَّ خُصَّ بِهِ اجْتِمَاعُ النِّسَاءِ لِلْمَوْتِ، وَالْجَمْعُ: الْمَأْتَمُ. (الصّحاح ٥ : ١٨٥٧).

١. ليس في الكافي.

٢. الكافي ٣: ٢١٧ ح ١، الفقيه ١: ١١٦ ح ٥٤٩، أمالي الطوسي ١: ٢٧٢، الوسائل ٢: ٨٨٨ الباب ٦٧ من أبواب

الدفن ح ١٦: ٥٤٩ الباب ٦٣ ح ١.

٣. الكافي ٣: ٢٢٨ ح ١، الوسائل ٢: ٨٧٨ الباب ٥٤ من أبواب الدفن ح ٣.

٤. في المصادر: والمسلمين بدل والمؤمنات.

٥. الكافي ٣: ٢٢٨ ح ١، الوسائل ٢: ٨٧٩ الباب ٥٦ من أبواب الدفن ح ١.

٦. الكافي ٣: ٢٣٠ ح ١، وقطعة منه في الفقيه ١: ١١٥ ح ٥٤٣.

يوم، ومنهم من يزور في كل يومين، ومنهم من يزور في كل ثلاثة أيام»، قال: ثم رأيت في مجرى كلامه، أنه يقول: أدناهم جمعة، فقال له: في أي ساعة؟ فقال: «عند زوال الشمس أو قبيل ذلك، فيبعث الله معه ملكاً يُريه ما يُسرّ به، ويستر عنه ما يكرهه، فيرى سروراً ويرجع إلى قرة عين»^١.

أقول: ما تضمنه الحديث الأول من رؤية^٢ هشام^٣ الكاظم^٤ «يعزي قبل الدفن وبعده» يحتمل معنيين: الأول: أنه عليه السلام عزى في مصيبة قبل الدفن، وفي أخرى بعده.

والثاني: أن يكون رآه يعزي في مصيبة واحدة مرتين: قبل الدفن وبعده. وأما ما في الحديث الخامس من أن التعزية بعد الدفن، فلعل المراد به أن تأخيرها عنه أفضل من تقديمها عليه.

وما تضمنه الحديث الثاني من انتفاع الميت بما يُهدى إليه من أفعال البر، مما لا خلاف فيه بين الأصحاب رضوان الله عليهم وقد ورد به أحاديث متكررة عن أصحاب العصمة سلام الله عليهم، وفي بعضها أنه يكتب أجر ذلك للذي يفعله وللميت، وفي بعضها أنه يضاعف به أجر فاعله^٥.

واسم الإشارة في قوله عليه السلام: «فيوسع عليه ذلك الضيق» مرفوع المحل بالتيابة عن الفاعل إن قرئ «يوسع» بالبناء للمفعول، ومنصوب بالمفعولية إن قرئ بالبناء للفاعل. ويحتمل رفعه بالفاعلية، ونصب الضيق بالمفعولية، هذا.

و ربما يظن المنافاة بين الحكم بانتفاع الميت بما يفعله غيره عنه، وبين قوله تعالى ﴿وَأَنَّ

١. الكافي ٣: ٢٣١ ح ٥، الفقيه ١: ١١٥ ح ٥٤٢، بتفاوت يسير.

٢. في م، س، ص: رواية بدل رؤية.

٣. في ح زيادة: أن، وفي ج زيادة: عن.

٤. أنظر الوسائل ٢: ٦٥٥ الباب ٢٨ من أبواب الاحتضار.

لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى^١.

وقد دُفِعَ ذلك بوجوه: الأول: أن سعي الغير لا ينفعه إذا أوقعه عن نفسه، فأما إذا نواه به فهو بحكم الشرع كالتائب عنه والوكيل القائم مقامه، كالوكيل في إخراج الزكاة الخمس مثلاً.

الثاني: أن وصول^٢ ثواب تلك الأعمال إليه لا ريب أنه نتيجة سعيه في تحصيل الإيمان، وأصول العقائد، أو في اتّخاذ الأصدقاء والإخوان، وحُسن معاشرتهم، وإسداء المعروف إليهم أيام حياته، فإهداؤهم تلك الميراث^٣ إليه بعد موته ممّا حصل بسعيه في الحقيقة.

الثالث: أن مضمون الآية مخصوص بأمة موسى وإبراهيم، كما يُساعد عليه السياق^٤. وأما هذه الأمة المرحومة فلا بُدَّ في أن يصل إليهم ما سعى فيه غيرهم أيضاً، تفضلاً من الله تعالى عليهم.

ولعلّ خير هذه الوجوه الثلاثة أوسطها (وأضعفها آخرها) ° والله سبحانه أعلم. وقوله ﷺ: «ولو أن رجلاً فعل ذلك عن ناصب، لَخَفَّفَ عنه» المراد أن ثمره ذلك تخفيف العذاب عنه فقط، لا أنه يحصل له بسبب ذلك ثواب.

فإن قلت: حسنات الكافر وقرباته الصّادرة عنه مُحَبَّطَةٌ، فكيف الصّادرة عن غيره نيابةً عنه؟! وهذا يقتضي أن يكون وجودها كعدمها، فلا أثر لها أصلاً.

١ . النجم ٥٣ / ٣٩.

٢ . في ح: فصول.

٣ . في س: الميراث.

٤ . الآية: هكذا ﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾. «منه رحمه الله».

٥ . ليس في ح.

قلت: الإحباط لا يستلزم عدم التأثير مطلقاً، بل في ترتب الثواب لا غير، وقد ذكر جماعة من المفسرين عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^١ أن اسم الشرط في الآية الكريمة باقٍ على عمومه غير مختصّ بالمسلم، وأنّ الخير الذي يراه الكافر من أعمال البرّ هو تخفيف عقابه، وأنّ معنى إحباط حسنات الكفار عدم إعطائهم عليها ثواباً، لا أنّها لا تؤثر في تخفيف عقابهم أصلاً.

وأما قوله تعالى: ﴿لَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ﴾^٢ فعلى المراد به - والله أعلم - نفي التخفيف من دون تحقّق ما يوجبه من تلك الأعمال وما يجري مجراها، هذا.

ولا يخفى أن ما تضمّنه هذا الحديث من الصلّاة عن الميت، يعمّ المندوبة والواجبة، وفي بعض الأخبار تصريح بذلك^٣، وهو يشمل الاستئجار للصلّاة أيضاً، وإن لم نظفر في الأخبار بالتصريح به.

ولشيخنا الشهيد طاب ثراه (في هذا المقام كلام)^٤، لا بأس به، قال قدّس الله روحه: إنّ جواز الاستئجار على فعل الصلّاة الواجبة بعد الوفاة مبنيّ على مقدّمتين:

إحدهما: جواز الصلّاة عن الميت، وهذه إجماعيّة، والأخبار الصّحيحة ناطقة بها^٥.

والثانية: أنّ كلّما جازت الصلّاة عن الميت جاز الاستئجار عنه، وهذه المقدّمة داخلة في عموم الاستئجار على الأعمال المباحة التي يُمكن أن تقع للمستأجر، ولا يخالف فيها أحد من الإماميّة.

١ . الزلزلة / ٩٩ / ٧.

٢ . البقرة / ٢ / ١٦٢، آل عمران / ٣ / ٨٨.

٣ . أنظر الوسائل ٢: ٦٥٥ الباب ٢٨ من أبواب الاحتضار.

٤ . في ص، ح: في الذّكرى كلام في هذا المقام.

٥ . في الذّكرى: مبنية.

٦ . أنظر الوسائل ٢: ٦٥٥ الباب ٢٨ من أبواب الاحتضار.

ثم قال: فإن قلت: فهلاً اشتهر الاستحجار على ذلك والعمل به عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، كما اشتهر الاستحجار على الحج، حتى علم من المذهب ضرورة؟

قلت: ليس كل واقع يجب اشتهاره، ولا كل مشهور يجب الجزم بصحته، فرب مشهور لا أصل له، ورب متأصل لم يشتهر، إمّا لعدم الحاجة إليه في بعض الأحيان، أو لندرة وقوعه.

والأمر في الصلاة كذلك، فإن سلف الشيعة كانوا على ملازمة الفريضة والتافلة، على حد لا يقع من أحد منهم إخلال بها، إلّا لعذر (يعتد به) ^٢، كمرض موت أو غيره، فإذا اتفق فوات فريضة بادروا إلى فعلها؛ لأن أكثر قدمائهم على المضايقة المحضة، فلم يفتقروا إلى هذه المسألة، واكتفوا بذكر قضاء الولي لما فات الميت من ذلك على طريقة التدور.

ويعرف هذه الدعاوى من طالع كتب الحديث والفقه وسيره السلف، معرفة لا يرتاب فيها.

فخلف من بعدهم قوم تطرّق إليهم التقصير، واستولى عليهم فتور المهم، حتى آل الحال إلى أنه لا يوجد من يقوم بكمال السنن إلّا أوحديهم، ولا مبادر لقضاء الفائت إلّا أقلّهم، فاحتاجوا إلى استدراك ذلك بعد الموت؛ لظنهم عجز الولي عن القيام به، فوجب ردّ ذلك إلى الأصول المقررة والقواعد الممهّدة، وفيما ذكرناه كفاية ^٣ انتهى كلامه أعلى الله مقامه. وهو كلام جيّد متين، والله أعلم بحقائق الأمور.

١. في الذكرى: لدور.

٢. في الذكرى: بعيد.

٣. الذكرى ٢: ٧٧.

وما في الحديث الثالث من كون أرواح المؤمنين في الجنة على صور أبدانهم، قد بسطنا الكلام فيه في شرح الحديث الأخير من كتاب الأربعين فليقف عليه من أرادَه^١. وما تضمنه الحديث السادس^٢ والثامن، من عظم لثواب على المصائب، قد ورد به عن أصحاب العصمة سلام الله عليهم، من طرق الخاصة أحاديث متكررة، تكاد تكون متواترة المعنى^٣.

وضمير التثنية في قوله عليه السلام في آخر الحديث السابع الذي رواه معروف بن خربوذ - بالخاء المعجمة المفتوحة والراء المشددة والباء الموحدة والذال المعجمة بعد الواو - : «غفر له كلّ ذنب اكتسبه فيما بينهما» يعود إلى الاسترجاعين المفهومين من قوله عليه السلام: «كلّما ذكر مصيبتَه فاسترجع»، لا إلى المصيبة والاسترجاع كما قد يتوهم، وقد ورد التصريح بذلك في بعض الأخبار^٤.

والضمير في قوله عليه السلام في الحديث الثامن: «وأخلف عليّ أفضل منها» يعود إلى المصيبة، بمعنى المصاب به على طريقة الاستخدام. وضمير «يقول» في الحديث التاسع يعود إلى المصوّت المدلول عليه بالصّوت، وعوده إلى الشخص لا يخلو من حزازة.

والزحزحة: الإبعاد.

والغزاء: الصّر، والمراد هنا: ما يوجب الصّر والتسلّي.

ويراد بالدرك: العوض.

١. الأربعون حديثاً للمشيخ البهائي: ٢٤٨.

٢. في س، ص، ح زيادة: السابع.

٣. أنظر الوسائل ٢: ٨٩٥ - ٨٩٨ الباب ٧٣ و ٧٤ من أبواب الدفن.

٤. أنظر الوسائل ٢: ٨٩٦ الباب ٧٤ من أبواب الدفن.

والمراد «بوضع الرداء» في الحديث العاشر: نزعُه إن كان ملبوساً، وعدم لبسه إن كان منزوعاً، ولا يبعد أن يستنبط من التعليل استحباب تغيير صاحب المصيبة هيئة لباسه في البلاد التي لا يعتاد فيها لبس الرداء.

وما تضمّنه الحديث الحادي عشر من اتّخاذ المأتم، أي الطّعام لأهل الميّت ثلاثة أيّام، ممّا لا خلاف في استحبابه، والمأتم في الأصل: التّساءل المجتمعات في الخير والشرّ. ويكره الأكل عند أصحاب المصيبة؛ لقول الصادق عليه السلام: «الأكل عند أهل المصيبة من عمل الجاهليّة»^١.

قال شيخنا في الذكرى: ولا يستحبّ لأهل الميّت أن يصنعوا طعاماً ويجمعوا النّاس عليه؛ لأنّهم مشغولون بمصائبهم، ولأنّ في ذلك تشبّهاً بأهل الجاهليّة على ما قاله الصادق عليه السلام.

ذكره العلامة في المنتهى^٢، وهو يعطي أنّ عدم الاستحباب ما داموا مشغولين بأمر المصيبة لا إذا فرغوا منها^٣.

وماتضمّنه الحديث الثّاني عشر من أمر النّبي صلّى الله عليه وآله فاطمة عليها السّلام بالإقامة عند أسماء بنت عميس ثلاثة أيّام، يخالف بظاهره ما نقله الشّيخ في المبسوط^٤ من الإجماع على كراهة الجلوس للتعزية يومين أو ثلاثة، فلعلّ المراد به كراهة جلوس صاحب المصيبة ثلاثة أيّام لغرض أن يعزيّه النّاس ويزوره فيها. وعُميس بضمّ العين المهملة وآخره سين مهملة، على وزن زُبير: صحابيّ.

١. الفقيه ١: ١١٦ ح ٥٤٨، الوسائل ٢: ٨٨٩ الباب ٦٧ من أبواب الدفن، صدر ح ٦.

٢. المنتهى ٧: ٤٢٠.

٣. الذكرى ٢: ٤٦.

٤. المبسوط ١: ١٨٩.

وما تضمّنه الحديث الثالث عشر من زيارة القبور قد ورد بها أحاديث متكرّرة^١،
وانعقد الإجماع على استحبابها للرجال، وأمّا النساء فالظاهر استحبابها لهنّ أيضاً.
روى هشام بن سالم، عن الصادق عليه السلام قال: «عاشت فاطمة عليها السلام بعد
أبيها خمسة وسبعين يوماً، لم تُرْ كاشرة ولا ضاحكة، تأتي قبور الشهداء في كلّ جمعة
مرّتين، الاثنين والخميس»^٢. والحقّ في الاعتبار كرهها لهنّ^٣، فإن أراد مع عدم أمن
السّر والصيانة فلا بأس به، أمّا معه ففيه ما فيه، والله أعلم.
وما تضمّنه الحديث الرابع عشر من التسليم على أهل القبور وردّ به روايات
عديدة^٤.

وروي وضع الزائر يده على القبر، وقراءة القدر سبع مرّات، فقد روى أحمد بن
محمد بن يحيى، قال: كنت بفيد^٥ فمشيت مع عليّ بن بلال إلى قبر محمد بن إسماعيل
ابن بزيغ، فقال لي عليّ بن بلال: قال لي صاحب هذا القبر عن الرضا عليه السلام، قال: «من
أتى قبر أخيه ثمّ وضع يده على القبر، وقرأ إنا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرّات أمن يوم
الفرع الأكبر، أو يوم الفرع»^٦.
والفرط - بالتحريك -: الذين يتقدّمون القوم إلى المنزل لإصلاح الخوض
والدلاء، واستقاء الماء.

١. أنظر الوسائل ٢: ٨٧٨ وما بعدها، الباب ٥٤ و٥٥، ٥٥ و٥٧ و٥٨ من أبواب الدفن.

٢. الكافي ٣: ٢٢٨ ح ٣، الوسائل ٢: ٨٧٩ الباب ٥٥ من أبواب الدفن ح ١.

٣. المعتبر ١: ٣٣٩.

٤. أنظر الوسائل ٢: ٨٨١ الباب ٥٦ من أبواب الدفن.

٥. فيد - بفتح الفاء وإسكان الياء المثناة من تحت وآخره دال مهمله -: منزل في طريق مكة شرفها الله تعالى.
«منه رحمه الله».

٦. الكافي ٣: ٢٢٩ ح ٩، كامل الزيارات: ٣١٩ ح ٣، الوسائل ٢: ٨٨١ الباب ٥٧ من أبواب الدفن ح ١.

وما تضمّنه الحديثان الأخيران من زيارة الميّت أهله قد ورد في أحاديث متكرّرة^١.
والضمير في «فضائلهم» يعود إلى الأموات المدلول عليهم بذكر الميّت، أو إلى أهل
الميّت، على أن يكون التقدير منهم من يزوره^٢ كلّ يوم. ويُمكن عوده إلى مجموع
الفريقين معاً، وفيه أدنى حرازة، والله سبحانه أعلم.

١ . أنظر الكافي ٣: ٢٣٠ باب: إن الميت يزور أهله، والفقهاء ١: ١١٦ ح ٥٤٥ - ٥٤٧.

٢ . في ح زيادة: الميّت.

المطلب الخامس^١ في غُسل مَسِّ الأموات

تسعة أحاديث:

الأول: من الصحاح؛ إسماعيل بن جابر قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام حين مات ابنه إسماعيل الأكبر فجعل يُقبِّله وهو ميّت، فقلتُ: جُعِلَ فداك أليس لا ينبغي أن يُمسَّ الميّت بعد ما يموت، ومن مَسَّه فعليه الغُسل؟ فقال: «أمّا بحرارته فلا بأس، إنّما ذاك إذا برد»^٢.

الثاني: محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام، في رجل مسّ ميتة: أعليه الغُسل؟ قال: «لا، إنّما ذاك^٣ من الإنسان»^٤.

الثالث: محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام، قال: قلت له: الرجل يُغمّضُ الميّت أعليه غُسل؟ فقال: «إذا مَسَّه بحرارته فلا، ولكن إذا مَسَّه بعد ما برد فليغتسل»^٥.

١ . في س: الفصل الخامس وفي ص: الفصل الثامن.

٢ . التهذيب ١: ٤٢٩ ح ١٣٦٦، الوسائل ٢: ٩٢٧ الباب ١ من أبواب مسّ الميّت ح ٢.

٣ . في المصادر: ذلك.

٤ . التهذيب ١: ٤٣٠ ح ١٣٧٤، الوسائل ٢: ٩٣٥ الباب ٦ من أبواب غُسل المسّ ح ١.

٥ . في الكافي زيادة: عين.

قلت: فالَّذِي يُغَسِّلُهُ يَغْتَسِلُ؟ قال: «نعم»، قلت: فَيُغَسِّلُهُ ثُمَّ يُلْبِسُهُ أَكْفَانَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ؟ قال: «يُغَسِّلُهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ مِنَ الْعَاتِقِ^٢، ثُمَّ يُلْبِسُهُ أَكْفَانَهُ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ»، قلت: فَمَنْ حَمَلَهُ عَلَيْهِ غُسْلُ؟ قال: «لا»، قلت: فَمَنْ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ عَلَيْهِ وَضَوْءُ؟ قال: «لا، إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْ تَرَابِ الْقَبْرِ إِنْ شَاءَ»^٣.

الرابع: عاصم بن حميد، قال: سألتُه عن المَيِّتِ إِذَا مَسَّهُ الْإِنْسَانُ، أَفِيهِ غُسْلُ؟ قال: فقال: «إِذَا مَسَّتْ جَسَدَهُ حِينَ يَبْرُدُ فَاغْتَسِلْ»^٤.

الخامس: محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «مَسَّ المَيِّتَ عِنْدَ مَوْتِهِ وَبَعْدَ غُسْلِهِ وَالْقَبْلَةَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»^٥.

السادس: سليمان بن خالد، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَيُغْتَسَلُ مَنْ غُسِّلَ المَيِّتُ؟ قال: «نعم»، قال^٦: فَمَنْ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ؟ قال: «لا، إِلَّا مَا مَسَّ^٧ الثِّيَابَ»^٨.

السابع: من الحسان: حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ، قُلْتُ: فَإِنْ مَسَّهُ مَادَامَ حَارًّا؟ قال: فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ، وَإِذَا بَرَدَ ثُمَّ مَسَّهُ فَلْيَغْتَسِلْ»، قلت:

١. في الكافي: يكفنه.

٢. العاتق: موضع الرداء من المنكب (الصحاح ٤: ١٥٢١).

٣. الكافي ٣: ١٦٠ ح ٢، التهذيب ١: ٤٢٨ ح ١٣٦٤، الوسائل ٢: ٩٢٧ الباب ١ من أبواب غُسل المس ح ١، بتفاوت يسير.

٤. التهذيب ٩: ٤٢٩ ح ١٣٦٥، الاستبصار ١: ١٠٠ ح ٤٢٣، الوسائل ٢: ٩٢٨ الباب ١ من أبواب غُسل المس ح ٣.

٥. التهذيب ١: ٤٣٠ ح ١٣٧٠، الوسائل ٢: ٩٣١ الباب ٣ من أبواب المس ح ١.

٦. في الكافي زيادة: قلت.

٧. في الكافي: بمس.

٨. الفقيه ١: ٩٨ ح ٤٥١، الكافي ٣: ١٦١ ح ٤، الوسائل ٢: ٦٢٩ الباب ١ من أبواب غُسل المس ح ١٠. وفي الكافي هكذا عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال: قلت له.

٩. قلت: ليس الكافي والاستبصار، وفي التهذيب: قال.

فمن أدخله القبر؟ قال: «لا غُسل عليه، إنما يمسّ الثياب»^١.

الثامن: الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يمسّ الميتة، أينبغي له أن يغتسل منها؟ قال: «لا، إنما ذاك^٢ من الإنسان وحده»^٣.

التاسع: من الموثقات؛ عمّار السّاباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يغتسل الذي غُسل الميت، وكلّ من مسّ ميتاً فعليه الغُسل، وإن كان الميت قد غُسل»^٤.

أقول: وجوب الغُسل بمسّ الميت بعد برده وقبل تغسيله هو المعروف بين الأصحاب^٥، بل كاد يكون إجماعاً.

وقول السيّد المرتضى رضي الله عنه بعدم وجوبه^٦، لا يخلو من ضعف.

وظواهر بعض الأخبار، كصحيفة محمد بن مسلم المتضمنة لعدة من الأغسال المسنونة لا تنهض بمعارضة صريح البواقي.

وقد دلّ الحديث الأوّل على إباحة تقبيل الميت.

وعن الصادق عليه السلام: «إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قبل عثمان بن مظعون بعد موته»^٨.

١. الكافي ٣: ١٦٠ ح ١، التهذيب ١: ١٠٨ ح ٢٨٣، الاستبصار ١: ٩٩ ح ٣٢١، الوسائل ٢: ٩٢٩ الباب ١ من أبواب المسّ ح ١٤.

٢. في الكافي: ذلك.

٣. الكافي ٣: ١٦١ ح ٤، التهذيب ١: ٤٣١ ح ١٣٧٥، الوسائل ٢: ٦٣٥ الباب ٦ من أبواب غسل المسّ ح ٢.

٤. التهذيب ١: ٤٣٠ ح ١٣٧٣، الاستبصار ١: ١٠٠ ح ٣٢٨، الوسائل ٢: ٩٣٢ الباب ٣ من أبواب غسل المسّ ح ٣.

٥. كالمفيد في المقنعة: ٥٠، والصدوق في الفقيه ١: ٨٧، والشيخ الطوسي في النهاية: ٣٥ والمبسوط ١: ٣٧، ٤٠، ١٧٩، وابن إدريس في السرائر ١: ١٢٤، والمحقق في المعتمد ١: ٣٤٨، والعلامة في المنتهى ١: ٤٣٥.

٦. نقله عنه الشيخ في الخلاف ١: ٢٢٢.

٧. في س: في.

٨. الكافي ٣: ١٦١ ح ٦، الفقيه ١: ٩٨ ح ٤٥٣، الوسائل ٢: ٩٣٤ الباب ٥ من أبواب غسل المسّ ح ١.

وربما دلّ أيضاً على كراهة مسّ الميت بعد برده، كما يشعر به قوله عليه السلام: «أما بحرارته فلا بأس».

وقد دلّ الحديث الثالث على تأخير غسل المسّ عن التكفين، وهو خلاف ما ذكره جماعة من الأصحاب من استحباب تقديمه عليه.

وعلّل في التذكرة استحباب تقديم الغسل بأنّه واجب، فاستحبّ^١ فوريتّه^٢.

واحتمل في الذكرى^٣ حمل ما تضمّنه هذا الخبر من تأخيره على الضّرورة.

والحقّ أنّه لا ضرورة داعية إلى هذا الحمل، وأنّه لو قيل باستحباب تأخير غسل المسّ عن التكفين عملاً بهذا الحديث الصحيح لمصريح، لكان وجهاً.

وسيّما على ما مال إليه الشّيخ في التهذيب من استحباب الغسل بمسّ من قد غُسل، حيث حمل ما تضمّنه الحديث التاسع من قوله عليه السلام: «وإن كان الميت قد غُسل عليه».

والمراد من العاتق: المنكب، والوضوء في قوله عليه السلام في آخر الحديث: «إلا أن يتوضأ من تراب القبر» لعلّ المراد به غسل اليد، أي إلا أن يغسل يده ممّا أصابها من تراب القبر. وإطلاق الوضوء على غسل اليد شائع.

وأما الحمل على التيمم بتراب القبر فلا يخلو من بُعد^٤.

وما تضمّنه الحديث الخامس من نفي البأس عن مسّ الميت وتقبيله، ربّما يُستفاد

١. في حاشية ج: ويستحبّ.

٢. التذكرة ٢: ١٨.

٣. الذكرى ٢: ٣٧٥.

٤. في ب، ص زيادة: إلا.

٥. التهذيب ١: ٣٠٦.

٦. وجه البعد: أن إطلاق الوضوء على التيمم غير مانوس، وأيضاً فلا ثمة للتخصّص بتراب القبر. «منه رحمه الله».

منه عدم كراهة ذلك سواء وقع قبل البرد أو بعده.

وفي الحديث الأوّل دلالة على كراهة ذلك بعد البرد، فلو حُمِلَ الخامس على ماقبله، لم يكن بعيداً.

وقد دلّ الحديث السّادس والسّابع بفحواهما والتاسع بصريحه على ثبوت الغُسل بالمسّ بعد التّغسيل، والحمل على الاستحباب كما فعله^١ الشّيخ^٢ طاب ثراه نعم الوجه، والله أعلم^٣.

ثمّ لا يخفى عليك أنّ الأحاديث المعتبرة، الواردة في هذا الباب، غير ظاهرة الدلالة على وجوب الغُسل بمسّ القطعة المبانة من حيٍّ أو ميّت، وإن كانت ذات عظم. وقد أوجه جماعة من الأصحاب في ذات العظم المبانة من ميّت، ونقل الشّيخ في الخلاف إجماع الفرقة عليه^٤.

واستدلّ عليه في المنتهى بأنّها بعض الميّت فيجب فيها ما يجب فيه، وبأنّ المسّ المعلق عليه الوجوب يصدق بمسّ الجزء، وليس الكلّ مقصوداً، والانفصال لا يغيّر حكماً^٥. وهو كما ترى.

وبعض الأصحاب لم يفرّقوا بين المبانة من الميّت والحيّ في وجوب الغُسل بمسّها^٦؛ لما تضمّنته مقطوعة أيوب بن نوح، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

١. في س، ص: نقله.

٢. النهاية: ٣٥، الخلاف ١: ٧٠١ المسألة ٤٩٠.

٣. لولا عدم الظفر بموافق على وجوب الغسل بمس من غُسل لكان القول به وجيهاً لدلالة الحديث الصحيح والحسن والمؤثّق عليه. «منه رحمه الله».

٤. الخلاف ١: ٧٠١ المسألة ٤٩٠. ٢٥٩.

٥. المنتهى ٢: ٤٥٨.

٦. الذّكرى ١: ٣١٧.

«إذا قُطِعَ من الرجل قطعة فهي ميتة، فإذا مسّه إنسان فكلّ ما فيه عظم فقد وجب على من مسّه الغُسل، وإن لم يكن فيه عظم فلا غُسل عليه»^١. وهذه الرواية بإطلاقها تشمل المبانة من الحيّ والميّت.

وتوقّف المحقّق في المعتر في وجوب الغُسل بمسّ ذات العظم مطلقاً، وقال: إنّ الرواية مقطوعة، والعمل بها قليل، ودعوى الشّيخ الإجماع لم يثبت، كيف والمرتضى أنكر وجوب غُسل المسّ، فكيف يُدعى الإجماع؟ ثمّ قال: فإذا الأصل عدم الوجوب، وإنّ قلنا بالاستحباب كان تفصيلاً من أطراح قول الشّيخ والرواية^٢، انتهى كلامه زيد إكرامه.

وقد حاول شيخنا طاب ثراه في الذكرى^٤ الجواب عنه بما لا يسلم من ° خدش عند التأمل.

والحقّ أنّ كلام المحقّق ليس بذلك البعيد^٥، والله أعلم بحقائق الأمور.

١ . التّهذيب ١: ٤٢٩ ح ١٣٦٩، الاستبصار ١: ١٠٠ ح ٣٢٥. الوسائل ٢: ٩٣١، الباب ٢ من أبواب من أبواب

غُسل المسّ ح ١.

٢ . ب ، س : فإن.

٣ . المعتر ١: ٣٥٣.

٤ . الذّكرى ١: ٣١٧.

٥ . في ص ، ح : عن.

٦ . في س ، ص: البعد.

الموقف الثاني

في الأغسال المسنونة

وفيه فصلان:

1893

1893

1893

1893

الفصل الأوّل في غُسل الجمعة

أحد عشر حديثاً:

الأوّل: من الصّاح؛ زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألتُه عن غُسل الجمعة، فقال: «سنة في السّفر والحضر، إلّا أن يخاف المسافر على نفسه القرّ»^١.

الثّاني: عليّ بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الغُسل في الجمعة والأضحى والفطر، قال: «سنة وليس بفريضة»^٢.

الثّالث زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الغُسل واجب يوم الجمعة»^٣.

الرّابع: منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الغُسل يوم الجمعة على الرّجال والنساء في الحضر، وعلى الرّجال في السّفر»^٤.

١ . التّهذيب ١: ١١٢ ح ٢٩٦ و ج ٣: ٢٧ ح ٢٧، الاستبصار ١: ١٠٢ ح ٣٣٤، الوسائل ٢: ٩٤٥ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونة ح ١٠.

٢ . التّهذيب ١: ١١٢ ح ٢٩٥، الاستبصار ١: ١٠٢ ح ٣٣٣، الوسائل ٢: ٩٤٤، الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونة ح ٩ و ص ٩٥٥ الباب ١٦ ح ١. جعل العلامة في المختلف الحديث الثاني حسناً وليس بحسن. «منه رحمه الله»

٣ . الكافي ٣: ٤١٧ ح ٤، الوسائل ٢: ٩٤٤ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونة ح ٥، بتفاوت يسير.

٤ . الكافي ٣: ٤٢ ح ٣ و ص ٤١٧ ح ٣، الوسائل ٢: ٩٤٣ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونة ح ١.

الخامس: زرارة والفضل، قال: قلنا: أيجزي إذا اغتسلت بعد الفجر للجمعة؟ قال: «نعم»^٢.

السادس: علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن النساء أعليهن غُسل يوم الجمعة؟ قال: «نعم»^٣.

السابع: من الحسان؛ عبد الله بن المغيرة، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألت عن الغُسل يوم الجمعة؟ فقال: «واجب على كل ذكرٍ وأنثى، من عبدٍ أو حرٍّ»^٤.
الثامن: زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «لا تدع الغُسل يوم الجمعة فإنه سنة، وشمّ الطيب، والبس صالح ثيابك، وليكن فراغك من الغُسل قبل الزوال»^٥.

التاسع: من الموثقات؛ عمّار السّاباطي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينسى الغُسل يوم الجمعة حتّى صلى، قال: «إن كان في وقتٍ فعله أن يغتسل ويعيد الصّلاة، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته»^٦.

١ . في التهذيب زيادة : له .

٢ . التهذيب : ١ : ٢٣٦ ح ٦٢١ ، الكافي : ٣ : ٤١٨ ح ٨ ، الوسائل : ٢ : ٩٥٠ الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنونة ح ١ .
٣ . التهذيب : ١ : ١١١ ح ٢٩٤ ، الوسائل : ٢ : ٩٤٤ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونة ح ٨ . وهذا الحديث أعني السادس عدّه العلامة في المنتهى من الحسان والحق أنه من الصحاح . «منه رحمه الله» .

٤ . الكافي : ٣ : ٤١ ح ١ ، التهذيب : ١ : ١١١ ح ٢٩١ ، الاستبصار : ١ : ١٠٣ ح ٣٣٦ ، الوسائل : ٢ : ٩٤٣ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونة ح ٣ ، بتفاوت يسير . هذا الحديث أعني السابع مروى في الكافي بطريق حسن، ورواه الشيخ في التهذيب بطريق ظاهره الصّحة، فإنه رواه عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن المغيرة، وحيث إنّ غالب ما يرويه أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن المغيرة إنّما هو بالواسطة، فربما تطرّق الشكّ في سقوطها، فلذلك عدلنا عن طريق التهذيب إلى طريق الكافي، والحق أنّ تطرّق الشكّ ضعيف جداً، ولو عُذّ في الصحاح لم يكن في ذلك بُعد أصلاً . «منه رحمه الله» ، بتفاوت يسير بين النسخ .

٥ . الكافي : ٣ : ٤١٧ ح ٤ ، الوسائل : ٢ : ٩٤٣ الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونة ح ٥ .

٦ . التهذيب : ١ : ١١٢ ح ٢٩٨ ، الاستبصار : ١ : ١٠٣ ح ٣٣٨ ، الوسائل : ٢ : ٩٤٨ الباب ٨ من أبواب الأغسال

العاشر: عبد الله بن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل فاته الغُسل يوم الجمعة، قال: «يغتسل ما بينه وبين الليل، فإنَّ فاته اغتسل يوم السبت»^١.

الحادي عشر: سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرَّجل لا يغتسل يوم الجمعة في أوَّل النَّهار، قال: «يقضيه من آخر النَّهار، فإن لم يجد فليقضه يوم السبت»^٢.

أقول: القُرْ - بضم القاف - : البرد، ويقال: يوم قَرَّ بالفتح، وكذلك ليلة قرّة. وقد دلَّ الحديث الأوَّل والثَّاني والثَّامن على ما ذهب إليه أكثر الأصحاب قدس الله أرواحهم من استحباب غُسل يوم الجمعة.

وقال الصَّدوقان طاب ثراهما بوجوبه^٣؛ ويشهد لهما الحديث الثالث والرَّابع والسادس والسَّابع والثَّاسع، وقد حملها الأصحاب على المبالغة في الاستحباب جمعاً بين الأخبار.

وأنت خبير بأنَّ الجمع بينهما يحمل السَّنة على ما ثبت بالسَّنة، والفريضة على ما ثبت وجوبه بالكتاب، غير بعيد، وهو اصطلاح الصَّدوق^٤ في الفقيه كما يُشعر به قوله: الغُسل كلَّه سَنَةٌ ما خلا غُسل الجنابة^٥.

وهذا الذي اصطلاح عليه قدس الله روحه ليس من مخترعاته، بل ورد في كثير من

المسئونة ح ١.

١. التَّهذيب ١: ١١٣ ح ٣٠١، الوسائل ٢: ٩٥٠ الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسئونة ح ٤.

٢. التَّهذيب ١: ١١٣ ح ٣٠٠، الاستبصار ١: ١٠٤ ح ٣٤٠، الوسائل ٢: ٩٤٩ الباب ١٠ من أبواب الأغسال

المسئونة ح ٣.

٣. المقنع: ١٤٤، الهداية: ١٠٢، وأنظر فقه الرضا عليه السلام: ١٢٩.

٤. قولنا اصطلاح الصَّدوق من قبيل ما يقال قراءة حمزة وقراءة عاصم. «منه رحمه الله».

٥. الفقيه ١: ٦١.

الأخبار عن أئمتنا عليهم السّلام، كما رواه الشّيخ في التّهذيب عن الرّضا عليه السّلام بطرق عديدة: «أنّ الغُسل من الجنابة فريضة، وغُسل الميّت سنّة»^١.

قال الشّيخ: يراد أنّ فرضه عُرف من جهة السنّة؛ لأنّ القرآن لا يدلّ على فرض غُسل الميّت^٢، وكما رواه عن معد بن أبي خلف، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: «الغُسل في أربعة عشر موطناً، واحد فريضة والباقي سنّة»^٣.

قال العلامة في المختلف: المراد بالسنّة ما ثبت من جهة السنّة لا من طريق القرآن^٤.

والحاصل أنّ إطلاق السنّة على ذلك المعنى غير عزيز، وحمل السنّة عليه ليس بأبعد من حمل الوجوب في قوله عليه السّلام: «الغُسل واجب يوم الجمعة»، وقول عليه السّلام: «أنّه واجب على كلّ ذكر وأُنثى من عبدٍ أو حرٍّ» على المبالغة في الاستحباب، ومنع كون الوجوب حقيقة شرعية في المعنى المصطلح عليه بين الفقهاء والأصوليين، يتأتّى مثله في السنّة. وبهذا يظهر أنّ قول الصدوقين طاب ثراهما غير بعيد عن الصّواب، (وإن كان المعتمد ماهو المشهور بين الأصحاب)^٥.

ويُستفاد من الحديث الخامس والثّامن أنّ ما بين فجر الجمعة إلى الزّوال وقت لهذا

١. التّهذيب ١: ١٠٩ ح ٢٨٥.

٢. التّهذيب ١: ١٠٩. وسيجيء في الفصل الخامس من مباحث التّيمّم عن الكاظم عليه السّلام: «الغُسل من الجنابة فريضة، وغُسل الميّت سنّة».

وفي الفصل الأوّل من مباحث القراءة عن أحدهما عليهما السّلام: «إنّما الرّكوع والسجود فرض والقراءة سنّة». «منه رحمه الله»، بتفاوت بين النسخ.

٣. التّهذيب ١: ١١٠ ح ٢٨٩، الاستبصار ١: ٩٨-٩٩ ح ٣١٩، الوسائل ١: ٤٦٤ الباب ١ من أبواب الجنابة ح ١١.

٤. في ب، ح: ما يثبت.

٥. المختلف ١: ١٥١.

٦. ليس في م، س.

الغُسل؛ لتحقق البَعْدِيَّة والقَبْلِيَّة المذكورتين فيهما^١ في كلِّ جزء من أجزائه.
والشَّيْخ في الخلاف على امتداده إلى أن تُصَلَّى الجمعة^٢، والحديث التاسع ربَّما يدلُّ عليه. وقد دلَّ الحديث العاشر على تداركه في بقيَّة يوم الجمعة إن فات، وكذا في يوم السَّبْت، والحادي عشر على أنَّه فيهما قضاء.

وقد ورد بتقديمه يوم الخميس روايتان: إحداهما: ما روته^٣ أمُّ الحسين وأمُّ أحمد بن موسى بن جعفر عليه السلام قالتا: كنَّا بالبادية ونحن نريد بغداد، فقال لنا يوم الخميس: «اغتسلا اليوم لغدٍ يوم الجمعة، فإنَّ الماء غداً بها قليل»، فاغتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة^٤.

والثَّانية: ما رواه محمَّد بن الحسين، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه قال لأصحابه: «إنَّكم تأتون غداً منزلاً ليس فيه ماء، فاغتسلوا اليوم لغدٍ» فاغتسلنا يوم الخميس للجمعة^٥.

ثمَّ لا يخفى أنَّ ظاهر الحديث العاشر والحادي عشر يقتضي أنَّ ظرف القضاء هو نهار السَّبْت لا مع ليلته، على ما هو مذكور في كتب الفروع، كما أنَّ ظاهر هاتين الروايتين اللَّتين هما المستند في جواز التَّقْدِيم لخائف الإِعْوَاز، أنَّ ظرف التَّقْدِيم هو نهار الخميس لا مع ليلة الجمعة، كما هو مذكور في كتب الفروع أيضاً، والله سبحانه أعلم.

١. في ص: فيها.

٢. الخلاف ١: ٦١٢ المسألة ٣٧٨.

٣. في م: رواية.

٤. الكافي ٣: ٤٢٦، التهذيب ١: ٣٦٥ ح ١١١، الوسائل ٢: ٩٤٩ الباب ٩ من أبواب الأغسال المسنونة ح ٢،

بتفاوت.

٥. التهذيب ١: ٣٦٥ ح ١١٠، الوسائل ٢: ٩٤٨ الباب ٩ من أبواب الأغسال المسنونة ح ١.

ولو تعارض التّقديم والقضاء، فالظاهر ترجيح التّقديم؛ لحصول أثره، وهو التّظافّة في الجمعة. وقد علّله شيخنا طاب ثراه في الذّكرى^١ بالقرب من الجمعة. وفيه نظر؛ لتساوي الوقتين في القُرب والبُعد منها، اللّهم إلّا أن يُحمل كلامه قدّس الله روحه على ضرب من التّأويل، والله أعلم.

الفصل الثاني في بقية الأغسال المسنونة

ثلاثة عشر حديثاً:

الأول: من الصحاح؛ محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: «الغسل في سبعة عشر موطناً: ليلة سبع عشرة من شهر رمضان وهي ليلة التقى^١ الجمعان، وليلة تسع عشرة وفيها يكتب الوفد وفد السنة، وليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي أصيب فيها أوصياء الأنبياء، وفيها رفع عيسى بن مريم، وقُبض موسى عليهما السلام^٢، وليلة ثلاث وعشرين فيها يرجى ليلة القدر، ويوم^٣ العيدين، وإذا دخلت الحرمين، ويوم تُحرم، ويوم الزيارة، ويوم تدخل البيت، ويوم التروية، ويوم عرفة، وإذا غسّلت ميتاً أو كفّته أو مسّسته بعد ما يرد، ويوم الجمعة، وغسل الجنابة فريضة، وغسل الكسوف إذا احترق القرص كله فاغستل^٤».

١. في حاشية ح: في بعض نسخ التهذيب: النقاء.

٢. في ح: عليه السلام.

٣. في المصادر: يومي بدل يوم.

٤. التهذيب ١: ١١٤ ح ٣٠٢، الوسائل ٢: ٩٣٩ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة ح ١١.

الثاني: معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته، يقول: الغُسل من الجنابة، ويوم الجمعة، والعيدين، وحين تُحرم، وحين تدخل مكة والمدينة، ويوم عرفة، ويوم تزور البيت، وحين تدخل الكعبة، وفي ليلة تسع عشرة، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين من شهر رمضان، ومن غسّل ميتاً^١.

الثالث: زرارة وفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الغُسل في شهر رمضان عند وجوب^٢ الشّمس قبيله ثمّ تصلي وتفطر»^٣.

الرابع محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام، أنّه قال: تغتسل في ثلاث ليال من شهر رمضان: في تسعة عشر^٤ وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين، وأصيب أمير المؤمنين صلوات الله عليه^٥ في ليلة تسع عشرة، وقُبض في ليلة إحدى وعشرين صلى الله عليه، قال: والغُسل في أوّل الليل، وهو يجزي^٦، إلى آخره.

الخامس: معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا انتهيت إلى العقيق من قبل العراق، أو إلى موقت^٧ من هذه المواقيت، وأنت تريد الإحرام (إن شاء الله)^٨، فانتف إبطك^٩، وقمّ أظفارك، وأطل عانتك، وخذ من شاربك، ولا يضرك بأيّ ذلك

١ . الكافي ١: ١٤٠ ح ١، الوسائل ٢: ٩٣٦ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة ح ١.

٢ . في حاشية الوسائل: الغروب.

٣ . الفقيه ٢: ١٠٠ ح ٤٤٨، الكافي ٤: ١٥٣ ح ١، الوسائل ٢: ٩٥٢ الباب ١٣ من أبواب الأغسال المسنونة ح ٢.

٤ . في الكافي: تسع عشرة.

٥ . في ح : عليه السّلام.

٦ . الكافي ٤: ١٥٤ ح ٤، الفقيه ٢: ١٠٠ ح ٤٤٦، الوسائل ٢: ٩٤٢ ح ١ الباب ٤ وص ٩٥٢، الباب ١٣ من أبواب

الأغسال المسنونة ح ١، بتفاوت يسير.

٧ . في الكافي: إلى الوقت، وفي حاشية ح: وقت.

٨ . ليس في الوسائل.

٩ . في الكافي: إبطيك.

بدأت، ثم استكّ، واغتسل، والبس ثوبيك، وليكن فراغك من ذلك إن شاء الله عند زوال الشمس»^١.

السادس: التضر بن سويد، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألته، عن الرجل يغتسل للإحرام، ثم ينام قبل أن يُحرم، قال: «عليه إعادة الغسل»^٢.

السابع: معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا أردت دخول الكعبة فاغتسل، ولا تدخلها بجذء»^٣.

الثامن: معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا كان يوم التروية إن شاء الله، فاغتسل، والبس ثوبيك»^٤.

التاسع: من الحسان؛ معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا انتهيت إلى الحرم إن شاء الله، فاغتسل حين تدخله»^٥.

العاشر: الحلبي، قال: أمرنا أبو عبد الله عليه السلام أن نغتسل من فحّ قبل أن ندخل مكة^٦.

الحادي عشر: الحلبي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «الغسل يوم عرفة إذا زالت الشمس»^٧.

١. الكافي: ٤: ٣٢٦، الوسائل: ٢: ٩٦٠ الباب ٢٦ من أبواب الأغسال المسنونة ح ١.

٢. الكافي: ٤: ٣٢٨، التهذيب: ٥: ٦٥ ح ٢٠٦، الاستبصار: ٢: ١٦٤ ح ٥٣٧، الوسائل: ٩: ١٤ الباب ١٠ من أبواب الإحرام ح ١.

٣. الكافي: ٤: ٥٣٨ ح ٩، الوسائل: ٩: ٣٧٢ الباب ٣٦ من أبواب مقدمات الطّواف، قطعة من ح ١.

٤. الكافي: ٤: ٤٥٤ ح ١، التهذيب: ٥: ٦٧ ح ٥٥٧، الوسائل: ١٠: ١ الباب ١ من أبواب إحرام الحجّ والوقوف بعرفة صدر ح ١، وأيضاً في ح ٥٢، ٥٣، ٥٤ من أبواب الإحرام. وفي الحديث ١، ١١، ٢٩، ٣٠ من الباب ٢، وفي الحديث ٤ من الباب ٣، وفي الحديث ٢ من الباب ٨.

٥. الكافي: ٤: ٤٠٠ ح ٤، التهذيب: ٥: ٩٧ ح ٣١٩، الوسائل: ٩: ٣١٦ الباب ٢ من أبواب مقدمات الطّواف ح ٢.

٦. الكافي: ٤: ٤٠٠ ح ٥، التهذيب: ٥: ٩٩ ح ٣٢٤، الوسائل: ٩: ٣١٨ الباب ٥ من أبواب مقدمات الطّواف ح ١.

٧. الكافي: ٤: ٤٦٢ ح ٤، التهذيب: ٥: ١٨١ ح ٦٠٧، الوسائل: ١٠: ١٠ الباب ٩ من أبواب إحرام الحجّ والوقوف

الثاني عشر: معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام في الأمر يطلبه الطالب من ربه، قال: «يتصدق في يومه على ستين مسكيناً» إلى أن قال: «فإذا كان الليل اغتسل في ثلث الليل الثاني^١». وسيجيء تمام الحديث عند ذكر الصلوات المرغّب فيها إن شاء الله تعالى.

الثالث عشر: من الموثقات؛ مسعدة بن زياد، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال له رجل: بأبي أنت وأمي، إني أدخل كنيفاً^٢، ولي جيران وعندهم جوار يتغنين ويضربن بالعود، فربما أطلت الجلوس استماعاً مني هنّ، فقال: «لا تفعل» فقال: الرجل والله ما آتيهنّ، إنما هو سماع أسمعه بأذني! فقال: «الله أنت! أما سمعت الله عزّ وجلّ يقول: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾؟» فقال: ° والله لكأني لم أسمع بهذه الآية من كتاب الله، من عريّ ولا من عجمي، لا جرم إني لأعود إن شاء الله، وإني أستغفر الله، فقال له: «قم واغتسل وصل^٣ ما بدا لك، فإنك كنت مقيماً على أمر عظيم، ما كان أسوأ حالك لو مُتَّ على ذلك! أحمده الله وسلّمه التوبة من

كلّ ما يكره، فإنه لا يكره إلّا كلّ قبيح، والقبيح دعه لأهله، فإن لكلّ أهلاً»^٤.

بعرفة، صدر ح ٢.

١. في الوسائل: الباقي.

٢. التهذيب ١: ١١٧ ح ٣٠٧، الوسائل ٢: ٩٥٨ الباب ٢١ من أبواب الأغسال المسنونة ح ١.

٣. لي: ليس في الوسائل.

٤. الإسرائ ١٧ / ٣٦.

٥. في الكافي زيادة: بلى.

٦. في الكافي: وسّل بدل وصل.

٧. الكافي ٦: ٤٣٢ ح ١٠، الفقيه ١: ٤٥ ح ١٧٧، التهذيب ١: ١١٦ ح ٣٠٤، الوسائل ٢: ٩٥٧ الباب ١٨ من

أقول: لعلّ المراد بالغسل في قوله عليه السلام: «الغسل في سبعة عشر موطناً» ما عدا الأغسال المختصة بالنساء، فلذلك لم يذكر أغسال الدماء الثلاثة.

وربّما كان الاقتصار على ذكر بعض الأغسال المسنونة للإشعار بشدّة الاهتمام بشأها، وإلاّ فهي على ما يُستفاد من الروايات.

وكلام الأصحاب تزيد على الخمسين^٢ بل على الستين^٣.

وهي: غسل العيدين، والمبعث، والغدير، والنيروز، والدّحو، والجمعة، والمباهلة، والتوبة، والحاجة، والاستخارة، والتروية، وعرفة، والطّواف، والحلق، والذّبح، ورمي الجمار، وإحراميّ الحجّ والعمرة. ودخول الكعبة ومكّة والمدينة وحرّميهما ومسجديهما، والاستسقاء، والمولود، ومن غسل ميتاً أو كفّنه أو مسّه^٤ بعد تغسيله، وليتّى نصف رجب وشعبان، والكسوف مع الشّروط.

وقتل الوزغة، والسّعي إلى رؤية المصلوب بعد ثلاث، وعند الشكّ في الحدث الأكبر مع تيقّن الطّهارة.

والحدث بعد غسل الفعل وغسل الجنابة لمن مات جُنُباً، وفرادى شهر رمضان الخمس عشرة، وثاني الغسلين ليلة ثلاث وعشرين منه، وزيارة البيت وأحد المعصومين سلام الله عليهم أجمعين.

أبواب الأغسال المسنونة ح ١ بتفاوت يسير. هذا الحديث أعني الثالث عشر في التهذيب مرسل، ولكن موجود في التسخّح المعتبرة من الكافي بعد باب الشّراب بسند موثّق. «منه رحمة الله».

١. في ح زيادة: بعض.

٢. في ج، س: خمسين.

٣. في ج، س: ستين.

٤. في ص زيادة: من.

٥. في حاشية ح: مجنباً.

ثم لا يخفى أن الأغسال التي تضمّنها هذا الحديث^١ تسعة عشر، فلعله عليه السلام عدّ الغسل في قوله: «يوم العيدين وإذا دخلت الحرمين» غُسلين لا أربعة، أو غرضه عليه السلام تعداد الأغسال المسنونة، فغُسل مسّ الميّت وغُسل الجنابة غير داخِلين في العدد، وإن دخلا في الذّكر (أو يكون غُسل من غُسل ميّتاً أو كفّنه أو مسّه واحداً)^٢.

والمراد بالتقاء الجمعَيْن: تلاقي فئتي المسلمين والمشرّكين للقتال يوم أحد.

والوفد - بفتح الواو وإسكان الفاء - جمع وافد، كصَحَب جمع صاحب، وهم الجماعة القادمون على الأعاظم برسالة أو^٣ غيرها، والمراد بهم هنا من قُدّر لهم أن يحجّوا في تلك السّنة.

والمراد بالحرمين: حرما مكّة والمدينة، ويُمكن أن يُراد بهما نفس البلدين زادهما الله شرفاً وتعظيماً.

وقوله عليه السلام: «ويوم تُحرم» يعمّ إحرام الحجّ والعمرة، كما أن الزّيارة تعمّ زيارة النبيّ والأئمّة وفاطمة عليهم السّلام، والبيت أيضاً زاده الله شرفاً.

وسمّي ثامن ذي الحجة بيوم التّروية؛ لأنّهم كانوا يتروّون فيه^٤ من الماء، ويحملونه معهم إلى عرفة؛ لأنّه لم يكن بها ماء في ذلك الزّمان.

وذكر غُسل المسّ في تضاعيف الأغسال المسنونة ربّما يُحتجّ به للسيد المرتضى رضي الله عنه في القول باستحبابه.

وقد يقال: إنّّه لادلالة فيه على ذلك، فقد ذكر عليه السلام في تضاعيفها غُسل الجنابة أيضاً.

١. في ص، ح زيادة: بحسب الظّاهر، وفي س زيادة: الظّاهر.

٢. ليس في ب، س.

٣. في ح: و بدل أو.

٤. في ص: يرتوون فيه، وفي ح: يرتوون.

وفيه: أنه ﷺ ذكر غسل المسّ على وتيرة باقي الأغسال المستحبة، وذكر غسل الجنابة على أسلوب آخر يخالف أسلوبها ويُنّ أنه فريضة. وللسيد أن يجعل هذا قرينة على مدّعه.

وماتضمّنه آخر الحديث من غسل الكسوف مع استيعاب الاحتراق لإشعار فيه بأنّ ذلك لتارك صلاة الكسوف عمداً، لكن المشهورين الأصحاب اختصاص استحباب الغسل به.

والذي ظفرت به من الروايات في هذه المسألة ثلاث روايات: أحدها: هذه. والثانية: رواية حرير، عمّن أخبره، عن أبي عبد الله ﷺ، قال: «إذا انكسف القمر فاستيقظ الرّجل ولم يصلّ فليغتسل من غد، وليقض الصلاة، وإن لم يستيقظ ولم يعلم (بانكساف القمر)¹، فليس عليه إلّا القضاء بغير غسل»².

والثالثة: ما رواه الصدوق في الفقيه مرسلًا، عن الباقر ﷺ: «أنّ³ الغسل في سبعة عشر موطنًا - إلى أنّ قال - وغسل الكسوف إذا احترق القرص كلّ فاستيقظت ولم تصلّ، فعليك أن تغتسل وتقضي الصلاة»⁴.

وظاهر هاتين الروايتين وجوب الغسل على متعمّد ترك الصلاة مع الاستيعاب، وإليه ذهب سلاّر وأبو الصّلاح والشيخ⁵ (في أحد قوله)⁶.

١. في ب و ص: بانكسافه.

٢. التهذيب ١: ١١٧ ح ٣٠٩، الاستبصار ١: ٤٥٣ ح ١٧٥٨، الوسائل ٢: ٩٦٠ الباب ٢٥ من أبواب الأغسال المسنونة ح ١.

٣. إنّ: ليس في الفقيه.

٤. الفقيه ١: ٤٤ ح ١٧٢، الوسائل ٢: ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة ح ٤.

٥. المراسم: ٨٠، الكافي في الفقه: ١٥٦، المبسوط ١: ١٧٢.

٦. ليس في ص.

وظاهر آخر هذا الحديث الوجوب باستيعاب الاحتراق، سواء ترك صلاة الكسوف أو لا، وسواء كان الترك عمداً أو سهواً، والمعتمد الاستحباب مطلقاً، والله سبحانه أعلم.

وماتضمّنه الحديث الثالث من أنّ الغُسل في شهر رمضان فُيّل وجوب الشّمس - أي سقوطها - مخالف بحسب الظاهر لما تضمّنه الحديث الرابع من أنّ أغسال الليالي الثلاث في أوّل الليل، ويُمكن أن يقال باستثائها من ذلك الإطلاق.

وأمره ^{الظاهر} في الحديث الخامس بغُسل الإحرام محمول عند بعض أصحابنا على الوجوب^١، والأصحّ الاستحباب، وسيجيء الكلام فيه في كتاب الحجّ إن شاء الله تعالى. وربّما يُستفاد من (كلام الحلبي في)^٢ الحديث العاشر أنّ المندوب مأمور به.

وفُتِحَ - بالفاء وتشديد الخاء - : بئر على رأس فرسخ من مكّة شَرَّفها الله تعالى. والحديث الثالث عشر هو المستند في استحباب الغُسل للتوبة عن الفسق، واستحبّه جماعة من الأصحاب للتوبة عن الكفر أيضاً^٣؛ فقد روي أمرُ النبيّ صَلَّى الله عليه قيسَ بن عاصم^٤، وثمامة بن أثال الحنفيّ، بعد إسلامهما بالغُسل^٥.

لكن لا ينفى أنّ احتمال كونه غُسل الجنابة قائم؛ إذ الغالب عدم انفكاك الرّجل عن موجبه، والظاهر أنّ الإسلام لا يسقطه.

واعلم أنّ أكثر علمائنا أطلق غُسل التّوبة ولم يقيدوها بالتوبة عن الكبائر، وفي كلام

١ . مجمع الفائدة والبرهان ٦ : ٢٥٠ ، وأنظر المدارك ٧ : ٢٤٧ .

٢ . ليس في ص .

٣ . أنظر المسالك ١ : ١٢ .

٤ . سنن ابن أبي داود ١ : ٩٨ - ٣٥٥ .

٥ . أسد الغابة ١ : ٢٤٦ ..

المفيد طاب ثراه التقييد بذلك^١. واعترضه شيخنا المحقق الشيخ عليّ أعلى الله شأنه بأنّ الخير يدفعه^٢.

ولعلّه طاب ثراه نظر إلى أنّ الخير صريح في أنّ توبة ذلك الرجل كانت عن استماع الغناء من تلك الجوّاري، وليس استماع الغناء من الكبائر. ويخطر بالبال أنّه يُمكن أن يقال من جانب المفيد قدّس الله روحه أنّ في الخير دلالة على أنّ ذلك الرجل كان مُصرّاً على ذلك الاستماع، كما هو الظاهر من قوله: «فربّما أطلتُ الجلوس استماعاً منّي لهنّ»^٣؛ فإنّ «رُبّ» تأتي في الأغلب للتكثير، كما صرّح به^٤ في معني اللبيب^٥. بل ذكر الشيخ الرّضي رضي الله عنه أن التكثير صار لها كالمعنى الحقيقيّ، والتقليل كالمعنى المجازيّ المحتاج إلى القرينة^٦.

وقد ذكر شيخنا الشّهيد في قواعده: أنّ الإصرار يحصل بالإكثار من جنس الصّغائر بلا توبة، ولا ريب أنّ الإصرار على الصّغيرة كبيرة^٧.

وأيضاً فالمنقول عن المفيد وابن البرّاج وابن إدريس وأبي الصّلاح نور الله مراقدهم أنّ الذنوب كلّها كبائر^٨، وإنّما يُطلق الكبير والصّغير على الذنب بالإضافة إلى ما تحته وما فوقه، فالقبلة صغيرة بالنسبة إلى الزّنا، وكبيرة بالنسبة إلى النّظر بشهوة.

١. المقنعة : ٥١.

٢. جامع المقاصد ١: ٧٦.

٣. وكذلك من قول الصادق عليه السلام: «فإنّك كنت مقيماً على أمر عظيم». «منه رحمه الله».

٤. في ص و ح زيادة: مع قطع النّظر عن هذا القول.

٥. المعنيّ اللبيب ١: ١٣٤.

٦. شرح الكافية لرّضي الدين الأسترابادي: ٤: ٢٨٧.

٧. القواعد والفوائد ١: ٢٢٥.

٨. المقنعة : ٧٢٥، المهذّب ٢: ٥٥٦، السرائر ٢٨٠١، وج ٢: ١١٧، أنظر الكافي في الفقه : ٤٧٤-٤٧٦.

وقد نسب الشيخ أبو علي الطبرسي رحمه الله القول بذلك إلى أصحابنا رضوان الله عليهم^١.

وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في شرح الحديث الثلاثين والثامن والثلاثين من كتاب الأربعين حديثاً^٢ الذي ألفناه بعون الله تعالى، فمن أراداه فليقف عليه^٣. وأيضاً فكون استماع الغناء من الصغائر محل تأمل (مع قطع النظر عن هذا القول)^٤.

وقد روى محمد بن مسلم في الحسن، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعته يقول: «الغناء مما وعد الله عليه النار»، وتلا هذه الآية: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾^٥.

وهذا الحديث صريح في أنه من الكبائر، على القول بأنها ما^٦ توعد الله عليه بالعقاب. والقول بعدم الفرق بين فعله واستماعه، غير بعيد.

والحاصل: أن القطع بأن استماع الغناء صغيرة لا يخلو من إشكال، والله أعلم بحقيقة الحال.

١. مجمع البيان ٣: ٣٨.

٢. الأربعون حديثاً للشيخ البهائي: ١٧١ و ٢٢١.

٣. ومما يؤيد ذلك ما رواه في الكافي والتهذيب بطريق حسن عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في قنوت الوتر، قال: اثن على الله عز وجل، وصل على النبي صلى الله عليه وآله واستغفر لذنبك العظيم، ثم قال: كل ذنب عظيم. «منه رحمه الله».

٤. ليس في ب، ح.

٥. لقمان ٣١/٦.

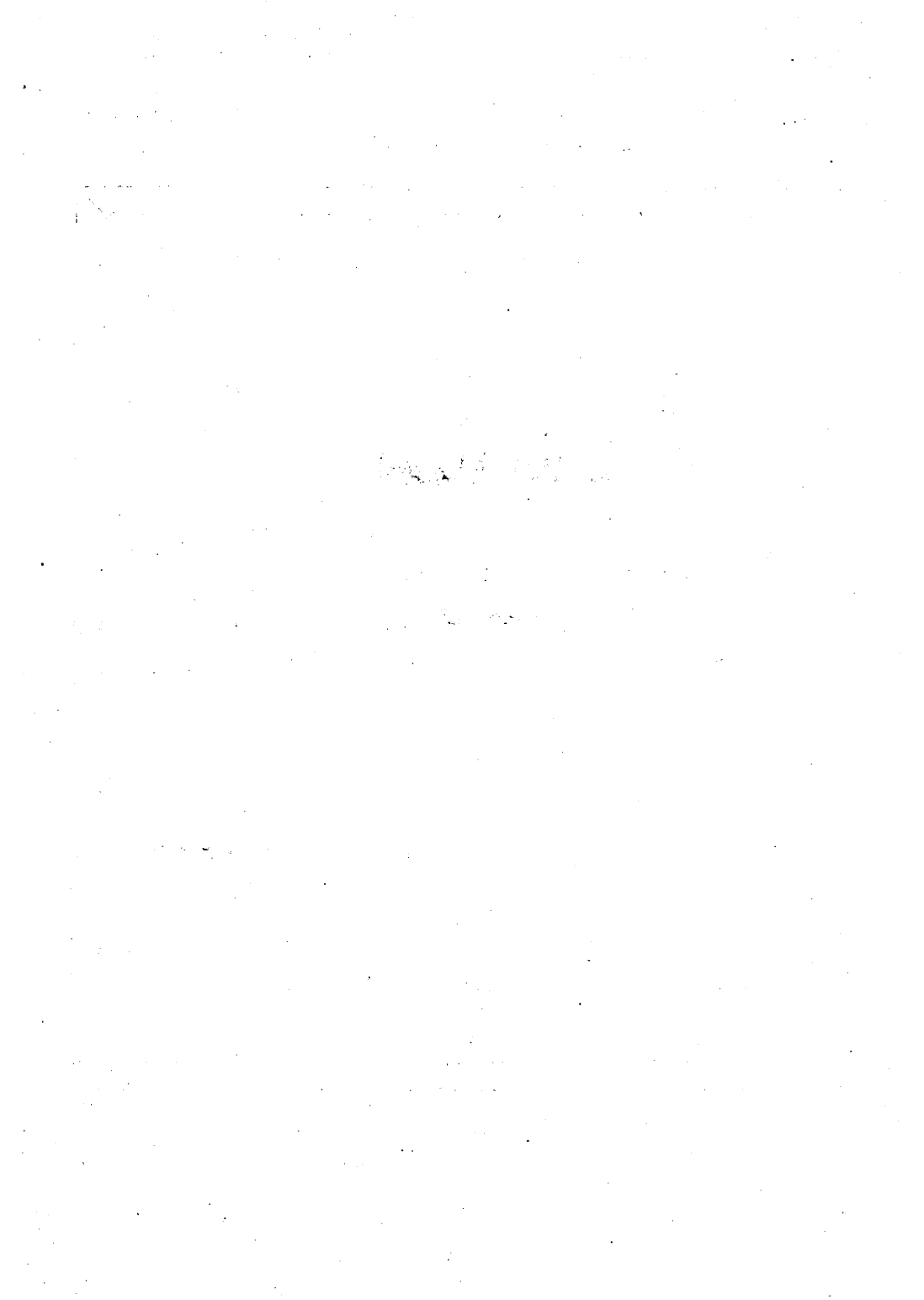
٦. الكافي ٣: ٤٣١ ح ٤، الرسائل ١٢: ٢٢٦ الباب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به ح ٦.

٧. في س: نما.

الجملة الثالثة

في التيمّم

وفيه فصول خمسة:



الفصل الأول في الأعدار المسوغة للتيمم ووجوب السعي في تحصيل الماء

سبعة عشر حديثاً:

الأول: من الصحاح؛ محمد الحلبي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الجنب^١ يكون معه الماء القليل، فإن هو اغتسل به خاف العطش، أيعتسل أو يتيمم؟ قال: «بل يتيمم، وكذلك إذا أراد الوضوء»^٢.

الثاني: أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة وبه قروح أو جروح أو^٣ يخاف على نفسه البرد، قال: «لا يغتسل، يتيمم»^٤.
الثالث: داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله^٥.

١. في س، ص: الجنب.

٢. التهذيب ١: ٤٠٦ ح ١٢٧٥، الوسائل ٢: ٩٩٧ الباب ٢٥ من أبواب التيمم ح ٢.

٣. في التهذيب زيادة: يكون.

٤. التهذيب ١: ١٩٦ ح ٥٦٦، الوسائل ٢: ٩٦٨ الباب ٥ من أبواب التيمم ح ٧.

٥. التهذيب ١: ١٨٥ ح ٥٣١، الوسائل ٢: ٩٦٨ الباب ٥ من أبواب التيمم ح ٨. والحديث: داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة أو قروح أو يخاف على نفسه من البرد، فقال: «لا يغتسل، ويتيمم».

الرَّابِع: مُحَمَّد بن سكين وغيره، عن أَبِي عبد الله عليه السلام، قال: قيل له: إِنَّ فلاناً أصابته جنابة وهو مجذور، فغسلوه فمات، فقال: «قتلوه! ألا سألوا؟! ألا يَمُوه؟! إِنَّ آفةَ الْعِي السَّوَالُ»^٢.

الخامس: مُحَمَّد بن مسلم، عن أَبِي عبد الله عليه السلام في الرَّجُل تصيبه الجنابة في اللَّيْلَةِ الباردة، قال: «اغتسل على ما كان، فَإِنَّه لا بدَّ من العُسل»^٣.

السادس: عبد الله بن سليمان، عن أَبِي عبد الله عليه السلام (في رجل تخوَّف أن يغتسل فيصيبه عَنَت)٤، قال: «يغتسل، وأن أصابه ما أصابه»^٥.

السابع: ابن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا لم يجد الرَّجُل طهوراً وكان جُنُباً فليمسح من الأرض وليصل، فإذا وجد الماء فليغتسل، وقد أجزأته صلاته الَّتِي صَلَّى»^٦.

١ . في المصادر: شفاء.

٢ . التَّهذِيبُ ١: ١٨٤ ح ٥٢٩، الفقيه ١: ٥٩ ح ٢١٨، الكافي ٣: ٦٨ ح ٥، الوسائل ٢: ٩٦٧ الباب ٥ من أبواب التَّيَمُّم ح ١، بتفاوت يسير.

٣ . يظهر أن المصنَّف نقل هذه الرواية بالمعنى لا بالنص، وما ظفرنا به هكذا: عن مُحَمَّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابة في أرض باردة ولا يجد الماء، وعسى أن يكون الماء جامهاً؟ فقال: «يغتسل على ما كان». حدَّثه رجل أنه فعل ذلك فمرض شهراً من البرد؟ فقال: «اغتسل على ما كان فَإِنَّه لا بدَّ من الغسل». أنظر التَّهذِيبُ ١: ١٩٨ ح ٥٧٦، الاستبصار ١: ١٦٣ ح ٥٦٤، الوسائل ٢: ٩٨٧ الباب ١٧ من أبواب التَّيَمُّم ح ٤.

٤ . في المصادر: أنه سئل عن رجل كان في أرض باردة فتخوَّف إن هو اغتسل أن يصيبه عنت من العُسل، فكيف يصنع؟

٥ . التَّهذِيبُ ١: ١٩٨ ح ٥٧٥، الاستبصار ١: ١٦٢ ح ٥٦٣، الوسائل ٢: ٩٨٧ الباب ١٧ من أبواب التَّيَمُّم قطعة من ح ٣، بتفاوت .

٦ . التَّهذِيبُ ١: ١٩٣ ح ٥٥٦ و ١٩٧ ح ٥٧٢، الاستبصار ١: ١٥٩ ح ٥٤٩ و ص ١٦١ ح ٥٥٨، الوسائل ٢: ٩٨٣ الباب ١٤ من أبواب التَّيَمُّم ح ٧، بتفاوت يسير.

الثامن: الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يمر بالركية^١، وليس معه دلو، قال: «ليس عليه أن يدخل الركية؛ لأن رب الماء هو رب الأرض^٢ فليتيمم»^٣.

التاسع: عبد الله بن أبي يعفور وعنبسة بن مصعب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أتيت البئر وأنت جنب، فلم تجد دلواً ولا شيئاً تغتفر به، فتييم بالصعيد، فإن رب الماء رب الصعيد، ولا تقع في البئر، ولا تفسد على القوم ماءهم»^٤.

العاشر: ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في رجل أصابته جنابة في السفر، وليس معه إلا ماء قليل يخاف إن هو اغتسل أن يعطش، قال: «إن خاف عطشاً فلا يهريق منه قطرة، وليتيمم بالصعيد، فإن الصعيد أحب إلي»^٥.

الحادي عشر: محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل أجنب في سفر، ولم يجد إلا الثلج، أو (ماءاً جامداً)^٦، فقال: «هو بمنزلة الضرورة يتييم^٧، ولا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التي توبق دينه»^٨.

-
١. في الفقيه: عن.
 ٢. في المحاسن زيادة: وهو جنب.
 ٣. في المحاسن: الصعيد.
 ٤. الفقيه ١: ٥٧ ح ٢١٤، الوسائل ٢: ٩٦٥ الباب ٣ من أبواب التيمم ح ١، وأنظر المحاسن: ٣٧٢ ح ١٣٣، بتفاوت يسير.
 ٥. في التهذيب: تغرف.
 ٦. الكافي ٣: ٦٥ ح ٩، التهذيب ١: ١٨٥ ح ٥٣٥ و ص ١٤٩ ح ٤٢٦، الاستبصار ١: ١٢٧ ح ٤٣٥، الوسائل ٢: ٩٦٥ الباب ٣ من أبواب التيمم ح ٢، بتفاوت.
 ٧. التهذيب ١: ٤٠٤ ح ١٢٦٧، الكافي ٣: ٦٥ ح ١، الوسائل ٢: ٩٩٦ الباب ٢٥ من أبواب التيمم ح ١، بتفاوت.
 ٨. في بعض المصادر: الماء الجامد.
 ٩. أي بالصعيد، وليس المراد أنه التيمم بالثلج كما فهمه سائر. «منه رحمة الله».
 ١٠. الكافي ٣: ٦٧ ح ١، المحاسن: ٣٧٢ ح ١٤٣، مستطرفات السرائر: ١٠٧ ح ٥٤، التهذيب ١: ١٩١ ح ٥٥٣، الاستبصار ١: ١٥٨ ح ٥٥٤، الوسائل ٢: ٩٧٣ الباب ٩ من أبواب التيمم ح ٩، بتفاوت يسير.

الثاني عشر: جميل بن درّاج، أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن إمام قومٍ أجنب، وليس معه من الماء ما يكفيه للغسل، ومعهم ما يتوضّؤون به، يتوضّأ بعضهم ويؤمّمهم؟ قال: «لا، ولكن يتيّم الإمام ويؤمّمهم، إنّ الله عزّ وجلّ جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً»^١.

الثالث عشر: صفوان، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة، وهو لا يقدر على الماء، فوجد قدر^٢ ما يتوضّأ به بمائة درهم أو بألف درهم، وهو واحد لها، يشتري ويتوضّأ، أو يتيّمهم؟ قال: «لا، بل يشتري، قد أصابني مثل هذا فاشترت وتوضّأت، وما يشتري^٣ بذلك مال كثير»^٤.

الرابع عشر: من الحسان؛ زرارة، عن أحدهما عليهما السّلام، قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل في

١. أنظر التهذيب ١: ٤٠٤ ح ١٢٦٤، والفقهاء ١: ٦٠ ح ٢٢٣، والوسائل ٢: ٩٩٥ الباب ٢٤ من أبواب التيمّم ح ٢، وصدرها في الكافي ٣: ٦٦ ح ٣، بتفاوت.

وحاء في حاشية ح أن هذا الخبر موجود في الكتب الأربعة بألفاظ مختلفة متقاربة ومعنى واحد. ولا يوافق شيء منها ما في المتن، ونحن نورد ما في التهذيب لصحة سنده، ولأنّه قد ينقله عنه في مشرق الشمس أيضاً، فهو عن محمد بن حمران وجميل، عن أبي عبد الله عليه السلام أنهما سألاه عن إمام قومٍ أصابته في سفر جنابة وليس معه من الماء ما يكفيه في الغسل، أتوضّأ ويصلي بهم؟ قال: «لا، ولكن يتيّم ويصلي فإن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً».

وأما ما في الفقيه فهكذا: عن محمد بن حمران وجميل بن درّاج أنهما سألا أبا عبد الله عليه السلام عن إمام قومٍ أصابته جنابة في السفر وليس معه من الماء ما يكفيه للغسل، أتوضّأ بعضهم ويصلي بهم؟ فقال: «لا، ولكن يتيّم الجنب ويصلي بهم، فإن الله عزّ وجلّ جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً».

٢. في المصادر: بقدر.

٣. في الكافي: وما يسري، وفي الفقيه: ما يسووي.

٤. التهذيب ١: ٤٠٦ ح ١٢٧٦، الكافي ٣: ٧٤ ح ١٧، الفقيه ١: ٢٣ ح ٧١، الوسائل ٢: ٩٩٧ الباب ٢٦ من أبواب التيمّم ١.

آخر الوقت، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه، وليتوضأ لما يستقبل»^١.

الخامس عشر: ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «يتيمم المجدور والكسير بالتراب إذا أصابته الجنابة»^٢.

السادس عشر: علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل الجنب، أو على غير وضوء، لا يكون معه ماء، وهو يصيب ثلجاً وصعيداً، أيهما أفضل (أيتيمم أو يمسخ)^٣ بالثلج وجهه؟ قال: «الثلج إذا بلّ رأسه وجسده أفضل، فإن لم يقدر على أن يغتسل به فليتيمم»^٤.

السابع عشر: من الموثقات؛ سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته، قال: «يتيمم بالصعيد، ويستبقي الماء، فإن الله عز وجل جعلهما طهوراً: الماء والصعيد»^٥.

أقول: ما تضمنته الحديث الأول والعاشر من كون خوف العطش عذراً في التيمم، مما لا خلاف فيه بين العلماء، ولا فرق بين الخوف على النفس أو على الرفيق؛ إذ حفظ المسلم أهمّ في نظر الشارع من الصلاة فضلاً عن الوضوء لها، ولهذا يجب قطعها لحفظه^٦ عن العطب. وألحق بعضهم خوف العطش على دابته؛ لأنّ الخوف على الدوابّ خوف على المال.

١. الكافي ٣: ٦٣ ح ٢، التهذيب ١: ١٩٢ ح ٥٥٥ و ٢٠٣ ح ٥٨٩، الاستبصار ١: ١٥٩ ح ٥٤٨، الوسائل ٢:

٩٩٣ الباب ٢٢ من أبواب التيمم ح ٢.

٢. الكافي ٣: ٦٨ ح ٢، الوسائل ٢: ٩٦٧ الباب ٥ من أبواب التيمم ح ٤، بتفاوت يسير.

٣. في التهذيب: أيتيمم أم يمسخ، وفي س، ص، ح: التيمم أو يمسخ.

٤. التهذيب ١: ١٩٢ ح ٥٥٤، الاستبصار ١: ١٥٨ ح ٥٤٧، الوسائل ٢: ٩٧٥ الباب ١٠ من أبواب التيمم ح ٣.

٥. التهذيب ١: ٤٠٥ ح ١٢٧٤، الوسائل ٢: ٩٩٧ الباب ٢٥ من أبواب التيمم ح ٣.

٦. في ح: بحفظه.

واحتمل بعض الأصحاب وجوب ذبحها واستعمال الماء، نظراً إلى أن مطلق ذهاب المال غير مستوٍ للتيمم، ولهذا وجب صرف المال الكثير في شراء الماء، وهو غير بعيد. والعِيّ - بالمهملة - في قوله عليه السلام في آخر الحديث الرابع: «آفة العِيّ السؤال» يُحتمل أن يكون صفة مشبهة من «عِيّ» إذا عجز ولم يهتدِ إلى العلم بالشيء. والمعنى: أن الجاهل ربّما يتأبى عن السؤال، ويرتفع عنه، ويَعِدّه آفة. ويحتمل أن يكون مصدرًا، والمعنى: أن السؤال آفة العِيّ، فكما أن الآفة تفني الشيء وتذهب به كذلك السؤال يذهب العِيّ، ولعلّ هذا أقرب (وفي كثير^١ من نسخ الكافي وغيره: إن شفاء العِيّ السؤال)^٢.

وما تضمّنه الحديث الخامس والسادس من عدم الرخصة في التيمم مع خوف البرد. والعَنَت بالعين المهملة والنون المفتوحتين وآخره تاء فوقانية: أي المشقة، محمول عند الشيخ في الخلاف على من تعمّد الجنابة^٣.

وربّما يستأنس له بمرفوعة عليّ بن أحمد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن مجذور أصابته جنابة؟ قال: «إن كان أجنب هو فليغتسل، وإن كان احتلم فليتيمم»^٤. وفي معناها مرفوعة عليّ بن إبراهيم^٥. والأولى الحمل على البرد القليل، والمشقة

١. في س: بعض.

٢. ليس في ب، ص.

٣. الخلاف ١: ١٥٦-١٥٧ المسألة ١٠٨. و المفيد وابن الخيزر على أن من تعمّد الجنابة وهو يعلم عدم القدرة على استعمال الماء لمرض فعليه الغسل وإن خاف على نفسه، ولا يجزئه التيمم، وهذه الأحاديث الأربعة تدل على ما ذهبنا إليه، فالأحوط لمثل هذا أن يجمع بين الغسل والتيمم، ووجوب توطئ النفس على تحمّل الضرر لمن أقدم عليه وهو عالم به غير بعيد، كوجوب التمكن من القصاص والحدّ. «منه رحمه الله».

٤. الكافي ٣: ٦٨ ح ٣، التهذيب ١: ١٩٨ ح ٥٧٤، الاستبصار ١: ١٦٢ ح ٥٦٢، الفقيه ١: ٥٩ ح ٢١٩، الوسائل ٢:

٩٨٦ الباب ١٧ من أبواب التيمم ح ١.

٥. الكافي ٣: ٦٧ ح ٢، الاستبصار ١: ١٦٢ ح ٥٦١، الوسائل ٢: ٩٨٦ الباب ١٧ من أبواب التيمم ح ٢، عن عليّ

اليسيرة، فإنّ العقل قاضٍ بوجوب دفع الضرر المظنون الذي لايسهل تحمّله.
ولا يعارض ذلك أمثال هذه الروايات القاصرة دلالةً أو سنداً، والله أعلم.
وما تضمّنه الحديث الثامن من عدم تكليف فاقد الدلو إذا مرّ بالرّكيّة - أي البئر -
بالنزول فيها، وتسويغ التيمّم له.
الظاهر أنّ المراد به ما إذا كان في النزول إليها مشقة كثيرة، أو كان مستلزماً
لإفساد الماء.
والمراد بعدم الدلو، عدم مُطلق الآلة، فلو أمكنه بلّ طرف عمامته مثلاً، ثمّ عصرها،
والوضوء بمائها لوجب عليه، وهذا ظاهر.
وقوله عليه السلام في الحديث التاسع: «ولا يقع في البئر ولا يفسد على القوم ماءهم» ممّا
ستمع فيه كلاماً مبسوطاً في بحث البئر إن شاء الله تعالى.
ومّا في الحديث الحادي عشر من أمرٍ من لم يجد إلّا الثلج أو الماء الجامد بالتيّم،
ظاهر أنّ المراد به ما إذا لم يتمكّن من إذايته والغسل به^١.
وقوله عليه السلام: «ولا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التي توبق دينه» أي تُذهبه، من
قولهم: أوبقت الشيء أهلكته، يدلّ على أنّ من صلّى بتيّم وإن كان مضطراً فصلاته
ناقصة، وأنّه يجب عليه إزالة هذا التقص عن صلاته المستقبلية بالخروج عن ذلك المحلّ
إلى محلّ لا يضطرّ فيه إلى ذلك.
ويُمكن أن يستنبط منه وجوب المهاجرة عن البلاد التي لا يتمكّن من أقام فيها من

ابن إبراهيم، عن أبيه، رفعه قال: «إن أحب فعليه أن يغتسل على ما كان منه، وإن احتلم بتيّم».

١. وليس في هذا الحديث دلالة على جواز التيمّم بالثلج كما قد يظن لأن مراد السائل بقوله: «لم يجد إلّا الثلج
أو ماءً جامداً» أنّه لم يجد من جنس الماء وما يقاربه شيئاً. إلّا هذين، لا أنّه لم يجد من جنس ما بتيّم به شيئاً،
واحتمل العلامة أن يكون المراد التيمّم بالثلج بمعنى مسح أعضاء الوضوء بأجمعها بنداوته، ويكون إطلاق
التيّم عليه مجازاً. «منه رحمه الله».

القيام التّام بوظائف الطّاعات، وإعطاء الصّلاة بل سائر العبادات حقّها من الخشوع والإقبال على الحقّ جلّ شأنه، فضلاً عن البلاد الّتي، لا يسلم المقيم فيها يوماً عن الأفعال السيّئة والأقوال الشّنيعة، ولا يكاد ينفكّ عن الصّفات الذّميّة المهلكة من الغلّ والحسد والكبر وحبّ الجاه والرئاسة، نسأل الله تعالى أن يَمُنّ علينا وعلى سائر الأحباب بالهداية والتوفيق لما فيه رضاه^١.

وقد دلّ الحديث الثّاني عشر على جواز ائتمام المتطهّرين بالماء بالمتيمّم، وعلى أن ائتمامهم بإمامهم المتيمّم أرجح من ائتمام بعضهم ببعض. وأما ما ورد من الأحاديث المتضمّنة للّتهّي عن إمامة المتيمّم للمتوضّئين، فسيجيء الكلام فيها في بحث الجماعة إن شاء الله تعالى.

وما دلّ عليه الحديث الثّالث عشر من وجوب شراء الماء، ولو كان بأضعاف ثمنه للقادر عليه، هو المذهب المنصور. وشرّط بعضهم عدم الإجحاف للخرج^٢، وهو حسن.

ولفظه «يشترى» يجوز قراءتها بالبناء للفاعل والمفعول، والمراد أن الماء المشتري للوضوء بتلك الدراهم مال كثير؛ لما يترتب عليه من الثّواب العظيم والأجر الجسيم. وربما يقرأ لفظة «ما» بالمدّ والرفع اللفظي، والأظهر كونها موصولة.

وقد دلّ الحديث الرّابع عشر على وجوب طلب الماء ما دام في الوقت سعة،

١ . وبعد أن يستتط منه أيضاً أن الصّلاة بل مطلق العبادة إذا اشتملت على نقص اضطراراً فتواها أنقص من ثواب الخالية عن ذلك النقص، كالصّلاة في المنزل لمن عجز عن الذهاب إلى المسجد مثلاً، ولمن نذر الحجّ ماشياً وعجز عن المشي حجّ ركباً. وأما ما يظهر من كلام بعضهم من أن النقص في العبادة إنّما يوجب نقص ثوابها إذا كان اختيارياً لا اضطرارياً، فتواب الصّلاة بالتيّم للعاجز عن الوضوء لا ينقص عن ثوابها بالوضوء، وفيه نظر لا يخفى على المتأمّل. «منه رحمه الله».

وظاهره عدم التقييد بالغلوة والغلوتين، وفاقاً للسيد في الجمل والشيخ في الخلاف^١.
 وقال في المبسوط والنهاية بوجوب الطلب في سائر جوانبه رمية سهم أو سهمين،
 إذا لم يكن هناك خوف^٢. ولم يفرق بين السهلة والحزنة، كما فرّق المفيد في المقنعة^٣.
 وقد ورد ذلك في رواية السكوتي، عن الصادق عليه السلام: جعفر بن محمد، عن أبيه، عن
 عليّ عليهم السلام، قال: «يطلب الماء في السفر إن كانت الحزونة فغلوة^٤، وإن
 كانت السهلة فغلوتين، لا يطلب أكثر من ذلك»^٥.
 وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة، إلا أن الأصحاب تلقّوها بالقبول، وادّعى ابن
 إدريس في السرائر تواتر الروايات بمضمونها^٦.
 وقد دلّ الحديث أيضاً على وجوب تأخير التيمم إلى أن يضيق الوقت، وسيجيء
 الكلام فيه إن شاء الله تعالى.
 وما تضمّنه الحديث السادس عشر من قوله عليه السلام: «الثلج إذا بلّ رأسه وجسده
 أفضل» ربّما يعطي بظاهره إباحة التيمم أيضاً في تلك الحال، لكن الظاهر أن اسم
 التفضيل فيه من قبيل قولهم: العسل أحلى من الخل^٧. والله سبحانه أعلم.

١. الجمل: ٥٤، الخلاف: ١: ١٤٦، المسألة ٩٤ و ١٦٣ المسألة ١١٤.

٢. النهاية: ٤٨، المبسوط: ١: ٣١.

٣. المقنعة: ٦١.

٤. في المصادر زيادة: أنه قال.

٥. في التهذيب زيادة: سهم.

٦. في التهذيب: سهولة.

٧. الاستبصار: ١: ١٦٥ ح ٥٧١، التهذيب: ١: ٢٠٢ ح ٥٨٦، الوسائل: ٣: ٩٦٣ الباب ١ من أبواب التيمم ح ٢،

بتفاوت.

٨. السرائر: ١: ١٣٥.

٩. فكأنهم جعلوا للخل حلاوة تقديرية وفضلوا حلاوة العسل عليها. «منه رحمه الله».

الفصل الثاني في كيفية التيمم

أحد عشر حديثاً:

الأوّل: من الصّاحح؛ زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم لعمّار في سفرٍ له: «يا عمّار بلغنا أنّك أجنب، فكيف صنعت؟» قال: تمرّغت يا رسول الله في التراب، قال: فقال له: «كذلك يتمرّغ الحمار، أفلا صنعت كذا» ثم أهوى بيديه إلى الأرض، فوضعهما على الصّعيد، ثم مسح جبينه بأصابعه، وكفّيه إحداهما بالأخرى، ثم لم يُعد ذلك^١.

الثاني: داود بن التّعمان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم، فقال: «إنّ عمّاراً أصابته جنابة فتمعّك كما تتمعّك الدابة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو يهزأ به: «يا عمّار، تمعّكت كما تتمعّك الدابة؟» فقلنا له: فكيف التيمم؟، فوضع يده^٢ على الأرض ثم رفعها، فمسح وجهه ويديه فوق الكفّ قليلاً^٣.

١ . الفقيه ١: ٥٧ ح ٢١٢ ، الوسائل ٢: ٩٧٧ الباب ١١ من أبواب التيمم ح ٨.

٢ . في التهذيب: يديه.

٣ . التهذيب ١: ٢٠٧ ح ٥٩٨ ، الاستبصار ١: ١٧٠ ح ٥٩١ ، الوسائل ٢: ٩٧٦ الباب ١١ من أبواب التيمم ح ٤.

الثالث: زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: وذكر التيمم وما صنع عمار ثم قال^١ فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه على الأرض ثم مسح وجهه وكفيه، ولم يمسح الذراعين بشيء^٢.

الرابع: محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن التيمم، فقال: «مرتين مرتين للوجه واليدين»^٣.

الخامس: إسماعيل بن همام، عن الرضا عليه السلام قال: «التيمم ضربة للوجه، وضربة للكفين»^٤.

السادس: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت: كيف التيمم؟ قال: «هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة، تضرب بيدك مرتين ثم تنفضهما، مرة للوجه، ومرة لليدين، ومتى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً، والوضوء إن لم تكن جنباً»^٥.

السابع: محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم فضرب بكفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه، ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع، واحدة على ظهرها وواحدة على بطنها، ثم ضرب بيمينه الأرض ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه، ثم قال: «هذا التيمم على ما كان فيه الغسل، وفي الوضوء

١. ثم قال: ليس في التهذيب.

٢. التهذيب: ١: ٢٠٨ ح ٦٠٣، الوسائل: ٢: ٩٧٧ الباب ١١ من أبواب التيمم ح ٥.

٣. التهذيب: ١: ٢١٠ ح ٦١٠، الاستبصار: ١: ١٧٢ ح ٥٩٨، الوسائل: ٢: ٩٧٨ الباب ١٢ من أبواب التيمم ح ١.

٤. التهذيب: ١: ٢١٠ ح ٦٠٩، الاستبصار: ١: ١٧١ ح ٥٩٧، الوسائل: ٢: ٩٧٨ الباب ١٢ من أبواب التيمم ح ٣،

بتفاوت.

٥. في التهذيب: نفضة.

٦. التهذيب: ١: ٢١٠ ح ٦١١، الاستبصار: ١: ١٧٢ ح ٥٩٩، الوسائل: ٢: ٩٧٨ الباب ١٢ من أبواب التيمم ح ٤.

الوجه واليدين إلى المرفقين، وألقى^١ ما كان عليه مسح الرأس والقدمين، فلا يُيمَّم بالصعيد»^٢.

الثامن: زرارة، قال: قلت: لأبي جعفر عليه السلام ألا تخبرني من أين علمت وقلت: إنَّ المسح ببعض الرأس وبعض القدم! فضحك. ثمَّ قال: «يا زرارة، قاله رسول الله صلى الله عليه وآله، ونزل به الكتاب من الله^٣، لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ فعلمنا أنَّ الوجه كلُّه ينبغي أن يُغسل.

ثمَّ قال: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه، فعرفنا أنَّهما ينبغي لهما أن يُغسلا إلى المرفقين، ثمَّ فصل بين الكلامين^٤ فقال: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ فعرفنا حين قال برؤوسكم أنَّ المسح ببعض الرأس؛ لمكان الباء، ثمَّ وصل الرجلين بالرأس، كما وصل اليدين بالوجه^٥، فعرفنا حين وصلهما بالرأس أنَّ المسح على بعضهما، ثمَّ فسَّر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله للناس فضيعوه.

ثمَّ قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾^٦ فلما أن وضع الوضوء عمَّن لم يجد الماء، أثبت^٧ بعض الغسل مسحاً؛ لأنَّه قال: ﴿بِوُجُوهِكُمْ﴾. ثمَّ وصل بها وأيديكم منه، أي من ذلك التيمَّم، لأنَّه علم أنَّ ذلك أجمع لا يجري على

١ . في حاشية الوسائل: وأبقى. وفي م: وألغى على.

٢ . التهذيب ١: ٢١٠ ح ٦١٢، الاستبصار ١: ١٧٢ ح ٦٠٠، الوسائل ٢: ٩٧٩ الباب ١٢ من أبواب التيمَّم ح ٥.

٣ . في الفقيه زيادة: عزَّ وجلَّ.

٤ . في الوسائل: أنه.

٥ . في الكافي: الكلام.

٦ . في بعض المصادر: وأرجلكم إلى الكعبين.

٧ . المائدة ٥ / ٦.

٨ . في الاستبصار: مكان.

الوجه؛ لأنه يعلّق من ذلك الصّعيد ببعض الكفّ، ولا يعلّق ببعضها^١. وقد مرّ صدر هذا الحديث في بحث الوضوء.

التاسع: من الحسان؛ الكاهليّ، قال: سألته عن التَّيَمُّمِ، «فضرب بيده^٢ على البساط، فمسح بها^٣ وجهه، ثمّ كفّيه إحداها على ظهر الأخرى^٤».

العاشر: أبو أيوب الحرّاز عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن التَّيَمُّمِ، فقال: «إن عمّار بن ياسر أصابته جنابة، فتمعّك كما تتمعّك الدابة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: يا عمّار تمعّكت كما تتمعّك الدابة! فقلنا له: فكيف التَّيَمُّم؟» «فوضع يده على السّنج^٥، ثمّ رفعها فمسح وجهه، ثمّ مسح فوق الكفّ قليلاً^٦».

الحادي عشر: من المؤثقات؛ زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن التَّيَمُّمِ، فضرب يديه الأرض، ثمّ رفعهما فنفضهما، ثمّ مسح بهما جبهته وكفّيه مرّة واحدة^٧.
أقول: الضّمير في «ثمّ أهوى يديه» الظّاهر أنّه عائد إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله،

١. الفقيه ١: ٥٦ ح ٢١٢، الكافي ٣: ٣٠ ح ٤، علل الشّرائع: ٢٧٩ ح ١، التهذيب ١: ٦١ ح ١٦٨، الاستبصار ١:

٦٢ ح ١٨٦، الوسائل ٢: ٩٨٠ الباب ١٣ من أبواب التَّيَمُّمِ ح ١، بتفاوت.

٢. في الكافي: يديه بدل يده.

٣. في الكافي: بهما بدل به.

٤. الكافي ٣: ٦٢ ح ٣، التهذيب ١: ٢٠٧ ح ٦٠٠، الاستبصار ١: ١٧٠ ح ٥٨٩، الوسائل ٢: ٩٧٦ الباب ١١ من

أبواب التَّيَمُّمِ ح ١، بتفاوت يسير.

٥. في الكافي: فقلت.

٦. في م: المسح كما في الكافي.

٧. الكافي ٣: ٦٢ ح ٤، الوسائل ٢: ٩٧٦ الباب ١١ من أبواب التَّيَمُّمِ ح ٢.

٨. التهذيب ١: ٢٠٧ ح ٦٠١، الاستبصار ١: ١٧١ ح ٥٩٣، الكافي ٣: ٦١ ح ١، الوسائل ٢: ٩٧٦ الباب ١١ من

أبواب التَّيَمُّمِ ح ٣، بتفاوت، وفي الكافي: عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن التَّيَمُّمِ، فضرب بيده إلى

الأرض ثمّ رفعها فنفضها ثمّ مسح بها جبينه وكفّيه مرّة واحدة.

فيكون من كلام الإمام عليه السلام، ويُحتمل أن يعود إلى الباقر عليه السلام فيكون من كلام زرارة. ويؤيده الحديث الثالث، وظاهر الثاني. وقوله: «ثم لم يعد ذلك» (يمكن كونه) ^١ من الإعادة، أي لم يعد مسح جبينه ولا كفيّه، بل اكتفى فيهما بالمرّة الواحدة.

وربّما وجدت هذه اللفظة مضبوطة في بعض النسخ المعتمدة من كتاب من لا يحضره الفقيه بفتح حرف المضارعة وإسكان العين، أي لم يتجاوز عليه السلام مسح الجبين والكفين، فلم يمسح الوجه كلّهُ ^٢ ولا اليدين إلى المرفقين ^٣.

وقوله في الحديث الثاني: «فقلنا له» الظاهر أنّه من كلام داود بن التّعمان، والضمير المحرور للصادق عليه السلام، ويُحتمل - على بُعد - أن يكون من كلام الإمام عليه السلام حكاية عن قول الصحابة الذين كانوا حاضرين في مجلس النبي صلى الله عليه وآله، ويكون الضمير في «فوضع يده» عائداً إليه صلى الله عليه وآله. ويؤيده ما رواه العامة عند ذكر هذه القصة فضرب النبي صلى الله عليه وآله (بكفيه الأرض) ^٤ إلى آخره ^٥. وما تضمّنه الحديث الثاني ^٦ من نسبة الاستهزاء بعمّار إليه صلى الله عليه وآله، قد تكلمنا فيه عند شرح الحديث السادس من كتاب الأربعين حديثاً ^٧، بما لا مزيد عليه.

١. ليس في ص، ح.

٢. ليس في س، ص.

٣. لا يخفى أن قول زرارة في الحديث الثالث: «و لم يمسح الذراعين شي» مؤيد لهذه النسخة. «منه رحمه الله».

٤. ليس في ح.

٥. مسند أحمد ٤: ٣١٩، صحيح البخاري ١: ٨٧، السنن الكبرى ١: ٢٠٩.

٦. الثاني: ليس في ح.

٧. الأربعون حديثاً للشيخ البهائي: ٥٧، حيث قال: يراد به المزاح لا السخرية إذ الاستهزاء لا يليق بمنصب النبوة، ألم تر إلى قول موسى على نبينا وعليه السلام: «أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين» في جواب قول قومه: «اتّخذنا هزواً».

وما تضمنته هذه الأحاديث الثلاثة والعاشر من التعبير^١ بوضع اليدين يعطي بظاهره الاكتفاء بمطلق الوضع، وإن لم يكن معه اعتماد بحيث يسمّى في العرف ضرباً، وإليه ذهب شيخنا في الذكرى قائلًا: إنّ^٢ الغرض قصد الصّعيد، وهو حاصل بالوضع^٣. ولا يخفى ما فيه.

والحديث الخامس و^٤ السّادس والسّابع والتّاسع والحادي عشر يقتضي^٥ حل الوضع في تلك الأحاديث على ما كان معه اعتماد كما لا يخفى.

وهاهنا بحث يحسّن التنبية عليه: وهو أنّ ضرب اليدين بالأرض أو وضعهما عليها، هل هو أوّل أفعال التيمم، بحيث يجب مقارنة^٦ النية له، أو هو بمنزلة اغتراف الماء للطهارة المائيّة؟ ظاهر الأكثر الأوّل^٧، والعلامة في النهاية على الثاني^٨، وعبر عن الضرب بنقل التراب وجعله واجباً خارجاً عن ماهيّة التيمم.

واعترضه شيخنا في الذكرى بأمرين:

الأوّل: أنّ الاغتراف غير مُعتبر لنفسه؛ لسقوطه عند غمس الوجه (اتّفاقاً، بخلاف الضرب فإنّه معتبر لنفسه)^٩، ولهذا لو وضع جبهته على الأرض، لم يحز.

١. في س و ص: التعيين.

٢. في س: بأنّ.

٣. الذكرى ٢: ٢٥٩.

٤. في ح زيادة: الصّدر في.

٥. في حاشية ح: يعطي بدل يقتضي.

٦. في س و ص: مقارنة.

٧. منهم الشهيد في الذكرى ٢: ٢٥٧.

٨. نهاية الأحكام ١: ٢٠٣.

٩. ليس في ص.

الثاني: أن تخلل الحدث بين الاغتراف وغُسل الوجه غير مضر، بخلاف تخلله بين الضرب ومسح الجبهة^١، هذا كلامه قدس الله روحه.

وفيه نظر فإن عدم إجزاء وضع الجبهة على الأرض لا يقدح فيما ذهب إليه العلامة طاب ثراه، بل هو قائل بموجبه، ويجعل نقل التراب باليدين على التهج الخاص شرطاً لصحة التيمم.

وأما حكاية تخلل الحدث بين الضرب ومسح الجبهة فقد صرح طاب ثراه في النهاية: بأن تخلله بينهما غير مضر، وإن أراد أنه مضر عند غيره، فظاهر أن ذلك لا يضره^٢.

وقد دلّ الحديث الرابع والخامس بظاهرها^٣ على وجوب الضربتين في مطلق التيمم، سواء كان بدلاً عن الوضوء أو عن الغسل، وإليه ذهب المفيد في كتاب الأركان كما نقله شيخنا في الذكرى^٤.

والأحاديث الثلاثة الأولى دالة بظاهرها على الاكتفاء بالضربة الواحدة في التيمم عن الغسل.

١. الذكرى ٢: ٢٥٧، قال: لأن الأخذ معتبر لنفسه، ولهذا لو غمس الأعضاء في الماء أجزأ بخلاف الضرب، ولأنه لو أحدث بعد أخذ الماء لم يضر بخلاف الحدث بعد الضرب.

٢. في س: لا يضر.

٣. إنما قال بظاهرها لوجهين: الأول: احتمال كون السؤال إنما وقع عن التيمم الذي هو بدل الغسل. الثاني: أن قوله الكلية: «مرتين» يحتمل أن يكون المراد به أن التيمم مسحتان لا غير، إحداها للوجه والأخرى لليدين، أي ليس للرأس والرجلين مسح. ولا يخفى أن لفظة «مرتين» الأولى يحتمل أن تكون من كلام محمد بن مسلم، ويكون مراده أن الإمام عليه السلام كرّر قوله ذلك مرتين. «منه رحمه الله».

٤. في ص: فعله.

٥. الذكرى ٢: ٢٦١.

وقول العلامة طاب ثراه في المختلف: إنّه لا دلالة في الحديث الثالث على أنّ التَّيَمُّمَ الذي وصفه العلامة بدّل عن الوضوء أو الغُسل، وأن ذِكْرَ قِصَّةِ عَمَّارٍ لا يدلّ على إرادة^١ بيان بدّل الغُسل^٢، لا يخفى ما فيه من البُعد.

والقول بالاكتفاء بالضربة الواحدة مطلقاً هو مرتضى المرتضى رضي الله عنه في شرح الرّسالة، وجعل الرّائد على الواحدة مستحبّاً^٣، ووافقه ابن الجنيّد وابن أبي عقيل^٤.

والحديث السّابع ظاهر في تثليث الضّربات، وإليه ذهب عليّ بن بابويه في الرّسالة، ونسبه في المعتر إلى جماعة من أصحابنا^٥.

وأما التفصيل المشتهر بين المتأخّرين من وحدة الضّرب فيما كان بدلاً عن الوضوء، وتثنيته فيما كان بدلاً عن الغُسل، فهو قول الشّيخ في التّهاية والمبسوط^٦، والمفيد في المقنعة^٧، ومختار الصّدوق^٨، وسلار^٩، وأبي الصّلاح^{١٠}، وابن إدريس^{١١}. ولم نظفر في الأخبار بما يتضمّن هذا التّفصيل، غير أنّهم زعموا أنّ فيه جمعاً بين

١. في ح: إرادته.

٢. المختلف ١: ٢٧٣.

٣. المسائل الناصريّة: ٢٢٤ المسألة ٤٦، وحكاها عن شرح الرّسالة المحقّق في المعتر ١: ٣٨٨.

٤. حكاها عنهما العلامة في المختلف ١: ٢٧١، والفاضل الآبي في كشف الرّموز ١: ١٠١.

٥. المعتر ١: ٣٨٨.

٦. التّهاية ص ٤٩-٥٠، المبسوط ١: ٣٣.

٧. المقنعة: ٦٣.

٨. الفقيه ١: ٥٧.

٩. المراسم: ٥٤.

١٠. الكافي في الفقه: ١٣٧.

١١. السّرائر ١: ١٣٧.

مختلفاتها، وهو كما ترى. فإن الأحاديث الثلاثة الأولى الظاهرة في الوحدة، كالصريحة في بدلية الغسل.

وأما حكاية مناسبة تعدد الضربات للغسل المستوعب للبدن^١ ووحدها للوضوء، فمن قبيل الخطابات الشعرية، وهي لا تصلح لتأسيس الأحكام الشرعية. والقول بما ارتضاه المرتضى رضي الله عنه من الاكتفاء بالضربة الواحدة مطلقاً، وجعل الزائد عليها مستحباً، غير بعيد.

وقد استحسنته المحقق في المعتبر^٢، وبه يجمع بين الأخبار المتخالفة، ولعل الجمع بينها على هذا النحو أقرب من الجمع بينها بالتفصيل الذي اختاره أكثر المتأخرين، والله أعلم.

وما تضمنه الحديث السادس من قوله عليه السلام: «هو ضرب واحد» إلى آخره، ربّما استدلّ به بعضهم على هذا التفصيل، وليس فيه دلالة على ذلك إلا إذا ثبت كون الغسل فيه مرفوعاً، على أن يكون الكلام قد تمّ بقوله: «هو ضرب واحد للوضوء».

وثبت ذلك مُشكَل، فإن احتمال جرّ الغسل بالعطف على الوضوء قائم، ويراد حينئذ بالضرب النوع، كما يقال: الطهارة على ضربين مائية وترابية، فيكون الحديث متضمناً لتعدد الضرب^٣.

١. لأن السؤال في متن الحديث عن كيفية تيمم الجنب. «منه رحمه الله».

٢. المسائل الناصرية: ٢٢٤ المسألة ٤٦. واضرب بيدك على الأرض مرة واحدة، وانفضهما وامسح بهما وجهك، ثم اضرب بيسارك الأرض فامسح بما يمينك من المرفق إلى أطراف الأصابع، ثم اضرب بيمينك الأرض وامسح بما يسارك من المرفق إلى أطراف الأصابع. «منه رحمه الله».

٣. المعتبر ١: ٣٨٩.

٤. في س، ص، ح زيادة: مطلقاً.

وما تضمنه الحديث السابع بظاھرہ من مسح کلّ الوجه، وبصريّحه من مسح اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع، هو مذهب عليّ بن بابويه^١.

وتؤيّدہ مضمرة سماعة قال: سألتہ كيف التيمم؟ فوضع يده على الأرض فمسح بها وجهه وذراعيه إلى المرفقين^٢.

ورواية ليث المراديّ، عن أبي عبد الله عليه السلام في التيمم، قال: «تضرب بكفّيك على الأرض مرّتين ثمّ تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك»^٣.

والشيخ حمل هذه الأخبار وفاقاً للمرتضى رضي الله عنهما على محمل بعيد جدّاً، وأحسن محاملها التقيّة، لموافقتها مذهب العامّة^٤.

وذهب المحقّق في المعتر إلى التخيير بين مسح كلّ الوجه وبعضه، أعني الجبهة، وقال: لو مسح الذّراعين جاز أيضاً، عملاً بالأخبار كلّها، لكنّ الكفّان على الوجوب، وما زاد على الجواز؛ لأنّه أخذ بالمتيقّن^٥.

وهاهنا بحث: وهو أنّ المحقّق في المعتر، قال: إن احتجّ عليّ بن بابويه برواية ليث المراديّ. فالجواب: الطّعن في السّنّد، فإنّ الرّواي الحسين بن سعيد، عن محمّد ابن سنان، ومحمّد ضعيف جدّاً.

١ . حكاه عنه في المعتر ١ : ٣٨٤ .

٢ . التهذيب ١ : ٢٠٧ ح ٦٠٢ ، الاستبصار ١ : ١٧٠ ح ٥٩٢ ، الوسائل ٢ : ٩٨١ الباب ١٣ من أبواب التيمم ح ٣ .

٣ . التهذيب ١ : ٢٠٩ ح ٦٠٨ ، الاستبصار ١ : ١٧١ ح ٥٩٦ ، الوسائل ٢ : ٩٧٨ الباب ١٢ من أبواب التيمم ح ٢ .

سند هذه الرواية في التهذيب هكذا: الشيخ أيده الله، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن ابن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن أبان، عن ابن مسكان، عن ليث المراديّ، «منه رحمه الله».

٤ . التهذيب ١ : ٢١١ . وقال طاب ثراه في التهذيب: إنّه أراد الحكم لا الفعل، فإنّه إذا أراد مسح ظاهر الكفّ فكأنّه

غسل ذراعيه في الوضوء فيحصل له بمسح الكفّين في التيمم حكم غسله الذّراعين في الوضوء، انتهى كلامه. وبُعدّه في غاية الظهور. «منه رحمه الله».

٥ . المعتر ١ : ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

وأورد عليه شيخنا في الذكرى: إنَّ الذي في التهذيب عن ابن سنان، فعله عبد الله وهو ثقة^١.

واعترضه بعض متأخري الأصحاب، بأنَّه يكفي في الضَّعف عدم تحقُّق كونه عبد الله، وهو كافٍ للمحقِّق في الطَّعن في سند هذه الرواية، وجعل هذا الإيراد مستغرباً. وظنَّي أنَّ هذا الاعتراض غير وارد على شيخنا الشَّهيد طاب ثراه فإنَّ غرضه أنَّ قطع المحقِّق بأنَّ ابن سنان المذكور في هذا السَّنَد إنّما هو محمَّد، ليس على ما ينبغي؛ لاحتمال أن يكون عبد الله، وليس غرضه الجواب عن أصل الطَّعن، فإنَّ كون الاشتراك بين الثقة وغيره كافياً في الحكم بضعف السَّنَد ممَّا لا يخفى على آحاد الطَّلبة فضلاً عن مثل شيخنا الشَّهيد قدَّس الله روحه^٢.

نعم يمكن أن يقال: إنَّ هذه الرواية وإن لم نطلع عليها في غير التهذيب، لكن المحقِّق^٣ نور الله مرقده لعلَّه اطَّلَعَ في بعض أصول أصحابنا على التَّصريح في سندها بمحمَّد بن سنان، أو أنَّه لاح له ذلك من بعض القرائن الَّتِي كثيراً ما يرتفع بها الاشتراك.

١. الذكرى ٢: ٢٦٤.

٢. ولقاء الحسين بن سعيد لما غير مستبعد؛ فإنَّه لقي الرُّضا عليه السلام في «م» لقي الحسين عليه السلام وعبد الله بن سنان كان خادماً للرَّشيد، بل أورد الشَّيخ في التهذيب رواية الحسين بن سعيد عن عبد الله بن سنان بغير واسطة، كما في قنوت الوتر وغيره، والحاصل أنَّ الرَّجلين ليس التَّباعدين بينهما في الطَّبقَة بحيث يحكم بعدم لقاء رجل واحد لهما، ألا ترى أنَّ ابن أبي عمير مع أنَّه معاصر لمحمَّد بن سنان يروي عن عبد الله بن سنان بلا واسطة، كما في أبواب الزَّيادات من صلاة/التهذيب، وكما هو مذكور في نسخة من الفقيه؟ ألا ترى أنَّ الحسين بن محبوب مع أنَّه يروي عن محمَّد يروي عن عبد الله أيضاً كما في باب تلقين المحتضرين من التهذيب؟ ألا ترى أنَّ يونس بن عبد الرَّحمن يروي عنهما معاً، ألا ترى أنَّ البرقي يروي عنهما معاً، وبهذا يظهر أنَّ ما في كلام بعض فضلاء الأصحاب المعاصرين بعيد عن جادة الصَّواب، والله أعلم بحقائق الأمور. «منه رحمه الله».

٣. المعتبر ١: ٣٨٦. وفي ح زيادة: في المعتبر.

وابن سنان روى هذه الرواية عن ابن مسكان، وهو من مشايخ محمد بن سنان^١، كما صرح به التحاشي^٢، والله سبحانه أعلم بحقائق الأمور.

ولفظه «على» في قوله ﷺ في آخر الحديث^٣: «هذا التيمم على ما كان فيه الغسل» لعلها بمعنى اللام التعليلية كما قالوه في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ أي هدايته إياكم. والمراد أن هذا التيمم لحدث فيه الغسل.

وقوله ﷺ: «وفي الوضوء الوجه واليدين» معمول لفعل محذوف، أي وامسح في الوضوء الوجه واليدين.

وقوله ﷺ: «وألغى» يحتمل أن يكون بالبناء للمفعول، أي أسقط، وهو مضبوط في بعض نسخ التهذيب المصححة بالغين المعجمة، وهي الموافقة للنسخة التي بخط والدي طاب ثراه، وهي أمّ النسخ المستكنة في ديار العجم في هذه الأزمان.

وربما يوجد في بعض النسخ «وألقي» بالقاف، والمعنى واحد، والأولى^٤ أن يُقرأ، وألغى^٥ بالبناء للفاعل، إما بأن يكون المراد «وألغى^٦ الله سبحانه ما كان عليه مسح، أو على أن يكون من هنا إلى آخر الحديث من كلام محمد بن مسلم لا من كلام

١. لكن هذا القدر لا يحصل بأنه محمد لا عبد الله. وفي ح: لكن هذا القيد لا يحصل به الجرم بأنه محمد لا عبد الله. «منه رحمه الله».

٢. أنظر رجال التحاشي: ٢١٤ رقم ٥٥٩.

٣. في س زيادة: السابع.

٤. البقرة ٢/ ١٨٥.

٥. في ص: ويمكن.

٦. إنما كان هذا أولى لأن جعله مبنياً للمفعول يستلزم قراءة مسح الرأس بالإضافة؛ إذ لا يصح جعل الرأس والقديمين حينئذ بدلاً من الموصول، لاقتضائه رفع القدمين. «منه رحمه الله».

٧. في ص: وألقى.

٨. في ص: ألقى.

الإمام عليه السلام، أي وألقى عليه السلام ما كان عليه مسح، فيكون معطوفاً على قال.
وكيف كان فالرأس والقدمين منصوبان بالبدلية^١ من الموصول، وأما جعل المسح مضافاً إلى الرأس فلا يخفى على ذي الطبع السليم ما يلزمه من سماجة المعنى، هذا.
والذي يلوح لي^٢ بعد إمعان النظر في هذا الحديث أنه لوقيل: إن الغسل في قوله عليه السلام:
«هذا التيمم على ما كان فيه الغسل» إنما هو بفتح الغين لا بضمها، أي التيمم واقع على الأعضاء التي فيها الغسل، وإن الحاق الواو بعده لعله وقع من بعض الناسخين.
والجار في قوله عليه السلام: «في الوضوء» من متعلقات الغسل، والوجه واليدين بدل من الموصول، (لم يكن فيه كثير بعد)^٣.

وأنت خبير بأنه يزول على هذا تكلف جعل^٤ «على» بمعنى اللام التعليلية، ويصير قوله عليه السلام: «على ما كان فيه الغسل، وما كان عليه^٥ مسح» على وتيرة واحدة.
ويسلم متن الحديث عما يلوح من الخلل الذي هو غير خفي على المتأمل^٦ فيه.
ولعل^٧ الباعث لذلك الناسخ على إحقاق هذه الواو، أنه قرأ الغسل - بضم الغين - فوجد الكلام غير منتظم بدون توسّط الواو فألحقه.
ولا يبعد أن يكون هذا الإحقاق وقع في الأصل الذي نقل الشيخ قدس الله روحه هذا الحديث منه.

١ . في حاشية ح: على البدلية.

٢ . في ح: من.

٣ . ليس في ح.

٤ . في حاشية ح: حمل.

٥ . في ص: فيه.

٦ . في ب ، ص: المتأملين.

٧ . في ح: والظاهر أن.

ولعلّه من أصول الحسين بن سعيد (أو من أصول محمد بن أبي عمير رحمهما الله تعالى فإتّهما)^١ في سند هذا الحديث، والله أعلم بحقيقة الحال.

والكلام في صدر الحديث الثامن تقدّم مستوفى في بحث الوضوء.

وقوله عليه السلام: «أُثِّبَ بعض الغسل مسحاً» لأنه قال: «وَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ» المراد به أنه سبحانه لما لم يُعَدِّ هنا فعل المسح بنفسه إلى الوجوه^٢ كما عدّى فعل الغسل في الوضوء، بل عدّاه بالباء التَّبْعِيَّةَ، كما في تعدية المسح إلى الرُّؤُوسِ، عُلِمَ أن المسح في التَّيَمُّمِ بعض الوجه لا كلّهُ، ولما وصل الأيدي بالوجوه^٣، علم أن المسح ببعضها أيضاً.

وقوله عليه السلام: «لأنّه علم إلى آخره» تعليل لقوله: «أُثِّبَ بعض الغسل مسحاً» أي جعل بعض المغسول ممسوحاً، حيث قال: «بِوُجُوهِكُمْ» - بالباء التَّبْعِيَّةَ - لأنه تعالى علم أن ذلك الصَّعيد العالق بالكفّ لا يجري على كلّ الوجه؛ لأنه يعلّق ببعض الكفّ ولا يعلّق ببعضها.

ويجوز أن يكون تعليلاً لقوله عليه السلام قال: «بِوُجُوهِكُمْ»، وهو قريب من الأوّل. ولا يجوز أن يجعل تعليلاً لقوله عليه السلام: «أي من ذلك التَّيَمُّمِ» سواء أريد بالتَّيَمُّمِ معناه المصدريّ، أو المتيمّم به، أمّا على الأوّل فظاهر، وكذا على الثاني إذا جعلت «من» ابتدائيةً، وأمّا إذا جعلت تبعيةً فلأنّ المراد إمّا بعض الصَّعيد المضروب عليه، أو بعضه العالق بالكفّ، وعلى التقديرين لا يستقيم التعليل^٤ بعلم^٥ الله أن ذلك بأجمعه

١ . ليس في م ، وفي س: رحمه الله تعالى فإتّه.

٢ . في س: الواحدة.

٣ . في م: الوجه.

٤ . التعليل: ليس في ص.

٥ . في س: يعلم.

لا يجري على الوجه. ثم تعليل ذلك بأنه يعلق منه ببعض الكفّ ولا يعلق ببعضها، فعليك بالتأمل الصادق.

واعلم أنّ المنقول عن ابن الجنيد اشتراط علوق شيء من التراب بالكفين، وأوجب المسح به^١.

و احتجّ له في المختلف بقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾^٢ منه، ثمّ أجاب بالمنع من عود الضمير إلى الصّعيد^٣.

وأجاب في المنتهى عن هذا الاستدلال بأنّ لفظة «من» في الآية مشتركة بين التبويض وابتداء الغاية، فلا أولوية في الاحتجاج بها^٤.

وكذلك أجاب شيخنا الشّهيد في الذّكرى، ثمّ قال: مع أنّ في رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «أنّ المراد من ذلك التيمّم» قال: لأنّه علم أنّ ذلك أجمع ولا يجري على الوجه، لأنّه يعلق من ذلك الصّعيد ببعض الكفّ ولا يعلق ببعضها، وفي هذا إشارة إلى أنّ العلوق غير معتبر^٥، انتهى كلامه بلفظه.

وتحقّق الكلام في هذا المقام إنّما يتمّ بالبحث عن لفظة «من» في الآية الكريمة، والنظر فيما يُستفاد من هذا الحديث في معناها.

فنقول: إنّ الأقوال المذكورة في كلام المفسّرين من علماء العريّة في معاني «من» في هذه الآية ثلاثة:

١ . حكاه عنه العلامة في المختلف ١ : ٤٣٠ .

٢ . المائدة ٥ / ٦ .

٣ . المختلف ١ : ٢٧٠ .

٤ . المنتهى ٣ : ٩٨ .

٥ . هذا : ليس في ص .

٦ . الذّكرى ٢ : ٢٦٢ .

الأوّل: أنّها لا ابتداء الغاية، بمعنى أنّ المسح بالوجوه والأيدي يبتدئ من الصّعيد، أو من الضّرب عليه، وربّما يظنّ أنّ فيما تضمّنه الحديث من قوله الطّيّب: «أي من ذلك التّيّم» إشارة إلى هذا.

الثّاني: أنّها للسّببيّة، وضمير «منه» للحدث المدلول عليه بالكلام السّابق، كما يقال: تيمّمت من الجنابة.

وأورد عليه: أنّه خلاف الظّاهر، ومتضمّن لقطع الضّمير عن الأقرب وإعطائه للأبعد، ومستلزم لجعل لفظة «منه» تأكيداً لا تأسيساً؛ إذ السّببيّة تُفهم من «الفاء»، ومن جعل المسح في معرض الجزاء.

الثّالث: أنّها للتبويض، وضمير «منه» للصّعيد، كما تقول: أخذت من الدراهم، وأكلت من الطّعام.

وصاحب الكشّاف مع أنّه حنفيّ المذهب - ومذهب أبي حنيفة عدم اشتراط العلوق - اختار في تفسيره هذا الوجه، وقال: إنّ الحقّ، بل ادّعى أنّه لا يفهم أحد من العرب من قول القائل: مسحت برأسي من الدهن، ومن الماء، ومن التّراب، إلّا معنى التبويض^١. وحكّم بأنّ القول - بأنّها لا ابتداء الغاية - متعسّف^٢، فهذا ما ذكره المفسّرون من الوجوه في لفظة «من» في الآية الكرّمة.

فلنعدّ إلى الحديث وننظر ما ينطبق عليه منها، فنقول: أمّا الوجه الثّاني فعدم انطباقه عليه ظاهر، (وأمّا الوجه الأوّل) فربّما يترأى أنّه منطبق عليه، فإنّه الطّيّب أعاد الضّمير في لفظة «منه» إلى التّيّم، وهو لا يستقيم إلّا على تقدير كونها لا ابتداء الغاية؛ إذ لا معنى

١. كشف القناع ١: ٢٠٢.

٢. في س: تعسّف.

٣. ليس في س.

للتبعض حينئذ.

وفيه: ما لَوْحنا به قُبيل هذا من جواز أن يكون الطَّيِّبُ أراد بالتيمّم: المتيمّم به، أي الصّعيد العالق بالكفّ.

بل ربّما يُدعى أن هذا هو المراد لا غير؛ إذ الإشارة في قوله الطَّيِّبُ: «لأنّه علم أن ذلك أجمع لا يجري على الوجه» إنّما هي إلى التيمّم بهذا المعنى لا بمعنى الصّعيد المضروب عليه، ولا بالمعنى المصدري كما لا يخفى. فلم يبقَ إلّا الوجه الثالث، وهو ممّا يتقوّى به مذهب ابن الجنيد من اشتراط العلوق، ويضعف به جواب المنتهى والذكرى عن استدلاله بالآية.

وكذلك قوله الطَّيِّبُ: «لأنّه يعلّق من ذلك الصّعيد ببعض الكفّ ولا يعلق ببعضها» فإنّ فيه نوع إيماءٍ إلى ذلك، كما لا يخفى على العارف بما تقتضيه المحاورات. ومن هذا يظهر أنّ قول شيخنا قدّس الله روحه في الذّكرى: إنّ فيه إشارة إلى أنّ العلوق غير معتبر، محلّ كلام؛ فإنّ الإشارة إلى اعتباره أظهر كما لا يخفى، والله أعلم بحقائق الأمور.

وأقوى ما استدلّ به الأصحاب على عدم اشتراط العلوق، هو استحباب نفض^١ اليدين بعد الضّرب، كما نطّقت^٢ به الأخبار، ولو كان علوق التّراب معتبراً لما أمر الشّارع بفعل ما هو عرضة لزواله.

وأجاب عن ذلك والذي قدّس الله روحه في شرح الرّسالة: بأنّ الأخبار الدّالة على استحباب التّفنّض لا دلالة فيها على عدم اعتبار العلوق، بل ربّما دلّت على اعتباره كما لا يخفى.

١. في س، ح: نقض.

٢. أنظر الوسائل ٢: ٩٩٩ الباب ٢٩ من أبواب التيمّم، باب استحباب نفض اليدين بعد الضرب على الأرض.

ولا منافاة بينهما؛ لأنّ الأجزاء الصّغيرة الغباريّة اللاصقة لا تتخلّص^١ بأجمعها من اليدين بمجرّد حصول مسمّى التّفّض. وليس في الأخبار ما يدلّ على المبالغة فيه، بحيث لا يبقى شيء من تلك الأجزاء لاصقاً بشيء من اليدين البتّة. ولعلّ التّفّض (لتقليل ما عسى أن)^٢ يصير موجباً لتشويه الوجه، من الأجزاء الترابية الكثيرة اللاصقة باليدين.

قال: وبالجمله فالاستدلال باستحباب التّفّض على عدم اشتراط العلوق، محلّ نظر. وأمّا الاستدلال عليه بمنافاته لجواز التيمّم على الحجر، ففيه: أنّ ابن الجنيد وكلّ من يشترط العلوق لا يجوزون التيمّم بالحجر. انتهى كلامه أعلى الله مقامه، وهو كلام سديد.

ومن تأمل الآيه والحديث حقّ التأمل وأصغى إلى ما تلوناه، لا يرتاب في كون القول باشتراط العلوق أوضح دليلاً وأحوط سبيلاً.

وما تضمّنه الحديث التاسع من ضربه عليه السلام بيده على البساط، لا إشعار فيه بما يظهر من كلام المرتضى رضي الله عنه من جواز التيمّم بغبار الثوب ونحوه مع التمكن من التراب^٣، كما قد يُظنّ؛ لظهور أنّ غرض الإمام عليه السلام بيان أصل أفعال التيمّم، لا بيان جواز التيمّم بغبار البساط ونحوه.

والسنج في آخر الحديث العاشر - بالسّين المهملة المفتوحة والنون الساكنة وآخره جيم - : «مُعَرَّب سَنَك»، والمراد به: حجر الميزان، ويقال له: صنجة بالصاد أيضاً. وربما يُقرأ بالياء المثناة من تحت والحاء المهملة، والمراد به ضرب من البرود أو

١ في م، ص، ح: يتخلص.

٢ في س: لتعليل ما.

٣. الناصريّات : ١٨٨.

عباءة مَخْطُطَةٌ^١.

ولا إشعار فيه^٢ على التقدير الأوّل بجواز التيمّم على الحجر، ولا على الثّاني لجوازه^٣ بغبار الثّوب لما عرفت.

وقد يُقرأ بالباء الموحّدة المفتوحة والحاء المعجمة، والله أعلم.

١ . مجمع البحرين ٢: ٤٣٢.

٢ . فيه: ليس في ح.

٣ . في ح: بجوازه بدل لجوازه.

الفصل الثالث

فيما يتيمّم به

سبعة أحاديث:

الأوّل: من الصّاح؛ ابن سنان، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا لم يجد الرّجل طهوراً وكان جنباً فليمسح من الأرض وليصل»^١.

الثّاني: جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام «إنّ الله عزّ وجلّ جعل التّراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً»^٢.

الثّالث: عبد الله بن أبي يعفور وعنبسة بن مصعب، عن أبي عبد الله عليه السلام «تيمّم بالصّعيد، فإنّ ربّ الماء ربّ الصّعيد»^٣.

١ . التّهذيب: ١: ١٩٣ ح ٥٥٦ و ١٩٧ ح ٥٧٢ ، الاستبصار: ١: ١٥٩ ح ٥٤٩ ، ١٦١ ح ٥٥٨ ، الوسائل: ٢: ٩٨٣ الباب ١٤ من أبواب التّيمّم، صدر ح ٧.

٢ . في التّهذيب: فإنّ.

٣ . التّهذيب: ١: ٤٠٤ ح ١٢٦٤ ، الفقيه: ١: ٦٠ ح ٢٢٣ ، الوسائل: ٢: ٩٩٥ الباب ٢٤ من أبواب التّيمّم ، ذيل ح ٢ ، بتفاوت .

٤ . التّهذيب: ١: ١٨٥ ح ٥٣٥ ، الكافي: ٣: ٦٥ ح ٩ ، الوسائل: ٢: ٩٦٥ الباب ٣ من أبواب التّيمّم قطعة من ح ٢ ، بتفاوت .

وقد مرّت هذه الأحاديث الثلاثة مع تَمّاتها في الفصل الأوّل.

الرّابع: زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: «أرأيت المواقف^١ إن لم يكن على وضوء كيف يصنع ولا يقدر على التّزول؟ قال: «يتيمّم (من لبّد سرجه، ومعرفة دابّته)^٢، فإن فيها غباراً، ويصلي»^٣.

الخامس: رفاعه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فأنظر أجفّ موضع تحده فتيّم منه، فإن ذلك توسيع من الله عزّ وجلّ». قال: «فإن كان في ثلج فلينظر لبّد سرجه فليتيّم من غباره، أو شيء مُعَبّر، وإن كان في موضع، لا يجد إلّا الطّين فلا بأس أن يتيّم منه»^٤.

السادس: من الموثّقات^٥؛ أبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كنت في حال لا تقدر إلّا على الطّين فتيّم به.

فإن الله سبحانه أولى بالعدر إذا لم يكن معك ثوب جافّ ولا لبّد^٦ تقدر أن تنفضه وتتيّم به»^٧.

١ . واقفه موقفة فهو موقف: وقف معه في حرب أي في ميدان القتال لا يستطيع التّزول عن دابّته، (أنظر لسان العرب ٩: ٣٦٠).

٢ . في التهذيب: من لبّد أو سرجه أو معرفة دابّته.

٣ . الاستبصار ١: ١٥٧ ح ٥٤١، التهذيب ١: ١٨٩ ح ٥٤٤، الوسائل ٢: ٩٧٢ الباب ٩ من أبواب التيمّم ح ١.

٤ . في التهذيب: حال.

٥ . التهذيب ١: ١٨٩ ح ٥٤٦، الاستبصار ١: ١٥٦ ح ٥٣٩، الوسائل ٢: ٩٧٣ الباب ٩ من أبواب التيمّم ح ٤، بتفاوت يسير.

٦ . في ح: الحسان.

٧ . في الكافي: أو لبّد.

٨ . التهذيب ١: ١٨٩ ح ٥٤٣، الاستبصار ١: ١٥٦ ح ٥٣٧، الكافي ٣: ٦٧ ح ١، الوسائل ٢: ٩٧٣ الباب ٩ من أبواب التيمّم ح ٧.

السَّابِع: سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ جَعَلَهُمَا طَهُورًا: الماء والصَّعِيد»^٢.

أقول: قد تَضَمَّنَتِ الأحاديث الثلاثة الأول والأخير التعبير عما يُتِمُّ به؛ تارة بالأرض، وأُخرى بالتراب، وأُخرى بالصَّعِيد كما تَضَمَّنَتِ الآية الكريمة. وكلام أهل اللغة في الصَّعِيد مختلف؛ ففي الصَّحاح: الصَّعِيد: التُّراب^٣. وقال: ثعلب: وجه الأرض^٤.

وفي القاموس: الصَّعِيد: التُّراب و وجه الأرض^٥. وقال ابن دريد: الصَّعِيد: هو التُّراب الخالص الذي لا يخالطه سنج^٦ ولا رمل، نقله في الجمهرة عن أبي عبيدة^٧.

وقال ابن فارس في المحمل: الصَّعِيد: التُّراب^٨. وفي تفسير النيسابوري، الصَّعِيد: التُّراب^٩، فعيل بمعنى فاعل. ونقل الشيخ الطَّبْرَسِيُّ في مجمع البيان عن الرَّجَّاح: أَنَّ الصَّعِيدَ ليس هو التُّراب، وإنَّما

١. في التهذيب: فَإِنَّ.

٢. التهذيب: ١: ٤٠٥ ح ١٢٧٤، الوسائل: ٢: ٩٩٧ الباب ٢٥ من أبواب التَّيَمُّم ح ٣، بتفاوت. والماء والصَّعِيد بدلان من الضمير المنصوب، النحاة مختلفون في جوازه، وهذا الحديث نِعَم السند على وروده في اللغة. «منه رحمه الله».

٣. الصَّحاح ٢: ٤٩٨.

٤. نقله عنه في الصَّحاح ٢: ٤٩٨.

٥. القاموس المحيط ١: ٣٠٧.

٦. في س، ص: سبخ.

٧. جمهرة اللغة ٢: ٦٥٤.

٨. المحمل في اللغة ٣: ٥٣٤.

٩. أنظر أسباب نزول الآيات الموحدية النيسابورية: ١٠٢.

وإنما هو وجه الأرض تراباً كان أو غيره، قال: وإنما سُمِّي صعيداً لأنه نهاية ما يصعد إليه من باطن الأرض^١. ونقل المحقق في المعبر عن الخليل، عن ابن الإعرابي: أن الصَّعيد وجه الأرض^٢.

وذكر جماعة من المفسرين في قوله تعالى: ﴿فُضِّحَ صَعِيداً زَلَقاً﴾^٣ أي أرضاً بيضاء يُزَلَقُ عليها؛ لاستئصال أشجارها ونباتها^٤.

وهذا الاختلاف هو منشأ اختلاف الأصحاب رضوان الله عليهم، فقال المرتضى رضي الله عنه في شرح الرسالة: لا يجزي في التَّيَمُّ إِلَّا التُّراب الخالص، أي الصَّافي ممَّا لا يقع عليه اسم الأرض كالكلحل والزرنيخ وأنواع المعادن^٥.

وقال المفيد في المقنعة: الصَّعيد هو التُّراب، وإنما سُمِّي صعيداً لأنه يصعد من الأرض، ولم يجوّز التَّيَمُّ بالحجر، إِلَّا عند فَقْدِ التُّراب^٦.

وقال الشَّيْخ في المبسوط: لا يجوز التَّيَمُّ إِلَّا بما يقع عليه اسم الأرض إطلاقاً، سواء كان عليه تراب أو كان حجراً أو حصاً أو غير ذلك^٧.

وقال ابن إدريس: لا يعدل إلى الحجر إِلَّا إذا فقد التُّراب^٨، وهو موافق لكلام ابن حمزة في الوسيلة، وبه قال الشَّيْخ في النهاية وفقاً لسائر^٩.

١. مجمع البيان ٣: ٩٢.

٢. المعبر ١: ٣٧٣، كتاب العين ١: ٢٩٠.

٣. الكهف ١٨ / ٤٠.

٤. أنظر تفسير التبيان للشَّيْخ الطوسي ٧: ٤٨، ومجمع البيان ٦: ٢٤٨.

٥. نقله عنه في المعبر ١: ٣٧٢.

٦. المقنعة: ٥٩.

٧. المبسوط ١: ٣١.

٨. السرائر ١: ١٣٧.

٩. الوسيلة: ٧١، النهاية: ٤٩، المراسم: ٥٣.

وقد احتجَّ المرتضى رضي الله عنه بأنَّ الصَّعيد في الآية هو التُّراب بالنقل عن أهل اللغة^١، حكاه ابن دريد عن أبي عبيدة.

وبما^٢ اشتهر من قوله صَلَّى الله عليه وآله: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَتَرابها طهوراً»^٣، ولو كانت الأرض طهوراً وإن لم يكن تراباً، لكان لفظ ترابها لغواً.

وأجاب المحقِّق في المعتبر عن الأوَّل: بأنَّه لا يلزم من تسمية التُّراب صعيداً أن لا يسمَّى به الأرض، بل جَعَلَهُ اسماً للأرض أولى؛ لأنَّه يستعمل فيهما، فيجعل حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الأرضية، دفعاً للاشتراك والمجاز، فيكون التُّراب صعيداً باعتبار كونه أرضاً لا باعتبار كونه تراباً.

وعن الثاني بأنَّه تمسَّك بدلالة الخطاب، وهي متروكة في معرض التَّصِّ إجماعاً، هذا كلامه قدَّس الله روحه.

وظنَّي أَنَّهُ غير ناهض برَدِّ كلام السَّيد طاب ثراه أمَّا قوله: إنَّه لا يلزم من تسميته التُّراب صعيداً أن لا يسمَّى به الأرض إلى آخره؛ فلأنَّ السَّيد إنَّما استدلَّ بقول أئمة اللغة، الصَّعيد التُّراب، كما قاله الجوهري.

والصَّعيد هو التُّراب الخالص كما حكاه ابن دريد، بتعريف المسند إليه باللام الجنسية، وهو يفيد قصر المسند إليه على المسند، كما قاله علماء المعاني في نحو قولنا: الكرم هو التَّقوى والحسب هو المال، من إفادتهما أنَّ الكرم ليس شيئاً وراء التَّقوى، والحسب ليس شيئاً وراء المال. وليس هذا استدلالاً بمجرد تسمية التُّراب صعيداً.

١ . نقله عنه المحقِّق في المعتبر ١: ٣٧٢.

٢ . في ص: وربَّما.

٣ . الخصال: ٤٢٦، دعائم الإسلام ١: ١٢٠، معاني الأخبار: ٥١، المعتبر ١: ٤٥٢، الوسائل ٣: ٤٢٣ الباب ١ من

أبواب مكان المصلِّي ح ٥، وأنظر سنن البيهقي ١: ٢٢٢ كتاب الطَّهارة، مسند أحمد ٢: ٢٢٢.

٤ . المعتبر ١: ٣٧٣.

وأما قوله: «إنَّ تَمَسَّكَ السَّيِّدِ بِالْحَدِيثِ تَمَسَّكَ بِدَلَالَةِ الْخُطَابِ».

ففيه نظر ظاهر، فإنَّ قوله عليه السلام: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَتَرَاهَا طَهُوراً» لا ريب أنَّه مذكور في معرض التسهيل والتخفيف، وبيان امتنان الله سبحانه على هذه الأمة المرحومة. وهو من قبيل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «بُعِثْتُ بِالشَّرِيعَةِ السَّهْلَةِ السَّمْحَاءِ».

وظاهر أنَّه لو كان غير التراب من أجزاء الأرض طهوراً أيضاً لكان ذكر التراب لغواً صرفاً، وتوسيطه في البين مخلاً بانطباق الكلام على ما يقتضيه المقام، وكان مقتضى الحال أن يقول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً» فإنه أدخل في الامتنان.

وليس هذا استدلالاً بمفهوم الخطاب بل بأمر آخر، هو لزوم خروج الكلام النبويَّ عن قانون البلاغة على ذلك التقدير، على أنَّ دلالة الخطاب إذا اعتضدت بالفرائض الحالية أو المقالية، فلا كلام في اعتبارها.

ولذلك يُعزَّر مَنْ قال لخصمه: أنا لستُ زانياً! وبهذا يظهر أنَّ كلام السيد قدس الله روحه في أعلى مراتب السداد.

وكيف يظنُّ به - وهو من أئمة فنِّ المعاني، ومَنْ تُعقَد عليه الخناصر في علم الأصول - أنَّه جعل مجرد تسمية التراب صعيداً دليلاً على عدم تسمية الأرض به؟! وإنَّه احتجَّ على هذا المطلب بدلالة الخطاب، مع أنَّه أطنب الكلام في كتبه الأصولية في هدم ما أسسه القائلون بحجَّتَيْها بما لا مزيد عليه، والله أعلم بحقائق الأمور.

وماتضمَّنه الحديث الرابع من تيمِّم غير المتمكن من الصعيد بلبِّد سرجه ومعرفة دابَّته،

١. لم نعثر على نصِّ هذا الحديث كما هو في المتن، وما عثرنا عليه هكذا: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ السَّهْلَةِ»،

أنظر الجامع الصغير ١: ٤٨٦ ح ٣١٥، ومسنَد أحمد ٥: ٢٦٦، بتفاوت يسير.

لا أعلم فيه مخالفاً من أصحابنا.

وظاهر المرتضى رضي الله عنه في الجمل جوازه مع وجود التراب^١، وهو ناظر إلى ما نقله بعض المفسرين من تسمية الغبار صعيداً، ولا يخلو من ضعف.

والمواقف: المقاتل وزناً ومعنى.

واللبّد - بكسر اللام وإسكان الباء الموحدة -: ما يوضع تحت السرج.

ويُستفاد من الحديث الخامس عدم جواز التيمّم بالأرض الرطبة مع وجود التراب، وأنها مُقدّمة على الطين، وأنه يجب تحرّي الأصف منها عند الاضطرار إلى التيمّم بها.

وربّما يستنبط من تعليقه عليه السلام الأمر بالتيمّم بها على فقد الماء والتراب عدم تسويغ التيمّم بالحجر الرطب، إلّا مع فقد التراب؛ لشمول اسم الأرض للحجر.

ولو قلنا بعدم شموله له، ففي الحديث دلالة على تقديم التراب على الحجر الجافّ، كما هو مذهب الشّرخين في النهاية^٢ والمقنعة^٣، ومختار ابن إدريس^٤ وابن حمزة^٥ وسالراً؛ لأنّ الأرض الرطبة لما كانت مُقدّمة عليه - كما يقتضيه اقتصاره عليه السلام على قوله: «ليس فيها ماء ولا تراب» دون أن يقول: ولا حجر - فالتراب مُقدّم عليه بطريق أولى.

ويؤيّد مذهب الشّرخين وأتباعهما أنّه لا خلاف بين أهل اللّغة في إطلاق الصّعيد على التراب، وأمّا إطلاقه على الحجر فمختلف فيه، ومع وجود المتفق عليه، لا يُعدّل

١ . حمل العلم والعمل: ٥٢ .

٢ . النهاية : ٤٩ .

٣ . المقنعة : ٥٩ - ٦٠ .

٤ . السرائر : ١ : ١٣٧ .

٥ . الوسيلة : ٧١ .

٦ . المراسم : ٥٣ .

إلى المختلف فيه.

والحديث السادس صريح في تقديم غبار الثوب ونحوه على الطين، ولا أعلم في ذلك مخالفاً من أصحابنا، والله سبحانه أعلم.

الفصل الرابع

في حكم التيمم مع سعة الوقت

ووجدان المتيمم الماء في أثناء الصلاة أو بعدها

أحد عشر حديثاً:

الأول: من الصحاح؛ محمد بن مسلم^١، قال: سمعته يقول: «إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم، فأخّر التيمم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم تُفُتِكَ الأرض»^٢.

الثاني: محمد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رجل تيمم ثم دخل في الصلاة، وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه، ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة، قال: «بمضي في الصلاة، واعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت»^٣.

الثالث: زرارة ومحمد بن مسلم، قالا، قلنا: في رجل لم يُصب الماء وحضرت الصلاة، فتييمم وصلى ركعتين ثم أصاب الماء: أينقض الركعتين أو يقطعهما ويتوضأ ثم

١. في الكافي زيادة: عن أبي عبد الله عليه السلام.

٢. التهذيب ١: ٢٠٣-٥٨٨، الكافي ٣: ٦٣-١٠١، الاستبصار ١: ١٦٥-٥٧٣، الوسائل ٢: ٩٩٣ الباب ٢٢ من أبواب التيمم ح ١، بتفاوت.

٣. التهذيب ١: ٢٠٣-٥٩٠، الاستبصار ١: ١٦٦-٥٧٥، الوسائل ٢: ٩٩٢ الباب ٢١ من أبواب التيمم ح ٣.

يصلّي؟ قال: «لا، و لكنّه يمضي في صلاته ولا ينقضها؛ لمكان أنّه دخل على طهور بتيّم»^١.

الرابع: زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في التيمّم إذا أصاب الماء وقد دخل في الصلّة، قال: «فلينصرف فليتوضّأ»^٢ ما لم يركع، فإن كان قد ركع فليمض في صلاته، فإن التيمّم أحد الطهورين»^٣.

الخامس: زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن أصاب الماء وقد صلّي بتيّم وهو في وقت، قال: «تمّت صلاته، ولا إعادة عليه»^٤.

السادس: يعقوب بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمّم فصلّي فأصاب بعد صلاته ماءً: أيتوضّأ ويعيد الصلّة أم تجوز صلاته؟ قال: «إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضّأ وأعاد، فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه»^٥.

السابع: العيص، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي الماء، وهو جنب، وقد صلّي، قال: «يغتسل ولا يعيد الصلّة»^٦.

الثامن: محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب فتيّم

١ . التهذيب ١: ٥٩٥/٢٠٥ ، الاستبصار ١: ١٦٧ ح ٥٨٠ ، الفقيه ١: ٥٨ ح ٢١٤ ، الوسائل ٢: الباب ٢١ من أبواب التيمّم ح ٤ ، بتفاوت .

٢ . في التهذيب: إن .

٣ . في الكافي: وليتوضّأ .

٤ . التهذيب ١: ٢٠٠ ح ٥٨٠ ، الكافي ٣: ٦٣ ح ٤ ، الوسائل ٢: ٩٩١ الباب ٢١ من أبواب التيمّم ح ١ .

٥ . التهذيب ١: ١٩٤ ح ٥٦٢ ، الاستبصار ١: ١٦٠ ح ٥٥٢ ، الوسائل ٢: ٩٨٣ الباب ١٤ من أبواب التيمّم ح ٩ .

٦ . التهذيب ١: ١٩٣ ح ٥٥٦ ، الاستبصار ١: ١٥٩ ح ٥٥١ ، الوسائل ٢: ٩٨٣ الباب ١٤ من أبواب التيمّم ح ٨ ، بتفاوت يسير .

٧ . التهذيب ١: ١٩٧ ح ٥٦٩ ، الاستبصار ١: ١٦١ ح ٥٥٦ ، الوسائل ٢: ٩٨٤ الباب ١٤ من أبواب التيمّم ح ١٦ .

بالصعيد وصلّى ثمّ وجد الماء، قال: «لا يعيد، إنّ ربّ الماء ربّ الصّعيد، فقد فعل أحد الطّهورين»^١.

التاسع: من الحسان؛ زرارة، عن أحدهما عليهما السّلام، قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّمم وليصلّ في آخر الوقت، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه، وليتوضّأ لما يستقبل»^٢.

العاشر: الحلبيّ، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا لم يجد الرّجل طهوراً وكان جنباً فليتمسّح من الأرض وليصلّ، فإذا وجد ماء فليغتسل، وقد أجزأته صلاته التي صلّى»^٣.

الحادي عشر: من المؤثقات؛ يعقوب بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تيمّم وصلّى ثمّ أصاب الماء وهو في وقت، قال: «قد مضت صلاته، وليتطهّر»^٤.

أقول: ربّما يُستفاد من الحديث الأوّل والثاني والتاسع وجوب تأخير التيمّم إلى ضيق الوقت^٥، وهو مذهب الشّيخين والمرتضى رضي الله عنهم^٦، وبه قال أكثر الأصحاب، كأبي الصّلاح وابن حمزة وابن إدريس^٧.

١. التهذيب ١: ١٩٧ ح ٥٧١، الاستبصار ١: ١٦١ ح ٥٥٧، الوسائل ٢: ٩٨٤ الباب ١٤ من أبواب التيمّم ح ١٥٥.

٢. الكافي ٣: ٦٣ ح ٢، التهذيب ١: ١٩٢ ح ٥٥٥ وص ١٩٤ ح ٥٩٠، الاستبصار ١: ١٥٩ ح ٥٤٨، الوسائل ٢: ٩٨٢ الباب ١٤ من أبواب التيمّم ح ٣.

٣. الكافي ٣: ٦٣ ح ٣، الوسائل ٢: ٩٨٢ الباب ١٤ من أبواب التيمّم ح ٤.

٤. التهذيب ١: ١٩٥ ح ٥٦٣، الاستبصار ١: ١٦٠ ح ٥٥٣، الوسائل ٢: ١٨٤ الباب ١٤ من أبواب التيمّم ح ١٤٤.

٥. وهو المشهور كما قاله العلامة في المختلف. «منه رحمه الله».

٦. النهاية: ٤٧-٤٨، والمبسوط ١: ٣١، والخلاف ١: ١٤٦ المسألة ٩٤، و ص ٦٣ مسألة ١١٤،

الجمال والعقود: ١٦٨، المنفعة: ٦٠-٦١، الانتصار: ١٢٢، حمل العلم والعمل: ٥٤، المسائل الناصرية:

٢٢٥ المسألة ٥١.

٧. الكافي في الفقه: ١٣٦، الوسيلة: ٦٩، السرائر: ١٣٥. وهو مذهب ابن أبي عقيل أيضاً إلا أنّه قال: لو تيمّم

وفي الحديث الخامس والحادي عشر نوع دلالة على جوازه مع السّعة كما لا يخفى، وإليه ذهب الصدوق^١ ووافقه العلامة في المنتهى قائلاً: إنّه في غاية القوّة^٢.
وفصّل ابن الجنيد فأوجب تأخير لراجي التّمكّن من الماء، وجوّزه في أوّل الوقت للأيس من الماء في بقيّته^٣. وارتضاه المحقّق في المعتبر^٤ والعلامة في أكثر كتبه^٥.
وهذا التفصيل وإن لم نظفر به في شيء من الأخبار تصريحاً، إلّا أنّه ممّا يظهر من بعضها تلويحاً، كما في قوله عليه السلام في الحديث الأوّل: «فإن فاتك الماء لم تُفُتْك الأرض» فإنه يؤذّن بأنّ اليأس من حصول الماء غير متحقّق.
وكذا أمره عليه السلام في الحديث التاسع بطلب الماء ما دام في الوقت، فإنّه يُشعر برجاء حصوله فيه، وإلّا كان عبثاً.
وما تضمّنه آخر الحديث الثّاني لا ينافي هذا التفصيل^٦؛ لإمكان تنزيله على استحباب التّأخير وكرهه إيقاعه في السّعة.
ولفظه «ليس ينبغي» غير بعيدة عن هذا التّنزيل.
وأقوى ما يُستدلّ به لأصحاب القول الأوّل؛ نقل المرتضى رضي الله عنه الإجماع عليه في الانتصار^٧، ولا ريب في كونه أقرب إلى الخروج عن العهدة.

في أوّل الوقت وصلى ثمّ وجد الماء في الوقت أعاد الصّلاة، وإن وجده بعد خروج الوقت فلا إعادة عليه، هذا كلامه، وهو يقتضي أنّ التّهي في العبادة لا يستلزم فسادها عنده رحمه الله. «منه رحمه الله».

١. الفقيه ١: ٥٨ و٥٩ المقنع: ٢٥ والهداية: ٨٨.

٢. المنتهى ٣: ٥٣ و ١١٧.

٣. نقله عنه المحقّق في المعتبر ١: ٣٨٣ والعلامة في المختلف ١: ٥٣.

٤. المعتبر ١: ٣٩٢.

٥. المختلف ١: ٢٥٣.

٦. في ص: التّفصيل.

٧. الانتصار: ١٢٣.

وقد يُستدلّ لأصحاب القول الثاني بتضمّن الآية إيجاب التيمم عند مطلق القيام إلى الصّلاة، إذا لم يجد ماء، والتقيد بآخر الوقت خلاف الظاهر منها. وقد قدّمنا أنّ في الحديث الخامس والحادي عشر دلالة عليه؛ إذ وجدان الماء في الوقت بعد الصّلاة يستلزم وقوع التيمم في السّعة.

وأما تأويل الشيخ بأنّ المراد من الصّلاة الدخول فيها لا الفراغ منها، أو أنّ المراد أنّ التيمم والصّلاة كانا في الوقت لا إصابة الماء^١، فلا يخفى بعده. واستقرب شيخنا في الذّكرى^٢ حملها على ظنّ ضيق الوقت، فيظهر خلافه، والحمل على الجهل بوجوب التأخير، ويكون جاهل الحكم هنا معذوراً ليس بذلك البعيد، والله أعلم.

وما تضمّنه الحديث السّادس^٣ من إعادة واجد الماء في وقت الصّلاة، هو مستند ابن الجنيد وابن أبي عقيل^٤ في القول بذلك، والأكثر على خلافه؛ لأنّه صلّى بطهارة مشروعة صلاة مأموراً بها فتجزئ. ولما^٥ تضمّنه الحديث الخامس والسّابع والثامن والعاشر والحادي عشر، فلأمندوحة عن حمله على الاستحباب.

وما تضمّنه الحديث التاسع - من طلب المكلف الماء ما دام في الوقت - يعطي وجوب استمرار الطّلب من أوّل الوقت إلى أن يخشى الفوت، ولا نعرف به قائلاً من الأصحاب سوى المحقّق في المعتر، فقد قال بحسنه^٦، ولو قيل به لم يكن بعيداً.

١ . التهذيب ١: ١٩٥.

٢ . الذّكرى ١: ١٨٣.

٣ . في ص: التاسع.

٤ . نقله عنهما العلامة في المختلف ١: ٢٧٥.

٥ . في س: وما.

٦ . المعتر ١: ٣٨٢.

وقوله عليه السلام: «فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه» ظاهره وجدان الماء بعد الوقت، ولا خلاف في سقوط القضاء حينئذ.
وقد اختلفوا فيما لو^١ وجد في أثناء الصلوة، فالشيخ في المبسوط والخلاف: يمضي في صلاته، وإن تلبس بتكبيرة الإحرام لا غير^٢، وبه قال المفيد^٣ والمرضى^٤ في مسائل الخلاف، وابن البراج^٥ وابن إدريس^٦ والمحقق^٧ والعلامة^٨، ويدل عليه الحديث الثاني.
وفي النهاية: يرجع ما لم يركع^٩، وهو مختار الصدوق^{١٠}، وارتضاه المرتضى رضي الله عنه في شرح الرسالة^{١١}.

والحديث الرابع صريح فيه، ويعضده رواية عبد الله بن غاصم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتميم ويقوم في الصلوة، فجاء الغلام فقال: هو ذا الماء، فقال: «إن كان لم يركع^{١٢} فليصرف، وليتوضأ وإن كان قد ركع فليمض

١. في ج: إذا.

٢. المبسوط ١: ٣٣، الخلاف ١: ١٤١ المسألة ٨٩.

٣. المقنعة ١: ٦١.

٤. نقله العلامة في المختلف عن مسائل الخلاف ١: ٢٧٥.

٥. المهذب ١: ٤٨.

٦. السرائر ١: ١٤٠.

٧. المعتمد ١: ٣٩٥.

٨. المنتهى ٣: ١١٦ و١٣٦.

٩. النهاية: ٤٨.

١٠. الفقيه ١: ٥٨، المقنع: ٢٦.

١١. نقله عنه المحقق في المعتمد ١: ٤٠٠.

١٢. احتمل العلامة في المختلف أن يكون المراد بقوله عليه السلام: «لم يركع» لم يدخل في الصلوة، ويكون [ويمكن] إطلاق الركوع على الصلوة من إطلاق الجزء على الكل، وهو كما ترى؛ فإن قول السائل: ويقوم في الصلوة يأبى هذا الاحتمال إذ القائم في الصلوة تلبس بما فكيف يقول عليه السلام إن كان لم يركع بها. «منه رحمه الله».

صلاته»^١.

وذهب سائر إلى أنه يرجع ما لم يقرأ^٢، ولم نظفر في الأخبار بما يدلّ عليه.
وقال ابن حمزة: إن غلب على ظنه أنه إن^٣ قطع وتطهر بالماء لم تفتة الصلاة،
وجب عليه القطع والطهارة، وإلا فلا، إذا كبر.
ولعلّ أقرب هذه الأقوال قول الشيخ في المبسوط.
وفيما تضمنه آخر الحديث الثالث من تعليقه عليه السلام عدم التقص بالدخول في الصلاة
على طهور، دلالة عليه مضافاً إلى ما يقتضيه الأصل والنهي عن إبطال العمل.
وحمل الحديث الرابع مع ما يعضده على الاستحباب، كما فعل العلامة في
المنتهى^٤، لا بأس به، والله أعلم بحقائق الأمور.

١ . السّهب: ١: ٢٠٤ ح ٥٩٢ و ٥٩٣ ، الاستبصار ١: ١٦٧ ح ٥٧٨ و ٥٧٧ ، الكافي ٣: ٦٤ ح ٥٠٥ ، مستطربات

السرائر ١٠٨ ح ٥٩ ، الوسائل ٢: ٩٩٢ الباب ٢١ من أبواب التيمم ح ٢ ، متفاوت .

٢ . المراسم : ٥٤ .

٣ . في س : قد .

٤ . المنتهى ٣: ١١٧ .

الفصل الخامس

في بُدْثِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّيَمُّمِ

خَمْسَةُ أَحَادِيثَ:

الأوّل: من الصّاح؛ عبد الرّحمن بن أبي نجران، أنّه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السّلام عن ثلاثة نفر كانوا في سفر، أحدهم جنب، والثّاني ميّت، والثّالث على غير وضوء، وحضرت الصّلاة، ومعهم من الماء قدر ما يكفي أحدهم، مَنْ يأخذ الماء^١؟ وكيف يصنعون؟ فقال: «يغتسل الجنب، ويُدفن الميّت، ويتيمّم الذي (هو على غير وضوء)^٢ لأنّ الغُسل من الجنابة فريضة، وغُسل الميّت سنّة، والتيمّم للآخر جائز»^٣.

الثّاني: زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: يصليّ الرّجل بتيمّم واحد صلاة اللّيل والنهار، فقال: «نعم، ما لم يُحدّث أو يُصبِ ماءً»، قلت: فإن أصاب الماء، ورَجَا أن

١ في التّهذيب زيادة: ويغسل به.

٢ . في التّهذيب: عليه الوضوء.

٣ . الفقه ١: ٥٩ ح ٢٢٣ ، الاستبصار ١: ١٠١ ح ٣٢٩ ، التّهذيب ١: ١٠٩ ح ٢٨٥ ، الوسائل ٢: ٩٧٨ الباب ١٨

من أبواب التّيمّم ح ١ ، بتفاوت يسير.

٤ . في الكافي : بوضوء.

يقدر على ماء آخر وظنَّ أنه يقدر عليه، (فلما أَرادَه تعسَّر)¹ ذلك عليه، قال: «ينقض ذلك تيممه، وعليه أن يعيد التيمم»².

الثالث: حماد بن عثمان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء، أيتيمم لكل صلاة؟ فقال: «لا، هو بمنزلة الماء»³.

الرابع: محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، في رجل أجنب في سفرٍ ومعه ماء قدر ما يتوضأ به، قال: «يتيمم ولا يتوضأ»⁴.

الخامس: محمد، عن أحدهما عليهما السلام، أنه سأل عن الرجل يقيم بالبلاد الأشهر ليس فيها ماء⁵ من جهة⁶ المرعى وصلاحي الإبل، قال: «لا»⁷.

أقول: ما تضمنته الحديث الأول من تخصيص الجنب بالماء هو مذهب الشيخ في النهاية، ومختار المحقق⁸.

والمراد بقوله عليه السلام: «لأنَّ غُسل الجنابة فريضة» أنه ثبت بالكتاب، وبقوله: «وغُسل الميت سنة» أنه ثبت بالسنة⁹.

١ . في الكافي: كلما أراد فعرس.

٢ . التهذيب ١: ٢٠٠ ح ٥٨٠، الاستبصار ١: ١٦٤ ح ٥٧٠، الكافي ٣: ٦٣ ح ٤، الوسائل ٢: ٩٨٩ الباب ١٩ من أبواب التيمم ح ١، بتفاوت يسير.

٣ . التهذيب ١: ٢٠٠ ح ٥٨١، الاستبصار ١: ١٦٣ ح ٥٦٦، الوسائل ٢: ٩٩٠ الباب ٢٠ من أبواب التيمم ح ٣.

٤ . التهذيب ١: ٤٠٥ ح ١٢٧٣، وص ٤٠٥ ح ١٢٧٣، الوسائل ٢: ٩٩٦ الباب ٢٤ من أبواب التيمم ح ٤.

٥ . أي ما يصرفه في وضوئه وغسله وإزالة نجاساته ويكون الزائد على ما يحتاج إليه من شربه وشرب رفقائه وإبله. «منه رحمه الله».

٦ . في التهذيب: من أحل.

٧ . التهذيب ١: ٤٠٥ ح ١٢٧٠، مستطرفات السرائر ١٠٧ ح ٥٥٥، الوسائل ٣: ٩٩٦ الباب ٢٨ من أبواب التيمم ح ١.

٨ . النهاية: ٥٠، المعتمد ١: ٤٠٥.

٩ . وقد تقدّم الكلام في تقرير هذا الاصطلاح في بحث غسل الجمعة. «منه رحمه الله».

وربّما قيل بتقديم الميّت على الجنب؛ لرواية محمد بن عليّ، عن بعض أصحابه، قلت: الميّت والجنب يتفقان، ولا يكون^١ الماء إلّا بقدر كفاية أحدهما، أيهما أولى^٢؟ قال: «يتمّم الجنب، ويُغسل الميّت»^٣، وهي مع ضعف السند والإرسال مضمرة.

ولا ريب أنّ الماء لو كان ملكاً لأحدهم فهو أولى، وهل يجوز له بذله للجنب عملاً بإطلاق الرواية؟ قطع بعض الأصحاب بعدمه^٤، وهو محتمل.

ولو أمكن جمع الماء بعد وضوء المحدث لاغتسال الجنب الخالي بدنه من النجاسة، ثمّ جمعه لتغسيل الميّت وجب، إن قلنا بأنّ المستعمل في الطهارة الكبرى يرفع الحدث ويزيل الخبث، وسيجيء الكلام فيه إن شاء الله تعالى^٥.

وقد دلّ الحديث الثّاني والثّالث على عدم وجوب تعدّد التيمّم بتعدّد الصّلاة، وعليه علماؤنا أجمع.

واستدلّ عليه العلامة في المنتهى^٦ فيما استدلّ بقوله صلّى الله عليه وآله لأبي ذرّ «يا أبا ذرّ، يكفيك الصّعيد عشر سنين»^٧.

وفيه نظر؛ فإنّ كفاية الصّعيد عشرّاً لا تدلّ على عدم تعدّد التيمّم بشيء من الدلالات، فتدبر.

١. في التهذيب: زيادة: فيه.

٢. في التهذيب زيادة: أن يجعل الماء له.

٣. التهذيب ١: ١١٠ ح ٢٨٨، الاستبصار ١: ١٠٢ ح ٣٣٢، الوسائل ٩٨٨ الباب ١٨ من أبواب التيمّم ح ٥.

٤. كالمحقق في المعبر ١: ٤٠٦، والعلامة في المنتهى ٣: ١٢٣ و ١٥٤.

٥. أي يترتب عليه الأثران معاً، وإلّا فقد نقل بعض علمائنا الاتفاق على جواز إزالة الخبث به. «منه رحمه الله».

٦. المنتهى ٣: ١١١.

٧. التهذيب ١: ١٩٤ ح ٥٦١، وص ١٩٩ ح ٥٧٨، الفقيه ١: ٥٩ ح ٢٢١، الوسائل ٩٨٣ الباب ١٤ من أبواب التيمّم، ذيل ح ١٢.

وأما رواية أبي همام، عن الرضا عليه السلام «يتيمم لكل صلاة حتى يوجد الماء»^١.
ورواية السكوني، عن الصادق عليه السلام «لا يستباح^٢ بالتيمم أكثر من صلاة واحدة ونوافلها»^٣، فيمكن حملهما على التقيّة لموافقتهما لمذهب الشافعي، حيث قال: لا يستباح به أكثر من فريضة واحدة، ويستباح معها من التوافل ما شاء^٤.
وأما الحمل على الاستحباب من قبيل تحديد الوضوء، كما قاله بعض الأصحاب^٥، فهو في الأولى قريب، وأما في الثانية فلا يخلو من بُعد، كما لا يخفى^٦.
وربما يستنبط من الحديث الثاني حيث أطلق عليه نقض إصابة الماء التيمم، وسأوى في ذلك بينه وبين الحدث، أن مجرد إصابته كاف في التقص، وإن لم يمض زمان يتمكن فيه من فعل الطهارة المائية، وهذا أحد الوجهين في المسألة.
وربما مال بعضهم إلى الوجه الآخر، أعني: عدم الانتقاض إلّا بمضي ذلك المقدار، مُستدلاً بامتناع التكليف بعبادة في وقت لا يسعها، فإذا تلف الماء قبل مضي زمان يتمكن فيه من فعل الطهارة تبين عدم التكليف باستعمال الماء فيلزم بقاء التيمم؛ لأنّ التقص لا يتحقق إلّا بتمكّنه من المبدل.
وفيه (نظر؛ إذ)^٧ لقائل أن يقول: لا ملازمة بين عدم تكليف المتيمّم باستعمال

١ . التهذيب ١: ٢٠١ ح ٥٨٣، الاستبصار ١: ١٦٣ ح ٥٦٨، الوسائل ٢: ٩٩١ الباب ٢٠ من أبواب التيمم ح ٤.

٢ . وفي المصادر: لا يتمتع.

٣ . وفي المصادر: نوافلها.

٤ . التهذيب ١: ٢٠١ ح ٥٨٤، الاستبصار ١: ١٦٤ ح ٥٦٩، الوسائل ٢: ٩٩١ الباب ٢٠ من أبواب التيمم ح ٤.

٥ . أنظر المتهذّب المشيرازي ١: ٣٦، والمجموع ٢: ٢٩٣، المبسوط للسرخسي ١: ١١٣، بدائع الصنائع ١: ٥٥، المحلى ٢: ١٢٩.

٦ . العلامة في المنتهى ٣: ١١١.

٧ . نحالفه لظاهر قوله: لا يستباح. «منه رحمه الله».

٨ . ليس في ص.

الماء، وبين بقاء تيمّمه من غير إيجاب تيمّم آخر عليه، بل الظاهر أن يكون نفس وجدان الماء المظنون بقاؤه ذلك المقدار استصحاباً للحال ناقضاً، فيجب به تيمّم آخر إذا لم يبقَ ذلك المقدار بطرؤ انعدامٍ عليه، أو سبق آخر إليه مثلاً.
وال التزام القول بأنّه يجوز للمتمّم لفقد الماء بعد وجوده، فعل مشروط بالطهارة، (كابتداء^١ الصلّاة)^٢، ومسّ خط المصحف مثلاً، إلى أن يمضي ذلك المقدار^٣ لا يخلو من إشكال.

وما تضمّنه الحديث الرابع من عدم وضوء الجنب الواحد من الماء ما يكفي الوضوء، ممّا لا خلاف فيه عندنا. وهل يجب عليه صرفه في بعض أعضاء الغسل كالرأس والرقبة مثلاً، لجواز وجود مقدار ما يكمل به غسله؟ يحتمل ذلك.
وما تضمّنه الحديث الخامس من التّهي عن الإقامة بأرض لا يتيسّر فيها ماء للطهارة ظاهره التحريم. وأن مجرد إرادة المرعى وصلاح الإبل ونحو ذلك، غير كافٍ في جواز (الإقامة فيها)^٤.

والعلامة في المنتهى حمّله على الكراهة^٥. وللکلام فيه مجال، سيّما مع الاستئناس بما ذكرناه (عند الكلام)^٦ في الحديث الحادي عشر من الفصل الأوّل من (مباحث التيمّم)^٧.

١ . إنّما قيّد بالابتداء ليخرج وجدان الماء في أثناء الصلّاة. «منه رحمه الله».

٢ . في س: كالصلّاة.

٣ . أي ما يتمكّن فيه من فعل الطهارة. «منه رحمه الله».

٤ . في ص: ذلك.

٥ . المنتهى ٣: ١٦٠.

٦ . ليس في ح.

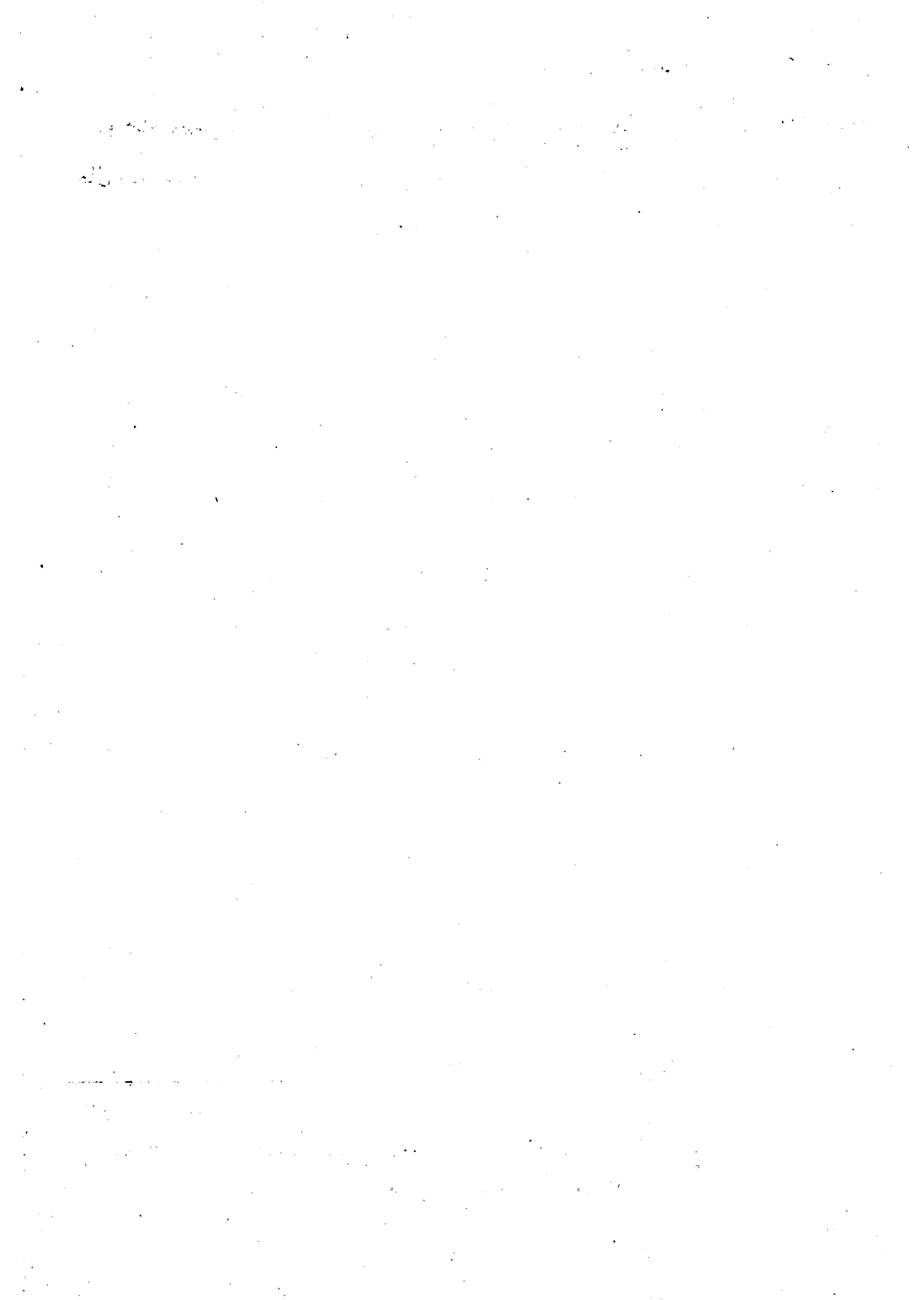
٧ . في ح: المبحث.

وجمله «ليس فيها ماء» إمّا نعت^١ للبلاد من قبيل: ولقد أمرّ على اللّثيم يسبّي^٢، أو حال منه، والله أعلم.

١ . في ص : مانعة.

٢ . لسان العرب ١٥: ٢٩٦، مختار الصحاح: ٥٤، والبيت الشعري هكذا:

ولقد أمر على اللّثيم فيسبّي فمضيت ثمّ قلت لا يعنيني



المقصد الثاني

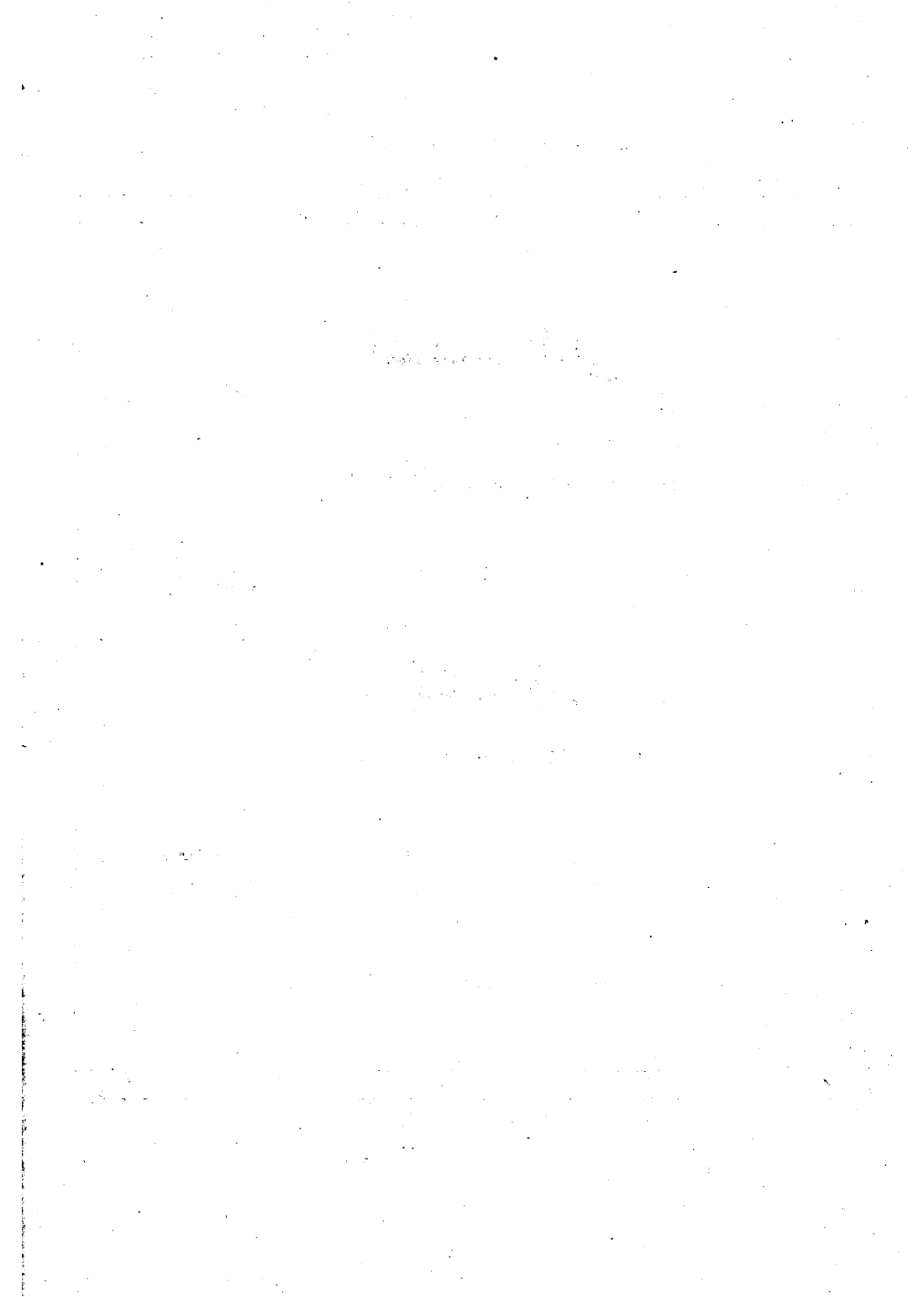
في إزالة النجاسات وأحكام المياه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

في تعداد النجاسات، وكيفية التطهير

وفيه فصول:



الفصل الأول

في نجاسة البول والغائط والمنيّ

ستّة عشر حديثاً:

الأوّل: من الصّاح؛ محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثّوب يصيبه البول، قال: «اغسله في المِرْكَن مرّتين، فإن غسلته في ماء جار فمرة واحدة»^١.
الثّاني: ابن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الثّوب، قال: «اغسله مرّتين»^٢.

الثّالث: إبراهيم بن أبي محمود، قال: قلت للرّضا عليه السلام: الطّنفسة والفراش يصيبهما البول، كيف يُصنَع بهما، وهو ثخين كثير الحشو؟ قال: «يغسل ما ظهر منه في وجهه»^٣.

١. التهذيب ١: ٢٥٠ ح ٧١٧ الوسائل ٢: ١٠٠٢ الباب ٢ من أبواب التجاسات ح ١.

٢. التهذيب ١: ٢٥١ ح ٧٢٢، الوسائل ٢: ١٠٠١ الباب ١ من أبواب التجاسات ح ٢.

٣. الكافي ٣: ٥٥ ح ٢، الفقيه ١: ٤١ ح ١٥٩، التهذيب ١: ٢٥١ ح ٧٢٤، الوسائل ٢: ١٠٠٤ الباب ٥ من أبواب التجاسات ح ١، ستفاوت. الظاهر أنّ قول السائل: كيف يصنع بهما؟ يريد به أنّه حيث يشقّ عصره فكيف طريق تطهيره؟ وعلى هذا يكون بالرواية دلالة ما على وجوب العصر فيما لا يشقّ عصره. ولم أظفر في شيء من الروايات الصحيحة بما فيه دلالة على وجوب العصر سوى هذه، ودالاتها عليه كما ترى. نعم، روي في الكافي في حسنة الحسين بن أبي العلاء، عن الصادق عليه السلام في الصّيّ بول على الثّوب، قال: «تصبّ عليه الماء ثمّ تعصره». لكنّ الأصحاب لا يوجبون العصر في بول الصّيّ، فلعلّها محمولة على الذي يأكل الطّعام. ثمّ الذين صرّحوا بوجوب العصر كالمحقّق والعلامة استدلّوا عليه بدلائل يتطرّق الخدش إلى أكثرها، كما لا يخفى

الرَّابِع: الحلي، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبوال خيل والبغال، قال: «اغسل ما أصابك منه»^١.

الخامس: عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يمسه بعض أبوال البهائم، أيغسله أم لا؟ قال: «يغسل بول الفرس والحمار والبغل، فأما الشاة وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله»^٢.

السادس: عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي وفي ثوبه عذرة من إنسان أو سنور أو كلب، أيعيد صلاته؟ قال: «إن كان لم يعلم فلا يعيد»^٣.

السابع: علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام أنه سأله عن الرجل يرى في ثوبه خُرء الطير أو غيره، هل يحكّه وهو في صلاته؟ قال: «لا بأس»^٤.

على من تأمل كلام المعتبر والمنتهى. وعلى تقدير وجوب العصر فهل هو تعدي أو شرط في الطهارة؟ كل محتمل. وقال شيخنا في الذكري: الأولى الشرطية؛ لظن انفصال التجاسة مع الماء بخلاف الجفاف المجرد، انتهى. وقال في البيان: لو أحل في موضعه فالأقرب عدم الطهارة؛ لأننا نتخيل خروج أجزاء التجاسة به، انتهى. ولا يخفى ضعف دليله في الكتابين، ومع هذا كله فالأظهر تحتم العصر عملاً بظاهر هذه الصحيحة والأخرى الحسنة وفاقاً لما عليه جماعة الأصحاب، ونظراً إلى أن المفهوم من غسل الثوب: صب الماء عليه ثم عصره، فإن هذا هو المتعارف الشائع في غسله، والأمر يحمل على الشائع المتبادر. ثم الذي يظهر لي أن وجوب العصر ليس دائراً مع القول بنجاسة الغسالة كما يلوح من كلام بعضهم، بل القائلون بطهارة الغسالة قائلون بوجوب العصر، والله أعلم بحقائق الأحكام. «منه رحمه الله».

١. الاستبصار: ١/ ١٧٨ ح ٦٢٢، التهذيب: ١/ ٢٦٨ ح ٧٧٤، الوسائل: ٢/ ١٠١١ الباب ٩ من أبواب التجاسات ح ١١.

٢. التهذيب: ١/ ٢٤٧ ح ٧١١ وص ٢٦٦ ح ٧٨٠، الاستبصار: ١/ ١٧٩ ح ٦٢٤، الوسائل: ٢/ ١٠١١ الباب ٩ من أبواب التجاسات ح ٩.

٣. التهذيب: ٢/ ٣٥٩ ح ١٤٨٧، الاستبصار: ١/ ١٨٠ ح ٦٣٠، الكافي: ٣/ ٤٠٤ ح ٢ وص ٤٠٦ ح ١١، الوسائل: ٢/ ١٠٦ الباب ٤٠ من أبواب التجاسات ح ٥، بتفاوت يسير.

٤. الفقيه: ١/ ١٦٤ ح ٧٧٥، التهذيب: ٢/ ٣٧٨ ح ١٥٧٦، قرب الإسناد: ٩٣، مسائل علي بن جعفر: ١٧٥.

الثامن: محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر المني فشدد^١، وجعله أشد من البول.

ثم قال: «إن رأيت المني قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة، فإن أنت نظرت في ثوبك فلم تُصبه ثم صليت فيه، ثم رأيته بعد، فلا إعادة عليك، وكذا البول»^٢.

التاسع: الحلبي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل أجنب في ثوبه، وليس معه ثوب غيره، قال: «يصلّي فيه، فإذا^٣ وجد الماء غسله»^٤.

العاشر: محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، أنه قال: «في المني الذي يصيب الثوب فإن عرفت مكانه فاغسله، فإن خفي عليك فاغسله كله»^٥.

الحادي عشر: من الحسان؛ عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»^٦.

الثاني عشر: زرارة، عنهما عليهما السلام، أنهما قالوا: «لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه»^٧.

ح ٣١٥، الوسائل ٤: ١٢٧٧ الباب ٢٧ من أبواب قواطع الصلاة، قطعة من ح ١.

١. في التهذيب: وشدّده.

٢. التهذيب ١: ٢٥٢ ح ٧٣٠ وج ٢٢٣ ح ٨٨٠، الوسائل ٢: ١٠٢٢ الباب ١٦ من أبواب التجاسات ح ٢.

٣. في المصادر: وإذا.

٤. التهذيب ١: ٢٧١ ح ٧٩٩، الاستبصار ١: ١٨٧ ح ٦٥٥، الفقيه ١: ٤٠ ح ١٥٥، الوسائل ٢: ١٠٦٥ الباب ٤٥

من أبواب التجاسات ح ١ وفي ص ١٠٣٩ الباب ٢٧ من أبواب التجاسات ح ١١، بتفاوت يسير.

عذ العلامة في المختلف حديث الحلبي من الحسان. «منه رحمه الله».

٥. التهذيب ١: ٢٦٧ ح ٧٨٤، الوسائل ٢: ١٠٠٦ الباب ٧ من أبواب التجاسات ح ١. وفي التهذيب: وإذا.

٦. الكافي ٣: ٥٧ ح ٢٦٤، التهذيب ١: ٢٦٤ ح ٧٧٠، الوسائل ٢: ١٠٠٨ الباب ٨ من أبواب التجاسات ح ٢.

٧. الكافي ٣: ٥٧ ح ٢٤٦، التهذيب ١: ٢٤٦ ح ٧١٠، الوسائل ٢: ١٠١٠ الباب ٩ من أبواب التجاسات ح ٤.

الثالث عشر: أبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كلّ شيء يطير لا بأس بخثرته وبوله»^١.

الرابع عشر: الحلي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي، قال: «تصبّ عليه الماء، فإن كان قد أكل فاغسله غسلًا، والغلام والجارية^٢ شرعٌ سواء»^٣.

الخامس عشر: محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن أبوالدوابّ والبغال والحمير، فقال: «اغسله، فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله، فإن شككتَ فانضحه»^٤.

السادس عشر: ميسر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أمر الجارية فتغسل ثوبي من المنيّ، فلا تبلغ في غسله فأصليّ فيه، فإذا هو يابس، قال: أعد صلاتك، أمّا إنك لو كنت غسلتَ أنت لم يكن عليك شيء»^٥.

أقول: قد تضمّن الحديث الأوّل^٦ وجوب المرتين في غسل الثوب في المركّن من البول، والاكتفاء بالمرّة الواحدة إذا غسل في الجاري. وأمّا حكمه إذا غسل في الكثير من الرّاكد فالروايات التي اطلّعنا عليها خالية عنه.

١ . في الكافي: فلا بأس ببوله وخثرته.

٢ . التهذيب ١: ٢٦٦ ح ٧٧٩، الكافي ٣: ٥٨٩ ح ٩، الوسائل ٢: ١٠١٣ الباب ١٠ من أبواب التجاسات ح ١.

٣ . في الكافي زيادة: في ذلك.

٤ . الكافي ٣: ٥٦٦ ح ٦، التهذيب ١: ٢٤٩ ح ٧١٥، الاستبصار ١: ١٧٣ ح ٦٠٢، الوسائل ٢: ١٠٠٣ الباب ٣

من أبواب التجاسات ح ٢.

٥ . الكافي ٣: ٥٧٢ ح ٢، التهذيب ١: ٢٦٤ ح ٧٧١، الاستبصار ١: ١٧٨ ح ٦٢٠، الوسائل ٢: ١٠٠٧ الباب ٧ من

أبواب التجاسات ح ٦.

٦ . الكافي ٣: ٥٣٢ ح ٢، التهذيب ١: ٢٥٢ ح ٧٢٦، الوسائل ٢: ١٠٢٤ الباب ١٨ من أبواب التجاسات ح ١.

٧ . استدللّ العلامة في المنتهى بهذا الحديث على أنّه إذا غسل الثوب من البول في إجانة أن يصبّ عليه الماء وهو فيها

وأما وجوب المَرَّتَيْنِ في غسل البدن منه، ففيه روايات غير نقيّة السند، أقربها إلى الاعتبار رواية الحسين بن أبي العلاء، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الحسد، قال: «صُبَّ عليه الماء مرّتين، فإنّما هو ماء»، وسألته عن الثّوب يصيبه البول، قال: «اغسله مرّتين»^١.

والعمل بهذه الروايات مشهور بين الأصحاب، واكتفى بعضهم كالعلامة في المنتهى^٢، وشيخنا في البيان^٣ بالمرّة المزيلة من غير فرق بين الثّوب والبدن، والأولى عدم الخروج عما دلّت عليه الأخبار.

والمركن - بكسر أوّله وإسكان ثانيه وفتح ثالثه - : الإحانة التي تُغسل فيها الثياب. واللام في البول أمّا للجنس أو للعهد، أعني بول الإنسان، ولعلّ هذا هو الأقرب، فإنّه الفرد المتبادر؛ فيستفاد نجاسة ماسواه من أبوال ما لا يؤكل لحمه من ذي النفس - سوى الرضيع والطير - من الإجماع وأخبار أخر.

وقوله عليه السلام: «فمرة واحدة» إمّا منصوب بفعل محذوف، أو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أي: كافية، وأولوية تقليل الحذف ترجح الثاني.

فإنّه يظهر، واستدل أيضاً بحصول الامتنال بغسله مرّتين وإلا لم يدلّ الأمر على الإجزاء وكلامه قدس الله روحه غير بعيد عندنا، وإن ترك بعده في بادئ النظر. «منه رحمه الله».

١. الكافي ٣: ١٥٥ ح ١، التهذيب ١: ٢٤٩ ح ٧١٤ وص ٢٦٩ ح ٧٩٠، الوسائل ٢: ١٠٠١ الباب ١ من أبواب النجاسات ح ٤.

سند هذه الرواية في الكافي يكاد يكون صحيحاً، قال العلامة في المنتهى: إنّها تدلّ بمفهومها [بعمومها] على أن الماء أكثر عدداً، انتهى.

وهو كذلك فإن قوله عليه السلام: «إنّما هو ماء» يشعر بأنّ الاكتفاء بالمرّتين فيه إنّما هو لكونه ماءً، فلو كان ذا قوام كالمنيّ ونحوه لاحتاج إلى مزيد من المرّتين، فتأمل. «منه رحمه الله».

٢. المنتهى ١: ٢٦٤.

٣. البيان : ٩٤.

وما في الحديث الثالث من غسل ظاهر الطنفسة والفرش، لعل^١ المراد به إذا لم ينفذ البول في أعماقها. والطنفسة - مثلثة الطاء والفاء -: البساط.

والحديث الرابع والخامس والخامس عشر مستند الشيخ في النهاية^٢ وابن الجنيذ^٣ في نجاسة بول الفرس والبغل والحمار، والأكثر على خلافه^٤. والمراد بما يؤكل لحمه في الحديث الخامس: ما جرت العادة بأكله.

وربما حُملت هذه الأحاديث على الاستحباب؛ لاعتضاد الأحاديث الدالة على خلافها بالأصل وعمل الأكثر، والمسألة محل توقف.

واستدلّ العلامة في المختلف على الطهارة، بأنّ طهارة أبوال الإبل الثابتة بالإجماع تستلزم طهارة هذه الأبوال؛ لأنّ كون الحيوان مأكول اللحم إن اقتضى طهارة بوله فظاهر؛ لوجود المشترك، وإن لم يقتض، يلزم نجاسة أبوال الإبل؛ لعموم ما يدلّ على نجاسة مطلق البول، السالم عن معارضته، كون الحيوان مأكولاً، هذا حاصل كلامه طاب ثراه، ولا يخفى ما فيه، والعجب صدور مثله عن مثله^٥.

١. لعلّ: ليس في ح.

٢. النهاية : ٥١.

٣. نقله عنه العلامة في المختلف ١: ٢٩٩، والمحقق في المعتمد ١: ٤١٣.

٤. كالصدوق في الفقيه ٣: ٧١، والشيخ الطوسي في التهذيب ١: ٢٦٥، وابن إدريس في السرائر ١: ١٧٨.

٥. المختلف ١: ٣٠٠.

٦. لأنّ عدم اقتضاء مأكوليّة اللحم لطهارة البول لا يستلزم نجاسة أبوال الإبل، لجواز أن تكون لطهارة تلك الأبوال مقتضى آخر، كالإجماع الذي نقله قدّس الله روحه. والحاصل أنّ عدم الاقتضاء ليس اقتضاء للعدم. وأيضاً فترديده طاب ثراه غير حاصل؛ لبقاء شقّ آخر، وهو أن يكون المقتضى لطهارة بول الحيوان كونه مأكولاً بالعادة كما تضمّن الحديث الخامس، لا كونه مأكولاً أي حلال الأكل، ولا ريب أنّ أكل العرب لحوم الإبل أمر معتاد فيما بينهم، وعلى هذا يصير قوله رحمه الله بوجود المشترك في حيز المنع. «منه رحمه الله».

والحديث السادس وإن لم يتضمن نجاسة مُطلق العذرة لكن الإجماع مُنعقد على نجاستها من غير مأكول اللحم من ذي النفس غير الطير، فإن فيه خلافاً، وهذا الحديث يدلّ بإطلاقه على أنّ من صلّى جاهلاً بالنجاسة لا يعيد في الوقت ولا في خارجه. والأوّل مختلف فيه، وأمّا الثاني فالظاهر أنّه ممّا لا خلاف فيه، بل ربّما نُقل الإجماع عليه^١، وستسمع الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى.

وقد احتجّ بعض الأصحاب بالحديث السّابع على طهارة خُرء مطلق الطير^٢. وظنّي أنّه لا ينهض دليلاً على ذلك، فإنّ نفي البأس فيه لا يتعيّن أن يكون عن الخُرء؛ لاحتمال أن يكون عن حكّه في الصّلاة عن الثوب^٣، ويكون سؤال عليّ بن جعفر إمّا هو عن أنّ حكّه في أثناء الصّلاة، هل هو فعل كثير لا يجوز في الصّلاة أم لا؟

فأجابه عليه السلام بنفي البأس عنه فيها، فمعنى قوله عليه السلام: «لا بأس» نفي البأس عن المصلّي من حكّه فيها.

ولفظه «غير» يجوز قراءتها بالنصب والجرّ، وعلى التقديرين ففيها تأكيد تامّ لهذا الاحتمال؛ إذ لو لم يُحمل عليه لم يصحّ إطلاقه عليه السلام نفي البأس عمّا يراه المصلّي في ثوبه من خُرء الطير وغيره، وأيضاً فاللّام في الطير لا يتعيّن كونها للجنس؛ لجواز كونها للعهد، والمراد المأكول اللحم، ومع قيام الاحتمال يسقط الاستدلال، والله أعلم.

١ . نقله ابن فهد في المهذب . «منه رحمه الله».

٢ . كابين بابويه في الفقيه ١: ٤٠، والشيخ الطوسي في المبسوط ١: ٣٩، وابن عقيل كما نقله عنه في الذّكرى ١: ١١٠.

٣ . ويكون الغرض من حكّه في الصّلاة إزالة القذارة إن كان الطير مأكولاً، أو تخفيف النجاسة بقدر الإمكان إن كان غير مأكول. «منه رحمة الله».

٤ . في س : تمام.

والحديث الثامن ربّما يدلّ على وجوب المرتين في غسل المنيّ بطريق أولى، ويدلّ أيضاً بإطلاقه على ما دلّ عليه الحديث السادس، وعلى ما ذهب إليه الشّيخان والمرتضى في التّهاية والمقنعة والمصباح^١، من أنّ مَنْ نَسِيَ التّجاسة، وصلىّ يُعيد في الوقت وخارجه، وسيجيء الكلام فيه في موضعه إن شاء الله تعالى.

والمراد من قول الحلبيّ في الحديث التاسع: «أجنب في ثوبه» أنّه أصاب ثوبه شيء من المنيّ، والشّيخ طاب ثراه حمّله على ظاهره، ثمّ قال: إنّنا قد بينّا^٢ أنّ نفس الجنابة لا تتعدّى إلى الثّوب، وذكرنا أنّ عرق الجنب لا ينجّس الثّوب، فلم يبقَ معنى يُحمل الحديث عليه إلّا عرق الجنابة من الحرام، ثمّ جعل ما ذكرناه احتمالاً.

وقد دلّ هذا الحديث على جواز الصّلاة في الثّوب التّجس إذا لم يجد غيره، وهو مختار ابن الجنيد، وبه أحاديث صحيحة سوى هذا، سنذكرها^٣ فيما بعد إن شاء الله تعالى. وذهب الشّيخ^٤ وأكثر الأصحاب^٥ إلى أنّه يصلّي عرياناً مؤمناً، وبعض الأحاديث يدلّ عليه^٦.

والحقّق والعلامة في المعتر^٧ والمنتهى^٨ على التّخيير، و ستمسّع الكلام فيه في بحث لباس المصلّي إن شاء الله تعالى.

١ . التّهاية : ٥٢، المقنعة : ٦٦، ونقله عن المصباح الحقّق في المعتر ١ : ٤٤١ .

٢ . في ب ، م : قدّمنا، وفي س : هنا قدّمنا.

٣ . أنظر الوسائل ٢ : ١٠٦٦ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات.

٤ . الخلاف ١ : ٣٩٨ المسألة ١٥٠ و ص ٤٨٢ المسألة ٢٢٥، المبسوط ١ : ٢٣٨، التّهاية : ٥٥ .

٥ . كالحقّق في الشّرائع ١ : ٤٤ .

٦ . أنظر الوسائل ٢ : ١٠٦٨ الباب ٤٦ من أبواب النجاسات.

٧ . المعتر ١ : ٤٤٤-٤٤٥ .

٨ . المنتهى ٤ : ٢٨٩ .

وقد دلّ الحديث الثاني عشر على طهارة أبوال الدواب، لكن إذا أُريد بما يؤكل لحمه ما يجوز أكل لحمه لا ما جرت العادة بأكل لحمه، ومع هذا فهو دالّ بعمومه، والأحاديث المعارضة له دالة بخصوصها.

والحديث الثالث عشر يدلّ على ما ذهب إليه جماعة من الأصحاب، كالصديق^١ وابن أبي عقيل^٢ من طهارة رجيع الطير، وإن لم يكن مأكول اللحم. هذا إذا جعل مخصوصاً للحديث الحادي عشر؛ للاعتضاد بموافقة الأصل، وإلاّ فليس تخصيصه له أولى من العكس. وربما يرجح الحادي عشر بكونه ناقلاً، والثالث عشر مقررّاً.

وقال العلامة في المنتهى: إنّ لقائل أن يقول: إنّ رواية ابن سنان غير مصرّحة بالتنجيس، أقصى ما في الباب أنّه أمر بالغسل، وهو غير دالّ على النجاسة إلاّ من حيث المفهوم، ودلالة المنطوق أقوى^٣، انتهى كلامه، وهو كما ترى.

وقد دلّ الحديث الرابع عشر على ما هو المشهور من نجاسة بول الرضيع قبل أن يأكل، بل نقل السيّد المرتضى رضي الله عنه عليها الإجماع^٤، وابن الجنيد قائل بطهارته^٥، وهو ضعيف.

والمراد من الأكل ما استند إلى شهوته وإرادته، وإلاّ لتعلّق الغسل بساعة الولادة، إذ يستحبّ تحنيكه^٦ بالتمر، كذا قاله العلامة طاب ثراه في المنتهى^٧.

١. الفقيه ١: ٤١.

٢. نقله عنه العلامة في المختلف ١: ٢٩٨.

٣. المنتهى ٣: ١٦٩.

٤. المسائل الناصرية: ٢١٧ المسألة ١٣، ونقله عنه في المختلف ١: ٤٥٦.

٥. حكاه عنه في المختلف ١: ٣٠١.

٦. لا يخفى أنّه يمكن المناقشة في كون التحنيك أكلاً، فلا تغفل. «منه رحمه الله».

٧. المنتهى ٣: ٢١٧.

وهذا الحديث صريح في التسوية بين الصَّيِّ والصَّبِيَّة في الاكتفاء بالصَّب، وهو المنقول عن عليّ بن بابويه، ولكن أكثر الأصحاب قدّس الله أرواحهم على اختصاص الحكم بالصَّبِي، وأن بول الصَّبِيَّة لابدّ من غسله^١.

والحقّق في الاعتبار حمل التسوية الّتي نطق بها هذا الحديث على التسوية في التّجاسة لا في حكم الإزالة، ميلاً إلى ما عليه الأكثر^٢، وهو كما ترى.

ولفظه «شَرع» بإسكان الرّاء وفتحها. بمعنى سواء.

وما تضمّنه الحديث الخامس عشر من نضح الثّوب، الطّاهر أن المراد به: رشّه، لاتحادهما لغةً.

والذّي يعطيه كلام العلامة طاب ثراه في التّهاية: أن الرّشّ أخصّ من التّضح، فإنّه قال: مراتب^٣ إيراد الماء ثلاث: التّضح المحرّد، ومع الغلبة، ومع الجريان، ولا حاجة في الرّشّ إلى الدرجة الثالثة قطعاً، وهل يحتاج إلى الثّانية؟ الأقرب ذلك، ويُفرّق بين الرّش والغسل بالسيّلان والتقاطر^٤، هذا كلامه.

وقوله عليه السلام في الحديث السّادس عشر: «أمّا إنك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء» لعلّ المراد به أنّك لو كنت تباشر غسله بنفسك لكنت تبالغ في غسله إلى أن يزول بالكلّيّة، فلم يكن عليك إعادة الصّلاة بسببه.

ويحتمل أن يكون مراده عليه السلام: إنك لو غسلته بنفسك لكنت تصلّي، وقد اجتهدت

١. كالشيخ في المبسوط ١: ٣٩، والتّهاية: ٥٥، وابن الجنيّد كما نقله عنه في المختلف ١: ٣٠١، والعلامة في المختلف ١: ٣٠١.

٢. المعتبر ١: ٤٣٦.

٣. مراتب: من ح.

٤. في ص: يفرق.

٥. نهاية الأحكام ١: ٢٨٩.

في طهارة ثوبك، فلم يكن عليك إعادة الصلّة إذا وجدته بعدها.

وهذا المعنى هو الذي يُشعر به، كلام شيخنا الشهيد طاب ثراه في الذّكرى^١، ولعلّ ما ذكرناه أقرب.

و كيف كان ففي الحديث نوع إيماء إلى رجحان إزالة المكلف النّجاسة عن ثوب صلاته بنفسه، والله سبحانه أعلم.

الفصل الثاني في نجاسة الكلب وأخويه

أحد عشر حديثاً^١:

الأوّل: من الصّاح؛ الفضل أبو العبّاس، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله، فإن^٢ مسّه جافاً فأصّب عليه الماء»^٣.

الثاني: محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرّجل، قال: «يغسل المكان الذي أصابه»^٤.

الثالث: الفضل أبو العبّاس، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة والشاة والبقرة والإبل والخيّل^٥ والبغال والوحش والسّباع، فلم أترك شيئاً إلّا سألته عنه، فقال:

١ . عشرة صحاح والأخير حسن. «منه رحمه الله».

٢ . في التهذيب : وإن.

٣ . التهذيب : ٢٦١ ح ٧٥٩، الوسائل ١: ١٦٢ الباب ١ من أبواب الأسار ح ١ و ج ٢: ١٠١٥ الباب ١٢ من أبواب النجاسات، صدر ح ١، بتفاوت يسير.

٤ . التهذيب ٢٣: ١٠٦١ ح ٦١، وص ٢٦٠ ح ٧٥٨، الاستبصار ١: ٩٠ ح ٢٨٧، الوسائل ١: ١٩٥ الباب ١١ من أبواب نواقص الوضوء ح ٣ و ج ٣: ١٠١٥ الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٤.

٥ . في التهذيب زيادة : والحمار.

«لا بأس» حتّى انتهت إلى الكلب، فقال: «رجس نجس لا تتوضأ بفضله، وأصّب ذلك الماء واغسله بالتراب أوّل مرّة، ثمّ بالماء»^١.

الرّابع: عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن الرّجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله، فيذكر وهو في صلاته، كيف يصنع به؟ قال: «إن كان دخل في صلاته فليمض، وإن لم يكن دخل في صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه، إلّا أن يكون فيه أثر فيغسله»، قال: وسألت عن خنزير شرب من إناء، كيف يُصنع به؟ قال: «يُغسل سبع مرّات»^٢.

الخامس: محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل الذّمّة والمجوس، فقال: «لا تأكلوا في آنيّتهم، ولا من طعامهم الذي يطبخون، ولا في آنيّتهم الّتي يشربون فيها الخمر»^٣.

السادس: عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام أنّه سأله عن رجل اشترى ثوباً من السّوق للبس، لا يدري من كان، هل تصلح الصّلاة فيه؟ قال: «إن اشتراه من مسلم فليصل فيه، وإن اشتراه من نصرانيّ فلا يصل فيه حتّى يغسله»^٤.

١. التّهذيب ١: ٢٢٥ ح ٦٤٦، الاستبصار ١: ١٩ ح ٤٠، الوسائل ١: ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأسأر ح ٤، وصدّره وج ٢: ١٠١٤ الباب ١١ من أبواب التجاسات ح ١، وذيله في ص ١٠١٩ الباب ٧٠ من أبواب التجاسات ح ١.

٢. التّهذيب ١: ٢٦١ ح ٧٦٠، الكافي ٣: ٦١ ح ٦، مسائل عليّ بن جعفر: ٣٤٨ ح ٨٥٨ وص ٢١٣ ح ٤٦١، الوسائل ٢: ١٠١٧ الباب ١٣ من أبواب التجاسات ح ١، وورد ذيله في ص ١٦٢ الباب ١ من أبواب الأسأر ح ٢، بتفاوت يسير.

٣. الكافي ٦: ٢٦٤ ح ٥، التّهذيب ٩: ٨٨ ح ٣٧٢، المحاسن: ٤٥٤ ح ٣٧٦، الوسائل ٢: ١٠١٨ الباب ١٤ من أبواب التجاسات ح ١٦: الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ٣.

٤. التّهذيب ١: ٢٦٣ ذ. ح ٧٦٦، الوسائل ٢: ١٠٢٠ الباب ١٤ من أبواب التجاسات ذيل ح ١٠.

السابع: محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن رجل صافح مجوسياً، قال: «يغسل يده ولا يتوضأ»^١.

الثامن: إبراهيم بن أبي محمود، قال: قلت للرضا عليه السلام: الجارية النصرانية تخدمك، وأن تتعلم أنها نصرانية لا تتوضأ ولا تغتسل من جنابة، قال: «لا بأس، تغسل يديها»^٢.

التاسع: علي بن جعفر، أنه سأل أخاه عليه السلام عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء، أيتوضأ منه للصلاة؟ قال: «لا، إلا أن يضطر إليه»^٣.

العاشر: إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في طعام أهل الكتاب؟ فقال: «لا تأكله» ثم سكت هنيئة ثم قال: «لا تأكله» ثم سكت هنيئة، ثم قال: «لا تأكله، ولا تتركه تقول إنه حرام، ولكن تتركه تنزّه عنه، إن في آنتهم الخمر ولحم الخنزير»^٤.

الحادي عشر: من الحسان؛ سعيد الأعرج أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودي والنصراني، فقال: «لا تأكلوا في آنتهم، ولا من طعامهم الذي يطبخون، ولا في آنتهم التي يشربون فيها الخمر»^٥.

١. التهذيب: ١: ٢٦٣ ح ٧٦٥، الوسائل: ١: ٩٦٤ الباب ١١ من أبواب نواقص الوضوء ح ٢.

٢. التهذيب: ١: ٣٩٩ ح ١٢٤٥، الوسائل: ٢: ١٠٢٠ الباب ١٤ من أبواب التجاسات ح ١١.

٣. التهذيب: ١: ٢٢٣ ح ٦٤٠، الوسائل: ٢: ١٠٢٠ الباب ١٤ من أبواب التجاسات ذيل ح ٩.

٤. في الكافي: تنزّهأ.

٥. الكافي: ٦: ٢٦٤ ح ٩، المحاسن ٤٥٤ ح ٣٧٧، التهذيب: ٩: ٨٧ ح ٣٦٨، الوسائل: ١٦: ١٠١٨ الباب ٥٤ من

أبواب الأطعمة المحرمة ح ٤.

جملة القول حال من المستتر في تركه أي لا تتركه قائلاً أنه حرام، وقس عليه جملة تنزّه. «منه رحمه الله».

٦. هذا الحديث لم نظفره في المصادر كما هو في المتن، وما ظفرنا به في الكافي: ٣: ١١ ح ٥، والتهذيب ٢٢٣١ ح ٦٣٨،

أقول: دلت الأحاديث الثلاثة الأولى على نجاسة الكلب، وهي عندنا إجماعية، غير أن المرتضى رضي الله عنه حكم بطهارة ما لا تحلّ الحياة منه كعظمه وشعره، وكذلك كلّ نجس العين عنده^١.

وإطلاقه عليه السلام في الحديثين الأولين الغسل من إصابة الكلب، وفي الثالث أنه «رجس نجس» يقتضي عدم الفرق بين ما تحلّ الحياة وما لا تحلّ. وكيف كان، فلا يدخل كلب الماء في الحكم بنجاسة الكلب؛ حملاً للفظ على الفرد الشائع المتعارف. وخالف في ذلك ابن إدريس، لشمول الاسم^٢، والأصحّ الأول^٣.

والفرق بين غسل الثوب وصبّ الماء عليه: أن الغسل ما كان معه عصر، وبدونه يكون صبّاً، قاله المحقق في المعتمد^٤، وبه قطع العلامة في المنتهى في بحث الولوغ، فإنّه

والاستنبصار ١: ١٨ ح ٣٦٦، والوسائل ١: ١٦٥ الباب ٣ من أبواب الأسرار ح ١ هكذا: «عن سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودي والنصراني، فقال: «لا».

وأما بقية الحديث فلم نعثر عليه، وعثرنا على مثله بسند آخر كما في الكافي ٦: ٢٦٤ ح ٥ الأطعمة المحرمة، والاستنبصار ٤: ٨١ ح ٣٠٢، والوسائل ٢: ١٠٩٢ الباب ٧٢ من أبواب التجاسات ح ٢ هكذا: «عن محمد ابن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن آنية أهل الذمّة والمجوس فقال: «لا تأكلوا في آنيّتهم، ولا من طعامهم الذي يطبخون، ولا في آنيّتهم التي يشربون فيها الخمر».

وذكر في هامش ح: لعله كان مكتوباً في الهوامش والخواشي فاختلط على بعض النساخ في ذيل هذا الخبر، والله العالم.

١. المسائل الناصرية: ٢١٨، المسألة ١٩.

٢. السرائر ٢: ٢٢٠.

٣. لا يقال: إن قوله عليه السلام في الحديث الأول: «إن أصاب ثوبك من الكلب رطوبة» ظاهره أن تلك الرطوبة من رطوبات الكلب الأصلية كلعابه مثلاً لا رطوبة خارجية أصابت شعره مثلاً، فليس في الحديث ما يردّ كلام السيد لأننا نقول: قوله عليه السلام: «فإن مسّه جافاً فاصب عليه الماء»، يعطي كون المراد وجوب الغسل إذا مسّه رطباً، فتأمل. «منه رحمه الله».

٤. المعتمد ١: ٤٥٠.

قال: لو كان المغسول ممّا يفتقر إلى (الغسل)^١، لم يحتسب له غسلة إلاّ بعد عصره^٢، انتهى.

والأمر بصبّ الماء لإصابة الكلب جافاً محمول على الاستحباب، وكلام بعض علمائنا يعطي وجوبه؛ للأمر به. ويؤيده أنّ الظاهر جريان الأمرين في هذا الحديث على وتيرة واحدة.

وقوله في الحديث الثالث: «فلم أترك... إلى آخره» أي لم أترك حيواناً إلاّ سألته عن فضله، ولعلّه أراد ما سوى الخنزير والكافر.

والضمير في «اغسله» للإناء، وإن لم يتقدّم له ذكر؛ لدلالة قوله الغسل : «لا تتوضأ بفضله» عليه.

وذكر الغسل في قوله الغسل : «اغسله بالتراب» يعطي بظاهره مزج التراب بالماء؛ إذ لا بدّ في تحقّق غسل الشّيء من جريان مائع عليه؛ لظهور أنّ الدلك بالتراب الجافّ لا يسمّى غسلاً، وبه حكم الراوندي^٣ وابن إدريس^٤، ورجّحه العلامة في المنتهى^٥. وقال شيخنا الشّيخ عليّ أعلى الله قدره في شرح القواعد: إنّه خيال ضعيف، فإنّ الغسل حقيقة إجراء الماء، فالجواز لازم على تقديره، مع أنّ الأمر بغسله بالتراب، والممزوج ليس تراباً، هذا كلامه.

وناقشه بعض الأصحاب بأنّ حقيقة الغسل وإن كانت إجراء الماء، إلاّ أنّ الحديث

١. في النسخ هكذا وفي المصدر: العصر.

٢. المنتهى ٣: ٣٤٢.

٣. لم نعر عليه.

٤. السرائر ١: ٩١.

٥. المنتهى ٣: ٣٣٩.

٦. جامع المقاصد ١: ١٩٤.

لما دلّ على خلافها كان الحمل على أقرب المجازات إلى الحقيقة أولى، فلا بدّ من المزج^١. ولا يذهب عليك أنّ هذا يستلزم تجوّزين: أحدهما في الغسل، والآخر في التراب، وأمّا على القول بعدم المزج فالتجوّز إمّا هو في لفظ الغسل فقط، فعدم المزج أولى، كما هو مختار العلامة في المختلف^٢.

وقد دلّ هذا الحديث بصريحه على تقدّم التعفير على الغسل بالماء، وبه قال الشيخ رحمه الله في غير الخلاف^٣، وهو المشهور بين متأخري الأصحاب.

وقال المرتضى رضي الله عنه في الانتصار والجمل^٤، والشيخ في الخلاف^٥: يغسل ثلاث مرّات: إحداهنّ بالتراب، وهو يعطي جواز تقديم التراب وتأخيرته. وقال المفيد طاب ثراه في المقنعة: يغسل ثلاثاً وسطاهنّ بالتراب^٦. ولم نظفر في كتب الحديث المتداولة بما يدلّ عليه. ثمّ ظاهر الحديث الاكتفاء في غسله بالماء بالمرّة، لكن الأكثر على وجوب المرتين، بل نقل شيخنا في الذكرى الإجماع على التعدّد^٧، وذهب ابن الجيند إلى وجوب الغسل سبعاً إحداهنّ بالتراب^٨، وبه رواية^٩، لا تخلو من ضعف.

١. أنظر مجمع الفائدة والبرهان ١: ٣٦٧.

٢. المختلف ١: ٣٣٧ المسألة ٢٥٦.

٣. المبسوط ١: ١٤.

٤. الانتصار ١: ٨٦، الجمل: ٤٩.

٥. الخلاف ١: ١٧٨ المسألة ١٣٣.

٦. المقنعة: ٦٥ و ٦٨.

٧. الذكرى ١: ١٢٥.

٨. نقله عنه المحقق في المعتبر ١: ٤٥٨، والعلامة في المنتهى ٣: ٣٣٦.

٩. التهذيب ٩: ١١٦ ح ٥٠٢، الوسائل ١٧: ح الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرّمة عن الصادق عليه السلام «يغسل من الخمر سبعاً، وكذا الكلب» وفي التاج الجامع للأصول ١: ٨٥ كتاب الطّهارة، لما رواه مسلم عن النبيّ قال: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدهم فليغسله سبعاً أو لاهنّ بالتراب».

ثمّ الظاهر من إطلاقه عليه السلام الأمر بالتعفير قبل الغسل بالماء عدم سقوط التعفير بغسله في الكثير والحاري، والأصحاب فيه مختلفون، والأولى عدم سقوطه.

واعلم أنّ هذا الحديث نقله المحقق في المعتمد هكذا «واغسله بالتراب أوّل مرّة ثمّ بالماء مرّتين»^١، وهذه الزيادة وإن لم نظفر نحن بها فيما أطلعنا عليه من كتب الحديث، إلّا أنّ المحقق قدّس الله روحه مُصدّق فيما نقله، وعدم أطلعنا عليها في الأصول المتداولة في هذا الزمان غير قادح، فإنّ كلامه رحمه الله تعالى في أوائل المعتمد يُعطي أنّه نقل بعض الأحاديث المذكورة فيه من كتب ليس في أيدي أهل زماننا هذا إلّا أسماءها، ككتب الحسن ابن محبوب ومحمّد بن أبي نصر البزنطيّ، والحسين بن سعيد، والفضل ابن شاذان وغيرهم^٢.

فلعلّه طاب ثراه نقل هذه الزيادة من بعض تلك الكتب، فنسبة بعض الأصحاب لها إلى سهو قلم الناسخ - لمجرّد عدم ظفره بها في الكتب المتداولة - ليس على ما ينبغي، والله أعلم.

وما دلّ عليه الحديث الرابع من نضح الثوب من إصابة الخنزير، الظاهر أنّ المراد به إصابته جافاً. وقوله عليه السلام: «إلّا أن يكون فيه أثر فيغسله» يراد به الإصابة برطوبة^٣. وما تضمّنه آخر الحديث من غسل الإناء سبعاً لشرب الخنزير، حمّله المحقق في المعتمد على الاستحباب^٤، والأولى^٥ الوجوب.

١. المعتمد ١: ٤٥٨.

٢. المعتمد ١: ٣٣.

٣. في س، ص، ح زيادة: وظاهر الحديث فعل كلّ من الأمرين في أثناء الصلوة، ولعلّه يتقيّد بما إذا لم يتضمّن فعلاً كثيراً.

٤. المعتمد ١: ٤٦٠.

٥. في ص: والأظهر.

وقد دلّ الحديث الخامس والسادس والسابع والحادي عشر على نجاسة الكافر، لكن الظاهر حمل الحديث السادس على الاستحباب.

وقد دلّ الحديث الثامن بظاهره على زوال نجاسة يد النصرانية بعسلها، ولم أطلع^١ على قائل به، ولعلّ مراده الكلب زوال النجاسة المحسوسة^٢ بحسّ البصر كالدم مثلاً لأنجاسة الكفر.

وقد اتفق أصحابنا رضوان الله عليهم على نجاسة من عد اليهود والنصارى، والأكثر على أنه لا فرق بينهم وبين غيرهم، بل ادّعى عليه الشيخ في التهذيب والمرتضى وابن إدريس الإجماع^٣.

والمنقول عن ابن أبي عقيل وابن الجنيد والمفيد في المسائل الغريبة عدم نجاسة سؤرهم، وربما يحتجّ لهم قدس الله أرواحهم بالحديث التاسع، لأنّ جواز الوضوء بسؤرهم إذا اضطرّ إليه دليل طهارته. وظنّي أنّه لا يبعد أن يقال: إن الاضطرار يجوز أن يكون كناية عن التقيّة، فإنّ المخالفين من العامة على طهارتهم.

وربما يحتجّ لهم أيضاً بالحديث العاشر، كما هو ظاهر، ويُشعر به تعليله الكلب بأنّ في آيتهم الخمر ولحم الخنزير، فإنّ هذا التعليل يعطي أنّ نجاستهم لذلك لالذواتهم وأعيانهم.

ولا يذهب عليك أنّ هيه الكلب عن طعامهم، ثمّ سكوته هنية، ثمّ هنيه، ثمّ سكوته هنية أخرى، ثمّ أمره في المرّة الثالثة بالتنزّه عنه لا تحريمه، ممّا يؤذن بالتردد في حكمه^٤.

١. في ب : نطلع.

٢. المحسوسة : ليس في ح.

٣. التهذيب ١ : ٢٦٣، الانتصار : ٨٨ و ٨٩، وأنظر السرائر ١ : ٧٣.

٤. نقله المحقق في المعبر ١ : ٩٦.

٥. إن قلت: يمكن حمل التردد المذكور على وقوع السؤال في مجلس كان مظنة التقيّة لحضور بعض المخالفين فيه،

وحاشاهم سلام الله عليهم من التردد فيما يصدر عنهم من الأحكام، فإنّ أحكامهم ليست صادرة عن الظنّ، بل هم صلوات الله عليهم قاطعون في كلّ ما يحكمون به. وقد لاح لي على ذلك دليل أوردته في شرحي على الصّحيفة الكاملة^١، فهذا الحديث من هذه الجهة معلول المتن، وذلك يوجب ضعفه، والله أعلم بحقائق الأمور.

فتردّد عليه السلام في أنّه هل يتيمّم أم لا؟ قلت: هذا الحمل أيضاً يقتضي ضعف التعويل على هذا الحديث لجواز ترجيحه عليه السلام التّقيّة، بل هذا هو الواقع؛ لأنّه قد أجاب بما يوافق مذهب العامّة من عدم نجاساتهم، والله اعلم. «منه رحمه الله».

الفصل الثالث

في نجاسة الميتة والدم والخمر

ستّة وعشرون حديثاً:

الأوّل: من الصّاح؛ حريز، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لزراره ومحمّد بن مسلم: «اللّبن واللّبأ والبيضة والشّعر والصّوف والقرن والثّاب والحافر، وكلّ شيء يُفصل من الشّاة والدابة فهو ذكيّ، وإن أخذته^١ بعد أن يموت فاغسله، وصلّ فيه»^٢.

الثّاني زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الإنفحة تخرج من الجدي الميّت، قال: «لا بأس به»، قلت: اللّبن يكون في ضرع الشّاة، وقد ماتت، قال: «لا بأس به»، قلت: الصّوف والشّعر وعظام الفيل والبيضة تخرج من الدجاجة، فقال: «كلّ هذا لا بأس به»^٣.

١ . في الكافي زيادة: منها.

٢ . الاستبصار ٤: ٨٨ ح ٣٣٨، الكافي ٦: ٢٥٨ ح ٤، التهذيب ٩: ٧٥٠ ح ٣٢١، الوسائل ١٦: ٤٤٧ الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ٣. هذا الحديث في التهذيب هكذا: قال عبد الرّحمن بن أبي عبد الله لزرارة ومحمّد ابن مسلم، وهو كما ترى، وأنا نقلت هذا الحديث من الاستبصار. «منه رحمه الله». بتفاوت بين النسخ.

٣ . التهذيب ٩: ٧٦ ح ٣٢٤، الاستبصار ٤: ٨٩ ح ٣٣٩، الفقيه ٣: ٢١٦ ح ١٠٠٦، الوسائل ١٦: ٤٤٩ الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ١٠، بتفاوت يسير.

- الثالث: عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن فأرة المسك يكون مع (الرجل، وهو يصليّ وهي معه في جيبه) ^١ أو ثيابه، فقال: «لا بأس بذلك» ^٢. ^٣.
- الرابع: عبد الله بن جعفر، قال: كتبت إليه يعني أبا محمد عليه السلام: هل يجوز للرجل أن يصليّ ومعه فأرة مسك؟ قال ^٤: «لا بأس إذا كان ذكياً» ^٥.
- الخامس: الحلبيّ، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفاف التي تباع في السوق، قال: «اشترى، وصلّ فيها (ما لم) ^٦ تعلم أنّه ميّت بعينه» ^٧.
- السادس: محمد بن مسلم، قال: سألته عن جلد الميت ^٨، ألبس في الصلّاة إذا دُبغ؟ قال: «لا، ولو دُبغ سبعين مرّة» ^٩.
- السابع: الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بالصلّاة فيما كان من صوف الميتة، إن الصّوف ليس فيه روح» ^{١٠}.

-
- ١ . في الفقيه: مع مَنْ يصليّ وهي في جيبه.
 - ٢ . في س، ص: به بدل ذلك.
 - ٣ . التهذيب ٢: ٣٦٢ ح ١٤٩٩ الفقيه ١: ١٦٤ ح ٧٧٥ الوسائل ٣: ٣١٤ الباب ٤١ من أبواب لباس المصليّ ح ١.
 - ٤ . في المصادر: فكتب.
 - ٥ . التهذيب ٢: ٣٦٢ ح ١٥٠٠، الوسائل ٣: ٣١٥ الباب ٤١ من أبواب لباس المصليّ ح ٢.
 - ٦ . في التهذيب: حتّى.
 - ٧ . التهذيب ٢: ٢٣٤ ح ٩٢، الكافي ٣: ٤٠٣ ح ٢٨، الوسائل ٢: ١٠٧١ الباب ٥٠ من أبواب التجاسات ح ٢، وج ٣: ٣١٠ الباب ٣٨ من لباس المصليّ ح ٢، بتفاوت.
 - ٨ . في التهذيب: الميتة.
 - ٩ . التهذيب ٢: ٢٠٣ ح ٧٩٤، الفقيه ١: ١٦٠ ح ٧٥٠ عن أبي جعفر، الوسائل ٢: ١٠٨٠ الباب ٦١ من أبواب التجاسات ح ١، وج ٣: ٢٤٩ الباب ١ من أبواب لباس المصليّ ح ١.
 - ١٠ . التهذيب ٢: ٣٦٨ ح ١٥٣٠، الكافي ٦: ٢٥٨ ح ٣، الوسائل ٢: ١٠٨٨ الباب ٦٨ من أبواب التجاسات ح ١، وج ٣: ٣٣٣ الباب ٥٦ من أبواب لباس المصليّ ح ١.

الثامن: عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت، هل تصح الصلاة فيه قبل أن يغسله؟ قال: «ليس عليه غسله، وليصل فيه، ولا بأس»^١.

التاسع: زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصاب ثوبي دُم رُعاف أو غيره أو شيء من ميت فعلمتُ أثره إلى أن أصيب من الماء، فأصبْتُ وقد حضرت الصلاة، ونسيت أن بثوي شيئاً وصلّيت، ثم إنّي ذكرت بعد ذلك، قال: «تعيد الصلاة، وتغسله»^٢.

العاشر: عبد الله بن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون في ثوبه نقط الدم، لا يعلم به، ثم يعلم فينسى أن يغسله، فيصلّي ثم يذكر بعدما صلّى، أيعيد صلاته؟ قال: «يغسله ولا يعيد صلاته، إلّا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة»^٣.

الحادي عشر: عبد الله بن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في دم البراغيث؟ قال: «ليس به بأس»^٤، قلت: إنّه يكثر ويتفاحش؟ قال: «وإن كثر»^٥.

الثاني عشر: عليّ بن مهزيار، قال: قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك، روى زرارة، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في الخمر يصيب ثوب الرجل، أنهما قالا: «لا بأس أن يصلّي فيه، إنّا حرّم شرّها».

١. التهذيب: ١: ٢٧٦ ح ٨١٣، الاستبصار: ١: ١٩٢ ح ٦٧٢، مسائل عليّ بن جعفر: ١١٦ ح ٥١، الوسائل: ٢: ١٠٣٥ الباب ٢٦ من أبواب التجاسات ح ٥.

٢. التهذيب: ١: ٤٢١ ح ١٣٣٥، الاستبصار: ١: ١٨٣ ح ٦٤١، علل الشرائع: ٣٦١ الباب ٨٠، الوسائل: ٢: ١٠٦٣ الباب ٤٢ من أبواب التجاسات ح ٢، بتفاوت.

٣. التهذيب: ١: ٢٥٥ ح ٧٤٠، الاستبصار: ١: ١٧٦ ح ٦١١، الوسائل: ٢: ١٠٢٦ الباب ٢٠ من أبواب التجاسات ح ١.

٤. في ح زيادة: قال.

٥. التهذيب: ١: ٢٥٥ ح ٧٤٠، الاستبصار: ١: ١٧٦ ح ٦١١، الوسائل: ٢: ١٠٣٠ الباب ٢٣ من أبواب التجاسات ح ١.

وروى غير زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إذا أصاب ثوبك حمر أو نبذ - يعني المسكر - فاغسله (إن عرفت موضعه، وإن لم تعرف موضعه فاغسله) ^١ كله، وإن صليت فيه فأعد صلاتك» فأعلمني ما آخذ به؟ فوقَّع بخطه عليه السلام وقرأته: «خذ بقول أبي عبد الله عليه السلام» ^٢.

الثالث عشر: إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام في طعام أهل الكتاب، قال: «لا تأكله ولا تتركه، تقول إنه حرام، ولكن تتركه تنزّه ^٣ عنه، إن في آيتهم الخمر ولحم الخنزير» ^٤، وقد مرّ هذا الحديث بتمامه في الفصل السابق.

الرابع عشر: محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل الذمة والمحوس؟ فقال: «لا تأكلوا في آيتهم ولا من طعامهم الذي يطبخون، ولا في آيتهم التي يشربون فيها الخمر» ^٥، وقد مرّ هذا في الفصل السابق أيضاً.

الخامس عشر: عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام في البئر... «فإن مات فيها ثور أو نحوه ^٦، أو صب فيها حمر نزع الماء كله» ^٧.

١. ليس في ب، ص، س.

٢. التهذيب ١: ٢٨١ ح ٨٢٦، الكافي ٣: ٤٠٧٠ ح ١٤، الوسائل ٢: ١٠٥٥ الباب ٣٨ من أبواب التجاسات ح ٢. في الوسائل: عن. هذا ظاهر في حمل قول أبي جعفر عليه السلام على التقية إذ لا يجوز التناهي بين أقوالهم سلام الله عليهم «منه رحمه الله».

٣. في الكافي تنزّها.

٤. الكافي ٦: ٢٦٤ ح ٩، المحاسن ٤٥٤ ح ٣٧٧، التهذيب ٩: ٨٧ ح ٣٦٨، الوسائل ١٦: ٤٧٦ الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة ذيل ح ٤.

٥. الكافي ٦: ٢٦٤ ح ٩، التهذيب ٩: ٨٨ ح ٣٧٢، المحاسن ٤٥٤ ح ٣٧٦، الوسائل ٢: ١٠١٨ الباب ١٤ من أبواب التجاسات ح ١.

٦. أو نحوه ليس في الاستبصار.

٧. التهذيب ١: ٢٤١ ح ٦٩٥، الاستبصار ١: ٣٤ ح ٩٣، الوسائل ١: ١٣١ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح ١.

السّادس عشر: الحلبيّ، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دواء يعجن بالخمر، فقال: «لا والله، ما أحبّ أن أنظر إليه، فكيف أتداوى به؟! فإنه بمنزلة شحم الخنزير أو لحم الخنزير»^١.

السّابع عشر: عبد الله بن سنان، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام - وأنا حاضر - إني أعير الذّمّيّ ثوبي، وأنا أعلم أنّه يشرب الخمر، ويأكل لحم الخنزير، فيردّه عليّ، فأغسله قبل أن أصليّ فيه؟.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: «صلّ فيه، ولا تغسله من أجل ذلك، فإنّك أعرّته إيّاه وهو طاهر، ولم تستيقن نجاسته، فلا بأس أن تصليّ فيه حتّى تستيقن أنّه نجسه»^٢.

الثّامن عشر: معاوية بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثّياب السّابريّة يعملها الجوس، وهم أحبّاء، وهم يشربون الخمر، ونساؤهم على تلك الحال: ألبسها ولا أغسلها وأصليّ فيها؟.

قال: «نعم»، قال معاوية: فقطعت له قميصاً وخطته وقتلت له ازراراً أو رداءً من السّابريّ، ثمّ بعثت بها إليه في يوم الجمعة حين ارتفع النّهار، فكأنّه عرف ماأريد، فخرج بها إلى الجمعة^٣.

التّاسع عشر: الحسن بن أبي سارة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أصاب ثوبي

١. الكافي ٦: ٤١٤ ح ٤، التّهذيب ٩: ١١٣ ح ٤٩٠، الوسائل ١٧: ٢٧٥ الباب ٢٠ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ٤.

٢. في المصادر: سأل أبي عبد الله عليه السلام.

٣. التّهذيب ٢: ٣٦١ ح ١٤٩٥، الاستبصار ١: ٣٩٢ ح ١٤٩٧، الوسائل ٢: ١٠٩٥ الباب ٧٤ من أبواب التّجاسات ح ١.

٤. في م، ج، س، ص: أزاراً.

٥. التّهذيب ٢: ٣٦٢ ح ١٤٩٧، الوسائل ٢: ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب التّجاسات ح ١، بتفاوت يسير. أراد بقوله: «حين ارتفع النّهار» أي وقت الصّلاة كان قريباً بحيث لا يسع تطهيرها وتنشيفها. «منه رحمه الله».

شيء من الخمر، أُصَلِّي فيه قبل أن أغسله؟ فقال: «لا بأس، إنَّ الثوب لا يسكر»^١.
 العشرون: علي بن رثاب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر والنبذ المسكر
 يصيب ثوبي، أغسله أو أُصَلِّي فيه؟ قال: «صَلِّ فيه، إلَّا أن تقدِّره فتغسل منه موضع
 الأثر، إن الله تبارك وتعالى إنَّما حرَّم شربها»^٢.

الحادي العشرون: من الحسان؛ الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن
 الرِّجل يصيب ثوبه جسد الميت، قال: «يغسل ما أصاب الثوب»^٣.

الثاني العشرون: من الموثقات؛ عمَّار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:
 «لا تصلَّ في ثوب أصابه خمر أو مسكر، واغسله إن عرفت موضعه، فإن لم تعرف
 موضعه فاغسله كله، فإن صليت فأعد صلواتك»^٤.

الثالث العشرون: عمَّار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الدَّنَّ
 يكون فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه خلّ أو ماء أو كامخ أو زيتون؟ قال: «إذا
 غُسل فلا بأس»^٥.

الرابع العشرون: عمَّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تصلَّ في بيت فيه خمر

١ . التهذيب ١: ٢٨٠ ح ٨٢٢، الوسائل ٢: ١٠٥٧ الباب ٣٨ من أبواب التجاسات ح ١٠. في الوسائل: الحسين.

٢ . قرب الإسناد: ٧٦، الوسائل ٢: ١٠٥٨ الباب ٣٨ من أبواب التجاسات ح ١٤.

٣ . الكافي ٣: ١٦١ ح ٤، التهذيب ١: ٢٧٦ ح ٨١٢، الاستبصار ١: ١٩٢ ح ٦٧١، الوسائل ٢: ١٠٥٠ الباب ٣٤

من أبواب التجاسات ح ٢.

٤ . لم نعثَر على هذا الحديث بنفس السند والمتن، ولكن عثرنا على مثله مع اختلاف في السند وهو كالآتي: عن
 يونس عن بعض من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أصاب ثوبك خمر أو نبذ مسكر فأغسله إن
 عرفت موضعه، وإن لم تعرف موضعه فأغسله كله، وإن صليت فعد صلواتك».

أنظر الكافي ٣: ٤٠٥ ح ٤، التهذيب ١: ٢٧٨ ح ٨١٨، الاستبصار ١: ١٨٩ ح ٦٦١، الوسائل ٢: ١٠٥٥ الباب ٣٨

من أبواب التجاسات ح ٣.

٥ . الكافي ٦: ٤٢٧ ح ١، التهذيب ١: ٢٨٣ ح ٨٣٠، الوسائل ٢: ١٠٧٤ الباب ٥١ من أبواب التجاسات صدر ح ١.

لأنّ الملائكة لا تدخله، ولا تصلّ في ثوب قد أصابه خمر أو مسكر حتّى يُغسل»^١.
الخامس والعشرون: عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الإناء الذي يُشرب فيه التبيذ^٢ يُغسل سبع مرّات»^٣.

السادس والعشرون: عبد الله بن بكير، قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن المسكر والتبيذ يصيب الثوب، قال: «لا بأس به»^٤.

أقول: اللبّاء - بكسر أوله -: أوّل اللبن عند الولادة. والمراد بالناب: مُطلق السنّ. وبالحافر: ما يشمل الظلف. وبالدكيّ: الطّاهر. والإنفحة - بكسر الهمزة وفتح الفاء -: كرش الحمل، والجدي: ما لم يأكل، فإذا أكل فهو كرش، كذا في الصّحاح^٥.
وقال في القاموس: الإنفحة شيء يستخرج من بطن الجدي الرّاضع، أصفر فيعصر في صوفه في اللبن فيغلظ كالجن، ثمّ قال: وتفسير الجوهريّ الإنفحة بالكُرش سهو^٦، انتهى.

وفأرة المسك: نافِجته^٧، والمشهور همزها.

والضمير في قوله عليه السلام في آخر الحديث الأوّل: «فاغسله» الظّاهر عوده إلى ما عدا

١. التهذيب ٩: ١١٦ ح ٥٠٢، الوسائل ١٧: ٣٠٢ الباب ٣٥ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ٢.

٢. في حاشية ح: الخمر.

٣. لم نظفر على هذا الحديث في مظانّه، والذي عثرنا عليه يطابقه في المعنى ويختلف عنه في اللفظ، وهو هكذا: «عمّار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام: في الإناء يشرب فيه التبيذ، فقال: يغسله سبع مرّات»، أنظر التهذيب ٩: ١١٦ ح ٥٠٢، الوسائل ١٧: ٢٩٤ الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ٢، بتفاوت.

٤. التهذيب ١: ٢٨٠ ح ٨٢٣، الاستبصار ١: ١٩٠ ح ٦٦٥، قرب الإسناد: ٨٠، الوسائل ٢: ١٠٥٧ الباب ٣٨ من أبواب التجاسات ح ١١، بتفاوت.

٥. الصّحاح ١: ٤١٣.

٦. القاموس المحيطة ١: ٢٥٣.

٧. في س: نافخته.

الثلاثة الأول بقرينة قوله ﷺ: «وصلّ فيه»^١، ولو جعلنا الظرفية شاملة للمحمول لعاد إلى ما عدا الأولين فقط^٢.

ولعلّ المراد غسل موضع الاتصال بالميتة، فلو جُزّ الشعر، أو نُشر القرن، أو كُسر السنّ، أو برئ الحافر، لم يجب غسله، وإن كان ظاهر الحديث العموم.

وقد يستدلّ بهذا الحديث على نجاسة الميتة. وفيه: أن أمره بالغسل لا يتعيّن أن يكون لمجرّد الاتصال بالميتة^٣؛ لاحتمال أن يكون لإزالة ما لا ينفكّ عنه الشعر والصّوف عند التّنف، والقرن والناّب عند القلع من الأجزاء اللحمية التي لا يجوز الصّلاة فيها. وبعض الأصحاب جعل هذا الحديث دالاً على طهارة ما لا تحلّه الحياة من الميتة، وهو محتمل.

وقد دلّ الحديث الثاني بظاهره على طهارة إنفحة الميتة ولبنها^٤. والحديث السّابع على نجاسة الميتة^٥، وطهارة جميع ما لا تحلّه الحياة منها، كما يُستفاد من قوله ﷺ: «إنّ الصّوف ليس فيه روح».

وقد حصروا ما لا تحلّه الحياة في أحد عشر: العظم والسنّ والظفر والظلف والقرن والحافر والشّعر والوبر والصّوف والريش والإنفحة^٦.

١. لأنّ ظاهر قوله ﷺ: «وصلّ فيه» يعطي كونه ملبوساً، وليست الثلاثة الأول ممّا يلبس. «منه رحمه الله».

٢. لأنّ اللّبن واللبّاء إذا غسلا عن الثوب مثلاً لا تكون الصّلاة فيهما، لا بذلك المعنى ولا بغيره. «منه رحمه الله».

٣. هذا على تقدير عود ضمير «اغسله» إلى ما عدا الثلاث الأول، وأمّا على تقدير عوده إلى ما عدا الأولين، فلا مجال لهذا الخدش إذ غسل البيضة ليس إلّا بمجرّد ملاقاتها للميتة. «منه رحمه الله».

٤. يُمكن أن يقال: إنّ سؤال زرارة عن اللّبن من الميتة بعد سؤاله عن إنفحة الميتة يعطي بظاهره أنّ الإنفحة هي نفس الكرش لا اللّبن الكائن فيه، وإلّا لكان السؤال الأول كافياً، فلا تغفل. «منه رحمه الله».

٥. المراد ميتة ذي النّفس، أمّا غير ذي النّفس فقد أجمع الأصحاب على طهارتها، كما نقله في المعتبر والمتنهي. «منه رحمه الله».

٦. ولم يذكر البيضة لأنّها من قبيل اللّبن والفرث، فينبغي عدم عدّها فيما لا يحلّه الحياة، وأراد بالإنفحة الكرش.

وربما يُستفاد من عدّهم الإنفحة فيما^١ لا تحلّ الحياة أنّها نفس الكرش^٢، كما قاله الجوهريّ، لا اللَّبن الأصفر الذي يكون فيه، كما قاله صاحب القاموس، وإلاّ لعدّوا اللَّبن بل الفرث أيضاً.

وقد اختلف الأصحاب رضي الله عنهم في طهارة اللَّبن المستخرج من الميتة، فقال الشَّيخ وأتباعه^٣ بطهارته، بل نقل في الخلاف الإجماع على ذلك^٤، ويظهر من كلام شيخنا في الذِّكرى الميل إليه^٥. وقد دلّ عليه الحديث الثَّاني، كما مرّ. وأما ما ظنّه بعض الأصحاب من دلالة الحديث الأوّل أيضاً عليه^٦، ففيه نظر لا ينجفى. والحقّ أنّه لا دلالة فيه على ذلك أصلاً.

وقال العلامة في المنتهى: المشهور عند علمائنا أنّ اللَّبن من الميتة المأكولة اللَّحم بالذِّكاة نجس^٧. وقال بعضهم: هو طاهر^٨.

ثمّ إنّ استدلال على التَّنجيس بأنّه مائع في وعاء نجس، فكان نجساً، كما لو صُبَّ^٩

«منه رحمه الله، بتفاوت في النسخ.

١ في حاشية ح: ممّا.

٢. وقول شيخنا في الذِّكرى: «الأولى تطهير ظاهرها من الميتة» يعطي بظاهره أنّها الكرش أيضاً؛ إذ تطهير ظاهر اللَّبن لا حاصل له لميعانه. وفسّرهما العلامة في القواعد باللّبن المستحيل في جوف السَّخلة كما في القاموس، وشيخنا الشَّهيد الثَّاني في شرح الشَّرائع: بكرش السَّخلة قبل أن يأكل كما في الصَّحاح. ومال إليه شيخنا المحقّق الشَّيخ عليّ أعلى الله قدره. ولعلّ هذا هو الأقرب. «منه رحمه الله».

٣. التَّهاتيه: ٥٨٥. وابن حمزة في الوسيلة: ٣٦١-٣٦٢، وابن البرّاج في المهدّب: ٤٣٠، وجامع الشَّرائع: ٣٩٠.

٤. الخلاف ١: ٥١٩-٥٢٠ المسألة ٢٦٢.

٥. الذِّكرى ١: ١١٨.

٦. أنظر مجمع الفائدة والبرهان ١١: ٢٢١-٢٤٤.

٧. كسائر في المراسم: ٢١١، ابن إدريس في السَّرائر ٣: ١١٢، والمحقّق في الشَّرائع ٣: ٢٢٣.

٨. المنتهى ٣: ٢٠٤.

٩. في ح: احتلب.

في وعاء نجس؛ ولأنه لو أصاب الميتة بعد حلبه نجس، فكذا قبله. وبرواية وهب ابن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام سئل عن شاة ماتت، فحلب منها لبن، فقال عليه السلام: «ذلك الحرام محضاً»^١، هذا حاصل كلامه طاب ثراه.

ولقائل أن يقول: إن هذه الرواية ضعيفة جداً؛ لأن وهباً من الكذابين المشهورين، فكيف يُعارض بها الحديث الصحيح المعتضد بالإجماع المنقول؟ وكلية كبرى^٢ دليله الأول ممنوعة، بل هي أول المتنازع، والنص يرفع الاستبعاد، والثاني قياس.

والحق أن المسألة محل توقف، وطريق الاحتياط واضح، والله أعلم بحقائق الأمور. وقد دلّ الحديث الثالث بإطلاقه على طهارة فأرة المسك سواء انفصلت من الطَّبْيِّ حال حياته أو بعد موته، وبه قال العلامة في التذكرة^٣.

وقال في المنتهى: إن انفصلت عن الطَّبْيِّ في حال حياتها أو بعد التذكية، فطاهرة، وإن انفصلت بعد موتها فالأقرب التجاسة^٤، انتهى.

والحديث الرابع ربما دلّ على اشتراط التذكية إن لم يُجعل قوله عليه السلام: «إذا كان ذكياً» بمعنى إذا كان طاهراً لم تعرض له نجاسة من خارج.

وربما يستدلّ بالحديث الخامس والسادس والسابع على نجاسة الميتة.

وأنت خبير بأن المنع من الصلاة في الجلد لا يستلزم نجاسته^٥، ويظهر من الصدوق

١ . التّهذيب ٩: ٧٦ ح ٣٢٥، الاستبصار ٤: ٨٩ ح ٣٤٠، الوسائل ١٦: ٤٤٩ الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة ح ١١.

٢ . الإنصاف أن الحكم بنجاسة ضرع الميتة وطهارة المائع الملاقي له لا يخلو من غرابة، ونظير هذه المسألة حكاية الصيد في الماء القليل. «منه رحمه الله».

٣ . التذكرة ١: ٥٨.

٤ . المنتهى ٣: ٢٠٩.

٥ . لاحتمال أن يكون من قِبل ما لا يؤكل، والحديث الذي سنقله من الفقيه صريح في ذلك. «منه رحمه الله».

طاب ثراه القول بطهارة جلد الميتة، فقد روى في الفقيه مرسلاً عن الصادق عليه السلام،
أنه سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن والماء والسمن: ما ترى فيه؟
فقال: «لا بأس أن تجعل فيها ماشئت من ماء أو لبن أو سمن، وتتوضأ منه وتشرب،
ولكن لاتصل فيها»^١.

وقد قال رحمه الله في أول كتابه: إنه لا يُورد فيه إلا ما يفني به، ويحكم بصحته،
ويعتقد أنه حجة بينه وبين ربه تعالى^٢.

وما تضمنه الحديث الثامن من جواز الصلاة في ثوب أصاب حمزاً ميتاً لعله محمول
على ما إذا أصابه جافاً.

كما أن ما تضمنه الحديث الحادي والعشرون من غسل ثوب أصاب جسد ميت،
محمول على ما إذا أصابه برطوبة.

والعلامة طاب ثراه عمل بإطلاقه، فحكم بتعدّي نجاسة الميت إلى المماس له وإن
كانا يابسين، ورجّح كون نجاسة المماس مع اليبوسة حكمية، فلو لاقى رطباً لم يحكم
بنجاسته^٣. والحديث الثامن حجة عليه، وليس كلامه في ميت الآدمي فقط كما قد
يظن.

ولفظه «غير» في الحديث التاسع بحرورة، ويمكن رفعها أيضاً. «والدم» فيه وفي
العاشر وإن كان شاملاً لدم ما لا نفس له، لكن أصحابنا رضوان الله عليهم متفقون
على عدم نجاسة دم غير ذي النفس، كما أنهم -سوى ابن الجنيد- متفقون على
نجاسة الدم المسفوح قليلاً كان أو كثيراً.

١. الفقيه ١: ٩٥ ح ١، الوسائل ٢: ١٠٥١ الباب ٣٤ من أبواب النجاسات ح ٥.

٢. الفقيه ١: ٣.

٣. المنتهى ٢: ٤٥٦.

وذهب هو إلى أن الدم الذي دون سعة الدرهم - التي هي مقدار عقد الإجماع الأعلى - لا يُنجس الثوب، وعدى هذا الحكم إلى سائر النجاسات^١.

والظاهر أنه رحمه الله أراد بعدم تنجيسها الثوب جواز الصلاة فيه معها، لا أنها طاهرة، وحينئذ فكلامه في الدم لا يخالف كلام الأصحاب، وستسمع في هذين الحديثين كلاماً مستوفى في بحث لباس المصلي، إن شاء الله تعالى.

وقد دلّ الحديث الثاني عشر وجملة من الأحاديث المذكورة بعده على نجاسة الخمر. وقد أطبق علماء الإسلام من الخاصة والعامة على ذلك، إلا شذمة شاذة منّا، ومنهم لم يعتدّ الفريقان بمخالفتهم^٢.

قال السيد المرتضى رضي الله عنه: لا خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر، إلا ما يحكى عن^٣ شذاذ لا اعتبار بقولهم^٤. وقال الشيخ طاب ثراه: الخمر نجس بلا خلاف^٥. ولم يستثن رحمه الله أحداً؛ لعدم اعتداده بالمخالف رأساً.

والأحاديث التي يستدل بها على نجاسته: منها: ما هو صريح في ذلك أو كالصريح، كالحديث الثاني عشر والثاني والعشرين والرابع والعشرين.

وجريان التّهين^٦ فيه على وتيرة واحدة غير لازم بحيث لا يجوز خلافه، على أن التّهي الأول عند الصدوق محمول على التحريم، فعدم الجريان على وتيرة واحدة حاصل على قوله بجواز الصلاة في ثوب أصابه الخمر.

١. نقله عنه المحقق في الاعتبار ١: ٤٣٠.

٢. كالصدوق في الفقيه ١: ٤٣، وابن عقيل كما نقله عنه المحقق في الاعتبار ١: ٤٢٢، والعلامة في المختلف ١: ٣١٠.

٣. في ح: من.

٤. الناصريات: ٩٥.

٥. المبسوط ١: ٣٦.

٦. في س: القسمين، وفي ح: التّهي.

وكالحديث السابع عشر فإنَّ كلام السائل فيه يُعطي أنه مُعتقدُ نجاسة الخمر، فتقرير الإمام عليه السلام له على هذا الاعتقاد - كما يظهر^١ من تعليقه عليه السلام - يؤذن بصحته. والتقرير أحد أنواع الستّة الثلاثة. والاستدلال بتقرير السائل غير عزيز في كلام الأصحاب رضوان الله عليهم ولم يتعرّض أحد منهم للاستدلال به في هذا الحديث. ومنها ما يدلّ على التّجاسة بظاهره كالحديث الثالث عشر، فإنّ في تعليقه عليه السلام التّنزه عن طعام أهل الكتاب^٢، بأنّ في آنيّتهم الخمر ولحم الخنزير، نوع إشعار بأنّ آنيّتهم لكونها قلّ ما تنفكّ عن^٣ ذلك مظنة للنجاسة، وإن أمكن أن يكون مراده عليه السلام: أنّها قلّ ماتنفكّ عن الأجزاء الخمرية التي ربّما لا يسلم طعامهم الموضوع فيها من مخالطتها والامتزاج بها.

وكالحديث الخامس عشر إذا حمل على الوجوب، فإنّ الظاهر أنّ نزع جميع الماء لنجاسته، لا للتعبّد؛ ولا لامتزاجه بالأجزاء الخمرية التي لا يسلم شارب ماء البئر من شرّها معه^٤.

وكالحديث السادس عشر فإنّ الظاهر أنّ جعله عليه السلام الخمر بمنزله شحم الخنزير أو لحم الخنزير، إنّما هو في التّجاسة. وكالحديث الثالث والعشرين والخامس والعشرين وإن كان ما ذكرناه في الحديث

١. لا يخفى أنّ مثل هذا يجري أيضاً في الحديث الثامن عشر، فلا تغفل. «منه رحمه الله».

٢. في س: أهل الدّمة.

٣. في حاشية ح من بدل عن.

٤. وأيضاً فإنّ القائلين بأنّ التّرح للتعبّد قائلون بنجاسة الخمر، فالقول بطهارته مع وجوب التّرح تعبداً خرق للإجماع المركّب. «منه رحمه الله».

٥. إذ مع الاستهلاك لا عبرة بها، وقد حكموا بأنّه يجوز للمُحرم أكل الطّعام الذي فيه طيب إذا كان مستهلكاً فيه لقلّته، وحكمهم هذا مؤيّد لما نحن فيه. «منه رحمه الله».

الخامس عشر جارياً فيهما، فهذا ما يستدلّ به من الأحاديث المعتمدة من جانب القائلين بنجاسة الخمر^١.

وقد بقي أحاديث ضعيفة أوردها الشيخ في كتابي الأخبار لا ثمة مهمة في نقلها. ومما اشتهر الاستدلال به على نجاستها، قوله عزّ من قائل: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسُرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾^٢. والرجس وإن كان يطلق على غير النجس أيضاً، إلا أن الشيخ في التهذيب نقل الإجماع على أنه هنا بمعنى النجس^٣. ويؤيده مكاتبة خيران الخادم المتضمنة تعليله عليه السلام التّهي عن الصّلاة في ثوب أصابه الخمر أو لحم الخنزير، بأنّه رجس. وحينئذٍ فيما أن يكون خير بقية المتعاطفات في الآية محذوفاً، أو يكون رجس هو

الخبر عن الكلّ من قبيل عموم المشترك، أو عموم المجاز، ومثله غير عزيز في الكلام. وأيضاً فالأمر بالاجتناب يقتضي مطلق المباحة بأنحاءها، كما يرشد إليه قوله عليه السلام في آخر الحديث السادس عشر: «ما أحبّ أن أنظر إليه» فيجب الاجتناب بجميع أنواعه، إلا ما خرج بالدليل. فهذا غاية ما يقال في تقرير الاستدلال بالآية الكريمة. وذهب ابن أبي عقيل إلى الطهارة^٤.

وقال الصّدوق: لا بأس بالصّلاة في ثوب أصابه خمر؛ لأنّ الله تعالى إنّما حرّم شرّها، ولم يحرم الصّلاة في ثوب أصابته^٥.

١. لكن [فإن] الظاهر أن الغسل سبع مرّات ليس ليسلم الشارب من ذلك الإناء من تناول الأجزاء الخمرية، لاستهلاكها وزوالها بالكليّة بالغسل مرّة أو مرّتين، بل إنّما هو للتطهير. «منه رحمه الله».

٢. المائدة ٩٠/٥.

٣. التهذيب ١: ٢٧٨.

٤. حكاه عنه العلامة في المختلف ١: ٣١٠، والمحقق في المعتمد ١: ٤٢٢، والشهيد في الذّكرى ١: ١١٤.

٥. الفقيه ١: ٤٣.

والأحاديث التي يستدل بها من جانبهما، بعضها كالصريح في الطهارة: كالحديث التاسع عشر والعشرين. وقد أورده الثقة الجليل عبد الله بن جعفر الحميري القمي في كتاب قرب الإسناد^١. وبعضها إنما يدل على الطهارة بظاهره، كالسادس والعشرين؛ فإن نفي البأس فيه يؤذن بالطهارة، وإن أمكن أن يكون المراد نفي البأس عن لبس ذلك الثوب، والتمتع به، وإن لم تجز الصلاة فيه، كما قاله الشيخ طاب ثراه في كتابي الأخبار^٢.

والحق أن الأحاديث المؤذنة بالنجاسة أكثر، والضعيف منها منجبر بالشبهة وعمل جماهير الأصحاب^٣.

هذا إن تنزلنا ولم نقل بدلالة كلام السيد والشيخ قدس الله سرهما على الإجماع. وأما إذا قلنا بذلك، كما فهمه العلامة طاب ثراه من كلاميهما، وشيخنا في الذكرى من كلام السيد، فلا بحث. وأيضاً فمدلول الأحاديث المشعرة بالنجاسة الحظر، فيرجح على ما مدلولها بالإباحة.

والشيخ حمل الأحاديث المؤذنة بالطهارة على التقية، جمعاً بين الأخبار^٤. ولا بأس به. فإن قلت: كما أن حمل هذه الأحاديث على التقية أحد وجوه الجمع، فكذلك حمل الأحاديث المقابلة لها على استحباب الاجتناب، فكيف آثر الشيخ رحمه الله ذاك على هذا؟

١. قرب الإسناد: ٨٠.

٢. التهذيب ١: ٢٨٢، الاستبصار ١: ١٩١.

٣. لأن الحديث الضعيف ينجر بالشبهة، وهنا قد اعتضد بالإجماع. «منه رحمه الله».

٤. المنتهى ٣: ٢١٧.

٥. الذكرى ١: ١١٤.

٦. التهذيب ١: ٢٨٠، الاستبصار ١: ١٩٠.

قلت: الحمل^١ على هذا يستلزم مخالفة ما عليه جماهير الأصحاب رضوان الله عليهم بل مخالفة الإجماع على ما يؤذن به كلامه طاب ثراه فلا مناص عن الحمل على التقيّة. فإن قلت: إن أكثر العامة قائلون بنجاسة الخمر^٢، ولم يذهب إلى طهارتها منهم، إلّا شردمة نادرة^٣، وهم لا يعأون بهم ولا بقولهم، وما هذا شأنه كيف يتأقّى^٤ فيه، وهو مخالف لما عليه جماهيرهم؟

قلت: التقيّة لا تنحصر في القول بما يوافق علماء العامة، بل ربّما يدعو إليها إصرار الجهلاء من أصحاب الشّوكة على أمرٍ وولوعهم به، فلا يمكن إشاعة ما^٥ يتضمّن تقيّحه^٦ ويؤذن بالإضرار بهم على فعله.

وما نحن فيه من هذا القبيل، فإنّ أكثر أمراء بني أميّة وبني العبّاس كانوا مولعين بمزاولة الخمر وشربه و عدم التّحرّز عن مباشرته، بل ربّما أمّ بعضُ أمراء بني أميّة بالناس وهو سكران، فضلاً عن أن يكون ثوبه ملوّثاً به.

كما هو مذكور في التواريخ الموثوق بها؛ فإشاعة القول بنجاسته يتضمّن شدّة الشّناعة عليهم، وتوهُّم التعريض بهم، فلا بُدّ^٧ عند السّؤال عن نجاسته في صدور الجواب منهم عليهم السّلام على وجه

١. في س زيادة: لها.

٢. المهذّب للشيرازي ١: ٤٦، المجموع ٢: ٥٦٣، مغني المحتاج ١: ٧٧، السراج الوهاج: ٢٢، المغني ١٠: ٣٣٧،

الكافي لابن قدامة ١: ١١١، بدائع الصنائع ١: ٦٦.

٣. وهم داود والطحاويّ كما نقل عنهم في المجموع ٢: ٥٦٣.

٤. في س، ح: يتأقّى، ويحتمل أنّها تصحيف يتقى.

٥. في س: بما.

٦. في ص: بقبّحه. وفي س: بقبّحه

٧. في س، ح: فلا بعدّ.

يؤمن معه من الحمل على الإزراء بهم والتشنيع عليهم^١، والله أعلم.

١ . الحاصل: أن التَّقِيَّةَ كما تكون للخوف من علماء العامة فقد تكون خوفاً من أمرائهم، بل العمل بالتَّقِيَّةِ مع علمائهم إنما هو في الحقيقة تَقِيَّةٌ لأمرائهم، فإنهم هم الذين شَيَّدوا أركان علماء الضلال، ونَفَّذوا أحكامهم، وأظهروا تعظيمهم، وحضروا مجالسهم، وأمروا بالترافع إليهم والعمل بأقوالهم، وكتبوا إلى أطراف الممالك بالأخذ بمذاهبهم، وإهانة من خالفهم وردَّ عليهم. وإنما فعلوا ذلك لتوجَّه عامة الناس إليهم ويتقاعدوا عن أخذ معالم دينهم عن أئمة أهل البيت سلام الله عليهم. وهذا ظاهر على من تتبَّع كتب السير ومتون التواريخ، ﴿يريدون أن يطفؤا نورَ الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يُنمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ . «منه رحمه الله» .

الفصل الرابع

في بُد متفرقة

ثلاثة عشر حديثاً^١:

الأول: من الصحاح؛ هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تأكلوا لحوم الجلالة^٢، وإن أصابك من عرقها فاغسله»^٣.

الثاني: علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء، تمشي^٤ على الثياب، يُصلى فيها؟ قال: «اغسل ما رأيت من أثرها، وما لم تره فانضحه بالماء»^٥.

الثالث: علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن العظاية^٦ والحية

١ . ثمانية صحاح واثنان حسان وثلاثة موثقات. «منه رحمه الله».

٢ . في الكافي: الجلالات.

٣ . التهذيب ١: ٢٦٣ ح ٧٦٨ وج ٩: ٤٥ ح ١٨٨، الاستبصار ٤: ٧٦ ح ٢٨١، الكافي ٦: ٢٥٠ ح ١، الوسائل ١٦:

٤٣١ الباب ٢٧ من أبواب الأطعمة المحرمة ح ١.

٤ . في الوسائل: فتمشي.

٥ . التهذيب ١: ٢١٦ ح ٧٦١ وج ٢: ٣٦٦ ح ١٥٢٢، الوسائل ٢: ١٠٤٩ الباب ٣٣ من أبواب التجاسات ح ٢.

٦ . العظاية : وهي دوية معروفة ، وقيل : هو السام الأبرص (التهاية في غريب الحديث ٣ : ٢٦٠).

والوزغ يقع في الماء فلا يموت فيه، أيتوضأ منه للصلاة؟ فقال: «لا بأس به»،
وسألته عن فأرة وقعت في حُبِّ دُهْنٍ فأخرجت قبل أن تموت، أبيعه من مسلم؟
قال: «نعم، ويدهن منه»^١.

الرابع: سعيد الأعرج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة تقع في
السمن أو الزيت، ثم تخرج منه حيّة، قال: «لا بأس به»^٢.

الخامس: علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلح
له أن يصب الماء من فيه يغسل به الشيء يكون في ثوبه؟ قال: «لا بأس»^٣.

السادس: ابن أبي عمير، عمّن رواه، عن أبي عبد الله عليه السلام في عجین عُجن
وخُبِر، ثم عُلِمَ أنَّ الماء كانت فيه ميتة، قال: «لا بأس، أكلت النار ما فيه»^٤.

السابع: ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه^٥، قال: وما أحسبه إلا حفص ابن
البخترى، قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام: في العجين يُعجن من الماء التّجس، كيف

١. التهذيب: ١: ٤١٩ ح ١٣٢٦، الاستبصار: ١: ٢٣ ح ٥٨ وص ٢٤٦ ح ٦١، قرب الإسناد: ٨٤ و ١١٣، الوسائل: ١:

١٧١ الباب ٩ من أبواب الأسار ح ١٥٦٣ ج ٢: ١٠٤٣ الباب ٣٣ من أبواب التجاسات ح ١.

٢. لم نثر على نصّ هذا الحديث، والذي عثرنا عليه يختلف عنه قليلاً.

ولعلّ المصنّف نقله بالعين لا باللفظ، والموجود في المصادر كاللکافي ٦: ٢٦١ ح ٤، والتهذيب ٩: ٨٦ ح ٩٦٢،

والوسائل ١٦: ٤٦٤ الباب ٤ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ١.

هكذا: «عن الفأرة والكلب يقع في السمن والزيت ثم يخرج منه حيّاً» فقال عليه السلام: «لا بأس
بأكله».

٣. التهذيب: ١: ٤٢٣ ح ١٣٤٣، الوسائل: ٢: ١٠٧٩ الباب ٥٩ من أبواب التجاسات ح ١.

٤. في س، ص: يعجن.

٥. التهذيب: ١: ٤١٤ ح ١٣٠٤، الاستبصار: ١: ٢٩ ح ٧٥، الوسائل: ١: ١٢٩ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق

ح ١٨.

٦. في التهذيب: أصحابنا.

يصنع به؟ قال: «يباع مَن يستحلّ أكل الميتة»^١.

الثامن: عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن رجل رعف فامتخط، فصار الدّم قطعاً^٢، فأصاب إناءه، هل يصلح الوضوء منه؟ قال: «إن لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس، وإن كان شيئاً بيناً فلا يتوضأ منه»^٣.

التاسع: من الحسان؛ حفص بن البختريّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تشرب من ألبان الإبل الجلّالة، وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله»^٤.
 العاشر: أبو أسامة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يَعرَق في ثوبه، أو يغتسل فيعائق امرأته ويضاجعها وهي حائض أو جنب فيصيب جسده من عرقها، قال: «هذا كلّه ليس بشيء»^٥.

الحادي عشر: من الموثقات؛ عليّ بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يتوضأ بفضل وضوء الحائض، فقال: «إن^٦ كانت مأمونة فلا بأس»^٧.

١. التهذيب ١: ٤١٤ ح ١٣٠٥، الاستبصار: ٢٩ ح ٧٦، الوسائل ١: ١٧٤ الباب ١١ من أبواب الأسأراح.

٢. في الكافي: قطراً صغاراً.

٣. التهذيب ١: ٤١٢ ح ١٢٩٩، الاستبصار ١: ٢٣ ح ٥٧، الكافي ٣: ٧٤ ح ١٦، الوسائل ١: ١١٢ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١، تنفاوت.

٤. الكافي ٦: ٢٥١ ح ٢، التهذيب ١: ٢٦٣ ح ٧٦٧ و ج ٩: ٤٦ ح ١٩١، الوسائل ٢: ١٠٢١ الباب ١٥ من أبواب التجاسات ح ٢.

٥. الكافي ٣: ٥٢ ح ١، التهذيب ١: ٢٦٨ ح ٧٨٦، الاستبصار: ١٨٤ ح ٦٤٤، الوسائل ٢: ١٠٣٧ الباب ٢٧ من أبواب التجاسات ح ١.

٦. في التهذيب: قال إذا.

٧. التهذيب ١: ٢٢١ ح ٦٣٢، الاستبصار ١: ١٦ ح ٣٠، الوسائل ١: ١٧٠ الباب ٨ من أبواب الأسأراح ح ٥، تنفاوت يسر.

الثاني عشر: عنبة بن مُصعب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «اشرب من سؤر الحائض ولا تتوضأ منه»^١.

الثالث عشر: عيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر الحائض.

فقال: «توضأ به»^٢، وتوضأ من سؤر الجنب إذا كانت مأمونة»^٣.
أقول: قد تضمن الحديث الأول والتاسع التّهي عن أكل لحوم الجلالة وشرب ألبانها، والأمر بغسل ما يُصيب من عرقها.
والتهني المذكور محمول عند أكثر الأصحاب رضوان الله عليهم على التحريم، وعند بعضهم كالشيخ في المبسوط^٤ وابن الجنيد^٥ على الكراهة.
وستسمع تحقيق الحق في ذلك في كتاب الأطعمة والأشربة من المنهج الرابع من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.
وأما أمره عليه السلام بغسل ما يصيب من عرقها، فمحمول^٦ عند الشّيخين طاب ثراهما على الوجوب^٧.

١. الكافي ٣: ١٠١ ح ١، الوسائل ١: ١٧٠ الباب ٨ من أبواب الأسرار ح ١.

٢. في التهذيب: منه.

٣. الكافي ٣: ١٠١ ح ٢، التهذيب ١: ٢٢٢ ح ٦٣٣، الاستبصار ١: ١٧١ ح ٣١، الوسائل ١: ١٦٨ الباب ٧ من أبواب الأسرار ح ١. لعل المراد المرأة الجنب؛ ليتلاصق أجزاء الكلام. «منه رحمه الله».

٤. المبسوط ٦: ٢٨٢.

٥. نقله عنه العلامة في المختلف ٨: ٣٠، والشهد في المسالك ١٢: ٢٧.

٦. في ح، س: محمول.

٧. اللقنة ٧١: ٧١، النهاية: ٥٣، المبسوط ١: ٣٨.

فيجب إزالته عندهما عن^١ الثوب والبدن للصلاة ونحوها، كسائر التّجاسات. وعند المتأخّرين من علمائنا على الاستحباب^٢.

ولو قيل في هذه المسألة بمقالة الشّيخين لم يكن بعيداً، فإنّ حمل مثل هذين الخبرين المعتبرين على خلاف الظّاهر منهما من دون مقتضٍ لذلك سوى مخالفة ما عليه الأكثر، فيه ما فيه.

والمشهور أنّ الجلال: هو الحيوان المغتذي بعذرة الإنسان لا غير، والشيخ في الخلاف والمبسوط على أنّه: الحيوان الذي غالب غذائه العذرة^٣. وألحق أبو الصّلاح بالعذرة سائر التّجاسات^٤.

وكيف كان، فلم نظفر في التّصوّل بتقدير المدّة التي يستحقّ بها هذا الاسم، وقدّرها بعضهم بأنّ ينمو بدنه.

بذلك ويصير جزءاً منه، وآخرون بيوم وليلة، كالرضاع.

وآخرون بظهور نتن التّجاسة التي اغتذى^٥ بها في جلده ولحمه. وسيرد عليك^٦ الكلام المستوفى في ذلك^٧ إن شاء الله تعالى.

وما تضمّنه الحديث الثّاني من الأمر بغسل الثّوب لملاقاة الفأرة برطوبة، محمول

١. في ح: من.

٢. كالعلامة في المختلف ١: ٣٠٣ و ٣٠٤.

٣. الخلاف ٦: ٨٥ المسألة ١٦، المبسوط ٦: ٢٨٢.

٤. الكافي في الفقه ٢٨٦-٢٨٧.

٥. في س، ص: يتغذى.

٦. في ب و ص: عليه.

٧. في ذلك: ليس في ب، ص.

عند الشيخين على الوجوب^١

وهو ظاهر الصدوق، وعند الأكثر على الاستحباب لمعارضته الحديث الثالث من الفصل الثاني والحديث الثالث والرابع من هذا الفصل.

وأنت خبير بأنه يمكن أن يقال من جانب الشيخين: إن تلك الأحاديث ليس شيء منها نصاً في طهارة الفأرة.

والدهن التجس يجوز بيعه للاستصباح، ولا مانع من التدهن به، ونفي البأس لعله عن ذلك.

وقول الفضل في الحديث الثالث من ذلك الفصل: «فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه» معلوم أنه ليس على العموم؛ لخروج الخنزير والكافر، فمراده لم أترك شيئاً مما خطر ببالي وقت السؤال.

وما تضمنه الحديث الخامس من جواز غسل الشيء بالماء الموضوع في الفم مما لا كلام فيه، وإن كان ذلك الشيء نجساً؛ إذ لا دخل لآلة الصبّ في ذلك.

نعم، لو خرج الماء عن الإطلاق بممازجة لعاب الفم لم يجوز إزالة النجاسة به، إلا عند المرتضى رضي الله عنه حيث جوّز إزالة النجاسة^٢ بالمضاف^٣.

وقد تضمن الحديث السادس بظاهره طهارة العجين التجس بالخبز، وبه قال الشيخ في النهاية^٤.

١. المفيد في المقنعة: ٧٠، والشيخ في المبسوط: ٣٧، والنهاية: ٥٢.

٢. ليس في: س، ص.

٣. المسائل الناصرية: ٢١٩ المسألة ٢٢.

٤. النهاية: ٨.

ويؤيده ما رواه عبد الله بن الزبير في الضعيف^١، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عن البثر تقع فيها الفأرة أو غيرها من الدواب، فتموت فيعجن من مائها، أيؤكل ذلك الخبز؟ قال: «إذا أصابه النار فلا بأس بأكله»^٢.

والمشهور عدم الطهارة، والحديث السابع صريح في ذلك، مع أن السادس غير صريح في نجاسة ذلك الماء؛ لجواز كون الميتة من غير ذي النفس كالعقرب والخنفساء مثلاً.

ويكون قوله عليه السلام: «أكلت النار ما فيه» أي من السم أو القذارة. وما دلّ عليه ظاهر الحديث الثامن من عدم تنجس الماء بما لا يدركه حسّ البصر من الدم، ذهب إليه الشيخ^٣ طاب ثراه والمشهور خلافه. وأجاب العلامة في المختلف عن التمسك بهذا الحديث بعدم دلالة على إصابة الدم الماء، ولا يلزم من إصابة الإناء إصابته^٤.

وأورد عليه: أن عليّ بن جعفر رضي الله عنه من أعظم الفقهاء، فكيف يسأل عن جواز الوضوء بالماء بمجرد وصول النجاسة إلى ظاهر الإناء؟! وربما يقال إنه رضي الله عنه كان متيقناً لإصابة الإناء لكانه شك في أن إصابته له من خارجه فقط، أو من داخل، بحيث يكون قد أصاب الماء أيضاً، فكانه يسأل أن الشك في إصابة النجاسة للماء.

١. في الضعيف: ليس في ح.

٢. التهذيب ١: ٤١٣ ح ١٣٠٣، الاستبصار ١: ٢٩ ح ٧٤، الوسائل ١: ١٢٩ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٧.

٣. المبسوط ١: ٧، الاستبصار ١: ٢٣.

٤. المختلف ١: ١٨-١٩.

٥. في س، ص، ح: أعظم.

هل يؤثّر في المنع من الوضوء به أم لا؟ ومثل هذا لا يبعد السّؤال عنه،
ويصير قوله ﷺ (إن لم يكن شيء يستبين في الماء)^١ في قوّة^٢ قوله: إن لم يتيقّن
إصابة الماء، إلى آخره.

ولا يخفى ما فيه من التّكلف، فإنّ تنزيل كلام العلامة طاب ثراه عليه
تكلّف على تكلّف.

ثمّ إنّه قدّس الله روحه قال: إنّ هذا الحديث معارض برواية عليّ بن جعفر في
الصّحيح عن أخيه موسى ﷺ.

قال: سألته عن رجل رعف وهو يتوضّأ، فقطر^٣ قطرة في إنائه، هل يصحّ
الوضوء منه؟ قال: «لا»^٤.

وأنت خبير بما في هذه المعارضة، فإنّ النّزاع فيما لا يدركه حسّ البصر،
لا في القطرة ونحوها.

والظاهر أنّ ما يُطلق عليه اسم القطرة لا يعجز حسّ البصر عن إدراكه،
فتأمّل^٥.

والحديث العاشر ممّا استدلّ بإطلاقه العلامة في المختلف على طهارة عرق

١ . في ح: إن لم يكن يستبين الخ.

٢ . في ص: هو في قوّة.

٣ . في الوسائل: فقطر.

٤ . في الوسائل: يصلح.

٥ . الكافي ٣: ٧٤، التهذيب ١: ٤١٢ ح ٢٩٩، الاستبصار ١: ٢٣ ح ٥٧، الوسائل ١: ١١٣ الباب ٨ من

أبواب الماء المطلق ذيل ح ١، بتفاوت يسير.

٦ . إمّا أمر بالتأمّل لإمكان حمل التنوين في القطرة على التّحقيق. «منه رحمه الله».

الجنب من الحرام^١، ردّاً لما ذهب إليه الشَّيْخَانُ^٢ والصدوق^٣ من نجاسته.
والشيخ في الخلاف^٤ نقل على نجاسته الإجماع، واستدلَّ عليها في التَّهْذِيبِ^٥
بالحديث التاسع من الفصل الأوَّل، وقد مرَّ فيه طرف من الكلام.
وربَّما يستدلُّ له بما رواه مُحَمَّد بن هَمَّام بإسناده إلى إدريس بن زياد
الكفَرُوثِيُّ^٦، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِالْوَقْفِ، فَدَخَلَ «سَرَّ مِنْ رَأْيٍ» فِي عَهْدِ
أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام.

وأراد أن يسأله عن الثَّوبِ الَّذِي يَغْرَقُ فِيهِ الْجَنْبُ، أَيَصْلَى فِيهِ؟ فَبَيْنَا هُوَ قَائِمٌ
فِي طَاقِ بَابٍ لَا نَنْتَظِرُهُ عليه السلام إِذْ حَرَّكَهُ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام بِمَقْرَعَةٍ، وَقَالَ^٧: «إِنْ كَانَ
مِنْ^٨ حَلَالٍ فَصَلِّ فِيهِ».

وَإِنْ كَانَ مِنْ حَرَامٍ فَلَا تَصَلِّ فِيهِ^٩. وما دلَّ عليه الحديث الحادي عشر
والثَّالِثُ عَشَرَ. بِمَفْهُومَيْهِمَا مِنَ التَّهْيِ عَنْ الْوُضُوءِ بِسُورِ الْحَائِضِ الْغَيْرِ الْمَأْمُونَةِ
مَحْمُولٌ عَلَى الْكِرَاهَةِ.

١ . المختلف ١: ٣٠٣.

٢ . المقنعة ٧١، التَّهْيَاةُ: ٥٣، المبسوط ١: ٣٧-٣٨.

٣ . الفقيه ١: ٤٠.

٤ . الخلاف ١: ٤٨٣ المسألة ٢٢٧.

٥ . التَّهْذِيبُ ١: ٢٧١.

٦ . في س: يزاد الكفَرُوثِيُّ، وفي الوسائل: يزاد الكفَرُوثِيُّ، وفي التَّذَكُّرِ: إدريس بن زياد الكفَرُوثِيُّ.

٧ . في الوسائل: مبتدأ.

٨ . في ح: في.

٩ . التَّذَكُّرُ ١: ١٢٠، الوسائل ٣: ١٠٣٩ الباب ٢٧ من أبواب التَّجَاسُّاتِ ح ١٢، بتفاوت.

وقد دلّ الحديث الثاني عشر على عدم كراهة الشرب من سؤرها، ويظهر أن منه الاهتمام ببعد ماء الوضوء عن شائبة التجاسة أشدّ من الاهتمام ببعد ماء الشرب عنها، وهذا الحديث وإن كان شاملاً للمأمونة وغيرها، لكنّه محمول على غير المأمونة، كما في سابقه ولاحقه، والله أعلم.

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header, which is mostly illegible due to fading and bleed-through.



المطلب الثاني

في أحكام المياه والتّطهير من النّجاسات
وما يتبع ذلك من أحكام الأواني والغسلات

وفيه فصول سبعة وخاتمة:

1. The first part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

2. The second part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

3. The third part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

4. The fourth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

5. The fifth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

6. The sixth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

7. The seventh part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

8. The eighth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

9. The ninth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

10. The tenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

11. The eleventh part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

12. The twelfth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

13. The thirteenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

14. The fourteenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

15. The fifteenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

16. The sixteenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

17. The seventeenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

18. The eighteenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

19. The nineteenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

20. The twentieth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

21. The twenty-first part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

22. The twenty-second part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

23. The twenty-third part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

24. The twenty-fourth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

25. The twenty-fifth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

26. The twenty-sixth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

27. The twenty-seventh part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

الفصل الأول

في طهوريّة الماء وانفعاله بالتغيّر بالتجاسة مطلقاً
أو بمجرد^١ ملاقاتها إن كان راكداً دون الكرّ

تسعة أحاديث:

الأوّل: من الصّاح؛ جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام «إنّ الله^٢ جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً»^٣ وقد مرّ في بحث التيمّم.
الثاني: حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كلّما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضّأ من الماء واشرب، فإذا تغيّر الماء وتغيّر الطّعم، فلا تتوضّأ ولا تشرب»^٤.

١ . في س، ح: وبمجرّد بدل أو بمجرّد .

٢ . في التهذيب زيادة: عزّ وجلّ.

٣ . الفقيه ١: ٦٠ ح ٢٢٣، التهذيب ١: ٤٠٤ ح ٢٦٤، الكافي ٣: ٦٦ ح ٣، الوسائل ١: ٩٩ الباب ١ من أبواب الماء المطلق ح ١ و ٢: ٩٩٤ الباب ٢٣ من أبواب التيمّم ح ١ وص ٩٩٥ الباب ٢٤ من أبواب التيمّم أيضاً ذيل ح ٢، بتفاوت.

٤ . في التهذيب زيادة: أنّه.

٥ . في التهذيب: أو تغيّر.

٦ . في التهذيب زيادة: منه.

٧ . الاستبصار ١: ١٢ ح ١٩، التهذيب ١: ٢١٦ ح ٦٢٥، الكافي ٣: ٤٤ ح ٣، الوسائل ١: ١٠٢ الباب ٣ من أبواب

الثالث: أبو خالد القمّاط، أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام، يقول في الماء يمرّ به الرجل وهو نقيع فيه الميئة والجيقة^١: «إن كان الماء قد تغيّر ريحه أو طعمه فلا تشرب ولا تتوضأ منه، وإن لم يتغيّر ريحه وطعمه فاشرب وتوضأ»^٢.

الرابع: محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام «إذا كان الماء قدر كرّ لم ينحسه شيء»^٣.

الخامس: معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله^٤.

السادس: أحمد بن أبي نصر، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يُدخل يده في الإناء وهي قدرة، قال: «يكفي الإناء»^٥.

السابع: علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن (الحمامة والدّجاجة وأشباههن)^٦ تطأ العذرة ثم تدخل في الماء، يتوضأ منه للصلاة؟ قال: «لا، إلا أن يكون الماء كثيراً قدر كرّ من ماء»^٧.

الماء المطلق ح ١، بتفاوت يسير.

١. في الوسائل زيادة: فقال أبو عبد الله عليه السلام.

٢. التهذيب: ١: ٤٠ ح ١١٢، الاستبصار: ١: ٩ ح ١٠، الوسائل: ١: ١٠٣ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٤، بتفاوت يسير.

٣. التهذيب: ١: ٣٩ ح ١٠٧ وص ٢٢٦ ح ٦٥١، الكافي: ٣: ٢٢ ح ٢، الاستبصار: ١: ٦ ح ١٠ وص ٢٠ ح ٤٥، الفقيه: ١: ٨ ح ١٢، الوسائل: ١: ١١٧ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ذيل ح ١، بتفاوت.

٤. الاستبصار: ١: ٦ ح ٢، الوسائل: ١: ١٥٨ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ٢، وفيه معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان الماء قدر كرّ لا ينحسه شيء».

٥. في التهذيب: أحمد بن محمد بن أبي نصر.

٦. التهذيب: ١: ٣٩ ح ١٠٥ وص ٤٠ ح ١٠٩، الوسائل: ١: ١١٤ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٧، بتفاوت.

٧. في الوسائل: الدّجاجة والحمام وأشباههما.

٨. التهذيب: ١: ١٩ ح ١٣٢٦، الاستبصار: ١: ٢١ ح ٤٩، الوسائل: ١: ١١٥ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٣، بتفاوت يسير.

الثامن: من الحسان؛ محمد بن ميسر، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب^١ ينتهي إلى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل منه، وليس معه إناء يغرف^٢ به، ويدها قدرتان، قال: «يضع يده ويتوضأ^٣ ويغتسل، هذا مما قال الله عز وجل: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^٤».

التاسع: الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال: في الماء الآجن^٥: «يُتوضأ منه، إلا أن تجد ماء غيره، فتنزّه عنه^٦»^٧.

أقول: الطهور هو: المطهر لغيره، وما زعمه أبو حنيفة من أن الطهور والطاهر بمعنى واحد خطأ؛ لمخالفته كلام المحققين من أهل اللغة، ولأن فعولاً من صيغ المبالغة، والطهارة لا قبل الشدة والضعف، فتحمل المبالغة على التعدّي إلى الغير بأن يكون طاهراً في نفسه مطهراً لغيره.

وقد روى العامة قوله صلى الله عليه وآله «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعاً»^٨، وظاهر أن المراد المطهر.

١. الجنب: ليس في ح.

٢. في التهذيب: يغترف.

٣. في الكافي: ثم يتوضأ.

٤. الحج ٢٢ / ٧٨.

٥. الكافي ٣: ٤٤٢، التهذيب ١: ١٤٩ ح ٤٢٥، الاستبصار ١: ٢٨ ح ٤٣٨، الوسائل ١: ١٣ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٥.

٦. الماء الآجن: الماء المتغير الطعم واللون (القاموس المحيط ٤: ١٩٦).

٧. في الكافي: منه.

٨. التهذيب ١: ٢١٧ ح ٦٢٦، الاستبصار ١: ١٢ ح ٢٠، الكافي ٣: ٤٤٦، الوسائل ١: ١٠٣ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٢. قوله عليه السلام: «فتنزّه عنه» إما فعل أمر أو مضارع بحذف التاءين منه. «منه رحمه الله».

٩. عوالي الآلي ٤: ٤٩، البحار ٧٧: ٢٦٦ ح ٢. مسند أحمد ٢: ٤٢٧، صحيح مسلم ١: ١٦٢، سنن أبي داود ١: ٢٥٠.

و أيضاً فقد استفاض قوله صَلَّى الله عليه وآله: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَتَرَاهَا طَهُوراً»^١ ولو أراد الطاهر لم تثبت المزية. وأيضاً فقد قال صَلَّى الله عليه وآله، وقد سئل عن الوضوء بماء البحر: «هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مِثْنَهُ»^٢ ولو لم يرد المطهر لم يحسن الجواب.

وما تضمنه الحديث الثاني والثالث من نجاسة الماء بتغير ريحه أو طعمه بالنجاسة مما لا خلاف فيه، ويدور على ألسنة الأصحاب أن تغير لونه أيضاً كذلك، ولم أظفر به في أخبارنا صريحاً.

وما ينقل من قوله صَلَّى الله عليه وآله: «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه»^٣ فخير عامي مرسل.

ولو قيل: إن تغير اللون بذي طعم أو ريح لا ينفك عن التغير بأحدهما لم يكن بعيداً، بل ربما يدعى أن انفعال الماء بلون النجاسة متأخر في الرتبة عن انفعاله برائحته أو طعمها، (فلا ثمة مهمة في التعرض له)^٤.

وإطلاق الماء في هذين الحديثين مما استدلل به لابن أبي عقيل رحمه الله على عدم انفعال القليل بدون التغير^٥.

والمستدرک للحاکم التیسابوری: ١: ١٦٠.

١. الحصال للشيخ الصدوق: ٤٢٦، المعبر: ١: ٤٥٢، الوسائل: ٣: ٤٢٣ الباب ١ من أبواب مكان المصلي ح ٥،

دعائم الإسلام: ١: ١٢٠، معاني الأخبار: ٥١، وأنظر سنن البيهقي: ١: ٢٢٢ كتاب الطهارة، مسند أحمد: ٢: ٢٢٢.

٢. سنن البيهقي: ١: ٣ كتاب الطهارة، دعائم الإسلام: ١: ١١١، الوسائل: ١: ١٠٢ الباب ٢ من أبواب الماء المطلق

ح ٤، مسند أحمد: ٢: ٢٦١ و ٣٧٣، سنن ابن ماجه: ١: ١٣٦، سنن الترمذي: ١: ٥٠.

٣. سنن ابن ماجه: ١: ١٧٤ كتاب الطهارة، عوالي الآلي: ٣: ٦ ح ٩، مستدرک الوسائل: ١: ١٨٩ الباب ٣ من

أبواب الماء المطلق ح ٨.

٤. في س، ح: فاستغنى بذكرهما عن ذكره.

٥. حكاه عنه المحقق في المعبر: ١: ٤٨، والعلامة في المختلف: ١: ١٣، والفاضل الآبي في كشف الرموز: ١: ٤٦.

ورُدَّ^١ باستفادة التقييد من غيرهما، كمفهوم الرابع والخامس، ومنطوق السادس والسابع.

والمراد بالتقيع: الماء الرّاكد، وعطف الجيفة على الميتة من عطف الخاصّ على العامّ، فإنّ الجيفة جثة الميتة^٢ إذا أُنتنت.

وقد دلّ الحديثان على تحريم شرب الماء المتغيّر بالتجاسة، وهو ممّا لا خلاف فيه، كما لا خلاف في تحريم شرب مطلق النجس لغير الضّرورة.

وقد يُستفاد من قوله عليه السلام في الحديث الثّاني: «كلّما غلب الماء على ريح الجيفة، فتوضّأ من الماء واشرب» أنّه لو كان للماء رائحة كالمياه الزّاجيّة والكبريتيّة مثلاً، فسُتِرت^٣ رائحة الماء رائحة الجيفة، لم ينجس. وإن كانت بحيث لو خلا الماء عن تلك الرائحة لظهرت؛ لصدق غلبة الماء على ريح الجيفة (والحديث السّابع من الفصل الآتي كالصّريح في ذلك، لكنّ الحقّ صرفهما^٤ عن ظاهرهما، وتقدير الماء خالياً عن رائحتها الأصليّة)^٥.

ثمّ المتبادر من التّغيّر في قوله عليه السلام: «فإذا تغيّر الماء وتغيّر الطّعم»، ومن قوله عليه السلام في الحديث الثّالث: «إن كان الماء قد تغيّر ريحه أو طعمه»، هو التّغيّر الحسيّ.

واعتبر جماعة من علمائنا إذا كانت التجاسة مسلوّبة الأوصاف الثلاثة التّغيّر التقديري^٦. وهو غير بعيد.

١. في ح: يُردّ.

٢. في س، ص، م: الميت.

٣. في س: فُسِرت.

٤. في ص: صرفها.

٥. في ح: وهو كما ترى.

٦. نهاية الأحكام ١: ٢٣٣، القواعد ١: ١٨٣، المنتهى ١: ٤٢.

وقوله عليه السلام في الحديث السادس: «يكفى الإناء» أي يريق ما فيه، إمّا بفتح حرف المضارعة من كفاً، أو بضمّه من أكفاً. ويظهر من الجوهريّ أن أكفاً لم يثبت عن العرب، فإنّه قال: كفأت الإناء: قلبته. وزعم ابن الأعرابي: أن أكفأته لغةً، انتهى.

والحقّ أنّها لغة فصيحة؛ لورودها في مقبولة عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، عن الصادق عليه السلام قال: بينا أمير المؤمنين عليه السلام ذات يوم جالس مع ابن الحنفية رضي الله عنه إذ قال له: «يا محمد، إئتني بإناء من ماء أتوضأ للصلاة، فأتاه محمد بالماء فأكفأه بيده اليمنى على يده اليسرى»^١ الحديث. وأمره عليه السلام باكفاء الإناء لإصابته القذر يُمكن أن يُستدلّ بإطلاقه للمفيد^٢ وسالراً^٣ على نجاسة الماء الكثير في الآنية.

والحقّ أن الإطلاق مبنيّ على الغالب من عدم سعة الإناء كراً، كما قاله في المنتهى^٤.

وما تضمّنه الحديث الثامن من تجويزه عليه السلام وضع اليد القدرة في الماء القليل والوضوء منه، ممّا يُحتجّ به لابن أبي عقيل على عدم انفعال القليل بمجرّد الملاقة^٥. ولعلّ المراد بالقليل القليل العرفي لا الشرعيّ، أو^٦ الشرعيّ ولكن^٧ مع الجريان.

١. الصحاح: ٦٨.

٢. الفقيه: ١: ٢٦٨، الكافي: ٣: ٧٠، التهذيب: ١: ٥٢ ح ١٥٣، الوسائل: ١: ٢٨٢ الباب ١٦ من أبواب الوضوء ح ١، بتفاوت يسير.

٣. المقنعة: ٦٤.

٤. للراسم: ٣٦.

٥. المنتهى: ١: ٣٢.

٦. نقله عنه العلامة في المختلف: ١: ١٣.

٧. في ح: زيادة المراد.

٨. لكن لا يخفى أن قوله عليه السلام: «هذا ممّا قال الله... الخ» لا يساعد على ذلك فيقوى الاحتجاج من جانب ابن أبي عقيل. «منه رحمه الله».

ثمّ لا يخفى دلالة هذا الحديث بظاهره على مجامعة الوضوء لغسل الجنابة، فهو يؤيد ما ذكره الشيخ في التهذيب من استحبابه معه^١. اللهم إلا أن يُراد بالوضوء غسل اليدين، أو يكون الضمير في «يتوضأ» عائداً إلى الرجل بتجريده عن وصف الجنابة. وقد دلّ الحديث التاسع على كراهة الوضوء بالماء^٢ الآجن مع القدرة على غيره. والآجن: اسم فاعل من: أجنّ الماء إذا تغيّر لونه وطعمه. والظاهر أن تغيّر الرّيح لازم لتغيّرهما، ولو فرض انفكاكه عنهما بأنّ يتغيّر^٣ ريحه فقط، فالظاهر عدم كراهة الوضوء به، لأنّه لم يثبت تسميته آجناً، والله أعلم.

١ . السّتهذيب ١: ١٤٩، وكذلك الحديث الخامس والسّابع في الفصل الآتي، فإنّ تقرير الإمام عليه السلام قول صفوان: «ويتوضأ» يعطي ذلك، اللهم إلا أن يحمل على وضوء الجنب للنوم مثلاً. «منه رحمه الله».

٢ . الماء: ليس ص .

٣ . في م : يتعيّن.

الفصل الثاني في تقدير الكثير من الرّاكّد

سبعة أحاديث:

الأوّل: من الصّاح؛ ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه^١، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الكرّ ألف ومائتا رطل»^٢.

الثاني: إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الماء الذي لا ينحّسه شيء؟ قال: «ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعته»^٣.

الثالث: إسماعيل بن جابر، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا ينحّسه شيء، قال: «كر»، قلت: وما الكرّ؟ قال: «ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار»^٤.

١ . في المصادر: أصحابنا.

٢ . في الكافي زيادة: من الماء، وفي التهذيب والاستبصار: زيادة الماء الذي لا ينحّسه شيء.

٣ . الكافي ٣: ٣ ح ٦. التهذيب ١: ٤١ ح ١١٣، الاستبصار ١: ١٠ ح ١٥، الوسائل ١: ١٢٣ الباب ١١ من أبواب الماء المطلق ح ١، بتفاوت يسير.

٤ . التهذيب ١: ٤١ ح ١١٤، الوسائل ١: ١٢١ الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق ح ١.

٥ . في التهذيب: وكم الكرّ.

٦ . الكافي ٣: ٣ ح ٧، التهذيب ١: ٤١ ح ١١٥، الوسائل ١: ١١٨ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٧ وص ١٢٢

الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق ح ٤، بتفاوت يسير. ورواية إسماعيل بن جابر الثانية أطبق علماؤنا من زمن

الرّابع: محمّد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: الغدير^١ ماء مجتمع، تسول فيه الدّوابّ، وتلغ فيه الكلاب، ويغتسل فيه الجنب، قال: «إذا كان قدر كرّ لم ينحّسه شيء، والكرّ ستّمائة رطل»^٢.

الخامس: صفوان بن مهران الجمال، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحياض التي بين مكّة و المدينة^٣ ترّدها السّباع، وتلغ فيها الكلاب، وتشرب منها الحمير، ويغتسل فيها الجنب ويتوضّأ، فقال: «وكم قدر الماء؟»، فقلت: إلى نصف السّاق وإلى الرّكبة، قال: «توضّأ منه»^٤.

السّادس: من الحسن؛ عبد الله بن المغيرة، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الكرّ من الماء نحو حُبّي هذا» وأشار إلى حُبّ من الحُباب التي تكون بالمدينة»^٥.

العلامة إلى يومنا هذا على صحّتها، ولم يطعن أحد منهم في سندها حتّى انتهت النوبة إلى بعض الفضلاء المعاصرين، فتوهّم عدم صحّتها، ونسب القائلين بصحّتها إلى الخطأ، بل نسب شيخ الطائفة في سندها إلى الوهم الفاحش.

والحقّ أنّ الخطأ والوهم الفاحش من هذا الفاضل لا من القوم قدّس الله أرواحهم. وقد أوضحت ذلك في مشرق الشّمسين. «منه رحمه الله». بتفاوت في النسخ.

١. في المصادر زيادة: فيه.

٢. الاستبصار: ١١ ح ١٧، التّهذيب: ١: ٤١٤ ح ١٣٠٨، وصدر في الوسائل: ١: ١١٨ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٥، وذيله في ص ١٢٤ الباب ١١ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

٣. في الوسائل: إلى المدينة.

٤. في التّهذيب: منها.

٥. التّهذيب: ١: ٤١٧ ح ١٣١٧، الاستبصار: ١: ٢٢ ح ٥٤، الكافي: ٣: ٤ ح ٧، الوسائل: ١: ١١٩ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٢. ولما كانت الحياض التي بين الحرمين الشّريّين معمورة معروفة اقتصر عليه السلام على السّؤال عن مقدار الماء في عمقها ولم يسأل عن الطّول والعرض، وإنّما سأل عن ذلك ليعلم قدر نسبة الماء في عمقها إلى تلك التّحاسات المذكورة حتّى يتبيّن انفعاله منها وعدمه.

٦. الكافي: ٣: ٨ ح ٨، التّهذيب: ١: ٤٢ ح ١١٨، الاستبصار: ١: ٥٧ ح ٥، الوسائل: ١: ١٢٢ الباب ١٠ من أبواب الماء

السابع: زرارة، قال: «إذا كان الماء أكثر من راوية لم ينجسه شيء، تفسخ فيه أو لم يفسخ، إلا أن يجيء له ريح تغلب على ريح الماء»^١.

أقول: قد تضمنت هذه الأحاديث تقدير الكثير من الرائد بالوزن والمساحة بالشتر والذراع، وبلوغه نصف الساق أو الركبة، وكونه نحو حُبٍّ من أحباب المدينة، وكونه أكثر من راوية.

أما الوزن: فقد تضمن الحديث الأول أنه ألف ومائتا رطل.

والأصحاب رضوان الله عليهم مختلفون في أن المراد الرطل العراقي، وهو: مائة وثلاثون درهماً، كل درهم ثمان وأربعون شعيرة من أوسط حب الشعير. أو المدني الذي هو مائة وخمسة وتسعون درهماً، أعني رطلاً ونصفاً بالعراقي.

فالشيخان وابن البراج وابن حمزة وابن إدريس على الأول^٢، وهو المشهور.

ويؤيده أنه هو المناسب لرواية الأشبار، وبه يحصل الجمع بين الحديث الأول والرابع، من أن الكر ستمائة رطل، لحمله على رطل مكة، وهو ضعف الرطل العراقي.

والسيد المرتضى^٣ وابن بابويه^٤ على الثاني؛ للاحتياط، ولأن الظاهر أنهم عليهم السلام أجابوا بما هو عُرف بلدهم.

ورد: بأنه لا احتياط في الانتقال إلى التيمم بمجرد ملاقة النجاسة لذلك المقدار،

المطلق ح ٧، بتفاوت يسير. لا تضر جهالة الواسطة لأن الراوي عبد الله بن المغيرة وهو ممن اجتمعت العصابة على صحة ما يصح عنه. «منه رحمه الله».

١. التهذيب ١: ٤١٢ ح ١٢٩٨، الاستبصار ١: ٧٧ ح ٧، الوسائل ١: ١٠٤ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ذيل ح ٩.

٢. المبسوط ٦: ٣، النهاية ٣: الخلاف ١: ١٨٩ - ١٩٠ المسألة ١٤٧، المقنعة ٦٤: ٢١، للتهذيب ١: ٢١، الوسيلة ٧٣: السررائر ١: ٦٠.

٣. الانتصار: ٨٥، المسائل الناصرية (الجوامع الفقهية) ٢١٤، حمل العلم والعمل: ٤٩.

٤. الفقيه ١: ٦، الهداية: ٦٨.

وإجابتهم عليهم السّلام على عرف بلدهم ليس أقرب من الإجابة على عرف بلد السائل، ولعلّه في الحديث الأوّل عراقي، فإنّ المرسل كذلك.

وأما التّقدير بالمساحة بالأشبار كما تضمّنه الحديث الثالث، فأقوال أصحابنا رضوان الله عليهم فيه أربعة:

الأوّل: القول المشهور: وهو أنّه ما بلغ تكسيه اثنين وأربعين شبراً وسبعة أثمان، وقد تضمّنته^١ رواية أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكرّ من الماء، كم يكون قدره؟ قال: «إذا كان الماء ثلاثة أشبار ونصفاً في مثله ثلاثة أشبار ونصف في عمقه من الأرض، فذلك الكرّ من الماء»^٢.

وهذه الرواية ضعيفة؛ لجهالة أحمد بن محمد بن يحيى، ووقف عثمان بن عيسى، فإنّهما في طريقها، واشتركا في بصير.

وربّما يُطعن في متنها أيضاً لخلوّه عن بيان قدر العمق، كما قاله شيخنا الشّهيد الثّاني طاب ثراه في شرح الإرشاد^٣.

وأنت خير بأنّ الاكتفاء في المحاورات بالمقام، ودلالة سَوَق الكلام شائع، على أنّه يمكن توجيهها على وجه^٤ تسلّم به من هذا أيضاً، بإعادة الضّمير في قوله عليه السلام: «في مثله» إلى ما دلّ عليه قوله عليه السلام: «ثلاثة أشبار ونصفاً» أي في مثل ذلك المقدار لا في

١. في س، ص: تضمّنه.

٢. الكافي ٣: ٥٣، التهذيب ١: ٤٢ ح ١١٦، الامتصاص ١: ١٠ ح ١٤، الوسائل ١: ١٢٢ الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق ح ٦.

٣. روض الجنان: ١٤٠.

٤. في ح: وجهه.

٥. به: ليس في ب، ص.

٦. في ح: هذه.

مثل الماء؛ إذ لا محصل له.

وكذا الضمير في قوله عليه السلام: «في عمقه» أي في عمق ذلك المقدار من الأرض. وأيضاً فالظاهر - على تقدير الإغماض عن هذا التوجيه - هو أن المسكوت عنه فيها إنما هو العرض. وأمّا العمق فمبين؛ لأن قوله عليه السلام: «في عمقه من الأرض» إما حال من مثله، أو نعت لثلاثة أشبار الذي هو بدل من مثله، ولولا الحمل على هذا لصار قوله عليه السلام: «في عمقه من الأرض» كلاماً منقطعاً متهافتاً، وحاشا مثلهم عن التلطف بمثله. القول الثاني: أنه ما بلغ تكسيه سبعة وعشرين شبراً، وقد دلّ عليه الحديث الثالث، وهو قول الصدوقين وسائر القميين^١، والعلامة في المختلف^٢، وشيخنا المحقق الشيخ علي في حواشي المختلف، والقول به غير بعيد. وعدم التصريح بمقدار العمق في الحديث غير قادح فيه؛ لدلالة سوق الكلام عليه كما قلنا في الرواية السابقة، ومثله في المحاورات كثير. القول الثالث: أنه مائة شبر مكسّر، وهذا القول لابن الجنيد^٣، ومستنده غير معلوم.

والقول الرابع: للقطب الراوندي، وهو أنه ما بلغ مجموع أبعاده الثلاثة عشرة أشبار ونصفاً، وكأنه رحمه الله عمل برواية أبي بصير، لكنه لم يحمل لفظة «في» فيها على معنى الضرب.

١. الفقيه ١: ٦، أمالي الصدوق: ٥١٤ المجلس التاسع والتسعون، ونسب الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ١٩٠ للسألة ١٤٧ إلى القميين القول بأنه ثلاثة أشبار ونصف طولاً في عرض في عمق، وحكى قول القميين ابن إدريس في السرائر ١: ٦٠، والعلامة في المختلف ١: ١٣.

٢. المختلف ١: ٢١ و ٢٢.

٣. نقله عنه العلامة في المختلف ١: ٢١، وابن فهد في المهذب البارع ١: ٨٢.

٤. حكاه عنه في المختلف ١: ٢٢.

بل على ما يفيد معنى المعية والجمع، أي إذا ما ضُمَّت أبعاده
الثلاثة بعضها إلى بعض حَصَلَ عشرة أشبار ونصف.

ولا يخفى ما في التّحديد على هذا التّقدير من شدّة التّفاوت، فإنّ الماء الذي
بمجموع أبعاده الثلاثة عشرة أشبار ونصف، كما قد يكون مساحته مساوية لمساحة
الكرّ على القول المشهور كما هو ظاهر.

فقد تكون ناقصةً عنها، قريبة منها، كما لو فرض طوله ثلاثة أشبار، وعرضه
ثلاثة، وعمقه أربعة ونصفاً، فإنّ مساحته حينئذٍ أربعون شبراً ونصف، وقد تكون
بعيدة عنها جدّاً، كما لو فرض طوله ستة، وعرضه أربعة، وعمقه نصف شبر، فإنّ
مساحته اثنا عشر شبراً.

وجعل شيخنا الشّهيد الثاني طاب ثراه في شرح الإرشاد^١ أبعد الفروض عنها ما
لو^٢ كان كلّ من عرضه وعمقه شبراً، وطوله عشرة أشبار ونصفاً. وهو محلّ كلام؛
لوجود ما هو أبعد منه، كما لو كان طوله تسعة أشبار، وعرضه شبراً واحداً، وعمقه
نصف شبر، فإنّ مساحته أربعة أشبار ونصف^٣.

وأيضاً ففي كلامه قدّس الله روحه مناقشة أخرى؛ إذ الأبعاد الثلاثة في الفرض
الذي ذكره رحمه الله إنّما هي اثنا عشر شبراً ونصف لا عشرة ونصف، هذا.

وأنت خير بأنّ صدور مثل هذا التّحديد العظيم الاختلاف، الشّديد التّفاوت عن
القطب الرّاوندي رحمه الله لا يخلو من غرابة، (كما أنّ صدور مثل هذا الكلام عن

١. روض الجنان: ١٤٠.

٢. لو: ليس في ب.

٣. وقد يوحد أبعد من هذا، كما لو كان طوله عشرة أشبار، وعرضه ربع شبر، وعمقه كعرضه، فإنّ مجموع
أبعاده عشرة ونصف ومساحته خمسة أثمان شبر. «منه رحمه الله».

شيخنا الشهيد الثاني غير خالٍ من غرابة أيضاً. ثمّ الذي يظهر أنّ مراد القطب^١ طاب ثراه أنّ الكرّ: هو الذي لو تساوت أبعاده الثلاثة لكان مجموعها عشرة أشبار ونصفاً، وحيثُ ينطبق كلامه على المذهب المشهور، والله أعلم بحقائق الأمور. وأمّا التقدير بالمساحة بالأذرع، كما تضمّنه الحديث الثاني، فهو غير شديد البعد عن التقدير المشهور.

فإنّ المراد بالذراع: ذراع اليد؛ وهو شبران تقريباً. والمراد بكون سعته ذراعاً وشبراً كون كلّ من طوله و عرضه ذلك المقدار، فيبلغ تكسيه على هذا المقدار ستّة وثلاثين شبراً، ولم أطلع على قائل به من الأصحاب. وما نقله شيخنا في الذكرى عن ابن طاووس من أنّه مالٌ إلى رفع التجاسة بكلّ ما روي^٢، لا يخرج في الحقيقة عن قول القميّين، فإنّ الظاهر أنّه يحمل الزائد عليه على التدب.

وأمّا التقدير ببلوغ الماء إلى نصف الساق وإلى الركبة. كما تضمّنه الحديث الخامس^٣، فهو مبنيّ على ما علّمه عليه السلام من مقدار أطوال تلك الحياض وعروضها، فإنّ السّؤال صريح في أنّ تلك الحياض كانت معيّنة معروفة. وأمّا التقدير بكونه نحو «حُبٍّ من حُباب المدينة» كما تضمّنه الحديث السّادس، وبكونه «أكثر من راوية» كما في الحديث السّابع، فيمكن تنزيله على أحد المذهبين الأوّلين.

١. في ب، ح، ص: والذي يظهر أنّ مراده.

٢. الذكرى ١: ٨١.

٣. لا يخفى أنّ هذا الحديث حجّة على المفيد وسلار حيث ذهبا إلى انفعال ماء الحياض بالتجاسة وإن كان كراً فصاعداً. «منه رحمه الله».

٤. أحد: ليست في ب ص.

ولعلّ تنزيله على الثاني أقرب؛ (لأنّ اتّساع)^١ الحبّ والرّواية لما يقارب^٢ الكرّ بالمذهب الأوّل نادر، والله أعلم.

ثمّ لا يخفى عليك أنّ إشكال الحيضان^٣ والغدران شديدة الاختلاف، ومعرفة مساحتها والعلم ببلوغها الكرّية لا يتيّسر غالباً إلّا بالرجوع إلى ما تقتضيه القواعد الحسابيّة والأصول الهندسيّة، ولم يتصدّ الأوصحاب قدّس الله أرواحهم (إلى بسط)^٤ الكلام في ذلك، مع أنّه من المهمّات، والخوض فيه أهمّ من خوضهم في حساب الوصايا المهمّة، والإقرارات، وميراث الخنائي، ومَنْ تحرّر بعضه (وغير ذلك)؛ فإنّها أمور لا يتفق وقوعها إلّا نادراً بخلاف ما نحن فيه، فإنّه ممّا يكثر الاحتياج إليه، وتتوفّر^٥ الدّواعي إلى الاطلاع عليه، فلا بأس بإطلاق عنان القلم في هذا الباب، وإن أدّى ذلك إلى الإطناب.

وقد كان سبق منّي في عنفوان الشّبّاب^٦ إملاء رسالة في هذه المسألة، فرأيت أن أورد خلاصتها في هذا الكتاب، مع زيادات لطيفة تمسّ إليها الطّباع القويمة، وتشجّد^٧ بها الأذهان المستقيمة.

فأقول وبالله التّوفيق: إنّ المساحة المبحوث عنها هنا هي: استعلام ما في الماء من أمثال مكعب الشّبر وأبعاضه، ليُعلم أنّه هل بلغ الكرّ أم لا.

١ . في ص : لا اتّساع.

٢ . في م ، ح : تقارب.

٣ . في حاشية ح : الحياض.

٤ . في س : ينضد.

٥ . في ح : لبسط.

٦ . في ص : تتوفّر.

٧ . في س : شبّاب.

٨ . في ص : وتشجن.

والمراد بمكعب الشبر مُحسّم مائتي يحيط به ستة مربّعات متساوية، طول كلّ من أضلاعها شبر. فمعنى قولهم: الكرّ ما بلغ تكسيه اثنين وأربعين شبراً وسبعة أثمان شبر، أنّه ما اشتمل على اثنين وأربعين مُحسّماً مائياً كلّ منها مكعب الشبر، ومجسّم آخر هو سبعة أثمان مكعبه.

ثمّ أصول الصّور المتصوّرة^١ هنا سبع و عشرون، فإنّ الطّول إمّا صحيح أو كسر أو مركّب منهما، وعلى كلّ من الثلاث فالعرض كذلك؛ وعلى كلّ من التسع فالعمق كذلك.

فإن كان كلّ من الأبعاد الثلاثة صحيحاً فظاهر، وإن كان كلّ منها كسراً فمعلوم أنّه [بعيد]^٢ عن بلوغ الكرّة بمراحل، بقي خمس وعشرون صورة جزئياتها غير محصورة.

وبعضها ربّما يسهل ضربه جدّاً كالصورة الدّائرة على الألسنة، الممثل بها في الرواية، وهي ما بلغ^٣ كلّ من الأقطار الثلاثة ثلاثة أشبار ونصفاً.

وبعضها ربّما يحتاج في تسهيله إلى بعض الأعمال الحسابيّة كالتجنيس: وهو جعل الصّحيح من جنس الكرّ بأن يضرب الصّحيح في مخرج الكسر ويزيد صورة الكسر على الحاصل.

فنقول: إذا كان في كلّ من الجانبين كسر، فإنّما أن يكون في كلّ منهما صحيح فتضرب مُحسّن أحد الطّرفين في مُحسّن الآخر، أو يختصّ الصّحيح بأحدهما، فتضرب مُحسّنه في صورة كسر الطّرف الآخر، ويحفظ الحاصل.

١ . المتصوّرة: ليس في ح .

٢ . بعيد: ليس في النسخ وأثبتناها للتوضيح.

٣ . بلغ: أثبتناه من ح.

ثم يُضرب مخرج أحد الكسرين في مخرج الآخر، ويحفظ الحاصل أيضاً.
ثم تُقسّم الحاصل الأوّل على الحاصل الثاني إن لم يكن أقلّ منه، وتنسبه منه إن كان أقلّ، فما صار فهو المطلوب.

فلو كان الطّول ثلاثة أشبار ونصفاً، والعرض شبرين وثلاثة أرباع، والعمق أربعة أشبار وربّعاً، فالحاصل من ضرب مُجَنّس الطّول في مُجَنّس العرض سبعة وسبعون.
ومن ضرب المخرَج في المخرَج ثمانية والخارج من القسمة تسعة وخمسة أثمان، وهي: الحاصل من ضرب الطّول في العرض، مُجَنّسها سبعة وسبعون، ومُجَنّس العمق سبعة عشر، ومضروب أحدهما في الآخر - وهو الحاصل الأوّل - ألف وثلاثمائة وتسعة.
ومضروب المخرَج في المخرَج - أعني الحاصل الثاني - اثنان وثلاثون، والخارج من القسمة أربعون وسبعة أثمان (وربع الثمن)^١ فهذا الماء ينقص من الكرّ بشبرين تقريباً.^٢
وقد جرّينا في الأمثلة^٣ على ما هو المشهور من أنّ الكرّ ما بلغ تكسيه اثنين وأربعين شبراً و سبعة أثمان^٤.

وإذا كان الكسر في أحد الجانبين فقط، فإن كان معه صحيح فاضرب مُجَنّس الطّرف ذي الكسر في الطّرف الصّحيح، وإلّا فاضرب صورة الكسر في الطّرف الصّحيح، وتقسّم الحاصل على التقديرين على مخرَج الكسر أو تنسبه منه.

فلو كان الطّول اثني عشر شبراً والعرض خمسة أشبار وثلاثاً، والعمق ثلاثة أرباع شبر، فاضرب الاثني عشر في مُجَنّس الخمسة والثلث، أعني ستّة عشر، يحصل مائة واثنان وتسعون، فاقسمها على الثلاثة الّتي هي المخرَج، يخرج أربعة وستون، تضربها في

١ . ليس في ص .

٢ . تقريباً: ليس في ص ، ح .

٣ . في الأمثلة: ليس في ص .

٤ . في ح زيادة: شبر .

صور الثلاثة أرباع - وهو ثلاثة - يحصل مائة واثنان وتسعون، فاقسمها على الأربعة يخرج ثمانية وأربعون، فهذا الماء يزيد على الكرّ بخمسة أشبار وثمان شبر.

وهنا نكتة يحسن التنبيه عليها: وهي أنّ ماء الحوض المربع الذي كلّ من أبعاده الثلاثة ثلاثة أشبار ونصف يزيد عند التحقيق على التصاب الشرعيّ بشيء يسير؛ لما يُبين^١ في موضعه من أنّ الماء أينما وقع يكون قطعة من سطح كُرّيّ مركزه مركز الأرض، وعليه بناء المسألة المشهورة من زيادة ما يحويه الإناء وهو في قعر البئر على ما يحويه وهو على رأس المنارة، فلا يكون السطح المماسّ للهواء من الماء مستويّاً بل هو محدّب.

فماء الحوض المذكور يزيد في الحقيقة على^٢ الكرّ بقطعة صغيرة جداً من كرة، نصف قطرها مساوٍ لبُعد محدّب الماء عن مركز الأرض، لكن لما كانت هذه الزيادة في غاية القلّة^٣ والحقارة بحيث لا يدرّكها الحسّ أصلاً، لم يكن لها اعتبار في نظر الشارع. **فإن قلت:** لعلّ الشارع لاحظ هذه الزيادة لكنّه لم يصرّح باعتبارها؛ للزومها للحيضان والغدران في الجملة، وعدم انفكاكها عنها، ولُبُعد هذه التدقيقات عن أكثر الأفهام.

قلت: هذا يؤدّي إلى أن لا يكون الماء الخالي عن الانحداب المذكور كراً عنده، كالموضوع في ظرف مكعّب منطبق عليه من جميع الجوانب، مساحة جوفه اثنان وأربعون شبراً وسبعة أثمان شبر.

والظاهر أنّه ممّا لا ارتياب في كربيته، وإن أمكن البحث الجدليّ فيه.

١. في س ، ص : تبين.

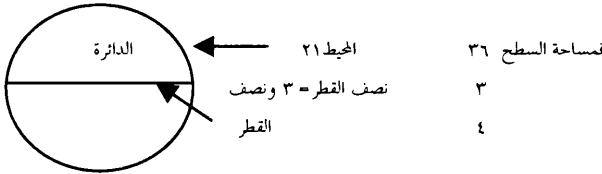
٢. على: ليس في ح، ص.

٣. في ب ، ص زيادة : جداً.

ثمّ الأشكال المسطّحة الّتي يُمكن وقوع الحيضان والغدران عليها غير محصورة، ولنذكر طريق مساحة المشهور منها، فإذا عرفت مساحة السّطح، وكانت مساحة العمق كلّها على نسبته، ضربت ما حصل من مساحته في أشبار العمق.

فنقول: إن كان الحوض على شكل الدّائرة فطبّق خطّاً على محيطها، ثمّ خذ ثلاثة، وهو قطرها بالتّقريب المشهور، واضرب نصف عدد أشباره في نصف عدد أشبار المحيط، والحاصل في عدد أشبار العمق.

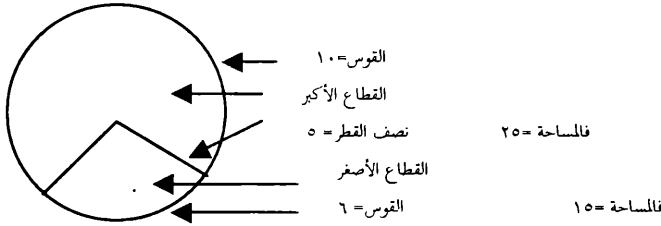
ففي حوض مستدير، محيطه أحد وعشرون شبراً وعمقه شبران، تضرب نصف قطره، أعني ثلاثة ونصفاً في عشرة ونصف، يحصل ستّة وثلاثون وثلاثة أرباع، فاضربه في اثنين، يحصل ثلاثة وسبعون ونصف، فالحوض المذكور يزيد على الكر بثلاثين شبراً وخمسة أثمان شبر. وهذه صورته.



وإن كان على هيئة نصف الدّائرة فتضرب نصف القطر في ربع المحيط هكذا:

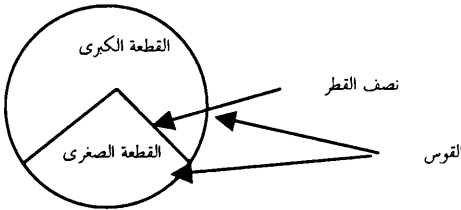


وإن كان على هيئة القطاع، وهو ما أحاط به قوس من الدائرة وخطان متساويان هما نصف قطرهما يلتقيان عند مركزهما، فإن كان القوس أعظم من نصفها فهو القطاع الأكبر، أو أقل منه فهو القطاع الأصغر، هكذا:



فتضرب نصف القطر في نصف القوس.

وإن كان على هيئة قطعة الدائرة، وهي ما أحاط به قوس من دائرة غير نصفها وخط مستقيم. وهي إما عظمى أو صغرى، كالقطاع فحصل المركز، وكملهما^١ قطاعين ليحصل مثلث داخلي^٢ أو خارجي^٣ تزيد مساحة الداخلي على مساحة القطاع ليحصل مساحة العظمى^٢، أو تنقص مساحة الخارجي^٣ من^٢ مساحة القطاع، ليبقى مساحة الصغرى، هكذا:

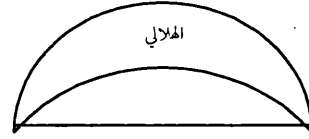
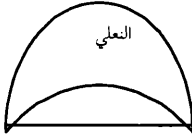


١ . في ب : وكلهما وفي س : وكلّيهما، وفي ح : كملها.

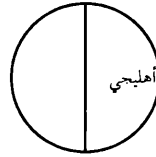
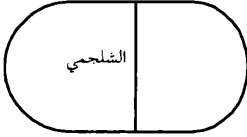
٢ . في م : العظمين.

٣ . في م : عن.

وإن كان هلالياً: وهو ما أحاط به قوسان غير أعظم من نصفي دائرتين،
وتحديهما^١ إلى جهة واحدة.
أو نعلياً: وهو كذلك، إلا أنّ كلاً من القوسين أعظم فصل بين طرفيهما، وأنقص
مساحة القطعة الصّغرى من مساحة العظمى، هكذا :

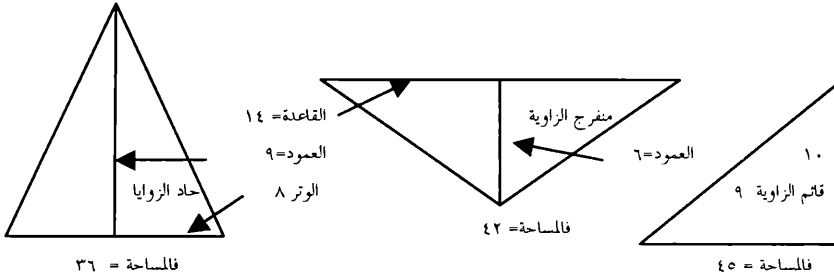


وإن كان إهليجياً^٢ وهو: ما أحاط به قوسان متساويان محدّباهما إلى جهتين، كلّ
منهما أقلّ من نصف الدّائرة.
أو شلجياً وهو كذلك، إلا أنّ كلاً من القوسين أعظم، فاقسم كلاً منهما إلى
قطعتين، وامسحهما، هكذا :



وإن كان مثلثاً، فإن كان قائم الزّاوية فاضرب أحد الضّلعين المحيطين بها في نصف
الآخر.
وإن كان منفرج الزّاوية فاضرب العمود المخرج منها على وترها في نصف الوتر.

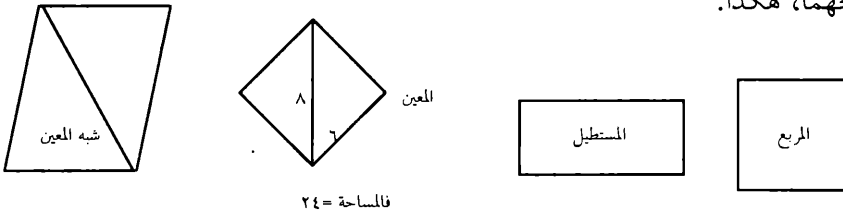
وإن كان حادّ الزّوايا فاضرب العمود المخرج من أيّها شئت على وترها في نصف ذلك الوتر، هكذا:



وإن كان ذا أربعة أضلاع، فإن كان قائم الزّوايا متساوي الأضلاع وهو المربع، فاضرب أحد أضلاعه في نفسه. أو متساوي كلّ متقابلين فقط وهو المستطيل، ففي مجاوره.

أو متساوي الأضلاع متوازيها غير قائم الزّوايا، لكن كلّ متقابلتين متساويتان^١ وهو المعين.

فاضرب نصف أحد قطريه في كلّ الآخر. أو كان كالمعين في غير تساوي الأضلاع، لكنّ يتساوى كلّ متقابلين منها، وهو الشّبيه بالمعين، فاقسمه إلى مثلثين وامسحهما، هكذا:

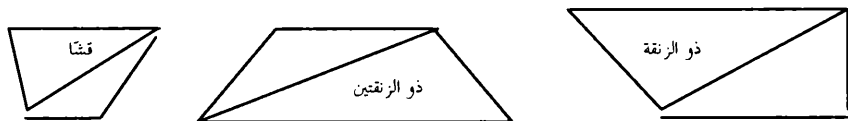


١ . متساويتان: ليس في م ، س .

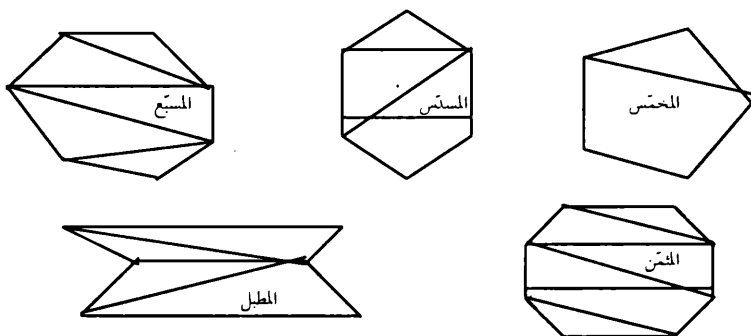
وهكذا تفعل إن كان ذا زنقة واحدة: وهو ما كان ضلعان منه متوازيين، والآخران غير متوازيين، لكن أحدهما عمود على المتوازيين.

أو ذا زنقتين: وهو كذلك، إلا أنه ليس شيء من غير المتوازيين فيه عموداً على شيء من المتوازيين.

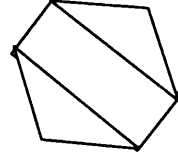
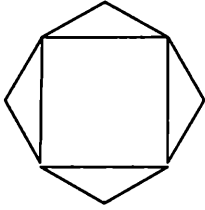
أو على هيئة قشّاء: وهو ما لاشيء من أضلاعه الأربع موازياً لشيء منها، هكذا:



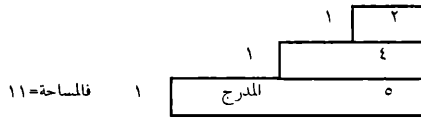
وإن كان مخمّساً أو مسدّساً أو مسبّعاً أو مثمّنّاً أو متسّعاً أو معشرّاً، أو ذا إحدى عشرة قاعدة أو ذا اثني عشر قاعدة فصاعداً، فاقسمه إلى مثلثات، فالمخمّس إلى ثلاثة، والمسدّس إلى أربعة، والمسبّع إلى خمسة، وهكذا فمجموع مساحتها مساحته. وهكذا تفعل إن كان مطبّلاً: وهو ما يحصل من ذي زنقتين متساويتين اتصالاً بأقصر متوازييهما، هكذا :



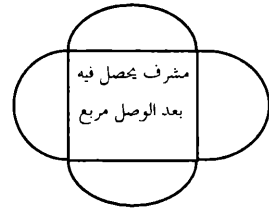
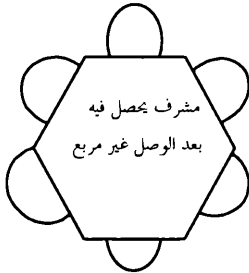
ولك قسمة المسدّس إلى مستطيل ومثلثين والمثلث إلى مربع وأربع مثلثات، هكذا:



والأسهل في المسدّس والمثلث فصاعداً ممّا أضلاعه زوج أن تضرب نصف قطره في نصف مجموع أضلاعه، وقطره هو الواصل بين ضلعيه المتقابلين، وإن كان مدرّجاً - وهو المنبري - فاقسمه إلى ذوات أربعة أضلاع، وامسحها، هكذا:



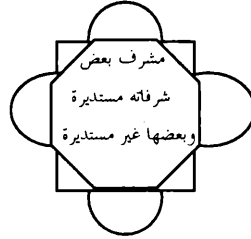
وإن كان مشرفاً، فإن كانت شرفاته كلّها^١ مستديرة، فصل بين أطرافها لتصير قطعاً، ويحدث^٢ شكل مستقيم الأضلاع، مربع أو غيره، فامسحه وأضف إليه مساحة القطع، فمجموع المساحتين مساحة المجموع، هكذا:



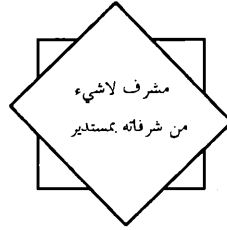
١ . كلّها : ليس في ح.

٢ . في م : حدث.

وقس عليه ما إذا كان بعض الشّرفات مستديراً، وبعضها غير مستدير، هكذا:



ولو كان الكلّ غير مستدير حصل بالوصل أشكال مستقيمة الأضلاع، هكذا:



فاعمل بكلّ منها^١ ما يقتضيه واجمع الحواصل. وفي كلّ هذه الأشكال يُضرب حاصل مساحة السّطح في العمق إن كان نزوله على نسبة السّطح كما مرّ، وإلاّ فإن كان نزوله على التّضايق سُمّي شكل الماء مخروطاً وهو: جسم صنوبريّ يحيط به سطح مستوٍ هو قاعدته، وآخر أُخذ من محيطها متضايقاً إلى نقطة، والخطّ الواصل بينها وبين مركز القاعدة سهمة، فإن كان عموداً على القاعدة سُمّي المخروط قائماً، وإلاّ فمائلًا. وإن كانت قاعدته مستديرة فمستديراً، أو مضلّعة فمضلّع، ومساحته مطلقاً بضرب مساحة قاعدته في ثلث ارتفاعه.

وإن قُطِع المخروط بمستوٍ موازٍ لقاعدته سُمّي ما يليها مخروطاً ناقصاً، فإن كان

١ . منها: ليس في م ، ب .

مستديراً فاضرب قطر قاعدته العظمى في ارتفاعه، واقسم الحاصل على التفاوت بين قطرَي القاعدتين يحصل ارتفاعه لو كان تاماً. والتفاضل بين ارتفاع التام والتاقص، ارتفاع المخروط الأصغر المتم له فاضرب ثلثه في مساحة القاعدة الصغرى تحصل مساحته، فاسقطها من مساحة التام يبقى مساحة التاقص.

وإن كان مضلعاً فاضرب ضلعاً من قاعدته العظمى في ارتفاعه، واقسم الحاصل على التفاضل بين أحد أضلاعها، وآخر من الصغرى ليحصل مساحة التام، وأكمل العمل كما عرفت. وما لم نذكره من الأشكال يُمكن التوصل إلى معرفة مساحته باستعانة ما ذكرناه، هذا إذا كانت أضلاعها مستقيمة، أو فرجارية، أو مركبة من النوعين لا غير، وكذا سطوحها.

وأما إن كانت بأجمعها غير فرجارية ولا مستقيمة، أو كان بعضها منها كذلك، فلا سبيل إلى معرفة مساحتها إلا بالتقريب، والله أعلم. ولا بأس بإيراد بعض المسائل الحسابية تمريناً لطباع الطالبين، وتشجيعاً لأذهان الراغبين.

وهذه المسائل أورد بعضها سلطان المحققين نصير الملة والحق والدين الطوسي قدس الله روحه في رسالته الجبرية المشهورة، ولكن في لباس لا مناسبة له بالمباحث الفقهية؛ إذ لم يكن غرضه نور الله مرقده في تلك الرسالة متعلقاً بأبواب الفقه.

والعلامة طاب ثراه نقل بعضها في كتاب نهاية الأحكام^٢، بعد ما كساه لباساً فقهياً يناسب مبحث البيع. ونحن كسوناهها لباساً يناسب مبحث الطهارة، وقد أوردنا ما عدا الرابعة منها في رسالتنا الموسومة بـ«خلاصة الحساب» أيضاً^٣، والله ولي التوفيق.

١. في س: أن يراد.

٢. نهاية الأحكام ٢: ٤٨٩-٤٩٤.

٣. اللباب في شرح خلاصة الحساب: ٢٥٥.

المسألة الأولى: حوض له أربعة أنابيب، يملأ إحداها كرّاً في يوم، والأخرى كرّاً في يومين، والثالثة في ثلاثة أيام، والرابعة في أربعة، فأطلق شخص الأنابيب الأربع إليه في أوّل النهار دفعة واحدة، وحلف أن يتوضّأ من ذلك الحوض في أوّل وقت بلوغ مائه الكرّية^١.

فإن أراد أن يعرف في أي وقت من النهار تبلغ الكرّية ليتوضّأ منه، فطريق استخراج هذه المسألة ونظائرها بالأربعة^٢ المتناسبة، أن نقول: لا ريب أن الأربع تملأ في يوم واحد كرّين ونصف سدس كرّ، فنسبة يوم واحد إلى اثنين ونصف سدس كنسبة الزّمان المجهول إلى كرّ واحد، فالجهول أحد الوسطين، فنضرب أحد الطرفين في الآخر، وينسب الحاصل - وهو واحد إلى الوسط المعلوم - بخمسين وخمسيّ خمسه، وهي نسبة اثني عشر إلى خمسة وعشرين، فيتوضّأ بعد مضيّ خمسيّ النهار وخمسيّ خمسه، فلو كان النهار اثني عشرة ساعة مثلاً توضّأ بعد مضيّ خمس ساعات وخمسة وأربعين دقيقة وستّ وثلاثين ثانية^٣.

المسألة الثانية: حوض ورّد عليه جماعة فطهّروا فيه ثيابهم، ثمّ سقّوا بسدس مائه دوابّهم، وبخمس ما بقي أغنامهم، وبثلاثة أثمان ما بقي إبلهم، ثمّ ساروا عنه وقد بقي في أسفلّه خمسمائة رطل عراقيّ من الماء، ثمّ شكّوا بعد ذلك في أنّه هل كان في وقت التطهير كرّاً أم لا؟ فكيف السبيل إلى استعمال ذلك؟

١ . أو أنّه طهّس ثيابه في ذلك الحوض في منتصف النهار بعد وقوف الأنابيب في ذلك الآن، وشكّ في أنّه هل كان وقت التطهير كرّاً أم لا ؟ «منه رحمه الله».

٢ . الأربعة المتناسبة وهي ما نسبة أولها إلى ثانيها كنسبة ثالثها إلى رابعها، ويلزمها مساواة مسطّح الطرفين لمسطّح الوسطين. إذا جهل أحد الطرفين فاقسم مسطّح الوسطين على الطّرف المعلوم، وإذا جهل أحد الوسطين فاقسم مسطّح الطرفين على الوسط المعلوم، والخارج هو المطلوب. أنظر الباب في شرح خلاصة الحساب: ٢٦٢.

٣ . أنظر الباب في شرح خلاصة الحساب: ٢٥٥-٢٥٨.

فبطريق الأربعة المتناسبة، نقول: إنَّ هذا السَّوَال يرجع^١ في الحقيقة إلى قولنا: أيَّ عدد إذا نقص منه ثلثه وربعه بقي خمسمائة^٢، فيحصل المخرج المشترك، أعني اثني عشر، ويسقط منه الكسرين^٣ يبقى خمسة، فنسبة الاثني عشر إليها كنسبة المجهول، أعني أرتال الحوض إلى خمسمائة، والمجهول أحد الوسطين، فنضرب أحد الطرفين في الآخر، ونقسّم الحاصل - وهو ستّة آلاف - على الوسط المعلوم، أعني خمسة يخرج ألف ومائتان، فقد كان ذلك الحوض كراً من دون زيادة ولا نقصان، وبطريق الجبر نفرض مقدار أرتاله شيئاً وننقص منه ثلثه وربعه، يبقى ربع شيء وسدسه معادلاً بخمسمائة. فنقسم الصّحيح على الكسر، يخرج ألف ومائتان.

وبالخطأين^٤ نفرضه مائة وعشرين رطلاً، فالخطأ الأوّل: أربعمائة وخمسون، ثمّ نفرضه مائتين وأربعين، فالخطأ الثّاني في أربعمائة، فالمحفوظ الأوّل - أعني مضروب الفرض الأوّل في الخطأ الثّاني - ثمانية وأربعون ألفاً، والمحفوظ الثّاني - أعني مضروب الفرض الثّاني في الخطأ الأوّل - مائة ألف وثمانية آلاف. والفضل^٥ بين المحفوظين ستّون

١. في ص: رجع.

٢. وجه رجوعه إلى ذلك ظاهر؛ إذ الاثنا عشر إذا نقص منها سدسها بقي عشرة، وإذا نقص من العشرة خمسها بقي ثمانية، وإذا نقص من الثمانية ثلاث أثمانها بقي خمسة، ومجموع الكسور المنقوصة سبعة وهي ثلث الاثني عشر وربعه. «منه رحمه الله».

٣. أي من الاثني عشر المئتي ثلث وربع. «منه رحمه الله».

٤. طريق الخطأين: تفرض المجهول ما شئت وتسميه المفروض الأوّل، وتنصّرف فيه بحسب السَّوَال؛ فإن طابق فهو المطلوب، وإن أخطأ بزيادة أو نقصان فهو الخطأ الأوّل. ثمّ تفرض آخر وهو المفروض الثاني، فإن أخطأ حصل الخطأ الثاني، ثمّ اضرب المفروض الأوّل في الخطأ الثاني وستّه المحفوظ الأوّل، والمفروض الثاني في الخطأ الأوّل وهو المحفوظ الثاني، فإن كان الخطآن زائدين أو ناقصين فاقسم الفضل بين المحفوظين على الفضل بين الخطأين، وإن احتلفا فمجموع المحفوظين على الخطأين ليخرج المجهول. أنظر الباب في شرح خلاصة الحساب ٢٦٦.

٥. في ص: الفصل.

ألفاً، وبين الخطأين خمسون، وخارج قسمة الأوّل على الثاني ألف ومائتان.
وبطريق التّحليل نقول: لما كان الثّلاث والرّبع من كلّ عدد يساوى ما بقي منه
وخمسه فنزید على الخمسمائة مثلها وخمسها، فما اجتمع فهو مقدار ماء الحوض،
وهذا طريق مختصر لطيف.

المسألة الثالثة: حوض مستطیل طوله عشرة أشبار، وعرضه شبر واحد، وعمقه
مجهول، أُقيم فيه قصبة ملصقة^١ بأحد حائطيّه الأقصرين، فكان الخارج منها من الماء
خمسة أشبار، فأما لها شخص مع ثبات طرفها في قعره، حتّى غاب رأسها في الماء حين
لصوقه، بالحائط الآخر، ثمّ توضّأ منه وسافر عنه، ثمّ ظهر عليه أنّ الخارج من تلك
القصبة كان نجساً، فكيف الطّريق إلى العلم بأنّه وقت الوضوء كان كرّاً أم لا، ليحكم
بصحّة الوضوء أو فساده؟

فطريق استخراجها بالجبر والمقابلة^٢ أن نفرض الغائب في الماء من تلك القصبة^٣
شيئاً، فيكون جميعها خمسة وشيئاً.

ولا ريب أنّ القصبة بعد الميل وتر قائمة أحد ضلعيّها العشرة الأشبار الّتي بين
المطلع والمغيب، أعني طول الحوض، والضّلع الآخر القدر الغائب منها أعني الشّيء
المجهول الّذي هو عمق الحوض.

فنقول: مرّبع مجموع القصبة، أعني خمسة وشيئاً خمسة وعشرون مالاً وعشرة
أشياء، وهو مساوٍ لمرّبعي العشرة، والشّيء أعني ماء، ومالاً بشكل العروس. وبعد
إسقاط المشترك يبقى عشرة أشياء^٤ معادلة لخمس وسبعين، والخارج من القسمة سبعة

١. في س : ملتصقة .

٢. المقابلة: ليس في م .

٣. في ص : العصبة .

٤. في ب : أشبار .

ونصف، وهو عمق ذلك الحوض، فهو يزيد على الكرّ باثنين وثلاثين شبراً وثمان شبر. وبطريق الخطأين: نفرض القصبة خمسة عشر شبراً، فمربعها مائتان وخمسة وعشرون، ومربع الضلعين الآخرين مائتان، لأنّ الغائب منها في الماء على هذا التقدير عشرة، فالخطأ الأوّل خمسة وعشرون، إذ مربع وتر القائمة لابدّ أن يساوي مربعي ضلعيها بشكل العروس، ثمّ نفرضها عشرين شبراً، فمربعها أربعمائة، ومربع الضلعين الآخرين ثلاثمائة وخمسة وعشرون، فالخطأ الثاني خمسة وسبعون.

فالمحفوظ الأوّل ألف ومائة وخمسة وعشرون، والمحفوظ الثاني خمسمائة، والفضل بين المحفوظين ستّمائة وخمسة وعشرون، وبين الخطأين خمسون، وخارج القسمة اثنا عشر ونصف، وهو مقدار مجموع القصبة.

المسألة الرَّابِعة: حوض مستطيل طوله أربعة عشر شبراً، وعرضه ثلاثة أشبار، وعمقه شبران، وعلى طرفي طوله شجرتان، طول إحدهما ستّة أشبار، وطول الأخرى ثمانية أشبار، فسقط فيه جلد ميتة استوعب عمود الماء، وانقسم به الماء إلى قسمين، أحدهما أزيد من كرّ والآخر أنقص منه.

ثمّ قطر من القسم الذي يلي القصيرة قطرة على أحد الثوبين^١، ومن القسم الذي يلي الطويلة قطرة على الثوب الآخر، فطار إلى الجلد طائران من رأسي الشجرتين طيراناً متساوياً بحسب المسافة حتّى تلاقيا عليه وأخذه، وخفي علينا مكانه من الماء، فلم يُدر: هل كان أقرب إلى القصيرة أم إلى الطويلة، فكيف السبيل إلى معرفة ذلك

١ . المراد معرفة ذلك بالطرق المقرّرة في علم الحساب ليحصل الثمرين في استخراج الجهولات .

فلا يقال لا حاجة لأحد في معرفة ذلك إلى العمل بطريق الجبر والمقابلة، ولا إلى العمل بطريق الخطأين لأنّ الماء المذكور كما انقسم إلى الأزيد من الكرّ ولأنقص منه، وتساوت مسافتا الطّيران وتفاوتت الشّجرتان فيعلم بأذن تأمل أنّ القسم الأعظم هو ما يلي القصير، فتأمل. «منه رحمه الله».

ليصلي في الثوب الطاهر، ويجتنب التّجسّس؟.

فطريق استخراجها بالجبر والمقابلة^١: أن نفرض ما بين أصل القصيرة وموضع الجلد شيئاً، فمربعاً ضلعي القائمة (وهما ستّة وشيء)^٢ مال وستّة وثلاثون، فجزره مقدار ما طار الطائر^٣ بشكل العروس، وما بين أصل الطويلة وموضع الجلد أربعة عشر الأشياء مربّعة مائة وستّة وتسعون ومال إلا ثمانية وعشرين شيئاً، ومربع الطويلة^٤ أربعة وستّون، وبمجموعهما مائتان وستّون مال إلا ثمانية وعشرين شيئاً، وهو يعدل مالاً وستّة وثلاثين لفرض تساوى طيراهما، فإذا^٥ جبرت وقابلت بقي^٦ مائتان، وأربعة وعشرون تعدل ثمانية وعشرين شيئاً وخارج القسمة ثمانية، وهي ما بين القصيرة وموضع الجلد.

فهذا^٧ هو القسم الذي كان زائداً على الكرّ، ويبقى ما بين الطويلة وبينه ستّة.

وهذا هو القسم الذي كان دون الكرّ.

وبطريق الخطأين^٨ نفرض ما بين القصيرة وموضع الجلد خمسة أشبار، فما بين الطويلة وبينه تسعة، فمربعاً الضّلعين الأولين أحد وستّون، ومربعاً الآخرين مائة وخمسة وأربعون، فالخطأ الأول: أربعة وثمانون، ثم نفرضه أربعة، فمربعاً الضّلعين الأولين اثنان

١ . لا يخفى أنّه يمكن معرفة ذلك بدون الجبر أيضاً؛ لأنّ مسافتي الطيران إذا كانتا متساويتين كان الجلد أقرب إلى الطويلة قطعاً، لكن التقرير هذا تشبيهاً للذهن باستخراج أمثال ذلك بالجبر. «منه رحمه الله».

٢ . ليس في ص ، ح .

٣ . في ص ، ح زيادة: وهو ستّة وشيء..

٤ . في ح زيادة: وموضع الجلد.

٥ . في ح : وإذا.

٦ . في ص ، ب: صار.

٧ . في ح : وهذا.

٨ . واستخراج هذه المسألة بطريق الخطأين مما تفرّدت به. «منه رحمه الله».

وخمسون^١، ومرّبعاً الآخرين مائة وأربعة وستون، فالخطأ الثاني مائة واثنان عشر.
فالمحفوظ الأول: خمسمائة وستون، والمحفوظ الثاني: ثلاثمائة وستة وثلاثون.
والفضل بين المحفوظين: مائتان وأربعة وعشرون، وبين الخطأين: ثمانية وعشرون،
وخارج القسمة: ثمانية.

المسألة الخامسة: حوض خال من الماء حضره جماعة عددهم مجهول، ومعهم دلو
يسع رطلاً عراقياً من الماء، فصبّ فيه أحدهم دلوّاً والآخر دلوين، والثالث ثلاثة،
والرابع أربعة، وهكذا يتزايد دلوّاً حتّى فرغوا، فاغستل أحدهم فيه من الجنابة، ثمّ سقوا
منه دوايبهم بذلك الدلو حتّى فرغ الحوض، فأصاب كلّ واحد خمسة وعشرون دلوّاً.
ثمّ بعدما ساروا عنه وتفرّقوا ظهر ملاقاته لنجاسة قبل الغسل، فكيف السبيل إلى
العلم بأنّه هل كان وقت الغسل كراً أم لا ليحكم بصحّة الغسل أو فسادة؟.

فطريق استخراجها بالجبر والمقابلة: أن نفرض عدد مجموع^٢ الدلاء شيئاً، ونأخذ
طرفيه أعني واحداً وشيئاً^٣، ونضربه في نصف الشيء يحصل نصف مال ونصف شيء،
فهو عدد الدلاء؛ لأنّ مضروب الواحد مع أيّ عدد في نصف ذلك العدد^٤ يساوي
مجموع الأعداد المتوالية من الواحد إليه.

١ . إنّما كان الخطأ الأول لهذا العدد لوجود مساواة مجموع مربّعي الضّلّعين الأوّلين لمجموع الضّلّعين الآخرين،
لأنّ جذري المجموعين متساويان لتساوي الوترين، وهما يساويان جذريهما بشكل العروس. «منه رحمه الله».

٢ . في س عدد أجزاء، وفي م، ب : عدداً آخر.

٣ . فيه إيماء إلى فرض الطّرف شيئاً أيضاً، وليس المراد به الشيء الأوّل؛ لأنّ العدد لا يكون طرفاً لنفسه. «منه
رحمه الله»

٤ . طرفاً كلّ عدد حصل من جمع الأعداد المتوالية، هما أوّل تلك الأعداد وآخرها؛ فطرفا الخمسة عشر الحاصلة من
جمع الواحد إلى الخمسة، هما الواحد والخمسة، وطرفا الخمسة والأربعين هما الواحد والتسعة. «منه
رحمه الله».

فاقسم عدد الدّلاء على شيء هو عدد الجماعة؛ ليخرج خمسة وعشرون، كما قال السّائل فاضرب في الشّيء وهو المقسوم عليه، يحصل خمسة وعشرون شيئاً، يعدل نصف مال ونصف شيء.

وبعد الجبر والمقابلة مال يعدل تسعة وأربعين شيئاً، فالشيء تسعة وأربعون وهي عدد الجماعة، فاضربها في خمسة وعشرين، يحصل ألف ومائتان وخمسة وعشرون رطلاً، فذلك الحوض يزيد على الكرّ بخمسة وعشرين رطلاً عراقياً. ولو فرض أنّ الذي أصاب كلّ واحد من الجماعة كان أربعة وعشرين دلوّاً، لكان ذلك الحوض ناقصاً عن الكرّ باثنين وسبعين رطلاً.

وبالخطأين: نفرض الجماعة ثلاثة وعشرين، فالخطأ الأوّل ثلاثة عشر، ثمّ تسعة وعشرون، والخطأ الثاني عشرة.

والمحموظ الأوّل: مائتان وثلاثون، والمحموظ الثاني: ثلاثمائة وسبعة وسبعون، والفضل بينهما مائة وسبعة وأربعون، والفضل بين الخطأين ثلاثة. والخارج من قسمة الفضل بين المحموظين على الفضل بين الخطأين تسعة وأربعون. فافعل بها ما مرّ؛ ليحصل عدد الدّلاء.

ولاستخراج هذه المسألة وأمثالها طريق آخر هو أسهل من طريق الجبر والخطأين جدّاً، وهو أن تُضعّف ما انتهى إليه السّؤال، أعني المقدار الذي أصاب كلّ واحد من الجماعة، وينقص من مضعّفه واحداً أبداً، فما بقي فهو عدد الجماعة، فاستعلم منه عدد الدّلاء، فلو كان الذي أصاب كلّ واحد ثلاثين دلوّاً، لنقصنا من السّتين واحد، أو ضربنا الباقي في الثلاثين ليحصل عدد الدّلاء، وعلى هذا القياس. ولنقتصر على هذه المسائل الخمس خوفاً من الإطراب، ومن أتقنها سهل عليه استخراج كثير من مسائل هذا الباب، ومن الله العصمة والتّوفيق.

الفصل الثالث

في عدم انفعال ماء الغيث وماء الحمام بمجرد ملاقة النجاسة
وحكم ماء الاستنجاء، وما رُفِعَ به الحدث الأكبر

اثنا عشر حديثاً:

الأول: من الصحاح، هشام بن سالم، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن السطح يُيال عليه فتصيبه السماء^١، فيكف، فيصيب الثوب، قال: «لا بأس به، ما أصابه من الماء أكثر»^٢.

الثاني: علي بن جعفر، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن البيت ييال على ظهره، ويغتسل من الجنابة، ثم تصيبه السماء^٣، أيؤخذ من مائه فيُتوضَّأُ به للصلاة؟ قال: «إذا جرى فلا بأس به»^٤.

١ . في الفقيه: الماء.

٢ . الفقيه ١: ٧٤، الوسائل ١: ١٠٨ الباب ٦ من أبواب الماء المطلق ح ١. وتعليقه عليه السلام: «بأن ما أصابه من الماء أكثر» ربما يُستدل به لابن أبي عقيل، فلا تغفل. «منه رحمه الله».

٣ . في الفقيه: يصيبه المطر.

٤ . الفقيه ١: ٧٦ و٧٧، مسائل علي بن جعفر ٢٠٤ ح ٤٣٣، التهذيب ١: ١١١ ح ١٢٩٧ وص ٤١٨ ح ١٣٢١، الوسائل ١: ١٠٨ الباب ٦ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

الثالث: داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام^١ في ماء الحمام، قال: «هو بمنزلة الماء الجاري»^٢.

الرابع: محمد بن التّعمان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: أستنجي ثم يقع ثوبي فيه وأنا جنب؟ قال^٣: «لا بأس به»^٤.

الخامس: عبد الملك^٥ بن عتبة الهاشمي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه في الماء الذي استنجى به، أينجس ذلك ثوبه؟ قال: «لا»^٦.

السادس: الفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام^٧ في الرجل الجنب يغتسل فينضح^٨ من الماء في الإناء، فقال: «لا بأس، ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾»^٩.

السابع: صفوان بن مهران الجمّال، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحياض التي بين مكة والمدينة^{١٠} تردّها السّباع، وتلغ فيها الكلاب، وتشرب منها الحمير، ويغتسل فيها الجنب ويتوضأ^{١١}، قال: «وكم قدر الماء؟»، فقلت: إلى نصف السّاق وإلى

١ . في التهذيب زيادة: ما تقول.

٢ . التهذيب: ١: ٣٧٨ ح ١١٧٠، الوسائل: ١: ١١٠ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ١.

٣ . في التهذيب: فقال.

٤ . التهذيب: ١: ٨٦ ح ٢٢٧، الوسائل: ١: ١٦١ الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف ح ٤.

٥ . في التهذيب: عبد الكريم.

٦ . التهذيب: ١: ٨٦ ح ٢٢٨، الوسائل: ١: ١٦١ الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف ح ٥.

٧ . في التهذيب زيادة: قال.

٨ . في الوسائل: فينضح.

٩ . الحج ٢٢/ ٧٨.

١٠ . الكافي: ٣: ١٣ ح ٧، التهذيب: ١: ٨٦ ح ٢٢٥، الوسائل: ١: ١٥٣ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ١٥.

١١ . في الوسائل: إلى المدينة.

١٢ . في الوسائل زيادة: منه.

الركبة، قال: «توضأ منه»^١. وقد مرّ هذا الحديث في الفصل السابق.

الثامن: محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: كتبت إلى من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء، ويسقى فيه من بئر، فيستنحي فيه الإنسان من البول، أو يغتسل فيه الجنب، ما حدّه الذي لا يجوز؟ فكتب عليه السلام: «لا تتوضأ^٢ من مثل هذا، إلّا من ضرورة إليه»^٣.

التاسع: محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن ماء الحمام، فقال: «أدخله بazar، ولا تغتسل من ماء آخر إلّا أن يكون فيه جنب، أو يكثر أهله فلا يدري فيه^٤ جنب أم لا»^٥.

العاشر: من الحسان؛ هشام بن سالم^٦، عن أبي عبد الله عليه السلام في ميزابين سالا،

١ . الكافي ٣: ٤٧، التهذيب ١: ٤١٧ ح ١٣١٧، الاستبصار ١: ٢٢ ح ٥٤، الوسائل ١: ١١٩ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٢، بتفاوت يسير.

لا يخفى أن هذا الحديث كما يدلّ على كراهة الوضوء بالماء الذي اغتسل به من الجنابة كذلك يدلّ على كراهة الوضوء بالماء الذي أزيل فيه النجاسة، ومعلوم أن المراد إن كان كرّاً فصاعداً. «منه رحمه الله».

٢ . في المصادر: فلا تتوضأ.

٣ . التهذيب ١: ١٥٠ ح ٢٧٤، وص ٤١٨ ح ١٣١٩، الاستبصار ١: ٩ ح ١١، الوسائل ١: ١٢٠ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٥.

استدلال العلامة في المختلف بالحديث السابع والثامن يعطي أن الخلاف ليس في الماء المنفصل عن أعضاء الغسل فقط، بل هو حار في الكرّ الذي يغتسل فيه أيضاً، فتدبر. «منه رحمه الله». لا يخفى أن تقييد الوضوء بحال الضرورة في الحديث الثامن لا يخالف إطلاقه في الحديث السابع، فإنه محمول على الضرورة أيضاً لشهادة الحال بالاضطرار إلى استعمال ماء الحياض التي بين مكة والمدينة، كما هو الغالب. «منه رحمه الله».

٤ . في التهذيب: فيهم.

٥ . التهذيب ١: ٣٧٩ ح ١١٧٥، منتقى الجمال ١: ٥٤، الوسائل ١: ١١١ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٥، بتفاوت يسير.

٦ . في الكافي: هشام بن الحكم.

أحدهما بول والآخر ماء^١ فاختلطاً، فأصاب ثوب رجل: «لم يضر^٢ ذلك»^٣.

الحادي عشر: محمد التَّعْمان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخرج من الخلاء

فأستنجي في الماء، فيقع ثوبي في ذلك الماء الذي استنجيت به، قال^٤: «لا بأس به»^٥.

الثاني عشر: من الموثقات؛ سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا أصاب

الرجل جنابة فليفرغ على كفيه فليغسلهما - إلى أن قال - ثم يفيض الماء على جسده

كله، فما انتضح من مائه في إنائه بعد ما صنع ما وصفت، فلا بأس»^٦.

أقول: استفادوا من الحديثين الأولين والعاشر أن ماء الغيث ما دام متقاطراً

كالجاري، فإن انقطع تقاطره فكالواقف في اعتبار الكثرة.

والمراد بالسَّماء: المطر، ويمكن حمله على المعنى المتعارف المتبادر، على معنى

إصابة السماء له بمطرها.

و وَكَفَ السَّطْحِ، يَكْفُ وَكَفًا وَ كَيْفًا إذا قطر منه الماء إلى البيت.

وقوله عليه السلام في الحديث الثاني: «إذا جرى فلا بأس» لعله مستند الشيخ رحمه الله

في اشتراط الجريان من ميزاب ونحوه^٧.

١ . في الكافي: مطر، وفي الوسائل: المطر.

٢ . في الكافي: يضره.

٣ . الكافي ٣: ١٢ ح ١، التهذيب ١: ٤١١ ح ١٢٩ و ١٢٩٦، الوسائل ١: ١٠٩ الباب ٦ من أبواب الماء المطلق ح ٤، بتفاوت.

٤ . في المصادر: فقال.

٥ . الكافي ٣: ١٣ ح ١، التهذيب ١: ٨٥ ح ٢١٣، الوسائل ١: ١٦٠ الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ح ١.

٦ . التهذيب ١: ١٣٢ ح ٣٦٤، الوسائل ١: ١٥٣ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، وصدر ح ٤، وص

٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابة ح ٨، بتفاوت.

٧ . التهذيب ١: ٤١١ ذيل ح ١٢٩٦.

والعلامة طاب ثراه في المنتهى حمل الجريان على التزول من السماء^١. وهو كما ترى.

والمراد بماء الحمام في الحديث الثالث ما في حياضه الصغار التي دون الكرّ. وإطلاق الحديث شامل لذي المادة وعدمها، لكن اشتراط المادة مستفاد من رواية بكير ابن حبيب، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ماء الحمام لا بأس به إذا كانت له مادة»^٢. وابن حبيب وإن كان مجهول الحال، إلا أن جمهور الأصحاب تلقوا روايته هذه بالقبول، فلعلّ ضعفها منجبر^٣ بذلك.

وهل يشترط الكرّ في المادة؟ إطلاق هذه الرواية يقتضي عدم الاشتراط، وإليه ذهب المحقق طاب ثراه في المعتبر^٤، وأكثر من تأخر عنه على خلافه^٥، مستنديين إلى العمومات الدالة على انفعال القليل بالملاقاة^٦.

وهذا وإن كان أقرب إلى جادة الاحتياط، إلا أن قول المحقق قدس الله روحه غير بعيد عن التحقيق، فإن جعله عليه السلام له بمنزلة الجاري كالصريح في عدم اشتراط الكرّية فيه^٨.

نعم، يتجه اشتراطها عند العلامة أعلى الله مقامه، حيث اشتراطها في الجاري. أمّا

١. المنتهى ١: ٢٩.

٢. التهذيب ١: ٣٧٨ ح ١١٦٨، الوسائل ١: ١١١ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٤.

٣. في ح: ينحبر.

٤. المعتبر ١: ٤٢.

٥. كالعلامة في المختلف ١: ٢٤، والمنتهى ١: ٣٢. والشهيد الثاني في المسالك ١: ١٤.

٦. أنظر الوسائل ١: ١١٢ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق.

٧. عليه السلام: ليس في م.

٨. فيه: ليس في ح.

هُم قَدَسَ اللهُ أرواحهم، فحيث لم يشترطوا الكَرَّةَ فيه، ينبغي أن لا يشترطوها فيما هو بمنزلته، على ما نطق به النَّصُّ الصَّحِيحُ^١.

والحاصل أن تنزيله عليه السلام له بمنزلة الجاري أخرجَه عن حكم القليل، فلا يلزم من الحكم بانفعال القليل بالملاقاة الحكم بانفعاله بها، فكما خرج ماء الاستنجاء وماء المطر عن هذا الحكم بنصٍّ خاصٍّ، خرج هذا أيضاً، ومع هذا فاشتراط الكَرَّةَ فيه هو الأحوط كما قلناه.

ويُستفاد ممَّا تضمَّنَه الحديث الرَّابِعُ والحادي عشر من نفي البأس عن وقوع الثَّوبِ في ماء الاستنجاء، والحديث الخامس من عدم تنجس الثَّوبِ لوقوعه فيه: أنه طاهر^٢، لأنه نجس معفو عنه، كما نسبه شيخنا في الذِّكْرَى إلى المحقِّق في المعتبر^٣.

وإطلاق هذه الأحاديث يؤذن بعدم الفرق في ذلك بين المخرجين ولا بين المتعدّي وغيره، إلا أن يتفاحش بحيث لا يصدق على إزالته اسم الاستنجاء، ولا بين أن ينفصل مع الماء أجزاء من التَّجاسة متميِّزة أو لا.

واشترط العلامة في النهاية عدم زيادة الوزن، وتبعه شيخنا في الذِّكْرَى^٤، ودليله غير ظاهر.

نعم، يشترط عدم تغيُّره بالتَّجاسة، وعدم وقوعه على نجاسة خارجة.

١. الذِّكْرَى ١: ٨٢.

٢. اعلم أن القول بظاهرته لا يستلزم القول بطهوريته، فقد نُقِلَ العلامة في المنتهى والمحقِّق في المعتبر الإجماع على عدم جواز رفع الحدث بالماء الذي يُزال به التَّجاسة، أعني إذا كان قليلاً. «منه رحمه الله».

٣. الذِّكْرَى ١: ٨٣. إمَّا قلنا: «كما نسبه شيخنا إلى المحقِّق في المعتبر» لأننا لم نجد هذا الكلام في المعتبر. «منه رحمه الله». وذكر في ح: إمَّا أدَّى بهذه العبارة لأننا لم نظفر به في المعتبر. «منه رحمه الله».

٤. نهاية الأحكام ١: ٢٤٤.

٥. و: ليس في ص.

٦. الذِّكْرَى ١: ٨٣.

وما تضمنه الحديث السادس من نفي البأس عن نضح ماء غسل الجنابة في الإناء الذي يغتسل منه.

وما تضمنه الحديث السابع من (تجويز الوضوء بماء اغتسل فيه الجنب، والثامن^١)^٢ من تجويزه عند الضرورة، مما يستدل به على ما هو المشهور بين المتأخرين، وعليه المرتضى رضي الله عنه، من عدم خروج الماء المستعمل في الطهارة الكبرى عن الطهورية أعني صلاحيته لرفع الحدث ثانياً^٣. أما جواز إزالة الخبث به فقد نقل العلامة في المنتهى^٤ عليه الإجماع.

والقائلون بخروجه عن الطهورية^٥ هم الشيخان و الصّدوق^٦. ويمكن أن يستدلّ لهم بالحديث التاسع، فإنّ المنسوب في «أدخله» والمحرور في «فيه» الظاهر أنّهما يعودان إلى ماء الحمام، فإنّه هو المسؤول عنه.

وقد ورد في حديث آخر التّهيّ عن دخول الماء بغير إزار، وبالحديث الثّاني عشر فإنّه يدلّ على أنّ ما نضح في الإناء قبل إكمال الغسل مشتمل على البأس.
ومما رواه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل»، وقال: «الماء الذي يُغسل به الثّوب أو يغتسل به الرّجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه وأشباهه»^٧.

١. ربّما حمل الوضوء في الحديث الثامن على الاستنحاء، وعنه مندوحة. «منه رحمه الله».

٢. ليس في ص.

٣. حمل العلم والعمل: ٤٩.

٤. المنتهى ١: ١٣٣.

٥. أعني: رفع الحدث، وأما إزالة الخبث فقد عرفت حالها. «منه رحمه الله».

٦. الفقيه ١: ١٠ المفيد في القنعة: ٦٤، والشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١١.

٧. التّهذيب ١: ٢٢١ ح ٦٣٠، الاستبصار ١: ٢٧ ح ٧١، الوسائل ١: ١٥٥ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف

والمستعمل، صدر ح ١٣، بتفاوت يسير.

ومما رواه حمزة بن أحمد، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال: «لا تغتسل في البئر التي يجتمع فيها ماء الحمّام، فإنّه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وولد الرّنا والتّاصب لنا أهل البيت»^١.

وهاتان الروايتان ضعيفتان جدّاً. ومع ذلك فالحمل على الكراهة ممكن جمعاً بين الأخبار، سيّما وفي بعضها نوع إشعار بذلك، كما رواه في الكافي عن أبي الحسن الرّضا عليه السلام أنّه قال: «من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومنّ إلّا نفسه»^٢.

وإطلاق الغُسل في هذا الخبر يشمل الغُسل الواجب والمندوب. وفي كلام المفيد طاب ثراه في المقنعة^٣ تصريح بأفضليّة اجتناب الغُسل والوضوء بماء استعمل في طهارة مندوبة، ولعلّ مستنده هذا الحديث، وأكثرهم لم يتنبّهوا له، والله أعلم.

١ . التهذيب: ١: ٣٧٣ ح ١١٤٣، الوسائل: ١: ١٥٨ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ح ١، .

٢ . الكافي: ٦: ٥٠٣ ح ٣٨، الوسائل: ١: ١٥٨ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، صدر ح ٢.

٣ . المقنعة: ٦٤.

الفصل الرابع

في حكم البثر عند ملاقة التجاسة

تسعة أحاديث:

الأول: من الصحاح؛ معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «لا يُغسل الثوب ولا تعاد الصلاة ممّا وقع في البثر، إلّا أن يُتّن، فإن أُتّن غسل الثوب، وأعاد الصلاة، ونُزحت البثر»^١.

الثاني: عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن بثر ماء وقع فيها زنبيل^٢ من عذرة رطبة أو يابسة، أو زنبيل من سرقين، أيصلح الوضوء منها؟ قال: «لا بأس»^٣.

الثالث: محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا عليه السلام، قال: «ماء البثر واسع

١ . التهذيب ١: ٢٣٢ ح ٦٧٠، الاستبصار ١: ٨٠ ح ٣٠، الوسائل ١: ١٢٧ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٠، بتفاوت يسير.

٢ . في بعض المصادر: زَبِيل . والزَبِيل والزنبيل: جراب، وقيل وعاء يحمل فيه. (لسان العرب ١١: ٣٠٠).

٣ . التهذيب ١: ٢٤٦، قطعة من ح ٧٠٩، الاستبصار ١: ٤٢ ح ١١٨، الوسائل ١: ١٢٧ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٨، بتفاوت يسير.

لا يُفسده^١ شيء إلا أن يتغير^٢.

الرابع: محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا عليه السلام قال: «ماء البئر واسع لا يفسده^٣ شيء، إلا أن يتغير ريحه أو طعمه، فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه؛ لأن له مادة^٤».

الخامس: أبو أسامة وأبو يوسف يعقوب بن عيثم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا وقع في البئر الطير والدجاجة والفأرة فانزع منها سبع دلاء»، قلنا: فما تقول في صلاتنا ووضوئنا، وما أصاب ثيابنا؟ فقال: «لا بأس»^٥.

السادس: زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يُستقى به الماء من البئر، هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: «لا بأس»^٦.

السابع: عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إذا أتيت البئر وأنت جنب فلم تجد دلواً ولا شيئاً تغترف به فتييم بالصعيد، فإن رب الماء رب الصعيد، ولا تقع في البئر، ولا تفسد على القوم ماءهم^٧، وقد مرّ هذا الحديث في بحث التيمم.

١ . في الكافي: زيادة: به.

٢ . التهذيب ١: ٤٠٩ ح ١٢٨٧، الكافي ٣: ٥٢٥، الوسائل ١: ١٢٥ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١، وص ١٠٥

الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١٠.

٣ . في الاستبصار: لا ينحسه.

٤ . الاستبصار ١: ٣٣ ح ٨٧، الوسائل ١: ١٠٥ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١٢، وص ١٢٦ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٦، بتفاوت.

٥ . التهذيب ١: ٢٣٣ ح ٦٧٤، الاستبصار ١: ٨٤ ح ٣١، الوسائل ١: ١٢٨ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٢.

٦ . الكافي ٣: ١٠٦ ح ١٠، التهذيب ١: ٤٠٩ ح ١٢٨٩، الوسائل ١: ١٢٥ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٢، بتفاوت.

٧ . التهذيب ١: ١٨٥ ح ٥٣٥، الكافي ٣: ٦٥ ح ٩، الاستبصار ١: ١٢٧ ح ٤٢٥، الوسائل ١: ١٣٠ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٢٢، بتفاوت.

الثامن: عليّ بن يقطين، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: سألته عن البئر، تقع فيها الدّجاجة والحمامة والفأرة والكلب^١ أو الهرّة، قال: «يجزئك أن تنزح منها دلاءً، فإنّ ذلك يطهرّها إن شاء الله تعالى»^٢.

التاسع: محمّد بن إسماعيل بن بزيع، قال: كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البئر تكون في المنزل للوضوء، فيقطر فيها قطرات من بول أو دم، أو يسقط فيها شيء من عذرة كالبقرة ونحوها، ما الذي يطهرّها حتّى يحلّ الوضوء منها للصلاة؟ فوقع عليه السلام (في كتابي بخطّه)^٣: «يُنزح دلاء منها»^٤.

أقول: أقوال علما تراضى الله عنهم - في نجاسة البئر بمجرّد ملاقة النجاسة وعدمها - ثلاثة: عدم النجاسة بدون التغيّر، النجاسة مطلقاً، التفصيل ببلوغ مائها الكرّ وعدمه. فالأوّل مذهب أكثر المتأخّرين^٥، والثاني مذهب جمهور المتقدّمين^٦، والثالث قول الشيخ أبي الحسن محمّد البُصروي^٧ من قدماء أصحابنا^٨.

١. في التهذيب: أو الكلب.

٢. التهذيب: ١: ٢٣٧ ح ٦٨٦، الاستبصار: ١: ٣٧ ح ١٠١، الوسائل: ١: ١٣٤ الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

٣. في الوسائل: بخطّه في كتابي.

٤. الكافي: ٣: ١٥٠ ح ١، التهذيب: ١: ٢٤٤ ح ٧٠٥، الاستبصار: ١: ٤٤ ح ١٢٤، الوسائل: ١: ١٣٠ الباب ١٤ من

أبواب الماء المطلق ح ٢١، بتفاوت.

٥. كالعلامة في الخلاف: ١: ٢٥، وفخر المحقّقين في إيضاح الفوائد: ١: ١٧، وابن فهد في المهذب البارع: ١: ٨٥، والفاضل المقداد في التنقيح: ١: ٤٤، والمحقّق الكركي في جامع المقاصد: ١: ١٢، وسيد محمّد العاملي في المدارك: ١: ٥٥ و....

٦. كالفيد في المنفعة: ٦٤، والشيخ الطوسي في أحد قوليّه في النهاية: ٦، والمبسوط: ١: ١١، والسيد المرتضى في المصباح كما نقله عنه المحقّق في المعتمد: ١: ٥٥، وابن إدريس في السرائر: ١: ٦٩، وسلاّر في المراسم: ٣٤، والمحقّق في المعتمد: ١: ٥٥.

٧. في ب: البصريّ.

٨. نقله عنه في الذّكري: ١: ٨٨.

وأما ما ذهب إليه العلامة في المنتهى وفقاً للشيخ في التهذيب - من عدم نجاستها ووجوب الترح تعبدًا - فهو لا يخرج عن القول الأول.
فجعل الأقوال في نجاسة البئر بالملاقاة أربعة، وجعل هذا القول قسيماً للقول الأول كما فعله بعض الأصحاب^١، ليس على ما ينبغي.
ولفظه «من» في الحديث الأول للسببية. وأنتق الشيء فهو مُنتن بضم الميم والتاء وكسرهما.

والزئيل في الحديث الثاني - بكسر الزاي - والفتح خطأ، فإن شرطه حذف التون، فإذا حذفها فلا بد من تشديد الباء.
والسرقين بكسر السين: معرب سركين بفتحها، والمراد به هنا: السرقين النجس، فإن علي^٢ بن جعفر فقيه فلا يسأل عن الطاهر^٣.

والمراد بالإفساد في الحديث الثالث والرابع مطلق التنجيس.
وأما ما ذكره الشيخ طاب ثراه في الاستبصار من أن المعنى لا يفسده شيء إفساداً، لا يجوز الانتفاع بشيء منه إلا بعد نزح جميعه، إلا ما يغيره^٤، فلا يخفى بعده.
وهذان الخبران يُناديان بعدم نجاسة البئر بالملاقاة، كما قبلهما و ما بعدهما.
وقد يُحدثان معاً، بأن دلالتهما على ذلك من الدلالة بالعموم، ودلاله الأخبار الأخر على النجاسة بأشياء مخصوصة من الدلالة بالخصوص، وما يدل بخصوصه مقدّم عند التعارض على ما يدلّ بعمومه.

١. التهذيب ١: ٢٣٢، المنتهى ١: ٦٨.

٢. للدارك ١: ٥٤.

٣. في ب، ص: عبد الله.

٤. في س: الظاهر.

٥. الاستبصار ١: ٣٣.

وفيه: أنه لا ملازمة بين التزح من تلك الأشياء وبين نجاسة الماء بها؛ لجواز أن يكون التزح لإزالة الثفرة والاستقذار الحاصلين من وقوع تلك الأشياء، كما يشعر به الحديث الخامس، وعليه يُحمل ما تضمنه الحديث الثامن من قوله الطهارة: «فإن ذلك يطهرها إن شاء الله».

وكذلك ما تضمنه الحديث^١. الحادي عشر من الفصل الآتي^٢، وإطلاق الطهارة على المعنى اللغوي غير عزيز. وقد يُخدش الثاني منهما بأن ما تضمنه من حصر الإفساد في تغيير الريح والطعم متروك الظاهر؛ للقطع بنجاسة الماء بتغير لونه بالنجاسة.

وجوابه يعرف مما أسلفناه في أوائل الفصل الأول فلا نعيده^٣.

وهذا الحديث مما استدللّ به بعض الأصحاب على بطلان ما ذهب إليه العلامة طاب ثراه من اشتراط الكربة في الجاري؛ لأنه الطهارة جعل العلة في عدم الفساد بدون التغير أو في الطهارة بزواله، وجود المادة، والعلة المنصوصة حجة، هذا كلامه.

وفيه نظر؛ لاحتمال أن يكون قوله الطهارة: «لأنّ له مادة» تعليلاً لترتب ذهاب الريح وطيب الطعم على التزح، كما يقال: لازم غريمك حتى يُعطيك حقك لأنه يكره ملازمتك، وكما يقال: الزم الحمية حتى يذهب مرضك، فإن الحمية رأس الدواء، ومثل ذلك في الكلام كثير، ومع قيام الاحتمال يسقط الاستدلال.

وما تضمنه الحديث الخامس من نفيه الطهارة البأس عن الوضوء بذلك الماء، وعمّا

١. الحديث: ليس في ح .

٢. الفصل الخامس: ص

٣. في الفصل الأول من هذا الكتاب:

٤. للمدرك ١: ٥٥.

أصاب الثوب منه، صريح في عدم النجاسة. والظاهر أن السؤال عن وقوع الحيوانات الثلاثة مع الموت.

وما تضمنه من الأمر بالنزح ربما يُستدل به من جانب القائلين بوجوب النزح تعبدًا، والحمل على الاستحباب أقرب.

وما تضمنه الحديث السادس من نفي البأس عن الوضوء بما يستقى من البئر بحبل من شعر الخنزير، قد يُستدل بظاهره على عدم نجاسة البئر بالملاقاة؛ إذ الظاهر عدم انفكاك ماء البئر عن ملاقة الحبل الذي يستقى به منها.

وأما احتمال أن يكون هذا الحبل موصولاً بحبل آخر طاهر، فبعيد. وأيضاً فزراعة لا يسأل عن مثله.

ولا يخفى أن هذا الحديث لا يقوم حجة على من يقول بمقالة السيد المرتضى رضي الله عنه من عدم نجاسة ما تحلّ الحياة من نجس العين، بل^١ له أن يجعله مؤيداً لمقالته. كما أنه يصلح أن يجعل مؤيداً لمقالة ابن أبي عقيل في عدم انفعال القليل^٢؛ إذ الظاهر أن ماء الدلو لا ينفك عن ملاقة الحبل ولا عن تساقط قطرات منه إليه.

والحديث السابع مما استدلل به القائلون بنجاسة البئر بالملاقاة، إذ أمره عليه السلام بالتيمم بدل على تنجيس الماء الواقع فيه، كما صرح عليه السلام به في قوله: «ولا تفسد على القوم ماءهم».

والظاهر أنه إنما يتم لو حمل على أن بدن الجنب كان متنجساً ببعض النجاسات العينية، ولا دلالة في الحديث عليه، بل ظاهره تعليق الإفساد على نفس الوقوع في البئر.

١. في حاشية ح زيادة: يصلح.

٢. نقله عنه المحقق في المختار: ١: ٤٨.

وهو يعطي كون المراد بالإفساد: إمّا رفع الطّهوريّة، كما هو مذهب الشّيخين^١ والصّدوقين^٢ في الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر، أو إثارة الحمأة^٣، أو حصول الثّفرة. وستسمع في هذا المقام كلاماً في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.

والحديث الثّامن من أحسن^٤ ما استدللّ به القائلون بالتنجيس^٥، وكذا الحديث التّاسع، لكن الظّاهر أنّهما لا ينهضان بمعارضة الأحاديث المتكثّرة الدّالة على الطّهارة^٦، المعتضدة بالأصل وبراءة الذّمة، وعمومات الكتاب والسّنة، مع أنّ ظاهرهما التّسوية في مقدار التّزح بين تلك الأشياء.

والقائلون بالتّحاسة لا يقولون بذلك، فالأولى حملهما على ما قلناه من التّزاهة وإزالة الثّفرة جمعاً بين الأخبار.

ولعلّ في إطلاقه ~~الطّهارة~~ الدّلاء من غير تعيين عددها نوع إشعار بذلك. لكنك خبير بأنّ قول السّائل في الحديث التّاسع: «حتّى يحلّ الوضوء منها» ممّا لا يجمع هذا الحمل، اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ الحلّ إنّما هو بمعنى الإباحة، أعني: تساوى الطّرفين.

ونحن نقول بكراهة استعمال ذلك الماء قبل التّزح، فلا يتساوى استعماله وعدمه. وستسمع في هذا الحديث كلاماً مبسوطاً في الفصل الآتي فانتظره، والله الهادي.

١. المفيد في القنعة: ٦٤. والشّيخ الطّوسي في المبسوط: ١١.

٢. الفقيه: ١/١٠١٠، ونقله عن عليّ بن بابويه المحقّق في الاعتبار: ١/٨٥، والعلامة في المختلف: ١/٦٨، والمتنهي: ١/١٣٣.

٣. الحمأة: الطّين الأسود المتين (القاموس: ١/١٢).

٤. في حاشية ح: أقرى.

٥. في ح: بالتنجس.

٦. في ب، ح، ج: لمعارضة.

٧. أنظر الوسائل: ١/١٢٥ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق.

الفصل الخامس في مقادير النرح

اثنا عشر حديثاً:

الأول: من الصحاح؛ عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إن سقط في البئر دابة صغيرة، أو نزل فيها جنب، نُرح منها سبع دلاء، فإن مات فيها ثور أو نحوه^١ أو صُبَّ فيها خمر؛ نُرح الماء كله»^٢.

الثاني: أبو أسامة، عن أبي عبد الله عليه السلام في الفأرة، والسنور، والدجاجة، والكلب، والطير قال: «إذا^٣ لم يتفسخ أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء، وإن تغير الماء فخذ منه حتى تذهب الريح»^٤.

الثالث: الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا سقط في البئر شيء صغير فمات فيها فانرح منها دلاء -قال- فإن وقع فيها جنب فانرح منها سبع دلاء، وإن

١ . أو نحوه : ليس في الاستبصار.

٢ . التهذيب ١ : ٢٤١ ح ٦٩٥ ، الاستبصار ١ : ٣٤ ح ٩٣ . الوسائل ١ : ١٣١ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح ١.

٣ . في الوسائل : فإذا.

٤ . التهذيب ١ : ٢٣٧ ح ٦٨٤ ، الكافي ٣ : ٣٥ ح ٣ ، الاستبصار ١ : ٣٨ ، ذيل ١٠٢ ، الوسائل ١ : ١٣٥ الباب ١٧ من

أبواب الماء المطلق ح ٧.

٥ . في الكافي : فإذا.

مات فيها بعير أو صُبَّ فيها حمر فلتُنزح^١.

الرابع: محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، في البئر تقع فيها^٢ الميتة، قال: «إن كان له ريح نُزح منها عشرون دلوًّا» وقال: «إن^٣ دخل الجنب البئر نُزح منها سبع دلاء^٤».

الخامس: معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام في البئر يبول فيها الصبيّ، أو يُصبّ فيها بول أو حمر، فقال: «يُنزح الماء كله^٥».

السادس: محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البئر تكون في المنزل للوضوء، فيقطر فيها قطرات من بول أو دم، أو يسقط فيها شيء من عذرة كالبقرة ونحوها^٦، ما الذي يُطهرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاة، فوقع عليه السلام في كتابي بخطه^٧: «يُنزح دلاء منها^٨». وقد مرّ هذا الحديث في الفصل السابق.

السابع: عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل

١. الكافي ٣: ٧٦، التهذيب ١: ٢٤٠ ح ٦٩٤، الاستبصار ١: ٣٤٩ ح ٩٢، الوسائل ١: ١٣٢ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح ٦.

٢. أثبتناها من المصادر، وفي النسخ: فيه.

٣. في التهذيب: إذا.

٤. التهذيب ١: ٢٤٤ ح ٧٠٣، الوسائل ١: ١٤٢ الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق ح ٢، بتفاوت يسير.

٥. في س، ص: مسكرها.

٦. التهذيب ١: ٣٤١ ح ٦٩٦، الاستبصار ١: ٣٥٩ ح ٩٤، الوسائل ١: ١٣٢ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح ٤.

٧. في ج، س: نحوها.

٨. في الوسائل: بخطه في كتابي.

٩. الكافي ٣: ١٥٠، التهذيب ١: ٢٤٤ ح ٧٠٥، الاستبصار ١: ٤٤٤ ح ١٢٤، الوسائل ١: ١٣٠ الباب ١٤ من

أبواب الماء المطلق ح ٢١.

ذبح شاة فاضطربت فوقعت في بئر ماء وأوداجها تشخب دماً، هل يتوضأ من ذلك^١ البئر؟ قال: «ينزح منها ما بين الثلاثين إلى الأربعين دلواً ثم يتوضأ منها، ولا بأس به».

وسأله عن رجل ذبح دجاجة أو حمامة فوقعت في بئر، هل يصلح أن يتوضأ منها؟ قال «ينزح^٢ منها دلاء يسيره، ثم يتوضأ منها»، وسأله عن رجل يستقي من بئر فرعف^٣ فيها، هل يتوضأ منها؟ قال: «ينزح منها دلاء يسيرة»^٤.

الثامن: زرارة ومحمد بن مسلم ووبريد بن معاوية العجلي، عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام في البئر تقع فيها الدابة، والفأرة، والكلب^٥، والطير فيموت، قال: «يُخْرَجَ ثم يُنْزَحَ من البئر دلاء، ثم اشرب وتوضأ»^٦.

التاسع: أبو مریم قال: حدثنا جعفر عليه السلام، قال: كان أبو جعفر عليه السلام، يقول: «إذا مات الكلب في البئر نُزِحت»، وقال جعفر عليه السلام: «إذا وقع فيها ثم أُخْرِجَ منها حياً نزح منها سبع دلاء»^٧.

١ . في الكافي والفقير وقرب الإسناد: تلك.

٢ . في التهذيب: يُنْزَف.

٣ . في الوسائل: فيرعف.

٤ . قرب الإسناد: ٨٤، التهذيب: ١: ٢٤٦، قطعة من الحديث ٧٠٩، وص ٤٠٩ ح ١٢٨٨، الكافي: ٣: ٦ ح ٨، الفقير ١: ١٥ ح ٢، الوسائل: ١: ١٤١ الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق ح ١، بتفاوت.

٥ . في التهذيب: أو أبي.

٦ . في الوسائل: زيادة: والخنزير.

٧ . التهذيب: ١: ٢٣٦ ح ٦٨٢، الاستبصار: ١: ٣٦ ح ٩٩، الوسائل: ١: ١٣٥ الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق ح ٥.

٨ . في الوسائل زيادة: أبو.

٩ . التهذيب: ١: ٢٣٧ ح ٦٨٧ و ٤١٥ ح ١٣١٠، الاستبصار: ١: ٣٨ ح ١٠٣، الوسائل: ١: ١٣٤ الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق ح ١.

العاشر: معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة والوزغة تقع في البئر، قال: «يُنزح منها ثلاث دلاء»^١.

الحادي عشر: من الموثقات؛ عمار السَّاباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل، قال: وسئل عن بئر يقع فيها كلب، أو فأرة، أو خنزير، قال: «تُنزَفُ^٢ كلَّها، فإن غلب عليها الماء فلينزف يوماً إلى الليل، ثمَّ يقام عليها قوم يتراوحن اثنين اثنين فينزفون يوماً إلى الليل، وقد طُهرت»^٣.

الثاني عشر: عمار قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام، عن رجل ذبح طيراً فوقع بدمه في البئر، فقال: «ينزح منها دلاء، هذا إذا كان ذكياً فهو هكذا، وما سوى ذلك ممَّا يقع في بئر الماء فيموت فيه، فأكثره الإنسان ينزح منها سبعون دلواً، وأقله العصفور ينزح منها دلو واحد، وما سوى ذلك فيما بين هذين»^٤.

أقول: ربَّما يظنُّ أنَّ فيما تضمَّنته هذه الأخبار من النَّزح لوقوع هذه الأشياء، دلالة صريحة على نجاسة البئر، لوقوعها فيها، وهو كما ترى، فإنَّ احتمال أن يكون النَّزح ليطيب الماء وتزول النَّفرة الحاصلة من وقوعها، قائم. وفي الحديث الخامس من الفصل السَّابق نوع إشعار بذلك كما مرَّ.

١ . التَّهذِيب: ١: ٢٣٨ ح ٦٨٨ و ٧٠٦، الاستبصار: ١: ٣٩ ح ١٠٦، الوسائل: ١: ١٣٧ الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

٢ . نَزَفْتُ البئر نَزْفاً إذا نَزَحْتَه كُلَّهُ، وأنزَفَ القوم إذا ذهب ماء بئرهم وانقطع (لسان العرب: ٩: ٣٢٦).

٣ . التَّهذِيب: ١: ٢٨٤، قطعة من ح ٨٣٢، الوسائل: ١: ١٤٥ الباب ٢٣ من أبواب الماء المطلق ح ١.

٤ . في س، ح: هذا.

٥ . التَّهذِيب: ١: ٢٣٤ ح ٦٧٨، الوسائل: ١: ١٤١ الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

٦ . في س، ح: ما.

ولعلّ في إطلاق الدّلاء في كثير من الأحاديث، من دون تعيين عددها، إيماء إلى ذلك، فهو في قوّة أن يقال: انزح مقدار ما تنزل به الثّفرة ويطيب معه الماء.

وربّما جعل اختلاف أعدادها المعيّنة في الشّيء الواحد قرينة على ذلك أيضاً.

ويُمكن حمل الاختلاف على اختلاف الآبار كِبَراً وصِغَراً، واختلاف منابعها ضيقاً وسعةً، وعِلِم الإمام عليه السلام بحال البئر المسؤول عنه.

وما تضمّن الحديث الأوّل من الدّابة المقيدة بالصّغيرة، يُمكن حمله على الطّير والدّجاجة والفأرة، بقرينه ما سبق في الحديث الخامس من الفصل السّابق.

وربّما حُمِلت على ما دون الثّور ونحوه في الجثّة، بقرينة وقوعه في مقابلتها، والأوّل أقرب إلى الاحتياط.

والحاق التّاء بالسّبعة مع اشتها تأنيث الدّلو، مؤيّد لما قاله بعض اللّغويين^١، من^٢ أنّه قد يُذكر أيضاً. وما تضمّن من نزع السّبع لنزول الجنب، قد ورد به أخبار كثيرة من الصّحاح وغيرها^٣.

وقد وقع في بعضها تعليق النّزع على النّزول كما في هذا الحديث، وفي بعضها على الوقوع، كما في الحديث الثّالث، وفي بعضها على الدّخول كما في الرّابع، وفي بعضها على العُسل كرواية أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يُدخل في البئر فيغتسل منها، قال: «يُنزح منها سبع دلاء»^٤.

١ . الصّحاح ٦: ٣٣٣٨، مجمع البحرين ٢: ٥٣.

٢ . في س : مع.

٣ . أنظر الوسائل ١: ١٣٢ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح ٦١ و ١٤٢ الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق ح ٢ و ٣ و ٤ و ٦.

٤ . في التهذيب : فيها.

٥ . التهذيب ١: ٢٤٤ ح ٧٠٢، الوسائل ١: ١٤٢ الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق ح ٤.

والتعبير بالغُسل هو الموجود في كتب الفروع، والأولى الإطلاق كما تضمّنته الأحاديث الصحيحة^١، وفقاً لشيخنا المحقق الشيخ عليّ أعلى الله قدره^٢.

فإن قلت: لعلّ تقييدهم في كتب الفروع بالغُسل نظراً إلى ما تضمّنه الحديث السّابع من الفصل السّابق، فإنّ قوله عليه السلام: «تيمّم بالصّعيد فإنّ ربّ الماء هو ربّ الصّعيد، ولا تقع في البئر» كالصرّيح في الغُسل.

قلت: هبّ أنّ الأمر كما ذكرت، إلّا أنّ الكلام إنّما هو في نزع السّبع، وذاك الحديث خال عنه. وقد علّل شيخنا الشّهيد الثّاني طاب ثراه تقييدهم بالغُسل في شرح الإرشاد بأنّه مصرّح به في رواية أبي بصير، فيجب حمل المطلق على المقيد، ثمّ قال: فيندفع بذلك ما أورده المحقّق الشيخ عليّ رحمه الله من خلوّ الأخبار عنه، وكونها أعمّ منه^٣، انتهى. وفيه نظر؛ فإنّه إنّما يصلح لتقييد المطلقات وما ضاهاها في القوّة، وتلك الرواية ضعيفة جدّاً، مع الإغماض عن اشتراك أبي بصير؛ لاشتغال طريقها على عبد الله بن بحر؛ وهو ضعيف غال، ومراده طاب ثراه بالأخبار ما يصلح للتعويل.

وأيضاً فالتّقييد بالغُسل إنّما وقع في كلام أبي بصير لا في كلام الإمام عليه السلام، ومدخلية القيد في صحّة نزع السّبع ممنوعة، هذا. وفي كلام الشّيخين^٤ تعليق النّزع على الارتماس، ونقل^٥ ابن إدريس عليه الإجماع^٦.

١. أنظر التّهذيب ١: ٢٤٠ ح ٦٩٤ و ٦٩٥، والاستبصار ١: ٢٤ ح ٩٢ و ٩٣، والوسائل ١: ٤٨٥ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح، وأنظر الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق.

٢. جامع المقاصد ١: ١٤٣.

٣. روض الجنان: ١٥٤.

٤. الشّيخ المفيد في المنة: ٦٧، والشّيخ الطّوسي في المبسوط ١: ١٢، والنهاية: ٧.

٥. في ح: وادعى.

٦. السّرائر: ٧٩.

وقال المحقق طاب ثراه في المعتبر: ونحن نطالب من ذكر لفظ «الارتماس» من أين ذكره؟ ولم علق الحكم على الارتماس دون الاغتسال حتى أن بعضهم قال: لو اغتسل في البئر ولم يرتمس لما وجب التزح؟

ثم قال: والذي يجب تحصيله: أن الموجب لنزع الماء من اغتسال الجنب هم القائلون بأن ماء الغسل من الجنابة لا يرفع الحدث^٢ إلا سلا^٣، فإنه قال بالتزح، ولم يمنع من ماء الغسل^٤. وأما المرتضى وأبو الصلاح فأجازا الطهارة بماء غسل الجنب^٥، ولم يذكرهما حكمه في البئر.

وإذا كان الجنب طاهر الجسد، وماء غسله غير ممنوع منه، فما وجه إيجاب التزح؟

وكأنني بضعيف مكابر يقول: هذا إجماع، وذلك مختلف فيه، وقد بينا أن الخلاف إنما هو من المرتضى وأبي الصلاح، وهما لم يذكرهما في المنزوح، فدعواه الإجماع حماقة^٦، انتهى كلامه طاب ثراه، فتأمل فيه، فإنه بالتأمل حقيق، هذا.

وقد تقدّم في شرح الحديث السابع من الفصل السابق أن الإفساد في قوله **الطهور**: «ولا تفسد على القوم ماءهم» كما يُحتمل أن يراد به التنجيس يُحتمل أن يراد به رفع الطهورية لا الطاهرية، كما هو مذهب الشّرخين^٧ والصدّوقين^٨ قدّس الله أرواحهم.

١. و: ليس في س، ص، ب.

٢. كالمفيد في المقنعة: ٦٤، والشّرخ الطوسي: ١: ١١، وأبي جعفر الصدوق في الفقيه: ١: ١٠، وعلي بن بابويه كما نقله عنه العلامة في المختلف: ١: ٦٨ و....

٣. المراسم: ٣٦ و٣٧.

٤. حمل العلم والعمل: ٤٩، الكافي في الفقه: ١٣٥.

٥. المعتبر: ٧٠ و٧١.

٦. المفيد في المقنعة: ٦٤، والشّرخ الطوسي في المبسوط: ١: ١١، والاستبصار: ١: ٣٣.

٧. الفقيه: ١: ١٠.

ويُحتمل أن يكون لإثارة الحمأة أو لحصول الثفرة من ذلك الماء بملاقاته^١ بدن الجنب.

وهذه الوجوه جارية في تعليل نزع السبع هنا، بزيادة وجه خامس هو محض التّعبد، كما هو أحد المذاهب في جميع مقادير التّرح.

وقد زَيّف شيخنا المحقّق الشّيخ عليّ أعلى الله قدره الوجهين الأوّلين، فقال في شرح القواعد: إنّ التّرح لا يستقيم كونه لنجاسة البئر هاهنا، وإن كان ظاهر كلام القوم؛ لأنّ نجاسة البئر بغير منجّس معلوم البطلان؛ إذ الفرض إسلام الجنب وخلوّ بدنه من نجاسة عينية، وإلاّ لم تَحْز السّبع.

ولا يستقيم كون التّرح لصيرورة الماء باغتسال الجنب مستعملاً عند من يقول به، فيكون التّرح لعود الطّهوريّة؛ لأنّ ذلك مشروط باغتساله على الوجه المعتبر وارتفاع

حدثه، وإلاّ لم يثبت الاستعمال، ومورد الأخبار أعَمّ من الاغتسال كما قدّمناه.

وحديث عبد الله بن أبي يعفور، عن الصادق عليه السلام بالنّهي عن نزوله إلى البئر يقتضي فساد غُسله، فلا يرتفع حدثه، كما صرّح به الشّيخ^٢، انتهى كلامه.

وشيخنا الشّهيد الثّاني قدّس الله روحه اختار الوجه الأوّل، ولم يرتضِ هذا الكلام، قال في شرح الإرشاد: إنّ العلّة في التّرح بنجاسة البئر بذلك وإن كان بدنه خالياً من نجاسة، ولا بُد فيه بعد ورود النّصّ.

وليس الأمر في الماء الذي يغتسل به الجنب على حدّ الماء مطلقاً، ولهذا قال جمع

١. في ح : لملاقاته.

٢. جامع المقاصد ١: ١٤٣.

٣. في ح : زيادة: و.

بعدم طهوريّة قليله، فلا بُد حينئذٍ في أن ينفعل عنه البئر الذي قد علّم تأثره بما لا يتأثر به غيره.

فقول بعضهم: إنّ نجاسة البئر بغير منجّس معلوم البطلان؛ إذ الفرض إسلام الجنب، وخلوّ بدنه من العينيّة، قد ظهر منعه، بل هو بمنجّس، فإنّ الذي نجّس غيره بتلك الأشياء هو الذي نجّسه بهذا الشّيء على الوجه المخصوص.

ثمّ إنّ طاب ثراه منع كون التّهي في حديث ابن أبي يعفور عن العبادة، وقال: إنّّه عن الوقوع في الماء وإفساده، وهو إنّما يتحقّق بعد الحكم بطهر الجنب، لا بمجرد دخوله في البئر، فلا يضرّ هذا التّهي؛ لتأخّره وعدم كونه عن نفس العبادة. إلّا أن يقال: الوسيلة إلى الحرّم محرّمة؛ وإن كانت قبل زمانه^١، هذا كلامه أعلى الله مقامه.

وفيه ما لا يخفى، أمّا قوله: «ولا بُد فيه بعد ورود النّصّ»، فإن عني بالنّصّ أحد هذه الرّوايات الّتي عرفتها، فلا نصّ في شيء منها على ما ادّعاه طاب ثراه، كيف والاحتمالات الّتي ذكرناها قائمة؟

وإن عني به رواية أخرى سوى تلك الرّوايات فليبيّنها حتّى ننظر فيها، فإنّا لم نظفر بها في شيء من الأصول.

وأمّا قوله: «إنّ الذي نجّس غيره بتلك الأشياء هو الذي نجّسه بذلك الشّيء». ففيه: أنّ بدن الجنب عنده إن كان طاهراً فلا معنى لتنجيسه الماء، وإن كان نجساً كان تنجيسه للمضاف كماء الورد مثلاً أولى من تنجيسه للماء المطلق. والتزام كون ماء البئر أسوأ حالاً من المضاف وأشدّ قبولاً للنجاسة منه، التزام غريب.

وأيضاً فعلى هذا يختلّ حصرهم للنجاسات في العشر؛ لوجود نجاسة أخرى لم يذكروها، هي بدن الجنب.

وأما كلامه الآخر^١ فهو وإن كان لا يخلو من وجه، إلا أنه غير حاسم للمادة كما اعترف به. والأولى أن يُحمل الإفساد في حديث ابن أبي يعفور على إثارة الحمأة أو حصول الثفرة، فإنّ حمله على سلب طهارة ماء البئر أو طهوريته بسبب رفع الحدث به، يفضي إلى الحكم بصحة الغسل وبطلانه.

أما الصحة فلأنّ الفرض أنّ فساد الماء معّلل برفع الحدث به، وأما الفساد^٢ فللنهي عنه أصالة أو تبعاً. والنهي في العبادة يستلزم الفساد، فتدبر. فإنّ للكلام في هذا المقام مجالاً واسعاً، والله أعلم بحقائق الأمور.

وما تضمّنه الحديث الأوّل من نزح الماء كلّ لموت الثور ونحوه، وانصباب الخمر، هو مذهب جماعة من علمائنا^٣. والمراد بنحو الثور ما قاربه في الجثة.

واكتفى الشّيخان في البقرة بكراً^٤، والمستند غير ظاهر. ولم يفرّق الأكثر بين قليل الخمر وكثيره.

وقال الصدوق في المقنع: ينزح للقطرة من الخمر عشرون دلوّاً؛ لرواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في بئر قطر فيها قطرة من دم أو خمر قال: «الدّم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كلّ واحد، يُنزح منه عشرون دلوّاً، فإن غلب الرّيح نُزحت حتّى تطيب»^٥.

١. في س، ح: الأخير.

٢. في ح: الإفساد.

٣. كالصدوق في الفقيه ١: ١٢ و١٣، والهداية: ٤٨، وابن حمزة في الوسيطة: ٧٤، وابن البرّاج في المهذّب ١: ٢١. والعلامة في المنتهى ١: ٦٨.

٤. المفيد في القنعة: ٦٦، والشّيخ الطوسي في المبسوط ١: ١١، والتهاية: ٦.

٥. المقنع: ٣٤.

٦. التهذيب ١: ٢٤١ ح ٦٩٧، الاستبصار ١: ٣٥ ح ٩٦، الوسائل ١: ١٣٢ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

وهذه الرواية مع ضعف سندها متضمنة لما لا قائل به، فلا تعويل عليها.
 لكن لا يخفى أن استفادة نزع الجميع للقطرة ونحوها من الأخبار الواردة في هذا
 الباب مُشكل؛ لورودها بلفظ الصبة، وهو بحسب العرف لا يقال في القطرة ونحوها.
 وأما قول العلامة طاب ثراه في المختلف: إن مفهوم الصب وقوع ذي الأجزاء
 على الاتصال سواء قلّ أو كثر، والخمر الوارد في الحديث نكرة، لا يدلّ على قلة
 ولا كثرة^١ فهو كما ترى.

وما تضمنه الحديث الثاني من مساواة الكلب للفأرة والسنور والدجاجة فالمشهور
 خلافه، وربما حُمِلَ على خروجه حيًّا. وفيه ما فيه، فإنّ التفصيل في^٢ الجواب يأباه،
 كما لا يخفى.

والأحاديث في مقدار النزع لهذه الأشياء مختلفة جدًّا وسيما السنور، فالشيخان
 وابن السراج وابن إدريس على الأربعين^٣، وعلي بن بابويه من ثلاثين إلى أربعين^٤،
 والصدوق على السبع^٥، ولكل من هذه المذاهب رواية.

ولا يخفى أن سوق الحديث يقتضي اعتبار التلازم في هذه الأشياء بين تغيير الطعم
 والريح، وإلا فالظاهر: فخذ منه حتّى يذهب الطعم.

وما تضمنه الحديث الثالث من إطلاق الدلاء ربّما نُزِلَ على السبع بقرينة
 الحديث الأوّل، لكن ذكر السبع بعد ذلك يوهن هذا التنزيل ولو نُزِلَ على الثلاث-فإنّه
 أقلّ عدد مميّزه جمع- لم يكن بعيداً.

١. المختلف: ١: ٣٤.

٢. في: ليس في ح.

٣. المقنع: ٦٦، المبسوط: ١: ١١، المهذب: ١: ٢٢، السرائر: ١: ٧٦.

٤. أنظر لفقّه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٤، ونقله عن السيد المرتضى المحقق الحلي في الاعتبار: ١: ٦٠.

٥. الفقه: ١: ١٢، المقنع: ٣٠.

وما تَضَمَّنَه من نزع الجميع لموت البعير هو مذهب الأصحاب^١، والظاهر أنه لا يخالف فيه منهم، والبعير يشمل الذكر والأنثى والصغير والكبير كالإنسان. وقوله عليه السلام: «فليُنزَح» وإن لم يكن نصّاً في نزع الجميع، إلاّ أنه هو الظاهر عند الإطلاق، وسيّما مع الاعتضاد بالحديث الأوّل والخامس.

والضّمير في قوله عليه السلام في الحديث الرابع: «إن كان له ريح» يعود إلى البئر أو الماء المدلول عليه به، أو الميتة بتأوّل، ولا أعلم من القائلين بوجوب النّزع عاملاً بإطلاق الميتة في هذا الحديث، ومع الحمل على الاستحباب يسهل الخطب.

وما تَضَمَّنَه الحديث الخامس من نزع الجميع للبول خلاف ما عليه الشّيخان وأتباعهما، فإنهم على السّبع في الصّبيّ المغتذي بالطّعام، وعلى الواحد في غير المغتذي، وعلى الأربعين في الرّجل^٢.

(وقد أورد)^٣ العلامة طاب ثراه في المختلف: أنّ الجواب في هذا الحديث إن وقع عن جميع السّؤال -وقد تَضَمَّن البول- وجب مساواة البول للخمر في نزع الجميع، وأنتم لا تقولون به. وإن وقع جواباً عن البعض، لزم تأخير البيان، عن وقت الحاجة. ثمّ إنّه أجاب باختيار الشّقّ الأوّل، وقال: قولكم يلزم مساواة البول للخمر. قلنا: نعم، هو مساوٍ له إذا حصل التّغيّر بالبول الواقع في البئر، فجاز أن يكون الصّادق عليه السلام عرف مقصود السّائل من سؤاله، وإذا احتمل ذلك سقط الاعتراض بالكلّيّة^٤، انتهى

١. كالصّدوق في الفقيه ١: ١٢، والهادية: ٤٨، وابن الرّاج في المهذب ١: ٢١، وابن حمزة في الوسيلة: ٧٤، والعلامة في المنتهى ١: ٦٨ و...

٢. المفيد في القسعة: ٦٧، والشّيخ الطّوسي في المبسوط ١: ١٢، وأبو الصّلاح الحلبيّ في الكافي في الفقه: ١٣٠، وابن زهرة في الغنية (المجموع الفقهيّة): ٤٩٠. وابن الرّاج في المهذب ١: ٢٢.

٣. في س: وقال.

٤. المختلف ١: ٣٣.

كلامه أعلى الله مقامه.

وأنت خبير بأن الحمل على تغير البئر بالبول لا يخلو من بُعد، وأن لزوم تأخير البيان عن وقت الحاجة على تقدير الشق الثاني محل نظر^١، وأن الحمل على الاستحباب والتزام أفضلية نزع الماء كله لمطلق البول هو الأول.

وما تضمنه الحديث السادس من الدلاء المطلقة قد حملها الشيخ في التهذيب على العشرة، قال: إنه عليه السلام قال: «ينزع منها دلاء» وأكثر عدد يضاف إلى هذا الجمع عشرة، فيجب أن يأخذ به ويصير إليه؛ إذ لا دليل على ما دونه^٢، هذا كلامه^٣.

وأورد عليه: أن الأخذ بالمتيقن، كما اقتضى الحمل على أكثر ما يضاف إلى الجمع - أعني العشرة - كذلك أصالة براءة الذمة من الزائد، يقتضي الحمل على أقل ما يضاف إلى الجمع، أعني الثلاثة، فكيف حكمت بأنه لا دليل إلى ما دون العشرة؟ هذا^٤.

ولا يبعد أن يقال: إن مراد الشيخ طاب ثراه العدد الذي يضاف إلى الجمع ويقع الجمع مميّزاً له، وإن كان مشتركاً بين العشرة والثلاثة وما بينهما، إلا أن هنا ما يدل على أن هذا الجمع مميّز للعشرة، وذلك أنه جمع كثرة، فينبغي أن يكون مميّزاً لأكثر عدد يضاف إلى الجمع وهو العشرة التي هي آخر أعداد جمع القلة، وأقربها إلى جمع

١ . والظاهر أنه عن وقت الخطاب. «منه رحمه الله».

٢ . التهذيب ١: ٢٤٥.

٣ . فإن قلت: يجوز أن يكون التقدير مائة وثلاث دلاء، ومائة وعشرة دلاء. قلت: حذف المضاف شائع، أما حذفه مع ما عطف عليه فنادر جداً. «منه رحمه الله».

٤ . هذا : ليس في ح .

٥ . في ص : فلا يبعد.

٦ هذا : ليس في م .

الكثرة، ترجيحاً لأقرب المجازات إلى الحقيقة، وبهذا التقرير يسقط الإيراد عنه رحمه الله رأساً.

وقد اعترض عليه^١ المحقق طاب ثراه في الاعتبار بما حاصله: أن هذا الجمع لم يُضَفْ إليه عدد ولم يقع مميزاً لشيء ليمشّي ما قاله^٢ رحمه الله: ألا ترى أنه لا يُعلم من قول القائل: له عندي دراهم، أنه لم يخبر بزيادة عن عشرة^٣؟

وأجاب عنه العلامة نور الله مرقدته في المنتهى: بأن الإضافة هنا مقدّرة، وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولا بدّ من إضمار عدد يضاف إليه تقديراً، فيحمل على العشرة التي هي أقلّ ما يصلح إضافته لهذا الجمع، أخذاً بالمتيقّن، وحوالةً على أصالة براءة الذمّة^٤.

وقال شيخنا الشهيد الثاني قدس الله روحه في شرح الإرشاد: ° في هذا الجواب نظراً؛ إذ لا يلزم من عدم تقدير الإضافة هنا تأخير البيان عن وقت الحاجة، وإنّما يلزم ذلك لو لم يكن له معنى بدون هذا التقدير، والحال^٥ أن له معنى كسائر أمثاله من صيغ الجموع. ولو سلّم وجوب التقدير لم تتعين العشرة.

وفي قوله: إن أقلّ ما يصلح إضافته لهذا الجمع عشرة منع، وإنّما أقلّه ثلاثة، فيحمل عليها لأصالة البراءة من الزائد^٦. هذا كلامه أعلى الله مقامه، وهو كلام جيّد.

١. في ب : إليه.

٢. في س : ما أوّله

٣. المعتبر: ١: ٦٦.

٤. المنتهى: ١: ٨٠.

٥. في ح : زيادة : و.

٦. في س : والحاصل.

٧. روض الجنان: ١٥٤.

وأنت خير بأن الظاهر من كلام العلامة قدس الله روحه أنه حمل كلام الشيخ رحمه الله على ما حمله ذلك المورد، وأن قوله رحمه الله: وحوالة على أصالة براءة الذمة غير واقع في موقعه^١، إلا بنوع عناية^٢، وأن الظاهر أن ما وقع في كلامه أعلى الله مقامه من إبدال لفظ الأكثر بالأقل إنما هو من سهو التاسخين، والله أعلم بحقيقة الحال. واعلم أنه رفع الله درجته بعد ما أورد في المختلف هذا الحديث، وكلام الشيخ، واعتراض المحقق، قال: ويمكن أن يحتج به -أي بالحديث- من وجه آخر وهو أن يقال: إن^٣ هذا جمع كثرة، وأقله ما زاد على العشرة بواحد، فيحمل عليه عملاً بالبراءة الأصلية^٤.

واعترض عليه شيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه في شرح الإرشاد بأن هذا الدليل لا ينطبق على الدعوى؛ لاستلزامه وجوب أحد عشر، والمدعى الاكتفاء بعشرة^٥، هذا كلامه.

ولمن حاول الانتصار للعلامة أن يقول: إن مراده طاب ثراه بقوله: «ويمكن أن يحتج، هو^٦ تغيير^٧ الاحتجاج بالحديث على هذا المطلب -أعني نرح العشر - إلى

١. لأنه مضر له، نافع لخصمه، بل ينبغي أن يؤيد له، ترجيحاً لأقرب الجازات إلى الحقيقة كما لا يخفى. «منه رحمه الله».

٢. تقرير العناية - بعد الحمل على تبديل التاسخين الأكثر بالأقل - أن الأصل براءة الذمة من نرح الزائد على العشرة كمائة وثلاث أو مائة وعشرة. «منه رحمه الله».

٣. إن: ليس في ح.

٤. المختلف ١: ٣٦.

٥. روض الجنان: ١٥٤.

٦. في ح: إلى آخره.

٧. في ص: بغير، وفي س: تغيير. وفي ح: بغير.

الاحتجاج على نزع أحد عشر، لا ما ظنّه شيخنا رحمه الله فإنّ العلامة قدّس الله سره أرفع شأنًا من أن يصدر عنه مثل هذه الغفلة، فلا تغفل، هذا.

ولا يخفى أنّ القطرات في هذا الحديث حيث إنّها جمع تصحيح -وقد صرح أهل العربية بأنّ جمع التصحيح للقلّة- فيكون الحديث متضمّنًا لحكم القليل من البول والدّم. والأصحاب رضوان الله عليهم وإنّ فرّقوا في الدّم بين قليله وكثيره، لكن لم يفرّقوا في البول، ولو قيل بالفرق لم يكن بعيدًا، والله أعلم.

وما تضمّن الحديث السّابع من نزع ما بين الثلاثين إلى الأربعين في دم الشّاة، وهو مذهب الصّدوق قدّس سرّه.

ولك أن تجعل الإجماع فيه كناية عن نزع مقدار ما يحصل به زوال تغير ماء البئر، فإنّ دم الشّاة مظنة تغيره.

وذهب الشّيخ وأتباعه إلى نزع خمسين في الدّم الكثير، وعشرًا في القليل^١. والمفيد إلى العشرة في الكثير، والخمسة في القليل^٢.

ويدور على ألسنة جماعة من الأصحاب تقدير الكثير بمثل دم ذبح الشّاة، والقليل بمثل دم الطّير والرّعاف^٣.

وقال القطب الرّاونديّ: إنّ الاعتبار في ذلك بماء البئر في الغزارة والتّزارة، فربّما كان دم الطّير كثيرًا في بئر، يسيرًا في أخرى^٤.

ويوافقه ما نقله الفاضل المحقّق مولانا قطب الدّين الرّازيّ، عن العلامة طاب ثراه.

١ . المبسوط ١: ١٢، وابن إدريس في السّرائر ١: ٧٩، وسنار في المراسم: ٣٥، وابن البرّاج في المهذب ١: ٢٢.

٢ . للفتنة ١: ٦٧.

٣ . في ح زيادة: ذبح.

٤ . نقله عنه في الذكرى ١: ١٠٠.

٥ . في س: الرّاونديّ. المراد به صاحب المحاكمات وشرح المطالع، وهو من تلامذة العلامة طاب ثراه، ومن أولاد

والأوداج: عروق العنق.

وتشخب -بالشّين والخاء المعجمتين-: أي تسيل، وأصله من: شَخَب اللَّبَن، بالفتح.

والكلام في^١ الدّلاء في هذا الحديث على قياس سابقه، والأولى^٢ إبقاؤها في الموضوعين على إطلاقها، ويكون المكلف مخيراً في التّعين.

وما تضمّنه الحديث الثامن من نزع دلاء للدّابة لا يخفى بُعد تنزيله على ما هو المشهور، من نزع كرّ لها.

وقد حاول العلامة طاب ثراه في المنتهى الاستدلال به على نزع الكرّ لموت الحمار والفرس والبغل^٣، بكلام طويل الذيل يتطرّق الخدش إلى أكثر مقدّماته، والأولى-بناءً على استحباب النّزع- إبقاء الدّلاء على إطلاقها كما قلناه.

وما تضمّنه الحديث التاسع بظاهره من نزع كلّ الماء لموت الكلب، وسبغ لخروجه حيّاً، يخالف ما دلّ عليه الحديث الثّاني من الاكتفاء بخمس دلاء لموته، لكن على الاستحباب يسهل الخطب كما مرّ مراراً. وربّما حمل على تغيّر الماء بموته وهو غير بعيد، وعليه حمّله العلامة طاب ثراه في المختلف^٤.

وما تضمّنه الحديث الحادي عشر من نزع جميع الماء للكلب والفأرة والخنزير، محمول عند الشّيخ على التّغيّر^٥.

ابن بابويه رحمه الله. «منه رحمه الله».

١. في ح زيادة: هذا.

٢. في ح: الأصل.

٣. المنتهى: ١: ٧٤.

٤. المختلف: ١: ٣٨.

٥. الاستبصار: ١: ٣٨، التهذيب: ١: ٢٤٢.

وما تضمنه من التراوح -وهو تفاعل من الراحة؛ لأن كل اثنين يُريحان صاحبهما- هو مذهب الشيخين وأتباعهما^١، بل قال العلامة في المنتهى: لا أعرف في هذا الحكم مخالفاً من القائلين بالتنجيس^٢.

ولا يخفى دلالة هذا الحديث صريحاً على أن نزع التراوح إنما هو بعد نزع يوم إلى الليل.

وربما يوجد هذا الحديث في بعض الكتب الاستدلالية كالمعتبر^٣ وغيره بدون لفظة «ثم»، لكن الموجود فيما أطلعنا عليه من أصول أصحابنا الموثوق بصحتها هو ما نقلناه.

وقوله عليه السلام: «وقد طهرت» يراد به -بناءً على استحباب النزع- الطهارة اللغوية، وقد مر مثله.

والظاهر أن المراد باليوم يوم الصوم فإنه هو المعروف شرعاً، وما في كلام الصدوقين والمرتضى رضي الله عنهم من أن التراوح من الغدوة إلى الليل محمول عليه، وإن أُطلقت الغدوة على ما بين صلاة الفجر إلى طلوع الشمس^٤.

والظاهر أن وقت التأهب للنزع محسوب من اليوم، وأن قطعهم العمل بالاجتماع في الأكل والصلاة جماعة مغتفر.

ويُحتمل عدم الاحتساب والاعتفار به، فإن قوله عليه السلام: «ثم يقام عليها قوم يتراوحن اثنين اثنين فينزفون إلى الليل» ربما يشعر بعدم الرخصة في ترك العمل

١. الشيخ المفيد في المقنعة: ٦٧، والشيخ الطوسي في المبسوط: ١: ١١، والنهاية: ٦، وسلاّر في المراسم: ٣٥، وابن إدريس في السرائر: ١: ٧٠، وابن حمزة في الوسيلة: ٧٤، وابن البراج في المهذب: ٢١.

٢. المنتهى: ١: ٧٣.

٣. للمعتبر: ١: ٥٩.

٤. الفقيه: ١: ١٣، وأنظر الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٤، ونقله عن السيد المرتضى المحقق في المعتبر: ١: ٦٠.

أثناء ذلك اليوم.

ولا يخفى أنه لا دلالة في الحديث على أن القوم المذكورين أربعة لا أزيد، فلعلّ اقتصار الأصحاب في كتب الفروع على الأربعة بناءً على أنه^١ أقلّ ما يحصل به تراوح: اثنين اثنين^٢.

والعلامة في المنتهى على إجزاء الأقل من الأربعة، إن لم ينقص نزحهم عن الأربعة^٣، ولم يرتضه شيخنا في الذكرى^٤.

أما الزائد عليها مقتضى الحديث إجزاء تراوحهم. وقيد شيخنا في الذكرى بما إذا لم يحصل زيادة فترة وتراخ بسبب الكثرة^٥، وهو غير بعيد.

لكن استدلاله طاب ثراه على إجزاء ما فوق الأربعة بمفهوم الموافقة، غير سديد. فإنه يُستفاد من تناول لفظ «القوم» لما فوقها، وليس هذا مفهوم موافقة.

ولعلّ مراده رحمه الله أنه إذا ثبت بالحديث إجزاء الأربعة ثبت إجزاء ما فوقها بمفهوم الموافقة، مع قطعنا النّظر عن تناول «القوم» له^٦.

وقد يُستفاد ممّا تضمّنه الحديث من لفظ «القوم» عدم إجزاء النساء ولا الخنثى ولا الملقق؛ لاختصاص القوم بالرجال.

ويؤيده قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ... وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ﴾^٧.

١. أنه: ليس في ح.

٢. في ح: اثنين بدل اثنين اثنين.

٣. المنتهى ١: ٧٤.

٤. الذكرى ١: ٢٨.

٥. في م: بمقتضى.

٦. الذكرى ١: ٢٨.

٧. في س، ص، ح زيادة: هذا.

٨. المحررات ٤٩/ ١١.

لكن صرّح صاحب القاموس^١ وغيره^٢ بإطلاق القوم على النساء أيضاً، ومن ثم قيل بالاجتزاء هُنَّ، وهو غير بعيد.

وشرط بعض الأصحاب في الاجتزاء هُنَّ عدم قصور نزحهن عن الرجال، وهو كما ترى، فإنه إذا صدّق عليهن اسم القوم حصل الامتثال بنزحهن، سواء ساوى نزح الرجال أو قصر عنه.

وما تضمّنه الحديث الثاني عشر من نزح سبعين لموت الإنسان، ممّا أطبق عليه القائلون بوجوب التّزح. وألحق بعضهم به ما لو وقع فيه ميتاً غير مُغسّل غُسلًا تامّاً، وهو محتمل.

والإنسان بعمومه يتناول الصّغير والكبير، و الذّكر والأنثى، والمسلم والكافر. وخصّه ابن إدريس بالمسلم، وقال: إنّ الكافر يُنزح لموته الجميع، بناءً على وجوب الجميع بملاقاته حيّاً؛ لأنّه ممّا لا نصّ فيه، وما لا نصّ فيه يُنزح له الكل^٣. وردّه المحقّق في المعتمد بمنع وجوب نزح الكل بملاقاته حيّاً.

وقوله: «إنّه ممّا لا نصّ فيه» يدفعه تناول الإنسان للمسلم والكافر، فإنّه يجري مجرى التّطلق بهما، وإذا ثبت الاكتفاء بالسّبعين في موته في البئر المقتضي لمباشرته حيّاً وميتاً، وجب الاكتفاء بها مع مباشرته حيّاً فقط بطريق أولى.

ولا يخفى أنّ هذا الكلام يعطي أنّ خلاف ابن إدريس فيما إذا مات في البئر، لا إذا سقط ميتاً.

لكنّ كلام العلامة في المختلف يعطي الثّاني، فإنّه قال في الردّ عليه: إن نجاسة

١ . القاموس المحيط ٤ : ١٧٠ .

٢ . لسان العرب ١١ : ٣٦١ .

٣ . السرائر ١ : ٧٣ .

٤ . المعتمد ١ : ٦٣ .

الكافر حيًّا إنّما هو بسبب اعتقاده، وهو منفي^١ بعد الموت^٢، هذا كلامه.
وأنت خير بأنّ لقائل أن يقول: إنّ هذه التّجاسة لاتزول بمجرد زوال الاعتقاد
الباطل، بل لابدّ في زوالها من طريّان اعتقاد آخر مع الإقرار باللسان، ولو كان مجرد
الخلوّ عن الاعتقاد الباطل مطهراً، للزم طهارة الكافر حال التّوم والإغماء والجنون
ونحوها، فتأمل.

وما تضمّنه من نزع دلو واحد للعصفور، هو قول الشّيخين وأتباعهما^٣، وألحق
بعضهم بالعصفور ما دون الحمامة من الطّيور، والأولى الاقتصار^٤ على ما يسمّى
عصفوراً في العرف.

والظاهر أنّه لا فرق بين ذكره وأثّاه، وإنّ فرق أهل اللّغة بينهما بالحق الهاء.
ولنرجع إلى تفسير الحديث فنقول: الإشارة في قوله الشيخ: «هذا إذا كان ذكياً»
إلى نزع الدّلاء، واسم كان يعود إلى الواقع في البئر.

والمراد بالذّكي: المذكي، أعني المذبوح، والغرض أنّ نزع الدّلاء إنّما يجزي^٥ إذا
كان الواقع في البئر حال الوقوع مذكياً لا ميتاً ولا حيّاً ثمّ يموت فيه.
وقوله الشيخ: «فهو هكذا» تأكيد لمضمون هذا الكلام.

وقوله الشيخ: «فأكثره الإنسان» - بالثاء المثلثة - وربّما يُصحّف بالباء الموحّدة.
والمحروور فيه يعود إلى ما سوى المذكي، والمراد: فأكثره نزحاً الإنسان، وهو كذلك؛

١ . في حاشية ح: متف.

٢ . المختلف ١: ٣٢.

٣ . المفيد في المنفعة: ٦٧، والشيخ الطّوسي في المبسوط ١: ١٢، والنهاية: ٧، وسلاّر في المراسم: ٣٥، وابن البرّاج

في اللّهّاب: ٢٢، وابن حزة في الوسيلة: ٧٥.

٤ . في ح: اقتصارهم.

٥ . في حاشية ح: يجزيه.

فإن نصابه العدديّ في التّرح أكثر من سائر الحيوانات، وإثما قيّدنا بالعدديّ لنخرج التّرح التّراوحيّ، ونزح الماء كلّهُ، ونزح الكرّ، والله سبحانه أعلم.

الفصل السادس في ذكر بُدّة من المطهّرات

عشرة أحاديث:

- الأوّل: من الصّاح؛ جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام «إنّ الله جعل التّراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً»^١، وقد مرّ هذا الحديث غير مرّة.
- الثّاني: (زرارة، قال: سألت)^٢ أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السّطح أو في المكان الذي يصلّى فيه، فقال: «إذا جفّفته الشّمس فصلّ عليه، فهو طاهر»^٣.
- الثّالث: عليّ بن جعفر (عن أخيه موسى عليه السلام)^٤ قال سألت عن البواري يصيبها البول، هل تصلح الصّلاة عليها إذا جفّفت^٥ من غير أن تُغسل؟ قال: «نعم، لا بأس»^٦.

١ . الفقيه ١: ٦٠ ح ٢٢٣ التهذيب ١: ٤٠٤ ح ١٢٦٤، الكافي ٣: ٦٦ ح ٣، الوسائل ١: ٩٩ الباب ١ من أبواب الماء

المطلق ١، وج ٢: ٩٩٤ الباب ٢٣ من أبواب التّيّم ح ١، وص ٩٩٥ الباب ٢٤ ح ٢، بتفاوت.

٢ . في الفقيه: وسأل زرارة.

٣ . الفقيه ١: ١٥٧ ح ٧٣٢، الوسائل ٢: ١٠٤٢ الباب ٢٩ من أبواب التّحاسات ح ١.

٤ . في التهذيب: عن موسى بن جعفر.

٥ . في التهذيب: جفّت.

٦ . التهذيب ٢: ٣٧٣ ح ١٥٥١، وج ١: ٢٧٣ ح ٨٠٣، الاستبصار ١: ١٩٣ ح ٦٧٦، الوسائل ٢: ١٠٤٢ الباب ٢٩

من أبواب التّحاسات ح ٣.

الرَّابِع: مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن زَيْع، قال: سألتُه عن الأرض والسَّطْح يصيبه البول وما أشبهه، هل تطهره الشَّمْس من غير ماء؟ قال: «كيف تطهر بغير ماء؟»^٢.

الخامس: عَلِيّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألتُه عن البيت والدَّار لا تصيبهما^٣ الشَّمْس، ويصيبهما البول، ويُغتسل فيهما من الجنابة، أَيْصَلِي فيهما إذا جفَّا؟ قال: «نعم»^٤.

السادس: الحسن بن محبوب، أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن الحصاة يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى، ثم يُحصَّص به المسجد، أَيْسَجَد عليه؟ فكتب بخطه عليه السلام: «إنَّ الماء والنَّار قد طهراه»^٥.

السَّابع: الحليّ، قال: نزلنا في مكان، بيننا وبين المسجد زقاق قدر، فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: «أين نزلتم؟»، فقلنا: نزلنا في دار فلان، فقال: «إن بينه وبين المسجد زقاقاً قدرًا»، أو قلنا له: إن بيننا وبين المسجد زقاقاً قدرًا، فقال: «لا بأس،

١ . في التهذيب: من غير.

٢ . التهذيب: ١: ٢٧٣ ح ٨٠٥، الاستبصار: ١: ١٩٣ ح ٦٧٨، الوسائل: ٢: ١٠٤٣ الباب ٢٩ من أبواب التَّحاسُّات ح ٧، بتفاوت يسير.

٣ . في س، ص، ح: تصيبها.

٤ . في س، ص، ح: يصيبها.

٥ . الفقيه: ١: ١٥٨ ح ٧٣٦، قرب الإسناد: ٩٠، الوسائل: ٢: ١٠٤٣ الباب ٣٠ من أبواب التَّحاسُّات ح ١، بتفاوت يسير.

٦ . حديث الحصاة أورده الأئمَّة الثلاثة رحمهم الله، بل أورده شيخ الطائفة في ثلاثة مواضع من التهذيب. «منه رحمه الله».

٧ . التهذيب: ٢: ٢٣٥ ح ٩٢٨، الفقيه: ١: ١٧٥ ح ٨٢٩، الوسائل: ٢: ١٠٩٩ الباب ٨١ من أبواب التَّحاسُّات ح ١، بتفاوت.

٨ . في س، ح: فقال. وفي الكافي: فقلت.

٩ . في الكافي: بيسكم.

الأرض تطهّر بعضها بعضاً»^١.

الثامن: زرارة بن أعين، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل وطئ على عذرة فساخت رجله^٢، أينقض ذلك وضوءه؟ وهل يجب عليه غسلها؟ فقال: «لا يغسلها إلا أن يقدرها، ولكنه يمسحها إلى أن^٣ يذهب أثرها ويصلّي»^٤.

التاسع: الأحول، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف، ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً، قال: «لا بأس إذا كان خمس عشرة ذراعاً أو نحو ذلك»^٥.

العاشر: من الموثقات، عمّار السّاباطيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سئل عن الشمس، تطهّر الأرض؟^٦.

قال: «إذا كان الموضع قدراً من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصّلاة على الموضع جائزة، وإن أصابته الشمس ولم يبس الموضع القدر، وكان رطباً فلا تجوز الصّلاة عليه حتّى يبس، وإن كانت رجلك رطبة، أو جبهتك رطبة أو غير ذلك منك ممّا^٧ يصيب ذلك الموضع القدر، فلا تصلّ على ذلك

١ . الكافي ٣: ٣٨ ح ٣، الوسائل ٢: ١٠٤٧ الباب ٣٢ من أبواب التّحاسات ح ٤، بتفاوت.

٢ . في المصادر زيادة: فيها.

٣ . في التهذيب: حتّى يدل إلى أن.

٤ . التهذيب ١: ٣٧٥ ح ٨٠٩، الوسائل ٢: ١٠٤٨ الباب ٣٢ من أبواب التّحاسات ح ٧.

٥ . في الوسائل: زيادة: قال.

٦ . في المصادر: خمسة عشر.

٧ . الكافي ٣: ٣٨ ح ١، الوسائل ١: ١٠٤٦ الباب ٣٢ من أبواب التّحاسات ح ١.

٨ . في المصادر زيادة: هل.

٩ . في م ، ص : إن.

١٠ . في الوسائل : ما.

الموضع، وإن كان عين^١ الشمس أصابته^٢ حتى يبس، فإنه لا يجوز ذلك^٣.

أقول: قد تقدّم الكلام في الحديث الأوّل في الفصل الأوّل.

وقد دلّ الحديث الثاني على طهارة السطح ونحوه من البول بتخفيف الشمس، وهو مذهب الشّيعين وأتباعهما، واستفادوا من الحديث الثالث جريان الحكم في البواري وما في حكمها، أعني الحُصْر.

وذهب القطب الراوندي^٤ وابن حمزة^٥ إلى جواز الصّلاة عليها مع بقائها على التّنجيس، ومال إليه المحقّق في المعتر^٦، ورجّحه والدي طاب ثراه في شرح الرّسالة، والقول به غير بعيد. والحديث الرّابع صريح في بقاء التّحاسة، ويعضده الاستصحاب. وأمّا قول العلامة في المختلف: إنّ الاستصحاب ثابت مع بقاء الأجزاء التّحسة، أمّا مع عدمها فلا، والتّقدير عدمها بالشمس^٧؛ ففيه ما فيه. وستلّو عليك عن قريب ما يتّضح به الحال. والشّيخ حمل الحديث الرّابع على أنّه لا يطهّر بغير ماء ما دام رطباً^٨، وهو كما ترى.

١. في الوسائل: غير.

٢. في المصادر: أصابه.

٣. التّهذيب ٢: ٣٧٢، قطعة ح ١٥٤٨، الوسائل ٢: ١٠٤٢ الباب ٢٩ من أبواب الماء المطلق ح ٤، بتفاوت يسير.

٤. الشّيخ المفيد في المصنعة: ٧١، والشّيخ الطّوسي في المبسوط ١: ٣٨، والنهاية: ٥٤٥٣، والخلاف ١: ٢١٨.

كتاب الطهارة للمسألة ١٨٦ وص ٤٩٥ كتاب الصّلاة للمسألة ٢٣٦، وسلاّر في المراسم: ٥٥، وابن البرّاج في

المهذب ١: ٥٢، وابن إدريس في السّرائر ١: ١٨٢.

٥. في حاشية ح: من.

٦. نقله عن قطب الدّين الراونديّ العلامة في المختلف ١: ٣٢٤، والمحقّق في المعتر ١: ٤٤٦.

٧. الوسيلة: ٧٩.

٨. المعتر ١: ٤٤٦.

٩. المختلف ١: ٣٢٤.

١٠. التّهذيب ١: ٢٧٣.

والعلامة في المنتهى حملة على الجفاف بغير الشّمس^١، وهو بعيد.
والطّهارة في الحديث الثّاني يُمكن حملها على اللّغوّة، جمعاً بين الأخبار.
واستدلّ الشّيخ على الطّهارة بالإجماع^٢، ولم يورد الحديث الثّاني في كتابي
الأخبار ولا في غيرهما من كتبه^٣، مع أنّه هو العمدة في إثبات هذا المطلب، وإنّما
استدلّ بالحديث الثّالث والعاشر، واحتمل أن يستدلّ بقوله صلّى الله عليه وآله:
«جعلت لي الأرض مسجداً وتراًها طهوراً»^٤.

وقال المحقّق في المعتمد: في استدلال الشّيخ بالروايات إشكال، فإنّ غايتها الدّلالة
على جواز الصّلاة عليها، ونحن لا نشترط طهارة موضع الصّلاة بل نكتفي بطهارة
موضع الجبهة. ثمّ قال: ويُمكن أن يقال: الإذن في الصّلاة عليها مطلقاً دليل جواز
السّجود عليها، والسّجود يشترط طهارة محلّه^٥. انتهى كلامه قدّس الله روحه.

وأنت خير بأنّ لقائل أن يقول: إنّ الدّلالة بالإطلاق لا تقاوم دلالة الحديث الرّابع
بالتّعين، على أنّ ظاهر الحديث الثّالث جواز الصّلاة بمطلق الجفاف، وإن كان بغير
الشّمس، كما هو صريح الخامس، وما هو جوابكم فهو جوابنا.

والعلامة طاب ثراه قرّر^٦ في المختلف الاستدلال بالحديث العاشر: بأنّ السّؤال
وقع عن الطّهارة، فلو لم يكن في الجواب ما يفهم السّائل منه الطّهارة أو عدمها، لزم

١. المنتهى ٣: ٢٧٧.

٢. الخلاف ١: ٢١٨ كتاب الطهارة المسألة ١٨٦.

٣. وهو مذكور في الفقيه. «منه رحمه الله».

٤. الحصال للشّيخ الصّدوق ٤٢٦، المعتمد ١: ٤٥٢، الوسائل ٣: ٤٢٣ الباب ١ من أبواب مكان المصلّي ح ٥،

دعائم الاسلام ١: ١٢٠، معاني الأخبار ٥١، وأنظر سنن البيهقي ١: ٢٢٢ كتاب الطّهارة، مسند أحمد ٢:

٢٢٢.

٥. المعتمد ١: ٤٤٦.

٦. قرّر: ليس في س.

تأخير البيان عن وقت الحاجة، وهو محال. لكن الجواب الذي وقع لا يناسب التجاسة فدلّ على الطهارة^١، هذا كلامه أعلى الله مقامه.

ولقائل أن يقول: إنّ عدوله عليه السلام عن الجواب بأنّه طاهر، إلى الجواب بجواز الصلّة عليه، مُشعر بعدم الطهارة، ومثل هذا الإشعار في المحاورات غير قليل.

وأيضاً في آخر الحديث إشعار بذلك، فإنّ في نفيه عليه السلام عن ملاقة ذلك الموضع برطوبة «وإن كان عين الشمس أصابته حتّى يبس» دلالة ظاهرة عليه، وكذا في وصفه عليه السلام ذلك الموضع بالقذارة.

وأيضاً فاللازم على تقدير تسليم عدم دلالة الحديث على شيء من الطهارة والتجاسة، إنّما هو تأخير البيان عن وقت الخطاب، وكون ذلك الوقت وقت الحاجة؛ ممنوع، هذا.

وربّما يوجد في بعض نسخ التهذيب بدل عين الشمس بالعين المهملة والتّون: غير الشمس بالغين المعجمة والرّاء. والصّحيح الموجود في النسخ الموثوق بها، هو الأوّل^٢.

ولعلّ مبنى كلام العلامة طاب ثراه على الثّاني، وحيثنّ يستفيد استدلاله قوّة ما؛ لضعف الإشعار بعدم الطهارة.

واستدلّ قدّس الله سره في المختلف بأنّ مقتضى التّنجيس هو الأجزاء الّتي عدمت بإسخان الشمس، فيزول الحكم^٣، وهو كما ترى، فإنّ مجرد زوال الأجزاء التّجسة - كيف اتّفق - غير موجب للتطهير، بل لا بدّ من زوالها على وجه معتبر شرعاً.

والعجب أنّه رحمه الله أورد بعد هذا المبحث بشيء يسير قول المرتضى رضي الله عنه

١. المختلف ١: ٣٢٤.

٢. ذكر في هامش ح: وقد ظفرنا في النسخ المعتمد عليها جداً لفظ «غير» أيضاً.

٣. المختلف ١: ٣٢٣.

بطهارة الجسم الصّقيل كالسيف والمرآة ونحوهما بالمسح.

واستدلّ على عدم طهارتها بأنّه قد حكم بنجاسة المحلّ شرعاً، فلا يزول عنه هذا الحكم إلّا بدليل شرعيّ، ولم يثبت.

ثمّ قال: واحتجّ السيّد بأنّ الموجب للنجاسة في المحل بقاء عين النّجاسة فيه، ومع المسح تزول العلة فينتفي الحكم.

والجواب: المنع من المقدّمة الأولى، وإثما الطهارة والنّجاسة حكمان شرعيّان.

نعم، ملاقة النّجاسة دليل وعلامة على الحكم الشرعيّ، ولا يلزم من نفي الدليل والعلامة نفي المدلول^١، هذا كلامه. والظاهر أنّه مُنقلب عليه قدّس الله روحه، وقد سبق ممّا مثل هذا الكلام في مبحث آداب الخلوة، هذا.

وقد ألحق أكثر المتأخّرين بالأرض والحُصْر والبوّاري، جميع ما لا يُنقل كالأشجار والأبنية والأبواب المثبّنة ونحوها، فحكموا بطهارتها من البول ونحوه إذا جفّت بالشّمس^٢. ولم نظفر لهم على ذلك بدليل تركز النفس إليه.

وربّما استدّلوا على ذلك برفع المشقّة والخرج، وهو كما ترى.

وقد يستدلّ بما رواه أبو بكر الحضرميّ، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «يا أبا بكر، ما أشرقت عليه الشّمس فقد طهر»^٣.

وهذه الرواية لا تصلح لتأسيس أمثال هذه الأحكام؛ لضعفها دلالة وإسناداً^٤، فإنّ

١. المختلف ١: ٣٣٢ و٣٣٣.

٢. في ح : بعض.

٣. كالخفّق في شرائع: ٤٧، والعلامة في المنتهى ٣: ٢٧٩، والمختلف ١: ٣٢٥، والشهيد في الذكرى ١: ١٢٨، والشهيد الثاني في المسالك ١: ١٢٩ و...

٤. التهذيب ١: ٢٧٣ ح ٨٠٤، الاستبصار ١: ١٩٣ ح ٦٧٧، الوسائل ٢: ١٠٤٢ الباب ٢٩ أبواب النّجاسات ح ٥.

٥. في ص : استناداً.

المراد منها خلاف ما تضمنته من العموم، وفي طريقها عثمان بن عبد الملك وهو مجهول الحال.

وما تضمنه الحديث السادس^١ من طهارة الحصّ الموقد عليه بالعدرة وعظام الموتى، يستنبط منه تطهير النار لما أحالته.

وقال العلامة طاب ثراه في المنتهى: في الاستدلال بهذه الرواية إشكال من وجهين: أحدهما: أن الماء الممازج هو الذي يُحلّ به الحصّ وذلك غير مطهر إجماعاً. الثاني: أنه حكم بنجاسة الحصّ ثمّ بتطهيره، وفي نجاسته بدخان الأعيان التحسة إشكال^٢، هذا كلامه رحمه الله.

ويمكن أن يقال: إن المراد بالماء في كلامه عليه السلام: ماء المطر الذي يصيب أرض المسجد المخصّصة بذلك الحصّ؛ إذ ليس في الحديث أن ذلك المسجد كان مسقفاً، وإن المراد الوقْد عليه بحيث يختلط برماد^٣ تلك الأعيان، كأن يوقد من فوقه مثلاً. لكن يبقى إشكال آخر، وهو أن النار إذا طهرته أولاً، فكيف يحكم بتطهير الماء له ثانياً؟ اللهم إلا أن يُحمل التطهير على المعنى الشّامل للطهارة اللّغويّة والشرعيّة، ويُراد بتطهير الماء الطهارة اللّغويّة، وهو كما ترى.

وبالجملة فالاحتياج إلى أمثال هذه التّكلفات يورث الاستدلال بهذا الحديث ضعفاً ظاهراً، فالأولى الاستدلال (بهذا الحديث)^٤ على طهارة ما أحالته النار رماداً بما نقله

١ . استدلل الشيخ بهذا الحديث على طهارة ما أحالته النار رماداً، ووجهه أن العذرة المحترقة تصير رماداً، وستسمع في هذا الحديث كلاماً آخر في بحث السجود إن شاء الله تعالى. «منه رحمه الله».

٢ . المنتهى ٣: ٢٨٨.

٣ . في م : به.

٤ . في س ، ح زيادة : بها.

٥ . ليس في ب ، س .

الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ عَلَيْهِ^١، وَأَنْ يَجْعَلَ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ مُؤَيِّدًا لَذَلِكَ لِأَدْلِيَا بُرَاسِهِ.

وَالْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالثَّامِنُ وَالتَّاسِعُ مِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ الْأَصْحَابُ عَلَى تَطْهِيرِ الْأَرْضِ أَسْفَلَ الْقَدَمِ وَالتَّلْعِ وَالْخَفِّ. وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْأَرْضِ فِي قَوْلِهِ الرَّحْمَةُ: «الْأَرْضُ تَطْهَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا» مَا يَشْمَلُ نَفْسَ الْأَرْضِ وَمَا عَلَيْهَا مِنَ الْقَدَمِ وَالتَّلْعِ وَالْخَفِّ. وَالرُّفَاقُ - بَضْمُ الرَّاي - الشَّارِعُ.

وَسَاخَتْ رِجْلُهُ - بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ -: بِمَعْنَى غَاصَتْ^٢. وَقَوْلُهُ الرَّحْمَةُ: «مَسَحَهَا إِلَى أَنْ يَذْهَبَ أَثَرُهَا» وَإِنْ شَمِلَ مَسَحَهَا بِالْأَرْضِ وَغَيْرِهَا، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ مَسَحَهَا بِالْأَرْضِ. وَكَلامُ ابْنِ الْجَنِيدِ يُعْطِي الْاِكْتِفَاءَ بِالْمَسْحِ بِكُلِّ طَاهِرٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَرْضًا، وَإِطْلَاقُ الْحَدِيثِ مَعَهُ.

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ الرَّحْمَةُ: «إِلَّا أَنْ يَقْدَرُهَا» - بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ الْمَشْدُودَةِ - إِلَّا أَنْ تَكْرَهَهَا نَفْسُهُ وَتَشْتَمِرَّ مِنْهَا لِاسْتِقْدَارِهَا. وَرَبَّمَا يُقَالُ: إِنَّ السَّوَالَ كَانَ عَنْ أَمْرَيْنِ: نَقْضُ الْوُضُوءِ وَوُجُوبُ الْغَسْلِ، فَكَيْفَ أَجَابَ الرَّحْمَةُ عَنْ أَحَدِهِمَا وَسَكَتَ عَنِ الْآخَرِ؟

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ الرَّحْمَةُ لَمْ يَسْكُتْ عَنْ شَيْءٍ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «مَسَحَهَا وَيَصَلِّي» ظَاهِرٌ فِي عَدَمِ نَقْضِ الْوُضُوءِ، وَإِلَّا لَقَالَ: يَمْسَحُهَا وَيَتَوَضَّأُ وَيَصَلِّي. وَالْمُرَادُ بِالتَّطْيِيفِ: الطَّاهِرِ.

١. الخلاف ١: ٤٩٩ كتاب الصلاة للسائلة ٥٣٩.

٢. في ب: غاضت.

٣. نقله عنه المحقق في المعتمد ١: ٤٤٧.

واسم كان في قوله الطهارة: «إذا كان خمس عشرة ذراعاً» يُمكن أن يعود إلى المكان النّظيف، أي لا بأس بما وطئ به على المكان الغير النّظيف من قدم ونعل ونحوهما، إذا كان المكان النّظيف الذي وطئ عليه بعد ذلك خمس عشرة ذراعاً. ويُحتمل أن يعود إلى ما دلّ عليه الكلام، أعني المسافة بين المكانين، والمعنى: لا بأس بالوطء على المكان النّظيف، بمعنى أنّه لا ينحس إذا كان بين المكانين خمس عشرة ذراعاً، والله أعلم.

الفصل السابع

في ذكر بُذة من أحكام الأواني

ثمانية أحاديث:

الأوّل: من الصحاح؛ محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة فكرهها، فقلت: قد روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن عليه السلام امرأة مُلبَّسة فضة، فقال: «لا والله^١، إنما كانت لها حلقة من فضة، وهي عندي»^٢.

الثاني: عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس أن يشرب الرجل في القدر المفضّض، واعزل فمك عن موضع الفضة»^٣.

الثالث: معاوية بن وهب، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الشرب في القدر فيه ضبة فضة، قال: «لا بأس، إلا أن تكره الفضة فتنزعها»^٤.

١ . في الكافي: والحمد لله.

٢ . الكافي: ٦: ٢٦٧ ح ٢، التهذيب: ٩: ٩١ ح ٣٩٠، المحاسن: ٥٨٢ ح ٦٧، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢: ١٩ ح ٤٤، الوسائل: ٢: ١٠٨٣ الباب ٦٥ من أبواب التجاسات ح ١، بتفاوت. هذا القول [الكلام] بعد هذا السؤال يعطي أن ابن بزيع يعتقد أن لباس تلك المرأة حكمه حكم الآنية، وكلام الإمام عليه السلام يعطي تقريره على هذا الاعتقاد. «منه رحمه الله».

٣ . التهذيب: ٩: ٩١ ح ٣٩٢، الوسائل: ٢: ١٠٨٧ الباب ٦٦ من أبواب التجاسات ح ٥.

٤ . التهذيب: ٩: ٩١ ح ٣٩١، المحاسن: ٥٨٢ ح ٦٥، الوسائل: ٢: ١٠٨٦ الباب ٦٦ من أبواب التجاسات ح ٤.

الرابع: الفضل أبو العباس، عن أبي عبد الله عليه السلام في الكلب، قال: «رجس نجس، لاتوضأ بفضله، وأصْبُ^١ ذلك الماء، واغسله بالتراب أوّل مرّة ثمّ بالماء»^٢. وقد مرّ هذا الحديث وما يليه في بحث النجاسات.

الخامس: عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام في خنزير شرب من إناء، كيف يصنع به؟ قال: «يغسل سبع مرّات»^٣.

السادس: محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن نبيذ قد سكن غليانه، فقال: «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: كلّ مسكر حرام»، قال: وسألته عن الطّروف، فقال: «هى رسول الله صلّى الله عليه وآله عن الدّباء والمزقّت، وزدتم أنتم الحنتم، يعني الغضار»^٤، قال: وسألته عن الجرار الحُضر والرّصاص، فقال: «لا بأس بها»^٥.

السابع: من الحسان؛ الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تأكلوا في آنية فضّة^٦ ولا آنية مفضّضة»^٧.

الثامن: من الموثّقات؛ عمّار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن

١. في التهذيب: واجتنب.

٢. التهذيب ١: ٢٢٥ ح ٦٤٦، الاستبصار ١: ١٩ ح ٤٠، الوسائل ١: ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأسار ذيل ح ٤.

٣. التهذيب ١: ٢٦١ ح ٧٦٠، الوسائل ١: ١٦٢ الباب ١ من أبواب الأسار ح ٢.

٤. في المصادر زيادة: والمزقّت يعني الزّفت الذي يكون في الزّرق ويصيب الخوابي ليكون أجود للحم.

٥. الكافي ٦: ٤١٨ ح ١، التهذيب ١: ٢٨٣ ح ٨٢٩، ج ٩: ١١٥ ح ٥٠٠، الوسائل ٢: ١٠٧٦ الباب ٥٢ من أبواب

النجاسات ح ١، بتفاوت يسير.

٦. في المصادر زيادة: من.

٧. في المصادر: لا تأكل.

٨. الكافي ٦: ٢٦٧ ح ٣، التهذيب ٩: ٩٠ ح ٣٨٦، الوسائل ٢: ١٠٨٥ الباب ٦٦ من أبواب النجاسات ح ١

وج ١٦: ٤٩١ الباب ٦١ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ١.

الدَّنَّ يكون فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه (الخلّ أو كامخ)^١ أو زيتون؟ قال: «إذا غسل فلا بأس»، وعن الإبريق وغيره يكون فيه خمر، أ يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال «إذا غسل فلا بأس»، وقال في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر، قال: «تغسله ثلاث مرّات»، سئل: أ يجزيه أن يصبّ فيه الماء؟ قال: «لا يجزيه حتّى يدلكه بيده، ويغسله ثلاث مرّات»^٢.

أقول: أطبق العلماء من الخاصّة والعامة على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضّة، إلّا ما نقل عن داود من تحريم الشرب خاصّة^٣، وهو شاذّ. والأخبار بذلك متضافرة من الجانبين^٤.

وما تضمّنه الحديث الأوّل من الكراهة محمول على التّحريم، وظاهره يشمل مُطلق الاستعمال، بل مجرد القنية أيضاً، كما عليه جمع من علمائنا رضوان الله عليهم^٥.

١. في التّهديب: خلّ أو ماء كامخ.

٢. الكافي ٦: ٤٢٧ ح ١ التّهديب ١: ٢٨٣ ح ٨٣٠، الوسائل ٢: ١٠٧٢ الباب ٥١ من أبواب التّحاسنات ح ١، وج ١٧: ٢٩٤ الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ١، بتفاوت يسير.

٣. كما نُقل في المجموع ١: ٢٤٩، وشرح التّوويّ لصحيح مسلم في هامش إرشاد السّاري ٨: ٣٣٩، ونيل الأوطار ١: ٨١.

٤. أمّا ما روته العامة فأنظر صحيح البخاريّ ٧: ١٤٦، وصحيح مسلم ٣: ١٦٣٧ عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله أنه قال: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضّة ولا تأكلوا في صحافها، فإنّها لهم في الدّنيا ولکم في الآخرة»، بتفاوت يسير. وجاء في صحيح مسلم أيضاً ٣: ١٦٣٦ ح ٢٠٦٦، أنه قال صلى الله عليه وآله: «من شرب في آنية الفضّة في الدّنيا لم يشرب فيها في الآخرة». وجاء في صحيح البخاريّ ٧: ١٤٦، وصحيح مسلم ٣: ١٦٣٤ ح ٢٠٦٥، وسنن ابن ماجه ٢: ١١٢ ح ٣٤١٣ و ٣٤١٥، وسنن الدّارميّ ٢: ١٢١، ومسنّد أحمد ٦: ١٠٩٨ و ٣٠٢ و ٣٠٤ و ٣٠٦ عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضّة إنّما يجرّح في بطنه نار جهنّم».

٥. أمّا ما روته الخاصة بالإضافة إلى ما تقدّم فأنظر الوسائل ٢: ١٠٨٥ الباب ٦٦ من أبواب التّحاسنات ح ١ و ٢، والباب ٦٥ ح ٣ و ٢.

٥. كالشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٣-١٤، والخلاف ١: ٦٩ المسألة ١٥، والمحقّق في الاعتبار ١: ٤٥٤، والعلامة

ويدلّ عليه ما روي عن الكاظم عليه السلام «آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يوقنون»^١.

ويمكن أن يستنبط من مبالغته عليه السلام في الإنكار لتلك الرواية، كراهة^٢ تلبس الآلات كالمرآة ونحوها بالفضة، بل ربّما يظهر من ذلك تحريمه.

ولعل وجهه أنّ ذلك اللباس بمنزلة الظرف والآنية لذلك الشيء، وإذا كان هذا حكم التلبس بالفضة فبالذهب بطريق أولى.

والحلقة بإسكان اللام في كلام بعض اللغويين أنّه لا حلقة بفتح اللام إلّا حلقة الشعر جمع حالق.

وما تضمّنه الحديث الثاني والثالث من إباحة الشرب في القدر المفضّض، والثاني من وجوب عزل الفم عن موضع الفضة، هو المشهور بين متأخري الأصحاب^٣.

والشيخ في الخلاف^٤ على مساواته للقدر من الفضة، واحتجّ له في المنتهى بالحديث السابع، وقال: إن العطف يقتضي التساوي في الحكم، وقد ثبت التحريم في آنية الفضة، فيثبت في المعطوف.

ثمّ أجاب بأنّ المعطوف والمعطوف عليه قد اشتركا في مطلق التّهي وذلك يكفي في المساواة، ويجوز الافتراق بعد ذلك، بكون أحدهما نهي تحريم، والآخر نهي

في المختلف ١: ٣٣٥، والمنتهى ٣: ٣٢٦، والشهيد في الذكرى ١: ١٤٥، و...

١. التهذيب ١: ٩١ ح ٣٨٩، الوسائل ٢: ١٠٨٤ الباب ٥١ من أبواب التّجاسات ح ٤.

٢. في ح: تحرّم.

٣. كالشيخ في المبسوط ١: ١٣، والستّاهة: ٥٨٩، والعلامة في تذكرة الفقهاء ٢: ٢٣٠، والمنتهى ٣: ٣٢٩،

والشهيد الثاني في المسالك ١: ١٣٢، والحقق الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان ١: ٣٦٤، والسيد محمّد في

للمدرك ٢: ٣٨٣.

٤. الخلاف ١: ٦٩ كتاب الطهارة المسألة ١٥.

٥. في م، س: يكون.

كراهة^١، هذا كلامه أعلى الله مقامه.

ولا يخفى أن الظاهر جريان المتعاطفين في ذلك الحديث على وتيرة واحدة، وهو كافٍ للشيخ طاب ثراه لكن لما كان الحديث الثاني والثالث مرجحين عليه لصحتهما وتعددهما حُمل على خلاف ظاهره، فإن ذلك خيرٌ من طرحه، هذا.

ولا يبعد استفادة إباحة المذهب من إباحة المفضض، وإن كان للكلام فيه مجال، أما وجوب عزل الفم فيستفاد بطريق أولى.

والضُّبَّة - بفتح الضّاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة - تطلق في الأصل على حديدة عريضة تُسمَّر في الباب، والمراد بها هنا صفحة رقيقة من الفضة مُسمَّرة^٢ في القدرح من الخشب ونحوه، أما لمحض الزينة أو لجبر كسره.

وإطلاق تحريم أواني التقدين يشمل الرجال والنساء، وإن جاز لهنّ لبس الذهب، ولا يحرم المأكول والمشروب، لعدم الدليل، وأصالة الحلّ.

وعن المفيد^٣ طاب ثراه تحريمه، وهو اللائح من كلام أبي الصّلاح^٤ رحمه الله وربّما يظنّ الإيحاء إليه فيما اشتهر من قول النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنية الفضة إنّما يجرّج في جوفه نار جهنّم»^٥.

ورده شيخنا في الذّكرى بأنّ الحديث محمول على أنّ الشّرب المذكور سبب في

١. المنتهى ٣: ٣٢٨.

٢. في ب، ح: مستمرة، وفي س: مسمّرة من الفضة.

٣. المقنعة: ٥٨٤.

٤. الكافي في الفقه: ٢٧٨.

٥. في س: من بدل في.

٦. مسند أحمد ٦: ٩٨ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٤ و ٣٠٦، سنن الدارمي ٢: ١٢١، صحيح البخاري ٦: ٢٥١،

صحيح مسلم ٦: ١٣٤، من ابن ماجة ٢: ١١٣.

دخول النار؛ لامتناع إرادة الحقيقة^١.

ولهذا الحديث وأمثاله يحمل آخر ربّما يتقوّى به هذا الظنّ، لكنّه غلط آخر من الكلام خارج عن لسان هذا الفنّ، وقد أشبعنا الكلام فيه في شرح الأحاديث الأربعين فمن أرادّه فليرجع إليه^٢.

والكلام في الحديث الرّابع والخامس تقدّم في بحث النّجاسات. والمراد بالظّروف في الحديث السّادس: ظروف الخمر ونحوه. والدُّبَاء - بضم الدّالّ المهملة والمدّ -: القَرع. والمزقّت - بالزّاي المعجمة والفاء على صيغه اسم لمفعول - : الإناء المطليّ بالزّفت بكسر الزّاي، وهو القير.

والحنّتم - بالحاء المهملة المفتوحة والتّون السّاكنة والتّاء المثناة من فوق المفتوحة -: الألوان المتخذة من الطّين.

الجُرّ الأخضر: وهو الغضار، بفتح الغين والضادّ المعجمتين.

والمراد أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله نهى عن استعمال أواني الخمر في الأكل والشّرب ونحوهما إذا كانت من القَرع، أو مطليّة بالقير؛ لنفوذ الأجزاء الخمرية في أعماقها. وقوله ﷺ: «وزدتم أنتم الحنّتم» لعلّ المراد به أنّه صلّى الله عليه وآله إنّما نهى عن الدُّبَاء والمزقّت، وأمّا الحنّتم فأمر متجدّد لم يذكره النبيّ صلّى الله عليه وآله. والمراد بالجِرار الخضر المطليّة بالزّجاج، ولّما كان طلاها في الأغلب بالزّجاج الأخضر قيل لها الخضر.

١. الذّكري: ١٤٨.

٢. الأربعون للشيخ البهائي: ١٧١.

٣. في ب، م، س، ص: الحرّ.

٤. في ح زيادة: هي.

٥. في س، ح: الأخضر.

وقد اتفق علماؤنا رضي الله عنهم على أن إناء الخمر إن كان متخذاً من الأجسام الصلبة كالصّفر والحجر والخزف المطليّ - وهو الذي يُعبر عنه بالأخضر - فإنه يطهر بالغسل.

واختلفوا في نحو الخشب والقرع والخزف غير المطليّ، فالشيخ رحمه الله على أنه يطهر أيضاً، لكن استعماله مكروه^١. وابن الجنيد لا يطهر^٢، وهو الظاهر من قوله عليه السلام «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله». ولا ريب أنه الأحوط، والله أعلم.

١ . المبسوط : ١ : ١٥ .

٢ . نقله عنه المحقق في العتبر : ١ : ٤٦٧ .

خاتمة

فيما يتبع مباحث الطّهارة من الاستحمام
وإزالة الشعر، وقصّ الأظفار، والاكتحال والسّواك ونحو ذلك

خمسة عشر حديثاً:

الأوّل: من الصّاح؛ سليمان الجعفريّ، قال: مرّضتُ حتّى ذهب، لحمي،
فدخلت على الرّضا عليه السلام فقال: «أيسرّك أن يعود إليك لحمك؟»، فقلت بلى، فقال:
«الزّم الحّم غباً، فإنّه يعود إليك لحمك، إياك أن تدمنه، فإنّ إدمانه يورث السّل»^١.
الثّاني: ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «السّنة في التّورة
في خمس عشرة^٢، فإن أتت عليك عشرون^٣، وليس عندك شيء^٤ فاستقرض على الله»^٥.
الثّالث: زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله
كان يكتحل قبل أن ينام أربعاً في اليمن وثلاثاً في اليسرى»^٦.

١ . الكافي ٦: ٤٦٧ ح ٤، التهذيب ١: ٣٧٧ ح ١١٦٢، الوسائل ١: ٣٦٢ الباب ٢ من أبواب آداب الحّم ح ٢.

٢ . في التهذيب: خمسة عشر.

٣ . في التهذيب زيادة: يوماً.

٤ . شيء: ليس في الوسائل، ولا في م، ص.

٥ . التهذيب ١: ٣٧٥ ح ١١٥٧، الوسائل ١: ٣٩١ الباب ٣٣ من أبواب آداب الحّم ح ١.

٦ . الكافي ٦: ٤٩٥ ح ١٢، الوسائل ١: ٤١٣ الباب ٥٧ من أبواب آداب الحّم ح ١.

الرابع: زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الكحل بالليل ينفع البدن^١، وبالتها زينة»^٢.

الخامس: معمر بن خلاد، عن أبي الحسن الأول عليه السلام، قال: «لا ينبغي للرجل أن يدع الطيب في كل يوم، فإن لم يقدر عليه فيوم ويوم لا، فإن لم يقدر عليه ففي كل جمعة، ولا يدع»^٣.

السادس: من الحسان؛ رفاعه بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر»^٤.

السابع: عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يطلي بالثورة فيجعل له الدقيق بالزيت يتمسح به بعد الثورة ليقطع ريحها عنه، قال: «لا بأس»^٥.

الثامن: محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام: أكان أمير المؤمنين عليه السلام ينهى عن قراءة القرآن في الحمام؟ فقال: «لا، إنما ينهى أن يقرأ الرجل وهو عريان، أما إذا كان عليه إزار فلا بأس»^٦.

١. في هامش الوسائل: العين.

٢. الكافي ٦: ٤٩٤ ح ٣، الوسائل ١: ٤١٣ الباب ٥٧ من أبواب آداب الحمام ح ٢.

٣. الأول: ليس في ح، ولا في الوسائل.

٤. الكافي ٦: ٥١٠ ح ٤، الفقيه ١: ٢٧٤ ح ١٢٢٥، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٧٩ ح ٢١٢، الحصال: ٣٩٢ ح ٩٠.

٥. الوسائل ٥: ٥٤ الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها ح ١، متفاوت.

٦. الكافي ٦: ٤٩٧ ح ٣، الفقيه ١: ٢٧٤ ح ٦٠، الوسائل ١: ٣٦٨ الباب ٩ من أبواب آداب الحمام ح ٥، متفاوت.

٦. في الكافي: يلبس به فيمسح. واللبس هو إلزاق الشيء بالشيء وخلط بعضه في بعض.... ودقيق ملتون بالزيت أي مخلوط به (مجمع البحرين ٢: ٢١٨).

٧. الكافي ٦: ٤٩٩ ح ١٢، الوسائل ١: ٣٩٦ الباب ٣٨ من أبواب آداب الحمام ح ١، متفاوت يسير.

٨. الكافي ٦: ٥٠٢ ح ٣٢، الفقيه ١: ٢٣٣ ح ٦٣، الوسائل ١: ٣٧١ الباب ١٥ من أبواب آداب الحمام ح ١.

التاسع: الحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للرجل أن يقرأ القرآن في الحمام إذا كان يريد به وجه الله، ولا يريد ينظر كيف صوته»^١.

العاشر: ابن أبي عمير، رفعه، قال: «في قص الأظفير^٢ تبدأ بخنصرك اليسرى ثم تختتم باليمين»^٣.

الحادي عشر: عبد الله المعيرة، عن أبي الحسن عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^٤ قال: «من ذلك التمسّط عند كل صلاة»^٥.

الثاني عشر: من الموثقات؛ عقبة بن خالد قال: أتيت عبد الله بن الحسن، فقلت: علمني دعاء في الرزق؟ فقال: «قل اللهم تولّ أمري ولا تولّ أمري غيرك»، فعرضته على أبي عبد الله عليه السلام فقال: «ألا أدلك على ما هو أنفع من هذا في الرزق: تقصّ أظفارك^٦ وشاربك في كل جمعة ولو بحكّها»^٧.

الثالث عشر: إسحاق بن عمّار، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «استأصل شعرك يقلّ ذرّنه ودوابّه ووسخه، وتغلظ رقبتك، ويجلو بصرك»^٨.

١ . الكافي ٦: ٥٠٢ ح ٣٣، الوسائل ١: ٣٧٢ الباب ١٥ من أبواب آداب الحمام ح ٢.

٢ . في الكافي: الأظفار.

٣ . الكافي ٦: ٤٩٢ ح ١٦، الوسائل ١: ٤٣٦ الباب ٨٣ من أبواب آداب الحمام ح ١.

٤ . الأعراف ٧: ٣١.

٥ . الكافي ٦: ٤٨٩ ح ٧، الوسائل ١: ٤٢٩ الباب ٧١ من أبواب آداب الحمام ح ١.

٦ . في الوسائل زيادة: طلب.

٧ . في الكافي: أظفارك.

٨ . الكافي ٦: ٤٩١ ح ١٢، الوسائل ٥: ٥١ الباب ٣٣ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها ح ١٧، بتفاوت.

٩ . الكافي ٦: ٤٨٤ ح ٢، الفقيه ١: ٣٢٧ ح ٧٥، ثواب الأعمال ٤١، الوسائل ١: ٤١٤ الباب ٥٩ من أبواب آداب

الحمام ح ٣، بتفاوت يسير.

الرَّابِع عشر: ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «غسل الرَّأس بِالخِطْمِي^١ في كلِّ جمعة أمان من البرص والجنون»^٢.

الخامس عشر: إسحاق بن عمّار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «من أخلاق الأنبياء السَّوَاك»^٣.

أقول: ما تضمّنه الحديث الأوّل من قوله عليه السلام: «الزم الحمام غباً» هو بكسر الغين المعجمة وتشديد الباء الموحدة. ولعلّ المراد به هنا أن يدخل الحمام يوماً ويتركه يوماً، كما أن الغبّ في الحمى أن يأخذ يوماً ويترك يوماً.

(والمعجبة بالتشديد: الشاة التي تحلب يوماً وترك يوماً)^٤. ويُمكن أن يكون مراده عليه السلام أن يدخله في كلِّ أسبوع.

ومنه «زُرْ غَبّاً تَرَدَّدْ حُبّاً» فقد فسّره في الصّحاح والقاموس: بأنّ تكون الزّيارة في كلِّ أسبوع^٥، لكن الأوّل هو الأظهر.

ويدلّ عليه ما رواه في الكافي، عن سليمان الجعفري، عن أبي الحسن عليه السلام أنّه قال: «الحمام يوم ويوم لا، يُكثّر اللحم، وإدمانه في كلِّ يوم يذيب لحم الكليتين»^٦.

١. الخِطْمِيّ: نبات يُغسل به (لسان العرب ١٢: ١٨٨).

٢. الكافي ٦: ٥٠٤ ح ٢، الفقيه ١: ٧١ ح ٢٩٠، السّنهديد ٣: ٢٣٦ ح ٦٢٤، الوسائل ٥: ٤٧ الباب ٣٢ من آداب

صلاة الجمعة ح ١.

٣. الكافي ٦: ٤٩٥ ح ١، الوسائل ١: ٣٤٦ الباب ١ من أبواب السّوَاك ح ٣.

٤. الشاة: ليس في س.

٥. ليس في ص.

٦. في س: أن.

٧. الصّحاح ١: ١٩٠، القاموس المحيط ١: ١٠٩.

٨. في الكافي: شحم.

٩. الكافي ٦: ٤٩٦ ح ٢، الفقيه ١: ٦٥ ح ٢٤٧، الوسائل ١: ٣٦٢ الباب ٢ من أبواب آداب الحمام ح ١، بتفاوت.

والسَّل: قرحه في الرئة ويلزمها حمى هادئة دقية، وقد يُطلق عند بعض الأطباء على مجموع اللازم والملزوم. وربما يُستفاد من ظاهر الحديث الثاني «أنَّ التَّورَةَ في أَقْلٍ من خمس عشرة^١ ليست من السَّنة»، لكنَّ الظَّاهر أنَّ مراده عليه السلام «أنَّ السَّنة لا تزيد مدَّة التَّقاعد عنها على خمس عشرة، لا أنَّها لا تنقص عن ذلك.

ويدلُّ عليه ما رواه في الكافي: أنَّ الصَّادق عليه السلام أُطلى، وأمر ابن أبي يعفور وزيره بالإطلاء، فقالا: فَعَلْنَا ذلك منذ ثلاث، فقال عليه السلام: «أَعِيدَا، فَإِنَّ الإطلاء طهور»^٢.
ولفظه «استقرض» كأنَّها متضمَّنة معنى الاعتماد والتَّوكُّل، فلذلك تعدَّت بما يتعدَّيان به.

وما تضمَّنه الحديث الثالث من اكتحال النَّبي صَلَّى اللهُ عليه وآله، أربعاً في اليمنى، لا يخالفه ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنَّه قال: «من اكتحل فليوتر»^٣، لحمل الإيتار على كلتا العينين معاً. والظَّاهر أنَّ المراد بالطَّيب في الحديث الخامس: كلُّ ما يتطبَّب به من أيِّ الأنواع كان.

وقد عرَّفه بعض الأصحاب في محرَّمات الإحرام بأنَّه: جسم ذو ريح طيِّبة متَّخذٌ للشمِّ غالباً^٤، غير الرِّياحين فيدخل فيه المسك والعنبر وماء الورد وأمثالها. وسيجيء الكلام المستوفى في كتاب الحجِّ إن شاء الله تعالى.

١. في س زيادة: يوماً.

٢. في الوسائل: أعدا، وفي س: أعيداه.

٣. الكافي ٦: ٥٠٨، الوسائل ١: ٣٩٠ الباب ٣٢ من أبواب آداب الحَمَام ح ٥.

٤. في ص، م، ح: مضمَّنة.

٥. الكافي ٦: ٤٩٥ ح ١١، الوسائل ١: ٤١٢ الباب ٥٦ من أبواب آداب الحَمَام، قطعة من ح ١.

٦. في ح: يتَّخذ، وفي ص: متَّقض.

٧. المسالك ٢: ٢٥٢، وأنظر للمدرك ٧: ٣٢٢.

وقد ورد في الحثّ على الطّيب أحاديث متكرّرة تتضمّن أنّه من أخلاق الأنبياء^١، وأنّه يقوّي القلب^٢، ويزيد في الباه^٣، ويحفظ العقل^٤، وأنّ صلاة متطيّب أفضل من سبعين صلاة بغير طيب^٥، وأنّ الملائكة تستنشق ريح الطّيب من المؤمن^٦، وأنّ ما أنفق في الطّيب فليس بسرف^٧، وأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله كان ينفق في الطّيب أكثر ممّا ينفق في الطّعام^٨.

والحديث التاسع صريح في كراهة قراءة القرآن لاختبار الصّوت إن لم نقل بدلالته على التحريم.

والظاهر عدم زوال الكراهة والتّحريم لو ضمّ القربة إلى ذلك، لأنّ قوله الطّيب: «ولا يريد ينظر كيف صوته» شامل لضّمّ القربة وعدمه.

١ . الوسائل ١: ٤٤١ الباب ٨٩ من أبواب آداب الحمام ح ٣، وفيه: عن محمّد بن نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «الطّيب من أخلاق الأنبياء».

٢ . الوسائل ١: ٤٤١ الباب ٨٩ من أبواب آداب الحمام ح ٦، وفيه: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «الطّيب يشدّ القلب».

٣ . الوسائل ١: ٤٤١ الباب ٨٩ من أبواب آداب الحمام ح ٩، وفيه: عن عليّ بن رثاب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «الريح الطّيبة تشدّ القلب وتزيد في الجماع».

٤ . الوسائل ١: ٤٤٣ الباب ٩١ من أبواب آداب الحمام ح ١، وفيه: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من تطيّب أول النهار لم يزل عقله معه إلى الليل».

٥ . الوسائل ٣: ٣١٥ الباب ٤٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٢، وفيه: عن عليّ بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «صلاة متطيّب أفضل من سبعين صلاة من غير طيب».

٦ . الوسائل ٥: ٥٥ الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها ح ٣، وفيه: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «لا تدع الطّيب؛ فإنّ الملائكة تستنشق ريح الطّيب من المؤمن، فلا تدع الطّيب كلّ جمعة».

٧ . الوسائل ١: ٤٤٣ الباب ٩٢ من أبواب آداب الحمام ح ٢، وفيه: عن زكريّا المؤمن رفعه قال: ما «أنفق في الطّيب فليس بسرف».

٨ . الوسائل ١: ٤٤٣ الباب ٩٢ من أبواب آداب الحمام ح ٢، وفيه: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلّى الله عليه وآله ينفق في الطّيب أكثر ممّا ينفق في الطّعام».

ولا فرق في ذلك بين الحمّام وغيره. (وذكره الشيخ)^١ الحمّام؛ لأنّه هو الذي يتوهم كراهة القرآن فيه، كما ينيء عنه الحديث الثامن.

وما تضمّنه الحديث العاشر من الختم باليمين^٢، يراد به الختم بخنصرها.

وقوله الشيخ في الحديث الثاني عشر: «ولو بحكّها»، إمّا جارّ ومجرور، أو فعل مضارع، والضّمير للأظفار.

والظاهر أنّ المراد بالشّعري الحديث الثالث عشر: شعر الرأس، وباستئصاله: حلقه.

والدّر - بالتحريك - : الوسخ، وعطف الوسخ عليه لعله للتفسير. ويُمكن أن

يراد بأحدهما الزّهومة^٣، ويكون العطف من عطف الخاصّ على العامّ، أو بالعكس.

وما تضمّنه من تغليظ الرّقبة مذكور في الكتب الطّبيّة أيضاً، والظاهر أنّ هذا من

قبيل الخواصّ. وقد ذكر الأطباء في تعليقه وجوهاً لا تشفي العليل^٤، كقولهم: إنّ غذاء

الشّعر بعد الحلق يفضل عنه، فيصرف إلى أعضاء الرأس والرّقبة.

وكقولهم: إنّ الحلق يوجب حرارة جاذبة للغذاء إلى الرأس والرّقبة؛ إذ لو تمّ هذان

الوجهان لاقتضيا^٥ كبر الرأس أيضاً، بل هو أولى بذلك من الرّقبة، فكيف اختصّ الغلظ

بها دونه؟

وأيضاً فحيث إنّ تولّد الشّعر من البخار الدّخانيّ - الذي يحلّل ما فيه من الأجزاء

المائيّة الأشياء يسيراً - تتماسك به الأجزاء الأرضيّة، فغذاؤه لا يصلح أن يغذو أعضاء

الرّقبة.

١ . بدل في س ، ح : ذكر.

٢ . في حاشية ح : اليمين.

٣ . الزّهومة والزّهمة بضمتها: ريح لحم سمين مُتَن، والريح بالضّم: الريح المنتنّة، (القاموس المحيط ٤: ١٢٦).

٤ . في س : العليل.

٥ . في ص : لاقتضا، و في س ، ح : لاقتضاء.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: الْمُرَادُ بِتَغْلِيظِ الرِّقْبَةِ تَغْلِيظُ عِظَامِهَا فَقَطْ، وَحَيْثُ إِنَّ الْعِظْمَ أَيْسَ الْأَعْضَاءِ بَعْدَ الشَّعْرِ وَأَكْثَرُهَا أَرْضِيَّةً، فَلَا بُعْدَ فِي تَغْذِيَةِ بَغْدَانِهِ عِنْدَ عَدَمِهِ.

وَأَمَّا عِظَامُ الرَّأْسِ فَلِكُونُهَا أَدْسَمُ وَأَقْلَ يَبُوسَةً مِنْ عِظَامِ الرِّقْبَةِ، تَكُونُ أَبْعَدَ عَنْ^١ مَنَاسِبَةِ غِذَاءِ الشَّعْرِ؛ فَلِذَلِكَ اخْتَصَّ بِهِ عِظَامُ الرِّقْبَةِ. لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ شَعْرَ الْوَجْهِ كَالْحَاجِبِينَ وَاللَّحْيَةِ أَقْرَبَ مَنَاسِبَةً مِنَ الْعِظَامِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَنْصَرِفَ غِذَاءُ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَيْهِمَا لَا إِلَى الْعِظَامِ، وَأَيْضاً فَقَوْلُهُمْ: إِنَّ غِذَاءَ الشَّعْرِ بَعْدَ الْحَلْقِ يَفْضَلُ عَنْهُ، مُحَلٌّ كَلَامٍ.

بَلْ لَوْ قِيلَ: إِنَّهُ يَفْضَلُ عَنْهُ لَوْ تَرَكَ حَلْقَهُ حَتَّى طَالَ لَمْ يَكُنْ بَعِيداً، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَهَى فِي الطَّوْلِ إِلَى حَدِّهِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَزَاجُ صَاحِبِهِ، بَطَلَ نُمُوُّهُ، فَلَمْ يَحْتَاجْ مِنَ الْغِذَاءِ إِلَّا لِمَقْدَارٍ يَكُونُ بَدَلاً عَمَّا يَتَحَلَّلُ فَقَطْ.

وَأَمَّا إِذَا حَلَقَ فَإِنَّهُ يَسْرِعُ فِي النَّمُوِّ فَيَحْتَاجُ إِلَى غِذَاءٍ أَكْثَرَ، فَلَوْ صَحَّ مَا ذَكَرُوهُ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَرَكَ حَلْقَ الرَّأْسِ مَغْلُظاً لِلرِّقْبَةِ لَا حَلْقَهُ.

وَلِيَكُنْ هَذَا آخِرُ الْكَلَامِ فِي الْمُبَاحِثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالطَّهَارَاتِ، وَيَتْلُوهُ الْكَلَامُ فِي أَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ، وَبَاقِي الْمَقَدِّمَاتِ، وَاللَّهُ وَلِي التَّوْفِيقِ وَالْإِعَانَةِ.

فهرست الموضوعات

مقدمة التحقيق

٥	حول الجبل المتين
٦	المؤلف في سطور
٨	أساتذته
٩	تلامذته ومن روى عنه
١٠	من أشهر مؤلفاته وأهمها
١٢	الإطراء عليه
١٤	منهج التحقيق
١٦	مصادر المقدمة
١٧	شكر وتقدير

مقدمة المؤلف

١٩	الوجيزة في علم الدراية
٢٠	معنى علم الدراية والحديث والخبر
٢١	سند الحديث ومتمنه
٢٣	الخبر المتواتر وأقسام أخبار الآحاد
٢٤	تسمية الخبر
٢٥	التعديل والخرج
٢٦	أنحاء تحمّل الحديث
٢٨	آداب كتابة الحديث
٢٩	المصادر المعتمدة عند الإمامية

الحبل المتين في إحكام أحكام الدين

المنهج الأول: في العبادات وفيه خمسة كتب:

الكتاب الأول: في الصلاة وفيه مقدمة وأبواب:

المقدمة : فضل الصلاة والحث عليها

فيها خمسة أحاديث

المحافظة على وقت الصلاة

الصلاة أفضل الأعمال بعد المعرفة

ترك الصلاة من الكبائر

الكبائر سبع

وجوب الطمأنينة في الركوع

الباب الأول: في مقدمات الصلاة وفيه مقاصد:

المقصد الأول: في الطهارة وفيه جمل ثلاث:

الجملة الأولى: في الوضوء وما يتعلق به وفيه اثنا عشر فصلاً

الفصل الأول: في صفة وضوء رسول الله (ص) والأئمة من عترته عليهم السلام

فيه أربعة أحاديث

إحضار الماء للوضوء ليس من الاستعانة المكروهة

غسل الوجه

استحباب وضع الإناء على اليمين

غسل اليدين

مسح الرأس والقدمين

تنشئة الغسلة

الوضوء بعد الاستنجاء

الفصل الثاني: في تحديد الوجه والحكم في تحليل الشعر

٦٦	وفيه حديثان
٦٨	تحديد الوجه
٦٩	حكم مسح التزعتين
٦٩	خروج الصدغين
٦٩	حكم العارضين ومواضع التحذيف والعدلين
٧٢	عدم وجوب تحليل الشعر الكثيف
٧٤	حكم تحليل الشعر الخفيف

الفصل الثالث: فيما يمسح من الرأس والقدمين وجواز النكس

٧٦	فيه عشرة أحاديث
٧٩	كيف يستفاد التبعض في المسح
٨١	مقدار مسح الرأس
٨٢	مقدار مسح الرجل
٨٢	ما يُمسح به
٨٣	جواز النكس في مسح الرأس والرجلين
٨٤	المسح ببقية البلل لا بماء جديد

الفصل الرابع: في تعيين الكعبين

٨٧	وفيه ثلاث أحاديث
٨٨	المراد من الكعب
٨٩	الأقوال في الكعبين
٨٩	أقوال أهل اللغة في الكعبين
٩٠	أقوال الفقهاء في الكعبين
٩٣	أقوال علماء العامة في الكعبين
٩٤	أقوال المفسرين في الكعبين
٩٧	كلام العلامة في الكعبين
٩٨	الإشكالات على كلام العلامة والجواب عنه

الفصل الخامس: في ترتيب الوضوء

- ١٠١ فيه أربعة أحاديث
١٠٢ المراد بالمتابعة
١٠٣ كيفية الترتيب

الفصل السادس: في الموالاة في الوضوء

- ١٠٥ فيه حديثان
١٠٦ الإحلال بالموالاة
١٠٦ الموالاة بمعنى المتابعة وعدم جفاف الأعضاء

الفصل السابع: فيما ورد في وحدة الغسلات وتعددتها

- ١٠٨ فيه عشرة أحاديث
١١٠ القول بوحدة الغسلات وتعددتها
١١١ القول بثنية الغسلات
١١٥ حكم العسلة الثالثة

الفصل الثامن: في نبرة من الأحكام المتعلقة بالوضوء وشرذمة من مستحباته

- ١١٨ فيه اثنا عشر حديثاً
١٢١ الاكتفاء بأقل مراتب الغسل
١٢٢ وجوب إدخال الماء تحت الحلقة وأمثالها
١٢٢ وضوء الجبيرة
١٢٣ لا يجب في المسح استيعاب الرأس والقدمين
١٢٣ المسح فوق الخشاء
١٢٤ استحباب غسل اليد قبل الوضوء
١٢٤ الوضوء بمد
١٢٥ المضمضة والاستنشاق
١٢٥ قدر ماء الاستنجاء من البول
١٢٦ حكم الشك في أفعال الوضوء

الفصل التاسع: في الأحداث الناقضة للوضوء

- ١٢٧ فيه ثمانية أحاديث
- ١٢٩ التَّوَمُ وَكُلُّ مَا يَذْهَبُ الْعَقْلُ
- ١٣٠ البول والغائط والريِّح من الموضع المعتاد
- ١٣٠ البول والغائط الخارج من جرح ونحوه إذا صار معتاداً عرفاً
- ١٣٠ حكم البول والغائط الخارجين من فوق المعدة أو تحتها عند انسداد المخرج الطبيعي
- ١٣١ الموجب والتاقص
- ١٣٤ تَمَكَّنَ الْمُقْعَدَةُ مِنَ الْأَرْضِ غَيْرَ نَاقِضٍ
- ١٣٤ إذا خفي عنه الصَّوْتُ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ

الفصل العاشر: فيما ظنَّ أنه ناقض وليس بناقض

- ١٣٧ فيه أحد عشر حديثاً
- ١٤٠ حكم المذي والودي
- ١٤٠ حكم الإنعاظ
- ١٤٣ حكم القيء والرَّعَافُ وَالْمُدَّةُ
- ١٤٣ حكم القُبلة والملاعبة ومسَّ الفرج
- ١٤٤ حكم القهقهة

الفصل الحادي عشر: في آداب الخلوة

- ١٤٥ فيه ستّة عشر حديثاً
- ١٤٩ استحباب البسملة عند الدَّخُولِ لِبَيْتِ الْخُلُوةِ
- ١٤٩ تقديم البسملة على الاستعاذة
- ١٥٠ عدم الجلوس تحت الأشجار المثمرة والطَّرِيقِ النَّافِذَةِ وَشَطُوطِ الْأَنْهَارِ وَمَوَاضِعِ اللَّعْنِ
- ١٥٠ حرمة استقبال القبلة واستدبارها
- ١٥١ كراهة التَّكَلُّمِ عَلَى الْخَلَاءِ إِلَّا قِرَاءَةَ آيَةِ الْكُرْسِيِّ وَحَمْدَ اللَّهِ وَآيَةَ
- ١٥٢ استحباب حكاية الأذان للمتنحلي
- ١٥٢ عدم جواز الاستنجاء من البول بغير الماء
- ١٥٣ الاستنجاء بثلاث أحجار أبكار

١٥٦

الاستبراء

١٥٨

يجب إزالة عين النجاسة ولا عبرة بالرائحة

١٥٨

تقدم غسل المقعد على الإحليل

الفصل الثاني عشر: في أحكام تتعلق بموجبات الوضوء

١٥٩

فيه خمسة أحاديث

١٦٠

لا يجوز للمحدث كتابة القرآن ومسّه

١٦٢

حكم الليل المشتبه عند ترك الاستنجاء

١٦٢

تيقّن الطهارة والشكّ في الحدث

١٦٣

تيقّن الحدث والشكّ في الطهارة

١٦٣

إذا تيقّنها وشكّ في المتقدّم والمتأخّر منهما

الجملة الثانية: في الأغسال وفيه موقفان:

الموقف الأوّل في الأغسال الواجبة وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: في غسل الجنابة وفيه فصول ثلاثة:

الفصل الأوّل: في موجه

١٦٧

فيه أحد عشر حديثاً

١٧٠

موجب غسل الجنابة

١٧٠

غيوبة الحشفة

١٧٠

خروج المنيّ

١٧١

وطء الغلام و البهيمه

١٧١

حكم احتلام النساء

١٧١

حكم وطء المرأة في دبرها

١٧٢

حكم المفخذ

الفصل الثاني: في كيفية غسل الجنابة ووجوب الترتيب فيه وعدم وجوب

الموالاة بشيء من المعنيين المذكورين في الوضوء

١٧٣

فيه عشرة أحاديث

١٧٦

استحباب غسل اليدين قبل غسل الجنابة

١٧٧	غُسل الجنابة يجزي عن الوضوء
١٧٨	البول قبل غسل الجنابة
١٧٩	تعدّد الغسلات ووحدها في الغسل الترتيبيّ
١٧٩	غُسل القُرْج باليد اليسرى
١٧٩	كرهية الاستنجاء باليمين
١٨٠	الغسل الارتماسيّ
١٨١	حكم الوقوف تحت المطر أو تحت الميزاب
١٨١	عدم وجوب الموالاة في الغسل
١٨٢	حكم تخلّل الحدث الأصغر للغسل
١٨٤	حكم الترتيب
١٨٤	وجوب تقديم الرأس على البدن
١٨٤	حكم تقديم اليمين على الشمال

الفصل الثالث: في نبذة من أحكام غُسل الجنابة وما يسوغ للجنب فعله وما لايسوغ

١٨٦	فيه أحد وعشرون حديثاً
١٩٢	لا يجب تنبيه من نسي شيئاً من واجبات الغسل
١٩٢	لا يجب على المرأة نقض شعرها
١٩٣	تخليل الشّعر
١٩٤	لا يجب الوضوء مع غسل الجنابة
١٩٤	حكم البلل المشتبه بعد غسل الجنابة
١٩٤	حكم الصّلاة بعد خروج البلل وقبله
١٩٥	الغسل بصاع والوضوء بمدّ
١٩٥	ماء غُسل الفرجين
١٩٦	لا يجوز للجنب والحائض اللبث في المساجد
١٩٨	الجنب والحائض لا يضعان في المسجد شيئاً
١٩٨	تيمّم المحتلم في المسجدين
١٩٩	يحرم على الجنب قراءة العزائم وأعضائها

- ٢٠٠ يستحبّ للجنب الوضوء أو غسل اليدين عند إرادة الأكل
 ٢٠٠ استحباب المضمضة وغسل الوجه
 ٢٠٠ كراهة التّوم للجنب حتّى يغتسل
 ٢٠٠ الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الكُم
 ٢٠١ الجنب يجوز له الاختصاب

المطلب الثاني: في غسل الحيض وما يتعلّق بدمه من الأحكام وفيه فصول:

الفصل الأوّل: فيما يعرف به دم الحيض من غيره، وأقلّ الحيض، وأكثره، وأقلّ الطهر، وما ورد في مجامعة الحيض للحمل، وكون غسله كفعل الجنابة

- ٢٠٤ فيه سبعة عشر حديثاً
 ٢٠٨ محلّ خروج دم الحيض والتّفاس
 ٢٠٨ صفات دم الحيض والاستحاضة
 ٢٠٨ دم الغُدرة
 ٢٠٩ أقلّ الحيض وأكثره
 ٢١٠ إمكان مجامعة الحيض للحمل
 ٢١١ أقلّ الطّهر

الفصل الثاني : في نبذة أحكام الحيض، وحكم الصّغيرة واليائسة
 ووجوب قضاء الصوم دون الصلاة

- ٢١٤ فيه عشرة أحاديث
 ٢١٦ الدّم في أيام العادة حيض
 ٢١٧ حدّ يأس القرشيّة وغيرها
 ٢١٨ وجوب الغسل والصّلاة عند الطّهر
 ٢١٨ قضاء الصّوم دون الصّلاة
 ٢١٨ حكم تزويج الحائض

الفصل الثالث: في باقي أحكام الحائض، مايسوغ فعله

حال الحيض وما لايسوغ

- ٢٢٠ فيه ستّة عشر حديثاً

٢٢٤	لا يجوز المحائض قراءة آية السجدة
٢٢٤	على الحائض السجود عند سماع السجدة
٢٢٥	حكم الاستمتاع بالحائض
٢٢٦	حكم الجماع في أيام الحيض
٢٢٧	مقدار كفارة الجماع في أيام الحيض
٢٢٩	حكم الوطء بعد الطهر قبل الغسل
٢٣٠	بطلان طلاق الحائض
٢٣٠	يُحرم شرب الدواء الموجب للحيض
٢٣٠	يستحب للحائض الوضوء والجلوس في مصلاتها
٢٣٠	لا يجوز للمحائض كتابة التعويذ
٢٣٠	يجوز للمحائض تعليق التعويذ في رقبتها وقراءته
٢٣١	قبول قول الحائض في انقضاء عدتها

المطلب الثالث: في غُسلَي الاستحاضة والنفاس، وما يتعلق بهذين الدمين من الأحكام وفيه فصلان: الفصل الأول: فيما يتعلق بالاستحاضة

٢٣٣	فيه تسعة أحاديث
٢٣٧	أقسام الاستحاضة
٢٣٧	حكم الاستحاضة
٢٣٧	حكم الاستحاضة المتوسطة
٢٣٨	حكم الاستحاضة الكثيرة
٢٣٨	الاحتشاء
٢٣٨	الاستنفار
٢٣٩	جواز وطء المستحاضة
٢٣٩	حكم تجاوز الدّم القططة وعدمه
٢٤١	صوم المستحاضة مشروط بالأغسال التهارية
٢٤١	حكم غسل الليلة المستقبلية
٢٤١	حكم غسل الليلة الماضية
٢٤١	صحة صوم وصلاة المستحاضة

الفصل الثاني: في التفاس

٢٤٣	فيه تسعة أحاديث
٢٤٥	حدّ التفاس
٢٤٥	أقلّه لحظة
٢٤٦	الأقوال في أكثر التفاس

المطلب الرابع: في غسل الأموات ونبد من الأحكام المتقدمة على الموت والمتأخرة عنه
وثواب المرض والعيادة وآدابها وذكر الموت، وفيه مقدّمة وفصول سبعة:
المقدّمة: في ثواب المريض وعيادته، ومقدار جلوس العائد عنده،
واستحباب إعلامه إخوانه بمرضه؛ ليعودوه، وإذنه للعوّاد
في الدخول عليه، والترغيب في الوصية وذكر الموت

٢٥٠	فيه ثلاث عشر حديثاً
٢٥٣	ثواب المريض
٢٥٣	عيادة المريض
٢٥٥	مقدار وقت العيادة
٢٥٥	كرامة الشكاية واستحباب الصبر
٢٥٦	ملك الموت يتصفّح وجوه الناس

الفصل الأوّل: في الاحتضار وآدابه

٢٥٧	فيه عشرة أحاديث
٢٦٠	استحباب نقل المحتضر إلى مصلاه
٢٦٠	توجيه المحتضر إلى القبلة حال الاحتضار
٢٦١	استحباب تلقين المحتضر
٢٦٢	معاناة المحتضر لرسول الله والأئمة عليهم السلام

الفصل الثاني: في كيفة تغسيل الميت وآدابه

٢٦٣	فيه ثمانية عشر حديثاً
٢٦٨	كيفة التغسيل
٢٦٨	حكم تعدّد الغسلات

٢٦٨	يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَافُورٍ قَرَّاحٍ
٢٦٩	استحباب إضافة الذَّيرَةِ
٢٦٩	معنى القَرَّاحِ
٢٦٩	استحباب التَّغْسِيلِ مِنْ وَرَاءِ الْقَمِيصِ
٢٧٠	استحباب لَفِّ الْغَاسِلِ يَدَهُ
٢٧٠	توضئة المَيِّتِ
٢٧١	معنى السَّحْرُضِ
٢٧١	كرهه إرسال الماء إلى الكنيف واستحباب إرساله إلى حفرة معدة
٢٧١	حكم الاستقبال عند التَّغْسِيلِ
٢٧٢	حكم حلق رأس المَيِّتِ وعانته و تسريح لحيته وتقليم أظافره
٢٧٣	حكم وحدة الأغسال وتعددها
٢٧٤	استحباب الذِّكْرِ عند التَّغْسِيلِ

الفصل الثالث: في تغسيل الرجل محارمه، وكل من الزوجين صاحبه

وتغسيل العظام والسقط، وعدم تغسيل الشهيد

٢٧٥	فيه أربعة عشر حديثاً
٢٧٩	جواز تغسيل الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ وَمَحَارِمَهُ
٢٨٠	يشترط المائِلةُ فِي غُسلِ الْأَمْوَاتِ
٢٨١	حكم العظام المجرَّدة عن اللحم
٢٨١	تجب الصَّلَاةُ عَلَى التَّصْفِ الَّذِي فِيهِ الْقَلْبُ
٢٨١	نية التَّغْسِيلِ بِتَوَلَّاهَا الْمُقَلَّبُ
٢٨١	الشَّهيدُ يُدْفَنُ بِثِيَابِهِ وَلَا يُغَسَّلُ
٢٨٢	استحباب تَكَرُّارِ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهيدِ
٢٨٢	كُلُّ مَنْ قُتِلَ فِي جِهَادٍ سَائِفٍ فَهُوَ شَهِيدٌ
٢٨٣	أَحَقِّيَّةُ الزَّوْجِ بِأَمْرَاتِهِ حَتَّى يَضَعَهَا فِي قَبْرِهَا
٢٨٤	وجوب تغسيل السَّقَطِ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
٢٨٤	حكم تكفين السَّقَطِ وَدْفَنِهِ

الفصل الرابع: في الكفن والحنوط والجريدتين

- ٢٨٦ فيه ستة عشر حديثاً
- ٢٩٠ الكفن ثلاثة أنواع
- ٢٩٠ تكفين المرأة بخمسة أنواع
- ٢٩٠ المراد من الثوب الواحد التأم
- ٢٩١ استحباب جعل الحبرة من الكفن
- ٢٩١ إضافة خرقة طويلة تُشدّ من حقويه
- ٢٩٢ ثمن الكفن من أصل المال
- ٢٩٢ ثمن الكفن المستحبّ مع الوصية يكون من الثلث
- ٢٩٣ كفن المرأة على زوجها
- ٢٩٣ التحنيط ومواضعه
- ٢٩٤ استحباب وضع الجريدتين مع الميت
- ٢٩٥ الموضع الذي توضع فيه الجريدة ومقدارها

الفصل الخامس: في حمل الجنازة، وتشيعها وآداب ذلك وثوابه

- ٢٩٧ فيه خمسة عشر حديثاً
- ٣٠١ يستحبّ إخبار الناس بموت الميت
- ٣٠١ المراد بأولياء الميت
- ٣٠١ ثواب المشييع
- ٣٠٢ جواز مشي المشييع أمام الجنازة وخلفها وعلى جانبيها
- ٣٠٣ حكم جلوس المشييع
- ٣٠٤ استحباب الترييع في حمل الجنازة
- ٣٠٤ من تبع جنازة عُفرت ذنوبه
- ٣٠٤ الدعاء عند مشاهدة الجنازة
- ٣٠٦ كراهة الصراخ خلف الجنازة
- ٣٠٦ رؤية وسماع الأمور الباطلة لا تنهض عذراً في عدم قضاء حوائج الإخوان
- ٣٠٦ تشييع الجنازة أهمّ من التعجيل في قضاء حاجة المؤمن
- ٣٠٧ اتّخاذ النعش

الفصل السادس: في الدفن ومقدماته وآدابه

- ٣٠٨ وفيه ثمانية عشر حديثاً
- ٣١٣ وضع الميت عند القبر هنية
- ٣١٥ يُدخل الرجل من أسفل القبر من قبل الرجلين والمرأة مما يلي القبلة
- ٣١٥ استحباب تلقين الميت عند الدفن
- ٣١٥ جواز التلقين سرّاً وجهرّاً
- ٣١٥ استحباب ضرب اليد على منكب الميت الأيمن وتخريكه عند وضعه في القبر
- ٣١٦ وجوب استقبال الميت حين الدفن
- ٣١٦ كيفية دفن الميت إذا مات في البحر
- ٣١٧ نزع العمامة وأخواتها عند دخول القبر والدعاء عند الخروج
- ٣١٨ شقّ الكفن من عند الرأس وحلّ عقده
- ٣١٩ حكم جلوس المشيع قبل وضع الجنازة في القبر
- ٣١٩ رفع القبر أربعة أصابع ورشه بالماء

الفصل السابع: في التعزية وثواب المصاب واتخاذ الطعام لأهل الميت

وانتفاعه بما يهدي من البرّ إليه وزيارته

أصحاب القبور وزيارتهم أهلهم

- ٣٢١ فيه ستة عشر حديثاً
- ٣٢٥ جواز التعزية قبل الدفن وبعده
- ٣٢٥ انتفاع الميت بما يهدي إليه من أفعال البر
- ٣٢٦ سعي الغير لا ينفع الميت إذا أوقعه عن نفسه
- ٣٢٩ أرواح المؤمنين في الجنة على صور أبدانهم
- ٣٢٩ عظم ثواب المصائب
- ٣٣٠ يستحب لصاحب المصيبة نزع ردائه
- ٣٣٠ يستحب هبة الطعام لأهل الميت
- ٣٣٠ استحباب جلوس صاحب المصيبة ثلاثة أيام
- ٣٣١ استحباب زيارة القبور
- ٣٣٢ زيارة الميت أهله

المطلب الخامس: في غسل مسّ الأُموات

- ٣٣٣ فيه تسعة أحاديث
٣٣٥ وجوب الغسل بمسّ الميت قبل تغسيله وبعد برده
٣٣٧ حكم مسّ القطعة المبانة
٣٣٧ لا فرق في حكم القطعة المبانة من ميت أو حيّ

الموقف الثاني: في الأغسال المستونة وفيه فصلان: الفصل الأوّل: في غسل الجمعة

- ٣٤١ فيه أحد عشر حديثاً
٣٤٣ استحباب غسل الجمعة
٣٤٣ المراد بالسنة ما ثبت عن طريق السنة
٣٤٤ وقت غسل الجمعة بين الفجر والزوال
٣٤٥ قضاء غسل الجمعة في يوم السبت
٣٤٥ جواز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس

الفصل الثاني: في بقية الأغسال المستحبة

- ٣٤٧ فيه ثلاثة عشر حديثاً
٣٥١ استحباب الغسل في سبعة عشر موطناً
٣٥٢ في المسجد الحرام والمسجد النبويّ
٣٥٢ عند الإحرام
٣٥٣ حال الكسوف مع استيعاب احتراق القرص
٣٥٤ في ليالي الفرد من شهر رمضان
٣٥٤ استحباب الغسل للتوبة

الجملة الثالثة: في التيمّم وفيه فصول خمسة:

الفصل الأوّل: في الأعذار الموسّعة للتيمّم ووجوب السعي في تحصيل الماء

- ٣٥٩ فيه سبعة عشر حديث
٣٦٣ خوف العطش
٣٦٤ خوف البرد لا يسوغ التيمّم

٣٦٥	يجوز التيمّم لفاقد آلة تحصيل الماء
٣٦٥	جواز التيمّم لمن لا يجد إلا الثلج أو الماء الجامد
٣٦٦	جواز اتمام المتطهرين بالتيمّم
٣٦٦	يجب على المتمول شراء الماء
٣٦٦	وجوب طلب الماء مع وسعة الوقت
٣٦٧	حكم التيمّم مع السعة

الفصل الثاني: في كيفية التيمّم

٣٦٨	فيه أحد عشر حديثاً
٣٧١	ضرب اليدين على التراب
٣٧٢	مسح الوجه والكفين
٣٧٢	تيمّم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
٣٧٣	مطلق الوضع يكفي ولا يحتاج إلى اعتماد
٣٧٤	عدد الضربات
٣٧٤	حكم تخلل الحدث للتيمّم
٣٧٤	عدد الضربات بدل الوضوء أو الغسل
٣٧٤	القول بالاكتفاء بالضربتين في مطلق التيمّم
٣٧٧	مقدار ما يُمسح من الوجه واليدين
٣٨١	حكم اشتراط علق التراب بالكفّ
٣٨٤	استحباب نفخ اليدين من التراب
٣٨٥	جواز التيمّم بغبار الثوب والبساط
٣٨٥	جواز التيمّم بالمرمر والسنك

الفصل الثالث: فيما يتيمّم به

٣٨٧	فيه سبعة أحاديث
٣٨٩	التيمّم بالتراب والصعيد وما هو المراد من الصعيد
٣٩٢	جواز التيمّم ببلد سرج الدابة ومعرفتها
٣٩٣	حكم التيمّم بالأرض الرطبة مع وجود التراب
٣٩٤	حكم تقديم غبار الثوب على الطين

الفصل الرابع: في حكم التيمم مع سعة الوقت ووجدان
المتيمم الماء في أثناء الصلاة أو بعدها

- ٣٩٥ فيه أحد عشر حديثاً
٣٩٧ جواز التيمم في سعة الوقت وعدمه
٣٩٨ الأمر بطلب الماء في السعة
٣٩٨ لاقضاء على من وجد الماء بعد الوقت
٣٩٩ حكم واجد الماء في أثناء الوقت
٣٩٩ حكم واجد الماء في أثناء الصلاة

الفصل الخامس: في ثبوت التيمم

- ٤٠٢ فيها خمسة أحاديث
٤٠٣ غسل الجنابة يُقدّم على غسل الميت وعلى الوضوء ويجب على الآخرين التيمم
٤٠٤ لو كان الماء لأحدهم لا يجوز بذله للغير
٤٠٤ عدم وجوب تعدد التيمم بتعدد الصلاة
٤٠٦ إن لم يجد الجنب ماءً يكفيه الغسل ووجد ماءً يكفيه الوضوء وجب عليه التيمم دون الوضوء
٤٠٦ التهي عن الإقامة في أرض لا يتيسر فيها ماء

المقصد الثاني: في إزالة النجاسة وأحكام المياه وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في تعداد النجاسات وكيفية التطهير وفيه فصول:

الفصل الأول: في نجاسة البول والغائط والمني

- ٤١١ فيه ستة عشر حديثاً
٤١٤ وجوب غسل الثوب من البول مرتين في القليل ومرّة في الجاري
٤١٥ حكم غسل البدن من البول بالقليل
٤١٦ يجب الدلك والعصر في تطهير الملابس
٤١٦ طهارة بول الإبل
٤١٧ نجاسة عذرة غير مأكول اللحم
٤١٧ حكم خمر الطير
٤١٨ نجاسة المني من الإنسان ومن كل حيوان ذي نفس سائلة

٤١٨	يُجب إزالة المنيّ بالماء
٤١٨	حكم الصّلاة لو اُجد الثّوب الواحد التّجسّس
٤١٩	طهارة أبوال الدّواب وكلّ ما يؤكل لحمه
٤١٩	حكم بول الرّضيع
٤٢٠	الفرق بين بول الصّبيّ والصّبيّة
٤٢٠	نصح الثّوب بالماء

الفصل الثّاني: في نجاسة الكلب وأخويه (الخنزير والكافر)

٤٢٢	فيه أحد عشر حديثاً
٤٢٥	نجاسة جميع أجزاء الكلب والخنزير
٤٢٦	استحباب صبّ الماء على الموضع الذي أصابه الكلب جافاً
٤٢٦	غسل الإناء بالماء والتراب لولوغ الكلب والخنزير
٤٢٨	استحباب نضح الثّوب لإصابة الخنزير جافاً
٤٢٩	نجاسة الكافر حكم النّصرانيّ واليهوديّ وحكم سورهم

الفصل الثّالث: في نجاسة الميتة والدّم والخمر

٤٣١	فيه ستّة وعشرون حديثاً
٤٣٧	حكم البّاء والبيضة والتّاب والحافر والإنفحة المأخوذة من الميتة
٤٣٨	نجاسة الميتة وكلّ ما تخلّله الحياة منها
٤٣٨	طهارة ما لا تخلّله الحياة من الميتة
٤٤٠	حكم فأرة المسك إذا انفصلت من الظّبيّ حيّاً أو ميتاً
٤٤١	جواز الصّلاة في ثوب مسّ الميتة مع الجفاف ويستحبّ غسله
٤٤٢	نجاسة الخمر

الفصل الرّابع: في نبد متفرّقة في أحكام التّجاسّات

٤٤٨	فيه ثلاثة عشر حديثاً
٤٥١	حرمة أكل اللحوم الجالّة وشرب ألبانها
٤٥١	حكم عرق الجلالّات
٤٥٢	الجلالّ هو المغتذيّ بعذرة الإنسان

- ٤٥٢ حكم المغتذي على سائر النجاسات
 ٤٥٢ حكم الثوب إذا لاقته فأرة رطبة
 ٤٥٣ جواز غسل الشيء المتنجس بالماء الموضوع في الفم
 ٤٥٣ طهارة المعين التجس بالخبر
 ٤٥٤ حكم التجس الذي لا يدركه حس البصر
 ٤٥٥ حكم عرق الجنب من الحرام
 ٤٥٥ حكم سؤر الحائض غير المأمونة

المطلب الثاني: في أحكام المياه، والتطهير من النجاسات، وما يتبع ذلك من أحكام الأواني والغسلات وفيه فصول سبعة:

الفصل الأول: في طهوية الماء وانفعاله بالتغير بالنجاسة مطلقاً
 أو بمجرد ملاقاتها إن كان راكداً دون الكرّ

- ٤٦١ فيه تسعة أحاديث
 ٤٦٣ معنى الطهور لغةً وشرعاً
 ٤٦٤ نجاسة الماء بتغير أوصافه
 ٤٦٥ نعيم مطلق التجس
 ٤٦٦ حكم الماء الكثير إذا كان في الآنية
 ٤٦٦ حكم الماء القليل
 ٤٦٧ كراهة الرضوء بالماء الآجن الطاهر

الفصل الثاني: في تقدير الكرّ من الراكد

- ٤٦٨ فيه سبعة أحاديث
 ٤٧٠ تقدير الماء الكرّ بالوزن
 ٤٧٠ المراد من الرّطل
 ٤٧١ تقدير الكرّ بالمساحة
 ٤٧٩ تعيين حجم الماء إذا كان على أشكال مختلفة

مسائل

- ٤٨٧ المسألة الأولى : حوض له أربعة أنابيب

- ٤٨٧ المسألة الثانية: حوض وَرَد فيه جماعة
 ٤٨٩ المسألة الثالثة : حوض مستطيل
 ٤٩٠ المسألة الرابعة : حوض مستطيل على طرفي طولهِ شجرتان
 ٤٩٢ المسألة الخامسة : حوض خالٍ من الماء

الفصل الثالث: في عدم انفعال ماء الغيث وماء الحمام بمجرد ملاقة النجاسة

وحكم ماء الاستنجاء وما رفع به الحدث الأكبر

- ٤٩٤ فيه اثنا عشر حديثاً
 ٤٩٧ ماء المطر لا يفعل ما دام متقاطراً
 ٤٩٨ المراد بماء الحمام و هل تشترط الكرّة فيما له مائة
 ٤٩٩ حكم الثوب الواقع في ماء الاستنجاء
 ٥٠٠ حكم الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر أو الأصغر

الفصل الرابع: في حكم البئر عند ملاقة النجاسة

- ٥٠٢ فيه تسعة أحاديث
 ٥٠٤ هل ينجس ماء البئر بالملاقة ؟
 ٥٠٥ هل تشترط الكرّة في ماء البئر ؟
 ٥٠٦ حكم التّرح

الفصل الخامس: في مقادير التّرح

- ٥٠٩ فيه اثنا عشر حديثاً
 ٥١٣ ما ينزح لنزول الجنب أو وقوعه أو دخوله
 ٥١٣ ما ينزح لموت الثور ونحوه وانصباب الخمر
 ٥١٩ ما ينزح لوقوع الكلب والفأرة والسّمور والدّجاجة
 ٥٢٠ ما ينزح لموت البعير
 ٥٢٠ ما ينزح للبول
 ٥٢٠ ما ينزح للذّانة الصّغيرة
 ٥٢٤ ما ينزح لوقوع الدّم
 ٥٢٥ ما ينزح لموت الحمار والفرس والبغل

- ٥٢٥ ما ينزح لموت الكلب أو لخروجه حيًّا
٥٢٦ التراوح في الترح
٥٢٨ ما ينزح لموت الإنسان
٥٢٩ ما ينزح لموت العصفور وشبهه

الفصل السادس: في ذكر نبذة من المطهّرات

- ٥٣١ فيه عشرة أحاديث
٥٣٤ الماء والشمس
٥٣٧ الحُصْرُ والبواري تُطهَّرُ بالشمس
٥٣٩ مطهّريّة الأرض

الفصل السابع: في نبذة من أحكام الأواني

- ٥٤١ فيه ثمانية أحاديث
٥٤٣ حرمة الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة
٥٤٣ حكم اقتناء آنية الذهب والفضة
٥٤٤ حكم تلبس المرأة ونحوها فضة أو ذهباً
٥٤٤ يحرم استعمال أواني الذهب والفضة
٥٤٦ حكم استعمال ظروف الخمر

خاتمة : فيما يتبع مباحث الطهارة من الاستحمام، وإزالة الشعر، وقصّ الأظفار والاكتمال والسواك ونحو ذلك

- ٥٤٨ خمسة عشر حديثاً
٥٥١ كراهة إدمان الحَمَام
٥٥٢ استحباب الإطلاء بالتورة و الاكتمال والطيب
٥٥٣ كراهة قراءة القرآن في الحَمَام لاختبار الصّوت
٥٥٤ استحباب حلق الشّعر
٥٥٦ فهرست الموضوعات